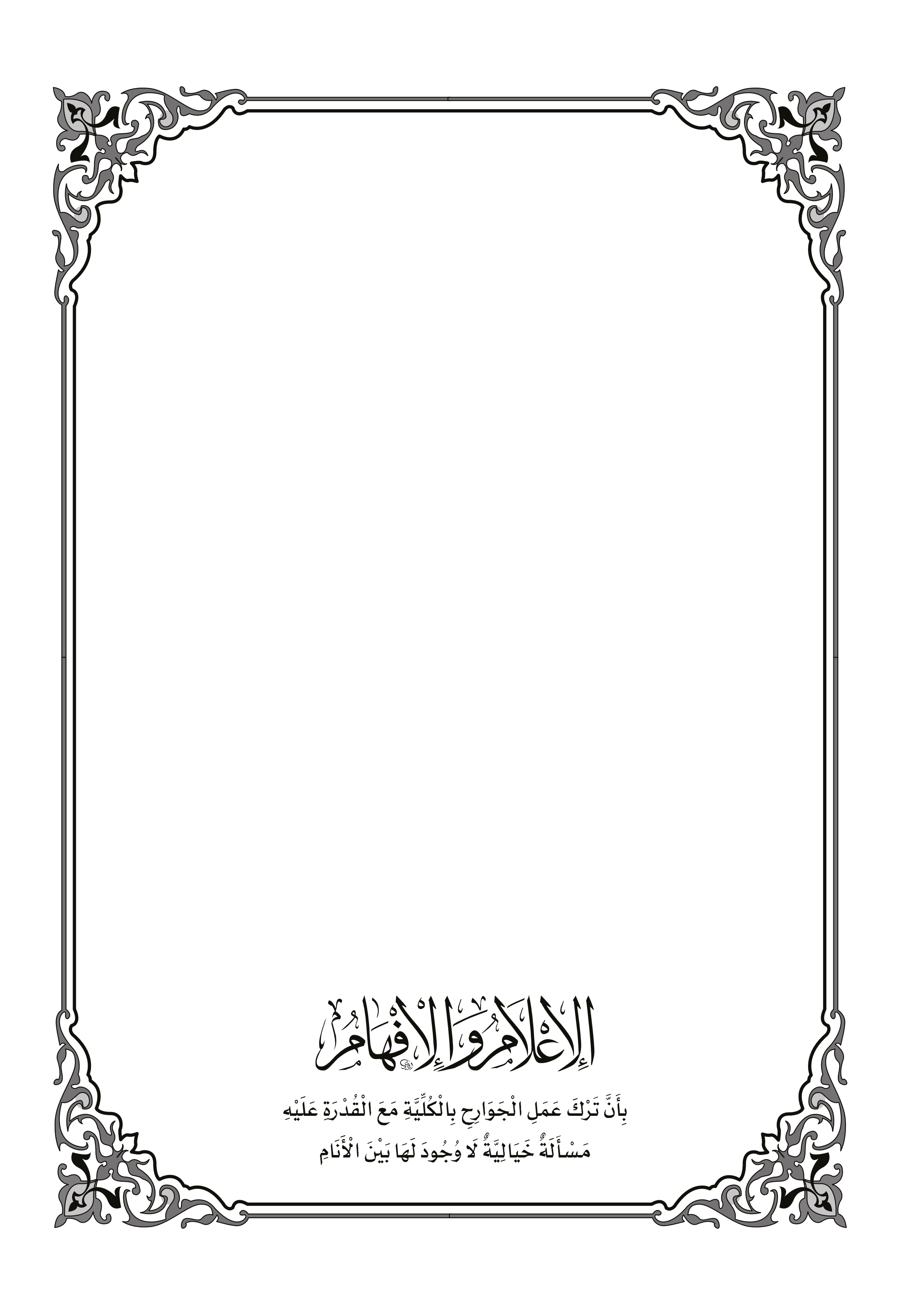
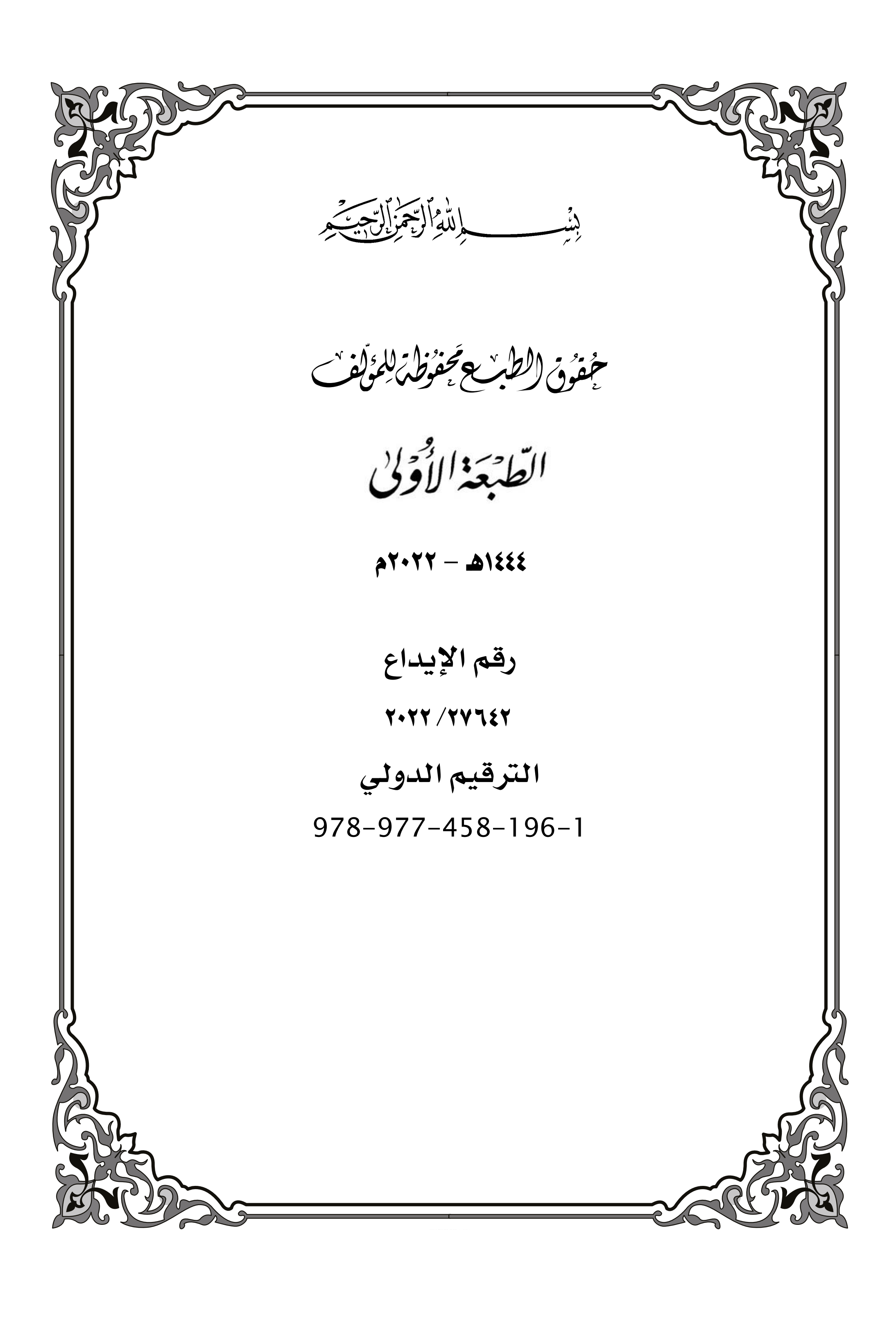


الإعلام والإفهام

بِأَنَّ تَرْكَ عَمَلِ الْجَوَارِحِ بِالْكُلِّيَّةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ
مَسْأَلَةٌ خَيَالِيَّةٌ لَا وُجُودَ لَهَا بَيْنَ الْأَنَامِ



بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

رقم الإيداع

٢٧٦٤٢/ ٢٠٢٢

الترقيم الدولي

978-977-458-196-1

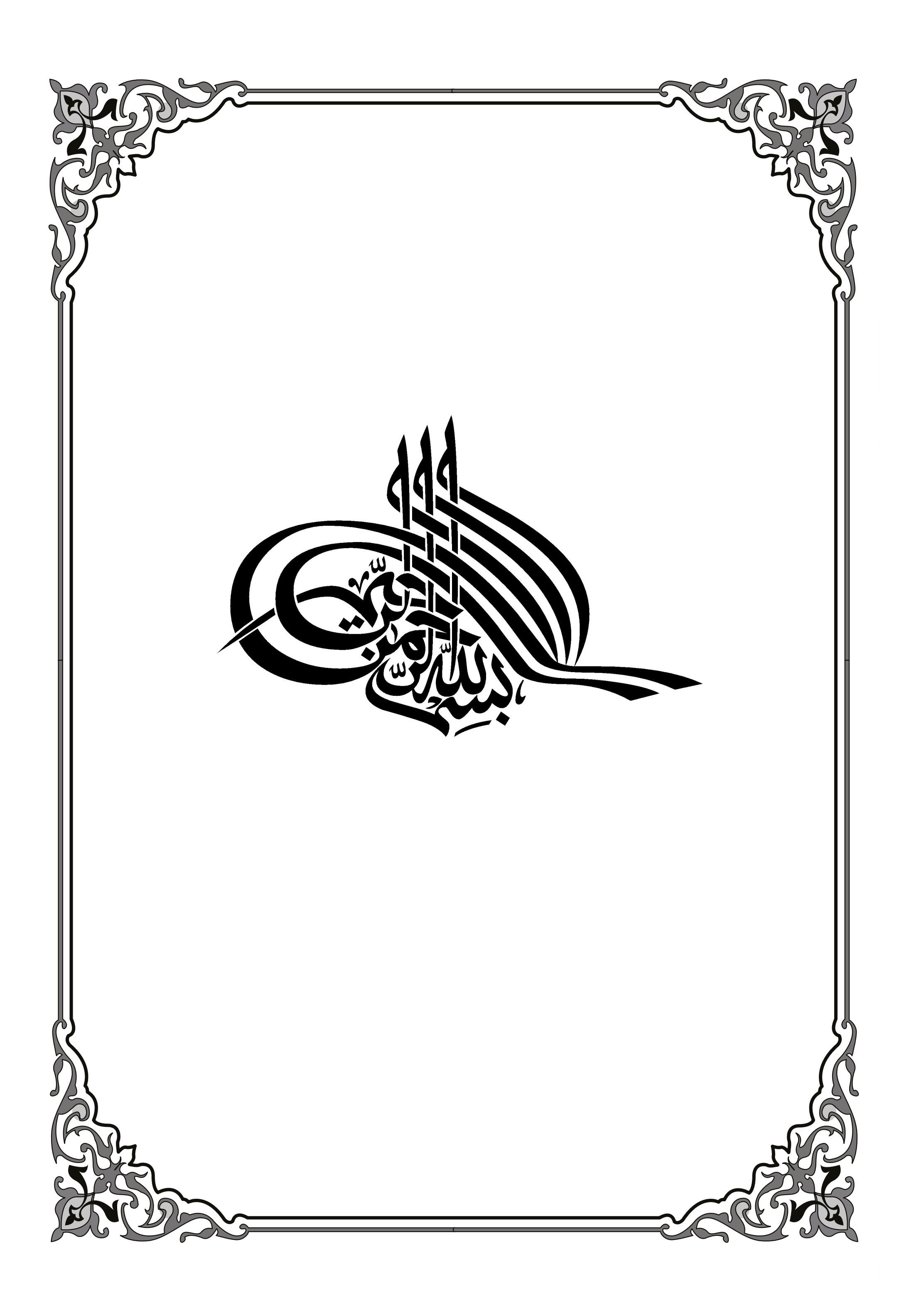


بِأَنَّ تَرْكَ عَمَلِ الْجَوَارِحِ بِالْكُلِّيَّةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ
مَسْأَلَةٌ خَيَالِيَّةٌ لَا وُجُودَ لَهَا بَيْنَ الْأَنَامِ

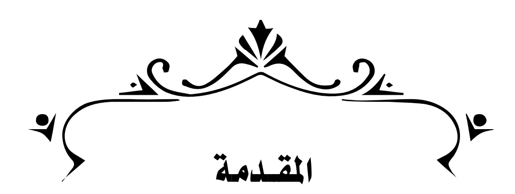
مع تبرئة الشيخين

مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ وَرَبِيعِ بْنِ هَادِي الْمَدْخَلِيِّ
مِنَ الْمُخَالَفَةِ فِي هَذَا الْبَابِ

كتبه
علي حسين الفيلكاوي


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

[آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فإن مسألة الإيمان من أهم المسائل التي قررها أهل الحق، السلفيون، أهل

السنة والجماعة، بأحسن تقرير، وبينوها بأحسن بيان، قديمًا وحديثًا، وذلك باتفاقهم وإجماعهم علىٰ أن الإيمان قول وعمل، موضحين مرادهم بالقول بأنه: قول القلب واللسان، ومرادهم بالعمل بأنه: عمل القلب والجوارح.

فهي أركان أربعة، أو أشياء أربعة، أو أجزاء أربعة، سمِّها ما شئت، داخلة في مسمىٰ الإيمان، لا يجزئ إيمان عبد إلا بها، كما سيأتي تفصيل ذلك في ثنايا هذه الرسالة بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

فكون الإيمان قولًا وعملًا، أمر قد اتفق عليه أهل الحق، أهل السنة والجماعة رحمهم الله، ولم يخالف فيه أحد منهم، وإن اختلفت عباراتهم، كما أشار إلىٰ ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حين قال:

«ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في (تفسير الإيمان) فتارة يقولون: هو قول وعمل، وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية، وتارة يقولون: قول وعمل ونية واتباع السنة، وتارة يقولون: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح، فإذا قالوا: قول وعمل فإنه يدخل في القول قول القلب واللسان جميعًا؛ وهذا هو المفهوم من لفظ القول والكلام، ونحو ذلك إذا أطلق...»[1].

ذكر أقوالهم هذه؛ ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا مرادهم:

«والمقصود هنا: أن من قال من السلف: الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأىٰ أن لفظ القول لا يفهم

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٧٠).

منه إلا القول الظاهر أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال: قول وعمل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوبًا لله إلا باتباع السنة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروعًا من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الرد علىٰ (المرجئة) الذين جعلوه قولًا فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل، والذين جعلوه (أربعة أقسام) فسروا مرادهم، كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسنة، لأن الإيمان إذا كان قولًا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولًا وعملًا ونيةً بلا سنة فهو بدعة»[1].

وهنا: قد ذكر شيخ الإسلام من تفسيراتهم للإيمان: أنه إذا كان قولًا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولًا وعملًا ونيةً بلا سنة فهو بدعة.

ونحن إذا تدبرنا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن السلف من تفسير للإيمان؛ ظهر لنا مرادهم - ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية - ظهورًا جليًّا لا لبس فيه ولا إشكال من أن العبد لابد له من عمل - ولو يسير - يصحح به إيمانه، إذ الإيمان قول وعمل، وأنه لا يمكننا التفريق بين كلمة: (عمل) الأولىٰ وبين كلمة: (عمل) الثانية أو الثالثة، إذ هي - في المواطن الثلاثة - بمعنىٰ واحد، فلا يصح أن نجعلها في الأولىٰ لعمل القلب مثلًا، وفي الثانية والثالثة لعمل الجوارح، ولا أن

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٧١).

نغاير بينها بحسب ما يحلو لنا؛ لأن المقصود من هذه العبارة التفسيرية: وجود القرينة التي تدل علىٰ هذا الأمر، سواء كان إيمانًا، أو كفرًا، أو نفاقًا، أو بدعةً، فالعبارة إذن مفسرة لقولهم: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح.

وهذه العقيدة المذكورة هي عقيدة السلف؛ أهل السنة والجماعة، وهي عقيدة الشيخين: محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، فكلاهما من أهل السنة والجماعة، بل هما إمامان من أئمة أهل السنة والجماعة، فلا يخالفان أهل السنة، ولا يُحدِثان قولًا يَخرجان به عن أقوالهم، ومن كانت هذه حاله؛ فمن باب أولىٰ أنْ لا يَخرج عن إجماعهم وما اتفقوا عليه.

ولكن مما يُؤسف له حقيقةً أنه مع وضوح منهج الشيخين وكثرة أقوالهما وتقريراتهما الموافقة لمنهج أهل السنة والجماعة، سواء في باب الإيمان، أو في غيره من أبواب الدين، إلا أننا قد ابتلينا بأناسٍ جَمَعوا بين الجهل والهوىٰ، فبدَّعوا الشيخين، ورموهما بالإرجاء، وما ذلك إلا لمسألةٍ خياليةٍ لا وجود لها علىٰ أرض الواقع، بل لا وجود لها إلا في رؤوسهم ومخيلتهم هم، مسألةٌ لا يقبلها شرعٌ ولا عقل، ولا يَتصور وجودها عالمٌ من العلماء الذين يُعتد بقولهم.

ولا غرابة أن يتسلط علىٰ هذين الإمامين أناسٌ مبطلون، فعداء أهل الباطل لأهل الحق سنةٌ كونيةٌ من سنن الله عَزَّوَجَلَّ في خلقه، وله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في خلقه شؤون، وقد جعل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لكل نبي عدوًّا من المجرمين، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١].



وفي الصحيحين من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد ذكرت من خبر النبي ﷺ في (بدء الوحي)، وما قال له ورقة بن نوفل:

«... فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: يَا ابْنَ عَمِّ اسْمَعْ مِنَ ابْنِ أَخِيكَ

فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَىٰ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِخَبَرِ مَا رَأَىٰ فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللهُ عَلَىٰ مُوسَىٰ ﷺ، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ**، قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلاَّ عُودِيَ، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرُكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا».

فالكفار والمشركون هم أعداء الأنبياء، يعادون الأنبياء والمرسلين، ويعادون أتباعهم، وأهل الأهواء والبدع؛ أهل الشبهات، هم أعداء أهل الحق، أهل السنة والجماعة، لا شك في ذلك ولا ريب، يعادون أهل السنة ومن سلك سبيلهم.

وفي توضيح هذا المعنىٰ قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢١هـ):

«نبَّه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في هذه الجملة علىٰ فائدة عظيمة حيث بيَّن أن من حكمة الله عَزَّوَجَلَّ أنه لم يبعث نبيًّا إلا جعل له أعداءً من الإنس والجن، وذلك أن وجود العدو يمحص الحق ويبينه؛ فإنه كلما وُجد المعارض قويت حجة الآخر، وهذا الذي جعله الله تعالىٰ للأنبياء جعله أيضًا لأتباعهم، فكل أتباع الأنبياء يحصل لهم مثل ما يحصل للأنبياء، قال الله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١].

فإن هؤلاء المجرمين يعتدون علىٰ الرسل، وأتباعهم، وعلىٰ ما جاءوا به بأمرين:

الأول: التشكيك. **الثاني**: العدوان.

أما التشكيك فقال الله تعالىٰ في مقابلته: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ لمن أراد أن يضله أعداء الأنبياء.

وأما العدوان فقال الله تعالىٰ في مقابلته: ﴿وَنَصِيرًا﴾ لمن أراد أن يردعه أعداء الأنبياء.

فالله تعالىٰ يهدي الرسل وأتباعهم وينصرهم علىٰ أعدائهم ولو كانوا من أقوىٰ الأعداء، فعلينا أنْ لا نيأس لكثرة الأعداء، وقوة من يقاوم الحق، فإن الحق كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الحق منصور وممتحن فلا تعجب فهذي سنة الرحمن»[1]

وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فوجود العدو يُمحِّص الحق ويُبيِّنه.

ولكن ليت الأمر وقف عند هؤلاء الطعَّانين في العلماء؛ لو وقف الأمر عندهم لسهل الخطب، ولَما احتاج السلفيون إلىٰ زيادةٍ في التوضيح والبيان، وإلىٰ الخوض في مسائل الإيمان بهذه الطريقة التي يقررونها بها، وقد قرَّرها علماء السنة وبيَّنوها بأحسن بيان علىٰ مر العصور والأزمان، ولاكتَفوا بما هو متقرر ومتفق عليه بينهم من أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل.

ولكن وللأسف؛ استطاع هؤلاء الطعَّانون في العلماء بمكرهم وخداعهم أن يجروا بعض السلفيين إلىٰ ميدانهم، حتىٰ تصوروا معهم ما لا يُتصور من وجود إنسان آمن بقلبه إيمانًا صحيحًا مجزئًا، ثم عاش دهره؛ ما شاء الله له أن يعيش؛ سنة، سنتين، ثلاثين سنة، مائة سنة، أكثر، أقل، عاش دهره مؤمنًا إيمانًا صحيحًا مجزئًا دون أن يعمل أي عمل بجارحة من جوارحه طوال حياته مع قدرته علىٰ

(١) شرح كشف الشبهات (ص: ٦٣).

العمل، ودون مانع يمنعه من ذلك، تصوَّروا هذه الصورة الخيالية[1]؛ التي لا وجود لها علىٰ أرض الواقع كما تصوَّرها أولئك المبطِلون، ثم نسبوها للشيخين - قصدوا ذلك أم لم يقصدوه - وأنهما لا يُكفِّران من هذه حاله، أو أنهما لا يُكفِّران من آمن بقلبه ولسانه، ثم تكاسل عن أعمال الجوارح؛ فلم يأتِ بشيءٍ منها مع القدرة عليها، أو أنهما لا يُكفِّران تارك عمل الجوارح بالكلية مع القدرة عليه، كل هذه العبارات بمعنًىٰ واحدٍ لمن تدبرها.

وموافقة هؤلاء السلفيين لأولئك المبطِلين في مسألة (تارك العمل)؛ قد تسببت في تفريق السلفيين أنفسهم، وتقسيمهم - حيال الشيخين - إلىٰ ثلاثة أقسام؛ بخلاف القسم الرابع؛ وهم المبطِلون، الذين عادَوا الشيخين، وبدَّعوهما، وألحقوهما بالمرجئة.

والأقسام الأربعة هي كالتالي:

۞ **القسم الأول:** أناسٌ مبطِلون، طعَّانون في علماء السنة، تصوَّروا ما لا يُتصوَّر من وجود تلكم الصورة الخيالية التي سبق ذكرها، ثم سعوا سعيهم ليتمكنوا من نسبتها إلىٰ الشيخين، وأنهما لا يُكفِّران من هذه حاله، فبدَّعوهما بسببها، وألحقوهما بالمرجئة.

وما كان سعيهم في نسبة هذا القول الباطل إلىٰ الشيخين أو غيرهما من أهل السنة؛ إلا لعلمهم بأن العلماء؛ جميعهم؛ سينكرون هذا القول وهذه الصورة

(١) أينما مر معنا ذكر الصورة الخيالية في هذه الرسالة؛ فإنما أعني بها هذه الصورة المذكورة هنا في المقدمة، والتي لا وجود لها بين الأنام.

الخيالية أشد الإنكار، وسيغلظون القول علىٰ قائله، وإلا فهم لا يريدون هذه الصورة الخيالية، بل ويعلمون بأنها صورةٌ خياليةٌ؛ لا يقول بها، ولا يتصوَّر وجودها أحدٌ من أهل العلم، ولكن شاء الله عَزَّوَجَلَّ أن يظفروا بتأييد بعض السلفيين - ممن لم يضبطوا باب الإيمان، ومنزلة العمل منه - في إثبات وجودها، والله المستعان.

❁ **القسم الثاني**: أناسٌ قد وافقوا هؤلاء المبطِلين، وانطلت عليهم شبهتهم من حيث لا يشعرون؛ فتصوَّروا معهم ما لا يُتصوَّر من وجود تلكم الصورة الخيالية التي سبق ذكرها، ووافقوهم علىٰ نسبتها إلىٰ الشيخين، إلا أنهم لم يطعنوا في الشيخين بسببها كما هو صنيع الطائفة الأولىٰ - أصحاب القسم الأول - وإنما تَبنَّوا هم هذه المسألة وهذه الصورة الخيالية، وظنوا أنها فعلًا مذهب الشيخين، وأنهم بتبنِّيهم لها وقولهم بها قد وافقوا الشيخين، بل زادوا علىٰ ذلك أن نسبوا هذا القول - القول بإيمان تارك العمل بالكلية - لأهل السنة والجماعة، وصيَّروه قولًا من أقوالهم، ثم ذهبوا يُقرِّرونه ويَبثُّونه بين المسلمين علىٰ أنه قولٌ آخر من أقوال أهل السنة والجماعة، وأن لأهل السنة والجماعة في منزلة العمل من الإيمان قولين.

وهذا في الحقيقة هو ما جعلهم يحملون لواء الدفاع عن الشيخين، وأنهما قد وافقَا الحق، ووافقَا طائفةً من أهل السنة والجماعة بقولهما بإيمان تارك العمل بالكلية، وبوجود مثل تلكم الصورة الخيالية؛ التي لا وجود لها علىٰ أرض الواقع، بل لا وجود لها إلا في أذهان من لم يفهم أقوال أهل العلم ومرادهم، والشيخان وأهل السنة قاطبة منها ومن القول بوجودها برآء.

وهذا أمرٌ يُدركه كل من عرف مذهب أهل السنة والجماعة في منزلة العمل



من الإيمان، وأن الشيخين لم ولن يَخرُجَا عمَّا عليه أهل السنة والجماعة في منزلة العمل من الإيمان، كما هو شأنهم في باقي أبواب الدين.

وبهذا نعلم أن هذه الطائفة - أصحاب القسم الثاني - قد أضرُّوا بالشيخين ضررًا كبيرًا، قصدوا ذلك أم لم يقصدوه، وذلك أن لازم قولهم يحملهم علىٰ القول بخلاف ما يقوله ويقرره أهل السنة والجماعة - ومنهم الشيخان الألباني وربيع المدخلي - في هذا الباب من أن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، بل وأضرُّوا بمذهب أهل السنة والجماعة أيضًا؛ إذ أدخلوا فيه ما ليس منه، وما هو منه براء.

هذا هو واقع هذه الطائفة، وهو أمرٌ يدركه كل من تتبع أقوالهم وما كتبوه ونشروه في هذا الباب، وذلك أنهم ينتسبون إلىٰ أهل السنة، وإلىٰ علماء السنة، ثم ينسبون لهم من الأقوال والمذاهب ما هم منه برآء، فيضرُّونهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون، إذ يوهمون القارئ لكتاباتهم، والسامع لأقوالهم - ممن لم يقفوا علىٰ أقوال هؤلاء العلماء ولم يعرفوها مفصلة - بصحة نسبة هذا القول الباطل لهؤلاء العلماء، مادام طلابهم والمنتسبون إليهم؛ قد نطقوا به، ونسبوه إليهم، مع أن الحقيقة علىٰ خلاف ما يقولون ويقررون، وإنما أوتي هؤلاء من ضعفٍ في الفهم، فهم يقرأون كلام العلماء، ولكنهم لا يفهمونه علىٰ وجهه الصحيح؛ كما هو مراد قائله، وإنما يفهمونه بأفهامهم السقيمة، ويُحمِّلونه ما لا يحتمل، ثم يَحملونه علىٰ مرادهم هم، ويجعلونه حجةً لهم، وهو في الحقيقة حجةٌ عليهم، وهذا أمرٌ يدركه كل من تأمل كلام الأئمة وقد أوتي علمًا وفهمًا في هذا الباب.

بل قد وجدنا هذه الطائفة تستدل بأقوالٍ تُوهم بها القارئ والسامع بأن هذا

القول وهذا الاعتقاد الذي هم عليه؛ قد وافقهم عليه أغلب علماء الزمان، كما صنعوا مع الشيخ العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ، إذ ذكروا عنه ما يوهمون به القارئ أنه موافقٌ لهم علىٰ مذهبهم الباطل، ذكروا قوله:

«وهذا من جهله بمعنىٰ الإرجاء، وبمن قال به؛ فإن الإرجاء معناه تأخير الأعمال عن مسمىٰ الإيمان، وليس هو عقيدة أهل السنة، وإنما هو عقيدة الجهمية، وهو القول بأن الإيمان مجرد المعرفة بالقلب، ولو لم يحصل عمل، أو أن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط؛ كما يقول الأشاعرة، أو هو التصديق بالقلب مع النطق باللسان، وهذا الأخير قد يقول به بعض أهل السنة، وجمهورهم علىٰ خلافه، يقولون: إن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».

ثم قال قائلهم معلقًا علىٰ عبارة: «أو هو التصديق بالقلب مع النطق باللسان، وهذا الأخير قد يقول به بعض أهل السنة، وجمهورهم علىٰ خلافه»:

«وهذا هو الصواب، بلا ارتياب».

ومن المعلوم أن القول بأن الإيمان هو التصديق بالقلب مع النطق باللسان هو قول مرجئة الفقهاء، وليس هو قولًا من أقوال أهل السنة والجماعة كما تُقرر هذه الطائفة، وقد تبنت هذا القول وجدَّت واجتهدت في جعله مذهبًا لأهل السنة والجماعة، وقولًا من أقوالهم، بل وساهمت بشكلٍ كبير في نسبة القول بإيمان تارك العمل بالكلية للشيخ الألباني، وفي تثبيت التهمة عليه، وفي ذلك قال قائلهم:

«وآخرون اتهموا بعض العلماء بتهمة الإرجاء لما أن رأىٰ من بعضهم من قال بأن تارك عمل الجوارح مسلم عاص، وابتدأ الأمر بالألباني؛ لأن مذهبه أن



تارك عمل الجوارح ليس بكافر إذا كان قد أتىٰ بإيمان القلب وإقرار اللسان، ثم قصر في أعمال الجوارح فلم يأت منها بشيء كسلًا لا جحودًا».

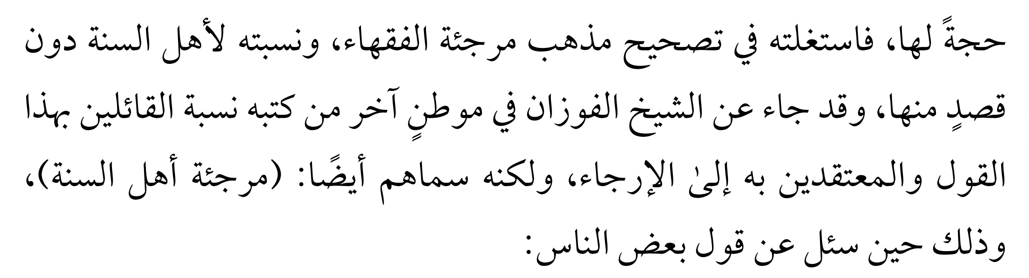
وقال: «وإن تارك العمل من الفرائض الظاهرة كالصلاة والزكاة ما خلا اعتقاد القلب ونطق الشهادتين فاسق ضعيف الإيمان يستحق الذم وفي الآخرة النار ما لم يعفُ الله عنه إلا أنه لا يكفره بترك عمل الجوارح مادام أنه قد صدَّق وآمن بقلبه وأقر بلسانه، فهل يُعد هذا القول من أقوال المرجئة؟ وهل من قال بهذا القول كالشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومن وافقه عليه من أهل الحديث في زماننا بل وقبل زماننا، فهل يكون أولئك من المرجئة أم لا؟».

وقال: «والمسألة مفترضة فيمن صدَّق بقلبه وآمن وأقر بلسانه ثم جاء وقت العمل للفرائض وهو متمكن من العمل فتركه كليةً ولم يعمل خيرًا قط حتىٰ لقي ربه وهو كذلك مرتكبًا للحرام تاركًا لكل عمل خير سوىٰ إيمان قلبه وإقرار لسانه...

وإنما قال من قال بأن الألباني ومن قال بقوله مرجئ في صورة من تمكن من العمل فتركه كليةً سوىٰ إيمان القلب وإقرار اللسان، قالوا: فتركه للعمل كليةً سوىٰ إيمان القلب وإقرار اللسان ناقض لإيمانه ومبطل لإسلامه، ومن هنا قالوا: أن الألباني ومن قال بقوله مرجئ أو فيه شيء من الإرجاء، فتحرر بهذا موضع النزاع والإشكال ووجب بيان منهج السلف في هذه المسألة».

وهذا شيءٌ يسير مما تفوهت به هذه الطائفة، وبه يعرف صاحب السنة حجم الضرر الذي حل بأهل السنة، وبعلماء السنة بسبب هذه الطائفة.

أما فيما يخص العلامة الفوزان حَفِظَهُ ٱللَّهُ، فقد ذكر هذا القول في كتابه: (البيان لأخطاء بعض الكتاب ١ / ٢١٢)، وهو يقينًا لم يُرِد ما فهمته هذه الطائفة، وجعلته



حجةً لها، فاستغلته في تصحيح مذهب مرجئة الفقهاء، ونسبته لأهل السنة دون قصدٍ منها، وقد جاء عن الشيخ الفوزان في موطنٍ آخر من كتبه نسبة القائلين بهذا القول والمعتقدين به إلىٰ الإرجاء، ولكنه سماهم أيضًا: (مرجئة أهل السنة)، وذلك حين سئل عن قول بعض الناس:

«إن عقيدة أهل السنة والجماعة أن العمل شرط في كمال الإيمان وليس شرطًا في صحة الإيمان»، مع أن من المعلوم أن الإيمان عند أهل السنة قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل كما صرح بذلك بعض أئمة السلف.

فكان جوابه: «هو قول مرجئة أهل السنة وهو خطأ، والصواب أن الأعمال داخلة في حقيقة الإيمان، فهو اعتقاد وقول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهذا قول جمهور أهل السنة، لأن الله سمىٰ الأعمال إيمانًا كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ الآيتين [الأنفال: ٢]. وقال النبي ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**» الحديث»[(١)].

والذي يظهر من السؤال وجوابه أن الشرط الذي فهمه العلامة الفوزان من السائل؛ إنما هو: الشرط الخارج عن ماهية الشيء، ولذلك كان جوابه: «والصواب أن الأعمال داخلةٌ في حقيقة الإيمان».

وهو أمرٌ لا يُريده أهل السنة والجماعة، القائلون بأن الإيمان قول وعمل، حين يذكرون الشَّرطيَّة، كما سيأتي بيان ذلك في ثنايا هذه الرسالة بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

---

(١) المنتقىٰ من فتاوىٰ الفوزان (٢ / ٩).

ومن تأمل قولَي العلامة صالح الفوزان، وقد أوتي فهمًا لمراد أهل السنة وعلماء السنة – في هذه المسألة – الذين نطقوا بمثل ما نطق به الشيخ الفوزان، علم يقينًا بأنهم لم يريدوا من نسبة مرجئة الفقهاء لأهل السنة تصحيح مذهبهم؛ ولا أن يجعلوا لأهل السنة في منزلة العمل من الإيمان قولين – كما قد فهمه من لم يضبط مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب، فجعل لأهل السنة فيه قولين بسبب هذه العبارة ومثيلاتها – وإنما أرادوا أن يتلطفوا مع هؤلاء العلماء؛ القائلين بهذا القول والمعتقدين له، وألا يخرجوهم من دائرة أهل السنة والجماعة؛ لعلمهم وتيقُّنِهم بأنهم علماء مجتهدون، أرادوا الحق ولم يصيبوه، وأنهم لم يقصدوا المخالفة، فخطَّأوهم وعَذَروهم.

ومما يُؤكِّد هذا المعنىٰ ويُوضِّحه أنهم قد نسبوهم إلىٰ الإرجاء، وسموهم: مرجئة أهل السنة، ولم يوافقوهم علىٰ قولهم، ولو كان قولهم من أقوال أهل السنة والجماعة لَمَا نسبوهم إلىٰ الإرجاء، ولَمَا ألحقوهم بالمرجئة.

فنسبة بعض علماء السنة مرجئة الفقهاء إلىٰ أهل السنة؛ إنما هي من باب التلطف معهم، لا أنهم يقرونهم علىٰ مذهبهم، ولا أنهم يدخلون مذهبهم في مذهب أهل السنة والجماعة، كما هو صنيع هذه الطائفة؛ إذ أدخلت مذهب مرجئة الفقهاء في مذهب أهل السنة والجماعة، وجعلت لأهل السنة والجماعة في منزلة العمل من الإيمان قولين، مستدلة علىٰ ذلك بقول مرجئة الفقهاء، وتعريفهم للإيمان؛ وذلك لِمَا رأته من تساهل بعض علماء السنة معهم.

يصنعون ذلك وهم يعلمون بأن أهل السنة والجماعة لا مرجئة فيهم، ولا جهمية، ولا خوارج، ولا معتزلة، بل ولا يدخل فيهم من بدَّعه أهل السنة وعلماء

السنة وأخرجوه عن دائرتهم وجماعتهم.

والعلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ لم ينفرد بنسبة مرجئة الفقهاء إلىٰ أهل السنة والجماعة، بل سبقه إلىٰ ذلك غيره من أهل العلم تلطفًا معهم، ولِمَا ترجح عندهم من أن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة والجماعة خلافٌ لفظي؛ وذلك أنهم وإن أخرجوا العمل عن مسمىٰ الإيمان؛ إلا أنهم يوجبون ما أوجبه الله ورسوله من الأعمال، ويعتقدون أن العمل لابد منه، كما هو معتقد أهل السنة والجماعة، وأن الإنسان ملامٌ ومحاسبٌ علىٰ تقصيره فيه، وسيأتي تفصيل ذلك بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وممن سبق العلامة الفوزان إلىٰ ذلك؛ شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد ذكر بأن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاعٌ لفظي، ومراده بأهل السنة واضح، إذ لم يكن ثمة نزاعٌ بين أهل السنة أنفسهم في هذا الباب، ولم يُشِر هو إلىٰ ذلك، وإنما كان النزاع الذي أشار إليه وذكره إنما هو نزاعٌ بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ):**

«ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء - كحماد بن أبي سليمان، وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم - متفقون مع جميع علماء السنة علىٰ أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل، فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض، ومع فعل المحرمات، يكون صاحبه مستحقًّا للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة.

ويقولون أيضًا بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون علىٰ أنه لا يخلد في النار. فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرِّين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء، ولكن (الأقوال المنحرفة) قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة. وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله. وحُكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام»[(١)].

وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإن نسب هؤلاء إلىٰ أهل السنة لِمَا ذكره من أسباب، إلا أنه قد ألحقهم بالمرجئة في موطنٍ آخر - كما هو صنيع الشيخ الفوزان - ولم يصحح مذهبهم، كما هو صنيع هذه الطائفة - أصحاب القسم الثاني - إذ لكل مقامٍ مقال، ولذلك قال:

«والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفةٌ من فقهاء الكوفة وعبَّادها»[(٢)].

وحول بيان مقصود العلماء القائلين بأن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء خلافٌ لفظي أو خلافٌ صوري، وتساهلهم في هذا الأمر؛ قال العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤١٦هـ):

«وضَّح الإمام ابن تيميه في كتابه: (الإيمان الكبير) بأن الخلاف بين الإمام

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٤).

أبي حنيفة وبين جمهور أهل السنة والجماعة خلاف لفظي، ليس خلافًا جوهريًّا؛ لأن الإمام لم يهدر الأعمال كما أهدرت مرجئة أهل الكلام، بل اعتبر الأعمال شرطًا، إذًا؛ إذا قال الجمهور: الأعمال جزء من الإيمان، وشطر من الإيمان، وقال الإمام: بل الأعمال شرط في الإيمان، ما هو محصل الخلاف؟ خلاف لفظي، فهو يجعل الأعمال شرطًا، والجمهور يجعلون الأعمال جزءًا من الإيمان، أي: كاختلاف الفقهاء مثلًا في النية في الصلاة، من أهل العلم من يجعل النية ركنًا من أركان الصلاة، ومنهم من يجعلها شرطًا من شروط الصلاة، أليس الخلاف لفظيًّا؟ الكل يطالب بالنية، ولا تصح الصلاة إلا بالنية، فالأمر كذلك.

كذلك هنا: إذا قال الإمام ومن معه، وعليه أكثر الأشاعرة؛ بأن الأعمال شرط في صحة الإيمان، وليست الأعمال شطرًا من الإيمان، أي: جزءًا من الإيمان، أصبح الخلاف خلافًا لفظيًّا لا يؤثر.

لذلك: لو قال قائل بأن هذا التعريف؛ الإيمان يتألف من أعمال القلوب والجوارح واللسان، وهو محل إجماع، لم يبعد النجعة، لم يذهب بعيدًا»[1].

والمقصود: أن من تدبر كلام العلماء الذين أدخلوا مرجئة الفقهاء في دائرة أهل السنة، وهوَّنوا من شأن الخلاف الواقع بينهم وبين أهل السنة، وجد أنهم لم يوافقوهم علىٰ ما ذهبوا إليه، ولم يُقرُّوهم علىٰ قولهم الذي قالوا به وتَبنَّوه - كما هو صنيع هذه الطائفة، إذ جعلوا لأهل السنة في هذا الباب قولين، ونسبوا مذهب مرجئة الفقهاء إليهم - وإنما أدخلوهم في دائرة أهل السنة، تلطفًا معهم؛ إذ لم يُريدوا تبديعهم بأعيانهم، وإن حكموا عليهم بأنهم قد وقعوا في البدعة، لِما

(١) شرح العقيدة الواسطية - الشريط: (٣١).

لهم من مكانةٍ علمية، واجتهادٍ قد يُعذرون لأجله؛ ولأن لازم قولهم يؤول إلىٰ ما قرره أهل السنة من أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل، كما هو ظاهر من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية نفسه، وقد صرح بذلك في موطنٍ آخر، فقال:

«وقيل: بل الأعمال في الأصل ليست من الإيمان؛ فإن أصل الإيمان هو ما في القلب، ولكن هي لازمة له، فمن لم يفعلها كان إيمانه منتفيًا؛ لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، لكن صارت بعرف الشارع داخلة في اسم الإيمان إذا أطلق، كما تقدم في كلام النبي ﷺ، فإذا عطفت عليه ذكرت، لئلا يظن الظان أن مجرد إيمانه بدون الأعمال الصالحة اللازمة للإيمان يوجب الوعد؛ فكان ذكرها تخصيصًا وتنصيصًا ليعلم أن الثواب الموعود به في الآخرة وهو الجنة بلا عذاب لا يكون إلا لمن آمن وعمل صالحًا؛ لا يكون لمن ادعىٰ الإيمان ولم يعمل، وقد بيَّن سبحانه في غير موضع أن الصادق في قوله: آمنت؛ لابد أن يقوم بالواجب، وحصر الإيمان في هؤلاء يدل علىٰ انتفائه عمَّن سواهم.

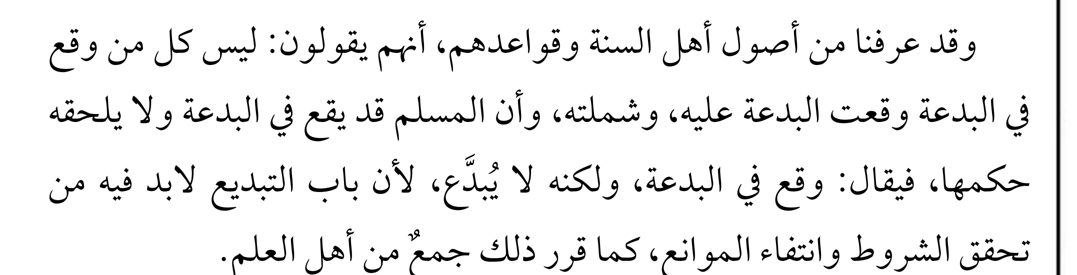
وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب (الموجز) وهو أن القرآن نفىٰ الإيمان عن غير هؤلاء، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ [الأنفال: ٢]، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان، قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنًا، لأن انتفاءها دليل علىٰ انتفاء العلم من قلبه.

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب؛ وبعد هذا فكونها لازمةً أو جزءًا نزاع لفظي...»[(١)].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٠٢).



وقد عرفنا من أصول أهل السنة وقواعدهم، أنهم يقولون: ليس كل من وقع في البدعة وقعت البدعة عليه، وشملته، وأن المسلم قد يقع في البدعة ولا يلحقه حكمها، فيقال: وقع في البدعة، ولكنه لا يُبدَّع، لأن باب التبديع لابد فيه من تحقق الشروط وانتفاء الموانع، كما قرر ذلك جمعٌ من أهل العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ)**:

«هذا مع أني دائمًا ومن جالسني يعلم ذلك مني: أني من أعظم الناس نهيًا عن أن يُنسب معينٌ إلىٰ تكفير، وتفسيق، ومعصية؛ إلا إذا عُلم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرىٰ، وعاصيًا أخرىٰ، وأني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها: وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية»[1].

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢١هـ)**:

«وعلىٰ هذا فيجب قبل الحكم علىٰ المسلم بكفر أو فسق أن يُنظر في أمرين:

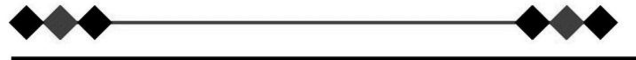
أحدهما: دلالة الكتاب أو السنة علىٰ أن هذا القول أو الفعل موجبٌ للكفر أو الفسق.

الثاني: انطباق هذا الحكم علىٰ القائل المعيَّن أو الفاعل المعيَّن بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حَقِّه وتنتفي الموانع...»[2].

وقال: «وبهذا: عُلِمَ أن المقالة أو الفِعْلَة قد تكون كفرًا أو فِسقًا، ولا يلزم من

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٢٢٩).

(٢) القواعد المثلىٰ (ص: ١٤٩).



ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا؛ إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق، أو وجود مانع شرعي يمنع منه...»[١].

وقال العلامة عبيد الجابري حَفِظَهُ اللهُ:

«وأقول: يتضمن تقرير المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجواب علىٰ سؤال من سأل، هل تكفرون أهل التأويل... إلخ؟ عدة أمور نلخصها فيما يأتي:

أولًا: أن الحكم بالتكفير أو التفسيق، وأقول: كذلك التبديع، ليس مرده إلىٰ البشر...»[٢].

وقال: «ليس من السهولة بمكان أن يُكفَّر المسلم أو يُفسَّق؛ بل يجب عدم التساهل في ذلك، لأن التساهل في الحكم علىٰ مسلم بالكفر أو الفِسق يترتَّب عليه محذوران خطيران، وأقول: مُهلكان:

أحدهما: الكذب علىٰ الله وعلىٰ رسوله وكذلك المحكوم عليه.

وثانيهما: وقوع هذا المفسِّق أو المكفِّر فيما نَبَزَ به أخاه من الكفر أو الفِسق إنْ كان كاذبًا»[٣].

وقال: «النظر إلىٰ المخالف، متىٰ يُحكَم عليه بما توجبه مخالفته؟ وإنْ شئت فقل: الانطباق، انطباق الحكم، نحن حكمنا بمقتضىٰ الشرع علىٰ أعمال بأنها كفر، وأخرىٰ بأنها فِسق؛ مُفسِّقات، والسؤال هاهنا، هذا المرتكِب المعيَّن متىٰ يُحكم عليه بما توجبه مخالفته، متىٰ ينطبق عليه الحكم بأنه كافرٌ أو فاسقٌ؟ هذا

(١) القواعد المثلىٰ (ص: ١٥٣).

(٢) فتح العلي الأعلىٰ بشرح القواعد المثلىٰ (ص: ٣٥٢).

(٣) فتح العلي الأعلىٰ بشرح القواعد المثلىٰ (ص: ٣٥٣).

يستدعي منا أمرين:

الأمر الأول: دلالة الشرع كما تقدم.

والثاني: انطباق الوَصْف عليه هو، وكيف يتحقَّق لنا انطباق الوَصْف علىٰ أن ذلك المعيَّن فلان أو علان كافر أو فاسق؟

فالجواب: باجتماع الشروط وانتفاء الموانع، فإذا اجتمعت في حقه الشروط - أعني ذلك المعيَّن المرتكِب المخالفَة - وانتفت في حقه الموانع، فإنه يُحكَم عليه بما توجبه مخالفته ولا كرامة عين.

وما أجمل ما قاله ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في منظومة القواعد الفقهية:

ولا يتم الحُكم حتىٰ تجتمع   كل الشُّروط والموانع ترتفع»[1]

وقال: «فمن الشروط الواجب توفُّرها حتىٰ يُحكَم علىٰ مُرتكِب المكفِّر بالكُفر، وعلىٰ مُرتكِب المفسِّق بالفِسق:

أولا: التكليف،...

ثانيا: العلم بما توجبه مخالفته،...

إلىٰ أن قال: وأقول: ما أكثر الذين ينشئون بين أهل الإسلام علىٰ الخرافة والتصوف وتعظيم القبور، ورثوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم ومشائخ الضلال؛ فَظَنوا أنها من دين الله، وما أكثر الذين يُسلِمون من أوروبا وأمريكا وأفريقيا وآسيا علىٰ أيدي دُعاة ضُلاَّل، ويُعلِّمونهم تعظيم القبور، والطواف بها، وتعظيم الأولياء، والاستغاثة بهم، ولا يظنون دينًا حقًّا غير ما تَعَلَّموا، فلابد من بيان

(١) فتح العلي الأعلىٰ بشرح القواعد المثلىٰ (ص: ٣٥٥).

الحق لهم حتىٰ تقوم عليهم الحجة...»[1].

وقال: «ونختم هذا الحديث ببيان أمر وإن كان قد سبقت الإشارة إلىٰ بعض أفراده.

هذا الأمر: أنه من قواعد أهل السنة الحكم علىٰ المخالفة بما يدل عليه الشرع، فما دل الشرع علىٰ أنه كفر قالوا: هذا كفر، ما دل علىٰ أنه فسق ليس مخرج من الملة، قالوا: هذا فِسق، وما دل علىٰ أنه مجرد خطيئة، قالوا: خطيئة، وكذلك التفريق بين البدع، وأن منها المكفِّرة، كوحدة الوجود والتجهم والرفض. والمفسقة، كالتمشعر، ومنها ما دون ذلك كالذِّكر الجماعي، وهذا مبسوط في دواوين أهل السنة التي عنيت بتدوين السنة دعوة إليها، وكذلك تدوين البدع وبيانها، تحذيرًا منها؛ فأهل السنة لا يجاوزون دلالة الشرع.

ومن قواعدهم: أنهم يُفرقون بين الفعل والفاعل، والقول والقائل، فرُب خطيئة هي كفرية، أو فسقية، أو بدعية، أو مجرد معصية، ولا يحكمون علىٰ من صدرت منه هذه الخطيئة بأنه كافر، أو مبتدع، أو فاسق، أو عاصٍ، لماذا؟

لأنه إما لم تجتمع فيه الشروط، أو لم تنتفِ عنه الموانع.

ويتبع هذا تفريقهم بين الحكم علىٰ سبيل العموم، والحكم علىٰ سبيل التعيين، فعلىٰ سبيل العموم مثلا يقولون: تارك الصلاة كافر، تارك الزكاة بخلًا مع الإقرار بها فاسق، وجاحدها كافر،... وهكذا، وأما تعيين الحكم علىٰ صاحب المخالفة المعيَّن: فإنهم ينظرون فيه إلىٰ أمرين:

الأمر الأول: دلالة الشرع علىٰ مخالفته، هل هي كفرية، أو فِسقية، أو غير ذلك؟

---

(١) فتح العلي الأعلىٰ بشرح القواعد المثلىٰ (ص: ٣٥٨).

الأمر الثاني: انطباق الوصف علىٰ المعين، هل ينطبق عليه الوصف، أو لا؟ وكيف ينطبق الوصف عليه؟

باجتماع الشروط وانتفاء الموانع.

وهذا له عندهم شروط، منها: التكليف، والتكليف: يشمل البلوغ والعقل، ومنها: العلم بمخالفته بأنها بدعية، أو فِسقية، أو كفرية.

وهذه الشروط جمع أكثرها شيخ الإسلام الثاني عندنا في هذا العصر، وأعني به الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه النفيس النافع الماتع (القواعد المثلىٰ)، فمن أراد مزيد التفصيل والبسط فليراجعه؛ فسيجد فيه ما يروي الغليل ويشفي العليل - إن شاء الله تعالىٰ - هذا ما يسر الله جمعه وتحريره في هذه المسالة»[1].

وسئل حفظه الله: ما الفرق في قولهم: هذا صاحب بدعة وهذا مبتدع؟

فأجاب: «عندي أن الفرق واضح، وسيتبين لكم بما عرفناه من عبارات أهل العلم وسمتهم ونهجهم في قولهم: مُبتدع، أنهم لا يُطلقونها إلا علىٰ من قامت الحجة عليه أنه مُبتدع، وأنه صاحب ضلال، وأنه ضالٌّ مُضل؛ فيقولون: مُبتدع، وقد يُطلقونها أحيانًا علىٰ سبيل الزجر، وأما قول: صاحب بدعة؛ فإنه لا يُشترط فيه إقامة الحجة، إنما يقولون: هذا صاحب بدعة؛ يعني: يركب البدعة، فهي أعم، أما مبتدع فهو أخص، فتفطَّنوا لهذا بارك الله فيكم»[2].

وسئل: سمعنا كلامًا من بعض شيوخ من أهل السنة يقولون: هذا الرجل من

(١) مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ٨٨).

(٢) جناية التميُّع علىٰ المنهج السلفي (ص: ٤٠).

أهل البدع، هل نفهم أنه مُبتدِع أم لا؟ وجزاكم الله خيرًا.

فأجاب: «أقول: - حسب علمي - إن هذه الجملة عند أهل السنة لها إطلاقان:

أحدهما وهو الغالب: أنه مُبتدِع، عرف الحق وعاند؛ فأبىٰ إلا الانحراف، عرف السنة، وأبىٰ إلا البدعة، ركب البدعة عن معرفة أنها بدعة.

والإطلاق الآخر: أنهم يُطلقونها للزجر.

والمعنىٰ أن هذا الإنسان صاحب بدع، يعني: أنه يأتي ببدع، وإن لم يكن هو مبتدعًا؛ لأن مما عرفناه ومن منهج أهل السنة أنهم: لا يُبدِّعون أحدًا بعينه حتىٰ تقوم عليه الحجة؛ ويقوم الدليل علىٰ أنه مبتدع، والله أعلم»[1].

فلهذه الأسباب وغيرها مما لا يسع المقام لذكره؛ حكم أئمة السنة علىٰ بدعة الإرجاء علىٰ ما فيها من الشر؛ بأنها أخف من التجهم والاعتزال وغيرها من البدع الكبرىٰ، وتساهلوا مع أخف أقسام المرجئة ضررًا، ألا وهم مرجئة الفقهاء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ):

«وتنازع الناس في (الأسماء والأحكام) أي في أسماء الدين، مثل: مسلم ومؤمن، وكافر وفاسق، وفي أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة، فالمعتزلة وافقوا الخوارج علىٰ حكمهم في الآخرة دون الدنيا، فلم يستحلوا من دمائهم وأموالهم ما استحلته الخوارج، وفي الأسماء أحدثوا المنزلة بين المنزلتين، وهذه خاصة المعتزلة التي انفردوا بها، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم.

وحدثت (المرجئة) وكان أكثرهم من أهل الكوفة، ولم يكن أصحاب عبد الله

---

(١) مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ٢٥٢).

من المرجئة، ولا إبراهيم النخعي وأمثاله، فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة، فقالوا: إن الأعمال ليست من الإيمان، وكانت هذه البدعة أخف البدع، فإن كثيرًا من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم؛ إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول، مثل: حماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة، وغيرهما، هم مع سائر أهل السنة متفقين علىٰ أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلىٰ أنه لابد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلىٰ أن الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب، فكان في الأعمال هل هي من الإيمان، وفي الاستثناء، ونحو ذلك، عامته نزاع لفظي؛ فإن الإيمان إذا أُطلِق دخلت فيه الأعمال...»[(١)].

وفي حسم هذه المسألة، وبيان السبب الذي لأجله تساهل بعض علماء السنة مع مرجئة الفقهاء، والسبب الذي لأجله شدد البعض الآخر عليهم، مع اتفاق علماء السنة جميعًا علىٰ بطلان مذهب مرجئة الفقهاء القائل بأن الإيمان هو التصديق بالقلب مع النطق باللسان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

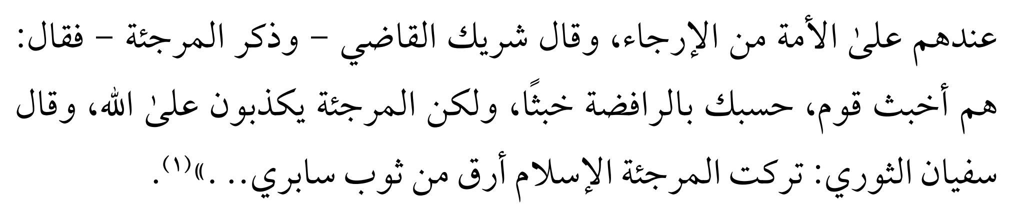
«قلت: أحمد وأبو ثور وغيرهما من الأئمة كانوا قد عرفوا أصل قول المرجئة، وهو أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقىٰ بعضه، فلا يكون إلا شيئًا واحدًا، فلا يكون ذا عدد: اثنين أو ثلاثة، فإنه إذا كان له عدد، أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه، بل لا يكون إلا شيئًا واحدًا، ولهذا قالت الجهمية: إنه شيء واحد في القلب، وقالت الكرامية: إنه شيء واحد علىٰ اللسان، كل ذلك فرارًا من تبعض الإيمان وتعدده،

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٣ / ٣٨).



فلهذا صاروا يناظرونهم بما يدل علىٰ أنه ليس شيئًا واحدًا، كما قلتم. فأبو ثور احتج بما اجتمع عليه (الفقهاء المرجئة) من أنه تصديق وعمل، ولم يكن بلغه قول متكلميهم وجهميتهم، أو لم يعد خلافهم خلافًا، وأحمد ذكر أنه لابد من المعرفة والتصديق مع الإقرار، وقال: إن من جحد المعرفة والتصديق فقد قال قولًا عظيمًا، فإن فساد هذا القول معلوم من دين الإسلام! ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية، مع أن الكرامية لا تنكر وجوب المعرفة والتصديق، ولكن تقول: لا يدخل في اسم الإيمان؛ حذرًا من تبعضه وتعدده، لأنهم رأوا أنه لا يمكن أن يذهب بعضه ويبقىٰ بعضه، بل ذلك يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكِبر، واعتقدوا الإجماع علىٰ نفي ذلك. كما ذكر هذا الإجماع الأشعري وغيره.

وهذه الشبهة التي أوقعتهم مع علم كثيرٍ منهم وعبادته وحسن إسلامه وإيمانه، ولهذا دخل في (إرجاء الفقهاء) جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين. ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحدًا من (مرجئة الفقهاء) بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال؛ لا من بدع العقائد، فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لاسيما وقد صار ذلك ذريعة إلىٰ بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلىٰ ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببًا لخطأ عظيم في العقائد والأعمال، فلهذا عظم القول في ذم (الإرجاء) حتىٰ قال إبراهيم النخعي: لفتنتهم - يعني المرجئة - أخوف علىٰ هذه الأمة من فتنة الأزارقة، وقال الزهري: ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر علىٰ أهله من الإرجاء، وقال الأوزاعي: كان يحيىٰ بن أبي كثير، وقتادة يقولان: ليس شيء من الأهواء أخوف



عندهم علىٰ الأمة من الإرجاء، وقال شريك القاضي - وذكر المرجئة - فقال: هم أخبث قوم، حسبك بالرافضة خبثًا، ولكن المرجئة يكذبون علىٰ الله، وقال سفيان الثوري: تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابري.. .»[1].

وكون الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء خلافًا لفظيًّا أو خلافًا صوريًّا؛ أمرٌ قد خالفه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وردَّه علىٰ قائله، وأنكره إنكارًا شديدًا، وذلك في تعليقه علىٰ قول الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان».

ذكر الشيخ الألباني هذا التعريف، وبيَّن أنه من تعريفات المرجئة، وأنه مخالفٌ لِمَا عليه أهل السنة والجماعة في هذا الباب، ثم هو مع هذا البيان والوضوح؛ إلا أن أهل الباطل ينسبونه ظلمًا وزورًا إلىٰ الإرجاء.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا خطأ الإمام الطحاوي في ذلك:

«قلت: هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافًا للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا علىٰ الإقرار والتصديق: العمل بالأركان.

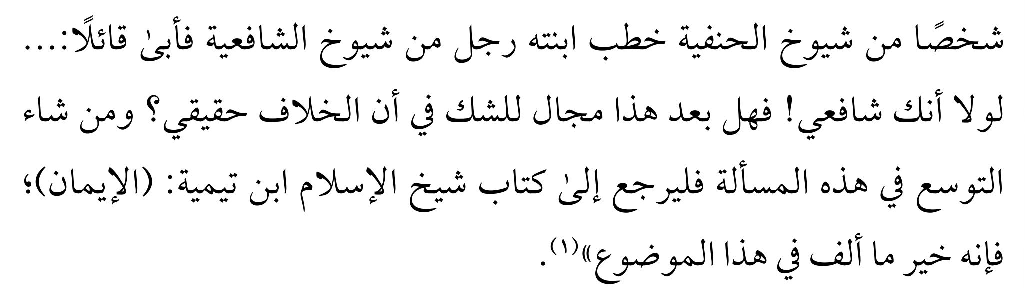
وليس الخلاف بين المذهبَين اختلافًا صوريًّا كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى بحجة أنهم جميعًا اتفقوا علىٰ أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه. فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحًا، فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٩٣).

الإيمان، لاتفقوا معهم علىٰ أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية علىٰ ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (ص ٣٨٤ - ٣٨٧) [٣٤٢ - ٣٤٤] ولكن الحنفية أصروا علىٰ القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان، وتكلفوا في تأويلها تكلفًا ظاهرًا، بل باطلًا، ذكر الشارح (ص ٣٨٥) [٣٤٢] نموذجا منها، بل حكىٰ عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة حديث «**الإيمان بضع وسبعون شعبة...**» مع احتجاج كل أئمة الحديث به، ومنهم البخاري ومسلم في (صحيحيهما) وهو مخرج في (الصحيحة ١٧٦٩)، وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم!

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريًّا. وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق! بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام! كيف وهم بناء علىٰ مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم - مهما كان فاسقًا فاجرًا - أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالىٰ، بل يقول: أنا مؤمن حقًّا! والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وبناء علىٰ ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنىٰ في إيمانه فقد كفر! وفرَّعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية! وتسامح بعضهم - زعموا - فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: تنزيلًا لها منزلة أهل الكتاب! وأعرف



شخصًا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبىٰ قائلًا:... لولا أنك شافعي! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟ ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليرجع إلىٰ كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: (الإيمان)؛ فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع»[1].

وقول الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان»، قد نقضه أيضًا العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك في تعليقه علىٰ قول الطحاوي نفسه، حيث قال:

«هذا التعريف فيه نظر وقصور، والصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة علىٰ ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، وقد ذكر الشارح ابن أبي العز جملةً منها فراجعها إن شئت، وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظيًّا، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة، والله المستعان»[2].

ونقضُ الشيخين الألباني وابن باز لتعريف الطحاوي للإيمان بأنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان؛ يعكر علىٰ هذه الطائفة - أصحاب القسم الثاني - جعل هذا المذهب مذهبًا آخر لأهل السنة والجماعة، كما يعكر عليهم نسبة هذا القول لأحد الشيخين، أو غيرهما من علماء السنة.

---

(١) العقيدة الطحاوية - شرح وتعليق الألباني (ص: ٦٢).

(٢) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢ / ٨٣).



بل إن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لَمَّا سئل: بالنسبة لمسألة الإيمان عند الأحناف، هل ثبت القول عن أبي حنيفة بأنه لا يشترط العمل في الإيمان؟

أجاب قائلًا: «لا شك، هذا مذهب الحنفية كلهم، إمامهم وتابعهم كأبي يوسف ومحمد وأبو جعفر الطحاوي الذي أعتبره من نوادر المحدثين الأحناف ومن المجتهدين، مع ذلك فأنتم قرأتم رأيه في العقيدة الطحاوية، فهو ينحو منحىٰ شيوخه: أن الإيمان: إقرار باللسان، واعتقاد بالجنان، أما العمل فلا يذكره، ولذلك قالوا: إن الإيمان كتلة واحدة وشيئًا واحدًا لا يزيد ولا ينقص، هذا خلاف القرآن والسنة.

مداخلة: هل يصح أن يقال: أن هذا الخلاف خلاف لفظي؟

فأجاب: بل هو خلاف جوهري...»[1].

والمقصود: أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يرتضِ القول بأن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء خلافٌ صوري، ولم يرتضِ تعريف الطحاوي للإيمان بأنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، ومع ذلك: فإنه لم يسلم من هذه الطائفة – أصحاب القسم الثاني – الذين أَبَوا إلا أن ينسبوا له هذا التعريف للإيمان – والذي أدخلوه هم في مذهب أهل السنة والجماعة، وجعلوه قولًا من أقوالهم – وأن ينسبوا له القول بإيمان تارك العمل بالكلية، وقد سبق أن ذكرت من أقوالهم ما فيه دلالة واضحة علىٰ ذلك، كما أنه لم يسلم من طعونات أهل الأهواء الذين أَبَوا – أيضًا – إلا أن ينسبوا له القولين السابقين، وأن ينسبوه إلىٰ الإرجاء، ويلحقوه بالمرجئة.

(١) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤ / ١٢٩).

ومن تدبر ما ذكره الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين النقلين السابقين فقط، لظهر له بطلان ما ينسب إليه، وذلك أن هذين النقلين قد تضمَّنَا أمرين اثنين هما من الأهمية بمكان:

الأمر الأول: أنه قد جعل السلف متفقين علىٰ قولٍ واحدٍ في باب الإيمان، مع أنه قد ذكر من الأئمة من قد اشتهر بينهم الخلاف في حكم تارك الصلاة تكاسلًا، دون أن يجعل لهم قولين في حكم تارك العمل من باب الإيمان كما فعلته هذه الطائفة - أصحاب القسم الثاني -، إذ جعلت للسلف قولين في هذا الباب: قول بتكفير تارك العمل، وقول بعدم تكفيره، وذلك لِما رأوه من خلافٍ بينهم في حكم تارك الصلاة تكاسلًا.

وقول الألباني الدال علىٰ هذا المعنىٰ هو:

«قلت: هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافًا للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا علىٰ الإقرار والتصديق: العمل بالأركان».

فهذا القول من تدبره حق التدبر؛ وجد أنه قد جعل قول أئمة السنة قولًا واحدًا مع اختلافهم في حكم تارك الصلاة تكاسلًا، ولم يدخل خلافهم هذا في باب الإيمان، فيجعلهم مختلفين فيه علىٰ قولين، كما فعل من جعل لأهل السنة في هذا الباب قولين.

الأمر الثاني: أنه قد أنكر علىٰ الإمام الطحاوي تعريفه للإيمان بأنه إقرار باللسان، واعتقاد بالجنان، وهذا ظاهرٌ في قوله:

«وأبو جعفر الطحاوي الذي أعتبره من نوادر المحدثين الأحناف ومن



المجتهدين، مع ذلك فأنتم قرأتم رأيه في العقيدة الطحاوية، فهو ينحو منحىٰ شيوخه: أن الإيمان: إقرار باللسان، واعتقاد بالجنان، أما العمل فلا يذكره».

وهذا يعني: أن الاستدلال بقول الشيخ صالح الفوزان حَفِظَهُ اللَّهُ: «أو هو التصديق بالقلب مع النطق باللسان! وهذا الأخير قد يقول به بعض أهل السنة» علىٰ تصحيح هذا المذهب، أو علىٰ نسبته لأهل السنة والجماعة، وجعله قولًا آخر من أقوالهم؛ استدلالٌ باطل، لا يُقره عالمٌ من علماء السنة، وعلىٰ رأسهم الشيخ الفوزان، كما أن نسبة هذا القول وهذا المذهب للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد نقضه نقضًا شديدًا لهو من أبطل الباطل أيضًا، إذ كيف يُنسب له ما قد أبطله وعدَّه إرجاءً!!، ومذاهب المرجئة معلومةٌ عند أهل السنة، لا تخفىٰ علىٰ طلبة العلم فضلًا عن العلماء، وفي ذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**والمرجئة ثلاثة أصناف**: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فِرَقًا كثيرةً يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم»(١).

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٥).

سمَّاهم أهل الفقه والعبادة، فتأمل، ولا تُحمِّل كلام علماء السنة - كالشيخ العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللَّهُ، والشيخ العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وقد سبق أن ذكرت قوله - ما لا يحتمل.

❁ **القسم الثالث**: أناسٌ قد وافقوا هؤلاء المبطِلين أيضًا، وانطلت عليهم شبهتهم من حيث لا يشعرون؛ فتصوَّروا معهم ما لا يُتصوَّر من وجود تلكم الصورة الخيالية التي سبق ذكرها، ووافقوهم علىٰ نسبتها إلىٰ الشيخين؛ إلا أنهم لم يَتبنَّوا هذه المسألة وهذه الصورة الخيالية، بل خطَّأوا الشيخين بسببها؛ دون أن يطعنوا فيهما؛ معتذرين لهما بأنهما من علماء السنة، ومن أهل الاجتهاد.

❁ **القسم الرابع**: أناسٌ لم يوافقوا هؤلاء المبطِلين علىٰ قولهم بوجود مثل هذه الصورة الخيالية، ولم يُسلِّموا لهم بذلك، بل أنكروا عليهم قولهم هذا أشد الإنكار، وعلموا يقينًا بأن الشيخين لم يتطرَّقَا لهذه الصورة الخيالية؛ لا من قريب ولا من بعيد، وأنها صورةٌ لم تخطر لهما علىٰ بال.

فهذه أقسام أربعة تسبب في وجودها تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها علىٰ أرض الواقع، ولا يَتصوَّر وجودها من له أدنىٰ مسكة من علم، لدلالة النقل الصحيح والعقل الصريح علىٰ بطلانها، وعلىٰ استحالة وجودها.

وكان من المفترض ألا يدب الخلاف في هذا الباب - إن كان ولابد - إلا بين طائفتين فقط، كما كان الأمر قديمًا، إذ كان الخلاف آنذاك بين أهل الحق وأهل الباطل، لا أن ينقسم فيه السلفيون إلىٰ ثلاثة أقسام، فيفرح أعداؤهم بانقسامهم هذا، وذلك أن الخلاف في هذا الباب كان ولا يزال بين أهل السنة والجماعة من جهة وبين مخالفيهم من جهمية، ومرجئة، وخوارج، ومعتزلة،

وغيرهم من جهة أخرىٰ، وذلك أن هؤلاء المخالفين لأهل السنة والجماعة هم الذين خالفوا في هذا الباب، إما بإخراجهم العمل عن مسمىٰ الإيمان كما فعلت الجهمية والمرجئة، وإما بتكفير من ترك شيئًا من الأعمال، أو قصَّر في شيءٍ منها كما فعلت الخوارج والمعتزلة، أما أهل السنة والجماعة فبفضل من الله عَزَّوَجَلَّ قد سلموا من الخلاف والاختلاف في هذا الباب.

وكون الخلاف بين فرقتين فقط، أمره ظاهرٌ ومعلومٌ عند الأئمة.

قال الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٢٢٤هـ)**:

«فإنك كنت تسألني عن الإيمان، واختلاف الأمة في استكماله، وزيادته ونقصه، وتذكر أنك أحببت معرفة ما عليه أهل السنة من ذلك، وما الحجة علىٰ من فارقهم فيه؟

فإن هذا رحمك الله خَطْبٌ قد تكلم فيه السلف في صدر هذه الأمة، وتابعيها، ومن بعدهم إلىٰ يومنا هذا، وقد كتبت إليك بما انتهىٰ إليَّ علمُه من ذلك مشروحًا مخلصًا. وبالله التوفيق.

اعلم - رحمك الله - أن أهل العلم والعناية بالدين افترقوا في هذا الأمر فرقتين:

فقالت إحداهما: الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب، وشهادة الألسنة وعمل الجوارح.

وقالت الفرقة الأخرىٰ: بل الإيمان بالقلوب والألسنة، فأما الأعمال فإنما هي تقوىٰ وبر، وليست من الإيمان.

وإنَّا نظرنا في اختلاف الطائفتين، فوجدنا الكتاب والسنة يصدقان الطائفة التي جعلت الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا، وينفيان ما قالت الأخرىٰ»[1].

(١) كتاب الإيمان (ص: ٩).

وقد يقول قائل: نحن لم نتصوَّر وجود مثل هذه الصورة الخيالية ولم نقُل بها!!.

فأقول: إضافتكم لفظة: (بالكلية) علىٰ ترك العمل، وتخطئتكم لعلماء السنة بسببها؛ يلزم منها وجود مثل هذه الصورة الخيالية؛ وإلا فأهل السنة متفقون علىٰ عدم كفر تارك العمل تكاسلًا من غير جحود؛ علىٰ خلافٍ بينهم في بعض الأعمال؛ كالأركان الأربعة أو بعضها بعد النطق بالشهادتين، دون أن يُنسب المكفِّر منهم إلىٰ الخوارج، ولا أن يُنسب غير المكفِّر منهم إلىٰ المرجئة، مع اتفاقهم جميعًا علىٰ ذم الخوارج والمعتزلة في تكفيرهم تارك العمل والمقصِّر فيه، ومقصودهم بتارك العمل: تارك شيءٍ من الأعمال، ولم يَتصوَّر أحدٌ منهم وجود مثل هذه الصورة الخيالية التي يلزم من وجودها إضافة لفظة: (بالكلية) علىٰ تارك العمل.

وفي تقرير هذا المعنىٰ؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ):

«وقد اتفق المسلمون علىٰ أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر، وأما الأعمال الأربعة فاختلفوا في تكفير تاركها، ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون علىٰ أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي كالزنا والشرب، وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور. وعن أحمد: في ذلك نزاع، وإحدىٰ الروايات عنه: أنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبي بكر وطائفة من أصحاب مالك كابن حبيب. وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط، ورواية ثالثة: لا يكفر إلا بترك الصلاة، والزكاة إذا قاتل الإمام عليها، ورابعة: لا يكفر إلا بترك الصلاة. وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن. وهذه أقوال معروفة للسلف»[1].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٠٢).

ومن تدبر كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجد أنه قد ذكر خمسة أقوالٍ للسلف في ترك العمل، دون أن يجعلها من مسائل الخلاف في باب الإيمان، كما هو صنيع بعض السلفيين - هداهم الله - في زماننا؛ إذ نفوا إجماع السلف علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وذلك بنفيهم القول بأنه لا إيمان إلا بعمل، ثم جعلوا للسلف في هذا الباب قولين: قول بتكفير تارك العمل، وقول بعدم تكفيره، وذلك: لِمَا رأوه من خلافٍ بينهم في حكم تارك الصلاة، أو غيرها من أركان الإسلام، وقد سبق أن أشرتُ إلىٰ قولهم، إذ جعلوا من أقوال السلف: «أو هو التصديق بالقلب مع النطق باللسان»؛ ليصفو لهم مذهبهم الذي تَبنَّوه.

أما شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فمع ذكره الخلاف؛ إلا أنه مضىٰ علىٰ ما مضىٰ عليه السلف قبله؛ لعلمه أن الجميع متفقون علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل، كما سيأتي تفصيل ذلك في ثنايا هذه الرسالة بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

ولو أن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ سلك سبيل هؤلاء؛ الذين جعلوا للسلف قولين في باب الإيمان - حين اختلَّ ميزانهم فأدخلوا مذهب مرجئة الفقهاء في مذهب أهل السنة والجماعة، وجعلوه قولًا آخر من أقوالهم - لجعل هو رَحِمَهُ ٱللَّهُ للسلف في هذا الباب خمسة أقوال؛ أربعة أقوالٍ منها تختلف فيما بينها فيمن يقع عليه التكفير، والقول الخامس يخالفهم جميعًا فلا يكفِّر بترك شيءٍ من الأعمال، ولكنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقرٌّ بإجماع السلف علىٰ ذلك، ومعتقدٌ به.

ومن هنا جاء قول الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٠٤هـ):

«وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم، ومن أدركناهم؛ يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر».

ذكر قوله هذا غيرُ واحدٍ من أئمة أهل السنة والجماعة؛ معتدِّين به، ومؤيِّدين له غير مستنكرين؛ مع علمهم بأن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يُكفِّر تارك الصلاة تكاسلًا، مادام مؤمنًا بها، غير جاحدٍ لها، ومن لم يُكفِّر بترك الصلاة وهي عمود الإسلام، وأعظم أركانه بعد الشهادتين، فعدم تكفيره لمن ترك ما هو دونها من الأعمال من باب أولىٰ.

ثم إن العلماء مع نقلهم لقول الشافعي، ومعرفتهم بمذهبه، وبعدم تكفيره لتارك الصلاة تكاسلًا؛ إلا أنهم لم يستشكلوا قوله بأن أعمال الجوارح لابد منها في الإيمان، وأنه لا يصح الإيمان إلا بها، وإنما استشكله من انعقد في قلبه شبهة أهل البدع في الإيمان، كما أشار إلىٰ ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال:

«والرازي لما صنف (مناقب الشافعي) ذكر قوله في الإيمان. وقول الشافعي قول الصحابة والتابعين، وقد ذكر الشافعي أنه إجماع من الصحابة والتابعين. ومن لقيه استشكل قول الشافعي جدًّا لأنه كان قد انعقد في نفسه شبهة أهل البدع في الإيمان: من الخوارج والمعتزلة والجهمية والكرامية وسائر المرجئة، وهو أن الشيء المركب إذا زال بعض أجزائه لزم زواله كله؛ لكن هو لم يذكر إلا ظاهر شبهتهم. والجواب عما ذكروه هو سهل، فإنه يسلم له أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعةً كما كانت؛ لكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء.

والشافعي مع الصحابة والتابعين وسائر السلف يقولون: إن الذنب يقدح في كمال الإيمان، ولهذا نفىٰ الشارع الإيمان عن هؤلاء، فذلك المجموع الذي هو الإيمان لم يبق مجموعًا مع الذنوب، لكن يقولون بقي بعضه: إما أصله وإما

أكثره وإما غير ذلك؛ فيعود الكلام إلىٰ أنه يذهب بعضه ويبقىٰ بعضه»[1].

وقال: «وكان كل من الطائفتين بعد السلف والجماعة وأهل الحديث متناقضين، حيث قالوا: الإيمان قول وعمل، وقالوا مع ذلك لا يزول بزوال بعض الأعمال حتىٰ إن ابن الخطيب وأمثاله جعلوا الشافعي متناقضًا في ذلك، فإن الشافعي كان من أئمة السنة، وله في الرد علىٰ المرجئة كلام مشهور، وقد ذكر في كتاب الطهارة من (الأم) إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم علىٰ قول أهل السنة، فلما صنف ابن الخطيب تصنيفًا فيه، وهو يقول في الإيمان بقول جهم والصالحي استشكل قول الشافعي ورآه متناقضًا.

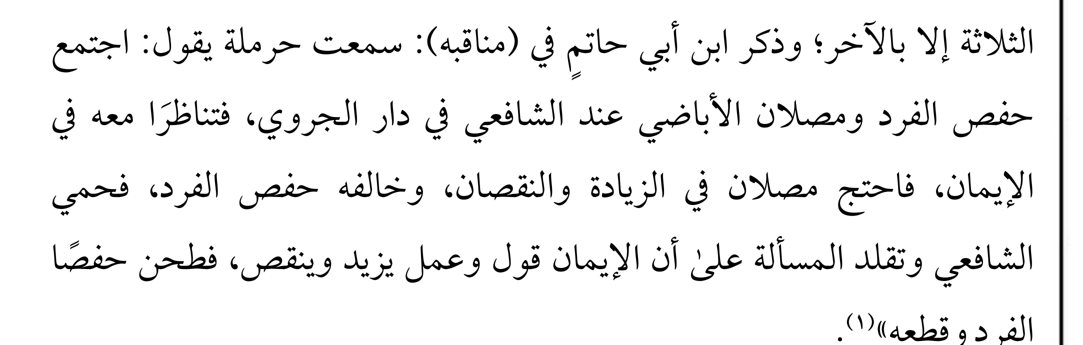
وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة؛ وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجبينًا. قالوا: فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال، ظاهرة وباطنة، لزم زواله بزوال بعضها»[2].

وقد أكد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما ذكره الشافعي من إجماع، وذلك بقوله:

«ولهذا كان القول: إن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر السنة، وحكىٰ غير واحد الإجماع علىٰ ذلك، وقد ذكرنا عن الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ما ذكره من الإجماع علىٰ ذلك، قوله في (الأم): وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٠٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥١١).



الثلاثة إلا بالآخر؛ وذكر ابن أبي حاتمٍ في (مناقبه): سمعت حرملة يقول: اجتمع حفص الفرد ومصلان الأباضي عند الشافعي في دار الجروي، فتناظرَا معه في الإيمان، فاحتج مصلان في الزيادة والنقصان، وخالفه حفص الفرد، فحمي الشافعي وتقلد المسألة علىٰ أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فطحن حفصًا الفرد وقطعه»[1].

وقد يقول قائل: من أين لك أن مقصود الإمام الشافعي التنصيص علىٰ أن أعمال الجوارح لابد منها في الإيمان، وأنه لا يعني أعمال القلب؟

فأقول: قد سبق أن ذكرتُ عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: أن من قال من السلف:

«قول وعمل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك».

وهذا معلوم؛ فإن الأذهان إذا ما سمعت بالأعمال؛ فإنها ستنصرف بداهةً إلىٰ الأعمال الظاهرة، وما يعمله الإنسان بجوارحه، ولا تنصرف إلىٰ أعمال القلوب إلا بقرينة، أو تنصيص.

ومن هنا أراد أئمة أهل السنة أن يبينوا لمخالفيهم أن للقلوب أعمالًا، كما أن للجوارح أعمالًا، وهذا من الأمور المتفق عليها بينهم، ولَمَّا كان الأمر كذلك؛ فإنهم أكثروا من ذكر أعمال القلوب، وركزوا عليها، سواء ذكروا معها أعمال الجوارح، أو لم يذكروها، كما هو شأنهم في أكثر الأحايين، لعدم حاجتهم لذكرها،

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٠٨).

وذلك أنها عندهم من المسلَّمات، فعدم ذكرهم لأعمال الجوارح؛ ليس تقليلًا من شأنها، ولا لكونها ليست مطلوبةً، أو أنه يصح إيمان العبد دون أن يأتي بشيءٍ منها، وإنما لكونها لا خلاف بين الجميع في كونها عملًا، وفي إدخالها في مسمىٰ الأعمال، فاحتاجوا إلىٰ إلزام مخالفيهم بأعمال القلوب التي تصدر عنها أعمال الجوارح، وفي تقرير هذا المعنىٰ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

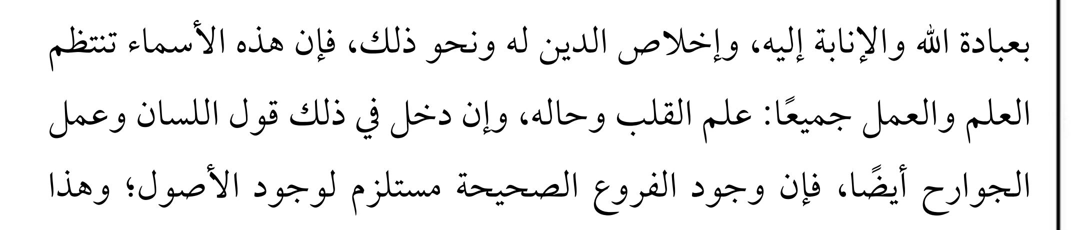
«ومنشأ الغلط في هذه المواضع من وجوه...، (الرابع): ظن الظان أن ليس في القلب إلا التصديق، وأن ليس الظاهر إلا عمل الجوارح، والصواب: أن القلب له عمل مع التصديق، والظاهر: قول ظاهر وعمل ظاهر، وكلاهما مستلزم للباطن»[١].

وقال: «فالمؤمن الذي آمن بالله بقلبه وجوارحه؛ إيمانه يجمع بين علم قلبه وحال قلبه: تصديق القلب وخضوع القلب، ويجمع قول لسانه وعمل جوارحه، وإن كان أصل الإيمان هو ما في القلب، أو ما في القلب واللسان؛ فلابد أن يكون في قلبه التصديق بالله والإسلام له، هذا قول قلبه، وهذا عمل قلبه، وهو الإقرار بالله.

والعلم قبل العمل، والإدراك قبل الحركة، والتصديق قبل الإسلام، والمعرفة قبل المحبة، وإن كانَا يتلازمان؛ لكن علم القلب موجب لعمله، ما لم يوجد معارض راجح، وعمله يستلزم تصديقه، إذ لا تكون حركة إرادية، ولا محبة، إلا عن شعور، لكن قد تكون الحركة والمحبة فيها فساد إذا لم يكن الشعور والإدراك صحيحًا.

قال عمر بن عبد العزيز: «مَن عبدَ الله بغير علمٍ كان ما يُفسد أكثر مما يصلح»، فأما العمل الصالح بالباطن والظاهر: فلا يكون إلا عن علم، ولهذا أمر الله ورسوله

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٥٤).



بعبادة الله والإنابة إليه، وإخلاص الدين له ونحو ذلك، فإن هذه الأسماء تنتظم العلم والعمل جميعًا: علم القلب وحاله، وإن دخل في ذلك قول اللسان وعمل الجوارح أيضًا، فإن وجود الفروع الصحيحة مستلزم لوجود الأصول؛ وهذا ظاهر، ليس الغرض هنا بسطه»[1].

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ):**

«وقد ذكر بعضهم فرقًا آخر فقال: (الأصوليات) هي المسائل العلمية، و (الفروعيات) هي المسائل العملية؛ المطلوب منها أمران: العلم والعمل، والمطلوب من العلميات العلم والعمل أيضًا، وهو حب القلب وبغضه، وحبه للحق الذي دلت عليه وتضمنته، وبغضه الباطل الذي يخالفها، فليس العمل مقصورًا علىٰ عمل الجوارح، بل أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبع، فكل مسألة علمية فإنه يتبعها إيمان القلب وتصديقه وحبه، وذلك عمل، بل هو أصل العمل، وهذا مما غفل عنه كثير من المتكلمين في مسائل الإيمان، حيث ظنوا أنه مجرد التصديق دون الأعمال، وهذا من أقبح الغلط وأعظمه، فإن كثيرًا من الكفار كانوا جازمين بصدق النبي ﷺ غير شاكين فيه، غير أنه لم يقترن بذلك التصديق عمل القلب من حب ما جاء به، والرضا به، وإرادته، والموالاة والمعاداة عليه، فلا تهمل هذا الموضع فإنه مهم جدًّا، به تعرف حقيقة الإيمان.

فالمسائل العلمية عملية، والمسائل العملية علمية، فإن الشارع لم يكتفِ من المكلفين في العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العلميات بمجرد العلم

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢ / ٣٨٢).

دون العمل»[1].

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٩٥هـ)**:

«مقصود البخاري بهذا الباب: أن الإيمان كلَّه عمل؛ مناقضةً لقول من قال: إن الإيمان ليس فيه عمل بالكلية؛ فإن الإيمان أصلُه تصديق بالقلب، وقد سبق ما قرره البخاري أن تصديق القلب كسب له وعمل، ويتبع هذا التصديق قول اللسان.

ومقصود البخاري هاهنا: أن يسمىٰ عملًا أيضًا، وأما أعمال الجوارح فلا ريب في دخولها في اسم العمل، ولا حاجة إلىٰ تقرير ذلك؛ فإنه لا يخالف فيه أحد، فصار الإيمان كله - علىٰ ما قرره - عملًا، والمقصود بهذا الباب: تقرير أن قول اللسان: عمله»[2].

فتركيز أهل السنة علىٰ أعمال القلوب دون أعمال الجوارح، كما سبق أن ذكرتُ؛ ليس هو تقليلًا من شأنها، ولكن: لأن أعمال الجوارح أمرٌ مفروغٌ منه عندهم، وعند مخالفيهم، يُثبته الجميع، وإن اختلفوا في إدخاله في مسمىٰ الإيمان من عدمه، كما سيأتي في ثنايا هذه الرسالة بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

بل ويعلم الجميع بأن أعمال الجوارح تسمىٰ عملًا، بخلاف ما في القلوب والألسن؛ فقد لا يعلم البعض بأنها قد تسمىٰ عملًا، كما سبق الإشارة إلىٰ ذلك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك قوله:

«أن من قال من السلف: الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأىٰ أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٤ / ١٥٨٧).
(٢) فتح الباري لابن رجب (١ / ١٢٠).

الظاهر أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال: قول وعمل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك»(١).

ومن كلام الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا، وذلك قوله:

«مقصود البخاري بهذا الباب: أن الإيمان كلَّه عمل؛ مناقضةً لقول من قال: إن الإيمان ليس فيه عمل بالكلية؛ فإن الإيمان أصلُه تصديق بالقلب، وقد سبق ما قرره البخاري أن تصديق القلب كسب له وعمل، ويتبع هذا التصديق قول اللسان.

ومقصود البخاري هاهنا: أن يسمىٰ عملًا أيضًا، وأما أعمال الجوارح فلا ريب في دخولها في اسم العمل، ولا حاجة إلىٰ تقرير ذلك؛ فإنه لا يخالف فيه أحد، فصار الإيمان كله - علىٰ ما قرره - عملًا، والمقصود بهذا الباب: تقرير أن قول اللسان: عمله»(٢).

والمقصود أننا وللأسف مع وضوح ما يُقرِّره أهل السنة وعلماؤهم في هذا الباب؛ إلا أننا قد ابتلينا بمثل هذه الخلافات التي تحتاج منا نحن معشر السلفيين - خاصة - إلىٰ وقفةٍ جادَّة، نُبيِّن فيها من هذه المسائل ما يزول به الإشكال، وينتهي به الخلاف، ونُوضِّح ما عليه أهل السنة والجماعة في مثل هذه المسائل التي قد دب فيها الخلاف.

وقد أذكر في هذه الرسالة من الآثار عن السلف ما قد يكون ضعيفًا، أو أنه غيرُ ثابتٍ من جهة الإسناد، غير أن الأئمة قد ضمَّنوه كتب الاعتقاد، وأرادوا به

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٧١).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٢٠).



معناه، بعد أن قرَّروا الأصل الذي أرادوا تقريره بما جاء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وبما صحَّ من سنة رسول الله ﷺ، ثم ذكروا مثل هذه الآثار للاعتضاد بها، ولبيان ما عليه أهل السنة والجماعة في الباب الذي قرَّروه، فأذكر ما ذكروه من الآثار مستشهدًا بها علىٰ تقرير ما أرادوه من معانٍ، والتي يظهر بها ما عليه أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وذلك لِمَا هو معلومٌ ومتقررٌ من أن هذه المعاني التي أثبتوها بمثل هذه الآثار؛ لو لم تكن صحيحةً لَما أثبتوها، ولنَقَضوها وبيَّنوا بطلانها.

فأسأل الله العلي القدير أن يُعينني علىٰ ذلك، وأن يُوفِّقني لبيان هذه المسائل بيانًا شافيًا يزول به اللبس والإشكال، وأن يُبصِّر إخواننا السلفيين خاصةً، وأهل الإسلام عامةً بما عليه سلفنا الصالح في باب الإيمان خاصةً، وفي أبواب الاعتقاد عامةً، بل وفي كافة أبواب الدين، كما أسأله تعالىٰ أن يُوفِّقني لإظهار وإبراز ما عليه إمامان من أئمة أهل السنة والجماعة في هذا الزمان في باب الإيمان، الإمام محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والإمام ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ، وأنهما موافقان لأهل السنة والجماعة فيه، مخالفان لأهل الأهواء والبدع مِن جهمية ومرجئة وخوارج ومعتزلة، وأن ينفع بعملي هذا الإسلام والمسلمين، وأن يبارك فيه، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان وسار علىٰ نهجهم واقتفىٰ أثرهم إلىٰ يوم الدين.



أمور لابد من تقريرها بين يدي مباحث الإيمان

الأمر الأول: أن الإنسان حارث همام، وأنه لا وجود لإنسان خال من عمل مع قدرته عليه.

روىٰ ابن وهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: (الجامع في الحديث ١ / ٩٠ الحديث رقم: ٤٦)؛ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ بُخْتٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خَيْرُ الْأَسْمَاءِ: عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ: هَمَّامٌ وَحَارِثٌ، وَشَرُّ الْأَسْمَاءِ: حَرْبٌ، وَمُرَّةُ**».

ذكره الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (السلسلة الصحيحة ٣ / ٣٣ الحديث رقم: ١٠٤٠) ثم قال:

رواه ابن وهب في (الجامع ص: ٧): أخبرني داود بن قيس عن عبد الوهاب ابن بُخْت مرفوعًا.

قلت (الألباني): وهذا إسناد مرسل صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم.

ثم ذكر بعده ما ينقض به ما يُنسب إليه من أنه يَتصوَّر وجود إنسان بلا عمل مع تمكنه من العمل وقدرته عليه؛ قال: قال ابن وهب (ص: ٨):

«وأخبرني معاوية بن صالح عن الحسن بن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: **عليكم من الأسماء بيزيد، فإنه ليس أحد، إلا وهو يزيد في الخير والشر، والحارث، فإنه ليس أحد، إلا وهو يحرث لآخرته أو دنياه، وهمام، فإنه ليس أحد، إلا وهو يهم بآخرته أو دنياه، فإن أخطأتم هذه الأسماء فعبِّدوا**».

وقد ذكر نحوه أيضًا في (السلسلة الصحيحة ٢ / ٥٧٢ الحديث رقم: ٩٠٤)؛

ثم ذكر بعده ما فيه تفسير لمعناه؛ قال:

وللحديث شاهد مرسل قوي بلفظ: «**خير الأسماء: عبد الله، وعبد الرحمن، ونحو هذا، وأصدق الأسماء: الحارث، وهمام، حارث لدنياه ولدينه، وهمام بهما، وشر الأسماء: حرب ومرة**».

وهذا أمر قد أقرَّ به الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ وأيَّده، ولم يستنكره علىٰ سفر الحوالي في مآخذه المنهجية عليه.

قال العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ: «وقد بيَّن الشيخ سفر الحوالي في كتابه (ظاهرة الإرجاء):

١- أن الإسلام هو دين الفطرة القويمة، أنزله الله متسقًا مع حقيقة الإنسان، مستوعبًا كل نشاطه وحركته هَمًّا وحرثًا وفكرًا وعملًا، ومن ثم جاء منهجًا متكاملًا لإصلاح النشاط الإنساني كله؛ إصلاح الخواطر والأفكار، وتثبيت الاعتقادات الحقة، والإرادات الصحيحة والنية الخالصة، وإصلاح الأعمال بأنواع الطاعات والبر والمعروف.

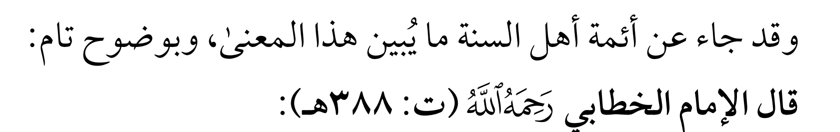
٢- وتكفل ببيان ضد ذلك من الاعتقادات الباطلة، والإرادات الفاسدة والأعمال السيئة، والتحذير منه.

٣- وكما أن الإنسان لا يمكن أن يكون همَّامًا ولا يكون حارثًا؛ فإن الإيمان لا يمكن أن يكون اعتقادًا ولا يكون عملًا.

٤- ومن هنا نستطيع أن نتبيَّن أي المذهبين في الإيمان هو الحق؛ مذهب أهل السنة والجماعة أم مذهب المرجئة؟...»[١].

---

(١) مآخذ منهجية (ص: ٧).



وقد جاء عن أئمة أهل السنة ما يُبين هذا المعنىٰ، وبوضوح تام:

قال الإمام الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٨٨هـ):**

«إنما صار الحارث من أصدق الأسماء من أجل مطابقة الاسم معناه الذي اشتق منه، وذلك أن معنىٰ الحارث: الكاسب، يقال: حرث الرجل إذا كسب، واحتراث المال كسبه، ومنه قول امرئ القيس:

ومن يحترث حرثي وحرثك يُهزل

وقال سبحانه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورىٰ: ٢٠].

وأما همام فهو من هممت بالشيء إذا أردته، وليس من أحد إلا وهو يهتم بشيء، وهو معنىٰ الصدق الذي وصف به هذان الاسمان»[١].

وقال الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٥١٦هـ):**

«قيل: إنما صار الحارث وهمام من أصدق الأسماء من أجل مطابقة الاسم معناه، لأن الحارث الكاسب، يقال: حرث الرجل: إذا كسب، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ﴾ [الشورىٰ: ٢٠].

وهمَّام: مِنْ هممت بالشيء: إذا أردته، وما من أحد إلا وهو في كسب، أو يهمُّ بشيء»[٢].

وذكر الحافظ الأصبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٣٥هـ) المعروف بـ: (قوام السنة)، عن الإمام الحافظ ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٦هـ)، أنه قال:

---

(١) معالم السنن (٤ / ١٢٦).

(٢) شرح السنة (١٢ / ٣٣٤).

«أصدق الأسماء (الحارث) لأن الحارث: الكاسب، يقال: حرث فلان إذا كسب، وليس من أحد إلا وهو يحرث. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورى: ٢٠]؛ أي: من كان يريد كسب الآخرة يضاعف له كسبه، يريد تضعيف الحساب، ومن كان يريد كسب الدنيا نُؤته منها.

وأما (همام) فهو من هممت بالشيء إذا أردته، وليس من أحد إلا وهو يهم إما بخير وإما بشر»[1].

وقال العلامة أبو عبد الله الحليمي الجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٠٣هـ):

«فإن الرخصة لما وردت في تسمية المولود حارثًا وهمامًا، فجاز أن يسمىٰ بهما ولم يحرث ولم يهم تفاؤلًا له بهذين الاسمين، إذ كان كل واحد منهما لا يكون إلا مع البقاء، جاز علىٰ قياس ذلك أن يعجل بكنيته، فيقال: أبو فلان، تفاؤلًا له بذلك إذ كان لا يولد له إلا أن يبقىٰ قبل ذلك، والله أعلم»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ):

«فإن الإنسان حي حساس متحرك بالإرادة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «أصدق الأسماء الحارث وهمام»، فالحارث: الكاسب العامل، والهمام: الكثير الهم، والهم مبدأ الإرادة والقصد، فكل إنسان حارث همام، وهو المتحرك بالإرادة»[3].

وقال: «فصل: وهو مثل المقدمة لهذا الذي أمامه، وهو أن كل إنسان فهو

(١) الترغيب والترهيب (١ / ٣٥٣).

(٢) المنهاج في شعب الإيمان (٣/ ٢٩٩).

(٣) منهاج السنة (٣/ ٦٣).

همام حارث حساس متحرك بالإرادة، بل كل حي فهو كذلك له علم وعمل بإرادته. والإرادة هي المشيئة والاختيار، ولابد في العمل الإرادي الاختياري من مراد وهو المطلوب، ولا يحصل المراد إلا بأسباب، ووسائل تحصله، فإن حصل بفعل العبد فلابد من قدرة وقوة؛ وإن كان من خارج فلابد من فاعل غيره؛ وإن كان منه ومن الخارج فلابد من الأسباب، كالآلات ونحو ذلك، فلابد لكل حي من إرادة، ولابد لكل مريد من عون يحصل به مراده. فصار العبد مجبولًا علىٰ أن يقصد شيئًا ويريده؛ ويستعين بشيء ويعتمد عليه في تحصيل مراده، هذا أمر حتم لازم ضروري في حق كل إنسان يجده في نفسه»[(١)].

وقال: «والإنسان مضطر إلىٰ شرع في حياته الدنيا، فإنه لابد له من حركة يجلب بها منفعته، وحركة يدفع بها مضرته؛ والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه، والأفعال التي تضره، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده؛ فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه.

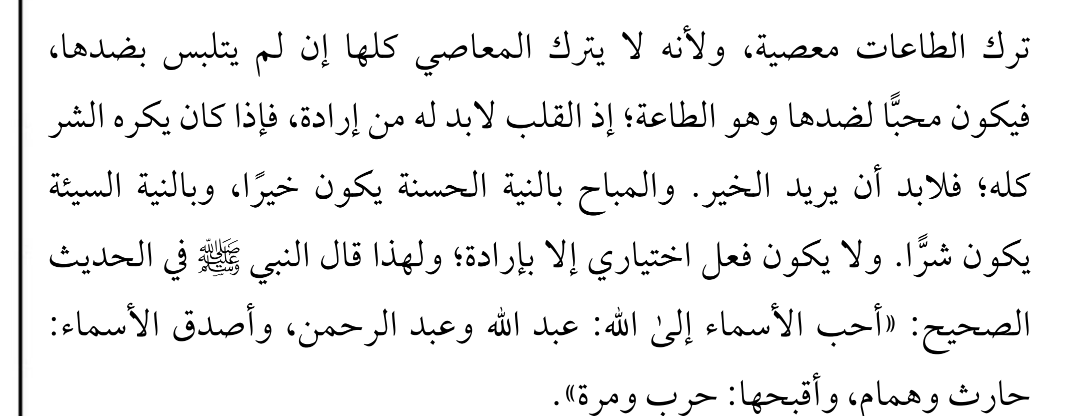
وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس في معاملاتهم، بل الإنسان المنفرد لابد له من فعل وترك؛ فإن الإنسان همام حارث، كما قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، وهو معنىٰ قولهم متحرك بالإرادات، فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها، ولابد أن يعرف ما يريده، هل هو نافع له أو ضار؟ وهل يصلحه أو يفسده؟»[(٢)].

وقال: «وتكريهه جميع المعاصي إليهم، يستلزم حب جميع الطاعات؛ لأن

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١ / ٣٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣ / ١١٤).



ترك الطاعات معصية، ولأنه لا يترك المعاصي كلها إن لم يتلبس بضدها، فيكون محبًّا لضدها وهو الطاعة؛ إذ القلب لابد له من إرادة، فإذا كان يكره الشر كله؛ فلابد أن يريد الخير. والمباح بالنية الحسنة يكون خيرًا، وبالنية السيئة يكون شرًّا. ولا يكون فعل اختياري إلا بإرادة؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «أحب الأسماء إلىٰ الله: عبد الله وعبد الرحمن، وأصدق الأسماء: حارث وهمام، وأقبحها: حرب ومرة».

وقوله أصدق الأسماء: حارث وهمام؛ لأن كل إنسان همام حارث، والحارث: الكاسب العامل. والهمام الكثير الهم؛ وهو مبدأ الإرادة، وهو حيوان، وكل حيوان حساس متحرك بالإرادة، فإذا فعل شيئًا من المباحات؛ فلابد له من غاية ينتهي إليها قصده...»[1].

وقال: «بل قد يعلم الإنسان أنه حساس متحرك بالإرادة قبل أن يعلم أن كل إنسان كذلك، ويعلم أن الإنسان كذلك قبل أن يعلم أن كل حيوان كذلك، فلم يبق علمه بأن غيره من الحيوان حساس متحرك بالإرادة موقوفًا علىٰ البرهان، وإذا علم حكم سائر الناس وسائر الحيوان، فالنفس تحكم بذلك بواسطة علمها أن ذلك الغائب مثل هذا الشاهد، أو أنه يساويه في السبب الموجب لكونه حساسًا متحركًا بالإرادة، ونحو ذلك من قياس التمثيل والتعليل الذي يحتج به الفقهاء في إثبات الأحكام الشرعية»[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٩/ ١١٥).

وقال: «وجد هذا في أظهر الأمثلة إذا قلت: هذا إنسان، وكل إنسان مخلوق، أو حيوان، أو حساس، أو متحرك بالإرادة، أو ناطق، أو ما شئت من لوازم الإنسان، فإن شئت صورت الدليل علىٰ هذه الصورة، وإن شئت قلت: هو إنسان، فهو مخلوق أو حساس أو حيوان أو متحرك كغيره من الناس، لاشتراكهما في الإنسانية المستلزمة لهذه الصفات، وإن شئت قلت: هذا إنسان، والإنسانية مستلزمة لهذه الأحكام، فهي لازمة له، وإن شئت قلت: إن كان إنسانًا فهو متصف بهذه الصفات اللازمة للإنسان؛ وإن شئت قلت: إما أن يتصف بهذه الصفات، وإما أن لا يتصف، والثاني باطل؛ فتعين الأول؛ لأن هذه لازمة للإنسان لا يصور وجوده بدونها»[1].

وقال: «وهذا هو حقيقة دين الإسلام الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره، فالمستسلم له ولغيره مشرك، والممتنع عن الاستسلام له مستكبر...

وكل من استكبر عن عبادة الله لابد أن يعبد غيره، فإن الإنسان حساس يتحرك بالإرادة. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»؛ فالحارث: الكاسب الفاعل، والهمام فعال من الهم، والهم أول الإرادة، فالإنسان له إرادة دائمًا، وكل إرادة فلابد لها من مراد تنتهي إليه، فلابد لكل عبد من مراد محبوب هو منتهىٰ حبه وإرادته، فمن لم يكن الله معبوده ومنتهىٰ حبه وإرادته بل استكبر عن ذلك فلابد أن يكون له مراد محبوب يستعبده غير الله، فيكون عبدًا لذلك المراد المحبوب...»[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٩/ ١٨٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ١٩٥).

وقال: «والنفس بطبعها متحولة. فإنها حية. والإرادة والحركة الإرادية من لوازم الحياة. ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**أصدق الأسماء: حارث وهمام**»، فكل آدمي حارث وهمام. أي عامل كاسب، وهو همام. أي يهم ويريد. فهو متحرك بالإرادة.

وقد جاء في الحديث: «**مثل القلب: مثل ريشة ملقاة بأرض فلاة وللقلب أشد تقلبًا من القدر إذا استجمعت غليانًا**».

فلما كانت الإرادة والعمل من لوازم ذاتها. فإذا هداها الله: علمها ما ينفعها وما يضرها. فأرادت ما ينفعها، وتركت ما يضرها»[1].

وقال: «وكل بشر علىٰ وجه الأرض فلابد له من أمر ونهي، ولابد أن يأمر وينهىٰ، حتىٰ لو أنه وحده لكان يأمر نفسه وينهاها؛ إما بمعروف وإما بمنكر؛ كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، فإن الأمر هو طلب الفعل وإرادته؛ والنهي طلب الترك وإرادته، ولابد لكل حي من إرادة وطلب في نفسه يقتضي بهما فعل نفسه، ويقتضي بهما فعل غيره إذا أمكن ذلك؛ فإن الإنسان حي يتحرك بإرادته. وبنو آدم لا يعيشون إلا باجتماع بعضهم مع بعض، وإذا اجتمع اثنان فصاعدًا فلابد أن يكون بينهما ائتمار بأمر وتناه عن أمر؛ ولهذا كان أقل الجماعة في الصلاة اثنين؛ كما قيل: الاثنان فما فوقهما جماعة؛ لكن لما كان ذلك اشتراكًا في مجرد الصلاة حصل باثنين أحدهما إمام والآخر مأموم، كما قال النبي ﷺ لمالك بن الحويرث وصاحبه: «**إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما؛**

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٤ / ٢٩٤).

وليؤمكما أكبركما»؛ وكانا متقاربين في القراءة.

وأما الأمور العادية ففي السنن أنه ﷺ قال: «**لا يحل لثلاثة يكونون في سفر إلا أمَّروا عليهم أحدهم**».

وإذا كان الأمر والنهي من لوازم وجود بني آدم: فمن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، ويَنه عن المنكر الذي نهىٰ الله عنه ورسوله، ويُؤمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، ويُنه عن المنكر الذي نهىٰ الله عنه ورسوله؛ وإلا فلابد أن يَأمر ويَنهىٰ. ويُؤمر ويُنهىٰ: إما بما يضاد ذلك؛ وإما بما يشترك فيه الحق الذي أنزل الله بالباطل الذي لم ينزله الله، وإذا اتخذ ذلك دينًا كان دينًا مبتدعًا.

وهذا كما أن كل بشر فإنه متحرك بإرادته همام حارث، فمن لم تكن نيته صالحة، وعمله عملًا صالحًا لوجه الله، وإلا كان عملًا فاسدًا أو لغير وجه الله، وهو الباطل، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ٤].

وهذه الأعمال كلها باطلة، من جنس أعمال الكفار ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩]، وقال: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٖ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]»[١].

وقال: «ومما يُوضح الأمر في ذلك: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق الأشياء أجناسًا وأصنافًا وأنواعًا، تشترك في شيء، ويمتاز بعضها عن بعض بشيء، كما أن الدواب

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٨ / ١٦٨).

تشترك في أنها تحس وتتحرك بالإرادة، فهذا لازم لها كلها؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، إذ كل إنسان لابد له من حرث، وهو كسبه وعمله، ولابد له من هم، هو مبدأ إرادته»[1].

وقال: «والمقصود هنا أن كل عمل يعمله عامل فلابد فيه من شيئين: مِن مرادٍ بذلك العمل هو المطلوب المقصود، ومن حركةٍ إلىٰ المراد وهي الوسيلة، فلابد من الوسائل والمقاصد...

ثم الكلام هنا في فصلين: الواقع الموجود، والواجب المقصود.

أما الأول: فكل حي يتحرك بإرادته واختياره فلابد أن يكون له في ذلك العمل مطلوب ما، ولهذا قال النبي ﷺ: «**إن أصدق الأسماء الحارث وهمَّام**»، فالحارث: الكاسب العامل، والهمام: صاحب الهم الذي يكون له إرادة وقصد...

والغرض هنا أن المخلوق لابد له في كل عمل من مطلوب ومراد، وحظ ونصيب، لا يمكن غير ذلك، فاعتقاد وجود اختياري بلا مراد محالٌ، سواءً كان من الملائكة أو النبيين أو الصدِّيقين أو الشهداء أو الصالحين أو الجن أو الشياطين أو الكفار والمنافقين، فما نسمعه من الكلمات المأثورة عن بعض المشايخ مما ينافي هذا فأحد الأمرين فيه لازم: إما أنه لفظ مجمل لم يفهم مراد صاحبه، أو صاحبه غالِطٌ فيما أمر به أو أخبر به.

مثال ذلك قول بعضهم: ينبغي للمريد أن يكون بين يدي الله كالميت بين يدي الغاسل.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٩/ ٣٨١).

فهذا الكلام إذا أريد به في جانب الله أن يكون مفوِّضًا إليه أموره فيما يقدر عليه مما ليس فيه ترك واجب ولا مستحب، فهذا معنىٰ صحيح، لكن دلالة اللفظ عليه بعيدة، وظاهرُه يُعطي أنه لا يكون له من نفسه حركة قط حتىٰ تُحرَّك تحريكًا جبريًّا، فهذا باطل ممتنع. ثم إن الممكن منه محرَّم في الدين علىٰ الإطلاق، وذلك أن الميت لا تقوم به حركة ببدنه ولا إرادة تحرك بدنه، والحي ليس كذلك، فإن جسده يتحرك حركة اختيارية، وهذا أمر لابد منه، فلابد من الحركة الاختيارية، ويمتنع أن يُحرَّكَ حركةً ينتفي حكمُ إرادتِه فيها...»(١).

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ):**

«فالإنسان سُمي إنسانًا لأنه يُونَسُ، أي بالعين يُرىٰ.

والناس فيه قولان:

أحدهما: أنه مقلوب من أنس، وهو بعيد. والأصل عدم القلب.

والثاني: وهو الصحيح، أنه من النوس، وهو الحركة المتتابعة.

فسُمي الناس ناسًا للحركة الظاهرة والباطنة، كما سُمي الرجل حارث وهمام، وهما أصدق الأسماء كما قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء: حارث وهمام**»، لأن كل أحد له هم وإرادة، هي مبدأ. وحرث وعمل، هو منتهىٰ. فكل أحد حارث وهمام. والحرث والهم: حركتا الظاهر والباطن. وهو حقيقة النَّوس. وأصل ناس: نوس، تحركت الواو، وقبلها: فتحة. فصارت ألفا. هذان هما القولان المشهوران في اشتقاق (الناس)»(٢).

---

(١) جامع المسائل - المجموعة السادسة (ص: ٥).

(٢) التفسير القيم (ص: ٦١٦).



وقال: «وإنما كان حارث وهمام أصدقَها؛ لأن كل أحد لابد له من هم وإرادة وعزم ينشأ عنه حرثه وفعله، وكل أحد حارث وهمام»(١).

وقال: «لما كان الإنسان، بل وكل حي متحرك بالإرادة، لا ينفك عن علم وإرادة وعمل بتلك الإرادة، وله مراد مطلوب، وطريق وسبب يوصل إليه، مُعين عليه، وتارة يكون السبب منه، وتارة يكون من خارج منفصل عنه، وتارة منه ومن الخارج، فصار الحي مجبولًا علىٰ أن يقصد شيئًا ويريده، ويستعين بشيء ويعتمد عليه في حصول مراده»(٢).

وقال: «وحركة الحي من لوازم ذاته، ولا فرق بين الحي والميت إلا بالحركة والشعور، فكل حي متحرك بالإرادة، وله شعور، فنفي الحركة عنه كنفي الشعور، وذلك يستلزم نفي الحياة»(٣).

وقال العلامة أبو المعالي محمود شكري الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٤٢هـ):

«والعبد همام حارث لابد له من ذلك، وهمه وحرثه غاية ووسيلة، فيجب أن يكون غاية قصده ومراده وجه الله والتماس طاعته ومرضاته، ويجب أن تكون الوسيلة إلىٰ ذلك استعانة الله وحده والاستغاثة به، وهذا حال أهل الكمال، جمعوا بين عبادة الله واستعانته، بخلاف من عبد غيره واستعان بسواه، أو من عبده لكن قصر وأضاع ما يحصل به مقصوده من الاستعانة، أو من استعان به ولكن علىٰ ما

(١) روضة المحبين (ص: ٥٣).

(٢) إغاثة اللهفان (١ / ٤٣).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/ ١٢٣٣).

لا يحبه وما لم يشرعه من الأعمال الصالحة أو وسائلها»[1].

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢١هـ):**

«قد يقول قائل: إن الإنسان قد يُعرض عن تحكيم القرآن ولا يُحكِّم أراءَ الرجال، فنقول: هذا محال، لابد للإنسان من طريق، فإما طريق خير وإما طريق شر، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، وجاء في الحديث: «أصدقها – أي: الأسماء – حارثٌ وهمام»؛ لأن كل إنسان له همَّةٌ وله عمل، فإذا أعرض عن تحكيم القرآن فلابد أن يمشي علىٰ طريق، إلىٰ أين يذهب إذا ترك القرآن؟ إلىٰ هوىٰ نفسه أو إلىٰ آراء غيره»[2].

وقال: «وحارث وهمام أصدق الأسماء؛ لأنها مطابقة للواقع، فكل واحد من بني آدم فهو حارث يعمل، وكل واحد من بني آدم فهو همَّام يهمُّ وينوي ويقصد وله إرادة»[3].

وقال: «قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»؛ كيف ذلك؟ لأن كل إنسان له همة، كل إنسان حارث عامل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، هذا أصدقها»[4].

وقال: «ثم ما كان من الأسماء أقرب إلىٰ الصدق، قال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، يعني ما يولد الإنسان إلا وهو حارث وهمام،

---

(١) غاية الأماني في الرد علىٰ النبهاني (٢ / ٢٩٩).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤ / ٤٦٥).

(٣) شرح رياض الصالحين (١ / ٢٦٤).

(٤) فتح ذي الجلال والإكرام (٦ / ٩٦).

فإذا سُمي بحارث أو همام صار مطابقًا تمامًا للواقع»[1].

وقال: «وانظر إلىٰ هذا الحديث: «**كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ**»؛ يتبين لك أن الإنسان لابد أن يعمل إما خيرًا أو شرًّا»[2].

وقال: «العطلة معناها: تعطيل العمل، والإنسان لا يمكن أن يتعطل عمله أبدًا، الإنسان لابد أن يعمل، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، الإنسان دائمًا متحرك، دائمًا مريد، ولكن إلىٰ أين؟ تارةً إلىٰ صراط مستقيم، ينجو به من النار، ويكسب به الدنيا والآخرة، وتارةً إلىٰ خلاف ذلك»[3].

وقال: «والإنسان ليس في حياته عطلةٌ إطلاقًا، الإنسان دؤوبٌ كادحٌ إلىٰ أن يلقىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، كما قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، أتت (الفاء) بعد قوله: (إنك كادح) إشارةً إلىٰ أن هذا الكدح سوف يستمر إلىٰ ملاقاة الله عَزَّوَجَلَّ وذلك بحلول الأجل، الإنسان دائمًا لابد أن يكون كادحًا عاملًا، ولهذا جاء في الحديث: «**أصدق الأسماء حارثٌ وهمام**»، لأن كل إنسان له هِمَّةٌ وإرادةٌ، وكل إنسان له حرثٌ وعملٌ، فلابد أن يكون الإنسان دائمًا في عمل»[4].

وقال العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤١٦هـ):**

«فإن الانسان همامٌ وحارثٌ، كما قال النبي ﷺ؛ وإن كان الحديث فيه مقال

(١) مجموع فتاوىٰ ابن عثيمين (٢٥ / ٢٧٧).

(٢) شرح الأربعين النووية (ص: ٢٥٤).

(٣) سلسلة اللقاء الشهري - الشريط رقم: (٢٨).

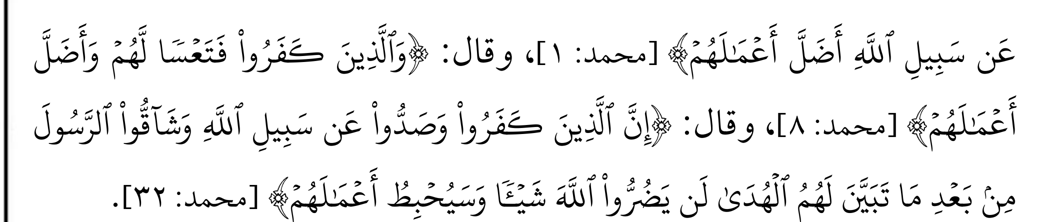
(٤) سلسلة اللقاء الشهري - الشريط رقم: (٣٦).

من حيث الإسناد: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»؛ لكن المعنىٰ واضح، الإنسان همام بطبعه، كثير الاهتمام، يهتم بأمور، وكاسب يكسب، يعمل، يكد، لذلك هذان الاسمان من أصدق الأسماء علىٰ الإنسان، كلُّ إنسانٍ همَّامٌ وحارث...، علىٰ كلٍّ: الإنسان حارثٌ وهمام، وهو معنىٰ قولهم: الإنسان متحركٌ بالإرادة، هذه عبارةٌ عصرية، الإنسان متحركٌ بالإرادة، والمعنىٰ صحيح، الله أعطىٰ كلَّ إنسانٍ إرادة، متحركٌ بإرادته، ليس مجبورًا علىٰ حركته، إن تحرك في الخير، أو تحرك في الشر، فهو متحركٌ بالإرادة، لذلك يُثاب إذا تحرك في الخير، ويُعاقب إذا تحرك في الشر، لأنه فعل ما فعل باختياره، وإن كان هو وفعله مخلوق لله تعالىٰ لكنه لم يكن مجبورًا قط علىٰ ما يفعل من خير أو شر»[1].

۞ الأمر الثاني: أن عمل الخير لا يخلو منه كافرٌ فضلاً عن مؤمن، ولكن العبرة بالقبول.

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وقال: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ١٠٤ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا﴾ [الكهف: ١٠٣ - ١٠٥]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩]، وقال: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ

(١) شرح العقيدة التدمرية – الشريط رقم: (٢٤).



عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [محمد: ١]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [محمد: ٨]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَشَآقُّواْ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَىٰ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا وَسَيُحۡبِطُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [محمد: ٣٢].

۞ **فعند تفسير قوله تعالىٰ:** ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ [إبراهيم: ١٨].

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣١٠هـ):**

«يعني أعمالهم التي كانوا يعملونها في الدنيا، التي يشركون فيها مع الله شركاء، هي أعمال عُملت علىٰ غير هُدًىٰ واستقامة، بل علىٰ جَوْرٍ عن الهُدَىٰ بعيد، وأَخْذٍ علىٰ غير استقامةٍ شديد»(١).

۞ **وعند تفسير قوله تعالىٰ:** ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ [إبراهيم: ١٨].

قال الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٥١٦هـ):**

«وهذا مَثل ضرَبه الله لأعمال الكفار، يريد أنهم لا ينتفعون بأعمالهم التي عملوها في الدنيا؛ لأنهم أشركوا فيها غير الله، كالرماد الذي ذَرَتْه الريح لا يُنتفع به»(٢).

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ):**

«شبَّه الله تعالىٰ أعمال الكفار في بطلانها وعدم الانتفاع بها برماد مرَّت عليه ريحٌ شديدةٌ في يوم عاصف.

فشبَّه سبحانه أعمالهم في حبوطها وذهابها باطلًا كالهباء المنثور، لكونها علىٰ

(١) تفسير الطبري (٧/ ٤٣١).

(٢) تفسير البغوي (٣/ ٣٤).

غير أساس من الإيمان والإحسان، وكونها لغير الله عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ غير أمره: برماد طيَّرته الريح العاصف. فلا يقدر صاحبه علىٰ شيء منه وقت شدة حاجته إليه. فلذلك قال: ﴿لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]؛ لا يقدرون يوم القيامة مما كسبوا من أعمالهم علىٰ شيء. فلا يرون له أثرًا من ثواب، ولا فائدة نافعة. فإن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصًا لوجهه، موافقًا لشرعه.

والأعمال أربعة: فواحد مقبول. وثلاثة مردودة.

فالمقبول: الخالص الصواب. فالخالص: أن يكون لله لا لغيره. والصواب: أن يكون مما شرعه الله علىٰ لسان رسوله. والثلاثة المردودة ما خالف ذلك»[(١)].

وقال: «ومعنىٰ الآية علىٰ هذا: من كان يريد بعمله الحياة الدنيا وزينتها، وهذا لا يكون مؤمنًا، فإن العاصي والفاسق ولو بالغًا في المعصية والفسق فإيمانهما يحملهما علىٰ أن يَعملا أعمال البر لله، فيريدان بأعمال البر وجه الله وإن عملا بمعصية.

فأما من لم يُرِد بعمله وجه الله وإنما أراد به الدنيا وزينتها، فهذا لا يدخل في دائرة أهل الإيمان، وهذا هو الذي فهمه معاوية من الآية واستشهد بها علىٰ حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم في صحيحه في الثلاثة الذين هم أول من تُسعَّر بهم النار يوم القيامة...»[(٢)].

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٧٤هـ)**:

«هذا مَثَلٌ ضرَبه الله تعالىٰ لأعمال الكفار الذين عبدوا معه غيره، وكذبوا

(١) التفسير القيم (ص: ٣٢٦).

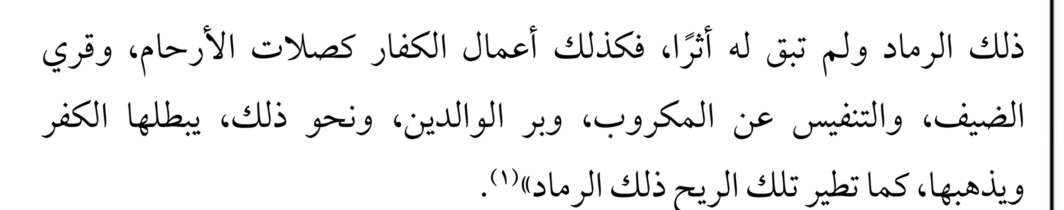
(٢) عدة الصابرين (ص: ٢٥٢).

رسله، وبنوا أعمالهم علىٰ غير أساسٍ صحيح؛ فانهارت وعدموها أحوج ما كانوا إليها، فقال تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَـٰلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٨] أي: مَثلُ أعمالهم يوم القيامة إذا طلبوا ثوابها من الله تعالىٰ؛ لأنهم كانوا يحسبون أنهم كانوا علىٰ شيء، فلم يجدوا شيئًا، ولا ألفوا حاصلًا إلا كما يتحصل من الرماد إذا اشتدت به الريح العاصفة ﴿فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ﴾ [إبراهيم: ١٨] أي: ذي ريح شديدة عاصفة قوية، فلم يقدروا علىٰ شيء من أعمالهم التي كسبوا في الدنيا إلا كما يقدرون علىٰ جمع هذا الرماد في هذا اليوم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَـٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَـٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وقوله في هذه الآية: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَـٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ [إبراهيم: ١٨] أي: سعيهم وعملهم علىٰ غير أساس ولا استقامة، حتىٰ فقدوا ثوابهم أحوج ما كانوا إليه»(١).

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٣٩٣هـ):

«ضرب الله تعالىٰ لأعمال الكفار مثلًا في هذه الآية الكريمة برماد اشتدت به الرياح في يوم عاصف، أي شديد الريح، فإن تلك الريح الشديدة العاصفة تطير

(١) تفسير القرآن العظيم (٢ / ٤٨٢).



ذلك الرماد ولم تبق له أثرًا، فكذلك أعمال الكفار كصلات الأرحام، وقري الضيف، والتنفيس عن المكروب، وبر الوالدين، ونحو ذلك، يبطلها الكفر ويذهبها، كما تطير تلك الريح ذلك الرماد»[1].

وقال العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ:

«وفي هذه الآية مَثلٌ لضياع أعمال الكفار الذين كفروا بالله وباليوم الآخر وكذبوا الرسل وما جاؤوا به في كل زمان ومكان»[2].

۞ **وعند تفسير قوله تعالىٰ:** ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٩٣هـ):**

«**وقوله:** ﴿ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ﴾، أي: بطل عملهم وحبط، فصار كالهباء وكالسراب وكالرماد! كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ﴾ [النور: ٣٩] الآية، وقوله: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ﴾ [إبراهيم: ١٨]، ومع هذا فهم يعتقدون أن عملهم حسن مقبول عند الله»[3].

۞ **وعند تفسير قوله تعالىٰ:** ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا﴾ [النور: ٣٩].

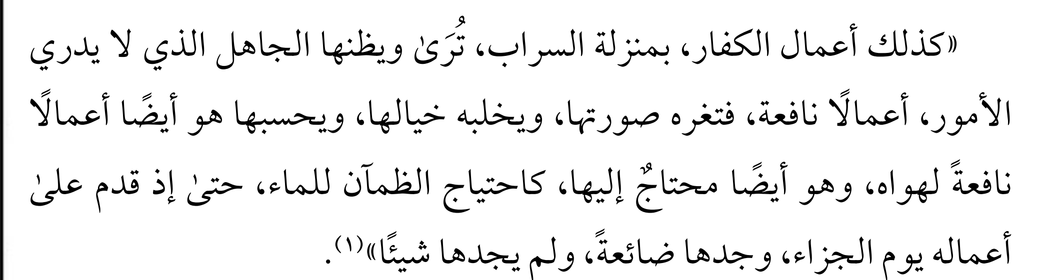
قال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٧٦هـ):**

---

(١) أضواء البيان (٣/ ٨١).

(٢) الانتصار لكتاب العزيز الجبار (ص: ٢٩١).

(٣) أضواء البيان (٤/ ١٤٦).



«كذلك أعمال الكفار، بمنزلة السراب، تُرىٰ ويظنها الجاهل الذي لا يدري الأمور، أعمالًا نافعة، فتغره صورتها، ويخلبه خيالها، ويحسبها هو أيضًا أعمالًا نافعةً لهواه، وهو أيضًا محتاجٌ إليها، كاحتياج الظمآن للماء، حتىٰ إذ قدم علىٰ أعماله يوم الجزاء، وجدها ضائعةً، ولم يجدها شيئًا»[1].

۞ **وعند تفسير قوله تعالىٰ:** ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٧٤هـ):**

«هذا يوم القيامة، حين يحاسب الله العباد علىٰ ما عملوه من الخير والشر، فأخبر أنه لا يحصل لهؤلاء المشركين من الأعمال التي ظنوا أنها منجاة لهم شيء، وذلك لأنها فقدت الشرط الشرعي، إما الإخلاص فيها، وإما المتابعة لشرع الله. فكل عمل لا يكون خالصًا وعلىٰ الشريعة المرضية، فهو باطل. فأعمال الكفار لا تخلو من واحد من هذين، وقد تجمعهما معًا، فتكون أبعد من القبول حينئذ»[2].

وقال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٧٦هـ):**

«﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ﴾؛ أي: أعمالهم التي رجوا أن تكون خيرًا لهم، وتعبوا فيها، ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾؛ أي: باطلًا مضمحلاًّ، قد خسروه، وحُرموا أجره، وعوقبوا عليه، وذلك لفقده الإيمان، وصدوره عن مُكذِّب لله ورسله، فالعمل الذي يقبله الله، هو ما صدر من المؤمن المخلص، المصدق

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (٣/ ٣٧٦).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٩٥).

للرسل، المتبع لهم فيه»[١].

۞ وفي صحيح مسلم وغيره؛ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ مُؤْمِنًا حَسَنَةً، يُعْطَىٰ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَيُجْزَىٰ بِهَا فِي الآخِرَةِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُطْعَمُ بِحَسَنَاتِ مَا عَمِلَ بِهَا لِلَّهِ فِي الدُّنْيَا، حَتَّىٰ إِذَا أَفْضَىٰ إِلَىٰ الآخِرَةِ، لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُجْزَىٰ بِهَا»**.

وَعَنْهُ، أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا عَمِلَ حَسَنَةً أُطْعِمَ بِهَا طُعْمَةً مِنَ الدُّنْيَا، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَإِنَّ اللهَ يَدَّخِرُ لَهُ حَسَنَاتِهِ فِي الآخِرَةِ وَيُعْقِبُهُ رِزْقًا فِي الدُّنْيَا عَلَىٰ طَاعَتِهِ»**.

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٥٤٤هـ):**

«والأصل أن الكافر لا يجزىٰ في الآخرة علىٰ خيرٍ عمله في الدنيا، ولا يُكتب له حسنة؛ لأن شرط الثواب والجزاء عُدِمَ وهو الإيمان، لكن أخبر في هذا الحديث أنه من عدل الله أنه قد جازاه بها في الدنيا بما أعطاه ورزقه وأطعمه بخلاف المؤمن الذي يدخر له حسناته في الآخرة»[٢].

وقال الحافظ أبو العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٦٥٦هـ):**

«وتسمية ما يصدر عن الكافر حسنة؛ إنما كان بحسب ظنِّ الكافر، وإلا فلا تصح منه قُرْبةٌ لعدم شرطها؛ الذي هو الإيمان. أو سُمِّيت حسنةً لأنها تشبه صورةَ حسنة المؤمن ظاهرًا. ثم هل يُعطىٰ الكافر بحسناته في الدنيا ولابد؛ فحكم هذا

(١) تيسير الكريم الرحمن (٣/ ٤٠٧).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٣٤١).



الوعد الصادق؟ أو ذلك مقيد بمشيئة الله المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨]، وهذا هو الصحيح. وأما المؤمن فلابد له من الجزاء الأخروي، كما قد عُلم من الشريعة»[١].

وقال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٦٧٦هـ):**

«أجمع العلماء علىٰ أن الكافر الذي مات علىٰ كفره لا ثواب له في الآخرة، ولا يُجازىٰ فيها بشيء من عمله في الدنيا متقربًا إلىٰ الله تعالىٰ، وصرح في هذا الحديث بأن يطعم في الدنيا بما عمله من الحسنات؛ أي: بما فعله متقربًا به إلىٰ الله تعالىٰ مما لا يفتقر صحته إلىٰ النية؛ كصلة الرحم، والصدقة، والعتق، والضيافة، وتسهيل الخيرات، ونحوها، وأما المؤمن فيدخر له حسناته وثواب أعماله إلىٰ الآخرة، ويُجزىٰ بها مع ذلك أيضًا في الدنيا، ولا مانع من جزائه بها في الدنيا والآخرة وقد ورد الشرع به فيجب اعتقاده»[٢].

وقال العلامة ابن الملقن رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٨٠٤هـ):**

«ومذهب المحققين أن الكافر لا يُخفَّف عنه العذاب بسبب حسناته في الدنيا، بل يوسع عليه بها في دنياه، وهذا التخفيف خاص بهذا وبمن ورد النص فيه أيضًا»[٣].

وقال العلامة الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١١٨٢هـ):**

«(وأما الكافر فيطعم بحسناته في الدنيا) يوفر عليه خير الدنيا (حتىٰ إذا أفضىٰ)

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١ / ٤٦٠).

(٢) شرح صحيح مسلم (١٧ / ١٥٠).

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٤ / ٢٨٣).

وصل (إلىٰ الآخرة لم يكن له حسنة يُعطىٰ بها خيرًا) إن قلت: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]؛ فسَّر العمل بما كانوا يفعلونه من صدقة وصلة رحم، فدلت الآية أنها تبطل أعمالهم في الآخرة، والحديث دل علىٰ أنه لا عمل لهم يوافون به في الآخرة.

قلت: الحديث؛ أفاد أنهم يُعطون عليها الجزاء في الدنيا، فيصدق أنهم يوافون الآخرة ولا عمل لهم، وأنها تصير هباءً؛ لأنهم يؤجرون عليها في الدنيا، وبهذا سقط السؤال بأنه ما وجه إبطال أعمالهم الصالحة مع أنه جورٌ لا يجوز عليه، فإنه يقال: ما هنا إبطالٌ لأعمالهم، بل قد جُوزوا عليها في الدنيا، فأفاد الحديث أن فعل الخير من أي عامل لابد من جزاء، فالكافر يختص جزاء فعله بالدنيا، والمؤمن يُكافَئ في الدارين»[(١)].

وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ):**

«تلك هي القاعدة في هذه المسألة: أن الكافر يُجازىٰ علىٰ عمله الصالح شرعًا في الدنيا، فلا تنفعه حسناته في الآخرة، ولا يُخفَّف عنه العذاب بسببها، فضلًا عن أن ينجو منه»[(٢)].

وقال العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ في رده علىٰ الحزبي المتستر صاحب المعيار؛ إذ اتهمه قائلًا:

«وإن تعجب فعجب نقل ربيع الإجماع علىٰ إهدار حسنات كل من رُمي

(١) التنوير شرح الجامع الصحيح (٣/ ٣٥٧).

(٢) السلسلة الصحيحة (١/ ١١٩).



ببدعة والوقوف عند مثالبه، حين نقل كلام عبد الرحمن عبد الخالق القائل في نقد أصول طائفة ربيع: ومن هذه الأصول: إهدار حسنات كل من رُمي ببدعة من أهل الإسلام، والوقوف عند مثالب كل من له خطأ أو زلة لسان».

فرد عليه الشيخ ربيع قائلًا:

«أقول: إنني قد بينت أن هذا الكلام كذب، وإنني إنما نقلت الإجماع عن ابن تيمية وغيره علىٰ وجوب نقد أهل البدع والتحذير منهم نصحًا للإسلام والمسلمين، وأما إهدار الحسنات فهذا مرده إلىٰ الله فيحبط أعمال الكافرين، وأما أهل البدع فلا يرد من أعمالهم إلا الأعمال البدعية، وأما أعمالهم الموافقة للشرع فلم يقل به أحد من علماء الإسلام، ولم أقل به، بل أنتقد من قال به ممن يزعم أنه من أهل السنة»[1].

بل قد بيَّن الشيخ ربيع هذا الأمر بيانًا شافيًا، حين سئل سؤالًا؛ قال فيه السائل:

اتصلت بالشيخ العثيمين وسألته بعض المسائل، من بين المسائل يا شيخ؛ قلت له: هل يُتصور أن يوجد مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يقوم بأي عمل من الأعمال الظاهرة؛ لا الواجبة، ولا المستحبة؟، فقال لي: لا يُتصور ذلك، والشيخ علي الحلبي قال لي: إنه يُتصور ذلك.

فأجاب الشيخ ربيع: «وأنا أؤيد فتوىٰ ابن عثيمين، وأقول: لا يُتصور؛ لأن هذه الأمور خيالية فَرَضِيَّة، هذا لا يمكن حتىٰ من يهودي، ولا نصراني؛ إنسان يؤمن بالربوبية فقط؛ لابد أن يعمل، المشركون كانوا في الجاهلية يتحركون يا

(١) بيان فساد المعيار (ص: ١٩٥).

أخي، كيف إنسان يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله لا يعمل أي عمل أبدًا من أول حياته إلىٰ آخرها، هذه أمور فَرَضِيَّة ما كان يقولها السلف، وفعلًا: ما يُتصور أن إنسانًا يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويؤمن بالجنة، والنار، والرسل، والكتب، و و..، ثم لا يعمل أبدًا، لا يُتصور هذا، لابد أن يعمل حتىٰ ولو كان منافقًا، يعمل أعمالًا ظاهرة، فأنا أرىٰ أن السلفيين يبتعدون عن هذه الفَرَضِيَّات.

السائل: يعني شيخنا لا يضر أن نقول جنس العمل أو غير ذلك فالعبرة بالحقائق؟

الشيخ: يا أخي أنا أقول الفلسفات يجب أن نبتعد عنها، أنا أقول: لا أتصور مسلمًا، ولا يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا وثنيًّا، لا يعمل خيرًا أبدًا، هندوكي يعبد البقر يعمل خيرًا، كيف إنسان مسلم، طول حياته يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم لا يعمل عملًا قط، هذا كلام خيال... يعني جنس العمل، والصلاة هذه لا ندخل فيها؛ لأن قضية الصلاة مفروغ منها، اختلف فيها العلماء، وجنس العمل: أمر خيالي فَرَضِي، لا ندخل في المتاهات هذه، نقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ولابد من العمل، والذي يقول: العمل ليس من الإيمان فهو مرجئ ضال»[1].

وقد جمع العلامة محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما جاء في هذا الباب من فوائد عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَـٰٓئِكَ

(١) منقول من الشبكة ومرجعه كما هو مذكور: شريط بعنوان: دفاع عن الألباني، توزيع مؤسسة مجالس الهدىٰ بالجزائر.

كَانَ سَعۡيُهُم مَّشۡكُورٗا﴾ [الإسراء: ١٩]، حيث قال:

«وفي الآية الدليل علىٰ أن الأعمال الصالحة لا تنفع إلا مع الإيمان بالله؛ لأن الكفر سيئة لا تنفع معها حسنة، لأنه شرط في ذلك قوله: ﴿وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾.

وقد أوضح تعالىٰ هذا في آيات كثيرة؛ كقوله: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا﴾ [النساء: ١٢٤]، وقوله: ﴿مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗۖ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧]، وقوله: ﴿مَنۡ عَمِلَ سَيِّئَةٗ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَاۖ وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ يُرۡزَقُونَ فِيهَا بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [غافر: ٤٠]، إلىٰ غير ذلك من الآيات.

ومفهوم هذه الآيات أن غير المؤمنين إذا أطاع الله بإخلاص لا ينفعه ذلك؛ لفقد شرط القبول الذي هو الإيمان بالله جَلَّوَعَلَا.

وقد أوضح جَلَّوَعَلَا هذا المفهوم في آيات أُخَر؛ كقوله في أعمال غير المؤمنين: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقوله: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا﴾ [النور: ٣٩]، إلىٰ غير ذلك من الآيات.

وقد بيَّن جَلَّوَعَلَا في مواضع أُخَر: أن عمل الكافر الذي يتقرب به إلىٰ الله يجازىٰ به في الدنيا، ولا حظَّ له منه في الآخرة؛ كقوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ ١٥ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [هود: ١٥ - ١٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿مَن

كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾ [الشورىٰ: ٢٠].

وثبت عن النبي ﷺ نحو ما جاءت به هذه الآيات: من انتفاع الكافر بعمله في الدنيا من حديث أنس، قال مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب - واللفظ لزهير - قالا: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا همام بن يحيىٰ، عن قتادة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله لا يظلم مؤمنًا حسنة يُعطىٰ بها في الدنيا ويُجزىٰ بها في الآخرة، وأما الكافر فيُطعم بحسناته ما عمل بها لله في الدنيا، حتىٰ إذا أفضىٰ إلىٰ الآخرة لم تكن له حسنة يُجزىٰ بها**».

حدثنا عاصم بن النضر التيمي، حدثنا معتمر قال: سمعت أبي، حدثنا قتادة عن أنس بن مالك: أنه حدث عن رسول الله ﷺ: «**إن الكافر إذا عمل حسنةً أُطعِم بها طُعمةً من الدنيا، وأما المؤمن فإن الله يَدَّخِر له حسناته في الآخرة، ويُعقِبُه رزقًا في الدنيا علىٰ طاعته**».

حدثنا محمد بن عبد الله الرازي، أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ بمثل حديثهما.

واعلم أن هذا الذي ذكرنا أدلته من الكتاب والسنة من أن الكافر ينتفع بعمله الصالح في الدنيا: كَبِرِّ الوالدين، وصلة الرحم، وإكرام الضيف والجار، والتنفيس عن المكروب، ونحو ذلك، كله مقيد بمشيئة الله تعالىٰ، كما نص علىٰ ذلك بقوله: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨] الآية.

فهذه الآية الكريمة مقيِّدة لِما ورد من الآيات والأحاديث، وقد تقرر في الأصول أن المقيَّد يقضي علىٰ المطلق، ولاسيما إذا اتحد الحكم والسبب كما

هنا، وأشار له في (مراقي السعود) بقوله:

وحمل مطلق على ذاك وجب   إن فيهما اتحد حكم والسبب»[1]

الأمر الثالث: أن من أعمال الجوارح ما قد أجمع على وجوبه المسلمون بجميع طوائفهم وإن أخرجها المخالفون لأهل السنة عن مسمى الإيمان.

وهذا أمرٌ مُتقررٌ ومُتفَقٌ عليه بين المسلمين جميعًا، لم ينازع فيه أحدٌ منهم، حتىٰ المخالفين لأهل السنة في مسائل الإيمان، لم يُنازعوا في هذا الباب، ووافقوا أهل السنة علىٰ وجوب الأركان الأربعة بعد الشهادتين، ووجوب ما أوجبه الله عَزَّوَجَلَّ، ورسوله ﷺ من الواجبات، ومما هو معلومٌ من الدين بالضرورة، فلم ينازع أحدٌ منهم في شيءٍ من هذا الوجوب.

بل ولم ينازعوا أهل السنة في كفر من جحد فريضةً من الفرائض، أو عملًا من الأعمال؛ مما أجمع المسلمون علىٰ وجوبه؛ كالصلاة مثلًا، ولا في تأثيم من ترك شيئًا أو قصَّر في شيءٍ من هذه الأعمال؛ التي أجمعوا علىٰ وجوبها، ولا في تأثيم من وقع في الذنوب والمعاصي.

وبهذا نعلم أن مخالفة المخالفين لأهل السنة والجماعة في باب الإيمان، والتي ذمَّهم عليها أهل السنة، وبدَّعوهم بسببها، إنما هي لكونهم أخرجوا هذه الأعمال - مع قولهم بوجوبها - عن مسمىٰ الإيمان، وأدخلوها في مسمىٰ الإسلام فقط، أو جعلوها شرائع الإيمان؛ كما هو مذهب مرجئة الفقهاء وغيرهم، لا لكونهم قالوا بتركها بالكلية، كما يتوهمه من لم يفهم الخلاف بين

(١) أضواء البيان (٣/ ٣٦١).

أهل السنة ومخالفيهم في هذا الباب، ولم يضبطه؛ إذ من المعلوم أن أهل الإرجاء؛ حتىٰ الغلاة منهم، لم يقولوا بترك العمل بالكلية، ولا بجواز ترك شيءٍ مما أوجبه الله عَزَّوَجَلَّ، ورسوله ﷺ من أعمال الجوارح وغيرها، ولا بعدم تأثيم من وقع في ذلك، أو قصَّر في شيءٍ منه، بل ولم يُخرج أحدٌ منهم الأعمال عن مسمىٰ الإسلام، وإنما كان خلافهم مع أهل السنة فيها؛ بأن أخرجوها عن مسمىٰ الإيمان وجعلوها إسلامًا فقط، وما ذاك منهم إلا ليتحقق لهم قولهم، ويتم لهم فهمهم؛ بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه إذا ذهب بعضه ذهب كله، إلىٰ غير ذلك مما انحرفوا فيه، وفي فهمه، عن مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان، وخالفوهم بسببه.

فانحراف من انحرف في (مسائل الإيمان) من هذه الطوائف المنتسبة إلىٰ الإسلام إذًا؛ إنما هو بسبب انحرافهم عن مذهب السلف في فهم مسمىٰ الإسلام، ومسمىٰ الإيمان، وحقيقتهما، لا أنهم يُخالفون أهل السنة والجماعة في وجوب الواجبات، أو تحريم المحرمات، كما يتوهمه من لم يفهم باب الإيمان، وما حصل فيه من نزاعٍ، ولم يضبطه.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يدل دلالةً واضحةً علىٰ هذا المعنىٰ، إذ بيَّن اعتقاد هؤلاء المخالفين، وتفريقهم في الأعمال، وهل هي داخلة عندهم في مسمىٰ الإسلام فقط، أم أنها تدخل في مسمىٰ الإيمان أيضًا، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، فقال:

«**قال القاضي أبو بكر في (التمهيد)**: فإن قالوا: فخبرونا ما الإيمان عندكم؟ قيل: الإيمان هو التصديق بالله وهو العلم، والتصديق يوجد بالقلب، فإن قال:

فما الدليل علىٰ ما قلتم؟ قيل: إجماع أهل اللغة قاطبة علىٰ أن الإيمان قبل نزول القرآن وبعثة النبي ﷺ هو التصديق، لا يعرفون في اللغة إيمانًا غير ذلك، ويدل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بمصدِّق لنا. ومنه قولهم: فلان يؤمن بالشفاعة، وفلان لا يؤمن بعذاب القبر، أي: لا يُصدِّق بذلك. فوجب أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة؛ لأن الله ما غيَّر اللسان العربي ولا قَلَبَه، ولو فعل ذلك لتواترت الأخبار بفعله، وتوفرت دواعي الأمة علىٰ نقله، ولغلب إظهاره علىٰ كتمانه، وفي علمنا بأنه لم يفعل ذلك، بل إقرار أسماء الأشياء والتخاطب بأسره علىٰ ما كان، دليل علىٰ أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان اللغوي، ومما يبين ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤] وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [الزخرف: ٣]، فأخبر أنه أنزل القرآن بلغة العرب، وسمَّىٰ الأسماء بمسمَّياتهم، ولا وجه للعدول بهذه الآيات عن ظواهرها بغير حجة لاسيما مع القول بالعموم، وحصول التوقيف علىٰ أن القرآن نزل بلغتهم؛ فدل علىٰ ما قلناه من أن الإيمان ما وصفناه دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات، هذا لفظه. وهذا عمدة من نصر قول الجهمية في (مسألة الإيمان)، وللجمهور من أهل السنة وغيرهم عن هذا أجوبة...»[(١)].

وقال: «قال الذين نصروا مذهب جهم في الإيمان من المتأخرين كالقاضي أبي بكر وهذا لفظه، فإن قال قائل: وما الإسلام عندكم؟ قيل له: الإسلام: الانقياد

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٢١).

والاستسلام؛ فكل طاعة انقاد العبد بها لربه واستسلم فيها لأمره فهي إسلام، والإيمان: خصلة من خصال الإسلام؛ وكل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانًا، فإن قال: فلم قلتم: إن معنى الإسلام ما وصفتم؟ قيل: لأجل قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فنفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، وإنما أراد بما أثبته الانقياد والاستسلام، ومنه: ﴿وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ [النساء: ٩٠]، وكل من استسلم لشيء فقد أسلم، وإن كان أكثر ما يستعمل ذلك في المستسلم لله ولنبيِّه»(١).

وقال: «قوله عن (المرجئة): إنهم يقولون: إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين، قد يكون قول بعضهم، فإنهم كلهم يقولون: ليستا من الإيمان، وأما من الدين؛ فقد حُكي عن بعضهم أنه يقول: ليستا من الدين؛ ولا نُفرِّق بين الإيمان والدين، ومنهم من يقول: بل هما من الدين، ويُفرِّق بين اسم الإيمان واسم الدين، وهذا هو المعروف من أقوالهم التي يقولونها عن أنفسهم: ولم أرَ أنا في كتاب أحد منهم أنه قال: الأعمال ليست من الدين، بل يقولون: ليست من الإيمان، وكذلك حكىٰ أبو عبيد عمَّن ناظره منهم، فإن أبا عبيد وغيره يحتجون بأن الأعمال من الدين؛ فذكر قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] أنها نزلت في حجة الوداع. قال أبو عبيد: فأخبر أنه إنما كمل الدين الآن في آخر الإسلام في حجة النبي ﷺ، وزعم هؤلاء أنه كان كاملًا قبل ذلك بعشرين سنة من أول ما نزل عليه الوحي بمكة حين دعا الناس إلىٰ الإقرار، حتىٰ قال: لقد

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٥٤).

اضطر بعضهم حين أدخلت عليه هذه الحجة... إلىٰ أن قال: إن الإيمان ليس بجميع الدين، ولكن الدين ثلاثة أجزاء: الإيمان جزء؛ والفرائض جزء، والنوافل جزء. قلت: هذا الذي قاله هذا هو مذهب القوم»(١).

ذكر ابن تيمية قولهم ثم ردَّ عليه وأبطله، وكان مما ذكر عنهم: أنهم جعلوا الإيمان خصلةً من خصال الإسلام، وأن الطاعات كلها إسلام، وليس فيها إيمانٌ إلا التصديق، وأنهم جعلوا الدين ثلاثة أجزاء: الإيمان جزء؛ والفرائض جزء، والنوافل جزء.

وقد نقل غير واحدٍ من العلماء إجماع المسلمين؛ سنيهم وبدعيهم، علىٰ وجوب بعض ما أوجبه الله ورسوله من أعمال الجوارح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالمسلمون: سنيهم وبدعيهم متفقون علىٰ وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومتفقون علىٰ وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، ومتفقون علىٰ أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة، ولا يعذب، وعلىٰ أن من لم يؤمن بأن محمدًا رسول الله - ﷺ - إليه فهو كافر، وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الإيمان التي اتفق عليها المنتسبون إلىٰ الإسلام والإيمان، فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد، أو بعض معاني بعض الأسماء، أمر خفيف بالنسبة إلىٰ ما اتفقوا عليه، مع أن المخالفين للحق البيِّن من الكتاب والسنة، هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة، مشهود عليهم بالضلالة، ليس لهم في الأمة لسان صدق، ولا قبول عام؛ كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم، وإنما تنازع أهل العلم والسنة في أمور

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٠٧).

دقيقة تخفىٰ علىٰ أكثر الناس؛ ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلىٰ الله ورسوله، والرد إلىٰ الله ورسوله في مسألة (الإسلام، والإيمان) يوجب أن كلاًّ من الاسمين وإن كان مسماه واجبًا؛ لا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمنًا، مسلمًا، فالحق في ذلك ما بينه النبي في حديث جبريل، فجعل الدين وأهله (ثلاث طبقات): أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلىٰ العليا فقد وصل إلىٰ التي تليها، فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم؛ وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا»[1].

وقال: «ثم بعد ذلك تنازع الناس في اسم المؤمن والإيمان نزاعًا كثيرًا، منه لفظي، وكثير منه معنوي، فإن أئمة الفقهاء لم ينازعوا في شيء مما ذكرناه من الأحكام، وإن كان بعضهم أعلم بالدين وأقوم به من بعض، ولكن تنازعوا في الأسماء كتنازعهم في الإيمان، هل يزيد وينقص؟ وهل يُستثنىٰ فيه أم لا؟ وهل الأعمال من الإيمان أم لا؟ وهل الفاسق المِلِّي مؤمن كامل الإيمان أم لا؟ والمأثور عن الصحابة، وأئمة التابعين، وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث، وهو المنسوب إلىٰ أهل السنة، أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه، كما قال عمير بن حبيب الخطمي وغيره من الصحابة: الإيمان يزيد وينقص، فقيل له: وما زيادته ونقصانه؟ فقال: إذا ذكرنا الله، وحمدناه، وسبحناه، فتلك زيادته. وإذا غفلنا، ونسينا، وضيَّعنا، فذلك نقصانه. فهذه الألفاظ المأثورة عن جمهورهم.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٧).

وربما قال بعضهم، وكثير من المتأخرين: قول وعمل ونية، وربما قال آخر: قول وعمل ونية واتباع السنة؛ وربما قال: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان؛ أي بالجوارح. وروىٰ بعضهم هذا مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ في النسخة المنسوبة إلىٰ أبي الصلت الهروي عن علي بن أبي موسىٰ الرضا، وذلك من الموضوعات علىٰ النبي ﷺ باتفاق أهل العلم بحديثه. وليس بين هذه العبارات اختلاف معنوي، ولكن القول المطلق، والعمل المطلق؛ في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين، وهذا لا يُسمىٰ قولًا إلا بالتقييد. كقوله تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]، وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب؛ هي من أعمال المنافقين؛ التي لا يتقبلها الله.

فقول السلف: يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر؛ لكن لمَّا كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك؛ قال بعضهم: ونية. ثم بيَّن آخرون: أن مطلق القول والعمل والنية لا يكون مقبولًا إلا بموافقة السنة. وهذا حق أيضًا؛ فإن أولئك قالوا: قول وعمل؛ ليبيِّنوا اشتماله علىٰ الجنس، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال؛ وكذلك قول من قال: اعتقاد بالقلب؛ وقول باللسان، وعمل بالجوارح. جعل القول والعمل اسمًا لما يظهر؛ فاحتاج أن يضم إلىٰ ذلك اعتقاد القلب، ولابد أن يدخل في قوله: اعتقاد القلب أعمال القلب المقارنة لتصديقه، مثل حب الله، وخشية الله، والتوكل علىٰ الله، ونحو ذلك. فإن دخول أعمال القلب في الإيمان أولىٰ من دخول أعمال الجوارح باتفاق الطوائف كلها»[1].

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٠٥).

وقال: «والأمة كلها متفقة علىٰ وجوب الأعمال التي فرضها الله، لم يقل أحد بأنها ليست من الواجبات، وإن كان طائفة من الناس نازعوا في كون الأعمال من الإيمان فلم ينازعوا في أن الله فرض الصلوات الخمس وغيرها من شرائع الإسلام، وحرم الفواحش: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]»(١).

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يختلف المسلمون أن ترك الصلاة المفروضة عمدًا من أعظم الذنوب وأكبر الكبائر، وأن إثمَه عند الله أعظم من إثم قتل النفس وأخذ الأموال، ومن إثم الزنا والسرقة وشرب الخمر، وأنه متعرض لعقوبة الله وسخطه وخزيه في الدنيا والآخرة، ثم اختلفوا في قتله، وفي كيفية قتله، وفي كفره»(٢).

وفي إجماعهم علىٰ تكفير جاحدها قال العلامة الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٥٠هـ):

«الحديث يدل علىٰ أن ترك الصلاة من موجبات الكفر، ولا خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة منكرًا لوجوبها؛ إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو لم يُخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة، وإن كان تركه لها تكاسلًا مع اعتقاده لوجوبها كما هو حال كثير من الناس، فقد اختلف الناس في ذلك، فذهبت العترة والجماهير من السلف والخلف، منهم مالك والشافعي إلىٰ أنه لا يكفر بل يفسق، فإن تاب وإلا قتلناه حدًّا كالزاني المحصن، ولكنه يقتل بالسيف.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٧ / ١٠٥).

(٢) الصلاة وحكم تاركها (ص: ٢٩).

وذهب جماعة من السلف إلىٰ أنه يكفر، وهو مروي عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]، وهو إحدىٰ الروايتين عن أحمد بن حنبل، وبه قال عبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي. وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمُزَنِي صاحب الشافعي إلىٰ أنه لا يكفر، ولا يُقتل، بل يُعزَّر ويُحبس حتىٰ يُصلي»[2].

والذي يظهر من كلام الشوكاني أن أبا حنيفة ومن معه من مرجئة الفقهاء - رحم الله الجميع - مع إخراجهم العمل عن مسمىٰ الإيمان، إلا أنهم لم يتصوروا وجود إنسانٍ بلا عمل، بل من ترك شيئًا من الأعمال، أو قصَّر في شيءٍ منها، فإنه ملامٌ عندهم جميعًا، وإن ترك الصلاة أو قصَّر فيها، فإنه يُعزَّر ويُحبس حتىٰ يُصلي.

والمقصود: أن المخالفين لأهل السنة في باب الإيمان، لم يختلفوا معهم في وجوب الفرائض، وتحريم الكبائر، وإن خالفوهم في دخول الأعمال في مسمىٰ الإيمان من عدمه.

قال العلامة الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت: ١٢٥٠هـ)**:

«قد أطبق أئمة المسلمين من السلف والخلف والأشعرية والمعتزلة وغيرهم أن الأحاديث الواردة بأن من قال: «لا إله إلا الله دخل الجنة» مقيدة بعدم الإخلال بما أوجب الله تعالىٰ من سائر الفرائض، وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يتب فاعلها عنها، وأن مجرد الشهادة لا يكون موجبًا لدخول الجنة، فلا يكون حجةً علىٰ المطلوب، ولكنهم اختلفوا في خلود من أخل بشيء من الواجبات أو قارف

(١) في الأصل؛ قال: عليه السلام، والأولىٰ أن يقال فيه كما يقال في باقي الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.
(٢) نيل الأوطار (٣/ ٣٠).

شيئًا من المحرَّمات في النار مع تكلمه بكلمة الشهادة وعدم التوبة عن ذلك، فالمعتزلة جزموا بالخلود، والأشعرية قالوا: يُعذَّب في النار ثم يُنقل إلىٰ الجنة.

وكذلك اختلفوا في دخوله تحت المشيئة، فالأشعرية وغيرهم قالوا بدخوله تحتها، والمعتزلة منعت من ذلك وقالوا: لا يجوز علىٰ الله المغفرة لفاعل الكبيرة مع عدم التوبة عنها. وهذه المسائل محلها علم الكلام، وإنما ذكرنا هذا للتعريف بإجماع المسلمين علىٰ أن هذه الأحاديث مقيدة بعدم المانع، ولهذا أوَّلَها السلف؛ فحُكِي عن جماعة منهم ابن المسيب أن هذا كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي، ورد بأن راوي بعض هذه الأحاديث أبو هريرة وهو متأخر الإسلام، أسلم عام خيبر سنة سبع بالاتفاق، وكانت إذ ذاك أحكام الشريعة مستقرة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها.

وحَكىٰ النووي عن بعضهم أنه قال: هي مجملة تحتاج إلىٰ شرح، ومعناه: من قال الكلمة وأدَّىٰ حقَّها وفريضتها، قال: وهذا قول الحسن البصري. وقال البخاري: إن ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات علىٰ ذلك، ذكره في كتاب اللباس. وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح أنه يجوز أن يكون ذلك: أعني الاختصار علىٰ كلمة الشهادة في سببية دخول الجنة اقتصار من بعض الرواة لا من رسول الله ﷺ بدليل مجيئه تامًّا في رواية غيره، ويجوز أن يكون اختصارًا من الرسول ﷺ فيما خاطب به الكفار عبدة الأوثان الذين كان توحيدهم بالله تعالىٰ مصحوبًا بسائر ما يتوقف عليه الإسلام ومستلزمًا له، والكافر إذا كان لا يُقر بالوحدانية كالوثني والثنوي، وقال: «لا إله إلا الله» وحاله الحال التي حكيناها حكم بإسلامه.

قال النووي: ويمكن الجمع بين الأدلة بأن يقال: المراد باستحقاقه الجنة أنه لابد من دخولها لكل موحِّد إما معجلًا معافًىٰ، وإما مؤخرًا بعد عقابه، والمراد بتحريم النار تحريم الخلود. وحُكي ذلك عن القاضي عياض وقال: إنه في نهاية الحُسْن، ولابد من المصير إلىٰ التأويل لما ورد في نصوص القرآن والسنة بذكر كثير من الواجبات الشرعية، والتصريح بأن تركها موجب للنار. وكذلك ورود النصوص بذكر كثير من المحرَّمات وتوعد فاعلها بالنار»[1].

وهذا الأمر: لا أريد الإطالة فيه، ولا أنْ أُكثِر فيه النقل عن أهل العلم، إذ لا خلاف فيه بينهم - فيما أعلم -، لا في القديم، ولا في الحديث، وإنما أردت الإشارة إليه فقط، لكونه يساعد علىٰ فهم مقصود العلماء من عبارة: «ترك عمل الجوارح»؛ إذا ما ذكروها في باب الإيمان، ولأنه قد غفل عن هذا المعنىٰ المُراد الكثيرون في زماننا؛ ممن تكلموا في مسائل الإيمان.

الأمر الرابع: أن المرجئة وغلاتهم من جهمية وكرامية وغيرهم وإن أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان؛ إلا أنهم لم يتصوروا وجود إنسان بلا عمل.

وهذا معلومٌ عنهم ومشهور، ونبدأ بالجهمية: فمع انحرافهم العظيم في هذا الباب؛ إلا أنهم وإن حكموا بفلسفتهم المنحرفة الضالة بكمال إيمان من يتلفظ بالكفر، ويسب الله ورسوله، فهم مع هذا القول الفاسد يقولون: بأن ما عُلم أن صاحبه كافر؛ إنما كان كافرًا؛ لأن ما صدر منه مستلزمٌ لعدم تصديقه في الباطن، وهذا القول قد قال به جهم، والصالحي، والأشعري، وأكثر أصحابه، وطائفة

(١) نيل الأوطار (٣/ ٤٨).

من متأخري أصحاب أبي حنيفة، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد ذكر عنهم هذا القول وبيَّن بطلانه، فقال:

«وبهذا وغيره يتبين فساد قول جهم والصالحي ومن اتبعهما في (الإيمان) كالأشعري في أشهر قوليه، وأكثر أصحابه، وطائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة: كالماتريدي ونحوه حيث جعلوه مجرد تصديق في القلب يتساوىٰ فيه العباد، وأنه إما أن يعدم، وإما أن يوجد لا يتبعض، وأنه يمكن وجود الإيمان تامًّا في القلب مع وجود التكلم بالكفر والسب لله ورسوله طوعًا من غير إكراه، وأن ما علم من الأقوال الظاهرة أن صاحبه كافر؛ فلأن ذلك مستلزم عدم ذلك التصديق الذي في القلب»[1].

وذكر عن الجهمية أنهم مع إخراجهم العمل عن مسمىٰ الإيمان؛ إلا أنهم ينفون الإيمان عمن ترك من الأعمال ما نفىٰ الشارع الحكيم الإيمان عن تاركها، بل ويحكمون عليه بالكفر، ذكر قولهم هذا؛ ثم بين بطلانه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب (الموجز) وهو أن القرآن نفىٰ الإيمان عن غير هؤلاء، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان، قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنًا، لأن انتفاءها دليل علىٰ انتفاء العلم من قلبه.

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٨٢).

في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب؛ وبعد هذا فكونها لازمةً أو جزءًا نزاع لفظي.

الثاني: أن نصوصًا صرحت بأنها جزء، كقوله: «**الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة**».

الثالث: أنكم إن قلتم بأن من انتفىٰ عنه هذه الأمور فهو كافر خالٍ من كل إيمان، كان قولكم قول الخوارج، وأنتم في طرف، والخوارج في طرف؛ فكيف توافقونهم؟ ومن هذه الأمور إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج، والجهاد، والإجابة إلىٰ حكم الله ورسوله؛ وغير ذلك مما لا تكفرون تاركه، وإن كفرتموه كان قولكم قول الخوارج.

الرابع: أن قول القائل: إن انتفاء بعض هذه الأعمال يستلزم أنْ لا يكون في قلب الإنسان شيءٌ من التصديق بأن الرب حق، قول يعلم فساده بالاضطرار.

الخامس: أن هذا إذا ثبت في هذه ثبت في سائر الواجبات، فيرتفع النزاع المعنوي»(١).

وقال: «ولكن الجهمية ظنوا أن مجرد علم القلب وتصديقه هو الإيمان، وأن من دل الشرع علىٰ أنه ليس بمؤمن فإن ذلك يدل علىٰ عدم علم قلبه، وهذا من أعظم الجهل شرعًا وعقلًا. وحقيقته توجب التسوية بين المؤمن والكافر؛ ولهذا أطلق وكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمة كفرهم بذلك، فإنه من المعلوم أن الإنسان يكون عالمًا بالحق ويبغضه لغرض آخر، فليس كل من كان مستكبرًا عن الحق يكون غير عالم به»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٠٢).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٠ / ٢٧٢).

بل قد سبق أن ذكرت من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أن الذين نصروا مذهب الجهمية في الإيمان، فإنهم وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان، وقالوا بأن العبد مهما قصَّر في الأعمال، أو ترك شيئًا منها، فإنه قد يتضرر في مسمىٰ الإسلام، ولا ضرر عليه في مسمىٰ الإيمان - لأن الإيمان عندهم كتلةٌ واحدةٌ لا يتبعض، ولا يزيد ولا ينقص، فإما أن يذهب كله، أو يبقىٰ كله، لتعلقه عندهم بالقلب فقط، أو بالقلب واللسان، ولا شأن للأعمال به، بخلاف الإسلام، فهو عندهم أشمل من الإيمان، والإيمان داخلٌ فيه - إلا أنهم لم يُنكروا وجوب الفرائض، ولم يُجيزوا ترك شيءٍ منها، ولا ترك شيءٍ مما أوجبه الله عَزَّوَجَلَّ، أو رسوله ﷺ من العمل، ولكنهم أدخلوا الأعمال في مسمىٰ الإسلام فقط، ولم يُدخلوها في مسمىٰ الإيمان، فجعلوا الطاعات كلها إسلامًا، ولم يُدخلوا شيئًا منها في مسمىٰ الإيمان إلا التصديق، بخلاف الجهمية الذين جعلوا الإيمان هو المعرفة فقط، وبخلاف مرجئة الفقهاء الذين جعلوه التصديق وقول اللسان فقط.

وبهذا نعلم أن المرجئة بجميع طوائفهم قد جعلوا الإيمان خصلةً من خصال الإسلام، وجعلوا الأعمال كلها إسلامًا، ولم يُدخلوا شيئًا منها في مسمىٰ الإيمان، وهم بهذا الفهم الفاسد قد انحرفوا عما عليه أهل السنة والجماعة، وخالفوا أهل الحق في هذا الباب، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان هذا الأمر، والذي قصدته هنا، هو قوله:

«قال الذين نصروا مذهب جهم في الإيمان من المتأخرين كالقاضي أبي بكر وهذا لفظه، فإن قال قائل: وما الإسلام عندكم؟ قيل له: الإسلام: الانقياد والاستسلام؛ فكل طاعة انقاد العبد بها لربه واستسلم فيها لأمره فهي إسلام،

والإيمان: خصلة من خصال الإسلام؛ وكل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانًا، فإن قال: فلم قلتم: إن معنى الإسلام ما وصفتم؟ قيل: لأجل قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فنفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، وإنما أراد بما أثبته الانقياد والاستسلام، ومنه: ﴿وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ [النساء: ٩٠]، وكل من استسلم لشيء فقد أسلم، وإن كان أكثر ما يستعمل ذلك في المستسلم لله ولنبيه»(١).

بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر عن الجهمية أنفسهم؛ أنهم يوجبون العبادة، ويلتزمونها، ويعتقدون منفعتها، فقال:

«وكذلك الجهمية لا تجد في قلوبهم من محبة الله وعبادته ما في قلوب عباده المؤمنين، بل غاية عابدهم أن يعتقد أن العباد من جنس الفعلة الذين يعملون بالكراء، فمنتهى مقصوده هو الكراء الذي يُعطاه، وهو فارغ من محبة الله. والفلاسفة تذم هؤلاء وتحتقرهم، كما ذكرنا كلامهم في ذلك في غير هذا الموضع، لكن هؤلاء خير منهم في الجملة، فإنهم يوجبون العبادة، ويلتزمونها، ويعتقدون لها منفعة غير مجرد كونها سببًا للعلم، بخلاف الفلاسفة والمتصوفة والمتفلسفة، فإن عبادتهم مقصودها الكشف والتأثير، كما يذكره أبو حامد وأتباعه»(٢).

والمقصود: أن الجهمية مع انحرافهم في هذا الباب، وإخراجهم العمل عن مسمى الإيمان؛ إلا أنهم لم يتصوَّروا وجود إنسانٍ بلا عمل، كما في تلكم الصورة الخيالية التي تصوَّرها من تصوَّرها وبنى عليها حكمه في هذا الباب، بل هم

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٥٤).
(٢) الصفدية (٢/ ٢٣٥).

باعتقادهم الفاسد يقررون أن كامل الإيمان قد يكون فاسقًا من الفساق، وليس هذا مقام الرد علىٰ الجهمية وتبيين ضلالاتهم في هذا الباب، ولكن المقصود أن يُعلم أنه إذا كان الجهمية وغيرهم ممن أخرجوا العمل عن مسمىٰ الإيمان لم يتصوَّروا وجود إنسانٍ خالٍ من عمل الجوارح بالكلية، فكيف يتصوَّره من يقول بأن الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

ومن الواضح جدًّا أن ما أوقع هؤلاء المنتسبين للسنة بتصور مثل هذه الصورة الخيالية؛ هو جهلهم بما تعنيه المرجئة وغُلاتها من إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان، وبما أرادوه من قولهم هذا الذي خالفوا فيه أهل السنة والجماعة، وأنهم إنما أرادوا أن يَفرُّوا بإخراجهم العمل عن مسمىٰ الإيمان من تكفير المسلمين بزعمهم، وذلك لعلمهم جميعًا بأن التقصير في الأعمال حاصلٌ لا محالة، وأن مما حملهم علىٰ هذا المذهب الباطل الذي ذهبوا إليه؛ إنما هو اعتقادهم الفاسد من أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه كلٌّ لا يتبعض ولا يتجزأ، إذا ذهب بعضه ذهب كله، والذي ظنوا بسببه أنهم إن أدخلوه في مسمىٰ الإيمان، فإن كلَّ مقصرٍ فيه سيصير كافرًا لا محالة، وسيخرج عن دائرة الإسلام، لأن الإسلام عندهم أشمل من الإيمان، والأعمال عندهم هي من مسمىٰ الإسلام أو هي شرائع الإيمان، ولا أثر لها في الإيمان بالزيادة أو النقصان.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنهم ما يدل دلالةً واضحةً علىٰ هذا المعنىٰ، فقال:

«**قلت**: أحمد وأبو ثور وغيرهما من الأئمة كانوا قد عرفوا أصل قول المرجئة،



وهو أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقىٰ بعضه، فلا يكون إلا شيئًا واحدًا، فلا يكون ذا عدد: اثنين أو ثلاثة، فإنه إذا كان له عدد، أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه، بل لا يكون إلا شيئًا واحدًا، ولهذا قالت الجهمية: إنه شيءٌ واحدٌ في القلب، وقالت الكرامية: إنه شيءٌ واحدٌ علىٰ اللسان، كل ذلك فرارًا من تبعض الإيمان وتعدده، فلهذا صاروا يناظرونهم بما يدل علىٰ أنه ليس شيئًا واحدًا، كما قلتم. فأبو ثور احتج بما اجتمع عليه (الفقهاء المرجئة) من أنه تصديق وعمل، ولم يكن بلغه قول متكلميهم وجهميتهم، أو لم يعد خلافهم خلافًا، وأحمد ذكر أنه لابد من المعرفة والتصديق مع الإقرار، وقال: إن من جحد المعرفة والتصديق فقد قال قولًا عظيمًا، فإن فساد هذا القول معلوم من دين الإسلام! ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية، مع أن الكرامية لا تنكر وجوب المعرفة والتصديق، ولكن تقول: لا يدخل في اسم الإيمان؛ حذرًا من تبعضه وتعدده، لأنهم رأوا أنه لا يمكن أن يذهب بعضه ويبقىٰ بعضه، بل ذلك يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكبر، واعتقدوا الإجماع علىٰ نفي ذلك. كما ذكر هذا الإجماع الأشعري وغيره.

وهذه الشبهة التي أوقعتهم مع علم كثير منهم وعبادته وحسن إسلامه وإيمانه، ولهذا دخل في (إرجاء الفقهاء) جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين. ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحدًا من (مرجئة الفقهاء) بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال؛ لا من بدع العقائد، فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لاسيما وقد صار ذلك ذريعة إلىٰ بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلىٰ ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببًا لخطأ عظيم في العقائد

والأعمال، فلهذا عظم القول في ذم (الإرجاء) حتىٰ قال إبراهيم النخعي: لفتنتهم - يعني المرجئة - أخوف علىٰ هذه الأمة من فتنة الأزارقة، وقال الزهري: ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر علىٰ أهله من الإرجاء، وقال الأوزاعي: كان يحيىٰ بن أبي كثير، وقتادة يقولان: ليس شيء من الأهواء أخوف عندهم علىٰ الأمة من الإرجاء، وقال شريك القاضي - وذكر المرجئة - فقال: هم أخبث قوم، حسبك بالرافضة خبثًا، ولكن المرجئة يكذبون علىٰ الله، وقال سفيان الثوري: تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابري...»(١).

أقول: لما جهل بعض المنتسبين للسنة ما تعنيه المرجئة وغُلاتها من إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان؛ ظنوا أن الجهمية والمرجئة يقولون بوجود إنسان بلا عمل، ثم تصوَّروا هم مثل هذه الصورة الخيالية التي لا وجود لها علىٰ أرض الواقع، ونسبوها لأهل السنة؛ لكي يتمكنوا من إبطال قول الخوارج والمعتزلة - الذين يكفرون المسلمين بالكبائر - من جهة، ومن إبطال قول المرجئة والجهمية - الذين يشهدون للمسلمين بكمال الإيمان مهما قصَّروا في الأعمال، واقترفوا من الذنوب والمعاصي - من جهة أخرىٰ، وهذا قصدٌ حسنٌ من هؤلاء بلا شك، ولكن كما قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وكم من مريد للخير لن يصيبه».

ولذلك قد وجدنا في كلام من حمل لواء القول بوجود إنسان بلا عمل، وبإيمان تارك العمل بالكلية من يقول:

«المرجئة تقول: إن العمل - أصلًا - ليس من الإيمان؛ وبالتالي: تركُه - عندهم -

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٩٣).

ليس إثمًا، فضلًا عن أن يكون كفرًا».

ويقول آخر:

«ولا يخفىٰ أن غلاة المرجئة - لعنهم الله - يقولون: إن تارك العمل غير مستحق للعقوبة والذم كما نقل ذلك عنهم بعض أهل السنة إن ثبت عنهم ذلك، وهذا كفر صريح».

وهذا القول قد سبق بيان بطلانه، وأن المرجئة لا تقول بعدم تأثيم تارك العمل، وإن أخرجت العمل عن مسمىٰ الإيمان؛ وأزيد هنا فأذكر ما ذكره العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حول هذه المسألة، حيث قال:

«ومن الاختلاف الواقع في الإيمان بين بعض الفرق المذكورة آنفًا وبين أهل السنة هو: هل الإيمان يدخل فيه العمل الصالح أم لا يدخل؟ مذاهب؛ ولسنا الآن في صدد الكلام التفصيلي علىٰ الخلاف حول هذا الإيمان، وإنما فقط أُلفِتُ النظر إلىٰ أن المرجئة ومنهم مع الأسف الحنفية اليوم؛ يقولون: بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان لا يدخل فيه العمل الصالح، هكذا يقول المرجئة قديمًا، والحنفية حديثًا، ولا ينبغي أن يَفهم أحد أنهم يُنكرون فرضية العمل الصالح؛ لا، ربنا عَزَّوَجَلَّ يأمر المسلمين أن يعدلوا في إصدارهم أحكامَهم علىٰ الناس وبخاصة إذا كانوا من المسلمين، فالإيمان عند أهل السنة تعريفه: إقرار باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان، أما عند المرجئة والحنفية اليوم؛ فالإيمان: هو إقرار باللسان وتصديق بالجنان فقط، أي لا يُدخلون الأعمال الصالحة في مسمىٰ الإيمان، قلت آنفًا: لكن لا ينبغي أن يفهم أحد أنهم لا يأمرون بالأعمال الصالحة التي أمر الله بها، حاشاهم من ذلك،



لكنهم لا يجعلون من تمام الإيمان العمل الصالح...»[1].

ومما يدل علىٰ تفريقهم بين مسمىٰ الإسلام ومسمىٰ الإيمان، وأن الأعمال عندهم داخلةٌ في مسمىٰ الإسلام، أنهم يحكمون علىٰ من قصَّر في شيءٍ منها، أو ترك شيئًا منها، بأنه فاسق، ولكنه مع فسقه؛ يَرونه كامل الإيمان، وهذا من تناقضهم كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك عنهم، حيث قال:

«والجهمية وإن كانوا في قولهم: بأن الفساق لا يخلدون أقرب في الحكم إلىٰ السلف، فقولهم في مسمىٰ الإسلام والإيمان وحقيقتهما أبعد من كل قول عن الكتاب والسنة، وفيه من مناقضة العقل والشرع واللغة ما لا يوجد مثله لغيرهم»[2].

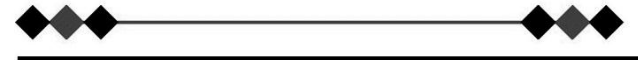
وقال: «هذا إنما يجيء علىٰ قول من يجعل الإيمان متناولًا لأداء الواجبات وترك المحرمات؛ فمن مات علىٰ هذا كان من أهل الجنة، وأما علىٰ قول الجهمية والمرجئة؛ وهو القول الذي نصره هؤلاء الذين نصروا قول جهم؛ فإنه يموت علىٰ الإيمان قطعًا، ويكون كامل الإيمان عندهم، وهو مع هذا عندهم من أهل الكبائر الذين يدخلون النار، فلا يلزم إذا وافىٰ بالإيمان، أن يكون من أهل الجنة. وهذا اللازم لقولهم يدل علىٰ فساده؛ لأن الله وعد المؤمنين بالجنة»[3].

وكذلك الكرامية؛ فإنهم مع قولهم بأن إيمان الناس كلهم سواء، وأن الإيمان كتلة واحدة لا يتبعض، ولا يتجزأ، وأن من شهدوا له بالإيمان؛ فإنهم يعدُّونه كامل الإيمان، إلا أنهم يجعلون المنافق مع شهادتهم له بالإيمان خالدًا مخلدًا في

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٧٣٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٥٩).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٣٨).



نار جهنم، وأن الإنسان إذا وقع في المعاصي فإنه قد يعذب في النار، ولكنه لا يخلد فيها، كما بين ذلك عنهم، شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«**والكرامية يقولون**: المنافق مؤمن وهو مخلدٌ في النار؛ لأنه آمن ظاهرًا لا باطنًا، وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهرًا وباطنًا»(١).

وقال: «والكرامية توافق المرجئة والجهمية في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان؛ بل يقولون: هو مؤمنٌ حقًّا لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقًا فهو مخلد في النار عندهم؛ فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطنًا وظاهرًا، ومن حكىٰ عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة، فقد كذب عليهم، بل يقولون: المنافق مؤمن؛ لأن الإيمان هو القول الظاهر، كما يسميه غيرهم مسلمًا، إذ الإسلام: هو الاستسلام الظاهر»(٢).

وقال: «والمقصود أن النبي ﷺ إنما أخبر عن تلك الأمة بالإيمان الظاهر الذي علقت به الأحكام الظاهرة، وإلا فقد ثبت عنه أن سعدًا لما شهد لرجل أنه مؤمن قال: (أو مسلم) وكان يظهر من الإيمان ما تظهره الأَمَة وزيادة، فيجب أن يفرق بين أحكام المؤمنين الظاهرة التي يحكم فيها الناس في الدنيا، وبين حكمهم في الآخرة بالثواب والعقاب؛ فالمؤمن المستحق للجنة لابد أن يكون مؤمنًا في الباطن باتفاق جميع أهل القبلة، حتىٰ الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمنًا ويقولون: الإيمان هو الكلمة، يقولون: إنه لا ينفع في الآخرة إلا الإيمان الباطن.

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٤٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٤١).

وقد حكىٰ بعضهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة، وهو غلط عليهم؛ إنما نازعوا في الاسم لا في الحكم بسبب شبهة المرجئة في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل»[(١)].

وقال: «وقالت الكرامية: هو القول فقط، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرًّا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبًا بقلبه كان منافقًا مؤمنًا من أهل النار، وهذا القول هو الذي اختصت به الكرامية وابتدعته. ولم يسبقها أحد إلىٰ هذا القول، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان، وبعض الناس يحكي عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو غلط عليهم؛ بل يقولون: إنه مؤمن كامل الإيمان، وإنه من أهل النار، فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الإيمان معذبًا في النار، بل يكون مخلدًا فيها»[(٢)].

وقال: «وأما أهل السنة والجماعة والصحابة، والتابعون لهم بإحسان؛ وسائر طوائف المسلمين من أهل الحديث والفقهاء وأهل الكلام من مرجئة الفقهاء والكرامية والكلابية والأشعرية، والشيعة مرجئهم وغير مرجئهم، فيقولون: إن الشخص الواحد قد يعذبه الله بالنار ثم يدخله الجنة كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة، وهذا الشخص الذي له سيئات عُذب بها، وله حسنات دخل بها الجنة، وله معصية وطاعة باتفاق، فإن هؤلاء الطوائف لم يتنازعوا في حكمه؛ لكن تنازعوا في اسمه. فقالت المرجئة: جهميتهم وغير جهميتهم: هو مؤمن كامل الإيمان.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢١٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٣ / ٥٦).

وأهل السنة والجماعة علىٰ أنه مؤمن ناقص الإيمان، ولولا ذلك لما عُذب، كما أنه ناقص البر والتقوىٰ باتفاق المسلمين»[1].

وقال: «وأحمد ذكر أنه لابد من المعرفة والتصديق مع الإقرار، وقال: إن من جحد المعرفة والتصديق فقد قال قولًا عظيمًا، فإن فساد هذا القول معلوم من دين الإسلام! ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية، مع أن الكرامية لا تنكر وجوب المعرفة والتصديق؛ ولكن تقول: لا يدخل في اسم الإيمان حذرًا من تبعضه وتعدده، لأنهم رأوا أنه لا يمكن أن يذهب بعضه ويبقىٰ بعضه، بل ذلك يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكبر، واعتقدوا الإجماع علىٰ نفي ذلك»[2].

وأما مرجئة الفقهاء، فهم أخف هؤلاء المخالفين لأهل السنة والجماعة ضررًا في مسائل الإيمان، وهم مع إخراجهم العمل عن مسمىٰ الإيمان؛ إلا أنهم يدخلونه في مسمىٰ الإسلام أيضًا، وليس فيهم من يتصور وجود إنسان بلا عمل، كما سبق أن ذكرت هذا الأمر عمن هم أبعد عن أهل السنة والجماعة من مرجئة الفقهاء في (مسائل الإيمان)، فكيف بمن هو أقرب لأهل السنة والجماعة من غيره؟!.

ففي كتاب (الفقه الأكبر) فيما يُذكر عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٥٠هـ) أنه قال:

«والإيمان هو الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد، متفاضلون في الأعمال.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٩٤).

والإسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالىٰ، ففي طريق اللغة فرقٌ بين الإيمان والإسلام، ولكن لا يكون إيمانٌ بلا إسلام، ولا يوجد إسلامٌ بلا إيمان، فهما كالظهر مع البطن، والدين اسمٌ واقعٌ علىٰ الإيمان والإسلام والشرائع كلها».

قال شارحه ملا عليٌّ القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٠١٤هـ):**

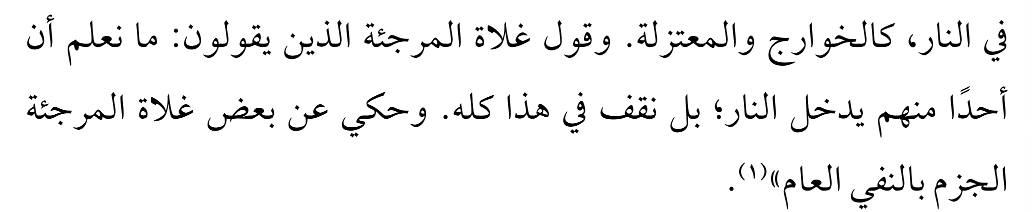
«(والإسلام هو التسليم)؛ أي: باطنًا، (والانقياد لأوامر الله تعالىٰ)؛ أي: ظاهرًا، فمن طريق اللغة (فرقٌ بين الإيمان والإسلام)؛ فإن الإيمان في اللغة هو التصديق...، والإسلام مطلق الانقياد...، فالإيمان مختص بالانقياد الباطني، والإسلام مختص بالانقياد الظاهري...، (ولكن لا يكون)؛ أي: لا يوجد في اعتبار الشريعة، (إيمانٌ بلا إسلام)؛ أي: انقياد باطني بلا انقياد ظاهري، كما كان لأهل الكتاب، وكما وجد لأبي طالب حال الخطاب، وكما صدر لإبليس حال العتاب، فلابد من جمعهما في صوب الصواب، (ولا إسلامٌ بلا إيمان)؛ تأكيدًا لما قبله، وإشارة إلىٰ أنه يستوي تقدم الإسلام علىٰ تحقق الإيمان، وعكسه في مقام الإيقان، إذ ربما يتقدم التصديق الباطني ويتأخر الانقياد الظاهري كمؤمني أهل الكتاب، وربما يتقدم الإسلام ظاهرًا ثم يوجد التصديق باطنًا، كما وقع لبعض المنافقين حيث سلكوا في الآخر طريق المؤمنين، ولعل هذا وجه الحكمة في قضية المؤلفة، (فهما)؛ أي: الإسلام والإيمان كشيء واحد حيث هما لا ينفكان، (كالظهر مع البطن)؛ أي: للإنسان، فإنه لا يتحقق وجود أحدهما بدون الآخر، وهذا تمثيل للمعقول بالمحسوس فتدبر؛ وقد ورد الإسلام علانية، والإيمان سرًّا، أي: مبنيٌّ علىٰ نيته، والحاصل أن الإيمان محله القلب، والإسلام موضعه القلب، والجسد الكامل منهما يتركب، (والدين اسمٌ واقعٌ

علىٰ الإيمان والإسلام والشرائع كلها)؛ أي: الأحكام جميعها، والمعنىٰ أن الدين إذا أطلق فالمراد به التصديق والإقرار، وقبول الأحكام للأنبياء عليهم الصلاة والسلام...، وليس مراد الإمام الأعظم أن الدين يطلق علىٰ كل واحد من الإيمان والإسلام والشرائع بانفرادها كما توهم شارحٌ في هذا المقام، لأنه خارج عن نظام المرام»[1].

وفي تأكيد هذا المعنىٰ؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء - كحماد بن أبي سليمان، وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم - متفقون مع جميع علماء السنة علىٰ أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل، فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض، ومع فعل المحرمات، يكون صاحبه مستحقًّا للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة. ويقولون أيضًا بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون علىٰ أنه لا يخلد في النار. فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء، ولكن (الأقوال المنحرفة) قول من يقول بتخليدهم

(١) انظر كتاب: مِنَح الرَّوض الأزهر في شرح الفقه الأكبر (ص: ٢٥٠ - ٢٦٥).



في النار، كالخوارج والمعتزلة. وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله. وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام»[1].

والمقصود: أن نعلم أن إخراج هذه الطوائف المخالفة لأهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان العملَ عن مسمىٰ الإيمان، إنما هو لتفريقهم في دخول الأعمال نفسها، بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، فهم يخرجون الأعمال عن مسمىٰ الإيمان ويدخلونها في مسمىٰ الإسلام، لا أنهم يكتفون بإيمان بلا إسلام، أو بإيمان بلا عمل، كما يظنه الكثيرون، ممن لم يضبطوا هذا الباب.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٢٩٠هـ):**

«وجدت في كتاب أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال:...، وقال فضيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يقول أهل البدع: الإيمان الإقرار بلا عمل، والإيمان واحد، وإنما يتفاضل الناس بالأعمال، ولا يتفاضلون بالإيمان، ومن قال ذلك فقد خالف الأثر، وردَّ علىٰ رسول الله ﷺ قوله»[2].

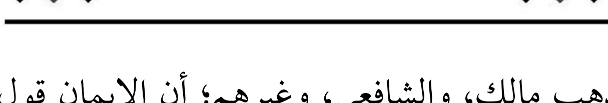
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ):**

«والذي مضىٰ عليه سلف الأمة وأئمتها: أن نفس الإيمان الذي في القلوب يتفاضل، كما قال النبي ﷺ: «**أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»، وأما زيادة العمل الصالح الذي علىٰ الجوارح ونقصانه فمتفق عليه، وإن كان في دخوله في مطلق الإيمان نزاع، وبعضه لفظي، مع أن الذي عليه أئمة

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٧).

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٧٤).



أهل السنة والحديث، وهو مذهب مالك، والشافعي، وغيرهم؛ أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. وأئمة المسلمين أهل المذاهب الأربعة وغيرهم - مع جميع الصحابة والتابعين لهم بإحسان - متفقون علىٰ أن المؤمن لا يكفر بمجرد الذنب كما تقوله الخوارج؛ ولا يُسلب جميع الإيمان كما تقوله المعتزلة؛ لكن بعض الناس قال: إن إيمان الخلق مستو، فلا يتفاضل إيمان أبي بكر وعمر وإيمان الفساق؛ بناء علىٰ أن التصديق بالقلب واللسان، أو بالقلب، وذلك لا يتفاضل.

وأما عامة السلف والأئمة فعندهم أن إيمان العباد لا يتساوىٰ، بل يتفاضل، وإيمان السابقين الأولين أكمل من إيمان أهل الكبائر المجرمين. ثم النزاع مبني علىٰ الأصلين.

(أحدهما): العمل، هل يدخل في مطلق الإيمان؟ فإن العمل يتفاضل بلا نزاع. فمن أدخله في مطلق الإيمان قال: يتفاضل[1]. ومن لم يدخله في مطلق الإيمان احتاج إلىٰ (الأصل الثاني) وهو أن ما في القلب من الإيمان هل يتفاضل؟...»[2].

وقال: «والتفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه يكون من وجوه متعددة: (أحدها) الأعمال الظاهرة؛ فإن الناس يتفاضلون فيها، وتزيد وتنقص، وهذا مما اتفق الناس علىٰ دخول الزيادة فيه والنقصان، لكن نزاعهم في دخول ذلك في مسمىٰ الإيمان. فالنفاة يقولون: هو من ثمرات الإيمان ومقتضاه، فأُدخل فيه مجازًا بهذا الاعتبار، وهذا معنىٰ زيادة الإيمان عندهم ونقصه، أي

---

(١) يعني: الإيمان.

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٤٧٩).

زيادة ثمراته ونقصانها، فيقال: قد تقدم أن هذا من لوازم الإيمان وموجباته، فإنه يمتنع أن يكون إيمان تام في القلب بلا قول ولا عمل ظاهر، وأما كونه لازمًا أو جزءًا منه، فهذا يختلف بحسب حال استعمال لفظ الإيمان مفردًا أو مقرونًا بلفظ الإسلام والعمل كما تقدم»[١].

وقال: «وأما الذين أنكروا تبعضه وتفاضله كأنهم قالوا: متىٰ ذهب بعضه ذهب سائره، ثم انقسموا قسمين: فقالت الخوارج والمعتزلة: فعل الواجبات وترك المحرمات من الإيمان، فإذا ذهب بعض ذلك ذهب الإيمان كله! فلا يكون مع الفاسق إيمان أصلًا بحال. ثم قالت الخوارج: هو كافر، وقالت المعتزلة: ليس بكافر ولا مؤمن. بل هو فاسق ننزله منزلة بين المنزلتين، فخالفوا الخوارج في الاسم، ووافقوهم في الحكم، وقالوا: إنه مخلد في النار لا يخرج منها بشفاعة ولا غيرها. والحزب الثاني[٢] وافقوا أهل السنة علىٰ أنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد، ثم ظنوا أن هذا لا يكون إلا مع وجود كمال الإيمان؛ لاعتقادهم أن الإيمان لا يتبعض، فقالوا: كل فاسق فهو كامل الإيمان، وإيمان الخلق متماثل لا متفاضل، وإنما التفاضل في غير الإيمان من الأعمال، وقالوا: الأعمال ليست من الإيمان؛ لأن الله فرق بين الإيمان والأعمال في كتابه...»[٣].

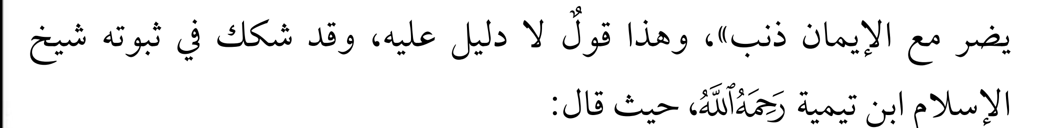
بل أقول: إن مما هو دارجٌ علىٰ ألسنة الكثيرين من أن المرجئة تقول: «لا

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٦٢).

(٢) يعني: المرجئة.

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٨ / ٢٧٠).



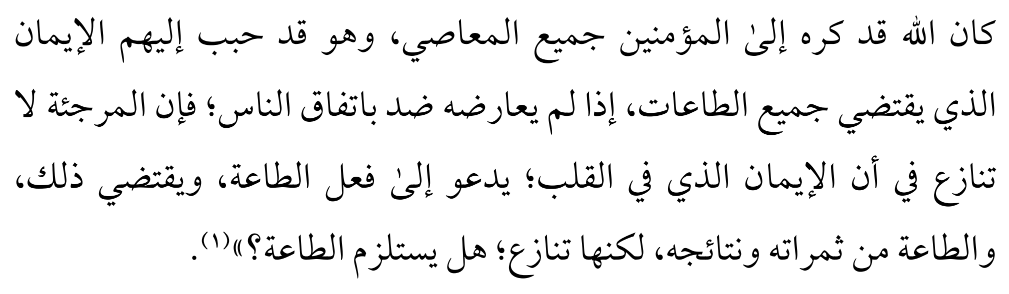
يضر مع الإيمان ذنب»، وهذا قولٌ لا دليل عليه، وقد شكك في ثبوته شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا علىٰ إيمان معه العمل، لا علىٰ إيمان خال عن عمل، فإذا عرف أن الذم والعقاب واقع في ترك العمل، كان بعد ذلك نزاعهم لا فائدة فيه، بل يكون نزاعًا لفظيًّا مع أنهم مخطئون في اللفظ، مخالفون للكتاب والسنة، وإن قالوا: إنه لا يضره ترك العمل، فهذا كفر صريح؛ وبعض الناس يحكي هذا عنهم وأنهم يقولون: إن الله فرض علىٰ العباد فرائض ولم يرد منهم أن يعملوها، ولا يضرهم تركها، وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد، لكن ما علمت معينًا أحكي عنه هذا القول، وإنما الناس يحكونه في الكتب ولا يعينون قائله، وقد يكون قول من لا خَلاق له؛ فإن كثيرًا من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب أو مع التوحيد، وبعض كلام الرادين علىٰ المرجئة وصفهم بهذا»(١).

بل وذكر أن المرجئة لا تنازع في أن الإيمان الذي في القلب؛ يدعو إلىٰ فعل الطاعة، ويقتضي ذلك، وأن الطاعة من ثمراته ونتائجه؛ فقال:

«ولهذا قال تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فما يعمل أحد إلا عليه أو له، فإن كان مما أُمر به، كان له، وإلا كان عليه، ولو أنه ينقص قدره، والنفس طبعها الحركة لا تسكن قط؛ لكن قد عفا الله عما حدث به المؤمنون أنفسهم، ما لم يتكلموا به، أو يعملوا به؛ فإذا عملوا به دخل في الأمر والنهي، فإذا

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٨١).



كان الله قد كره إلىٰ المؤمنين جميع المعاصي، وهو قد حبب إليهم الإيمان الذي يقتضي جميع الطاعات، إذا لم يعارضه ضد باتفاق الناس؛ فإن المرجئة لا تنازع في أن الإيمان الذي في القلب؛ يدعو إلىٰ فعل الطاعة، ويقتضي ذلك، والطاعة من ثمراته ونتائجه، لكنها تنازع؛ هل يستلزم الطاعة؟»[1].

وقال: «فأصل الإيمان في القلب؛ وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلابد أن يظهر موجبه ومقتضاه علىٰ الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه؛ دل علىٰ عدمه أو ضعفه، ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديقٌ لما في القلب، ودليلٌ عليه، وشاهدٌ له، وهي شعبةٌ من مجموع الإيمان المطلق، وبعضٌ له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما علىٰ الجوارح، كما قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن القلب ملك، والأعضاء جنوده، فإن طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده»، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: «**إن في الجسد مضغةً، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

ولهذا ظن طوائف من الناس أن الإيمان إنما هو في القلب خاصة، وما علىٰ الجوارح ليس داخلًا في مسماه، ولكن هو من ثمراته ونتائجه الدالة عليه...»[2].

وأختم هذا الأمر بما ذكره محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٩٤هـ)، حيث قال:

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٤٤).

«فكذلك التصديق يُضاف إليه ما هو موجبه لا محالة، وأنتم تقولون ذلك في غير موضع اضطرارًا، لأنكم نوعان:

نوع منكم، وهم جمهوركم وعامتكم يقولون: إن المعرفة لا يكون في عينها إيمانًا، يمنعكم من ذلك شهادة الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ علىٰ قلوب من سُمي بالكفر أنها عالمة، موقنة، فزعمتم أن المعرفة ليست في عينها إيمانًا، حتىٰ يكون معه الإقرار.

وقالت فرقة: لا تكون المعرفة إيمانًا حتىٰ يكون معه الخضوع.

وقالت فرقة: لا تكون المعرفة إيمانًا حتىٰ يكون معها الخضوع والإقرار.

ثم زعم من قال منكم بهذه المقالة علىٰ تعرفكم أن الخضوع إيمان مع المعرفة، والإقرار كذلك، والتصديق كذلك، وليست المعرفة هي الخضوع، ولا الإقرار، ولا التصديق، ولكن معرفة أوجبت ذلك كله.

فهل تجدون بين ما قلتم وبين ما قال مخالفوكم فرقانًا، إذ سموا إيمانًا ما أوجبه التصديق، وسميتم إيمانًا ما أوجبته المعرفة؟!، بل هم قد ادعوا الصدق، وذلك أنهم إنما جعلوا الأعمال إيمانًا من المعرفة القوية، والتصديق القوي يوجبه العمل لا محالة، لأن المعرفة عندهم التصديق يتفاوت، وما ادعيتم من المعرفة، لا يوجب التصديق والخضوع لا محالة، لأنكم تزعمون أن المعرفة لا يتفاوت، وقد شهد الله، وأقررتم بذلك، أن المعرفة في قلوب الكفار، فلو كانت توجب الخضوع، والتصديق، والإقرار، ما جامعت الكفر أبدًا، لأن الخضوع والإقرار والتصديق في قولنا وقولكم إيمان، وهو ضد الكفر، فلو كانت توجب ذلك ما قارنها الكفر أبدًا، فلما وجدنا عارفًا كافرًا، وعارفًا مؤمنًا عندنا وعندكم، استحال أن توجب المعرفة الإيمان، إذا كانت لا تتفاوت، ولا جائز أن توجب خضوعًا،

ولا إقرارًا أبدًا إن كانت لا تتفاوت، فقد زعمتم أن أصل الإيمان المعرفة، فإذا كان معها الخشوع والتصديق والإقرار، كان جميع ذلك إيمانًا، فقد ضممتم إلىٰ المعرفة ما ليس جزءًا منها، ولا هي موجبة له، فدعوىٰ مخالفيكم في إضافتهم أصدق وأبين، لأن المعرفة عندهم يتفاوت، لها أول، وأعلىٰ، وكذلك التصديق له أول، وأعلىٰ، فإذا عظمت المعرفة، أوجبت العمل لا محالة، فجعلوا من الإيمان، وأضافوا إليه ما أوجبه عظيم المعرفة والتصديق، فقد وافقتموهم علىٰ مثل ما خالفتموهم، ويصدق دعواكم، ولم تقودوا قولكم.

وأعجب من ذلك أن المعرفة عندكم إذا انفردت ليست بإيمان، فإذا جامعها الخضوع، والإقرار، والتصديق، صارت المعرفة إيمانًا، فكانت في عينها وحدها، لا إيمان، فلما ضم إليها غيرها، انقلبت فصارت إيمانًا؟!.

وقال مخالفوكم: الإيمان أصل، إذا ضم إليه ازداد به، ولا يتقلب.

وأعجب من ذلك إضافتكم إلىٰ التصديق بالقلب القول الذي ليس من المعرفة في شيء، لأن القول أجزاء مؤلفة في صوت عن حركة لسان، والمعرفة عقد بضمير القلب، ليست بصوت، ولا حروف، ولا حركة، فأضفتم إلىٰ المعرفة ما ليس فيها، ولا يشبهها، ولا هي موجبة له، إلا أن بعضهم يزعم أن التصديق يوجب القول، وهو وإن أوجبه، فليس القول من تصديق القلب في شيء، إذ القول حروف مؤلفة في صوت عن حركة، وليس التصديق بالقلب كذلك، فأضفتم إليه ما ليس منه، ولا يشبهه.

ثم زعمتم أنه لا يكون مؤمنًا إلا به، فهذا أعجب من قول مخالفيكم، فقد قايسناكم علىٰ اللغة، والمعقول، فتبين دحض حجتكم، وبطلان دعواكم، وأولىٰ

بالحق اتباعه، مَن أراد الله وخافه»(١).

الأمر الخامس: أن ليس كل من نطق بالشهادتين صار عند الله مؤمنًا، فقد ينطق بهما من هو عند الله في الدرك الأسفل من النار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ):

«**ولما كانت سورة البقرة سنام القرآن؛ ويقال:** إنها أول سورة نزلت بالمدينة افتتحها الله بأربع آيات في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين، فإنه من حين هاجر النبي ﷺ صار الناس (ثلاثة أصناف): إما مؤمن، وإما كافر مظهر للكفر، وإما منافق؛ بخلاف ما كانوا وهو بمكة؛ فإنه لم يكن هناك منافق؛ ولهذا قال أحمد بن حنبل وغيره: لم يكن من المهاجرين منافق، وإنما كان النفاق في قبائل الأنصار؛ فإن مكة كانت للكفار مستولين عليها، فلا يؤمن ويهاجر إلا من هو مؤمن، ليس هناك داع يدعو إلىٰ النفاق؛ والمدينة آمن بها أهل الشوكة؛ فصار للمؤمنين بها عز ومنعة بالأنصار، فمن لم يظهر الإيمان آذوه؛ فاحتاج المنافقون إلىٰ إظهار الإيمان، مع أن قلوبهم لم تؤمن»(٢).

وقال: «الإيمان الظاهر الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا لا يستلزم الإيمان في الباطن الذي يكون صاحبه من أهل السعادة في الآخرة، فإن المنافقين الذين قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]؛ هم في الظاهر مؤمنون، يصلون مع الناس، ويصومون ويحجون ويغزون، والمسلمون يناكحونهم ويوارثونهم كما

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧٦٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٠٠).

كان المنافقون علىٰ عهد رسول الله ﷺ، ولم يحكم النبي ﷺ في المنافقين بحكم الكفار المظهرين للكفر، لا في مناكحتهم ولا موارثتهم ولا نحو ذلك؛ بل لما مات عبد الله بن أبي ابن سلول - وهو من أشهر الناس بالنفاق - ورثه ابنه عبد الله وهو من خيار المؤمنين، وكذلك سائر من كان يموت منهم يرثه ورثته المؤمنون؛ وإذا مات لأحدهم وارث ورثوه مع المسلمين»[1].

وقال: «ما علم من الكتاب، والسنة، والإجماع، وهو من المنقول نقلًا متواترًا عن النبي ﷺ، بل هو من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، دين النبي ﷺ، أن الناس كانوا علىٰ عهده بالمدينة (ثلاثة أصناف): مؤمن، وكافر مظهر للكفر، ومنافق ظاهره الإسلام وهو في الباطن كافر. ولهذا التقسيم أنزل الله في أول سورة البقرة ذكر الأصناف الثلاثة، فأنزل أربع آيات في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين...، وأما قبل الهجرة فلم يكن الناس إلا مؤمن أو كافر، لم يكن هناك منافق، فإن المسلمين كانوا مستضعفين، فكان من آمن آمن باطنًا وظاهرًا، ومن لم يؤمن فهو كافر. فلما هاجر النبي ﷺ إلىٰ المدينة، وصار للمؤمنين بها عز وأنصار، ودخل جمهور أهلها في الإسلام طوعًا واختيارًا: كان بينهم من أقاربهم ومن غير أقاربهم من أظهر الإسلام موافقة، رهبة أو رغبة، وهو في الباطن كافر»[2].

وقال: «وأحسن أحواله أن يكون الظاهر موقوفًا عليهما معًا: علىٰ ذلك الغير،

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢١٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٦١).

وعلىٰ الإيمان؛ بل قد علم أنه يوجد بدون الإيمان؛ كما في أعمال المنافق، فحينئذ لا يكون العمل الظاهر مستلزمًا للإيمان، ولا لازمًا له، بل يوجد معه تارة، ومع نقيضه تارة، ولا يكون الإيمان علة له، ولا موجبًا، ولا مقتضيًا، فيبطل حينئذ أن يكون دليلًا عليه، لأن الدليل لابد أن يستلزم المدلول، وهذا هو الحق، فإن مجرد التكلم بالشهادتين ليس مستلزمًا للإيمان النافع عند الله. ولهذا قال النبي ﷺ لسعد لما قال: هو مؤمن. قال: (أو مسلم؟)، وقال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، فدل ذلك علىٰ أن مجرد إظهار الإسلام لا يكون دليلًا علىٰ الإيمان في الباطن، إذ لو كان كذلك لم تحتج المهاجرات اللاتي جئن مسلمات إلىٰ الامتحان، ودل ذلك علىٰ أنه بالامتحان والاختبار يتبين باطن الإنسان فيُعلم أهو مؤمن أم ليس بمؤمن؛ كما في الحديث المرفوع: (إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان، فإن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨] الآية)»[1].

وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ):**

«أخي تعرف أنت الإسلام هو الشيء الظاهر، والإيمان هو الشيء المتعلق بالقلب، حتىٰ أي شخص يعيش في دوله مسلمة فإذا أراد أن يكون له حقوق المسلمين فيجب أن يشهد أنْ لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم يلتزم أحكام

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٨٠).

الإسلام كُلاًّ أو بعضًا علىٰ حسب التفصيل المعروف، لكن قد يُسلم هذا ظاهرًا ويكفر باطنًا كما هو شأن المنافقين، فإسلامه هذا لا يفيده شيئًا، فإذًا الموضوع إذا كان قضية كفر وإيمان؛ فالقضية لها علاقة بالإيمان، وليس لها علاقة بالإسلام، ولذلك فمن أنكر بقلبه ما هو من الإسلام فهو كافر، لكن قد يصلي، قد يصوم، فنحن نقول: هو من حيث الظاهر فهو مسلم، لكن حينما يبدو لنا أنه أنكر شيئًا، فهنا باب فيه تفاصيل معروفة في كتب العلم، إذا كان في حكم إسلامي يُؤتىٰ بهذا الإنسان الذي أنكر هذا الشيء الذي يستحق به الكفر، فيستتاب؛ فإن تاب وإلا قتل، فإذًا هنا شيئين: إسلام ظاهري، وإيمان قلبي، هذا الإيمان القلبي هو الذي يُنجي عند الله عَزَّوَجَلَّ، أما الإسلام الظاهري فهذا يُنجيه من السيف هنا في الدنيا فقط، لكن ما يُنجي من عذاب الخلد في الآخرة، مادام أنه كان يكتم كفره ويظهر إسلامه»[1].

وقال: «الإسلام هو العمل بالإسلام ظاهرًا، ظاهرًا؛ الإسلام هو الاستسلام لأحكام الشرع ظاهرًا، الإيمان هو الإيمان بهذا الإسلام باطنًا، فقد يكون المسلم: مؤمن، وقد يكون: كافر، وهذا هو صفة المنافقين»[2].

وقال: «الحقيقة التي لا تخفىٰ علىٰ عالم أن هناك فرقًا بين الإسلام وبين الإيمان، وبينهما كما يقول الفقهاء: عموم وخصوص، أي: كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن، لماذا؟ لأن الإيمان هو الاعتقاد؛ فهو أمر قلبي، أما

(١) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٥٦).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٢٤١).

الإسلام فهو أمر عملي ظاهر.

أما الإسلام فعمل ظاهري، عمل الجوارح، الإيمان قلبي باطني، غير ظاهر، أما الإسلام فهو ظاهري عملي، فيظهر، فقد يمكن أن يُسلِم بعض الناس لمصلحة شخصية، هذه المصلحة تتغير وتختلف باختلاف الزمان والمكان، في الزمن الأول: زمن قوة الإسلام؛ التي نبع منها تشريع خاص، من ذلك قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم علىٰ الله**»، فإذا قالوا: لا إله إلا الله عصموا بها دماءهم وأموالهم، أما حسابهم عند الله؛ إذا قالوها عن عقيدة، عن إيمان، أو عن خوف قتل، خوف دفع جزية، أو ما شابه ذلك، لذلك كان الإسلام غير الإيمان، فالإسلام عمل ظاهري، والإيمان عمل باطني، فإذا عرفنا هذه الحقيقة وهي منصوص عليها في كتاب الله، وفي أحاديث رسول الله ﷺ في نصوص كثيرة، من أشهرها قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، أتىٰ الأمر الإلهي: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، هؤلاء أسلموا، يعني: تظاهروا بأنهم يشهدون أنْ لا إله إلا الله، يقومون إلىٰ الصلاة، ولكن ربنا علم منهم أن الإيمان لم يدخل إلىٰ قلوبهم؛ هؤلاء مسلمون؛ أي: قد يكونون منافقين في قلوبهم، لكنهم مسلمون في أعمالهم، ولذلك فمن كان مؤمنًا حقيقةً في قلبه؛ فهو مسلم ولا شك، ولا عكس، أي: ليس كل مسلم مؤمن»[1].

(١) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (١٧٠).

وقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث: «**اتقوا زلة العالم وانتظروا فَيْئَتَه**»، ثم حكم عليه بأنه: ضعيف جدًّا، ثم قال:

«ولعل أصل الحديث موقوف، فرفعه كثير[1] عمدًا أو خطأً، فقد رأيت الشطر الأول منه من قول معاذ بن جبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، في مناقشة هادئة رائعة بين ابن مسعود وأبي مسلم الخولاني التابعي الجليل، لا بأس من ذكرها لما فيها من علم وخلق كريم، ما أحوجنا إليه في مناظراتنا ومجادلاتنا، وأن المنصف لا يضيق ذرعًا مهما علا وسما إذا وجه إليه سؤال أو أكثر في سبيل بيان الحق، فأخرج الطبراني في «مسند الشاميين ص: ٢٨٩» بسند جيد عن الخولاني: أنه قدم العراق فجلس إلىٰ رفقة فيها ابن مسعود، فتذاكروا الإيمان، فقلت: أنا مؤمن. فقال ابن مسعود: أتشهد أنك في الجنة؟ فقلت: لا أدري مما يحدث الليل والنهار.

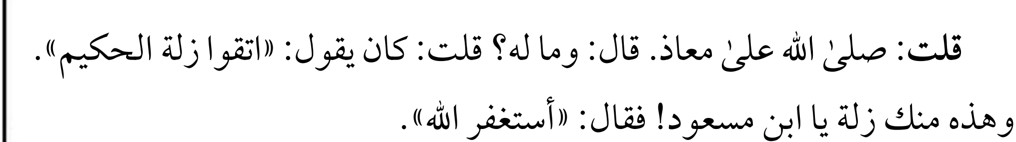
فقال ابن مسعود: لو شهدتُ أني مؤمن لشهدت أني في الجنة. قال أبو مسلم: فقلت: يا ابن مسعود! ألم تعلم أن الناس كانوا علىٰ عهد رسول الله ﷺ علىٰ ثلاثة أصناف:

مؤمن السريرة مؤمن العلانية، كافر السريرة كافر العلانية، مؤمن العلانية كافر السريرة؟

قال: نعم. قلت: فمن أيهم أنت؟ قال: أنا مؤمن السريرة مؤمن العلانية. قال أبو مسلم: قلت: وقد أنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، فمن أي الصنفين أنت؟ قال: أنا مؤمن.

---

(١) يعني: كثير بن عبد الله.



قلت: صلىٰ الله علىٰ معاذ. قال: وما له؟ قلت: كان يقول: «اتقوا زلة الحكيم». وهذه منك زلة يا ابن مسعود! فقال: «أستغفر الله».

قال الألباني معلقًا: «وأقول: رضي الله عن ابن مسعود ما أجمل إنصافه، وأشد تواضعه، لكن يبدو لي أنه لا خلاف بينهما في الحقيقة، فابن مسعود نظر إلىٰ المآل، ولذلك وافقه عليه أبو مسلم، وهذا نظر إلىٰ الحال، ولهذا وافقه ابن مسعود، وأما استغفاره، فالظاهر أنه نظر إلىٰ أن استنكاره علىٰ أبي مسلم كان عامًّا فيما يبدو من ظاهر كلامه. والله أعلم»(1).

بل لما قيل للعلامة الألباني بأن اتهام المبطلين لأهل السنة بأنهم مرجئة لعدم تكفيرهم تارك الصلاة تكاسلًا مع إيمانه بها فريةٌ ليست بالحديثة، وإنما هي فريةٌ قديمة، وذكروا له قول القاضي العلامة أبو الفضل السكسكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في كتابه: «البرهان في عقائد أهل الأديان»، حين قال: أن طائفة من أهل البدع تسمىٰ بالمنصورية يتهمون أهل السنة بأنهم مرجئة لقولها إن تارك الصلاة إذا لم يكن جاحدًا لوجوبها، مسلمٌ علىٰ الصحيح من المذهب، ويقولون: هذا يؤدي إلىٰ أن الإيمان عندهم قول بلا عمل، وذكروا له أن العلامة السكسكي قد دافع عن أهل السنة، ورد هذا الاتهام في كتابه المذكور.

قال العلامة الألباني مستنكرًا عبارة: «مسلم علىٰ الصحيح من المذهب»:

«عفوًا؛ ما أدري إذا كان عبارة الرجل الفاضل في لفظة «مسلم» هل هي دقيقة؛ لأن المنافق الذي يُظهر الإسلام؛ يقال فيه مسلم، لكنه غير مؤمن، والبحث الآن أن

(1) السلسلة الضعيفة (٤ / ١٩٣) – الحديث رقم: (١٧٠٠).

هذا تارك الصلاة وهو مؤمن بها؛ هل هو مؤمن أم لا؟ وجوابنا: إنه مؤمن، لكن إيمانه ناقص، فتركه للصلاة دليل نقصان إيمانه، أما أن يقال: إنه مسلم؛ فيقال: حتىٰ الذي ليس في قلبه ذرة من الإيمان لكنه يتظاهر بشيءٍ من أركان الإسلام فيقال عنه إنه مسلم. مفهوم ملاحظتي؟»[(١)].

والمقصود: أن مِن الناس مَن قد ينطق بالشهادتين ويُظهر الإسلام، فيكون في أحكام الدنيا مسلمًا، ولا يكون عند الله مؤمنًا، فتجري عليه أحكام المسلمين في الدنيا، وهو في الآخرة في الدرك الأسفل من النار.

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من فساد مذهب الكرامية وضلالهم؛ أنهم قد سموا المنافق مؤمنًا؛ فقال:

«وقد احتج الناس علىٰ فساد قول الكرامية بحجج صحيحة، والحجج من جنسها علىٰ فساد قول الجهمية أكثر، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]. قالوا: فقد نفىٰ الله الإيمان عن المنافقين.

فنقول: هذا حق، فإن المنافق ليس بمؤمن، وقد ضلَّ من سماه مؤمنًا»[(٢)].

إذا تبيَّن هذا؛ فإنه لابد أن نعلم أنه لا يصلح أن يُستدل علىٰ صحة مذهب من أوجد مثل تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها علىٰ أرض الواقع، والتي أوصلت المتصوِّرين لوجودها إلىٰ القول بإيمان تارك العمل بالكلية، مع تعذر

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٨٥٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٤١).



وجوده، بأن يقال مثلًا: ما قولكم في رجل قد نطق بالشهادتين، ثم لم يعمل بعدها عملًا لله إلىٰ أن مات، هل تُكفرونه؟ أم إنه باقٍ عندكم في دائرة الإسلام؟

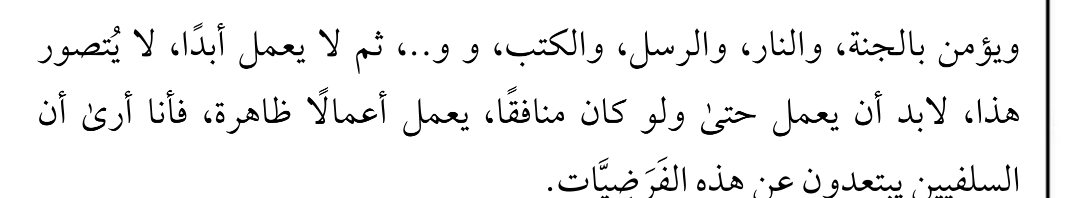
والجواب أن يقال: فَرَضِيَّةٌ لا وجود لها، فمن ذا الذي يُحيط بما عليه إنسانٌ مَا منذ أن يُولد إلىٰ أن يموت، غير الله جل في علاه.

ثم لو سلمنا لكم جدلًا بوجود مثل هذه الفَرَضِيَّة الخيالية، فحكم مثل هذا الإنسان في الدنيا قد أظهرناه لكم، إذ كل من أظهر الإسلام، فإنه تجري عليه أحكام المسلمين في الدنيا، ولكن: من أين لكم أن هذا الإنسان مؤمنٌ عند الله تعالىٰ، وقد علمتم أن أهل السنة والجماعة مجمعون علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا وجود لإنسانٍ بلا عمل، كما قد سبق بيانه في النقاط السابقة.

وقد سئل العلامة ربيع المدخلي حفظه الله سؤالًا؛ قال السائل:

اتصلت بالشيخ العثيمين وسألته بعض المسائل، من بين المسائل يا شيخ؛ قلت له: هل يُتصور أن يوجد مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يقوم بأي عمل من الأعمال الظاهرة؛ لا الواجبة، ولا المستحبة؟، فقال لي: لا يُتصور ذلك، والشيخ علي الحلبي قال لي: إنه يُتصور ذلك.

فأجاب الشيخ ربيع: «وأنا أؤيد فتوىٰ ابن عثيمين، وأقول: لا يُتصور؛ لأن هذه الأمور خيالية فَرَضِيَّة، هذا لا يمكن حتىٰ من يهودي، ولا نصراني؛ إنسان يؤمن بالربوبية فقط؛ لابد أن يعمل، المشركون كانوا في الجاهلية يتحركون يا أخي، كيف إنسان يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله لا يعمل أي عمل أبدًا من أول حياته إلىٰ آخرها، هذه أمور فَرَضِيَّة ما كان يقولها السلف، وفعلًا: ما يُتصور أن إنسانًا يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله،



ويؤمن بالجنة، والنار، والرسل، والكتب، و و...، ثم لا يعمل أبدًا، لا يُتصور هذا، لابد أن يعمل حتىٰ ولو كان منافقًا، يعمل أعمالًا ظاهرة، فأنا أرىٰ أن السلفيين يبتعدون عن هذه الفَرَضِيَّات.

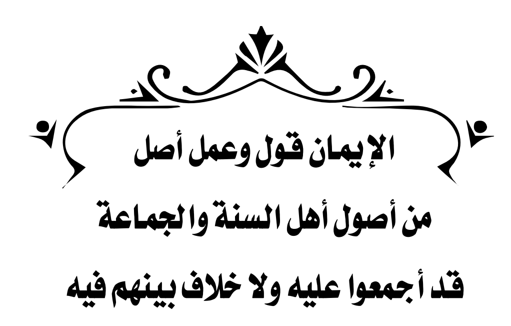
السائل: يعني شيخنا لا يضر أن نقول جنس العمل أو غير ذلك فالعبرة بالحقائق؟

الشيخ: يا أخي أنا أقول الفلسفات يجب أن نبتعد عنها، أنا أقول: لا أتصور مسلمًا، ولا يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا وثنيًّا، لا يعمل خيرًا أبدًا، هندوكي يعبد البقر يعمل خيرًا، كيف إنسان مسلم، طول حياته يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم لا يعمل عملًا قط، هذا كلام خيال... يعني جنس العمل، والصلاة هذه لا ندخل فيها؛ لأن قضية الصلاة مفروغ منها، اختلف فيها العلماء، وجنس العمل: أمر خيالي فَرَضِي، لا ندخل في المتاهات هذه، نقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ولابد من العمل، والذي يقول: العمل ليس من الإيمان فهو مرجئٌ ضال»[1].

فهذه أمورٌ خمسةٌ ذكرتها بين يدي مباحث الإيمان لأهميتها، وذلك أنها إذا فُهمت وضُبطت، فإنها بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ستعين طالب الحق والهدىٰ علىٰ فهم وضبط مباحث الإيمان ومسائله، وعلىٰ معرفة ما عليه أهل السنة والجماعة فيها.

---

(١) منقول من الشبكة ومرجعه كما هو مذكور: شريط بعنوان: دفاع عن الألباني، توزيع مؤسسة مجالس الهدىٰ بالجزائر.



الإيمان قول وعمل أصل من أصول أهل السنة والجماعة قد أجمعوا عليه ولا خلاف بينهم فيه

إن من الأصول التي أجمع عليها أهل السنة والجماعة هو: أن الإيمان قول وعمل، ولست أطيل في تقرير هذا الأصل، وذلك أن جميع من كتبت هذه الرسالة لأجله متفقون علىٰ هذا القول، وعلىٰ هذا الأصل، بل ومتفقون علىٰ أن الإيمان يزيد وينقص؛ يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ثم هم بعد اتفاقهم هذا؛ مُقرُّون بأن الشيخين: محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ يقولان بهذا القول؛ يقولان: بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، ولا سبيل لأحدٍ منهم إلىٰ إنكار هذا القول ونفيه عن الشيخين، وإلا لو كان لهم سبيلٌ إلىٰ نفيه لنفوه عنهما ولو زورًا وبهتانًا، كما قد طعنوا فيهما ونسبوهما إلىٰ الإرجاء زورًا وبهتانًا.

ولما كان الأمر كذلك؛ فإني أذكر بعض الأمور التي يحصل بها المقصود.

الأمر الأول: ذكر بعض النقولات عن أئمة أهل السنة والجماعة.

محمد بن شهاب الزهري (ت: ١٢٤هـ).

۞ فهذا الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول كما في مجموع الفتاوىٰ لشيخ الإسلام ابن تيمية:

«**قال معمر عن الزهري**: كنا نقول الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل،

والإيمان: قول وعمل قرينان، لا ينفع أحدهما إلا بالآخر، وما من أحد إلا يوزن قوله وعمله؛ فإن كان عمله أوزن من قوله: صعد إلىٰ الله؛ وإن كان كلامه أوزن من عمله، لم يصعد إلىٰ الله»(١).

ومحمد بن شهاب الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن ذكرهم أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حين قال: هذه تسمية من كان يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»(٢).

مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ).

❁ فهذا مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إمام دار الهجرة، يقول كما في مسائل أبي داود:

قال أبو داود: ثنا أحمد، قال: ثنا سريج بن النعمان، قال: ثنا عبد الله بن نافع، قال: كان مالك يقول: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»(٣).

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإيمان، اختلافًا كثيرًا: فذهب مالك، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، وسائر أهل الحديث، وأهل المدينة، رحمهم الله، وأهل الظاهر، وجماعة من المتكلمين: إلىٰ أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان»(٤).

سفيان بن عيينة (ت: ١٩٨هـ).

❁ فهذا الإمام سفيان بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ يذكر أنه قد أخذ هذه العقيدة ممن قبله؛ فيقول:

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٥).

(٢) انظر: الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٨١٥)، مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٧/ ٣٠٩).

(٣) الجامع لعلوم الإمام أحمد (٣/ ٦٠).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٣٣٢).



«(الإيمان قول وعمل)، أخذناه ممن قبلنا، قول وعمل، وأنه لا يكون قول إلا بعمل»[1].

محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ).

۞ وهذا الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ينقل إجماع الصحابة والتابعين علىٰ ذلك؛ فيقول:

«وكان الإجماع من الصحابة والتابعين مِن بعدهم ممن أدركناهم: أن الإيمان: قول وعمل ونية، ولا يجزي واحد من الثلاثة إلا بالآخر»[2].

وفي ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا كان القول: إن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر السنة، وحكىٰ غير واحدٍ الإجماع علىٰ ذلك، وقد ذكرنا عن الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ما ذكره من الإجماع علىٰ ذلك، قوله في (الأم): وكان الإجماع مِن الصحابة والتابعين مِن بعدهم ومَن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر؛ وذكر ابن أبي حاتم في (مناقبه): سمعت حرملة يقول: اجتمع حفص الفرد ومصلان الأباضي عند الشافعي في دار الجروي، فتناظرَا معه في الإيمان، فاحتج مصلان في الزيادة والنقصان، وخالفه حفص الفرد، فحمي الشافعي وتقلد المسألة علىٰ أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فطحن حفصًا الفرد وقطعه»[3].

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٤٦).

(٢) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٥/ ٩٥٧).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٠٨).

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان: قول وعمل ونية، وأن الأعمال كلها داخلة في مسمىٰ الإيمان. وحكىٰ الشافعي علىٰ ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم»(١).

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأما إذا استعمل مطلقًا فالإيمان الشرعي المطلوب لا يكون إلا اعتقادًا وقولًا وعملًا. هكذا ذهب إليه أكثر الأئمة بل قد حكاه الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيدة وغير واحد إجماعًا: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»(٢).

وجاء في (فتاوىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) برئاسة العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما نصه:

«ومعلوم أن عقيدة المسلمين التي كان عليها الصحابة والتابعون ومن سار علىٰ هديهم إلىٰ يومنا هذا أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، فلابد أن يكون مع التصديق موافقة وانقياد وخضوع للشرع المطهر، وإلا فلا صحة لذلك الإيمان المدعىٰ.

وقد تكاثرت النقول عن السلف الصالح في تقرير هذه العقيدة، ومن ذلك قول الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر»(٣).

---

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ١٠٤).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١ / ٣٦).

(٣) فتاوىٰ اللجنة الدائمة (١٢ / ٣١١).



أبو عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ).

۞ وهذا الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يذكر عن أهل السنة في هذه المسألة قولًا واحدًا؛ والقول الآخر لمخالفيهم؛ فيقول:

«فإنك كنت تسألني عن الإيمان، واختلاف الأمة في استكماله، وزيادته ونقصه، وتذكر أنك أحببت معرفة ما عليه أهل السنة من ذلك، وما الحجة علىٰ من فارقهم فيه؟

فإن هذا رحمك الله خَطْبٌ قد تكلم فيه السلف في صدر هذه الأمة، وتابعيها، ومَن بعدهم إلىٰ يومنا هذا، وقد كتبتُ إليك بما انتهىٰ إليَّ علمُه من ذلك مشروحًا مُخَلَّصًا. وبالله التوفيق.

اعلم - رحمك الله - أن أهل العلم والعناية بالدين افترقوا في هذا الأمر فرقتين:

فقالت إحداهما: الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب، وشهادة الألسنة وعمل الجوارح.

وقالت الفرقة الأخرىٰ: بل الإيمان بالقلوب والألسنة، فأما الأعمال فإنما هي تقوىٰ وبر[1]، وليست من الإيمان.

وإنَّا نظرنا في اختلاف الطائفتين، فوجدنا الكتاب والسنة يُصدقان الطائفة التي جعلت الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا، وينفيان ما قالت الأخرىٰ»[2].

ويقول فيما ذكره عنه ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه تسمية من كان يقول:

---

(١) كتاب الإيمان (ص: ٩).

(٢) وذلك يعني أن الفرقة الأخرىٰ المخالفة لأهل السنة ليس فيها من يقول بوجود إنسان بلا عمل وإن أخرجته عن مسمىٰ الإيمان، فهو عندها تقوىٰ وبر.

الإيمان قول وعمل يزيد وينقص...

ذكر جمعًا من الأئمة؛ ثم قال:

هؤلاء كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو قول أهل السنة، والمعمول به عندنا»[1].

أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ).

۞ وهذا إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول:

«والإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ينقص بقلة العمل، ويزيد بكثرة العمل»[2][3].

ويقول: «والإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص، زيادته إذا أحسنت، ونقصانه إذا أسأت، ويَخرج الرجل من الإيمان إلىٰ الإسلام، ولا يُخرِجُه من الإسلام شيءٌ إلا الشركُ بالله العظيم، أو يَردُّ فريضةً من فرائض الله عَزَّوَجَلَّ جاحدًا بها، فإن تركها كسلًا أو تهاونًا كان في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه»[4].

محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ).

۞ وهذا الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول:

«لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم؛ أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر: لقيتهم كرات، قرنًا بعد قرن، ثم

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٨١٤).

(٢) فالخلاف بين أهل السنة والمرجئة ليس هو في وجوب الواجبات من عدمه، ولا في استحباب المستحبات من عدمه، وإنما هو في إدخالها في مسمىٰ الإيمان أم جعلها إسلامًا فقط.

(٣) الجامع لعلوم الإمام أحمد (٣/ ٣٨).

(٤) الجامع لعلوم الإمام أحمد (٣/ ٤٠).

قرنًا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد، بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان، منهم:...، ذكر جماعة منهم؛ ثم قال:

واكتفينا بتسمية هؤلاء كي يكون مختصرًا وأنْ لا يطول ذلك، فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء: أن الدين قول وعمل؛ وذلك لقول الله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]»(١).

أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني (ت: ٢٨٠هـ).

۞ وهذا الإمام أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول:

«هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السنة المعروفين بها، المقتدىٰ بهم فيها، من لدُن أصحاب النبي ﷺ إلىٰ يومنا هذا، وأدركتُ مَن أدركتُ من علماء أهل العراق، والحجاز، والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها؛ فهو مخالفٌ، مبتدعٌ، خارجٌ من الجماعة، زائلٌ عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب: أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا، وأخذنا عنهم العلم، فكان من قولهم: الإيمان قول وعمل ونية وتمسك بالسنة، والإيمان يزيد وينقص، ويُستثنىٰ في الإيمان، غير أنْ لا يكون الاستثناء شكًّا، إنما هي سنةٌ

(١) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٤).

ماضيةٌ عن العلماء، وإذا سُئِلَ الرجل: أمؤمن أنت؟ فإنه يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أو مؤمن أرجو، أو يقول: آمنت بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله. ومن زعم أن الإيمان قول بلا عمل فهو مرجئ، ومن زعم أن الإيمان هو القول، والأعمال شرائع؛ فهو مرجئ، وإن زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ فهو مرجئ، وإن قال: إن الإيمان يزيد ولا ينقص؛ فقد قال بقول المرجئة، ومن لم يرَ الاستثناء في الإيمان؛ فهو مرجئ، ومن زعم أن إيمانه كإيمان جبريل، أو الملائكة؛ فهو مرجئ، وأخبث من المرجئ، فهو كاذب، ومن زعم أن الناس لا يتفاضلون في الإيمان فقد كذب، ومن زعم إن المعرفة تنفع في القلب، وإن لم يتكلم بها؛ فهو جهمي، ومن زعم أنه مؤمن عند الله، مستكمل الإيمان؛ فهذا من أشنع قول المرجئة وأقبحه»[1].

محمد بن عبد الله الأندلسي الشهير بابن أبي زَمَنِين (ت: ٣٩٩هـ).

۞ وهذا الإمام أبو عبد الله ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول:

«ومن قول أهل السنة: أن الإيمان إخلاص لله بالقلوب، وشهادة بالألسنة، وعمل بالجوارح، علىٰ نية حسنة، وإصابة السنة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [التوبة: ١١١]، ثم وصفهم بأعمالهم فقال: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ

(١) كتاب السنة من مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني (ص: ٣٣).

ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢]، وقال: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ثم قال:

والإيمان بالله: هو باللسان والقلب وتصديق ذلك العمل، فالقول والعمل قرينان، لا يقوم أحدهما إلا بصاحبه»[١].

أبو عمر ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ).

۞ وهذا الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول:

«أجمع أهل الفقه والحديث علىٰ أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان، إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه، فإنهم ذهبوا إلىٰ أن الطاعات لا تسمىٰ إيمانًا»[٢].

أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ).

۞ وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ينقل إجماع أهل السنة؛ فيقول:

«وقد حكىٰ غير واحد إجماع أهل السنة والحديث علىٰ أن الإيمان قول وعمل. قال أبو عمر بن عبد البر في (التمهيد): أجمع أهل الفقه والحديث علىٰ أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان؛ إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه؛ فإنهم ذهبوا إلىٰ أن الطاعة لا تسمىٰ إيمانًا، قالوا: إنما الإيمان التصديق والإقرار، ومنهم من زاد المعرفة، وذكر ما احتجوا به... إلىٰ أن قال: وأما سائر الفقهاء من

---

(١) رياض الجنة بتخريج أصول السنة (ص: ٢٠٧).

(٢) التمهيد (٩/ ٢٣٨).

أهل الرأي والآثار بالحجاز والعراق والشام ومصر؛ منهم: مالك بن أنس، والليث بن سعد، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وداود بن علي، والطبري، ومن سلك سبيلهم؛ فقالوا: الإيمان قول وعمل، قول باللسان وهو الإقرار، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح مع الإخلاص بالنية الصادقة. قالوا: وكل ما يطاع الله عَزَّوَجَلَّ به من فريضة ونافلة فهو من الإيمان، والإيمان يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، وأهل الذنوب عندهم مؤمنون؛ غير مستكملي الإيمان من أجل ذنوبهم، وإنما صاروا ناقصي الإيمان بارتكابهم الكبائر»[1].

ويقول: «وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ومعنىٰ ذلك أنه قول القلب، وعمل القلب، ثم قول اللسان وعمل الجوارح. فأما قول القلب فهو التصديق الجازم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويدخل فيه الإيمان بكل ما جاء به الرسول ﷺ. ثم الناس في هذا علىٰ أقسام: منهم من صدق به جملة ولم يعرف التفصيل، ومنهم من صدق جملةً وتفصيلًا، ثم منهم من يدوم استحضاره وذكره لهذا التصديق، ومنهم من يغفل عنه ويذهل، ومنهم من استبصر فيه بما قذف الله في قلبه من النور والإيمان، ومنهم من جزم به لدليل قد تعترض فيه شبهة أو تقليد جازم، وهذا التصديق يتبعه عمل القلب، وهو حب الله ورسوله، وتعظيم الله ورسوله، وتعزير الرسول وتوقيره، وخشية الله والإنابة إليه والإخلاص له والتوكل عليه، إلىٰ غير ذلك من الأحوال، فهذه

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٣٠).

الأعمال القلبية كلها من الإيمان، وهي مما يوجبها التصديق والاعتقاد إيجاب العلة للمعلول. ويتبع الاعتقاد قول اللسان، ويتبع عمل القلب الجوارح من الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحو ذلك»[1].

الأمر الثاني: بيان أن عقيدة الشيخين: محمد ناصر الدين الألباني وربيع بن هادي المدخلي في تعريف الإيمان هي عقيدة أهل السنة والجماعة.

فالشيخان لا يَختلفان مع أئمة أهل السنة، ولا يَخرجان عن قولهم بأن الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه يزيد وينقص، زيادته إذا أحسنت، ونقصانه إذا أسأت.

وقد سبق أنْ مر معنا شيءٌ من أقوال الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ أنكر علىٰ من جعل الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء في «منزلة العمل من الإيمان» خلافًا لفظيًّا، حيث قال معلقًا علىٰ قول الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان»؛ قال:

«**قلت:** هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافًا للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا علىٰ الإقرار والتصديق: العمل بالأركان.

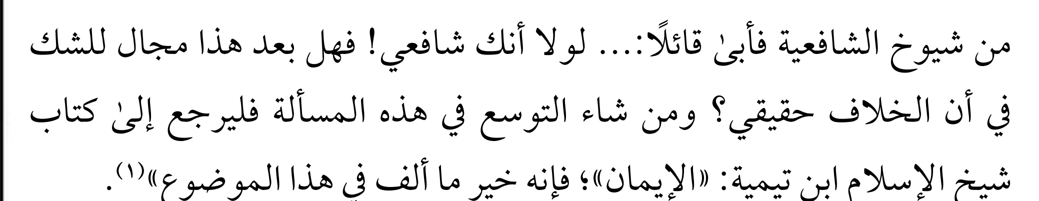
وليس الخلاف بين المذهبين اختلافًا صوريًّا كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى بحجة أنهم جميعًا اتفقوا علىٰ أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه. فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحًا، فإن

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٧٢).

الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان، لاتفقوا معهم علىٰ أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية علىٰ ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (ص ٣٨٤ - ٣٨٧) [٣٤٢ - ٣٤٤] ولكن الحنفية أصروا علىٰ القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان، وتكلفوا في تأويلها تكلفًا ظاهرًا، بل باطلًا، ذكر الشارح (ص ٣٨٥) [٣٤٢] نموذجا منها، بل حكىٰ عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة حديث «**الإيمان بضع وسبعون شعبة...**» مع احتجاج كل أئمة الحديث به، ومنهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما» وهو مخرج في «الصحيحة ١٧٦٩»، وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم!

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريًّا. وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق! بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام! كيف وهم بناء علىٰ مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم - مهما كان فاسقًا فاجرًا - أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالىٰ، بل يقول: أنا مؤمن حقًّا! والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٢]، وبناء علىٰ ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنىٰ في إيمانه فقد كفر! وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية! وتسامح بعضهم - زعموا - فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: تنزيلًا لها منزلة أهل الكتاب! وأعرف شخصًا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل



من شيوخ الشافعية فأبىٰ قائلًا:... لولا أنك شافعي! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟ ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليرجع إلىٰ كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: «الإيمان»؛ فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع»[1].

ولما سئل: بالنسبة لمسألة الإيمان عند الأحناف، هل ثبت القول عن أبي حنيفة بأنه لا يشترط العمل في الإيمان؟

أجاب: «لا شك، هذا مذهب الحنفية كلهم، إمامهم وتابعهم كأبي يوسف ومحمد وأبو جعفر الطحاوي الذي أعتبره من نوادر المحدثين الأحناف ومن المجتهدين، مع ذلك فأنتم قرأتم رأيه في العقيدة الطحاوية، فهو ينحو منحىٰ شيوخه: أن الإيمان: إقرار باللسان، واعتقاد بالجنان، أما العمل فلا يذكره، ولذلك قالوا: إن الإيمان كتلة واحدة وشيئًا واحدًا لا يزيد ولا ينقص، هذا خلاف القرآن والسنة.

مداخلة: هل يصح أن يقال: أن هذا الخلاف خلاف لفظي؟

فأجاب: بل هو خلاف جوهري...»[2].

وفي نقاش ماتع له رَحِمَهُ ٱللَّهُ حول زيادة الإيمان ونقصانه؛ قال ملزمًا للطرف الآخر:

«يا أخي أنت أتيت بالحجة علىٰ نفسك، ولا تستعجل، «لا يزني الزاني وهو مؤمن»، أي ليس مؤمنًا حين يزني، وإذا قلت: بأن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقص؛ حكمت علىٰ هذا الزاني في تلك اللحظة: أنه غير مؤمن، نحن ما نقول هكذا؛ لأننا نقول الإيمان يزيد وينقص، فهو لو كان إيمانه كاملًا، ما زنا، ما سرق، ما نهب، ما،

(١) العقيدة الطحاوية - شرح وتعليق الألباني (ص: ٦٢).

(٢) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤ / ١٢٩).

ما، إلىٰ آخره، أما أنت فتقول: هو كافر، هو كافر، هو كافر، ولن تجد وسيلة لتخرج من هذا المأزق الذي ألقيت نفسك فيه؛ إلا أن تقول برأي أهل السنة والجماعة: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يصل إلىٰ درجة إذا نقص ذهب، لكن: ليس كل ناقص معناه ذهب» اهـ[1].

وفي ذبِّه عن مسند الإمام أحمد، وبيان انحراف الطاعن في نسبته إليه؛ قال:

«يبدو لي – والله أعلم – من مجموع كلامه المتقدم بصورة عامة، ومن قوله في هذه الفقرة بصورة خاصة؛ أن الرجل حنفي المذهب، ماتريدي المعتقد، ومن المعلوم أنهم لا يقولون بما جاء في الكتاب، والسنة، وآثار الصحابة من التصريح بأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال من الإيمان، وعليه جماهير العلماء سلفًا وخلفًا ما عدا الحنفية؛ فإنهم لا يزالون يُصرون علىٰ المخالفة؛ بل إنهم لَيُصَرِّحون بإنكار ذلك عليهم، حتىٰ إن منهم من صرح بأن ذلك ردة وكفر – والعياذ بالله تعالىٰ –، فقد جاء في (باب الكراهية) من (البحر الرائق) لابن نجيم الحنفي ما نصُّه (٨ / ٢٠٥): «والإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان عندنا ليس منْ الأعمال».

قال الألباني معلقًا: وهذا يخالف – صراحة – حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ قال: «**إيمان بالله ورسوله...**» الحديث، أخرجه البخاري وغيره، وفي معناه أحاديث أخرىٰ ترىٰ بعضها في (الترغيب ٢ / ١٠٧).

وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية وجهَ كون الإيمان من الأعمال، وأنه يزيد وينقص – بما لا مزيد عليه – في كتابه (الإيمان)، فليراجعه من شاء البسط.

---

(١) بتصرف يسير من: سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٤٤٦).

ثم قال الألباني: هذا ما كنت كتبته منذ أكثر من عشرين عامًا؛ مقررًا مذهب السلف، وعقيدة أهل السنة - ولله الحمد - في مسائل الإيمان، ثم يأتي اليوم بعض الجهلة الأغمار، والناشئة الصغار: فيرموننا بالإرجاء!! فإلىٰ الله المشتكىٰ من سوء ما هم عليه من جهالة وضلالة وغثاء»[1].

ومن تدبر قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا ما كنت كتبته منذ أكثر من عشرين عامًا؛ مقررًا مذهب السلف، وعقيدة أهل السنة - ولله الحمد - في مسائل الإيمان»، وعلم أن هذا الكتاب قد طبع في عام ١٤٢٠هـ، وجد أن هذا الإمام كان يقرر مذهب السلف قبل أن يولد الكثيرون ممن يطعن فيه اليوم وينسبه إلىٰ الإرجاء؛ وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ يقول: فإلىٰ الله المشتكىٰ من سوء ما هم عليه من جهالة وضلالة وغثاء.

وكذلك يقال في أخيه العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ الله، فإنه موافقٌ لما عليه أهل السنة والجماعة في باب الاعتقاد جملةً وتفصيلًا، لا شك في ذلك ولا ريب، وهو معهم في مسائل الإيمان، لا يخالفهم، ولا يخرج عن أقوالهم.

ودليل ذلك ما يأتي:

قال العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ الله: «والإيمان عند أهل السنة: قول وعمل واعتقاد، ولذا هم يستثنون، فيقول أحدهم: أنا يمكن ما وفَّيت الإيمان حقَّه من العمل وغيره فأستثني. والإيمان فيه صلاة، صوم، زكاة...، الصلاة تتطلب الإخلاص...، هل أنت وفَّيت هذه الأعمال حقَّها وهي من الإيمان؟ المؤمن ما يقول: إنني وفَّيت ذلك كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ

(١) الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد (ص: ٣٢).

ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، فالمؤمن يأتي بالأعمال الصالحة وقلبه خائف؛ لأنه يمكن أنه ما استكمل شروط هذه العبادة، ولا قام بها علىٰ الوجه الأكمل، فيستثني في الإيمان الشامل للعمل. والعمل عند المرجئة ليس من الإيمان فلا استثناء»(١).

وقال: «أهل السنة يقولون: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، هذا التعريف جامع مانع، لا يدخل فيه: لا المعتزلة، ولا المرجئة، ولا الخوارج، فهو يتناول أهل السنة فقط.

يقولون هذا: ويحاسبون الخوارج علىٰ غلوهم وتعلقهم بنصوص الوعيد وإهمالهم لنصوص الوعد، ويذمُّون المرجئة ويطعنون فيهم؛ لأنهم يقولون: الإيمان تصديق، ولا يزيد ولا ينقص، ولا يلتفتون إلىٰ نصوص الوعيد، ويتعلقون بنصوص الوعد»(٢).

وقال: «نحن ندين الله بأن الإيمان: قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، دلَّ علىٰ ذلك كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ. وهذا الضابط وهذا التعريف لأهل السنة شوكة في نحور المرجئة والخوارج والمعتزلة، قوامه نصوص لا تحصىٰ من كتاب الله ومن سنة رسول الله ﷺ، وهذا ما دلَّ عليه كتاب الله سنة رسول الله ﷺ ومضىٰ عليه الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام إلىٰ يومنا هذا، ونحن نشأنا عليه، وندعو إليه، ونذبُّ عنه، ونحارب من خالفه ولو ادَّعىٰ ما ادَّعىٰ.

---

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٥٠٢).

(٢) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٤٩٩).

الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويكفيكم المؤلفات الكثيرة التي أُلِّفَتْ للردِّ علىٰ الخوارج والمعتزلة والمرجئة بأصنافها»[1].

وقال: «مما يجب علىٰ العبد الإيمان به واعتقاده أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، يزيد بالطاعة حتىٰ يصير أمثال الجبال، وينقص بالمعصية حتىٰ لا يبقىٰ منه إلا أدنىٰ من مثقال ذرة، وقد لا يبقىٰ منه شيء»[2].

وأقواله حَفِظَهُ اللهُ كثيرة في هذا الباب، ولكن: أكتفي بما ذكرته؛ إذ به يحصل المقصود بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

الأمر الثالث: بيان أن مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان واحد وإن اختلفت عباراتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ)**:

«ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في «تفسير الإيمان» فتارة يقولون: هو قول وعمل، وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية، وتارة يقولون: قول وعمل ونية واتباع السنة، وتارة يقولون: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح، فإذا قالوا: قول وعمل فإنه يدخل في القول قول القلب واللسان جميعا؛ وهذا هو المفهوم من لفظ القول والكلام، ونحو ذلك إذا أطلق...»[3].

ذكر أقوالهم هذه؛ ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **مبينًا مرادهم**:

«**والمقصود هنا**: أن من قال من السلف: الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأىٰ أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال: قول

---

(١) الثبات علىٰ السنة (ص: ٤٨).

(٢) عون الباري ببيان ما تضمنه شرح السنة للبربهاري (١/ ٢٠٥).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٧٠).

وعمل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوبًا لله إلا باتباع السنة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروعًا من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الرد علىٰ (المرجئة) الذين جعلوه قولًا فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل، والذين جعلوه (أربعة أقسام) فسروا مرادهم، كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسنة، لأن الإيمان إذا كان قولًا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولًا وعملًا ونيةً بلا سنة فهو بدعة»[1].

وقال: «والمأثور عن الصحابة، وأئمة التابعين، وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث، وهو المنسوب إلىٰ أهل السنة، أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه، كما قال عمير بن حبيب الخطمي وغيره من الصحابة: الإيمان يزيد وينقص، فقيل له: وما زيادته ونقصانه؟ فقال: إذا ذكرنا الله، وحمدناه، وسبحناه، فتلك زيادته. وإذا غفلنا، ونسينا، وضيعنا، فذلك نقصانه. فهذه الألفاظ المأثورة عن جمهورهم.

وربما قال بعضهم، وكثير من المتأخرين: قول وعمل ونية، وربما قال آخر: قول وعمل ونية واتباع السنة؛ وربما قال: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان؛ أي بالجوارح. وروىٰ بعضهم هذا مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ في النسخة المنسوبة إلىٰ أبي الصلت الهروي عن علي بن أبي موسىٰ الرضا، وذلك من

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٧١).

الموضوعات على النبي ﷺ باتفاق أهل العلم بحديثه. وليس بين هذه العبارات اختلاف معنوي، ولكن القول المطلق، والعمل المطلق؛ في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين، وهذا لا يسمىٰ قولًا إلا بالتقييد. كقوله تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]، وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب؛ هي من أعمال المنافقين؛ التي لا يتقبلها الله.

فقول السلف: يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر؛ لكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك؛ قال بعضهم: ونية. ثم بين آخرون: أن مطلق القول والعمل والنية لا يكون مقبولًا إلا بموافقة السنة. وهذا حق أيضًا؛ فإن أولئك قالوا: قول وعمل؛ ليبينوا اشتماله على الجنس، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال؛ وكذلك قول من قال: اعتقاد بالقلب؛ وقول باللسان، وعمل بالجوارح. جعل القول والعمل اسمًا لما يظهر؛ فاحتاج أن يضم إلىٰ ذلك اعتقاد القلب، ولابد أن يدخل في قوله: اعتقاد القلب أعمال القلب المقارنة لتصديقه، مثل حب الله، وخشية الله، والتوكل علىٰ الله، ونحو ذلك. فإن دخول أعمال القلب في الإيمان أولىٰ من دخول أعمال الجوارح باتفاق الطوائف كلها»[(١)].

❁ الأمر الرابع: بيان أن قول أهل السنة: الإيمان قول وعمل، حق على حقيقته، وهو تعريف جامع مانع.

وذلك أنه لما كان الناس متفقين علىٰ أن الإنسان حارث همام، عامل، لا

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٠٥).

يخلو من عمل، وأنه في عمله إما محسن وإما مسيء، وأن الأعمال تتفاضل؛ تزيد وتنقص، فرَّ من فرَّ منهم من إدخال الأعمال في مسمىٰ الإيمان، بدعوىٰ الفرار من تكفير المسلمين إذا ما قصَّروا في شيءٍ منها، إذ الإيمان عندهم كلٌّ لا يتجزأ ولا يتبعض، إذا ذهب بعضه ذهب كله، وذلك حيث ظنوا أنهم إن أدخلوا فيه العمل؛ لزمهم أن يُكفروا المسلمين إذا ما قصَّروا فيه، لأن الإخلال فيه عندهم مُذهِبٌ للإيمان إذا ما أدخلوا العمل في مسمىٰ الإيمان، وهذا هو لازم قولهم، وهو اعتقادهم فعلًا، والذي بسببه ضلَّت المرجئة بجميع فِرَقها في هذا الباب، وضلَّت الخوارج والمعتزلة أيضًا فيه، فكفَّرت الخوارجُ المسلمين إذا ما وقعوا في الكبائر، وحكمت عليهم المعتزلةُ بأنهم في منزلة بين المنزلتين في الدنيا، أما في الآخرة؛ فوافقت المعتزلةُ الخوارجَ، وحكمت علىٰ من وقع في الكبائر من المسلمين بالخلود في النار، وذلك أن الخوارج والمعتزلة قد وافقوا أهل السنة في إدخال العمل في مسمىٰ الإيمان، فقالوا: الإيمان قول وعمل، إلا أنهم قد خالفوهم في الزيادة والنقصان، فقالوا: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه كلٌّ لا يتجزأ ولا يتبعض، إذا ذهب بعضه ذهب كله، وهم بهذا القول وبهذا الاعتقاد قد خالفوا أهل السنة والجماعة، ووافقوا المرجئة، إلا أن المرجئة أعطوا تارك العمل والمقصِّر فيه كمال الإيمان، والخوارج والمعتزلة سلبوه أصل الإيمان، فوقعوا في التكفير، وكفَّروا من لم يُكفره الله ورسوله من المسلمين.

ثم لما خالفت هذه الطوائف كلها في مسمىٰ الإيمان وفي مسائله ومباحثه؛ احتاج أهل السنة والجماعة أن يجعلوا للإيمان تعريفًا جامعًا مانعًا، لا يُشاركهم فيه أحدٌ ممن ضلَّ في هذا الباب، فقالوا: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو

عندهم حقٌّ علىٰ حقيقته، وهم بهذا التعريف الجامع المانع قضوا علىٰ جميع الأقوال المخالفة لهم في هذا الباب وأبطلوها، وذلك أن جميع المخالفين لأهل السنة والجماعة في هذا الباب يقولون بوجود العمل، وبالتفاضل فيه بالزيادة والنقصان، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم، فمنهم من أخرجه عن مسمىٰ الإيمان، ومنهم من أدخله فيه؛ مع اتفاقهم جميعًا علىٰ أنه كتلة واحدة، لا يزيد ولا ينقص، إذا ذهب بعضه ذهب كله، ثم هم بعد ذلك انقسموا إلىٰ قسمين، كما هو انقسامهم في إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان، أو إدخاله فيه.

فمن أخرج منهم العمل عن مسمىٰ الإيمان؛ حَكَم لمن قصَّر فيه أو أخلَّ بشيءٍ منه بكمال الإيمان؛ وإن أُدخل النار بسبب تقصيره فيه، وكان بهذا التقصير من أفسق الناس.

ومن أدخل منهم العمل في مسمىٰ الإيمان؛ كفَّر كل من أخلَّ بشيءٍ من الأعمال، وسلبه أصل الإيمان.

وكل هؤلاء المخالفين، سواء كانوا من المرجئة أو كانوا من الخوارج والمعتزلة، كلهم حكموا بما حكموا به، ليَسلم لهم اعتقادهم، وما قرروه في باب الإيمان، مِن عدم الزيادة والنقصان، وأنه كلٌّ لا يتجزأ ولا يتبعض، إذا ذهب بعضه ذهب كله.

ومن إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان:

ما فعلته الجهمية حين قالوا بأن الإنسان لا يكون مؤمنًا إلا بالمعرفة فقط، فمن عرف بقلبه فهو مؤمن، كامل الإيمان، وإن كان من أفسق الناس، وأفجرهم، فيكون عندهم مستحقًّا للعذاب مع حكمهم له بأنه كامل الإيمان، فيجعلون الخلل في إسلامه، ولا يلحق إيمانه شيءٌ من الخلل.

وكذلك فعلت الأشاعرة؛ إلا أنهم استبدلوا المعرفة بالتصديق، ويعنون به تصديق القلب دون اللسان والجوارح.

وكذلك فعلت الكرامية؛ إلا أنهم استبدلوا المعرفة والتصديق، بقول اللسان.

وكذلك فعلت مرجئة الفقهاء؛ إلا أنهم جعلوا الإيمان لمن صدق بقلبه ونطق بلسانه.

فهذه أقوال المرجئة بجميع فرقها، ثم جاءت الخوارج والمعتزلة - الذين أدخلوا العمل في مسمىٰ الإيمان - بقول مغاير لهؤلاء، فعرَّفوا الإيمان بأنه قول وعمل، كما عرَّفه أهل السنة والجماعة، ولكنهم كفَّروا من ترك شيئًا من الواجبات، أو قصَّر في شيءٍ منها، وكفَّروا كل مَن وقع في كبيرة مِن الكبائر، علىٰ ما سبق ذكره من فَرقٍ بين الخوارج والمعتزلة في هذا الباب، وذلك أن جميع المخالفين لأهل السنة في باب الإيمان متفقون علىٰ أن الإيمان كتلة واحدة، لا يتبعض، ولا يتجزأ، ولا يقبل الزيادة والنقصان.

وكل هذه الأقوال التي ذكرها هؤلاء وعرَّفوا بها الإيمان؛ إنما أرادوا بها أن يحدوا حدًّا للإيمان عندهم، فمن لم يُحققه لم يكن عندهم مؤمنًا.

ومن هنا: جاءت مخالفة أهل السنة لكل هذه الطوائف والفِرق، فقالوا: بل الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

ومقصودهم من ذلك بيان أن الأقوال والأعمال كلها داخلة في مسمىٰ الإيمان، لا كما يزعم مخالفوهم من المرجئة أنها تكون إسلامًا، ولا تدخل في مسمىٰ الإيمان؛ لكونها تزيد وتنقص، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، مع



اتفاق الجميع بأن الإنسان لابد له من قول وعمل، وأن قول الخير موجود وصادر من كل إنسان، وعمل الخير موجود وصادر من كل إنسان، وأن المسلم سينفعه عمله في الآخرة، وإن لم يدخل في مسمىٰ الإيمان علىٰ ما قرره المخالفون لأهل السنة في هذا الباب، وأن الكافر سينال جزاء عمله في الدنيا، وليس له في الآخرة من نصيب.

والمقصود: أن نعلم أن هذه الفِرَق والطوائف كلها قد فهمت من قول أهل السنة بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ أنه حقٌّ علىٰ حقيقته، وأنه لا يكون إيمانًا إلا بقول وعمل، بقول القلب واللسان، وبعمل القلب والجوارح، كما قرروه في تعريفهم للإيمان، ولم يفهم أحدٌ من هؤلاء بأن أهل السنة والجماعة قالوا بأن الإيمان قول وعمل، ولكنهم لم يريدوا حقيقته، وإنما أرادوا به التهويش علىٰ المخالفين، حيث قالوا هذا القول؛ ثم تصوروا مثل تلكم الصورة الخيالية، التي لا وجود لها علىٰ أرض الواقع، فحَكَموا بإيمان من آمن بقلبه ونطق بلسانه ثم عاش دهره كله دون أن يأتي بعمل يُدلل به علىٰ إسلامه وإيمانه، هذا إذا سلمنا بوجود مثل هذه الصورة الخيالية، وبوجود إنسان يعيش دهره خالٍ من عمل الجوارح، أو بلا عمل بالكلية.

بل لو كان الأمر كذلك؛ لقال هؤلاء المخالفون: قد دخل الخلل في تعريف أهل السنة للإيمان؛ إذ اعتقدوا بأنه قول وعمل، ثم حكموا بإيمان من لا عمل له بالكلية، ولكثر حول هذا التعريف القيل والقال، ولَمَا صارت له قيمة عندهم، ولَمَا صح أن يقال في هذا التعريف بأنه جامع مانع، ولنَقَضَه هؤلاء المخالفون، وعلىٰ رأسهم مرجئة الفقهاء، إذ إنهم سيقولون: ما وجه إنكاركم علينا وقد قلنا

بأن الإيمان تصديق بالقلب ونطق باللسان، وها أنتم قد رجعتم إلىٰ قولنا فقررتموه، وزدتم عليه بأن قلتم بإيمان من لا عمل له بالكلية، ونحن لم نتصور وجود إنسان بلا عمل، وإنما أخرجنا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان، وجعلناها شرائع الإيمان، أو أنها من ثمرات الإيمان ومقتضاه، وقلنا بأنها داخلة في مسمىٰ الإسلام، دون الإيمان، فلم ننفِ وجودها، كما هو صنيعكم وقد نفيتموها بالكلية، وحكمتم بإسلام وإيمان من عاش دهره دون أن يأتي بشيءٍ منها.

بل ومما يؤكد أن تعريف أهل السنة للإيمان بأنه قول وعمل حقٌّ علىٰ حقيقته عند هؤلاء المخالفين، ما جاء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٠٤هـ)، حين قال:

«وكان الإجماع من الصحابة والتابعين مِن بعدهم، ومَن أدركناهم؛ يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر».

حيث استشكل قوله كل من انعقد في قلبه شبهة أهل البدع في الإيمان كما أشار إلىٰ ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال:

«والرازي لما صنف (مناقب الشافعي) ذكر قوله في الإيمان. وقول الشافعي قول الصحابة والتابعين، وقد ذكر الشافعي أنه إجماع من الصحابة والتابعين. ومن لقيه استشكل قول الشافعي جدًّا لأنه كان قد انعقد في نفسه شبهة أهل البدع في الإيمان: من الخوارج والمعتزلة والجهمية والكرامية وسائر المرجئة، وهو أن الشيء المركب إذا زال بعض أجزائه لزم زواله كله؛ لكن هو لم يذكر إلا ظاهر شبهتهم. والجواب عما ذكروه هو سهل، فإنه يسلم له أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت؛ لكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء.

والشافعي مع الصحابة والتابعين وسائر السلف يقولون: إن الذنب يقدح في



كمال الإيمان، ولهذا نفىٰ الشارع الإيمان عن هؤلاء، فذلك المجموع الذي هو الإيمان لم يبق مجموعًا مع الذنوب، لكن يقولون بقي بعضه: إما أصله وإما أكثره وإما غير ذلك؛ فيعود الكلام إلىٰ أنه يذهب بعضه ويبقىٰ بعضه»[1].

وقال: «وكان كل من الطائفتين بعد السلف والجماعة وأهل الحديث متناقضين، حيث قالوا: الإيمان قول وعمل، وقالوا مع ذلك لا يزول بزوال بعض الأعمال حتىٰ إن ابن الخطيب وأمثاله جعلوا الشافعي متناقضًا في ذلك، فإن الشافعي كان من أئمة السنة، وله في الرد علىٰ المرجئة كلام مشهور، وقد ذكر في كتاب الطهارة من (الأم) إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم علىٰ قول أهل السنة، فلما صنف ابن الخطيب تصنيفًا فيه، وهو يقول في الإيمان بقول جهم والصالحي استشكل قول الشافعي ورآه متناقضًا.

وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة؛ وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجبينا. قالوا: فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال، ظاهرة وباطنة، لزم زواله بزوال بعضها»[2].

وحول نفس المعنىٰ قال العلامة أبو المعالي محمود شكري الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٤٢هـ):

«وكذا لما جاء ذكر الكلام في الفاسق الملي وفي الإيمان، لكن اعترضه علىٰ

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٠٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥١١).

ذلك بما سأذكره، وكان ما اعترض به المنازعون المعاندون بعد انقضاء قراءة جميعها والبحث فيها عن أربعة أسئلة.

الأول: قولنا: ومن أصول الفرقة الناجية أن الإيمان والدين قول وعمل، يزيد وينقص، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح.

قالوا: إذا قيل: إن هذا من أصول الفرقة الناجية خرج عن الفرقة الناجية من لم يقل ذلك، مثل أصحابنا المتكلمين، الذين يقولون: أن الإيمان هو التصديق، ومن يقول: الإيمان هو التصديق والإقرار، وإذا لم يكونوا من الناجين لزم أن يكونوا هالكين»[1].

فعرَف هؤلاء أن ما يقرره أهل السنة والجماعة حقٌّ علىٰ حقيقته، وهذا لا شك فيه، فتعريف أهل السنة والجماعة للإيمان جامعٌ مانع، لا يشاركهم فيه أحدٌ من المخالفين، وفي تقرير هذا المعنىٰ قال العلامة ربيع المدخلي حفظه الله:

«أهل السنة يقولون: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، هذا التعريف جامع مانع، لا يدخل فيه: لا المعتزلة، ولا المرجئة، ولا الخوارج، فهو يتناول أهل السنة فقط.

يقولون هذا: ويحاسبون الخوارج علىٰ غلوهم وتعلقهم بنصوص الوعيد وإهمالهم لنصوص الوعد، ويذمُّون المرجئة ويطعنون فيهم؛ لأنهم يقولون: الإيمان تصديق، ولا يزيد ولا ينقص، ولا يلتفتون إلىٰ نصوص الوعيد، ويتعلقون بنصوص الوعد»[2].

---

(١) غاية الأماني في الرد علىٰ النبهاني (١ / ٣١٩).

(٢) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٤٩٩).

وقد سبق أنْ ذكرت أن الجميع متفقون علىٰ أن الإنسان حارث همام عامل، وأن التفاضل في الأعمال حاصلٌ لا محالة، وهو أمرٌ يثبته الجميع، وهذا ما جعل أهل الإرجاء يفرون من إدخال العمل في مسمىٰ الإيمان، وأن يقولوا بأنه داخلٌ في مسمىٰ الإسلام دون مسمىٰ الإيمان، وقد ذكرت قبل:

ما جاء عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٥٠هـ) أنه قال في كتاب (الفقه الأكبر):

«والإيمان هو الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد، متفاضلون في الأعمال.

والإسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالىٰ، ففي طريق اللغة فرقٌ بين الإيمان والإسلام، ولكن لا يكون إيمانٌ بلا إسلام، ولا يوجد إسلامٌ بلا إيمان، فهما كالظهر مع البطن، والدين اسمٌ واقعٌ علىٰ الإيمان والإسلام والشرائع كلها».

قال شارحه ملا عليٌّ القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠١٤هـ):

«(والإسلام هو التسليم)؛ أي: باطنًا، (والانقياد لأوامر الله تعالىٰ)؛ أي: ظاهرًا، فمن طريق اللغة (فرقٌ بين الإيمان والإسلام)؛ فإن الإيمان في اللغة هو التصديق...، والإسلام مطلق الانقياد...، فالإيمان مختص بالانقياد الباطني، والإسلام مختص بالانقياد الظاهري...، (ولكن لا يكون)؛ أي: لا يوجد في اعتبار الشريعة، (إيمانٌ بلا إسلام)؛ أي: انقياد باطني بلا انقياد ظاهري، كما كان لأهل الكتاب، وكما وجد لأبي طالب حال الخطاب، وكما صدر لإبليس حال العتاب، فلابد من جمعهما في صوب الصواب، (ولا إسلامٌ بلا إيمان)؛ تأكيدًا لما قبله، وإشارة إلىٰ أنه يستوي تقدم الإسلام علىٰ تحقق الإيمان، وعكسه في مقام الإيقان، إذ ربما يتقدم التصديق الباطني ويتأخر الانقياد الظاهري كمؤمني

أهل الكتاب، وربما يتقدم الإسلام ظاهرًا ثم يوجد التصديق باطنًا، كما وقع لبعض المنافقين حيث سلكوا في الآخر طريق المؤمنين، ولعل هذا وجه الحكمة في قضية المؤلفة، (فهما)؛ أي: الإسلام والإيمان كشيء واحد حيث هما لا ينفكان، (كالظهر مع البطن)؛ أي: للإنسان، فإنه لا يتحقق وجود أحدهما بدون الآخر، وهذا تمثيل للمعقول بالمحسوس فتدبر؛ وقد ورد الإسلام علانية، والإيمان سرًّا، أي: مبنيٌّ علىٰ نيته، والحاصل أن الإيمان محله القلب، والإسلام موضعه القلب، والجسد الكامل منهما يتركب، (والدين اسمٌ واقعٌ علىٰ الإيمان والإسلام والشرائع كلها)؛ أي: الأحكام جميعها، والمعنىٰ أن الدين إذا أطلق فالمراد به التصديق والإقرار، وقبول الأحكام للأنبياء عليهم الصلاة والسلام...، وليس مراد الإمام الأعظم أن الدين يطلق علىٰ كل واحد من الإيمان والإسلام والشرائع بانفرادها كما توهم شارحٌ في هذا المقام، لأنه خارج عن نظام المرام»[(١)].

وما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير هذا الأمر، حيث قال:

«وأما الذين أنكروا تبعضه وتفاضله كأنهم قالوا: متىٰ ذهب بعضه ذهب سائره، ثم انقسموا قسمين: فقالت الخوارج والمعتزلة: فعل الواجبات وترك المحرمات من الإيمان، فإذا ذهب بعض ذلك ذهب الإيمان كله! فلا يكون مع الفاسق إيمان أصلًا بحال. ثم قالت الخوارج: هو كافر، وقالت المعتزلة: ليس بكافر ولا مؤمن. بل هو فاسق ننزله منزلة بين المنزلتين، فخالفوا الخوارج في

(١) انظر كتاب: مِنَح الرَّوض الأزهر في شرح الفقه الأكبر (ص: ٢٥٠ - ٢٦٥).



الاسم، ووافقوهم في الحكم، وقالوا: إنه مخلد في النار لا يخرج منها بشفاعة ولا غيرها. والحزب الثاني[1] وافقوا أهل السنة علىٰ أنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد، ثم ظنوا أن هذا لا يكون إلا مع وجود كمال الإيمان؛ لاعتقادهم أن الإيمان لا يتبعض، فقالوا: كل فاسق فهو كامل الإيمان، وإيمان الخلق متماثل لا متفاضل، وإنما التفاضل في غير الإيمان من الأعمال، وقالوا: الأعمال ليست من الإيمان؛ لأن الله فرق بين الإيمان والأعمال في كتابه...»[2].

وقال: «والتفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه يكون من وجوه متعددة: (أحدها) الأعمال الظاهرة؛ فإن الناس يتفاضلون فيها، وتزيد وتنقص، وهذا مما اتفق الناس علىٰ دخول الزيادة فيه والنقصان، لكن نزاعهم في دخول ذلك في مسمىٰ الإيمان. فالنفاة يقولون: هو من ثمرات الإيمان ومقتضاه، فأُدخل فيه مجازًا بهذا الاعتبار، وهذا معنىٰ زيادة الإيمان عندهم ونقصه، أي زيادة ثمراته ونقصانها، فيقال: قد تقدم أن هذا من لوازم الإيمان وموجباته، فإنه يمتنع أن يكون إيمان تام في القلب بلا قول ولا عمل ظاهر، وأما كونه لازمًا أو جزءًا منه، فهذا يختلف بحسب حال استعمال لفظ الإيمان مفردًا أو مقرونًا بلفظ الإسلام والعمل كما تقدم»[3].

وقال: «والذي مضىٰ عليه سلف الأمة وأئمتها: أن نفس الإيمان الذي في

---

(١) يعني: المرجئة.

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٨ / ٢٧٠).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧ / ٥٦٢).

القلوب يتفاضل، كما قال النبي ﷺ: «**أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»، وأما زيادة العمل الصالح الذي على الجوارح ونقصانه فمتفق عليه، وإن كان في دخوله في مطلق الإيمان نزاع، وبعضه لفظي، مع أن الذي عليه أئمة أهل السنة والحديث - وهو مذهب مالك، والشافعي، وغيرهم - أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. وأئمة المسلمين أهل المذاهب الأربعة وغيرهم - مع جميع الصحابة والتابعين لهم بإحسان - متفقون على أن المؤمن لا يكفر بمجرد الذنب كما تقوله الخوارج؛ ولا يُسلب جميع الإيمان كما تقوله المعتزلة؛ لكن بعض الناس قال: إن إيمان الخلق مستو، فلا يتفاضل إيمان أبي بكر وعمر وإيمان الفساق؛ بناء على أن التصديق بالقلب واللسان، أو بالقلب، وذلك لا يتفاضل.

وأما عامة السلف والأئمة فعندهم أن إيمان العباد لا يتساوى، بل يتفاضل، وإيمان السابقين الأولين أكمل من إيمان أهل الكبائر المجرمين. ثم النزاع مبني على الأصلين.

(أحدهما): العمل، هل يدخل في مطلق الإيمان؟ فإن العمل يتفاضل بلا نزاع. فمن أدخله في مطلق الإيمان قال: يتفاضل[1]. ومن لم يدخله في مطلق الإيمان احتاج إلى (الأصل الثاني) وهو أن ما في القلب من الإيمان هل يتفاضل؟...»[2].

وقال: «وهؤلاء[3] يقولون: التفاضل إنما هو في الأعمال، وأما الإيمان الذي في القلوب فلا يتفاضل، وليس الأمر كما قالوه، بل جميع ذلك يتفاضل، وقد

(١) يعني: الإيمان.

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٧٩).

(٣) يعني: المرجئة.

يقولون: إن أعمال القلب تتفاضل؛ بخلاف معارف القلب، وليس الأمر كذلك، بل إيمان القلوب يتفاضل من جهة ما وجب علىٰ هذا، ومن جهة ما وجب علىٰ هذا، فلا يستوون في الوجوب. وأمة محمد وإن وجب عليهم جميعهم الإيمان بعد استقرار الشرع، فوجوب الإيمان بالشيء المعين موقوف علىٰ أن يبلغ العبد إن كان خبرًا، وعلىٰ أن يحتاج إلىٰ العمل به إن كان أمرًا، وعلىٰ العلم به إن كان علمًا، وإلا فلا يجب علىٰ كل مسلم أن يعرف كل خبر وكل أمر في الكتاب والسنة، ويعرف معناه ويعلمه؛ فإن هذا لا يقدر عليه أحد. فالوجوب يتنوع بتنوع الناس فيه...»(١).

والذي يهمنا من هذه الأقوال لهذه المسألة؛ ما يأتي:

- **أولا**: ما يهمنا من قول الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قوله: أن المؤمنين متفاضلون في الأعمال. ذكر هذا بعد قوله: وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد.

وقوله: والإسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالىٰ.

وقوله: ولكن لا يكون إيمانٌ بلا إسلام، ولا يوجد إسلامٌ بلا إيمان، فهما كالظهر مع البطن.

- **ثانيا**: ما يهمنا من قول ملا عليٍّ القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ شارح قول أبي حنيفة:

قوله: فالإيمان مختص بالانقياد الباطني، والإسلام مختص بالانقياد الظاهري.

وقوله: (ولكن لا يكون)؛ أي: لا يوجد في اعتبار الشريعة، (إيمانٌ بلا إسلام)؛ أي: انقياد باطني بلا انقياد ظاهري... فلابد من جمعهما في صوب الصواب.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٠٨).

وقوله: (ولا إسلامٌ بلا إيمان)؛ تأكيدًا لما قبله.

وقوله: (فهما)؛ أي: الإسلام والإيمان كشيء واحد حيث هما لا ينفكان، (كالظهر مع البطن)؛ أي: للإنسان، فإنه لا يتحقق وجود أحدهما بدون الآخر، وهذا تمثيل للمعقول بالمحسوس فتدبر.

وقوله: وقد ورد الإسلام علانية، والإيمان سرًّا، أي: مبنيٌّ علىٰ نيته، والحاصل أن الإيمان محله القلب، والإسلام موضعه القلب، والجسد الكامل منهما يتركب.

- **ثالثا:** ما يهمنا من قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قوله: فقالوا: كل فاسق فهو كامل الإيمان، وإيمان الخلق متماثل لا متفاضل، وإنما التفاضل في غير الإيمان من الأعمال.

وقوله: (أحدها) الأعمال الظاهرة؛ فإن الناس يتفاضلون فيها، وتزيد وتنقص، وهذا مما اتفق الناس علىٰ دخول الزيادة فيه والنقصان، لكن نزاعهم في دخول ذلك في مسمىٰ الإيمان. فالنفاة يقولون: هو من ثمرات الإيمان ومقتضاه، فأُدخل فيه مجازًا بهذا الاعتبار، وهذا معنىٰ زيادة الإيمان عندهم ونقصه، أي زيادة ثمراته ونقصانها.

وقوله: وأما زيادة العمل الصالح الذي علىٰ الجوارح ونقصانه فمتفق عليه، وإن كان في دخوله في مطلق الإيمان نزاع، وبعضه لفظي.

وقوله: ثم النزاع مبني علىٰ الأصلين.

(أحدهما): العمل، هل يدخل في مطلق الإيمان؟ فإن العمل يتفاضل بلا نزاع.

وقد يزداد الأمر وضوحًا إذا عرفنا أن الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين المرجئة في مسألة الإيمان؛ ليس هو في كونهم يوجبون أعمال الجوارح أو

لا يوجبونها، ولا في كونهم يعملون بجوارحهم أو لا يعملون، كما قد يظنه بعض الناس، وقد أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «فإن كثيرًا ممن تكلم في (مسألة الإيمان)...؛ يظن أن النزاع إنما هو في أعمال الجوارح»، وإنما الخلاف بين الفريقين في كون هذه الأعمال - أعمال الجوارح - تدخل في مسمىٰ الإيمان أو لا تدخل، وإلا فإن أكثر فِرَق المرجئة يُدخلون أعمال القلوب في مسمىٰ الإيمان، ولهذا أَكثَرَ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ من إلزامهم بأن إدخالهم أعمال القلوب في مسمىٰ الإيمان يلزم منه إدخال أعمال الجوارح، وذلك أن أعمال الجوارح عن القلب تصدر.

ونحن إذا نظرنا إلىٰ الأحكام التي يصدرها المخالفون لأهل السنة في مسائل الإيمان، سواء الخوارج والمعتزلة، في تكفيرهم المسلمين، وإخراجهم من الإيمان والإسلام بالكلية، أو الجهمية والمرجئة، في تفسيقهم المسلمين مع الشهادة لهم بكمال الإيمان، لوجدنا أن هذه الأحكام تصدر منهم علىٰ ما يعمله المسلمون بجوارحهم، لا أنها تصدر علىٰ ما في قلوب المسلمين؟!!، فإن ما في القلوب لا يطلع عليه إلا علام الغيوب.

أما عن إدخال المرجئة أعمال القلوب في مسمىٰ الإيمان؛ فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فِرقًا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحي،

وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم»[1].

وقال: «وبالجملة: فلا يستريب من تدبر ما يقول في أن الرجل لا يكون مؤمنًا بمجرد تصديق في القلب مع بغضه لله ولرسوله، واستكباره عن عبادته ومعاداته له ولرسوله، ولهذا كان جماهير المرجئة علىٰ أن عمل القلب داخل في الإيمان كما نقله أهل المقالات عنهم، منهم الأشعري، فإنه قال في كتابه في (المقالات): اختلف المرجئة في الإيمان ما هو؟ وهم (اثنتا عشرة فرقة)...»[2].

وقال: «فهذه الأقوال التي ذكرها الأشعري عن المرجئة يتضمن أكثرها أنه لابد في الإيمان من بعض أعمال القلوب عندهم، وإنما نازع في ذلك فرقة يسيرة: كجهم والصالحي»[3].

وقال: «والمقصود هنا أن عامة فرق الأمة تدخل ما هو من أعمال القلوب، حتىٰ عامة فرق المرجئة تقول بذلك، وأما المعتزلة والخوارج وأهل السنة وأصحاب الحديث فقولهم في ذلك معروف، وإنما نازع في ذلك من اتبع جهم بن صفوان من المرجئة، وهذا القول شاذ، كما أن قول الكرامية الذين يقولون هو

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٤٣).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٤٨).

مجرد قول اللسان شاذ أيضًا.

وهذا أيضًا مما ينبغي الاعتناء به، فإن كثيرًا ممن تكلم في (مسألة الإيمان) هل تدخل فيه الأعمال؟ وهل هو قول وعمل؟ يظن أن النزاع إنما هو في أعمال الجوارح، وأن المراد بالقول قول اللسان، وهذا غلط؛ بل القول المجرد عن اعتقاد الإيمان ليس إيمانًا باتفاق المسلمين؛ فليس مجرد التصديق بالباطن هو الإيمان عند عامة المسلمين إلا من شذ من أتباع جهم والصالحي، وفي قولهم من السفسطة العقلية، والمخالفة في الأحكام الدينية، أعظم مما في قول ابن كرام، إلا من شذ من أتباع ابن كرام، وكذلك تصديق القلب الذي ليس معه حب لله ولا تعظيم، بل فيه بغض وعداوة لله ورسله؛ ليس إيمانًا باتفاق المسلمين.

وقول ابن كرام فيه مخالفة في الاسم دون الحكم، فإنه - وإن سمىٰ المنافقين مؤمنين - يقول إنهم مخلدون في النار، فيخالف الجماعة في الاسم دون الحكم، وأتباع جهم يخالفون في الاسم والحكم جميعًا»[1].

وأما عن إلزام المرجئة بإدخال أعمال الجوارح في مسمىٰ الإيمان؛ إذ أدخلوا فيه أعمال القلوب، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها؛ ولم يكن قولهم مثل قول جهم؛ فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمنًا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٥٠).

يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضًا، فإنها لازمة لها»[1].

وقال: «والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان؛ فمن قصد منهم إخراج أعمال القلوب أيضًا وجعلها هي التصديق؛ فهذا ضلال بيِّن، ومن قصد إخراج العمل الظاهر؛ قيل لهم: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن»[2].

وقال: «والسلف اشتد نكيرهم علىٰ المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان، وقالوا: إن الإيمان يتماثل الناس فيه، ولا ريب أن قولهم بتساوي إيمان الناس من أفحش الخطأ، بل لا يتساوىٰ الناس في التصديق، ولا في الحب، ولا في الخشية، ولا في العلم؛ بل يتفاضلون من وجوه كثيرة.

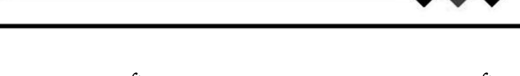
وأيضًا: فإخراجهم العمل يُشعر أنهم أخرجوا أعمال القلوب أيضًا؛ وهذا باطل قطعًا»[3].

والمقصود: أنه لا قائل من أهل السنة والجماعة بأن الإيمان المجزئ إنما هو في قول القلب وعمله، ومعه قول اللسان فقط، دون عمل الجوارح، بل لا يجزئ الإيمان إلا بها مجتمعة، بقول القلب واللسان، وبعمل القلب والجوارح، كما قال أهل السنة في تعريفهم الجامع المانع للإيمان، مع إثباتهم التقصير في كل هذه الأقوال والأعمال، وأنها كلها معرضة للزيادة والنقصان، ومن هنا قالوا بالاستثناء

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٥٤).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٥٥).



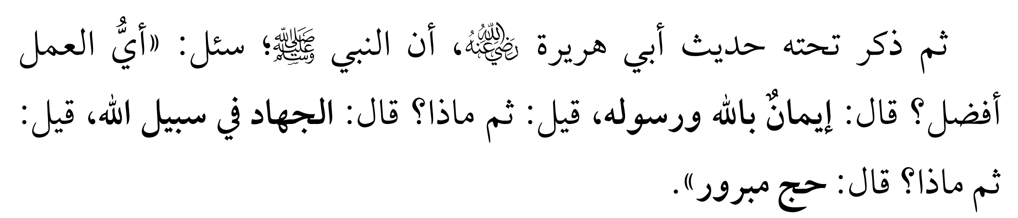
في الإيمان، لأنهم لا يعلمون هل أدوا ما عليهم في باب الإيمان أم لم يؤدوه.

الأمر الخامس: بيان أن أهل السنة قد أنكروا وشددوا على من أراد أن يخرج تعريف الإيمان عن حقيقته.

لَمَّا علم المخالفون لأهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان، وفي منزلة عمل الجوارح من الإيمان؛ أن ما أراده أهل السنة بقولهم: إن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، حقٌّ على حقيقته، وأنه لا إيمان عندهم إلا بقول وعمل، وأنهم يُضللون من يُخرج أعمال الجوارح عن مسمى الإيمان، حاول مَن حاول منهم أن يَفر من تشنيعهم عليه، وطعنهم فيه - إذا ما قال بأن الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان، دون أن يدخل العمل في تعريفه للإيمان - بإحداث قولٍ جديد، ظاهره الموافقة لما عليه أهل السنة والجماعة، كما صنع شبابة بن سوار حين قال: «الإيمان قول وعمل»، ثم بيَّن مقصوده بالعمل؛ وذلك بقوله: «فإذا قال: فقد عمل بلسانه».

قال هذا القول؛ ففطن له أهل السنة، وتصدى له إمامهم أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ منكرًا عليه قوله، مع أن تسمية قول اللسان عملًا؛ قد قال به جمعٌ من أهل السنة، ولم يُنكره عليهم أحد.

فقد بوَّب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه بابًا؛ **قال:** «باب من قال: إن الإيمان هو العمل»؛ لقول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]. وقال عدة من أهل العلم في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢ - ٩٣]؛ عن قول لا إله إلا الله. وقال: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١].



ثم ذكر تحته حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ؛ سئل: «أيُّ العمل أفضل؟ قال: **إيمانٌ بالله ورسوله**، قيل: ثم ماذا؟ قال: **الجهاد في سبيل الله**، قيل: ثم ماذا؟ قال: **حج مبرور**».

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت: ٧٩٥هـ):**

«مقصود البخاري بهذا الباب: أن الإيمان كلَّه عمل؛ مناقضةً لقول مَن قال: إن الإيمان ليس فيه عملٌ بالكلية؛ فإن الإيمان أصلُه تصديقٌ بالقلب، وقد سبق ما قرره البخاري أن تصديق القلب كسبٌ له وعمل، ويتبع هذا التصديق قولُ اللسان.

ومقصود البخاري هاهنا: أن يُسمىٰ عملًا - أيضًا - وأما أعمال الجوارح فلا ريب في دخولها في اسم العمل، ولا حاجة إلىٰ تقرير ذلك؛ فإنه لا يُخالف فيه أحد، فصار الإيمان كله - علىٰ ما قرره - عملًا، والمقصود بهذا الباب: تقرير أن قول اللسان: عمله»(١).

وقال: «وحكىٰ البخاري عن عدة من أهل العلم أنهم قالوا في قوله تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢ - ٩٣]؛ عن قول لا إله إلا الله؛ ففسروا العمل بقول كلمة التوحيد.

وممن رُوي عنه هذا التفسير: ابن عمر، ومجاهد. ورواه ليث بن أبي سُلَيم، عن بشير بن نهيك، عن أنس موقوفًا. ورُوي عنه مرفوعًا - أيضًا - خرجه الترمذي وغرَّبه»(٢).

(١) فتح الباري لابن رجب (١ / ١٢٠).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١ / ١٢١).

ولكن لما علم أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن مِن المرجئة مَن يقول: الإيمان قول وعمل، وأن من قال بلسانه فقد عمل بجارحته، أنكر هذا القول علىٰ شبابة بن سوار، إذ عرف مغزاه، وعلم أنه مرجئ، يُخرج عمل الجوارح عن مسمىٰ الإيمان، ويجعل الإيمان الكامل لمن صدَّق بقلبه، ونطق بلسانه فقط، وإن لم يعمل بجوارحه، وقد علم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل ذلك أن تصديق القلب عند أكثر فرق المرجئة يشمل عمل القلب، كما سبق بيان ذلك.

فإنكار الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ شبابة بن سوار؛ لِما علمه عنه، وعن مذهبه الإرجائي، وإلا لو لم يكن الأمر كذلك؛ لَمَا أنكر عليه قوله، وذلك أن أهل السنة يذكرون عمل اللسان، وينصون علىٰ أن للسان أعمالًا، وأنه جارحةٌ من الجوارح، ولكن: لما كانت الأعمال لابد منها عند الجميع، سنيهم وبدعيهم، وهي داخلةٌ في مسمىٰ الإيمان عند أهل السنة، وغير داخلةٍ فيه عند المرجئة، أنكر أهل السنة والجماعة إنكارًا شديدًا علىٰ مَن قال مِن المرجئة بأن مَن قال بلسانه فقد عمل بجارحته، ولم يُنكروا؛ لا أحمد ولا غيره من أهل الحق علىٰ من قاله من أهل السنة، لعلمهم بأن قولهم هذا لا يُغير من حقيقة الأمر شيئًا، وذلك أنهم يدخلون الأقوال والأعمال جميعها في مسمىٰ الإيمان.

وفي ذلك بوَّب أبو بكر الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣١١هـ)؛ حيث قال:**

«ومن قول المرجئة: أن الإيمان قول باللسان وعمل الجارحة، فإذا قال: فقد عملت جوارحه، وهذا أخبث قول لهم».

فنصَّ علىٰ أن هذا القول أخبث أقوال المرجئة.

ثم ذكر تحت هذا التبويب بإسناده، أن حمدان بن علي الوراق حدثهم قال:

سألت أحمد، وذُكر عنده المرجئة، فقلت له: إنهم يقولون: إذا عرف الرجل ربه بقلبه فهو مؤمن، فقال: المرجئة لا تقول هذا، بل الجهمية تقول بهذا، المرجئة تقول: حتىٰ يتكلم بلسانه، وتعمل جوارحه، والجهمية تقول: إذا عرف ربه بقلبه، وإن لم تعمل جوارحه، وهذا كفر إبليس، قد عرف ربه، فقال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]، قلت: فالمرجئة لم كانوا يجتهدون وهذا قولهم؟ قال: البلاء»[(١)].

ذكر أبو بكر الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القول عن الإمام أحمد، وفيه: «المرجئة تقول: حتىٰ يتكلم بلسانه، وتعمل جوارحه»، والمقصود بعمل الجوارح هنا: عمل اللسان، ولهذا ذكره الخلال تحت هذا التبويب.

وقد يقول قائل: كيف يكون المقصود منه عمل اللسان، وقد ذكره قبله؛ فقال: «حتىٰ يتكلم بلسانه، وتعمل جوارحه»؛ ففرَّق بين قول اللسان، وعمل الجوارح؟

والجواب: أنه لا يخفىٰ علىٰ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن المرجئة تُخرج العمل عن مسمىٰ الإيمان، ولكنهم في هذا التعريف قالوا كما ذكر الخلال: «أن الإيمان قول باللسان وعمل الجارحة»، وأرادوا بذلك التلبيس علىٰ أهل الحق من جهة، والفرار من سهامهم من جهة أخرىٰ، ولهذا لما سئل الإمام أحمد: عن اجتهاد المرجئة في العبادة، وهم لا يدخلون الأعمال في مسمىٰ الإيمان، قال: البلاء.

والبلاء هنا يُراد به أمران:

إما أن يكون مراد الإمام أحمد بأن اجتهاد هؤلاء في العبادة بلاءٌ عليهم، إذ يعملون بجوارحهم، ويشقون علىٰ أنفسهم بعباداتٍ لا تنفع في إيمانهم شيئًا ولا

(١) السنة للخلال (٣/ ٥٧٠).

تضر، وهذا أمرٌ مُستبعَد، وذلك أن أحمد يعلم من هؤلاء بأنهم وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان؛ إلا أنهم يؤمنون بأنها تزيد وتنقص، وأنها نافعة لهم في الآخرة، حيث أنهم يدخلونها في مسمىٰ الإسلام.

وإما أن يكون مراد الإمام أحمد بأن اجتهاد هؤلاء في العبادة مع موافقتهم لأهل السنة في تعريفهم الإيمان في الظاهر؛ حيث قالوا: الإيمان قول وعمل؛ سيؤدي إلىٰ افتتان بعض الناس بهم، فيكون بلاءً علىٰ من اغتر بهم من المسلمين، ولعل هذا هو الأقرب.

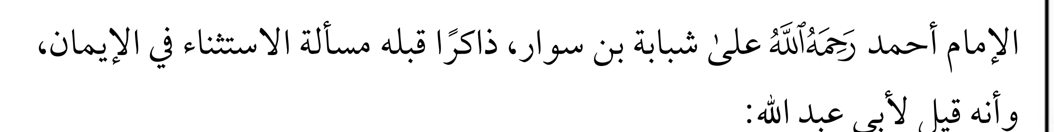
ذكر أبو بكر الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القول عن الإمام أحمد؛ ثم ذكر بعده بإسناده إليه، أنه قال:

«كان شبابة يدعو إلىٰ الإرجاء، وكتبنا عنه قبل أن نعلم أنه كان يقول هذه المقالة، كان يقول: الإيمان قول وعمل، فإذا قال: فقد عمل بلسانه، قول رديء».

وذكر بإسناده عن أبي بكر الأثرم؛ قال: «سمعت أبا عبد الله وقيل له: شبابة، أي شيء يقول فيه؟ فقال: شبابة كان يدعو إلىٰ الإرجاء، قال: وقد حكي عن شبابة قول أخبث من هذه الأقاويل، ما سمعت أحدًا عن مثله، قال: قال شبابة: إذا قال فقد عمل، قال: الإيمان قول وعمل كما يقولون، فإذا قال فقد عمل بجارحته؛ أي بلسانه، فقد عمل بلسانه حين تكلم، ثم قال أبو عبد الله: هذا قول خبيث، ما سمعت أحدًا يقول به، ولا بلغني»[1].

وهذا القول ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذكر ما جاء فيه من شدة

(١) السنة للخلال (٣/ ٥٧٠).



الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ شبابة بن سوار، ذاكرًا قبله مسألة الاستثناء في الإيمان، وأنه قيل لأبي عبد الله:

«وكأنك لا ترىٰ بأسًا أنْ لا يستثنىٰ، فقال: إذا كان ممن يقول الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ فهو أسهل عندي»[١].

وفي هذا دليل علىٰ أن شبابة بن سوار لو أنه قال هذا القول مع إدخاله العمل في مسمىٰ الإيمان، لَمَا أنكره عليه الإمام أحمد، ولَمَا نصَّ علىٰ أنه قولٌ رديء.

والمقصود: أنه إذا كان أهل السنة قد اشتد نكيرهم علىٰ من قال بأن الإيمان قول وعمل، إذا ما أخرج هذا التعريف عن حقيقته، ولم يُدخل فيه الأعمال، مع أنه جعلها ثمرةً من ثماره، ودليلًا عليه، فكيف سيكون إنكارهم علىٰ من قال بأن الإيمان قول وعمل، وأن العمل داخلٌ في مسمىٰ الإيمان، إلا أنه سيكون مجزئًا بتصديق القلب وقول اللسان فقط، وإن لم تظهر له ثمرة، حتىٰ بلغ به الحال إلىٰ أن ترك العمل كله، فلم يأتِ بشيءٍ منه.



(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٥٥).



أهل السنة والجماعة مجمعون على أنه لا إيمان إلا بعمل

وهذا أيضًا أصلٌ من الأصول التي أجمع عليها أهل السنة والجماعة حين قالوا بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، مبينين مرادهم بالقول: بأنه قول القلب واللسان، وبالعمل: بأنه عمل القلب والجوارح، ولكن لَمَّا دخل الإشكال في هذا الباب علىٰ بعض أهل السنة في زماننا، وذلك لِما أخطأوا في فهمه من بعض ما نطق به علماء السنة قديمًا وحديثًا في هذا الباب وقرروه، حتىٰ ظن مَن ظن من هؤلاء السلفيين بأن لأهل السنة والجماعة في منزلة العمل من الإيمان قولين: قول بتكفير تارك العمل بالكلية، والقول الآخر بعدم تكفيره؛ فهموا هذا الفهم؛ ثم أدخلوا فيه معهم الشيخين؛ فظنوا أن الشيخين محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وربيع بن هادي المدخلي حفظه الله يقولان بوجود إنسان يعيش دهره مؤمنًا بقلبه ولسانه إيمانًا مجزئًا مع ترك عمل الجوارح بالكلية، وغفلوا عن أن هذا القول لا وجود له، ولا قائل به، حتىٰ عند من أخرج العمل عن مسمىٰ الإيمان، كما سبق بيان ذلك.

ولما كان الأمر كذلك؛ فإني أذكر بعض الأمور التي يظهر بها الحق في هذا الباب، ويزول بها الإشكال، بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

الأمر الأول: ذكر ما قرره أهل السنة والجماعة في هذا الباب.

عبيد بن عمير الليثي (ت: ٧٤هـ).

قال التابعي الجليل عبيد بن عمير الليثي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس الإيمان بالتمني، ولكن الإيمان قولٌ يُفعل، وعملٌ يُعمل».

ذكره عنه ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧هـ) في (الإبانة الكبرىٰ ٢/ ٨٠٤).

رفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي البصري (ت: ٩٣هـ).

قال التابعي الجليل أبو العالية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند قوله تعالىٰ:** ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ۖ﴾ [البقرة: ١٧٧]؛ قال: «تَكلَّموا بكلام الإيمان، وحَقَّقوه بالعمل».

ذكره عنه الربيع بن أنس (ت: ١٣٩هـ)؛ ثم قال: وكان الحسن يقول: «الإيمان كلام، وحقيقته العمل، فإن لم يحقق القولَ بالعمل، لم ينفعه القول».

ذكر هذا الأثر أبو جعفر محمد بن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١٠).

فعند تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ۖ﴾ [البقرة: ١٧٧]، قال:

«يعني تعالىٰ ذكره بقوله: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ۖ﴾، من آمن بالله واليوم الآخر، ونعتهم النعتَ الذي نعتهم به في هذه الآية. يقول: فمن فعل هذه الأشياء، فهم الذين صدَقوا الله في إيمانهم، وحققوا قولهم بأفعالهم، لا مَنْ ولَّىٰ وجهه قبل المشرق والمغرب وهو يخالف الله في أمره، وينقض عهده وميثاقه، ويكتم الناسَ بَيانَ ما أمره الله ببيانه، ويكذِّب رسله.

إلىٰ أن قال:

وبمثل الذي قلنا في قوله: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ۖ﴾، كان الربيع بن أنس يقول.

حدثت عن عمار بن الحسن قال، حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع:



﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ﴾، قال: فتكلموا بكلام الإيمان، فكانت حقيقتُه العمل، صَدَقوا الله. قال: وكان الحسن يقول: هذا كلام الإيمان، وحقيقتُه العمل، فإن لم يكن مع القول عملٌ فلا شيء»(١).

۞ وذكره ابن أبي حاتم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٢٧هـ)، ثم قال:

«وروي عن الربيع بن أنس نحو ذلك»(٢).

۞ وذكره أبو بكر محمد بن الحسين الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٦٠هـ)، ثم قال:

«وكذا ذكر الله المتقين في كتابه في غير موضع، ودخولهم الجنة، فقال: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢].

وهذا في القرآن كثير، يطول به الكتاب لو جمعتُه، ثم ذكر بعض الآيات؛ ثم قال:

«كل هذا يدل العاقل علىٰ أن الإيمان ليس بالتحلي، ولا بالتمني، ولكن ما وقر في القلوب، وصدقته الأعمال. كذا قال الحسن وغيره»(٣).

۞ وذكره ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧هـ)، ثم قال:

«وحسبك من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ بآية جمعت كل قول طيِّب، وكل عمل صالح، قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فإنه جمع في هذه الآية القول والعمل والإخلاص والطاعة لعبادته وطاعته، والإيمان به وبكتبه وبرسله، وما كانوا عليه من عبادة الله وطاعته، فهل للعبادة التي خلق الله العباد لها عمل غير عمل من الإيمان، فالعبادة من الإيمان هي أو من غير الإيمان،

(١) تفسير الطبري (٢/ ١٠٦).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (١/ ٢٩٢).

(٣) الشريعة للآجري (٢/ ٦٣٤ - ٦٣٦).

فلو كانت العبادة التي خلقهم الله لها قولًا بغير عمل؛ لما أسماها عبادة، ولسمَّاها قولًا، ولقال: وما خلقت الجن والإنس إلا ليقولون، وليس يشك العقلاء أن العبادة خدمة، وأن الخدمة عمل، وأن العامل مع الله عَزَّوَجَلَّ إنما عمله أداء الفرائض، واجتناب المحارم، وطاعة الله فيما أمر به من شرائع الدين، وأداء الفرائض. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩ ﴿٧٧﴾ وَجَـٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٧ - ٧٨] الآية.

فهل يخفىٰ علىٰ ذي لب سمع هذا الخطاب الذي نزل به نص الكتاب أن اسم الإيمان قد انتظم التصديق بالقول والعمل والمعرفة.

إلىٰ أن قال:

فقد تلوت عليكم من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل، وأن من صدَّق بالقول وترك العمل كان مُكذِّبًا، وخارجًا من الإيمان، وأن الله لا يقبل قولًا إلا بعمل، ولا عملًا إلا بقول»(١).

سعيد بن جبير (ت: ٩٥هـ).

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية عن سعيد بن جبير، رحم الله الجميع، أنه قال: الإيمان هو التصديق، ثم بيَّن أن من التصديق: أن يعمل العبد بما صدق به من القرآن، قال:

«وقد روىٰ محمد بن نصر المروزي بإسناده، أن عبد الملك بن مروان كتب

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٧٩٢).



إلىٰ سعيد بن جبير يسأله عن هذه المسائل، فأجابه عنها: سألت عن الإيمان، فالإيمان هو التصديق، أن يصدق العبد بالله، وملائكته، وما أنزل الله من كتاب، وما أرسل من رسول، وباليوم الآخر. وسألت عن التصديق، والتصديق: أن يعمل العبد بما صدق به من القرآن، وما ضعف عن شيء منه وفرط فيه؛ عرف أنه ذنب، واستغفر الله وتاب منه، ولم يصر عليه، فذلك هو التصديق»[1].

الحسن البصري (ت: ١١٠هـ).

جاء عن التابعي الجليل الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أنه قال:**

«الإيمان قول، ولا قول إلا بعمل، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة».

وقال: «لا يصح قول إلا بعمل، ولا يصح قول وعمل إلا بنية، ولا يصح قول وعمل ونية إلا بسنة».

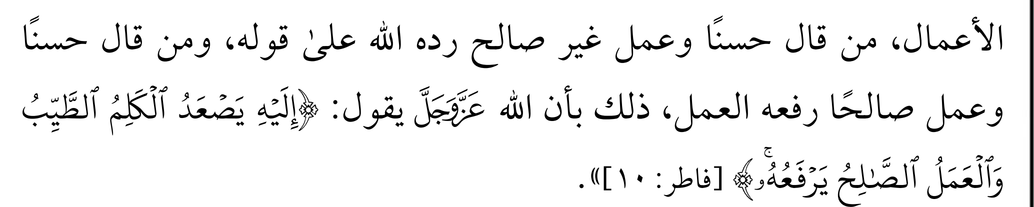
وقال: «لو شاء الله عَزَّوَجَلَّ لجعل الدين قولًا لا عمل فيه، أو عملًا لا قول فيه، ولكن جعل دينه قولًا وعملًا، وعملًا وقولًا، فمن قال قولًا حسنًا وعمل سيئًا رد قوله علىٰ عمله، ومن قال قولًا حسنًا وعمل عملًا صالحًا رفع قوله عمله، ابن آدم قولك أحق بك».

وقال: «إن الإيمان ليس بالتمني ولا التحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال».

وقال: «ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكن ما وقر في القلب وصدقته

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٤).

الأعمال، من قال حسنًا وعمل غير صالح رده الله علىٰ قوله، ومن قال حسنًا وعمل صالحًا رفعه العمل، ذلك بأن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]».



وهذه الآثار جاء ذكرها كالآتي:

۞ ذكر حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٨٠هـ)، عن الحسن البصري أنه قال: «لا يصح قول إلا بعمل، ولا يصح قول وعمل إلا بنية، ولا يصح قول وعمل ونية إلا بسنة»[(١)].

وذكره اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨هـ)، في (شرح أصول الاعتقاد ١ / ٦٣).

۞ وذكر الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٦٠هـ)، بإسناده عن الحسن البصري، أنه قال: «الإيمان قول، ولا قول إلا بعمل، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة»[(٢)].

ذكره الآجري تحت: «باب القول بأن الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمنًا إلا بأن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث».

ثم ذكر بعده عن جمع من الأئمة، أنهم يقولون: الإيمان قول وعمل؛ مما يدل علىٰ أن علماء السنة يفهمون من هذا التعريف بأنه يستلزم العمل، وإن لم يُذكر فيه: لا قول إلا بعمل، ولا عمل إلا بقول، ولا قول وعمل إلا بنية، إلىٰ غير ذلك مما يدل صراحة علىٰ هذا المعنىٰ.

---

(١) مسائل حرب الكرماني (٣/ ٩٩١).

(٢) الشريعة للآجري (٢/ ٦٣٩).



ويؤكد ذلك ما جاء عن يحيىٰ العمراني الشافعي (ت: ٥٥٨هـ).

فقد ذكر هذا الأثر عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولا يثبت عنهما، وإن كان معناه صحيحًا، قد قال به وقرره جمع من الأئمة، وقد ذكره عنهما أيضًا الآجري في (الشريعة ٢ / ٦٣٨)، وابن بطة العكبري في (الإبانة الكبرىٰ ٢ / ٨٠٣)، وفيه:

«لا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل إلا بقول، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا نية إلا بموافقة السنة».

ذكر العمراني هذا الأثر، ثم قال: «وكذلك رُوي مثل هذا عن الحسن البصري، وسفيان الثوري، وابن جريج، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، ومالك بن أنس، وفضيل بن عياض، ووكيع، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والوليد، وأبي بكر بن عياش، وعبد الله بن المبارك، وهؤلاء هم العلماء الذين لا يُستوحَش مِن ذِكرِهم»[1].

❁ وذكر ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٨٧هـ)، بإسناده عن الحسن البصري، أنه قال:

«لو شاء الله عَزَّوَجَلَّ لجعل الدين قولًا لا عمل فيه، أو عملًا لا قول فيه، ولكن جعل دينه قولًا وعملًا، وعملًا وقولًا، فمن قال قولًا حسنًا وعمل سيئًا رد قوله علىٰ عمله، ومن قال قولًا حسنًا وعمل عملًا صالحًا رفع قوله عمله، ابن آدم قولك أحق بك»[2].

وقال: «إن الإيمان ليس بالتمني ولا التحلي، ولكن ما وقر في القلب

(١) الانتصار في الرد علىٰ المعتزلة القدرية الأشرار (٣ / ٧٦٠).

(٢) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٨٩٦).

وصدقته الأعمال».

وقال: «ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال، من قال حسنًا وعمل غير صالح رده الله علىٰ قوله، ومن قال حسنًا وعمل صالحًا رفعه العمل، ذلك بأن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال الحسن البصري: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكنه ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال، وهذا مشهور عن الحسن، يروىٰ عنه من غير وجه، كما رواه عباس الدوري: حدثنا حجاج؛ حدثنا أبو عبيدة الناجي عن الحسن قال: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني؛ ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال، من قال حسنًا وعمل غير صالح رد الله عليه قوله، ومن قال حسنًا وعمل صالحًا رفعه العمل، ذلك بأن الله يقول: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]؛ ورواه ابن بطة من الوجهين.

وقوله: ليس الإيمان بالتمني؛ يعني: الكلام، وقوله: بالتحلي؛ يعني: أن يصير حلية ظاهرة له، فيظهره من غير حقيقة من قلبه، ومعناه: ليس هو ما يظهر من القول، ولا من الحلية الظاهرة، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال، فالعمل يصدق أن في القلب إيمانًا، وإذا لم يكن عمل، كذب أن في قلبه إيمانًا، لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل علىٰ انتفاء الملزوم»[٢].

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٨٠٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٣).

عطاء بن أبي رباح (ت: ١١٤هـ).

بيَّن عطاء بن أبي رباح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن مسمىٰ الإيمان لا يُستحق إلا بالعمل.

روىٰ ابن بطة العكبري بإسناده عن مبارك بن حسان، قال: قلت لسالم الأفطس: رجل أطاع الله فلم يعصه، ورجل عصىٰ الله فلم يطعه، فصار المطيع إلىٰ الله فأدخله الجنة، وصار العاصي إلىٰ الله فأدخله النار، هل يتفاضلان في الإيمان؟ قال: لا، فذكرت ذلك لعطاء، فقال: سلهم: الإيمان طيب أو خبيث، فإن الله قال: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٧].

قال: فسألتهم، فلم يجيبوني، فقال سالم: إنما الإيمان منطق ليس معه عمل، فذكرت ذلك لعطاء؛ فقال: سبحان الله، أما تقرؤون الآية التي في سورة البقرة: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ثم وصف الله علىٰ هذا الاسم العمل فألزمه، فقال: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، قال: سلهم؛ هل دخل هذا العمل في هذا الاسم؟ فقال: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [الإسراء: ١٩]، فألزم الاسم العمل، وألزم العمل الاسم»[(١)].

وهذا الأثر ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم قال:

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٨٩٧).

«والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا علىٰ إيمان معه العمل، لا علىٰ إيمان خال عن عمل، فإذا عرف أن الذم والعقاب واقع في ترك العمل، كان بعد ذلك نزاعهم لا فائدة فيه، بل يكون نزاعًا لفظيًّا مع أنهم مخطئون في اللفظ، مخالفون للكتاب والسنة، وإن قالوا: إنه لا يضره ترك العمل، فهذا كفر صريح؛ وبعض الناس يحكي هذا عنهم وأنهم يقولون: إن الله فرض علىٰ العباد فرائض ولم يرد منهم أن يعملوها، ولا يضرهم تركها، وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد، لكن ما علمت معينًا أحكي عنه هذا القول، وإنما الناس يحكونه في الكتب ولا يعينون قائله، وقد يكون قول من لا خَلاق له؛ فإن كثيرًا من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب أو مع التوحيد، وبعض كلام الرادين علىٰ المرجئة وصفهم بهذا...

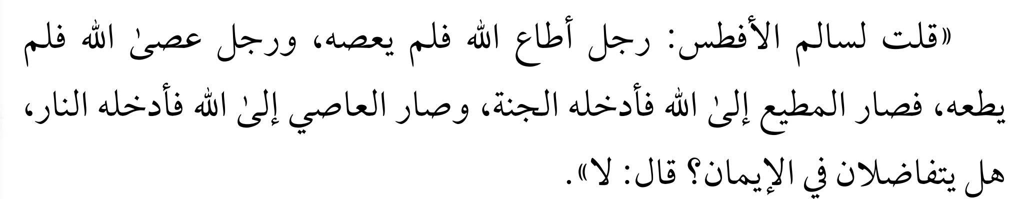
إلىٰ أن قال:

والقرآن فيه كثير من هذا، يصف المؤمنين بالصدق، والمنافقين بالكذب، لأن الطائفتين قالتا بألسنتهما: آمنا، فمن حقق قوله بعمله، فهو مؤمن صادق، ومن قال بلسانه ما ليس في قلبه، فهو كاذب منافق»(١).

وهنا فائدة سبق أن ذكرتُها؛ وهي أن المرجئة أنفسهم لم يتصوروا وجود إنسان بلا عمل، وإنما كانت مخالفتهم لأهل السنة في إخراجهم العمل عن مسمىٰ الإيمان، خلافًا لِما عليه أهل السنة من أن الإيمان قول وعمل، وهذا واضح وضوحًا جليًّا فيما ذكره مبارك بن حسان، حيث قال:

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٨١).



«قلت لسالم الأفطس: رجل أطاع الله فلم يعصه، ورجل عصىٰ الله فلم يطعه، فصار المطيع إلىٰ الله فأدخله الجنة، وصار العاصي إلىٰ الله فأدخله النار، هل يتفاضلان في الإيمان؟ قال: لا».

فسالم الأفطس مع إرجائه؛ لم يستشكل ما قاله له مبارك بن حسان مِن أن الله عَزَّوَجَلَّ سيدخل المطيع الجنة، وسيدخل العاصي النار، ولم يستشكل وجود مطيع وعاصٍ، وإنما جعل المطيع والعاصي في الإيمان سواء، وإن كانا متفاضلين في العمل، فجعل عقاب العاصي لتقصيره في شرائع الإيمان، مع الشهادة له بأنه كامل الإيمان، ولو لم يكن للعمل قيمة عندهم، لما وُجد عندهم مطيعٌ وعاصٍ، فتأمل.

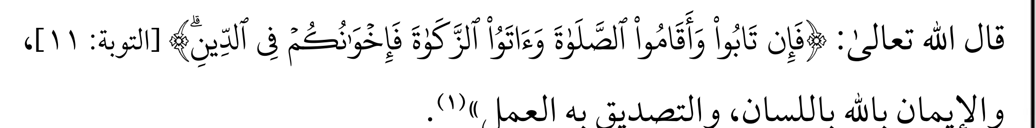
محمد بن شهاب الزهري (ت: ١٢٤هـ).

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية عن الزهري، رحم الله الجميع؛ أنه قال: «كنا نقول الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل، والإيمان: قول وعمل قرينان، لا ينفع أحدهما إلا بالآخر، وما من أحد إلا يوزن قوله وعمله؛ فإن كان عمله أوزن من قوله: صعد إلىٰ الله؛ وإن كان كلامه أوزن من عمله لم يصعد إلىٰ الله»(١).

حسان بن عطية (ت: ١٣٠هـ).

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية عن حسان بن عطية، رحم الله الجميع؛ أنه قال: «الإيمان في كتاب الله صار إلىٰ العمل، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] الآية. ثم صيرهم إلىٰ العمل فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٣]، قال: وسمعت الأوزاعي يقول:

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٥).



قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١]، والإيمان بالله باللسان، والتصديق به العمل»[1].

وهذا الأثر قد ذكره عنه ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الإبانة الكبرىٰ ٢ / ٨٩٨).

أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت: ١٥٧هـ).

قال الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة، وكان من مضىٰ من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل، والعمل من الإيمان، والإيمان من العمل، وإنما الإيمان اسم يجمع هذه الأديان اسمها، ويصدقه العمل، فمن آمن بلسانه، وعرف بقلبه، وصدق بعمله، فتلك العروة الوثقىٰ التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه، ولم يعرف بقلبه، ولم يصدقه بعمله، لم يقبل منه، وكان في الآخرة من الخاسرين».

هذا الأثر ذكره أبو القاسم اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٤١٨هـ) في:** (شرح أصول الاعتقاد ٣ / ٩٥٥)، عن أبي إسحاق الفزاري، قال: «يقولون: إن فرائض الله علىٰ عباده ليس من الإيمان، وإن الإيمان قد يطلب بلا عمل، وإن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم، وأن برهم وفاجرهم في الإيمان سواء. وما هكذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ؛ فإنه بلغنا أنه قال: «**الإيمان بضعة وسبعون، أو بضعة وستون، أولها: شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذىٰ عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»، وقال تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧ / ٢٩٥).

﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورىٰ: ١٣].

والدين: هو التصديق، وهو الإيمان والعمل.

فوصف الله عَزَّوَجَلَّ الدين قولًا وعملًا، فقال: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١]، والتوبة من الشرك، وهو الإيمان، والصلاة والزكاة عمل، كما قال الأوزاعي: لا يستقيم الإيمان إلا بالقول... فذكره.

۞ وذكره ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧هـ) في (الإبانة الكبرىٰ ٢ / ٨٠٧).

۞ وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ)، ثم قال:

«وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف؛ أنهم يجعلون العمل مصدقًا للقول؛ ورووا ذلك عن النبي ﷺ كما رواه معاذ بن أسد: حدثنا الفضيل بن عياض، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد: أن أبا ذر سأل النبي ﷺ عن الإيمان؛ فقال: الإيمان: الإقرار والتصديق بالعمل؛ ثم تلا: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، قلت: حديث أبي ذر هذا مروي من غير وجه؛ فإن كان هذا اللفظ هو لفظ الرسول، فلا كلام، وإن كانوا رووه بالمعنىٰ، دلَّ علىٰ أنه من المعروف في لغتهم أنه يقال: صدق قوله بعمله؛ وكذلك قال شيخ الإسلام الهروي: الإيمان تصديق كله.

وكذلك (الجواب الثاني): أنه إذا كان أصله التصديق، فهو تصديق مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص، والحج قصد مخصوص، والصيام إمساك مخصوص؛ وهذا التصديق له لوازم، صارت لوازمه داخلة في مسماه عند الإطلاق؛ فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم»(١).

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧ / ٢٩٦).

سفيان بن سعيد الثوري (ت: ١٦١هـ).

قال سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان: قول وعمل ونية، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولا يجوز القول إلا بالعمل، ولا يجوز القول والعمل إلا بالنية، ولا يجوز القول والعمل والنية إلا بموافقة السنة».

وقال: «كان الفقهاء يقولون: لا يستقيم قول إلا بعمل، ولا يستقيم قول وعمل إلا بنية، ولا يستقيم قول وعمل ونية إلا بموافق للسنة».

وقال: «لا يصلح قول إلا بعمل».

وهذه الآثار جاء ذكرها كالآتي:

❁ **أما الأول:** فقد ذكره عنه أبو القاسم اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨هـ) في: (شرح أصول الاعتقاد ١ / ١٧٠).

وذكره أبو طاهر السِّلَفي الأصبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٧٦هـ) في: (الطيوريات ٢ / ٥٤٠)، بلفظ:

«الإيمان: قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولا يَنفع قولٌ إلا بعمل، ولا ينفع قول وعمل إلا بنية، ولا ينفع قول وعمل ونية إلا ما وافق السنة».

وقال فيه الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في: (تذكرة الحفاظ ١ / ٢٠٧): هذا ثابت عن سفيان، وشيخ المخلص ثقة رحمة الله عليهم.

❁ **وأما الثاني:** فقد ذكره عنه ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧هـ) في (الإبانة الكبرىٰ ٢ / ٨٠٧).

وذكره أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي الجرجاني (ت: ٤٠٣هـ) في (المنهاج في شعب الإيمان ١ / ٨٤)، بلفظ:

«لا يستقيم قول إلا بعمل، ولا عمل إلا بقول، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة».

۞ **وأما الثالث:** فقد ذكره عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٩٠هـ) في (السنة ١ / ٣٣٧).

فضيل بن عياض (ت: ١٨٧هـ).

قال إبراهيم بن شماس (ت: ٢٢١هـ): «وسئل الفضيل بن عياض وأنا أسمع، عن الإيمان، فقال: الإيمان عندنا داخله وخارجه الإقرار باللسان، والقبول بالقلب، والعمل به».

وقال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يصلح قول الا بعمل».

وقال: «فقد سمىٰ الله عَزَّوَجَلَّ دينًا قيمة بالقول والعمل، فالقول: الإقرار بالتوحيد، والشهادة للنبي ﷺ بالبلاغ، والعمل: أداء الفرائض واجتناب المحارم، وقرأ ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۝٥٤ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا﴾ [مريم: ٥٤ - ٥٥]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ﴾ [الشورى: ١٣]، فالدين: التصديق بالعمل كما وصفه الله عَزَّوَجَلَّ، وكما أمر أنبياءه ورسله بإقامته، والتفرق فيه: ترك العمل، والتفريق بين القول والعمل».

۞ **أما الأول:** فقد ذكره عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٩٠هـ) في (السنة ١ / ٣١٥).

وذكره أبو بكر الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١١هـ) في (السنة ٤ / ٥٨).

وذكره ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧هـ) في (الإبانة الكبرىٰ ٢ / ٨١١).

وذكره أبو القاسم اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨هـ) في: (شرح أصول الاعتقاد ٣ / ١٠٣٣).

❁ **وأما الثاني**: فقد ذكره عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل في (السنة ١ / ٣١٥).

❁ **وأما الثالث**: فقد ذكره عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل في (السنة ١ / ٣٧٤)، قال: «وجدت في كتاب أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال: أُخبرت أن فضيل بن عياض...»؛ فذكره.

سفيان بن عيينة (ت: ١٩٨هـ).

قال عبد الله بن أحمد (ت: ٢٩٠هـ): حدثنا محمد بن سليمان بن حبيب لوين، سمعت ابن عيينة غير مرة يقول: الايمان قول وعمل، قال ابن عيينة: أخذناه ممن قبلنا قول وعمل، وأنه لا يكون قول إلا بعمل، قيل لابن عيينة: يزيد وينقص؟ قال: فأيش إذًا»[1].

هذا الأثر ذكره عنه أيضًا الآجري في (الشريعة ٢ / ٦٠٤)، وابن بطة العكبري في (الإبانة الكبرىٰ ٢ / ٨٥٥).

محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ).

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين مِن بعدهم، ومَن أدركناهم؛ يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر».

❁ ذكره عنه أبو القاسم اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨هـ) في: (شرح أصول

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (١ / ٣٤٦).

الاعتقاد ٣ / ٩٥٧).

۞ وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ)، في أكثر من موطن، قال: «ولهذا كان القول: إن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر السنة، وحكىٰ غير واحدٍ الإجماع علىٰ ذلك، وقد ذكرنا عن الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ما ذكره من الإجماع علىٰ ذلك، قوله في (الأم): وكان الإجماع مِن الصحابة والتابعين مِن بعدهم ومَن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر»[1].

وقال: «والرازي لما صنف (مناقب الشافعي) ذكر قوله في الإيمان. وقول الشافعي قول الصحابة والتابعين، وقد ذكر الشافعي أنه إجماع من الصحابة والتابعين...»[2].

وقال: «فإن الشافعي كان من أئمة السنة، وله في الرد علىٰ المرجئة كلام مشهور، وقد ذكر في كتاب الطهارة من (الأم) إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم علىٰ قول أهل السنة، فلما صنف ابن الخطيب تصنيفًا فيه، وهو يقول في الإيمان بقول جهم والصالحي استشكل قول الشافعي ورآه متناقضًا.

وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة؛ وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجبينا. قالوا: فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال، ظاهرة وباطنة، لزم زواله بزوال بعضها»[3].

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٠٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٠٣).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥١١).

﴿ **أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: ٢١٩هـ).**

قال أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن الإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة»(١).

وقال: «وأخبرتُ أن ناسًا يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئًا حتىٰ يموت؛ أو يصلي مستدبر القبلة حتىٰ يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحدًا، إذا علم أن تركه ذلك؛ فيه إيمانه، إذا كان يقر بالفرايض واستقبال القبلة.

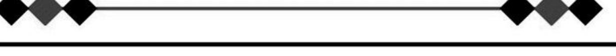
فقلت: هذا الكفر الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفعل المسلمين، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ﴾ [البينة: ٥]».

۞ ومن تدبر قول هذا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لَوَجَد أنه قد ذكر أمرين اثنين يكفر المسلم بسببهما:

الأمر الأول: أن يُقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ويؤمن بها، ثم يبقىٰ حتىٰ يموت دون أن يفعل من ذلك شيئًا، وذلك يعني: أنه يُكفِّر مَن ترك الأركان الأربعة بالكلية، فلم يأتِ منها بشيء، وهذا لا يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية.

ويؤيده قوله: «ولا تكفير بشيءٍ من الذنوب، إنما الكُفر في ترك الخَمس التي قال رسول الله ﷺ: «**بني الإسلام علىٰ خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا**

(١) أصول السنة للحميدي (ص: ٣٧).



رسول الله ﷺ، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت»(١).

وليس بجائزٍ أن يكون قد أراد كفر من ترك الشهادة فقط، إذ لو كان كذلك لاكتفىٰ بذكرها دون غيرها من الأركان، إذ هو وغيره من أهل السنة يكفرون تارك الشهادة، ولكان ذكره للأركان الأربعة لا قيمة له، ولكن: لما كان الخلاف قائمًا في الأركان الأربعة، ذكر ما يدين الله عَزَّوَجَلَّ فيه.

الأمر الثاني: أن يصلي مستدبر القبلة حتىٰ يموت.

۞ وهذا الأثر قد ذكره عنه غير واحد من الأئمة.

ذكره أبو بكر الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١١هـ) في كتاب: (السنة ٣/ ٥٨٦).

وذكره اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨هـ) في: (شرح أصول الاعتقاد ٣/ ٩٥٧).

وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ)، بعد أن ذكر كلام الشافعي من أنه لا يجزئ واحدٌ من الثلاثة إلا بالآخر، مما يدل علىٰ أنه أراد به هذا المعنىٰ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنما قالوا: إن الإيمان ثلث، ولم يقولوا إن الإيمان ثلث الدين، لكنهم فرقوا بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الدين، وسنذكر إن شاء الله تعالىٰ الكلام في مسمىٰ هذا ومسمىٰ هذا، فقد يُحكىٰ عن بعضهم أنه يقول: ليستا من الدين، ولا يفرق بين اسم الإيمان والدين، ومنهم من يقول: بل كلاهما من الدين، ويفرق بين اسم الإيمان واسم الدين، والشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان معظمًا لعطاء بن أبي رباح، ويقول: ليس في التابعين أتبع للحديث منه، وكذلك أبو حنيفة قال: ما رأيت مثل عطاء، وقد أخذ الشافعي هذه الحجة عن عطاء، فروىٰ

(١) أصول السنة للحميدي (ص: ٤٣).



ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي: حدثنا أبي، حدثنا ميمون، حدثنا أبو عثمان بن الشافعي، سمعت أبي يقول ليلة للحميدي: ما يُحتج عليهم، يعني أهل الإرجاء بآية أحج من قوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وقال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **في كتاب (الأم) في (باب النية في الصلاة)**: يحتج بأن لا تجزئ صلاة إلا بنية بحديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»، ثم قال: «وكان الإجماع من الصحابة، والتابعين من بعدهم، ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية؛ لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر».

وقال حنبل: حدثنا الحميدي قال: وأخبرت أن ناسًا يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئًا حتىٰ يموت، ويصلي مستدبر القبلة حتىٰ يموت؛ فهو مؤمن ما لم يكن جاحدًا، إذا علم أن تركه ذلك، فيه إيمانه، إذا كان مقرًّا بالفرائض واستقبال القبلة، فقلت: هذا الكفر الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله وعلماء المسلمين. قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] الآية»[١].

❁ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومما يصدق تفاضله بالأعمال قول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾ [الأنفال: ٢ - ٤].

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٠٨).



فلم يجعل الله للإيمان حقيقةً إلا بالعمل علىٰ هذه الشروط، والذي يزعمه أنه بالقول خاصةً يجعله مؤمنًا حقًّا، وإن لم يكن هناك عمل، فهو معاند لكتاب الله والسنة»(١).

وقال: «ومما يبين لك تفاضله في القلب قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ألست ترىٰ أن هاهنا منزلًا دون منزل: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠].

كذلك ومثله قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، فلولا أن هناك موضع مزيد، ما كان لأمره بالإيمان معنىٰ، ثم قال أيضًا: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١ – ٣]، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠]، وقال: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤١].

أفلست تراه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، قد امتحنهم بتصديق القول بالفعل، ولم يرضَ منهم بالإقرار دون العمل، حتىٰ جعل أحدهما من الآخر؟ فأي شيءٍ يُتبع بعد كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ومنهاج السلف بعده؛ الذين هم موضع القدوة والإمامة؟!»(٢).

۞ وقد يقول قائل ممن ذهبوا إلىٰ إيمان تارك العمل بالكلية؛ بأن هذا الكلام من أبي عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إنما أراد به كمال الإيمان، لا أصله، يدل علىٰ ذلك أمران:

(١) كتاب الإيمان (ص: ٣٢).

(٢) كتاب الإيمان (ص: ٣٣).

الأمر الأول: قوله: «يجعله مؤمنًا حقًّا»، والمؤمن الحق؛ يراد به من استكمل الإيمان، وهذه تقال في كمال الإيمان، لا أصله.

والأمر الثاني: ما ذكره بعد كلامه هذا، حيث ذكر أن من نطق بالشهادة، وأقر بما جاء من عند الله؛ لزمه اسم الإيمان بالدخول فيه؛ فقال:

«فالأمر الذي عليه السنة عندنا ما نصَّ عليه علماؤنا؟ مما اقتصصنا في كتابنا هذا: أن الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا، وأنه درجات بعضها فوق بعض، إلا أن أولها وأعلاها الشهادة باللسان، كما قال رسول الله ﷺ في الحديث الذي جعله فيه بضعةً وسبعين جزءًا، فإذا نطق بها القائل، وأقر بما جاء من عند الله لزمه اسم الإيمان بالدخول فيه، بالاستكمال عند الله[1]، ولا علىٰ تزكية النفوس، وكلما ازداد لله طاعةً وتقوىٰ، ازداد به إيمانًا»[2].

والجواب علىٰ ذلك من وجهين:

- **الوجه الأول**: أننا لو تدبرنا كلام الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لوجدنا أنه قد ذكر لإثبات أصل الإيمان القول والعمل، ولم يكتف بالقول دون العمل، بل وقد أسنده إلىٰ مَن قبله مِن الأئمة؛ فقال:

«فالأمر الذي عليه السنة عندنا ما نصَّ عليه علماؤنا؟ مما اقتصصنا في كتابنا هذا: أن الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا».

---

(١) لعل في العبارة سقطًا، لأن الإيمان لا يكمل عند الله عز وجل؛ إلا بأداء الواجبات، واجتناب المحرمات، فلا تكفي فيه النية وقول اللسان، فلعل الصواب لكي يستقيم المعنىٰ، هو: «لزمه اسم الإيمان بالدخول فيه، لا بالاستكمال عند الله، ولا علىٰ تزكية النفوس... ».

(٢) كتاب الإيمان (ص: ٣٤).

واتفاق الأئمة علىٰ هذه العقيدة، وأنه لا خلاف بينهم فيها؛ أمر متقررٌ عند أهل السنة جميعًا.

ثم، ما توجيهكم لقوله: «أفلست تراه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، قد امتحنهم بتصديق القول بالفعل، ولم يرضَ منهم بالإقرار دون العمل، حتىٰ جعل أحدهما من الآخر».

هل أراد به القبول والإجزاء أم أراد به الكمال؟!

فإن قلتم: أراد به القبول والإجزاء، نقضتم قولكم، وأظهرتم سوء فهمكم!!.

وإن قلتم: أراد به الكمال؛ خالفتم كلام الأئمة، وأبطلتم فهمهم.

وفي تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمۡحَقَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤١]، قال الإمام أبو جعفر، ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١٠هـ):

«يعني تعالىٰ ذكره بقوله: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وليختبرَ الله الذين صدَّقوا الله ورسوله، فيبتليهم بإدالة المشركين منهم، حتىٰ يتبين المؤمن منهم المخلصَ الصحيحَ الإيمان، من المنافق...

ثم ساق بعده جملة من الآثار عمن قبله من السلف في تقرير هذا المعنىٰ»[1].

ثم بيَّن أبو عبيد بعد ذلك متمِّمًا ما أخذه عن الأئمة قبله، أن الإيمان درجات بعضها فوق بعض، فشرع في ذكر ما يستكمل به العبد إيمانه بعد أن دخل فيه، بأنْ نطق بالشهادة، وأقر بما جاء من عند الله، وهذا بلا شك هو الأصل؛ الذي مهما عمل الإنسان من عمل، فإن الأعمال غير نافعة له، إنْ لم يأت بهما؛ وهما: اعتقاد القلب، والنطق بالشهادتين مع القدرة عليه.

(١) تفسير الطبري (٣/ ٤٥١).

ولو تدبرنا كلام أبي عبيد لوجدنا أنه قد نقل هذا الاعتقاد عمن قبله؛ إشارةً منه إلىٰ اتفاقهم عليه، والمتفق عليه بينهم كما هو معلوم أن الإيمان قول وعمل، أما القول الآخر الذي أحدثتموه؛ وهو أن الإيمان عند بعض أهل السنة يجزئ بتصديق القلب وقول اللسان، وإن لم يعمل الإنسان بجوارحه، فهذا جعلتموه قولًا آخر لأهل السنة بشهادتكم أنتم، وهو مما ينافي ما أشار إليه أبو عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين بيَّن أن الأمر الذي عليه السنة، ونصَّ عليه العلماء قبله، وذكره في كتابه، هو أن الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا، بل وينافي ما فهمه هو من أقوال السلف، إذ قرر بفهمه الذي فهمه ممن قبله؛ أن الله عَزَّوَجَلَّ لم يرضَ من المؤمنين بالإقرار دون العمل، حتىٰ جعل أحدهما من الآخر، ثم ينافي بعد ذلك ما نقله أئمة السنة، وتعارفوا عليه بينهم، حين ذكروا الإجماع علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل.

فبان بذلك أن الفهم الصحيح لهذه المسألة لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن أبا عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ جهل أقوال الأئمة قبله، فنقل ما رآه هو صوابًا من القولين وتبناه، ونسبه إلىٰ من قبله خطأ منه، فجعل القول بأن تصديق القلب، ونطق اللسان مجزئًا في إثبات مسمىٰ الإيمان لمن أتىٰ بهما؛ هو القول المتفق عليه بين السلف، وهذا قول بعيد.

وإما أنه أراد بكلامه هذا معنًىٰ، وفهمتم منه معنًىٰ آخر، وهذا هو الصواب، وهو القول الذي سيدركه كل من يتتبع أقوال الأئمة في هذا الباب؛ متجردًا عن الهوىٰ، وعن التعصب لقول دون قول.

- أما الوجه الثاني؛ فأقول: ماذا نصنع بكم، ومن أين نأتيكم بقول صريح من

أقوال الأئمة السابقين نُبطل به قولكم، وقد جئتم بقول غريب، لا قائل به، ولا متصور لوجوده، فقولكم هذا لم تُسبَقوا إليه، ولم يقل به أحدٌ غيركم، لا من أهل السنة، ولا من أهل البدع، والعلماء بجميع طوائفهم؛ سنيهم، وبدعيهم، متفقون علىٰ أن الإنسان حارثٌ، همامٌ، عاملٌ، وأنه لا وجود لإنسان بلا عمل، إلا أن يموت عند ولادته فلا يتمكن من العمل، أو يدخل في الإسلام ثم يموت في حينه، قبل أن يتمكن من العمل، أو غير ذلك من الأسباب التي تحول بين العبد وبين العمل، أما ما سوىٰ ذلك فلا.

ومن تتبع أقوال الأئمة في هذه المسألة، فإنه لن يجد خلافًا فيها بينهم، ولن يجد من كلامهم فيها؛ إلا ما يردون به علىٰ من أخرج العمل عن مسمىٰ الإيمان، ونفىٰ عن الإيمان الزيادة فيه والنقصان، أما كون الإنسان يعمل أو لا يعمل، فهو أصلٌ متقررٌ عند الجميع، لا نزاع فيه بينهم، فكلهم يعلمون ويقولون ويُقررون بأن الإنسان حارث، همام، عامل، وأنه لا وجود لإنسان بلا عمل.

فكل من يتتبع أقوال أئمة السنة في هذه المسألة سيدرك ذلك، وسيجد أن أقوالهم مستقيمةٌ، لا خلل فيها، وإنما جاء الخلل من جهة الانحراف في فهم هذه الأقوال، لا من الأقوال نفسها.

وما دمنا في صدد ذكر أقوال الإمام أبي عُبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإننا لو تتبعنا أقواله هو وحده، وفهمناها فهمًا صحيحًا، لوجدناها تنقض ما يُقرره القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية، مما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أن العلماء، وإن ذكروا لثبوت الإيمان اعتقاد القلب، وقول اللسان، إلا أنهم يذكرونه لأنه الأصل الذي تنطلق منه الجوارح بالعمل، لا أنهم يكتفون لثبوت الإيمان باعتقاد

القلب، وقول اللسان، دون عمل الجوارح.

ودليل ذلك؛ ما جاء عن أبي عُبيد نفسه، إذ إننا لما نظرنا في قوله:

«فإذا نطق بها القائل، وأقر بما جاء من عند الله لزمه اسم الإيمان بالدخول فيه».

ثم نظرنا لِما ذكره قبله، وفي الكتاب نفسه، وتدبَّرناه، وإذا به يقول بأن من ترك العمل كله فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره، وذلك حين استدل بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أنه قال:

«إن للإسلام صُوًىٰ ومَنارًا كمنار الطريق، منها أن تؤمن بالله، ولا تشرك به شيئًا، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأن تسلم علىٰ أهلك إذا دخلت عليهم، وأن تسلم علىٰ القوم إذا مررت بهم، فمن ترك من ذلك شيئًا فقد ترك سهمًا من الإسلام، ومن تركهن فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره».

ومن المعلوم أن الإمام أبا عُبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللَّهُ، لم يذكر هذا الحديث إلا وهو يُريد معناه وحقيقته، وأن يُثبت به المعنىٰ الذي نطق به رسول الله صلىٰ الله عليهم وسلم، وأثبته، والذي أجمعت عليه الأمة مِن بعده؛ مِن أن للإسلام أعلامًا وطرائقَ يُهتدىٰ بها، ويُعرف بها المسلم من غيره، وأن هذه الأعلام والطرائق؛ مَن ترك منها شيئًا، فقد ترك سهمًا من الإسلام، ومن تركهن كلَّهن؛ فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره.

بهذا الفهم الذي قرره أبو عُبيد، ينبغي أن تُفهم أقوال الأئمة وتقريراتهم إذا ما تكلموا في مسائل الإيمان، وفي منزلة العمل من الإيمان، سواء ذكروا العمل مع ذكرهم اعتقاد القلب وقول اللسان، أو لم يذكروه، وذلك أنه من المعلوم والمتقرر

عند العلماء جميعًا أن الإنسان قد يُقصر في شيءٍ من الأعمال، فيعمل ببعضها، ويترك بعضها، ويُتم بعضها، ويُخل ببعضها؛ فيفعل أحيانًا، ويَدَع أحيانًا، وهكذا.

فقد يعيش الإنسان دهره إلىٰ أن يموت دون أن يُخرج زكاة ماله مع غناه، يبخل بها فلا يُخرجها، ولا يلزم من عدم إخراجه للزكاة أن يكون تاركًا للصلاة، أو تاركًا للصوم، أو لبر الوالدين، أو لغير ذلك من الأعمال، بل لا يلزم من عدم إخراجه للزكاة أن يكون تاركًا لها بالكلية، فقد يُخرجها أحيانًا، ويبخل بها أحيانًا، وهكذا، وكما قيل في الزكاة يُقال في بقية الأعمال.

فتقصير المسلم في شيءٍ من الأعمال، من صلاة، أو زكاة، أو صيام، أو صلة رحم، أو إماطة أذىٰ عن الطريق، أو غير ذلك، هذا أمرٌ ممكن، لا يختلف فيه اثنان ولا ينتطح فيه عنزان كما يقال، علىٰ خلافٍ بين العلماء في الأركان الأربعة بعد النطق بالشهادتين، أما أن يُولِّيَ المسلمُ الإسلامَ ظهره، فلا يعمل بأيِّ عملٍ يُدلل به علىٰ إسلامه وإيمانه، إلىٰ أن يموت، وقد عاش دهرًا، فهذا أمرٌ مستحيل، لا قائل به، ولا وجود له مع صحة الإيمان.

وقد ذكر العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث في (السلسلة الصحيحة - حديث رقم: ٣٣٣)؛ ثم قال:

«(الصوىٰ) جمع (صوَّة)، وهي أعلام من حجارة منصوبة في الفيافي والمفازة المجهولة، يستدل بها علىٰ الطريق، وعلىٰ طرفيها، أراد أن للإسلام طرائق وأعلامًا يُهتدىٰ بها»[(١)].

(١) السلسلة الصحيحة (١ / ٦٥٣).

وقال: «قوله ﷺ بعد أن ذكر بعد الإيمان بالله أسهمًا من الإسلام؛ كالصلاة والزكاة:

«فمن ترك من ذلك شيئًا، فقد ترك سهمًا من الإسلام، ومن تركهن كلَّهن فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره».

أقول: فهذا نصٌّ صريحٌ في أن المسلم لا يخرج من الإسلام بترك شيءٍ من أسهمِه، ومنها الصلاة، فحسبُ التاركِ أنه فاسقٌ لا تُقبَلُ له شهادة، ويخشىٰ عليه سوءُ الخاتمة، وقد تقدم في بحثٍ مفصل في حكم تارك الصلاة تحت الحديث (٨٧)، وهو من الأدلة القاطعة علىٰ ما ذكرنا، ولذلك حاول بعضهم أن يتنصل من دلالته بمحاولة تضعيفه، وهيهات، فقد رددنا عليه ذلك بالحجة والبرهان، وبيان من صححه من علماء الإسلام، فراجعه»[(١)].

بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن النبي ﷺ قد ذكر أسهمًا من الإسلام بعد أن ذكر الإيمان بالله، ثم استدل به علىٰ عدم كفر تارك الصلاة تكاسلًا، مقرًّا بما جاء فيه مِن أنَّ مَن تركهن كلَّهن فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره.

وفي هذا ردٌّ صريحٌ علىٰ من ينسب القول بإيمان تارك العمل بالكلية لهذا الإمام، فتأمَّل.

ومما يُؤيد ما جاء في هذا الحديث؛ ما ذكره رسول الله ﷺ كما عند أحمد وغيره، مِن أنَّ مِنَ الأعمال النافعة للعباد في إيمانهم ما لا يخلو منها إنسان، لا مسلم، ولا كافر، ولا منافق، ولكن المسلم هو الذي ينتفع بها في الآخرة دون غيره،

---

(١) السلسلة الصحيحة (١ / ٩٣٥).

كما هو معلومٌ لدىٰ أهل العلم جميعًا.

وهذا الحديث صححه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (السلسلة الصحيحة - حديث رقم: ٥٧٥)، ولفظه:

«**علىٰ كل نفس في كل يوم طلعت فيه الشمس صدقةٌ منه علىٰ نفسه**، قلت: يا رسول الله! من أين أتصدق وليس لنا أموال؟ قال: **لأنَّ من أبواب الصدقة التكبير، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، وأستغفر الله، وتأمر بالمعروف، وتنهىٰ عن المنكر، وتعزل الشوكة عن طريق الناس، والعظمةَ والحجرَ، وتَهدي الأعمىٰ، وتُسمِعُ الأصمَّ والأبكَمَ حتىٰ يَفقَه، وتَدُلُّ المستدِلَّ علىٰ حاجة له قد علمتَ مكانها، وتسعىٰ بشدة ساقيك إلىٰ اللهفان المستغيث، وترفع بشدةٍ ذراعيك مع الضعيف؛ كل ذلك من أبواب الصدقة منك علىٰ نفسك، ولك في جماعك زوجتك أجر**، قال أبو ذر: كيف يكون لي أجر في شهوتي؟ فقال: **أرأيت لو كان لك ولدٌ فأدركَ ورجوتَ خيرَه، فمات؛ أكنت تحتسبُه؟** قلت: نعم، قال: **فأنت خلقتَه؟** قال: بل الله خلقَه، قال: **فأنت هديتَه؟** قال: بل الله هداه، قال: **فأنت ترزُقُه؟** قال: بل الله كان يرزقُه، قال: **كذلك فضَعْهُ في حلاله، وجنِّبْه حرامَه، فإن شاء الله أحياه، وإن شاء أماته، ولك أجر**».

وفي صحيح مسلم وغيره:

«**الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة، فأفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذىٰ عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**».

فجعل إماطة الأذىٰ عن الطريق شعبةً من شعب الإيمان، ينتفع بها المؤمن عند الله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا والآخرة.

والمقصود: أن أعمال البر لا حصر لها، وهذا أمرٌ متفقٌ عليه بين الأئمة جميعًا؛ أهل السنة، وغيرهم، وقد ذكر غير واحدٍ منهم بأن الإيمان له أول وبداية، وهو ما يقصدونه حين يكتفون بذكر تصديق القلب واللسان، دون العمل، ثم يزداد ويزداد إلىٰ ما لا نهاية، ومقصودهم بهذا: العمل، أي: أنه يزداد ويزداد بالأعمال الصالحة إلىٰ ما لا نهاية، وذلك لاتفاقهم جميعًا علىٰ أن القلب هو الملك، والأعضاء جنوده.

وفي إثبات أن الإيمان له أول وبداية، ثم يزداد ويزداد إلىٰ ما لا نهاية؛ قال الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧هـ):

«والتصديق بذلك: قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان، يزيده كثرة العمل والقول والإحسان، وينقصه العصيان، وله أَوَّلٌ وبدايةٌ، ثم ارتقاءٌ وزيادةٌ بلا نهاية»[1].

ومن كان هذا اعتقاده، وهو قوله، وتقريره، فمن المُحال أن يكون العبد عنده مؤمنًا إيمانًا صحيحًا مُجزئًا مُتقبَّلًا عند الله عَزَّوَجَلَّ وهو يراه يتقلب بين هذه الأركان، والفرائض، والواجبات، والمستحبات، وجميع الطاعات، ثم لا يحمله إيمانه علىٰ أن يعمل بشيءٍ منها، أو يُحرِّك فيه ساكنًا، منذ أن آمن بالله ورسوله إلىٰ أن مات، وقد عاش دهرًا؟!!.

ثم تتبعت كلام أبي عُبيد وإذا به يُؤكد هذا المعنىٰ، في أكثر من موطن، ومن ذلك قوله:

(١) الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة (ص: ١٩٣).



«اعلم - رحمك الله - أن أهل العلم والعناية بالدين افترقوا في هذا الأمر فرقتين:

فقالت إحداهما: الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب، وشهادة الألسنة وعمل الجوارح.

وقالت الفرقة الأخرىٰ: بل الإيمان بالقلوب والألسنة، فأما الأعمال فإنما هي تقوىٰ وبر، وليست من الإيمان.

وإنَّا نظرنا في اختلاف الطائفتين، فوجدنا الكتاب والسنة يُصدقان الطائفة التي جعلت الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا، وينفيان ما قالت الأخرىٰ.

والأصل الذي هو حجتنا في ذلك اتباع ما نطق به القرآن، فإن الله - تعالىٰ ذِكره علوًّا كبيرًا - قال في محكم كتابه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وإنا رددنا الأمر إلىٰ ما ابتعث الله عليه رسوله ﷺ، وأنزل به كتابه، فوجدناه قد جعل بدأ الإيمان شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ﷺ، فأقام النبي ﷺ بمكة بعد النبوة عشر سنين، أو بضع عشر سنة يدعو إلىٰ هذه الشهادة خاصةً، وليس الإيمان المفترض علىٰ العباد يومئذ سواها، فمن أجاب إليها كان مؤمنًا، لا يلزمه اسم في الدين غيره، وليس يجب عليهم زكاةٌ، ولا صيامٌ، ولا غير ذلك من شرائع الدين، وإنما كان هذا التخفيف عن الناس يومئذ - فيما يرويه العلماء - رحمةً من الله لعباده، ورفقًا بهم، لأنهم كانوا حديث عهد بجاهلية وجفائها، ولو حمَّلهم الفرائض كلها معًا نفرت منه قلوبهم، وثقلت علىٰ أبدانهم، فجعل ذلك الإقرارَ بالألسنِ وحدها هو الإيمان المفترض علىٰ الناس يومئذ...، وإنما سماهم بهذا الاسم بالإقرار وحده؛ إذ لم يكن هناك فرضٌ غيره، فلما

نزلت الشرائع بعد هذا وجبت عليهم وجوب الأول سواء، لا فرق بينها؛ لأنها جميعًا من عند الله، وبأمره، وبإيجابه»[1].

ونحن إذا تدبرنا ما قاله أبو عُبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجدنا أنه قد نصَّ علىٰ أن المؤمن قد سُمي بالإيمان بمجرد أن نطق بالشهادتين؛ إذ ليس الإيمان المفترض علىٰ العباد يومئذٍ سوىٰ الشهادتين، فمن أجاب إليها كان مؤمنًا، لا يلزمه اسمٌ في الدين غيره.

ومما لا شك فيه عندنا جميعًا، أن الإمام أبا عُبيد إنما أراد بقوله هذا: النطق بالشهادتين، مع اعتقاد القلب؛ لأن النطق بالشهادتين دون إيمان القلب لا ينفع صاحبه، كما أن اعتقاد القلب دون النطق بالشهادتين لا ينفع صاحبه.

وكذلك نقول في قوله بأن الإقرارَ بالألسنِ وحدها هو الإيمان المفترض علىٰ الناس يومئذ.

ومن تأمل ما نطق به أبو عُبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بان له المقصود، إذ اكتفىٰ بذكر النطق بالشهادتين، ولم يذكر معها اعتقاد القلب، مع أن اعتقاد القلب أمرٌ لابد منه، وهو أمرٌ مُسلَّمٌ به عند أهل السنة جميعًا، لا خلاف بينهم فيه، فكلهم يوجب اعتقاد القلب.

وذلك يعني: أن أبا عُبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لمَّا ذكر أن النطق بالشهادتين يكفي في ثبوت الإيمان، لم يُرِد أنه يكفي دون اعتقاد القلب، وإنما ذكره عن العهد الأول، الذي لا وجود للمنافقين فيه، والذي عُرِف فيه واشتهر بأن كل من نطق بالشهادتين، فإنه قد

(١) كتاب الإيمان (ص: ١٠ – ١٤).



نطق بها صادقًا من قلبه، وهو ما جعل أبو عُبيد لا يَحتاج إلىٰ أن يذكر اعتقاد القلب مع نطق اللسان؛ لأنه مُسلَّمٌ به، ومتفقٌ عليه بين الأئمة، فاكتفىٰ - والحال - بذكر الشهادتين دون غيرها.

وكذلك يُقال في العمل، فكما أضفنا اعتقاد القلب لكلام أبي عُبيد دون أن يذكره، لأنه لا يَصح الإيمان إلا به، فكذلك علينا أن نُضيف العمل لكلام الأئمة القائلين بأن الإيمان قول وعمل إذا ما ذكروا الإيمان دون أن يذكروا العمل، لأنهم جميعًا قد نصوا علىٰ أن الإيمان قول وعمل، ولأننا نعلم بما نصوا عليه في تعريفهم للإيمان بأن أصل الإيمان عندهم جميعًا لا يثبت إلا بالعمل، وإنما تركوا ذكره لأنه متفقٌ عليه بينهم، ولأنه عند جميعهم من المسلَّمات، فهم متفقون علىٰ أن الكل يعمل: المسلم يعمل، والكافر يعمل، والمنافق يعمل، ولكن العمل لا يدخل في مسمىٰ الإيمان، ولا ينفع صاحبه في الآخرة، بل ولا يصير العامل به مؤمنًا؛ إلا بعد أن يُؤمن بقلبه، وينطق بالشهادتين بلسانه مع قدرته علىٰ النطق بها، فإن حقق ذلك، صار تأثير العمل بعد ذلك في الإيمان، بالزيادة فيه والنقصان.

ذكر أبو عُبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما كان يُسمَّىٰ به العبد مؤمنًا في أول الأمر؛ ثم قال بعده:

«وإنما سمَّاهم بهذا الاسم بالإقرار وحده؛ إذ لم يكن هناك فرضٌ غيره، فلما نزلت الشرائع بعد هذا وجبت عليهم وجوب الأول سواء، لا فرق بينها؛ لأنها جميعًا من عند الله، وبأمره، وبإيجابه».

والسؤال: ماذا أراد أبو عبيد من قوله: «وإنما سمَّاهم بهذا الاسم بالإقرار وحده؛ إذ لم يكن هناك فرضٌ غيره» ؟

أليس من الواضح أنه أراد أن يُثبت أن اسم الإيمان لا يستحقه إلا مَن جمع مع الإقرار العمل بعد أن وجب عليه؟! أم أنه أراد به أن اسم الإيمان يستحقه مَن سمَّاهم بهذا الاسم بالإقرار وحده، كما كان الأمر قبل نزول الشرائع.

إن قلتم بالأول، وافقتمونا علىٰ أن اسم الإيمان لا يستحقه إلا مَن جمع مع الإقرار العمل، وإن قلتم بالثاني، جعلتم كلام أبي عُبيد عبثًا لا معنىٰ له، ولعبًا لا قيمة له!!.

ومما يُبين أن أبا عُبيد إنما أراد به الأمر الأول؛ ما استدل به رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين ذكر الزكاة، وقتال أبي بكرٍ الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لمانعيها، حيث قال:

«فلو أنهم ممتنعون من الزكاة عند الإقرار، وأعطوه ذلك بالألسنة، وأقاموا الصلاة، غير أنهم ممتنعون من الزكاة، كان ذلك مزيلًا لما قبله، وناقضًا للإقرار والصلاة، كما كان إباء الصلاة قبل ذلك ناقضًا لما تقدم من الإقرار.

والمصدِّق لهذا جهاد أبي بكرٍ الصديق - رحمة الله عليه - بالمهاجرين والأنصار علىٰ منع العرب الزكاة، كجهاد رسول الله ﷺ أهل الشرك سواء، لا فرق بينها في سفك الدماء، وسبي الذرية، واغتنام المال، فإنما كانوا مانعين لها، غير جاحدين بها»(١).

ثم ذكر بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأعمال مصدقةٌ لما في القلب، وذلك يعني: أنه يقول بما يقوله ويقرره غيره من الأئمة؛ مِن أنه لا إيمان إلا بعمل، وبه يُفهم مراد الأئمة إذا ما ذكروا اعتقاد القلب وقول اللسان، ولم يذكروا العمل، حين ذِكرهم للإيمان، وأن مرادهم بذلك ذكر الأصل الذي تنطلق منه الأعمال، لا أن الإيمان

---

(١) كتاب الإيمان (ص: ١٦).

يكون مجزئًا بلا عمل.

قال أبو عُبيد: «فهكذا الإيمان هو درجات ومنازل، وإن كان سمىٰ أهله اسمًا واحدًا، وإنما هو عمل من أعمالٍ تَعبَّدَ اللهُ به عبادَه، وفرضه علىٰ جوارحهم، وجعل أصلَه في معرفة القلب، ثم جعل المنطق شاهدًا عليه، ثم الأعمال مصدِّقة له، وإنما أعطىٰ الله كلَّ جارحةٍ عملًا لم يُعطه الأخرىٰ، فعمل القلب: الاعتقاد، وعمل اللسان: القول، وعمل اليد: التناول، وعمل الرجل: المشي، وكلها يجمعها اسم العمل.

فالإيمان علىٰ هذا التناول إنما هو كله مبنيٌّ علىٰ العمل، من أوله إلىٰ آخره، إلا أنه يتفاضل في الدرجات علىٰ ما وصفنا.

وزعم من خالفنا أن القول دون العمل، فهذا عندنا متناقض، لأنه إذا جعله قولًا فقد أقر أنه عمل، وهو لا يدري بما أعلمتك من العلة الموهومة عند العرب في تسمية أفعال الجوارح عملًا»(١).

أبو عبد الله أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ).

❁ **قال أبو بكر الخلال** رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت: ٣١١هـ)**: «وأخبرني يوسف بن موسىٰ، سمع أبا عبد الله، يقول: الإيمان لا يكون إلا بعمل»(٢).

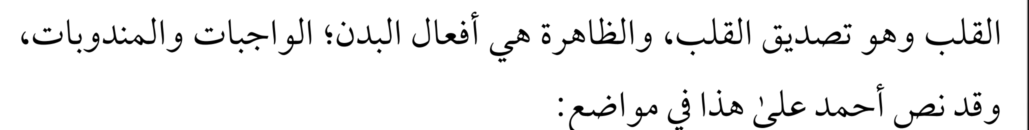
❁ وذكر القاضي أبو يعلىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٥٨هـ) عن الإمام أحمد أنه يقول: «الإيمان لا يكون إلا بعمل»؛ قال:

«وأما حده في الشرع فهو جميع الطاعات الباطنة والظاهرة، فالباطنة أعمال

---

(١) كتاب الإيمان (ص: ٥٢).

(٢) السنة للخلال (٣/ ٥٦٦).



القلب وهو تصديق القلب، والظاهرة هي أفعال البدن؛ الواجبات والمندوبات، وقد نص أحمد علىٰ هذا في مواضع:

فقال في رواية أبي الحارث: السنة أن تقول الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

وكذلك قال في رواية محمد بن موسىٰ: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وإذا عملت الحسن زاد، وإذا ضيعت نقص، والإيمان لا يكون إلا بعمل»(١).

۞ وذكر عنه أيضًا أنه قال: «من زعم أن الإيمان الإقرار، فما يقول في المعرفة؟ هل يحتاج إلىٰ المعرفة مع الإقرار؟ وهل يحتاج أن يكون مصدقًا بما عرف؟ فإن زعم أنه يحتاج إلىٰ المعرفة مع الإقرار فقد زعم أنه من شيئين، وإن زعم أنه يحتاج أن يكون مقرًّا مصدقًا بما عرف، فهو من ثلاثة أشياء، فإن جحد وقال: لا يحتاج إلىٰ المعرفة والتصديق فقد قال عظيمًا، ولا أحسب أحدًا يدفع المعرفة والتصديق، كذلك العمل مع هذه الأشياء»(٢).

وهذا الأثر ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٣٩٣).

۞ أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (ت: ٢٦٤هـ).

قال الإمام المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان قول وعمل، مع اعتقاده بالجنان، قول باللسان، وعمل بالجوارح والأركان، وهما سيان ونظامان وقرينان، لا نفرق بينهما، لا إيمان بلا عمل، ولا عمل إلا بإيمان.

والمؤمنون في الإيمان يتفاضلون، وبصالح الأعمال هم متزايدون، ولا

(١) القاضي أبو يعلىٰ وكتابه مسائل الإيمان (ص: ١٥٢).

(٢) القاضي أبو يعلىٰ وكتابه مسائل الإيمان (ص: ١٥٤).

يخرجون بالذنوب من الإيمان، ولا يُكفِّرون بركوب كبيرة ولا عصيان، ولا نوجب لمحسنهم الجنان، بعد من أوجب له النبي ﷺ، ولا نشهد علىٰ مسيئهم بالنار»[1].

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان، وغير ذلك مما قد اتفق عليه أهل السنة والجماعة من العقائد، ثم قال:

«هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدىٰ، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضا، وجانبوا التكلف فيما كُفوا، فسُدِّدوا بعون الله ووُفِّقوا، لم يَرغَبوا عن الاتباع فيقصروا، ولم يجاوزوه تزيدًا فيعتدوا، فنحن بالله واثقون، وعليه متوكلون، وإليه في اتباع آثارهم راغبون»[2].

أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤هـ).

بوَّب أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بابًا؛ قال: «باب ذكر الأخبار المفسرة بأن الإيمان والإسلام تصديق وخضوع بالقلب واللسان، وعمل بسائر الجوارح، وتصديق لما في القلب»[3].

فبيَّن أن العمل بالجوارح مما يُصدِّق أن في القلب إيمانًا.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المؤمنين إنما استحقوا وصف الإيمان بالعمل، وأن الله عَزَّوَجَلَّ قد وصف المؤمنين بما أتوا به من أعمال، ثم ألزمهم حقيقة الإيمان، فقال في كلام دقيق، يحتاج إلىٰ تأمل وتدبر:

«ووصف الله عَزَّوَجَلَّ المؤمنين بالأعمال، ثم ألزمهم حقيقة الإيمان، ووصفهم

(١) شرح السنة (ص: ٢٥).

(٢) شرح السنة (ص: ٦٩).

(٣) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٣٦٧).

بها بعد قيامهم بالأعمال، من الصلاة، والزكاة، وغيرهما، فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢ - ٣]، ثم قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ﴾ [الأنفال: ٤]، فوصفهم بحقيقة الإيمان بعد قيامهم بالأعمال التي ذكرها.

فليس لأحد أن يعارض خبر الله بالرد، ويقلب وصفه، ويبدله، فيقول: إن المؤمنين الذين إذا ذكر الله لم تجل قلوبهم، وإذا تليت عليهم آياته لم تزدهم إيمانًا، ولا يتكلون على ربهم، ولا يقيمون الصلاة، ولا يؤتون الزكاة، أولئك هم المؤمنون حقًّا، فيبدل وصف الله، ويقلب حكمه، فثبتت أول الآية، وثبتت آخرها بالحقيقة لمن آمن بالله، ويلقي ما بين أولها وآخرها من العمل، فيسمي المؤمن مؤمنًا حقًّا بإلغاء ما بين أول الآية وآخرها من العمل، فيكون قد عارض حكم الله بالرد، ولو كان كل مؤمن مؤمنًا حقًّا لما كان لقول الله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ﴾ بعد الأعمال التي وصفهم بها معنى، إذ كان من عمل تلك الأعمال، ومن لم يعملها مؤمنًا حقًّا، ألا ترى؟ أنه لا يجوز أن يقال: هذا إنسان حقًّا، لأنه لا يكون إنسان باطلًا، ويجوز أن يقال: هذا إنسان حقًّا ليميز بينه وبين الإنسان الباطل؛ الذي ليس بإنسان حقًّا، وكذلك لا يجوز أن يقال: مؤمن حقًّا، لو كان ليس للإيمان خصوص وعموم، كما أن ليس للإنسان خصوص وعموم، كما يقول القائل: فلان رجل حقًّا، لا يريد أنه ذكر حقًّا، ليس بأنثى، لأنه لا جائز أن يكون ذكرًا باطلًا، ولكنه يريد بقوله: رجلًا حقًّا، أي كاملًا في قوته وبصره، وحسن تدبيره، فجاز ذلك على هذا المعنى، فكذلك قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ

حَقًّاۚ﴾، إبانة عن استكمال الإيمان، وفي ذلك دلالة علىٰ أن مِنَ المؤمنين مَنْ ليس بمؤمن حقًّا من طريق الكمال، إلا أنه لا يكون مؤمنًا باطلًا، إذ لم يكن مؤمنًا حقًّا، لأنه لا يجوز أن يكون مؤمنًا باطلًا، فلما لم يجز أن يكون مؤمنًا باطلًا، ثبت أن قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ﴾، خصوصية، خص هؤلاء بها دون سائر المؤمنين، كما يقول القائل: هذا رجل عربي، لأن مِنَ الرجال مَنْ ليس بعربي، ولو كان كل رجل عربيًّا، ولا يكون رجل غير عربي؛ لكان قول القائل: هذا رجل عربي؛ لا معنىٰ له...»[1].

وهذا الكلام الذي نصَّ عليه ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقرره؛ قد يستشكل البعض ذكره هنا، إذ يَفهم منه أن المراد به كمال الإيمان، لا أصله، فيغفل عن بدايته وهو قوله:

«ووصف الله عَزَّوَجَلَّ المؤمنين بالأعمال، ثم ألزمهم حقيقة الإيمان».

ففرَّق بين ما استحقوا به وصف الإيمان ابتداء، وبين ما استحقوا به حقيقته بعد استكماله الكمال الواجب؛ الذي استحقوا به أن يصفهم بأنهم من المؤمنين حقًّا.

وقال عند تفسيره لحديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في الإيمان:

«اختلف الناس في تفسير حديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هذا، فقال طائفة من أصحابنا: قول النبي ﷺ: «**الإيمان: أن تؤمن بالله**»، وما ذكر معه، كلام جامع مختصر، له غور[2]، وقد أوهمت المرجئة في تفسيره، فتأولوه علىٰ غير تأويله، قلةَ معرفةٍ منهم بلسان العرب، وغورِ كلام النبي ﷺ، الذي قد أُعطي جوامع الكلم، وفواتحه،

(١) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٣٥٦).

(٢) أي: له عمق.



واختُصِر له الحديث اختصارًا ﷺ.

أما قوله: (الإيمان: أن تؤمن بالله)؛ أن توحده، وتصدق به بالقلب واللسان، وتخضع له، ولأمره، بإعطاء العزم للأداء لما أمر، مجانبًا للاستنكاب[1]، والاستكبار، والمعاندة، فإذا فعلت ذلك لزمتَ مَحابَّه، واجتنبت مَساخطه...

وأما قوله: (وكتبه)؛ فأن تؤمن بما سمىٰ الله من كتبه في كتابه، من التوراة، والإنجيل، والزبور خاصة، وتؤمن بأن لله سوىٰ ذلك كتبًا؛ أنزلها علىٰ أنبيائه، لا يعرف أسماءها وعددها إلا الذي أنزلها، وتؤمن بالفرقان، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الكتب، إيمانك بغيره من الكتب؛ إقرارك به بالقلب واللسان، وإيمانك بالفرقان؛ إقرارك به، واتباعك بما فيه.

وأما قوله: (ورسله)؛ فأن تؤمن بمن سمىٰ الله في كتابه من رسله، وتؤمن بأن لله سواهم رسلًا، وأنبياءَ، لا يعلم أسماءهم إلا الذي أرسلهم، وتؤمن بمحمد ﷺ، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الرسل، إيمانك بسائر الرسل، إقرارك بهم، وإيمانك بمحمد ﷺ إقرارك به، وتصديقك إياه، واتباعك ما جاء به، فإذا اتبعت ما جاء به، أديتَ الفرائض، وأحللتَ الحلال، وحرَّمتَ الحرام، ووقفتَ عند الشبهات، وسارعتَ في الخيرات»[2].

وقال في ردِّه علىٰ من يُغاير بين الإيمان والإسلام:

«إن اسم المؤمن قد يطلق علىٰ وجهين: اسم بالخروج من ملل الكفر والدخول في الإسلام، وبه تجب الفرائض التي أوجبها الله علىٰ المؤمنين، ويجري عليه

(١) أي: الميل عن الشيء، والعدول عنه.
(٢) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٣٩٢).

الأحكام والحدود التي جعلها الله بين المؤمنين، واسم يلزم بكمال الإيمان، وهو اسم ثناء وتزكية، يجب به دخول الجنة، والفوز من النار، فالمؤمنون الذين خاطبهم الله بالفرائض، والحلال، والحرام، والأحكام، والحدود، الذين لزمهم الاسم بالدخول في الإسلام بالإقرار والتصديق والخروج من ملل الكفر، والمؤمنون الذين زكاهم وأثنىٰ عليهم ووعدهم الجنة، هم الذين أكملوا إيمانهم باجتناب كل المعاصي، واجتناب الكبائر، دل علىٰ ذلك في آيات كثيرة، نعتَ فيها المؤمنين، ثم وعدهم الجنة علىٰ تلك النعوت...

إلىٰ أن قال:

فكل آية وعد الله المؤمنين فيها الجنة، وبشَّرهم بها، فإنما أراد المؤمنين الذين عملوا الصالحات، استدلالًا بهذه الآيات، ولو لم يكن ذلك كذلك، للزمنا أن نثبت الشهادة بالجنة لكل من لزمه اسم الإيمان، وجرتْ عليه الأحكام التي أجراها الله علىٰ المؤمنين علىٰ أي حال مات من تضييع الفرائض، وارتكاب المحارم بعد أنْ لا يكفر بالله»[1].

وقال: «ومن أعظم حجج المرجئة التي يقولون بها عند أنفسهم: اللغة، وذلك أنهم زعموا أن الإيمان لا يعرف في اللغة إلا بالتصديق، وزعم بعضهم أن التصديق لا يكون إلا بالقلب، وقال بعضهم: لا يكون إلا بالقلب واللسان، وقد وجدنا العرب في لغتها تُسمي كل عمل حققت به عمل القلب واللسان تصديقًا، فيقول القائل: فلان يُصدق فعله قوله، يعنون يحقق قوله بفعله، ويصدق سريرته علانيته،

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٦٧).

وفلان يكذب فعله قوله»[1].

ومن تدبر كلام ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وجد أنه قد نصَّ علىٰ أن اسم المؤمن قد يُطلق علىٰ وجهين: اسم بالخروج من ملل الكفر والدخول في الإسلام، واسم يلزم بكمال الإيمان.

فجعل الأول للذين لزمهم الاسم بالدخول في الإسلام بالإقرار والتصديق والخروج من ملل الكفر، وجعل الثاني للذين زكاهم وأثنىٰ عليهم ووعدهم الجنة، وهم الذين أكملوا إيمانهم بأداء الفرائض، واجتناب المعاصي.

وهذا في الحقيقة من أقوىٰ الحجج علىٰ بطلان قول القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، والذين يستدلون لقولهم بما يذكره الأئمة مِن مثل ما ذكره الإمام ابن نصر المروزي مِن التفريق بين ما يثبت به أصل الإيمان، وبين ما يثبت به كماله، إذ جعل الأصل بالإقرار والتصديق، وجعل الكمال بالعمل، وذلك أنه لمن المعلوم أن ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن يُكفرون تارك الصلاة تكاسلًا، وذلك يعني أنه من المستحيل أن يَثبت عنده أصل الإيمان إلا بعمل الجوارح؛ مِنْ صلاة، وزكاة، وحج، وأمر بمعروف، وغيرهم، مع تصديق القلب واللسان، ومع ذلك؛ فقد أشار إلىٰ أن التصديق يكون بالقلب واللسان، ثم يتبعه العمل، كما هو قول غيره من أئمة أهل السنة، سواء مَن كان يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، أو مَن لا يُكفره، مما يدل دلالةً ظاهرةً واضحةً علىٰ أن أهل السنة والجماعة وإن ذكروا التصديق بالقلب واللسان، ولم يُشيروا إلىٰ عمل الجوارح، إلا أن العمل

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٧١٦).



لابد منه عند جميعهم، إذ به يثبت أصل الإيمان، وهو عند جميعهم لازمٌ من لوازم تصديق القلب، وتابعٌ له، هذا مع اتفاقهم جميعًا علىٰ أن الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه لا يصح إلا بذلك.

وسيأتي تفصيل هذه المسألة بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وذكر القول الراجح في المغايرة بين الإيمان والإسلام، ولكن المقصود هنا ذكر موافقة ابن نصر المروزي لأهل السنة والجماعة علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل.

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ).

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم كان الاختلاف الخامس وهو الاختلاف فيمن يستحق أن يُسمىٰ مؤمنًا، وهل يجوز أن يُسمىٰ أحدٌ مؤمنًا علىٰ الإطلاق، أم ذلك غير جائزٍ إلا موصولًا بمشيئة الله جل ثناؤه؟

ثم ذكر أقوال الفِرق في مسمىٰ الإيمان، ثم قال:

«والصواب من القول في ذلك عندنا أن الإيمان اسمٌ للتصديق كما قالته العرب، وجاء به كتاب الله تعالىٰ ذكره؛ خبرًا عن إخوة يوسف من قِيلِهم لأبيهم يعقوب: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]؛ بمعنىٰ: ما أنت بمصدِّق لنا علىٰ قِيلِنا.

غير أن المعنىٰ الذي يستحق به اسمَ مؤمن بالإطلاق، هو الجامع لمعاني الإيمان، وذلك أداء جميع فرائض الله تعالىٰ ذكره؛ من معرفة وإقرار وعمل.

وذلك أن العارف المعتقد صحةَ ما عرف من توحيد الله تعالىٰ ذكره، وأسمائه وصفاته، مصدقٌ لله في خبره عن وحدانيته وأسمائه وصفاته؛ فكذلك العارف بنبوة نبي الله ﷺ، المعتقد صحةَ ذلك، وصحةَ ما جاء به من فرائض الله.

وذلك أن معارف القلوب عندنا: اكتسابُ العبادِ وأفعَالهم، وكذلك الإقرار

باللسان بعد ثبوته، وكذلك العمل بفرائض الله التي فرضها علىٰ عباده، تصديقٌ من العامل بعمله ذلك لله جل ثناؤه، ورسوله ﷺ»[1].

وقال: «وأما من النظر: مما لا يدفع صِحَّتَه ذو فطرة صحيحة. وذلك الشهادة لقول قائلٍ قال قولًا أو وَعَد عِدَةً، ثم أنجز وعدَه، وحقق بالفعل قولَه: صدَّق فلانٌ قولَه بفعله. ولا يدفع مع ذلك ذو معرفة بكلام العرب، صحةَ القول بأن (الإيمان) التصديق، فإذا كان (الإيمان) في كلامها التصديق، والتصديق يكون بالقلب واللسان والجوارح، وكان تصديق القلب: العزم والإذعان، وتصديق اللسان: الإقرار، وتصديق الجوارح: السعي والعمل، كان المعنىٰ الذي به يستحق العبدُ المدح والولاية من المؤمنين، هو إتيانه بهذه المعاني الثلاثة، وذلك أنه لا خلاف بين الجميع أنه لو أقرَّ، وعمل علىٰ غير علم منه ومعرفة بربه، أنه لا يستحق اسم (مؤمن)، وأنه لو عرف وعلم وجحد بلسانه، وكذَّب وأنكر ما عرف من توحيد ربه، أنه غير مستحق اسم (مؤمن)، فإذ كان ذلك كذلك، وكان صحيحًا أنه غير مستحق غير المقر اسمَ (مؤمن)، ولا المقرُّ غير العارف مستحق ذلك، كان كذلك غيرَ مستحق ذلك بالإطلاق، العارفُ المُقِرُّ غير العامل، إذ كان ذلك أحد معاني (الإيمان) التي بوجود جميعها في الإنسان يستحق اسم (مؤمن) بالإطلاق.

فإن قال قائل: فإنا لا نزعم أن العمل من الإيمان، فنجعله من شرائطه التي لا يستحق المؤمن أن يُسمىٰ (مؤمنًا) إلا بها.

---

(١) التبصير في معالم الدين (ص: ١٩٠).



قيل له: إن كان من القائلين أنَّ الإيمان قول، ولا سَلَّم لك أن القول من الإيمان، فيجعله من شرائطه التي لا يستحق أن يسمىٰ المؤمن (مؤمنًا) إلا بها.

فإن قال: إن ذلك وإن كان كذلك، فإن العرب لا تعرف في مَنطِقها (الإيمان) إلا التصديق، واستشهد لِقيلِه ذلك بقول الله تعالىٰ ذكره، مخبراً عن قول إخوة يوسف لأبيهم يعقوب صلوات الله عليهم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وما أشبه ذلك من الشواهد.

قيل له: فإن كان التصديق هو الإيمان، أفرأيتم إن صَدَّق وهو غيرُ عارف بحقيقة صحة ما صدَّق، أمؤمن هو بالإطلاق؟

فإن قال: نعم، أوجب اسمَ (الإيمان) لكل من لا يعرف ربه بقلبه، ولكل من اعتقد بقلبه أن الله ثالث ثلاثة بالإطلاق علىٰ الحقيقة، وذلك خلاف نص حكم الله في خلقه. وذلك أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ سَمَّىٰ من قال بلسانه مثل قول المؤمنين بألسنتهم، وهو معتقدٌ بقلبه خلافَه: (منافقًا)، فقال لنبيه ﷺ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فكذَّبهم الله جل ثناؤه في دعواهم ما ادَّعوا أنهم يشهدون، إذ كانت قلوبهم منطَوِيةً علىٰ خلاف ما أبدَتْه ألسنتهم.

وإن قال: بل هو غيرُ مؤمن حتىٰ يصدق بالقول ما هو مُعتقِد حقيقةً بقلبه.

قيل: فقد تركت قولك: إن (الإيمان) هو التصديق بالقول، والإقرار باللسان، وخالفت ما ادَّعيت في قول الله تعالىٰ ذكره: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، من التأويل.

وقيل له: فإذا كان التصديق بالقلب ومعرفة الرب به، من الإيمان الذي لا

يستحق أحدٌ عندك اسمَ (الإيمان) إلا بإتيانه بهما، والمعرفة لا شك أنها من معنىٰ الإقرار باللسان بمعزل، فما أنكرتَ أن يكون العمل بسائر الجوارح الذي هو لله طاعة، من معاني (الإيمان) التي لا يستحق أحدٌ التسمية بأنه (مؤمن) إلا بإتيانه به، مع التصديق باللسان، والمعرفة بالقلب؟ وهل بينك وبين من قال: إنما (الإيمان) الإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، دون المعرفة بالقلب، أو قال: إنه العمل بالجوارح والمعرفة بالقلب، دون الإقرار باللسان فرق؟

فلن يقول في شيء من ذلك قولًا إلا أُلزِم في الآخر مثله.

وأما الذين قالوا: إن الإقرار والعمل هو (الإيمان) دون المعرفة بالقلب، والذين قالوا: إن المعرفة بالقلب هي (الإيمان) دون الإقرار باللسان والعمل بالجوارح، والذين قالوا: إن (الإيمان) هو الإقرار دون المعرفة والعمل، فإن للبيان عن خطأ قولهم كتابًا يُفرَد إن شاء الله، إذ كان كتابُنا هذا مخصوصًا بالبيان عن آثار رسول الله ﷺ علىٰ مذاهب السلف من أهل النقل، دون أقوال أهل الجدل، وكانت هذه المذاهب الثلاثة الأُخَر من مذاهب أهل الجدل»[1].

وقال عند تفسير قول الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

«وأما قوله: ﴿أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ﴾، فإنه يعني: أو عملت في تصديقها بالله خيرًا مِن عملٍ صالحٍ يُصدِّقُ قِيلَهُ ويُحققه، من قبل طلوع الشمس من مغربها، ولا ينفع كافرًا لم يكن آمن بالله قبل طلوعها كذلك؛ إيمانه بالله إن آمن وصدق بالله

(١) تهذيب الآثار (ص: ٦٨٥).

ورسله، لأنها حالة لا تمتنع نَفْسٌ من الإقرار بالله، لعظيم الهول الوارد عليهم من أمر الله، فحكم إيمانهم، كحكم إيمانهم عند قيام الساعة، وتلك حال لا يمتنع الخلق من الإقرار بوحدانية الله، لمعاينتهم من أهوال ذلك اليوم ما ترتفع معه حاجتهم إلىٰ الفكر والاستدلال والبحث والاعتبار، ولا ينفع من كان بالله وبرسله مصدقًا، ولفرائض الله مضيعًا، غير مكتسب بجوارحه لله طاعة، إذا هي طلعت من مغربها، أعمالُه إن عمل، وكسبُه إن اكتسب، لتفريطه الذي سلف قبل طلوعها في ذلك، كما:

حدثني محمد بن الحسين، قال: حدثنا أحمد بن المفضل، قال: حدثنا أسباط، عن السدي: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًاۗ﴾، يقول: كسبت في تصديقها خيرًا، عملًا صالحًا، فهؤلاء أهل القبلة. وإن كانت مصدقة ولم تعمل قبل ذلك خيرًا، فعملت بعد أن رأت الآية، لم يُقبل منها. وإن عملت قبل الآية خيرًا، ثم عملت بعد الآية خيرًا، قُبل منها»[1].

وقال عند تفسيره لقوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةًۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [لقمان: ٢٠].

«واختلفت القرَّاء في قراءة ذلك، فقرأه بعض المكيين وعامة الكوفيين: (وأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَةً)؛ علىٰ الواحدة، ووجهوا معناها إلىٰ أنه الإسلام، أو إلىٰ

(١) تفسير الطبري (٥ / ٤١١).

أنها شهادة أن لا إله إلا الله. وقرأته عامة قرَّاء المدينة والبصرة: (نِعَمَهُ)؛ علىٰ الجماع، ووجَّهوا معنىٰ ذلك، إلىٰ أنها النعم التي سخرها الله للعباد مما في السماوات والأرض، واستشهدوا لصحة قراءتهم ذلك كذلك بقوله: ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِۚ﴾ [النحل: ١٢١]، قالوا: فهذا جمع النعم.

والصواب من القول في ذلك عندنا أنهما قراءتان مشهورتان في قرَّاء الأمصار، متقاربتا المعنىٰ، وذلك أن النعمة قد تكون بمعنىٰ الواحدة، ومعنىٰ الجماع، وقد يدخل في الجماع الواحدة. وقد قال جلّ ثناؤه: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ﴾ [النحل: ١٨]، فمعلوم أنه لم يَعنِ بذلك نعمةً واحدة. وقال في موضع آخر: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١٢٠ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِۚ﴾ [النحل: ١٢٠ - ١٢١]، فجمعها، فبأي القراءتين قرأ القارئ ذلك فمصيب.

ثم قال: ذِكر بعض من قرأ ذلك علىٰ التوحيد، وفسَّره علىٰ ما ذكرنا عن قارئيه أنهم يفسرونه.

إلىٰ أن قال:

حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا يحيىٰ بن آدم، عن سفيان، عن عيسىٰ، عن قَيْس، عن ابن عباس: (نِعَمَةً ظاهِرَةً وَباطِنَةً)؛ قال: لا إله إلا الله. وقوله: (ظاهِرَةً)، يقول: ظاهرة علىٰ الألسن قولًا، وعلىٰ الأبدان وجوارح الجسد عملًا. وقوله: (وَباطِنَةً)، يقول: وباطنة في القلوب، اعتقادًا ومعرفةً»[1].

وقال عند تفسيره لقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ

(١) تفسير الطبري (١٠ / ٢١٧).

أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

«واختلف أهل التأويل في السبب الذي من أجله قيل للنبي ﷺ: قُل لهؤلاء الأعراب: قولوا أسلمنا، ولا تقولوا آمنا، فقال بعضهم: إنما أمر النبي ﷺ بذلك، لأن القوم كانوا صدَّقوا بألسنتهم، ولم يُصدِّقوا قولَهم بفعلهم، فقيل لهم: قولوا أسلمنا، لأن الإسلام قول، والإيمان قول وعمل.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الآثار ما يدل علىٰ هذا القول، فذكر عن الزهري أنه قال: «الإسلام: الكلمة، والإيمان: العمل»، وذكر عن ابن زيد أنه قال في قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾، قال: «لم يُصدقوا إيمانهم بأعمالهم، فرد الله ذلك عليهم، ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وأخبرهم أن المؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، أولئك هم الصادقون، صدَّقوا إيمانهم بأعمالهم، فمن قال منهم: أنا مؤمن فقد صدق، قال: وأما من انتحل الإيمان بالكلام ولم يعمل فقد كذب، وليس بصادق».

ذكر هذا القول، وذكر قولًا آخر بعده، ثم قال:

وأولىٰ الأقوال بالصواب في تأويل ذلك القول: الذي ذكرناه عن الزهري، وهو أن الله تقدم إلىٰ هؤلاء الأعراب الذين دخلوا في الملة إقرارًا منهم بالقول، ولم يحققوا قولهم بعملهم، أن يقولوا بالإطلاق آمنا دون تقييد قولهم بذلك بأن يقولوا آمنا بالله ورسوله، ولكن أمرهم أن يقولوا القول الذي لا يشكل علىٰ سامعيه، والذي قائله فيه محق، وهو أن يقولوا أسلمنا، بمعنىٰ: دخلنا في الملة والأموال، والشهادة الحق.

قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، يقول تعالىٰ ذكره: ولما يدخل العلم

بشرائع الإيمان، وحقائق معانيه في قلوبكم»(١).

فكل هذه الأقوال عن ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تؤكد أنه موافقٌ للسلف علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل.

وموافقته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ذهب إليه بعض السلف من نفي الإيمان عن هؤلاء الأعراب مع دخولهم في الإسلام، والتزامهم شرائعه، وأدائهم ما وجب عليهم من أعمال، لَمَّا رأوا أن الله عَزَّوَجَلَّ قد نفىٰ عنهم الإيمان وأثبت لهم الإسلام، بما وُجد فيهم من تقصير، أدىٰ إلىٰ نفي الإيمان عنهم، دون الإسلام، لخير دليل علىٰ أنه لا يتصور وجود إنسان بلا عمل، ولا يقول بإيمان تارك العمل بالكلية.

وقد اختلف السلف في هؤلاء الأعراب علىٰ قولين:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذا الإسلام الذي نفىٰ الله عن أهله دخول الإيمان في قلوبهم، هل هو إسلام يثابون عليه؟ أم هو من جنس إسلام المنافقين؟ فيه قولان مشهوران للسلف والخلف:

أحدهما: أنه إسلام يثابون عليه، ويخرجهم من الكفر والنفاق. وهذا مروي عن الحسن، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وأبي جعفر الباقر؛ وهو قول حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل، وسهل بن عبد الله التستري، وأبي طالب المكي، وكثير من أهل الحديث والسنة والحقائق.

قال أحمد بن حنبل: حدثنا مؤمل بن إسحاق عن عمار بن زيد قال: سمعت هشامًا يقول: كان الحسن ومحمد يقولان: مسلم، ويهابان: مؤمن. وقال أحمد بن

(١) تفسير الطبري (١١ / ٣٩٩).



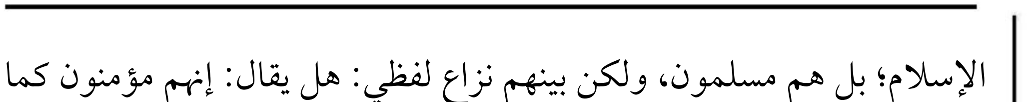
حنبل: حدثنا أبو سلمة الخزاعي، قال: قال مالك، وشريك، وأبو بكر بن عياش، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد: (الإيمان): المعرفة والإقرار والعمل، إلا أن حماد بن زيد يفرق بين الإسلام والإيمان، يجعل الإيمان خاصًّا، والإسلام عامًّا.

و**(القول الثاني)**: أن هذا الإسلام: هو الاستسلام خوف السبي والقتل، مثل إسلام المنافقين. قالوا: وهؤلاء كفار، فإن الإيمان لم يدخل في قلوبهم، ومن لم يدخل الإيمان في قلبه فهو كافر. وهذا اختيار البخاري، ومحمد بن نصر المروزي، والسلف مختلفون في ذلك...

إلىٰ أن قال:

وعلىٰ هذا: فالخطاب بالإيمان يدخل فيه (ثلاث طوائف): يدخل فيه المؤمن حقًّا، ويدخل فيه المنافق في أحكامه الظاهرة، وإن كانوا في الآخرة في الدرك الأسفل من النار؛ وهو في الباطن يُنفىٰ عنه الإسلام والإيمان، وفي الظاهر يثبت له الإسلام والإيمان الظاهر، ويدخل فيه الذين أسلموا وإن لم تدخل حقيقة الإيمان في قلوبهم؛ لكن معهم جزء من الإيمان والإسلام يثابون عليه.

ثم قد يكونون مفرطين فيما فرض عليهم، وليس معهم من الكبائر ما يعاقبون عليه كأهل الكبائر، لكن يعاقبون علىٰ ترك المفروضات، وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآية وغيرهم؛ فإنهم قالوا: آمنا، من غير قيام منهم بما أمروا به باطنًا وظاهرًا. فلا دخلت حقيقة الإيمان في قلوبهم، ولا جاهدوا في سبيل الله، وقد كان دعاهم النبي ﷺ إلىٰ الجهاد، وقد يكونون من أهل الكبائر المعرضين للوعيد؛ كالذين يصلون ويزكون ويجاهدون، ويأتون الكبائر؛ وهؤلاء لا يخرجون من



الإسلام؛ بل هم مسلمون، ولكن بينهم نزاع لفظي: هل يقال: إنهم مؤمنون كما سنذكره إن شاء الله؟»(١).

ومن تدبر الخلاف بين السلف في مثل هذه المسائل، وجد أنها لا علاقة لها بالحكم علىٰ تارك العمل بالكلية من عدمه، وإنما الخلاف بينهم في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، من عدمه، وسيأتي تفصيل ذلك بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري (ت: ٣٢٩هـ).

قال الإمام البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمانُ بأنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، وعملٌ وقولٌ، ونيةٌ وإصابةٌ، يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله، وينقص حتىٰ لا يبقىٰ منه شيء»(٢).

قال العلامة أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما أهل السنة والجماعة فإنهم يقولون: لابد أن يتظافر القلب، واللسان، والأعمال، فالقلب يعتقد، واللسان ينطق، والجوارح تعمل»(٣).

وقال: «وبهذا تعلم أن الإيمان لا يكون إيمانًا حقًّا حتىٰ يجتمع عليه القلب، واللسان، والجوارح، فإن لم تجتمع هذه الثلاثة فلا إيمان»(٤).

وقال العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ: «أما الإيمان في الشرع: فإنه هو اعتقادٌ بالقلب، ونُطقٌ باللسان، وعملٌ بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، لا يكون الإيمان إلا من مجموع هذه الأشياء، فمن آمن بقلبه، ولم يؤمن بلسانه، لم

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٣٨).

(٢) شرح السنة (ص: ٧٣).

(٣) إرشاد الساري (ص: ٨٩).

(٤) إرشاد الساري (ص: ٩٠).

يكن مؤمنًا...، فالإيمان بالقلب لا يكفي كما تقولُه المرجئة، وليس بإيمان، وكذلك الإيمان باللسان أيضًا لا يكفي؛ لأن هذا إيمان المنافقين...، والإيمان بالقلب، والقول باللسان؛ لا يكفيان أيضًا، كما تقوله بعض المرجئة، هذا لا يكفي لابد من العمل بالجوارح، فالذي يؤمن بقلبه وبلسانه ولكنه لا يصلي أبدًا، ولا يصوم، ولا يؤدي حج الفريضة، ولا يعملُ أيَّ عملٍ من الأعمال؛ هذا كافر، ولو كان يؤمن بلسانه، وينطق ويعتقد بقلبه، ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، لكنَّ تركَه العملَ من غير عذر لا يجعله مؤمنًا، إلا إذا ترك العمل لعذر كالمكره، والناسي، والجاهل، وكذا الذي دخل في الإسلام ولم يتمكن من العمل، بأن أسلم ثم مات في الحال، فهذا لا يُحسب عليه العمل؛ لأنه لم يتمكن، كذلك المَخبولُ في عقله؛ هذا لا يتمكن من العمل، أما إذا كان متمكنًا من العمل وتَرَكَه نهائيًّا؛ فهذا ليس بمؤمن»[1].

۞ **وقال الإمام البربهاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمة محمد ﷺ فيها مؤمَّنون في أحكامهم، ومواريثهم، وذبائحهم، والصلاة عليهم، ولا نشهد لأحد بحقيقة الإيمان؛ حتىٰ يأتي بجميع شرائع الإسلام، فإن قصَّر في شيءٍ من ذلك؛ كان ناقصَ الإيمان حتىٰ يتوب، واعلم أن إيمانه إلىٰ الله تعالىٰ، تام الإيمان، أو ناقص الإيمان، إلا ما أظهر لك من تضييع شرائع الإسلام»[2].

قال العلامة أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا صحيح بأن من أظهر الإسلام بأن

(١) إتحاف القاري (١ / ١٩٥).

(٢) شرح السنة (ص: ٧٩).

نطق بالشهادتين؛ عالمًا بمعناها، عاملًا بمقتضاها، وأقام الصلاة، وأدىٰ الزكاة، وصام رمضان، فهذا هو المسلم، تجري عليه أحكام الإسلام، الأحكام التوارثية، وأحكام الذبائح، فيؤكل ذبحه، ويُصلىٰ عليه إذا مات، لكن: لا نشهد لأحد بحقيقة الإيمان؛ حتىٰ يأتي بشرائع الإسلام، وأصوله، وفروعه، بقدر المستطاع، أما إن قصَّر في شيء من تلك الأحكام التي هي بمنزلة الأصول، وارتكب محرَّمًا؛ فنحن في هذه الحالة نحكم له بالإسلام الناقص عن درجة الإيمان الكاملة، فلا ننفي عنه مطلق الإيمان، ولا نحكم له بكماله، ومتىٰ ضيَّع شيئًا من شرائع الإسلام التي تقتضي الحدود أو التعزير؛ أقمنا عليه ذلك بحسب ما تقتضيه الحالة، وبالله التوفيق»[١].

أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ).

بوَّب الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بابًا؛ قال: «باب القول بأن الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمنًا إلا بأن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث».

ثم ذكر تحته من الآثار ما يدل دلالةً ظاهرةً علىٰ أنه لا يصح الإيمان إلا بالعمل.

ثم قال: «اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب علىٰ جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح.

ثم اعلموا: أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق، إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نُطقًا، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق اللسان حتىٰ يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث: كان مؤمنًا، دلَّ علىٰ ذلك القرآن والسنة

(١) إرشاد الساري (ص: ١١١).



وقول علماء المسلمين»[1].

وقال: «بل نقول والحمد لله قولًا يوافق الكتاب والسنة، وعلماء المسلمين؛ الذين لا يُستوحش من ذكرهم، وقد تقدم ذكرنا لهم: أن الإيمان معرفةٌ بالقلب تصديقًا يقينًا، وقولٌ باللسان، وعملٌ بالجوارح، ولا يكون مؤمنًا إلا بهذه الثلاثة، لا يجزي بعضها عن بعض، والحمد لله علىٰ ذلك»[2].

وقال: «فهذا مما يدلك علىٰ أن علىٰ القلب الإيمان، وهو التصديق والمعرفة، لا ينفع القول إذا لم يكن القلب مصدقًا بما ينطق به اللسان مع العمل، فاعلموا ذلك»[3].

وقال: «وأما الإيمان بما فُرض علىٰ الجوارح تصديقًا لما آمن به القلب، ونطق به اللسان، فقوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿تُفْلِحُونَ ۩﴾ [الحج: ٧٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ في غير موضع من القرآن، ومثله فرض الصيام علىٰ جميع البدن، ومثله فرض الجهاد بالبدن، وبجميع الجوارح.

فالأعمال رحمكم الله بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يُصدِّق الإيمان بعمله بجوارحه؛ مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمنًا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيبًا لإيمانه، وكان العمل بما

---

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٦١١).

(٢) الشريعة للآجري (٢/ ٦٨٦).

(٣) الشريعة للآجري (٢/ ٦١٢).

ذكرناه تصديقًا منه لإيمانه، وبالله التوفيق»[١].

وقال: «وقد قال تعالىٰ في كتابه، وبيَّن في غير موضع أن الإيمان لا يكون إلا بعمل، وبيَّنه النبي ﷺ، خلاف ما قالت المرجئة الذين لعب بهم الشيطان»[٢].

وقال: «اعلموا رحمنا الله وإياكم يا أهل القرآن، ويا أهل العلم بالسنن والآثار، ويا معشر من فقَّههم الله تعالىٰ في الدين بعلم الحلال والحرام؛ أنكم إن تدبرتم القرآن كما أمركم الله تعالىٰ، علمتم أن الله تعالىٰ أوجب علىٰ المؤمنين بعد إيمانهم به وبرسوله العمل، وأنه تعالىٰ لم يُثْنِ علىٰ المؤمنين بأنه قد رضي عنهم وأنهم قد رضوا عنه، وأثابهم علىٰ ذلك الدخول إلىٰ الجنة والنجاة من النار، إلا بالإيمان والعمل الصالح. قرن مع الإيمان العمل الصالح، لم يدخلهم الجنة بالإيمان وحده، حتىٰ ضمَّ إليه العمل الصالح الذي وفَّقَهم له، فصار الإيمان لا يتم[٣] لأحد حتىٰ يكون مصدقًا بقلبه، وناطقًا بلسانه، وعاملًا بجوارحه، لا يخفىٰ علىٰ من تدبر القرآن وتَصفَّحه، وجده كما ذكرت.

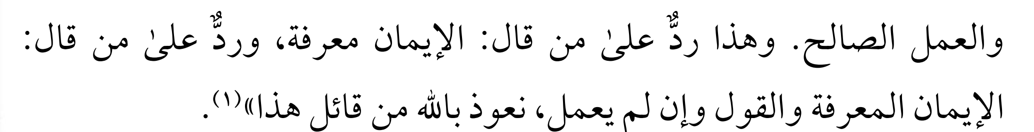
واعلموا رحمنا الله وإياكم أني قد تصفَّحت القرآن فوجدت ما ذكرته في شبيه من خمسين موضعًا من كتاب الله تعالىٰ: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لم يدخل المؤمنين الجنة بالإيمان وحده، بل أدخلهم الجنة برحمته إياهم، وبما وفَّقهم له من الإيمان

---

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٦١٣).

(٢) الشريعة للآجري (٢/ ٦١٤).

(٣) قوله: لا يتم؛ معناه هنا: لا يُجزئ، أو لا يصح، وليس معناه: لا يكمل. وأينما مرت معنا هذه الكلمة: (لا يتم) في هذه الرسالة؛ ولم يكن المراد بها واضحًا بأن معناها: لا يكمل؛ فإن مقصودي بها: لا يُجزئ، أو لا يصح، إلا أن أنص علىٰ غير ذلك، وسيأتي بسط هذه المسألة بإذن الله تبارك وتعالىٰ.



والعمل الصالح. وهذا ردٌّ علىٰ من قال: الإيمان معرفة، وردٌّ علىٰ من قال: الإيمان المعرفة والقول وإن لم يعمل، نعوذ بالله من قائل هذا»[1].

وقال: «كل هذا يدل علىٰ أن الإيمان تصديق بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، لا يجوز غير هذا، ردًّا علىٰ المرجئة، الذين لعب بهم الشيطان، ميِّزوا هذا تفقهوا، إن شاء الله»[2].

وقال: «ميِّزوا رحمكم الله قول مولاكم الكريم، هل ذكر الإيمان في موضع واحد من القرآن إلا وقد قرن إليه العمل الصالح!

وقال تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

فأخبر تعالىٰ بأن الكلم الطيِّب حقيقته: أن يُرفَع إلىٰ الله تعالىٰ بالعمل، فإن لم يكن عمل؛ بطل الكلام من قائله، ورُدَّ عليه. ولا كلام طيب أجل من التوحيد، ولا عمل من أعمال الصالحات أجل من أداء الفرائض»[3].

وقال: «كل هذا يدل العاقل علىٰ أن الإيمان ليس بالتحلي، ولا بالتمني، ولكن ما وقر في القلوب، وصدقته الأعمال. كذا قال الحسن وغيره»[4].

وقال: «فيما ذكرته مقنع لمن أراد الله به الخير، فعلم أنه لا يتم له الإيمان إلا بالعمل، هذا هو الدين الذي قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٦١٨).

(٢) الشريعة للآجري (٢/ ٦٢٤).

(٣) الشريعة للآجري (٢/ ٦٣٢).

(٤) الشريعة للآجري (٢/ ٦٣٦).



ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]»[١].

أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت: ٣٨٥هـ).

قال ابن شاهين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأشهد أن الإيمان قول وعمل، ولا قول، ولا عمل؛ إلا بنية»[٢].

ابن بطة العكبري (ت: ٣٨٧هـ).

ذكر ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في كتابه:** (الإبانة)؛ جملة من الآثار عمن سبقه من الأئمة؛ قرر فيها معتقد أهل السنة والجماعة في أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا يُجزئ، ولا يصح إلا بالعمل.

وقد عرَّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإيمان بتعريفٍ دقيق، بيَّن فيه العلاقة بين القلب واللسان والجوارح، فقال:

«وفقكم الله فإني مبين لكم شرائع الإيمان التي أكمل الله بها الدين، وسماكم بها المؤمنين، وجعلكم إخوة عليها متعاونين، وميز المؤمنين بها من المبتدعين المرجئة الضالين؛ الذين زعموا أن الإيمان قول بلا عمل، ومعرفة من غير حركة، فإن الله عَزَّوَجَلَّ قد كذبهم في كتابه، وسنة نبيه، وإجماع العقلاء والعلماء من عباده، فتدبروا ذلك وتفهموا ما فيه، وتبينوا علله ومعانيه.

فاعلموا رحمكم الله: أن الإيمان إنما هو نظام اعتقادات صحيحة بأقوال صادقة وأعمال صالحة بنيات خالصة بسنن عادلة وأخلاق فاضلة، جمع الله فيها

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٦٤٣).

(٢) شرح مذاهب أهل السنة (ص: ٣١٩).

لعباده مصالح دنياهم وآخرتهم ومراشد عاجلهم وآجلهم»[(١)].

وقال أيضًا: «ومعناه: التصديق بما قاله، وأمر به، وافترضه، ونهىٰ عنه، من كل ما جاءت به الرسل من عنده، ونزلت فيه الكتب، وبذلك أرسل المرسلين؛ فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، والتصديق بذلك: قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان، يزيده كثرة العمل والقول والإحسان، وينقصه العصيان، وله أول وبداية، ثم ارتقاء وزيادة بلا نهاية»[(٢)].

بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن التصديق له أول وبداية، وهو أن يجمع: قول اللسان، وتصديق الجنان، وعمل الأركان، ثم بعد وجود أصله، يرتقي ويزيد بلا نهاية.

وقد ذكر بإسناده عن الضحاك بن مزاحم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «وأن دين الله الذي بعث به نبيه ﷺ هو الإيمان، والإيمان هو الإسلام، وبه أُرسِل المرسلون قبله، فقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وهو الإيمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين، والتصديق والإقرار بما جاء من الله، والتسليم لقضائه وحكمه، والرضا بقدره، وهذا هو الإيمان، ومن كان كذلك فقد استكمل الإيمان، ومن كان مؤمنًا حرَّم الله ماله ودمه، ووجب له ما يجب علىٰ المسلمين من الأحكام، ولكن لا يستوجب ثوابه، ولا ينال الكرامة إلا بالعمل فيه، واستيجاد ثواب الإيمان عمل

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٦٢٦).

(٢) الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة (ص: ١٩٢).

به، والعمل به اتباع طاعة الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في أداء الفرائض واجتناب المحارم والاقتداء بالصالحين...

ثم ذكر جملة من شرائع الإسلام، مِن واجبات ومستحبات، ثم قال:

فهذه صفة دين الله، وهو الإيمان، وما شرع الله فيه من الإقرار بما جاء من عند الله وبيَّن من حلاله وحرامه وسننه وفرائضه قد سُمي لكم ما ينتفع به ذوو الألباب من الناس، وفوق كل ذي علم عليم، ويجمع كل ذلك التقوىٰ، فاتقوا الله واعتصموا بحبله ولا قوة إلا بالله، أسأل الله أن يوفقنا وإياكم لما نبلغ به رضوانه وجنته».

ذكر ابن بطة ذلك عنه، ثم قال:

«فهذه إخواني رحمكم الله شرائع الإيمان وشعبه، وأخلاق المؤمنين الذين من كملت فيهم كانوا علىٰ حقائق الإيمان، وبصائر الهدىٰ، وأمارات التقوىٰ، فكلما قوي إيمان العبد، وازداد بصيرة في دينه، وقوة في يقينه، تزيدت هذه الأخلاق وما شاكلها فيه، ولاحت أعلامها وأماراتها في قوله وفعله، فكلها قد نطق بها الكتاب، وجاءت بها السنة، وشهد بصحتها العقل؛ الذي أعلىٰ الله رتبته، ورفع منزلته، وأفلج حجته، وعلىٰ قدر نقصان الإيمان في العبد وضعف يقينه، يقل وجدان هذه الأخلاق فيه، وتُعدم مِن أفعاله وسجاياه»[1].

وقال: «وأما الإيمان بما فرضه الله عَزَّوَجَلَّ من العمل بالجوارح تصديقًا لما أيقن به القلب، ونطق به اللسان، فذلك في كتاب الله تعالىٰ يكثر علىٰ الإحصاء، وأظهر من أن يخفىٰ، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ

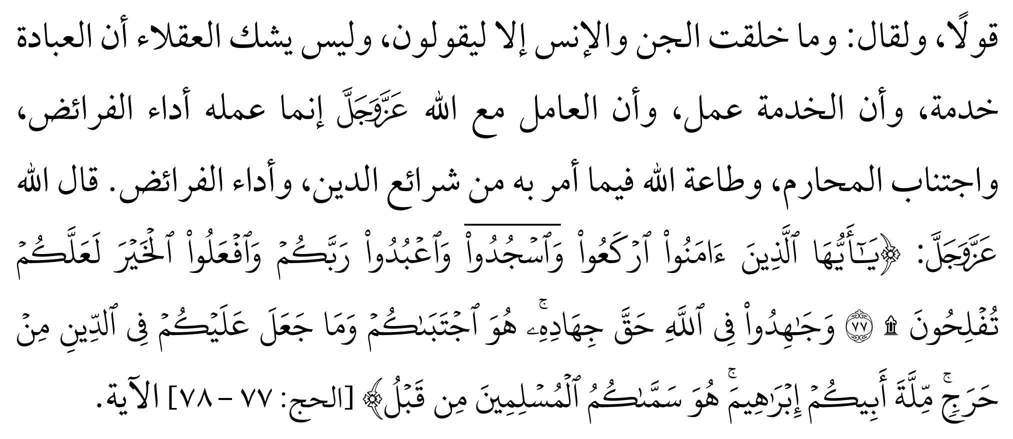
(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٦٥٠ - ٦٥٣).

رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩﴾ [الحج: ٧٧]، وقال: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ في مواضع كثيرة من القرآن، أمر الله فيها بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام شهر رمضان، والجهاد في سبيله، وإنفاق الأموال، وبذل الأنفس في ذلك، والحج بحركة الأبدان، ونفقة الأموال، فهذا كله من الإيمان، والعمل به فرض، لا يكون المؤمن إلا بتأديته...

فكل من ترك شيئًا من الفرائض التي فرضها الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه، أو أكدها رسول الله ﷺ في سنته، علىٰ سبيل الجحود لها والتكذيب بها، فهو كافرٌ بَيِّنُ الكفر، لا يشك في ذلك عاقلٌ يؤمن بالله واليوم الآخر، ومَن أقر بذلك وقاله بلسانه، ثم تركه تهاونًا ومجونًا، أو معتقدًا لرأي المرجئة، ومتبعًا لمذاهبهم، فهو تارك الإيمان، ليس في قلبه منه قليلٌ ولا كثير، وهو في جملة المنافقين؛ الذين نافقوا رسول الله ﷺ، فنزل القرآن بوصفهم وما أُعِد لهم، وإنهم في الدرك الأسفل من النار، نستجير بالله من مذاهب المرجئة الضالة»(١).

وقال: «وحسبك من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ بآية جمعت كل قول طيِّب، وكل عمل صالح، قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فإنه جمع في هذه الآية القول والعمل والإخلاص والطاعة لعبادته وطاعته، والإيمان به وبكتبه وبرسله، وما كانوا عليه من عبادة الله وطاعته، فهل للعبادة التي خلق الله العباد لها عمل غير عمل من الإيمان، فالعبادة من الإيمان هي أو من غير الإيمان، فلو كانت العبادة التي خلقهم الله لها قولًا بغير عمل؛ لما أسماها عبادة، ولسمَّاها

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٧٦٣).



قولًا، ولقال: وما خلقت الجن والإنس إلا ليقولون، وليس يشك العقلاء أن العبادة خدمة، وأن الخدمة عمل، وأن العامل مع الله عَزَّوَجَلَّ إنما عمله أداء الفرائض، واجتناب المحارم، وطاعة الله فيما أمر به من شرائع الدين، وأداء الفرائض. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْۤ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩ ﴿٧٧﴾ وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ﴾ [الحج: ٧٧ - ٧٨] الآية.

فهل يخفىٰ علىٰ ذي لب سمع هذا الخطاب الذي نزل به نص الكتاب أن اسم الإيمان قد انتظم التصديق بالقول والعمل والمعرفة.

إلىٰ أن قال:

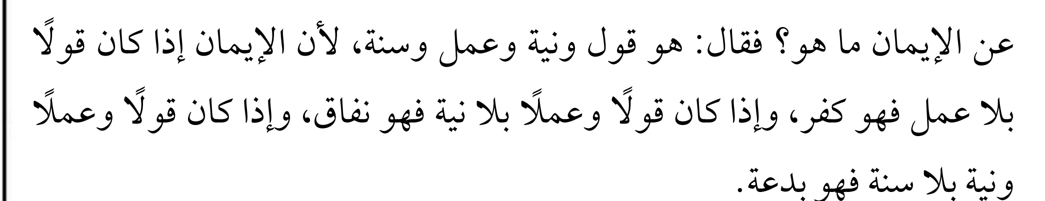
فقد تلوت عليكم من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل، وأن من صدَّق بالقول وترك العمل كان مُكذِّبًا، وخارجًا من الإيمان، وأن الله لا يقبل قولًا إلا بعمل، ولا عملًا إلا بقول»[1].

وقال: «فتفهموا رحمكم الله هذا الخطاب، وتدبروا كلام ربكم عَزَّوَجَلَّ، وانظروا هل ميز الإيمان من العمل، أو هل أخبر في شيء من هذه الآيات أنه ورث الجنة لأحد بقوله دون فعله؟ ألا ترون إلىٰ قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، ولم يقل بما كنتم تقولون»[2].

وقال: «سمعت بعض شيوخنا رحمهم الله يقول: سئل سهل بن عبد الله التستري

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٧٩٢).

(٢) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٧٨٧).



عن الإيمان ما هو؟ فقال: هو قول ونية وعمل وسنة، لأن الإيمان إذا كان قولًا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولًا وعملًا ونية بلا سنة فهو بدعة.

قال ابن بطة: وحسبك من ذلك ما أخبرك عنه مولاك الكريم بقوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، فإن هذه الآية جمعت القول والعمل والنية، فإن عبادة الله لا تكون إلا من بعد الإقرار به، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة لا يكون إلا بالعمل، والإخلاص لا يكون إلا بعزم القلب والنية»[(١)].

وقال: «فالإيمان يا أخي رحمك الله هو القول، والعمل هو الطاعة، والقول تبع للطاعة، والعمل، والناس يتفاضلون فيه علىٰ حسب مقادير عقولهم، ومعرفتهم بربهم، وشدة اجتهادهم في السبق بالأعمال الصالحة إليه. وقد شرحت السنة عن رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله بعضهم علىٰ بعض»[(٢)].

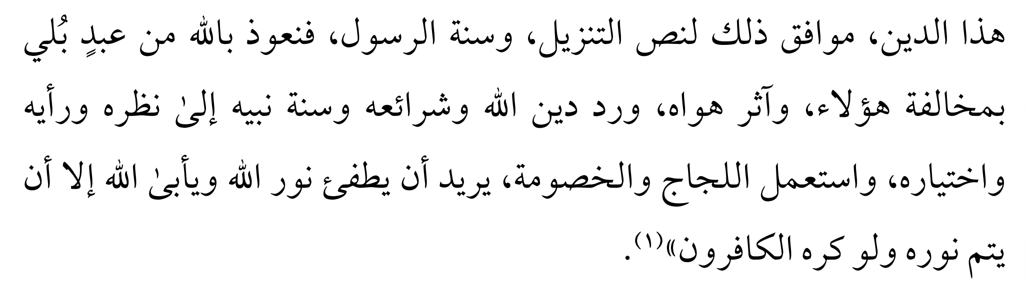
ثم ذكر بعد أن قرر هذه العقيدة أكثر من مائة من الأئمة ممن كانوا قبله، كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، مما يدل علىٰ أنه يفهم من قولهم: الإيمان قول وعمل، أنه حقٌّ علىٰ حقيقته، وأنه لا إيمان إلا بعمل.

ذكر قولهم ثم قال:

«فهذا طريق الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين؛ الذين جعلهم الله هداة

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٨١٤).

(٢) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٨٤٠).



هذا الدين، موافق ذلك لنص التنزيل، وسنة الرسول، فنعوذ بالله من عبدٍ بُلي بمخالفة هؤلاء، وآثر هواه، ورد دين الله وشرائعه وسنة نبيه إلىٰ نظره ورأيه واختياره، واستعمل اللجاج والخصومة، يريد أن يطفئ نور الله ويأبىٰ الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون»(١).

محمد بن عبد الله الأندلسي الشهير بابن أبي زَمَنِين (ت: ٣٩٩هـ).

قال الإمام أبو عبد الله ابن أبي زمَنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بالله هو باللسان والقلب، وتصديق ذلك العمل، فالقول والعمل قرينان، لا يقوم أحدهما إلا بصاحبه»(٢).

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأمر، ثم ساق الآثار عمن قبله من السلف علىٰ تقريره.

أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت: ٤٤٩هـ).

قال الإمام أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن مذهب أهل الحديث: أن الإيمان قول وعمل ومعرفة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

ثم ساق الآثار عمن قبله في تقرير هذه العقيدة، ومنها قوله:

وقال الوليد بن مسلم: سمعت الأوزاعي، ومالكًا، وسعيد بن عبد العزيز، يُنكرون علىٰ من يقول: إقرار بلا عمل، ويقولون: لا إيمان إلا بعمل.

قال الصابوني: قلت: فمن كانت طاعاته وحسناته أكثر، فإنه أكمل إيمانًا ممن كان قليل الطاعة، كثير المعصية والغفلة والإضاعة»(٣).

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٨٢٧).

(٢) رياض الجنة بتخريج أصول السنة (ص: ٢٠٧).

(٣) عقيد السلف وأصحاب الحديث (ص: ٧٨).



قال العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ معلقًا علىٰ قول الصابوني:

«ويقولون: لا إيمان إلا بعمل»؛ قال:

«نعم، لا إيمان إلا بعمل»[1].

علاء الدين ابن العطار الشافعي (ت: ٧٢٤هـ).

ذكر ابن العطار رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأوزاعي، ومالك بن أنس، وسعيد بن عبد العزيز، أنهم يقولون: لا إيمان إلا بعمل.

قال ابن العطار: «وأنكر الأوزاعي، ومالك، وسعيد بن عبد العزيز، وغيرهم رحمهم الله قولَ من يقولُ: إن الإيمان إقرارٌ بلا عمل، ويقولون: لا إيمان إلا بعمل»[2].

أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ).

۞ قسَّم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأمة إلىٰ ثلاث فرق في مسائل الإيمان، فجمع أهل السنة والجماعة علىٰ قولٍ واحد فيها، وجعل المخالفين لهم فيها مفترقين علىٰ قولين.

فالقول الواحد الذي اجتمع عليه أهل السنة والجماعة؛ هو الجمع بين التصديق العلمي، والعمل الحبي.

جمعهم علىٰ هذا القول مع علمه بما قد وقع بينهم من خلاف في هذا الباب، ولكن لَمَّا كان الخلاف في جزئية لا تؤثر في المعنىٰ العام؛ لم يَلتفت إليها، وذلك لِمَا علمه من إجماعهم علىٰ أن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأن خلافهم إنما كان في مسمىٰ الإيمان

(١) شرح عقيد السلف أصحاب الحديث (ص: ١٧٧).
(٢) الاعتقاد الخالص (ص: ٢٣٠).

والإسلام، هل هذا هو هذا، أم إن لكل منهما معنىٰ يخصه.

وهذا الخلاف: قد عدَّه شيخ الإسلام من الخلاف اللفظي الذي لا يغير من الأمر شيئًا.

۞ **وفي تقسيم الأمة إلىٰ ثلاث فرق؛ قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ولما كان في نفس الأمر وجود محبوب مألوه: كان أصل السعادة الإيمان بذلك، وأصل الإيمان: قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو المحبة علىٰ سبيل الخضوع، إذ لا ملاءمة لأرواح العباد: أتم من ملاءمة إلهها الذي هو الله الذي لا إله إلا هو، ولما كان الإيمان جامعًا لهذين المعنيين، وكان تعبير من عبر عنه بمجرد التصديق ناقصًا، قاصرًا: انقسم الأمة إلىٰ ثلاث فرق:

فالجامعون حققوا كلا معنييه، من القول التصديقي، والعمل الإرادي.

وفريقان فقدوا أحد المعنيين:

فالكلاميون: غالب نظرهم وقولهم في الثبوت والانتفاء، والوجود والعدم، والقضايا التصديقية؛ فغايتهم مجرد التصديق والعلم والخبر.

والصوفيون: غالب طلبهم وعملهم في المحبة، والبغضة، والإرادة، والكراهة، والحركات العملية؛ فغايتهم المحبة والانقياد والعمل والإرادة.

وأما أهل العلم والإيمان: فجامعون بين الأمرين؛ بين التصديق العلمي، والعمل الحبي.

ثم إن تصديقهم عن علم، وعملهم وحبهم عن علم، فسَلِموا من آفتي منحرفة المتكلمة، والمتصوفة، وحصَّلوا ما فات كل واحدة منهما من النقص؛ فإن كلاًّ من المنحرفين له مفسدتان:



إحداهما: القول بلا علم: إن كان متكلمًا، والعمل بلا علم: إن كان متصوفًا، وهو ما وقع من البدع الكلامية، والعملية، المخالفة للكتاب والسنة.

والثاني: فوَّت المتكلم العمل، وفوَّت المتصوف القول والكلام.

وأهل السنة الباطنة والظاهرة: كان كلامهم وعملهم باطنًا وظاهرًا بعلم، وكان كل واحد من قولهم وعملهم مقرونًا بالآخر؛ وهؤلاء هم المسلمون حقًّا، الباقون على الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين»[1].

۞ وحول الخلاف الواقع بين أهل السنة والجماعة؛ ذكر عن أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يفرق بين الإيمان والإسلام، وأن مما قاله في تقرير هذا المعنى:

«وقد ذكرنا تمام الحجة في أن الإسلام هو الإيمان، وأنهما لا يفترقان، ولا يتباينان، في موضع غير هذا، فكرهنا إعادته في هذا الموضع كراهة التطويل والتكرير، غير أنا سنذكر من الحجة ما لم نذكره في غير هذا الموضع، ونبين خطأ تأويلهم، والحجج التي احتجوا بها من الكتاب والأخبار على التفرقة بين الإسلام والإيمان.

ذكر هذا القول عن محمد بن نصر؛ ثم قال:

قلت: مقصود محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح، وأن المذموم ناقص الإسلام والإيمان، وأن كل مؤمن فهو

---

(١) مجموع الفتاوى (٢ / ٤٠).

مسلم، وكل مسلم فلابد أن يكون معه إيمان، وهذا صحيح، وهو متفق عليه.

ومقصوده أيضًا: أن من أُطلق عليه الإسلام أُطلق عليه الإيمان، وهذا فيه نزاع لفظي، ومقصوده أن مسمىٰ أحدهما هو مسمىٰ الآخر، وهذا لا يعرف عن أحد من السلف؛ وإن قيل: هما متلازمان، فالمتلازمان: لا يجب أن يكون مسمىٰ هذا هو مسمىٰ هذا، وهو لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام المشهورين، أنه قال: مسمىٰ الإسلام هو مسمىٰ الإيمان كما نَصَر؛ بل ولا عرفت أنا أحدًا قال ذلك من السلف، ولكن المشهور عن الجماعة من السلف والخلف أن المؤمن المستحق لوعد الله هو المسلم المستحق لوعد الله، فكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وهذا متفق علىٰ معناه بين السلف والخلف، بل وبين فرق الأمة كلهم؛ يقولون: إن المؤمن الذي وعد بالجنة لابد أن يكون مسلمًا، والمسلم الذي وعد بالجنة لابد أن يكون مؤمنًا، وكل من يدخل الجنة بلا عذاب من الأولين والآخرين فهو مؤمن مسلم.

ذكر شيخ الإسلام هذا الأمر عن السلف، ثم بين أنهم يقولون بأن الذين يخرجون من النار ويدخلون الجنة، معهم بعض ما يدل علىٰ إسلامهم وإيمانهم، لا أنهم تاركون للعمل بالكلية، ثم ذكر اتفاق السلف علىٰ أن الإيمان مستلزم للإسلام، ولا عكس، لأن الإسلام قد يدخل فيه من كان منافقًا، بخلاف الإيمان؛ قال:

ثم إن أهل السنة يقولون: الذين يخرجون من النار ويدخلون الجنة، معهم بعض ذلك، وإنما النزاع في إطلاق الاسم، فالنقول متواترة عن السلف بأن الإيمان قول وعمل، ولم ينقل عنهم شيء من ذلك في الإسلام، ولكن لما كان الجمهور الأعظم يقولون: إن الإسلام هو الدين كله، ليس هو الكلمة فقط، خلاف

ظاهر ما نقل عن الزهري، فكانوا يقولون: إن الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك من الأفعال المأمور بها؛ هي من الإسلام كما هي من الإيمان، ظن أنهم يجعلونها شيئًا واحدًا وليس كذلك؛ فإن الإيمان مستلزم للإسلام باتفاقهم، وليس إذا كان الإسلام داخلًا فيه يلزم أن يكون هو إياه؛ وأما الإسلام فليس معه دليل علىٰ أنه يستلزم الإيمان عند الإطلاق، ولكن هل يستلزم الإيمان الواجب أو كمال الإيمان؟ فيه نزاع، وليس معه دليل علىٰ أنه مستلزم للإيمان...

إلىٰ أن قال:

فإذا قيل: إن الإسلام والإيمان التام متلازمان، لم يلزم أن يكون أحدهما هو الآخر، كالروح والبدن، فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن، ولا يوجد بدن حي إلا مع الروح، وليس أحدهما الآخر، فالإيمان كالروح، فإنه قائم بالروح ومتصل بالبدن، والإسلام كالبدن، ولا يكون البدن حيًّا إلا مع الروح، بمعنىٰ أنهما متلازمان، لا أن مسمىٰ أحدهما هو مسمىٰ الآخر.

وإسلام المنافقين كبدن الميت، جسد بلا روح، فما من بدن حي إلا وفيه روح، ولكن الأرواح متنوعة، كما قال النبي ﷺ: «**الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف**»، وليس كل من صلىٰ ببدنه يكون قلبه منورًا بذكر الله، والخشوع، وفهم القرآن، وإن كانت صلاته يثاب عليها، ويسقط عنه الفرض في أحكام الدنيا، فهكذا الإسلام الظاهر بمنزلة الصلاة الظاهرة، والإيمان بمنزلة ما يكون في القلب حين الصلاة من المعرفة بالله والخشوع وتدبر القرآن، فكل من خشع قلبه خشعت جوارحه، ولا ينعكس، ولهذا قيل: إياكم وخشوع النفاق، وهو أن يكون الجسد خاشعًا والقلب ليس بخاشع، فإذا صلح القلب صلح الجسد كله، وليس إذا

كان الجسد في عبادة يكون القلب قائما بحقائقها»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا التفصيل في الإيمان هو كذلك في لفظ البر، والتقوىٰ، والمعروف، وفي الإثم، والعدوان، والمنكر، تختلف دلالتها في الإفراد والاقتران لمن تدبر القرآن، وقد بسط هذا بسطًا كبيرًا في الكلام علىٰ الإيمان، وشرح حديث جبريل؛ الذي فيه بيان أن الإيمان أصله في القلب؛ وهو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، كما في المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**»، وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «**ألا إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

فإذا كان الإيمان في القلب فقد صلح القلب، فيجب أن يصلح سائر الجسد، فلذلك هو ثمرة ما في القلب؛ فلهذا قال بعضهم الأعمال ثمرة الإيمان، وصحته، لما كانت لازمة لصلاح القلب دخلت في الاسم، كما نطق بذلك الكتاب والسنة في غير موضع»[2].

وقال: «ومنشأ الغلط في هذه المواضع من وجوه...، (الرابع): ظن الظان أن ليس في القلب إلا التصديق، وأن ليس الظاهر إلا عمل الجوارح، والصواب: أن القلب له عمل مع التصديق، والظاهر: قول ظاهر وعمل ظاهر، وكلاهما مستلزم للباطن.

والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان؛ فمن قصد منهم إخراج أعمال

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٦٥ - ٣٦٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٣ / ٣٩).



القلوب أيضًا وجعلها هي التصديق؛ فهذا ضلال بيِّن، ومن قصد إخراج العمل الظاهر؛ قيل لهم: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن.

فبقي النزاع في أن العمل الظاهر هل هو جزء من مسمىٰ الإيمان يدل عليه بالتضمن، أو لازم لمسمىٰ الإيمان.

والتحقيق: أنه تارة يدخل في الاسم، وتارة يكون لازما للمسمىٰ؛ بحسب إفراد الاسم واقترانه، فإذا قرن الإيمان بالإسلام كان مسمىٰ الإسلام خارجًا عنه، كما في حديث جبريل، وإن كان لازمًا له، وكذلك إذا قرن الإيمان بالعمل كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، فقد يقال: اسم الإيمان لم يدخل فيه العمل، وإن كان لازمًا له، وقد يقال: بل دخل فيه وعطف عليه عطف الخاص علىٰ العام، وبكل حال: فالعمل تحقيق لمسمىٰ الإيمان، وتصديق له.

ولهذا قال طائفة من العلماء؛ كالشيخ أبي إسماعيل الأنصاري، وغيره: الإيمان كله تصديق، فالقلب يصدق ما جاءت به الرسل، واللسان يصدق ما في القلب، والعمل يصدق القول، كما يقال: صدق عمله قوله، ومنه قول النبي ﷺ: «**العينان تزنيان وزناهما النظر، والأذنان تزنيان وزناهما السمع، واليد تزني وزناها البطش، والرجل تزني وزناها المشي، والقلب يتمنىٰ ويشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه**».

والتصديق يستعمل في الخبر، وفي الإرادة، يقال: فلان صادق العزم وصادق المحبة، وحملوا حملة صادقة.

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأمر، ثم بين بعده أن السلف قد اشتد نكيرهم علىٰ المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان، لأن إخراجهم العمل يشعر

أنهم أخرجوا أعمال القلوب، وكذلك يقال للقائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، وذلك أن القول بإيمان تارك العمل بالكلية؛ يلزم منه إخراج أعمال القلوب، إذ إن وجود إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه، زيادةً وضعفًا.

قال شيخ الإسلام: والسلف اشتد نكيرهم علىٰ المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان، وقالوا إن الإيمان يتماثل الناس فيه، ولا ريب أن قولهم بتساوي إيمان الناس من أفحش الخطأ، بل لا يتساوىٰ الناس في التصديق، ولا في الحب، ولا في الخشية، ولا في العلم؛ بل يتفاضلون من وجوه كثيرة.

وأيضًا: فإخراجهم العمل يشعر أنهم أخرجوا أعمال القلوب أيضًا، وهذا باطل قطعًا، فإن من صدق الرسول وأبغضه، وعاداه بقلبه وبدنه، فهو كافر قطعًا بالضرورة.

وإن أدخلوا أعمال القلوب في الإيمان أخطئوا أيضًا؛ لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن»(١).

وقال بعد أن ذكر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ﴾ [التوبة: ٦٦]:

«فبين أنهم كفارٌ بالقول مع أنهم لم يعتقدوا صحته، وهذا بابٌ واسع، والفِقهُ فيه ما تقدم من أن التصديق بالقلب يمنع إرادة التكلم وإرادة فعلٍ فيه استهانة واستخفاف، كما أنه يوجب المحبة والتعظيم، واقتضاؤه وجودَ هذا وعدمَ هذا أمرٌ جَرَت به سنة الله في مخلوقاته؛ كاقتضاء إدراك الموافق للذة، وإدراك المخالف للألم، فإذا عُدِم المعلول كان مستلزمًا لعدم العلة، وإذا وُجِد الضد

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٥٤).



كان مستلزمًا لعدم الضد الآخر، فالكلام والفعل المتضمن للاستخفاف والاستهانة مستلزمٌ لعدم التصديق النافع، ولعدم الانقياد والاستسلام، فلذلك كان كفرًا.

واعلم أن الإيمان وإن قيل هو التصديق؛ فالقلب يصدق بالحق، والقول يصدق في القلب، والعمل يصدق القول، والتكذيب بالقول مستلزمٌ للتكذيب بالقلب، ورافع للتصديق الذي كان في القلب؛ إذ أعمال الجوارح يؤثر في القلب، كما أن أعمال القلب يؤثر في الجوارح، فإنما قام به كفر تعدىٰ حكمه إلىٰ الآخر، والكلام في هذا واسع، وإنما نبهنا علىٰ هذه المقدمة»[1].

۞ وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المؤمن هو من آمن بقلبه وجوارحه، وأن الإسلام الصحيح يستلزم الإيمان الصحيح، وقد عبر عنه بأن وجود الفروع الصحيحة مستلزم لوجود الأصول؛ فقال:

«فالمؤمن الذي آمن بالله بقلبه وجوارحه؛ إيمانه يجمع بين علم قلبه وحال قلبه: تصديق القلب وخضوع القلب، ويجمع قول لسانه وعمل جوارحه، وإن كان أصل الإيمان هو ما في القلب، أو ما في القلب واللسان؛ فلابد أن يكون في قلبه التصديق بالله والإسلام له، هذا قول قلبه، وهذا عمل قلبه، وهو الإقرار بالله.

والعلم قبل العمل، والإدراك قبل الحركة، والتصديق قبل الإسلام، والمعرفة قبل المحبة، وإن كانا يتلازمان؛ لكن علم القلب موجب لعمله، ما لم يوجد معارض راجح، وعمله يستلزم تصديقه، إذ لا تكون حركة إرادية، ولا محبة، إلا عن شعور، لكن قد تكون الحركة والمحبة فيها فساد إذا لم يكن

(١) الصارم المسلول (ص: ٥٢٤).

الشعور والإدراك صحيحًا.

قال عمر بن عبد العزيز: «من عبد الله بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح»، فأما العمل الصالح بالباطن والظاهر: فلا يكون إلا عن علم، ولهذا أمر الله ورسوله بعبادة الله والإنابة إليه، وإخلاص الدين له ونحو ذلك، فإن هذه الأسماء تنتظم العلم والعمل جميعًا: علم القلب وحاله، وإن دخل في ذلك قول اللسان وعمل الجوارح أيضًا، فإن وجود الفروع الصحيحة مستلزم لوجود الأصول؛ وهذا ظاهر، ليس الغرض هنا بسطه»[1].

۞ وبين أن كل مؤمن فلابد أن يكون مسلمًا، أي: لابد وأن يكون معه شيء من الإسلام؛ أي: من أعمال الجوارح، وهذا ينافي القول بإيمان تارك العمل بالكلية، وذلك أن الإيمان إذا قُرن بالإسلام، صار لكل منهما معنىٰ مختلف عن الآخر علىٰ الصحيح من أقوال العلماء، فينصرف الإيمان لما في القلوب، وينصرف الإسلام إلىٰ العمل الظاهر.

قال: «اعلم أن الإيمان والإسلام يجتمع فيهما الدين كله، وقد كثر كلام الناس في حقيقة الإيمان والإسلام، ونزاعهم، واضطرابهم؛ وقد صُنفت في ذلك مجلدات؛ والنزاع في ذلك من حين خرجت الخوارج بين عامة الطوائف.

ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي ﷺ، مع ما يستفاد من كلام الله تعالىٰ، فيَصل المؤمن إلىٰ ذلك من نفس كلام الله ورسوله، فإن هذا هو المقصود، فلا نذكر اختلاف الناس ابتداء؛ بل نذكر من ذلك - في ضمن بيان ما يستفاد من كلام

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢/ ٣٨٢).

الله ورسوله - ما يبين أن رد موارد النزاع إلىٰ الله وإلىٰ الرسول خير وأحسن تأويلًا، وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة.

فنقول: قد فرق النبي ﷺ في حديث جبريل عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، بين مسمىٰ الإسلام، ومسمىٰ الإيمان، ومسمىٰ الإحسان، فقال: «**الإسلام: أن تشهد أنْ لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا**»، وقال: «**الإيمان: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، والفرق مذكور في حديث عمر الذي انفرد به مسلم، وفي حديث أبي هريرة الذي اتفق البخاري ومسلم عليه، وكلاهما فيه: أن جبرائيل جاءه في صورة إنسان أعرابي فسأله، وفي حديث عمر: أنه جاءه في صورة أعرابي، وكذلك فسر الإسلام في حديث ابن عمر المشهور، قال: «**بُني الإسلام علىٰ خمس: شهادة أنْ لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان**»، وحديث جبرائيل يبين أن (الإسلام المبني علىٰ خمس)؛ هو الإسلام نفسه، ليس المبني غير المبني عليه؛ بل جعل النبي ﷺ الدين ثلاث درجات: أعلاها: الإحسان، وأوسطها: الإيمان، ويليه: الإسلام، فكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن محسنًا، ولا كل مسلم مؤمنًا»(١).

وقال: «وفصل الخطاب في هذا الباب: أن اسم الإيمان قد يذكر مجردًا، وقد يذكر مقرونًا بالعمل أو بالإسلام، فإذا ذكر مجردًا تناول الأعمال كما في

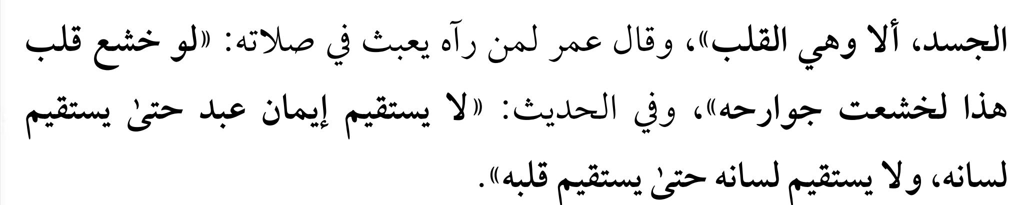
(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥).

الصحيحين: «**الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذىٰ عن الطريق**»، وفيهما أنه قال لوفد عبد القيس: «**آمركم بالإيمان بالله، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم**»، وإذا ذكر مع الإسلام كما في حديث جبريل أنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان؛ فرق بينهما، فقال: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله**» إلىٰ آخره، وفي المسند عن النبي ﷺ: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**»، فلما ذكرهما جميعًا ذكر أن الإيمان في القلب، والإسلام ما يظهر من الأعمال.

وإذا أفرد الإيمان أدخل فيه الأعمال الظاهرة؛ لأنها لوازم ما في القلب؛ لأنه متىٰ ثبت الإيمان في القلب والتصديق بما أخبر به الرسول، وجب حصول مقتضىٰ ذلك ضرورة، فإنه ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله علىٰ صفحات وجهه، وفلتات لسانه، فإذا ثبت التصديق في القلب، لم يتخلف العمل بمقتضاه ألبتة، فلا تستقر معرفة تامة، ومحبة صحيحة، ولا يكون لها أثر في الظاهر.

ولهذا ينفي الله الإيمان عمن انتفت عنه لوازمه؛ فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: ٨١]، وقوله: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية ونحوها.

فالظاهر والباطن متلازمان، لا يكون الظاهر مستقيمًا إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن؛ فلابد أن يستقيم الظاهر، ولهذا قال النبي ﷺ: «**ألا إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر**



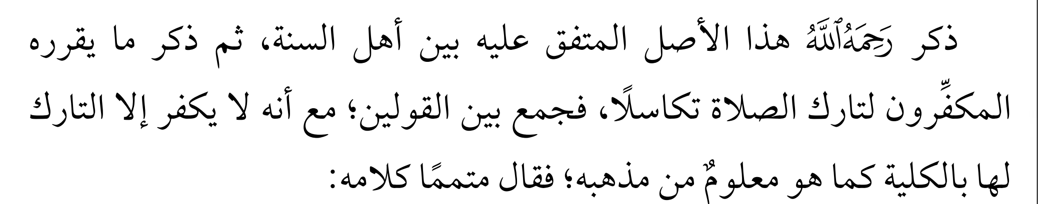
الجسد، ألا وهي القلب»، وقال عمر لمن رآه يعبث في صلاته: «**لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه**»، وفي الحديث: «**لا يستقيم إيمان عبد حتىٰ يستقيم لسانه، ولا يستقيم لسانه حتىٰ يستقيم قلبه**».

ولهذا كان الظاهر لازمًا للباطن من وجه، وملزومًا له من وجه، وهو دليل عليه من جهة كونه ملزومًا، لا من جهة كونه لازمًا؛ فإن الدليل ملزوم المدلول، يلزم من وجود الدليل وجود المدلول، ولا يلزم من وجود الشيء وجود ما يدل عليه، والدليل يطرد ولا ينعكس، بخلاف الحد فإنه يطرد وينعكس»(١).

وقال: «والمقصود: أن لفظ الإيمان تختلف دلالته بالإطلاق والاقتران، فإذا ذُكر مع العمل أُريد به أصل الإيمان المقتضي للعمل، وإذا ذُكر وحده؛ دخل فيه لوازم ذلك الأصل، وكذلك إذا ذُكر بدون الإسلام؛ كان الإسلام جزءًا منه، وكان كل مسلمٍ مؤمنًا، فإذا ذُكر لفظ الإسلام مع الإيمان؛ تميَّز أحدهما عن الآخر، كما في حديث جبريل، وكما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ولهذا نظائر؛ كلفظ المعروف والمنكر، والعدل والإحسان، وغير ذلك...»(٢).

وقال: «فإن الإيمان عند أهل السنة والجماعة: قولٌ وعمل، كما دل عليه الكتاب والسنة، وأجمع عليه السلف، وعلىٰ ما هو مقررٌ في موضعه، فالقول: تصديق الرسول، والعمل: تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنًا.

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٨ / ٢٧١).
(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٨ / ٢٧٥).



ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأصل المتفق عليه بين أهل السنة، ثم ذكر ما يقرره المكفِّرون لتارك الصلاة تكاسلًا، فجمع بين القولين؛ مع أنه لا يكفر إلا التارك لها بالكلية كما هو معلومٌ من مذهبه؛ فقال متممًا كلامه:

والقول الذي يصير به مؤمنًا قول مخصوص، وهو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة»[(١)].

وقال: «فإن حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئًا، فما دان لله دينًا، ومن لا دين له فهو كافر»[(٢)].

وقال: «ولا يحصل اتباع الصراط المستقيم إلا بالعلم الواجب والعمل؛ اللذين يُتَّبَع فيهما رسول الله ﷺ.

فلابد من عِلْم، ولابد من عمل، وأن يكون كلاهما موافقًا لما جاء به الرسول، فيجب العلم والعمل والاعتصام بالكتاب والسنة، ولهذا قال من قال من السلف: الدين قولٌ وعملٌ وموافقة السنة، ولفظ بعضهم: لا ينفع قولٌ إلا بعمل، ولا ينفع قولٌ وعملٌ إلا بمتابعة السنة، وقد قال تعالىٰ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠].

ولهذا كان مذهب الصحابة، وجماهير السلف من التابعين لهم بإحسان، وعلماء المسلمين؛ أن الإيمان قولٌ وعمل؛ أي: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح»[(٣)].

---

(١) شرح العمدة (٢ / ٨٦).

(٢) شرح العمدة (٢ / ٨٦).

(٣) الرد علىٰ الشاذلي (ص: ٢٠٨).



۞ وبيَّن أن الإسلام لا يثبت لصاحبه إلا بشيءٍ من الأعمال، فقال مُلزمًا لِمَن نصر مذهب جهمٍ في الإيمان:

«وقد تقدم ما بيَّنه الله ورسوله مِن أن الإسلام داخلٌ في الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمنًا حتىٰ يكون مسلمًا، كما أن الإيمان داخلٌ في الإحسان، فلا يكون محسنًا حتىٰ يكون مؤمنًا...

إلىٰ أن قال:

وإن قلتم: بل كل من فعل طاعةً سُمي مسلمًا، لزم أن يكون من فعل طاعةً من الطاعات ولم يتكلم بالشهادتين مسلمًا، ومن صدَّق بقلبه ولم يتكلم بلسانه أن يكون مسلمًا عندكم، لأن الإيمان عندكم إسلام، فمن أتىٰ به فقد أتىٰ بالإسلام، فيكون مسلمًا عندكم من تكلم بالشهادتين ولا أتىٰ بشيءٍ من الأعمال»[1].

وقال: «والإيمان أمر وجودي، فلا يكون الرجل مؤمنًا ظاهرًا حتىٰ يُظهر أصل الإيمان، وهو: شهادة أن لا إله إلا الله، وشهادة أن محمدًا رسول الله، ولا يكون مؤمنًا باطنًا حتىٰ يُقر بقلبه بذلك؛ فينتفي عنه الشك ظاهرًا وباطنًا؛ مع وجود العمل الصالح، وإلا كان كمن قال الله فيه: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وكمن قال تعالىٰ فيه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وكمن قال فيه: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون: ١] الآية»[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٥٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٠/ ٨٦).

❁ وبين أن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، لا أنهم تاركون للعمل بالكلية، وأن كل من أظهر الإسلام ولم يكن منافقًا فهو مؤمنٌ له من الإيمان بحسب ما أوتيه من ذلك؛ فقال:

«فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال خردلة من إيمان»[1].

وقال: «وهذا يبين أن كل من أقر بالله فعنده من الإيمان بحسب ذلك، ثم من لم تقم عليه الحجة بما جاءت به الأخبار لم يكفر بجحده، وهذا يبين أن عامة أهل الصلاة مؤمنون بالله ورسوله وإن اختلفت اعتقاداتهم في معبودهم وصفاته؛ إلا من كان منافقًا؛ يُظهر الإيمان بلسانه ويُبطن الكفر بالرسول، فهذا ليس بمؤمن، وكل من أظهر الإسلام ولم يكن منافقًا فهو مؤمن، له من الإيمان بحسب ما أوتيه من ذلك، وهو ممن يخرج من النار ولو كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، ويدخل في هذا جميع المتنازعين في الصفات والقدر علىٰ اختلاف عقائدهم.

ولو كان لا يدخل الجنة إلا من يعرف الله كما يعرفه نبيه ﷺ لم تدخل أمته الجنة؛ فإنهم أو أكثرهم؛ لا يستطيعون هذه المعرفة؛ بل يدخلونها وتكون منازلهم متفاضلة بحسب إيمانهم ومعرفتهم»[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٣٧٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٢٥٤).

۞ وبيَّن أن الترك بالكلية لا يكون إلا عن كفرٍ ونفاق، لا يكون مع إسلامٍ صحيح؛ فقال:

«وأصل صلاح القلب صلاح إرادته ونيته، فإن لم يصلح ذلك لم يصلح القلب، والقلب هو المضغة التي إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد.

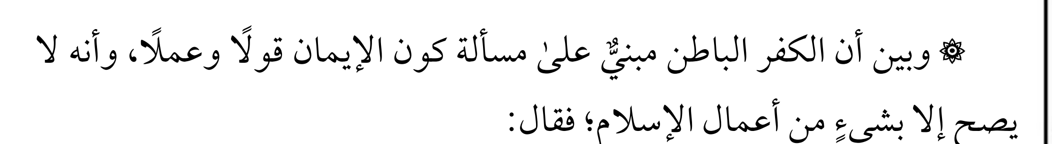
وكذلك قوله: «ليس له فيما يجري في المملكة تحكم»: إن أراد به أنه لا يغار إذا انتُهِكت محارم الله، ولا يغضب لله، ولا يأمر بمعروف، ولا ينهىٰ عن منكر، ولا يجاهد في سبيل الله، فهذا فاسقٌ مارق، بل كافر، وإن أظهر الإسلام فهو منافقٌ، وإن كان له نصيبٌ من الزهد والعبادة ما كان فيه.

ومعلوم أن المؤمن لا يخلو من ذلك بالكلية، ومن خلا من ذلك بالكلية فهو منافقٌ محض، وكافرٌ صريح، إذ المؤمن لابد أن يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهما، ولابد أن يتبرأ من الإشراك بالله، وأعداء الله...

إلىٰ أن قال:

وأيضًا فالقائل لذلك لا يثبت عليه، بل لابد أن يكره أمورًا كثيرةً مضرة، وكثيرًا ما يعتدي في إنكارها حتىٰ يخرج عن العدل، فهذا خروج عن العقل والدين، وعن الإنسانية بالكلية، إذا أُخِذ علىٰ عمومه، وأما إن قَبِل ذلك في بعض الأمور، بحيث يترك الكراهة أحيانًا لما كرهه الله، والغيرة أحيانًا إذا انتُهِكَت محارم الله، فهذا ناقص الإيمان بحسب ذلك»[(١)].

(١) الاستقامة (٢/ ٣٤).



۞ وبين أن الكفر الباطن مبنيٌّ علىٰ مسألة كون الإيمان قولًا وعملًا، وأنه لا يصح إلا بشيءٍ من أعمال الإسلام؛ فقال:

«وهذه المسألة لها طرفان: أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر، والثاني: في إثبات الكفر الباطن.

فأما (الطرف الثاني): فهو مبني علىٰ مسألة كون الإيمان قولًا وعملًا كما تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه، بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلىٰ بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح»[1].

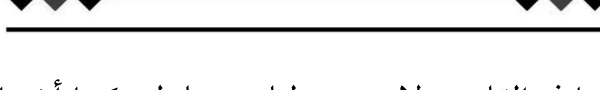
۞ بل وبين منزلة العمل من الإيمان عند أهل السنة والجماعة بما لا مزيد عليه؛ فقال:

«وقول القائل: الطاعات ثمرات التصديق الباطن، يراد به شيئان: يراد به أنها لوازم له، فمتىٰ وُجد الإيمان الباطن وُجدت، وهذا مذهب السلف وأهل السنة، ويراد به أن الإيمان الباطن قد يكون سببًا، وقد يكون الإيمان الباطن تامًّا كاملًا وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم»[2].

وقال: «وإذا قام بالقلب التصديق به، والمحبة له، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة؛ والأعمال الظاهرة، فما يظهر علىٰ البدن من

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦١١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٦٣).

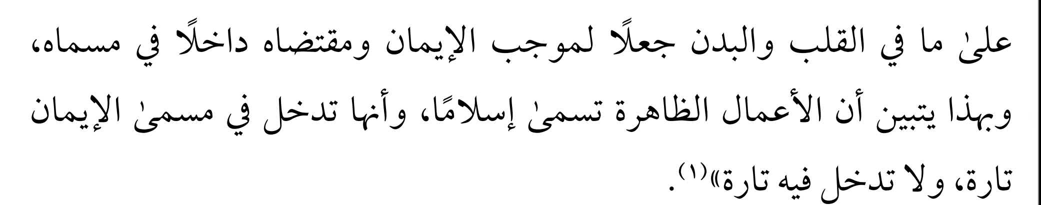


الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه، ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال؛ له أيضًا تأثير فيما في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل، والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوىٰ بفرعه، كما في الشجرة التي يُضرب بها المثل لكلمة الإيمان، قال تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤ - ٢٥]، وهي كلمة التوحيد، والشجرة كلما قوي أصلها وعرق وروي؛ قويت فرعها، وفروعها أيضًا إذا اغتذت بالمطر والريح، أثر ذلك في أصلها.

وكذلك «الإيمان في القلب، والإسلام علانية»، ولما كانت الأقوال والأعمال الظاهرة لازمة ومستلزمة للأقوال والأعمال الباطنة، كان يستدل بها عليها: كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، فأخبر أن من كان مؤمنًا بالله واليوم الآخر لا يوجدون مُوادِّين لأعداء الله ورسوله، بل نفس الإيمان ينافي مودتهم، فإذا حصلت الموادَّة دل ذلك علىٰ خلل الإيمان»[1].

وقال: «إذا عرف أن أصل الإيمان في القلب، فاسم (الإيمان) تارة يُطلق علىٰ ما في القلب من الأقوال القلبية والأعمال القلبية من التصديق والمحبة والتعظيم ونحو ذلك، وتكون الأقوال الظاهرة والأعمال لوازمه وموجباته ودلائله، وتارة

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٤١).



علىٰ ما في القلب والبدن جعلًا لموجب الإيمان ومقتضاه داخلًا في مسماه، وبهذا يتبين أن الأعمال الظاهرة تسمىٰ إسلامًا، وأنها تدخل في مسمىٰ الإيمان تارة، ولا تدخل فيه تارة»(١).

وقال: «وأما إذا قرن الإيمان بالإسلام؛ فإن الإيمان في القلب، والإسلام ظاهر، كما في (المسند) عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب، والإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، ومتىٰ حصل له هذا الإيمان، وجب ضرورة أن يحصل له الإسلام؛ الذي هو الشهادتان، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج؛ لأن إيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله يقتضي الاستسلام لله، والانقياد له، وإلا فمن الممتنع أن يكون قد حصل له الإقرار والحب والانقياد باطنًا، ولا يحصل ذلك في الظاهر مع القدرة عليه، كما يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة بدون وجود المراد.

وبهذا تعرف أن من آمن قلبه إيمانًا جازمًا امتنع أنْ لا يتكلم بالشهادتين مع القدرة، فعدم الشهادتين مع القدرة، مستلزم انتفاء الإيمان القلبي التام؛ وبهذا يظهر خطأ جهم ومن اتبعه في زعمهم أن مجرد إيمان بدون الإيمان الظاهر ينفع في الآخرة؛ فإن هذا ممتنع، إذ لا يحصل الإيمان التام في القلب؛ إلا ويحصل في الظاهر موجبه بحسب القدرة، فإن من الممتنع أن يحب الإنسان غيره حبًّا جازمًا وهو قادر علىٰ مواصلته، ولا يحصل منه حركة ظاهرة إلىٰ ذلك»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٥١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٥٣).

وقال: «وإذا كانت الأعمال والتروك الظاهرة لازمة للإيمان الباطن، كانت من موجبه ومقتضاه، وكان من المعلوم أنها تقوىٰ بقوته، وتزيد بزيادته، وتنقص بنقصانه، فإن الشيء المعلول لا يزيد إلا بزيادة موجبه ومقتضيه، ولا ينقص إلا بنقصان ذلك؛ فإذا جعل العمل الظاهر موجب الباطن ومقتضاه؛ لزم أن تكون زيادته لزيادة الباطن، فيكون دليلًا علىٰ زيادة الإيمان الباطن، ونقصه لنقص الباطن، فيكون نقصه دليلًا علىٰ نقص الباطن، وهو المطلوب، وهذه الأمور كلها إذا تدبرها المؤمن بعقله تبين له أن مذهب السلف هو المذهب الحق؛ الذي لا عدول عنه؛ وأن من خالفهم لزمه فساد معلوم بصريح المعقول، وصحيح المنقول، كسائر ما يلزم الأقوال المخالفة لأقوال السلف والأئمة»[1].

وقال: «ولهذا تنازع العلماء في تكفير من يترك شيئًا من هذه (الفرائض الأربع) بعد الإقرار بوجوبها؛ فأما (الشهادتان) إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافرٌ باتفاق المسلمين، وهو كافرٌ باطنًا وظاهرًا عند سلف الأمة وأئمتها، وجماهير علمائها، وذهبت طائفة من المرجئة، وهم جهمية المرجئة: كجهم، والصالحي، وأتباعهما، إلىٰ أنه إذا كان مصدقًا بقلبه كان كافرًا في الظاهر دون الباطن، وقد تقدم التنبيه علىٰ أصل هذا القول، وهو قولٌ مبتدعٌ في الإسلام، لم يقله أحدٌ من الأئمة، وقد تقدم أن الإيمان الباطن يستلزم الإقرار الظاهر؛ بل وغيره، وأن وجود الإيمان الباطن تصديقًا وحبًّا وانقيادًا بدون الإقرار الظاهر ممتنع»[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٨٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٠٩).

وقال: «فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء أنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه؛ فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت علىٰ المرجئة والجهمية، والتي دخلت علىٰ من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه علىٰ قولهم في (مسألة الإيمان)، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع، سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءًا من الإيمان، كما تقدم بيانه، وحينئذ فإذا كان العبد يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها، كان معه من الإيمان بحسب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص، ويجتمع في العبد إيمان ونفاق، كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق، حتىٰ يدعها، إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**».

وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب، فإن كثيرًا من الناس؛ بل أكثرهم في كثير من الأمصار، لا يكونون محافظين علىٰ الصلوات الخمس، ولا هم تاركيها بالجملة، بل يصلون أحيانًا، ويدَعون أحيانًا، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت علىٰ المنافق المحض - كابن أبي وأمثاله من المنافقين - فلأن تجري علىٰ هؤلاء أولىٰ وأحرىٰ»[1].

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦١٦).

وقال: «فإن قيل: فالله قد أمر بجهاد الكفار والمنافقين في آيتين من القرآن، فإذا كان المنافق تجري عليه أحكام الإسلام في الظاهر، فكيف يمكن مجاهدته؟

قيل ما يستقر في القلب من إيمان ونفاق، لابد أن يظهر موجبه في القول والعمل، كما قال بعض السلف: ما أسر أحدٌ سريرةً إلا أبداها الله علىٰ صفحات وجهه، وفلتات لسانه»[1].

وقال: «وقد تبين أن الدين لابد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه، ولم يُؤد واجبًا ظاهرًا، ولا صلاةً، ولا زكاةً، ولا صيامًا، ولا غير ذلك من الواجبات، لا لأجل أن الله أوجبها، مثل أن يؤدي الأمانة، أو يصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير إيمان بالله ورسوله، لم يخرج بذلك من الكفر، فإن المشركين، وأهل الكتاب؛ يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد.

ومن قال: بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات، سواء جعل فعل تلك الواجبات لازمًا له؛ أو جزءًا منه، فهذا نزاع لفظي، كان مخطئًا خطأً بيِّنًا، وهذه بدعة الإرجاء؛ التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف»[2].

وقال: «وستأتي الأحاديث الصحيحة بأنه جعل الأعمال الظاهرة من الإيمان،

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٢٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٢١).

كقوله: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق**»،...

ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون إيمانًا بالله بدون إيمان القلب؛ لما قد أخبر في غير موضع أنه لابد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان، وفي (المسند) عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإسلام علانية والإيمان في القلب**»، وقال ﷺ: «**إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

فمن صلح قلبه صلح جسده قطعًا، بخلاف العكس.

وقال سفيان بن عيينة: كان العلماء فيما مضىٰ يكتب بعضهم إلىٰ بعض بهؤلاء الكلمات: من أصلح سريرته؛ أصلح الله علانيته، ومن أصلح ما بينه وبين الله؛ أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن عمل لآخرته؛ كفاه الله أمر دنياه. رواه ابن أبي الدنيا في (كتاب الإخلاص). فعلم أن القلب إذا صلح بالإيمان؛ صلح الجسد بالإسلام، وهو من الإيمان»[1].

وقال: «وكل إيمان مطلق في القرآن، فقد يبين فيه أنه لا يكون الرجل مؤمنًا إلا بالعمل مع التصديق؛ فقد بين في القرآن أن الإيمان لابد فيه من عمل مع التصديق، كما ذكر مثل ذلك في اسم الصلاة والزكاة والصيام والحج.

فإن قيل: تلك الأسماء باقية، ولكن ضم إلىٰ المسمىٰ أعمالًا في الحكم لا في الاسم، كما يقوله القاضي أبو يعلىٰ وغيره، قيل: إن كان هذا صحيحًا قيل مثله في

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٩).

الإيمان، وقد أورد هذا السؤال لبعضهم، ثم لم يجب عنه بجواب صحيح، بل زعم أن القرآن لم يذكر فيه ذلك، وليس كذلك، بل القرآن والسنة مملوءان بما يدل علىٰ أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا في القرآن أكثر بكثير من معنىٰ الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان: بيَّن معناه الكتاب والسنة وإجماع السلف»[1].

وقال: «فكذلك الإيمان والصلاة والزكاة، إنما خاطبهم بهذه الأسماء بلام التعريف، وقد عرَّفهم قبل ذلك أن المراد الإيمان الذي صفته كذا وكذا، والدعاء الذي صفته كذا وكذا، فبتقدير أن يكون في لغتهم التصديق؛ فإنه قد يبين أني لا أكتفي بتصديق القلب واللسان، فضلًا عن تصديق القلب وحده، بل لابد أن يعمل بموجب ذلك التصديق»[2].

وقال: «فإن الإيمان أصله الإيمان الذي في القلب، ولابد فيه من شيئين: تصديق بالقلب، وإقراره ومعرفته، ويقال لهذا: قول القلب، قال الجنيد بن محمد: التوحيد: قول القلب، والتوكل: عمل القلب، فلابد فيه من قول القلب وعمله؛ ثم قول البدن وعمله...

ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة؛ سرىٰ ذلك إلىٰ البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد،**

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٢٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٢٨).

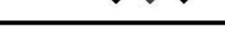
وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب».

وقال أبو هريرة: «القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده»، وقول أبي هريرة تقريب، وقول النبي ﷺ أحسن بيانًا، فإن الملك وإن كان صالحًا فالجند لهم اختيار قد يعصون به ملكهم، وبالعكس، فيكون فيهم صلاح مع فساده، أو فساد مع صلاحه؛ بخلاف القلب؛ فإن الجسد تابع له، لا يخرج عن إرادته قط، كما قال النبي ﷺ: «**إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد**».

فإذا كان القلب صالحًا بما فيه من الإيمان علمًا وعملًا قلبيًّا، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر، والعمل بالإيمان المطلق، كما قال أئمة أهل الحديث: قول وعمل، قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن، لازم له، متىٰ صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد»[1].

وقال: «وأما قولهم: إن الله فرق بين الإيمان والعمل في مواضع، فهذا صحيح، وقد بينا أن الإيمان إذا أُطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرن به الأعمال، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة، وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، لا يُتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متىٰ نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب؛ فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب؛ وحيث عُطفت عليه الأعمال؛ فإنه أُريد أنه لا يُكتفىٰ بإيمان

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٨٦).



القلب، بل لابد معه من الأعمال الصالحة»[1].

وقال: «وكذلك يذكر الإيمان أولًا؛ لأنه الأصل الذي لابد منه، ثم يذكر العمل الصالح، فإنه أيضًا من تمام الدين لابد منه، فلا يظن الظان اكتفاءه بمجرد إيمان ليس معه العمل الصالح»[2].

وقال: «وقيل: بل الأعمال في الأصل ليست من الإيمان؛ فإن أصل الإيمان هو ما في القلب، ولكن هي لازمة له، فمن لم يفعلها كان إيمانه منتفيًا؛ لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، لكن صارت بعرف الشارع داخلة في اسم الإيمان إذا أطلق، كما تقدم في كلام النبي ﷺ، فإذا عطفت عليه ذكرت، لئلا يظن الظان أن مجرد إيمانه بدون الأعمال الصالحة اللازمة للإيمان يوجب الوعد؛ فكان ذكرها تخصيصًا وتنصيصًا ليعلم أن الثواب الموعود به في الآخرة وهو الجنة بلا عذاب لا يكون إلا لمن آمن وعمل صالحًا؛ لا يكون لمن ادعىٰ الإيمان ولم يعمل، وقد بين سبحانه في غير موضع أن الصادق في قوله: آمنت؛ لابد أن يقوم بالواجب، وحصر الإيمان في هؤلاء يدل علىٰ انتفائه عمن سواهم.

وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب (الموجز) وهو أن القرآن نفىٰ الإيمان عن غير هؤلاء، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان، قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنًا، لأن انتفاءها دليل علىٰ انتفاء العلم من قلبه.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٩).

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب؛ وبعد هذا فكونها لازمةً أو جزءًا نزاع لفظي...»[1].

وقال: «من غلط المرجئة:...، ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تامًّا بدون شيء من الأعمال، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه، بمنزلة السبب مع المسبب، ولا يجعلونها لازمة له؛ والتحقيق: أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر[2]؛ ولهذا صاروا يُقدرون مسائل يمتنع وقوعها، لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب، مثل أن يقولوا: رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر، وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته، ويشرب الخمر نهار رمضان؛ يقولون: هذا مؤمن تام الإيمان، فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار»[3].

وقال: «والقرآن يبين أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه»[4].

وقال: «وكل مؤمن لابد أن يكون مسلمًا؛ فإن الإيمان يستلزم الأعمال، وليس كل مسلم مؤمنًا هذا الإيمان المطلق؛ لأن الاستسلام لله، والعمل له، لا

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٢).

(٢) من الواضح جدًّا أن مراده بالتمام هنا: القبول والإجزاء، إذ من المعلوم أن ناقص الإيمان هو الذي يأتي من الأعمال بحسب ما في قلبه من الإيمان، أما كامل الإيمان؛ فهو إما أن يكون من المقتصدين، وإما أن يكون من السابقين بالخيرات، وكلاهما قد أدى ما وجب عليه، وترك ما حرم عليه.

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢١).

يتوقف علىٰ هذا الإيمان الخاص»(١).

وقال: «فلما كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط، عُلم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط، بل إذا كان الكفر؛ يكون تكذيبًا، ويكون مخالفة ومعاداة وامتناعًا بلا تكذيب؛ فلابد أن يكون الإيمان تصديقًا مع موافقة وموالاة وانقياد، لا يكفي مجرد التصديق؛ فيكون الإسلام جزء مسمىٰ الإيمان، كما كان الامتناع من الانقياد مع التصديق جزء مسمىٰ الكفر، فيجب أن يكون كل مؤمن مسلمًا منقادًا للأمر، وهذا هو العمل»(٢).

وقال: «وقوله: (ليس الإيمان بالتمني)؛ يعني: الكلام، وقوله: (بالتحلي)؛ يعني: أن يصير حلية ظاهرة له، فيظهره من غير حقيقة من قلبه، ومعناه: ليس هو ما يظهر من القول، ولا من الحلية الظاهرة، ولكن ما وقر في القلب، وصدقته الأعمال، فالعمل يصدق أن في القلب إيمانًا، وإذا لم يكن عمل؛ كذب أن في قلبه إيمانًا، لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل علىٰ انتفاء الملزوم»(٣).

وقال: «والإسلام فرض، والإيمان فرض، والإسلام داخل فيه؛ فمن أتىٰ بالإيمان الذي أُمر به؛ فلابد أن يكون قد أتىٰ بالإسلام المتناول لجميع الأعمال الواجبة، ومن أتىٰ بما يُسمىٰ إسلامًا؛ لم يلزم أن يكون قد أتىٰ بالإيمان؛ إلا بدليل منفصل»(٤).

وقال: «وقيل لمن قال: دخول الأعمال الظاهرة في اسم الإيمان مجاز

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٧٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٢).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٤).

(٤) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤١٠).

نزاعك لفظي؛ فإنك إذا سلمت أن هذه لوازم الإيمان الواجب الذي في القلب وموجباته، كان عدم اللازم موجبًا لعدم الملزوم، فيلزم من عدم هذا الظاهر عدم الباطن، فإذا اعترفت بهذا كان النزاع لفظيًّا»(١).

وقال: «فتبين أن الأعمال الظاهرة الصالحة لا تكون ثمرة للإيمان الباطن ومعلولة له؛ إلا إذا كان موجبًا لها ومقتضيًا لها، وحينئذ فالموجب لازم لموجبه، والمعلول لازم لعلته، وإذا نقصت الأعمال الظاهرة الواجبة كان ذلك لنقص ما في القلب من الإيمان، فلا يُتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تُعدم الأعمال الظاهرة الواجبة؛ بل يلزم من وجود هذا كاملًا وجود هذا كاملًا، كما يلزم من نقص هذا نقص هذا؛ إذ تقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول وعمل، كتقدير موجب تام بلا موجبه، وعلة تامة بلا معلولها، وهذا ممتنع»(٢).

وقال: «وبهذا وغيره يتبين فساد قول جهم والصالحي ومن اتبعهما في (الإيمان)؛ كالأشعري في أشهر قوليه، وأكثر أصحابه، وطائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة: كالماتريدي، ونحوه حيث جعلوه مجرد تصديق في القلب يتساوىٰ فيه العباد...

وأن الأعمال الصالحة الظاهرة ليست لازمة للإيمان الباطن الذي في القلب؛ بل يوجد إيمان القلب تامًّا بدونها، فإن هذا القول فيه خطأ من وجوه...

(وخامسها): وهو يلزمهم ويلزم المرجئة، أنهم قالوا: إن العبد قد يكون مؤمنًا، تام الإيمان، إيمانه مثل إيمان الأنبياء والصديقين، ولو لم يعمل خيرًا؛ لا صلاة، ولا صلة، ولا صدق حديث، ولم يَدع كبيرةً إلا ركبها، فيكون الرجل عندهم: إذا

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٧٩).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٨١).

حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان، وهو مصر علىٰ دوام الكذب والخيانة ونقض العهود، لا يسجد لله سجدة، ولا يحسن إلىٰ أحدٍ حسنة، ولا يؤدي أمانة، ولا يَدع ما يقدر عليه من كذب وظلم وفاحشة إلا فعلها، وهو مع ذلك مؤمن تام الإيمان، إيمانه مثل إيمان الأنبياء، وهذا يلزم كل من لم يقل إن الأعمال الظاهرة من لوازم الإيمان الباطن، فإذا قال: إنها من لوازمه، وأن الإيمان الباطن يستلزم عملًا صالحًا ظاهرًا كان بعد ذلك قوله: إن تلك الأعمال لازمة لمسمىٰ الإيمان، أو جزء منه (نزاعًا لفظيًّا) كما تقدم»[1].

وقال: «ففرق في هذا النص بين الإسلام والإيمان لما قرن بين الاسمين، وفي ذلك النص أدخل الإسلام في الإيمان لما أفرده بالذكر، وكذلك لفظ (العمل) فإن الإسلام المذكور هو من العمل، والعمل الظاهر هو موجب إيمان القلب ومقتضاه، فإذا حصل إيمان القلب، حصل إيمان الجوارح ضرورة، وإيمان القلب لابد فيه من تصديق القلب وانقياده، وإلا فلو صدق قلبه بأن محمدًا رسول الله وهو يبغضه ويحسده ويستكبر عن متابعته لم يكن قد آمن قلبه»[2].

وقال: «وقد بسط الكلام في (الإيمان) وما يتعلق بذلك في غير هذا الموضع، وبيَّن أن من الناس من يعتقد وجود الأشياء بدون لوازمها، فيُقدِّر ما لا وجود له.

وأصل جهم في (الإيمان) تضمن غلطًا من وجوه:

(منها): ظنه أنه مجرد تصديق القلب ومعرفته بدون أعمال القلب: كحب الله وخشيته ونحو ذلك.

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٨٢).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٢٦٩).

(**ومنها**): ظنه ثبوت إيمان قائم في القلب بدون شيء من الأقوال والأعمال...»[1].

وقال: «أصل الإيمان في القلب، وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار القلب بالتصديق والحب والانقياد، ولابد أن يظهر موجبه ومقتضاه علىٰ الجوارح، فالأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب، ودليلٌ عليه، وشاهدٌ له، وشعبةٌ من مجموع الإيمان المطلق، وبعضٌ له، وما في القلب أصلٌ لها، وهو الملك، والأعضاء جنوده...»[2].

وقال: «وهنا أصول تنازع الناس فيها؛ منها: أن القلب هل يقوم به تصديق أو تكذيب ولا يظهر قط منه شيء علىٰ اللسان والجوارح وإنما يظهر نقيضه من غير خوف؟ فالذي عليه السلف والأئمة وجمهور الناس أنه لابد من ظهور موجب ذلك علىٰ الجوارح، فمن قال: إنه يصدق الرسول ويحبه ويعظمه بقلبه ولم يتكلم قط بالإسلام، ولا فعل شيئًا من واجباته بلا خوف، فهذا لا يكون مؤمنًا في الباطن؛ وإنما هو كافر.

وزعم جهم ومن وافقه أنه يكون مؤمنًا في الباطن...، وأن مجرد معرفة القلب وتصديقه يكون إيمانًا يوجب الثواب يوم القيامة بلا قول ولا عمل ظاهر، وهذا باطل شرعًا وعقلًا كما قد بسط في غير هذا الموضع، وقد كفَّر السلف كوكيع وأحمد وغيرهما من يقول بهذا القول، وقد قال النبي ﷺ: «**إن في الجسد مضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٠ / ٧٤٨).

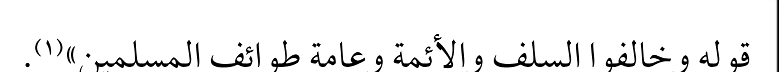
(٢) مختصر الفتاوىٰ المصرية (ص: ١٤١).

فبين أن صلاح القلب مستلزمٌ لصلاح الجسد، فإذا كان الجسد غير صالح دلَّ علىٰ أن القلب غير صالح، والقلب المؤمن صالح، فعُلِم أن من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به لا يكون قلبه مؤمنًا، حتىٰ إن المكره إذا كان في إظهار الإيمان فلابد أن يتكلم مع نفسه وفي السر مع من يأمن إليه، ولابد أن يظهر علىٰ صفحات وجهه وفلتات لسانه، كما قال عثمان.

وأما إذا لم يظهر أثر ذلك لا بقوله، ولا بفعله قط؛ فإنه يدل علىٰ أنه ليس في القلب إيمان، وذلك أن الجسد تابعٌ للقلب، فلا يستقر شيءٌ في القلب إلا ظهر موجبه ومقتضاه علىٰ البدن ولو بوجهٍ من الوجوه، وإن لم يظهر كل موجبه لمعارض، فالمقتضي لظهور موجبه قائم؛ والمعارض لا يكون لازمًا للإنسان لزوم القلب له؛ وإنما يكون في بعض الأحوال متعذرًا إذا كتم ما في قلبه كمؤمن آل فرعون، مع أنه قد دعا إلىٰ الإيمان دعاء ظهر به من إيمان قلبه ما لا يظهر من إيمان من أعلن إيمانه بين موافقيه، وهذا في معرفة القلب وتصديقه.

ومنها قصد القلب وعزمه إذا قصد الفعل وعزم عليه مع قدرته علىٰ ما قصده، هل يمكن أنْ لا يوجد شيء مما قصده وعزم عليه؟ فيه قولان أصحهما أنه إذا حصل القصد الجازم مع القدرة وجب وجود المقدور، وحيث لم يفعل العبد مقدوره دلَّ علىٰ أنه ليس هناك قصد جازم، وقد يحصل قصد جازم مع العجز عن المقدور، لكن يحصل معه مقدمات المقدور، وقيل: بل قد يمكن حصول العزم التام بدون أمر ظاهر.

وهذا نظير قول من قال ذلك في المعرفة والتصديق، وهما من أقوال أتباع جهم؛ الذين نصروا قوله في الإيمان؛ كالقاضي أبي بكر وأمثاله، فإنهم نصروا



قوله وخالفوا السلف والأئمة وعامة طوائف المسلمين»[1].

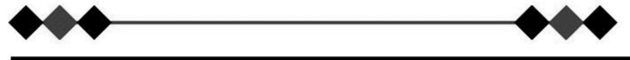
بل وذكر أن المرجئة لا تنازع في أن الإيمان الذي في القلب؛ يدعو إلىٰ فعل الطاعة، ويقتضي ذلك، وأن الطاعة من ثمراته ونتائجه؛ ولكنها تنازع؛ هل يستلزم الطاعة كما هو مذهب أهل السنة، فقال:

«ولهذا قال تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فما يعمل أحد إلا عليه أو له، فإن كان مما أُمر به، كان له، وإلا كان عليه، ولو أنه ينقص قدره، والنفس طبعها الحركة لا تسكن قط؛ لكن قد عفا الله عما حدث به المؤمنون أنفسهم، ما لم يتكلموا به، أو يعملوا به؛ فإذا عملوا به دخل في الأمر والنهي، فإذا كان الله قد كره إلىٰ المؤمنين جميع المعاصي، وهو قد حبب إليهم الإيمان الذي يقتضي جميع الطاعات، إذا لم يعارضه ضد باتفاق الناس؛ فإن المرجئة لا تنازع في أن الإيمان الذي في القلب؛ يدعو إلىٰ فعل الطاعة، ويقتضي ذلك، والطاعة من ثمراته ونتائجه، لكنها تنازع؛ هل يستلزم الطاعة؟»[2].

وقال: «فأصل الإيمان في القلب؛ وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلابد أن يظهر موجبه ومقتضاه علىٰ الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه؛ دل علىٰ عدمه أو ضعفه، ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديقٌ لما في القلب، ودليلٌ عليه، وشاهدٌ له، وهي شعبةٌ من مجموع الإيمان المطلق، وبعضٌ

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٤/ ١٢٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٠).



له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن القلب ملك، والأعضاء جنوده، فإن طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده»، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: «**إن في الجسد مضغةً، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

ولهذا ظن طوائف من الناس أن الإيمان إنما هو في القلب خاصة، وما على الجوارح ليس داخلًا في مسماه، ولكن هو من ثمراته ونتائجه الدالة عليه...»(١).

وقال ملزمًا للمرجئة:

«والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها؛ ولم يكن قولهم مثل قول جهم؛ فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمنًا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضًا، فإنها لازمة لها»(٢).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما قرره القاضي أبو بكر الباقلاني وهو من الذين يقولون في الإيمان بقول جهم والصالحي، من أن الإيمان هو التصديق، دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات، ثم قال مبينًا بطلان قوله:

«وهذا عمدة من نصر قول الجهمية في (مسألة الإيمان)، وللجمهور من أهل

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٤٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٤).

السنة وغيرهم عن هذا أجوبة.

ثم كان من ضمن هذه الأجوبة أن قال:

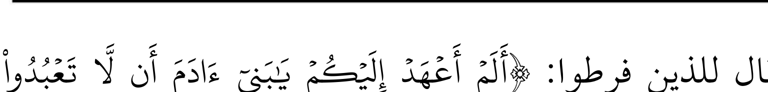
والثاني: قول من يقول: وإن كان في اللغة هو التصديق؛ فالتصديق يكون بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما قال النبي ﷺ: «**والفرج يصدق ذلك أو يكذبه**».

والرابع: أن يقال: وإن كان هو التصديق؛ فالتصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل علىٰ انتفاء الملزوم»[1].

۞ قرر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المعنىٰ المتفق عليه بين أهل السنة والجماعة، ثم استدل عليه بأقوالٍ صريحةٍ واضحةٍ.

فذكر أن عبد الملك بن مروان كتب إلىٰ سعيد بن جبير يسأله عن مسائل؛ فأجابه عنها: سألت عن الإيمان؛ فالإيمان هو التصديق؛ أن يصدق العبد بالله، وملائكته، وما أنزل الله من كتاب، وما أرسل من رسول، وباليوم الآخر، وسألت عن التصديق؛ والتصديق: أن يعمل العبد بما صدق به من القرآن، وما ضعف عن شيء منه، وفرط فيه، عرف أنه ذنب، واستغفر الله وتاب منه ولم يصر عليه، فذلك هو التصديق، وتسأل عن الدين؛ فالدين هو العبادة، فإنك لن تجد رجلًا من أهل الدين؛ ترك عبادة أهل دين، ثم لا يدخل في دين آخر؛ إلا صار لا دين له، وتسأل عن العبادة؛ والعبادة هي الطاعة، ذلك أنه من أطاع الله فيما أمره به وفيما نهاه عنه، فقد آثر عبادة الله، ومن أطاع الشيطان في دينه وعمله، فقد عبد الشيطان،

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٢٢).



ألا ترىٰ أن الله قال للذين فرطوا: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يس: ٦٠]؛ وإنما كانت عبادتهم الشيطان أنهم أطاعوه في دينهم.

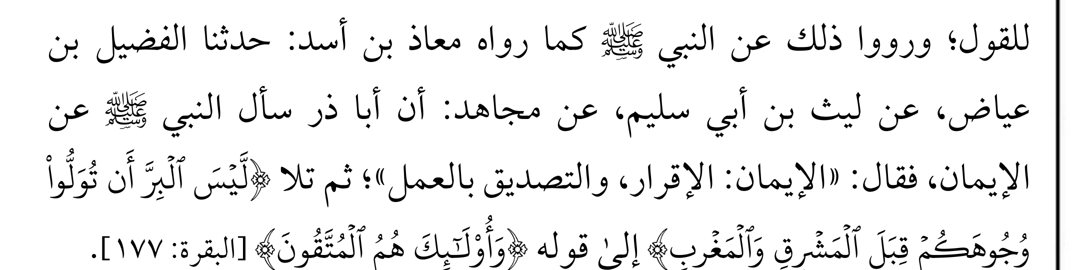
وذكر عن حسان بن عطية أنه قال: الإيمان في كتاب الله صار إلىٰ العمل، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] الآية، ثم صيرهم إلىٰ العمل؛ فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٣]، قال: وسمعت الأوزاعي يقول: قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، والإيمان بالله باللسان والتصديق به العمل.

وذكر عن الزهري أنه قال: كنا نقول الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل، والإيمان: قول وعمل، قرينان، لا ينفع أحدهما إلا بالآخر، وما من أحد إلا يوزن قوله وعمله؛ فإن كان عمله أوزن من قوله: صعد إلىٰ الله؛ وإن كان كلامه أوزن من عمله؛ لم يصعد إلىٰ الله.

وذكر عن الأوزاعي أنه قال: لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة، وكان من مضىٰ من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل؛ العمل من الإيمان، والإيمان من العمل؛ وإنما الإيمان اسم يجمع، كما يجمع هذه الأديان اسمها، ويصدقه العمل، فمن آمن بلسانه، وعرف بقلبه، وصدق بعمله؛ فتلك العروة الوثقىٰ التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه، ولم يعرف بقلبه، ولم يصدق بعمله، كان في الآخرة من الخاسرين.

ثم قال:

وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف؛ أنهم يجعلون العمل مصدقًا



للقول؛ ورووا ذلك عن النبي ﷺ كما رواه معاذ بن أسد: حدثنا الفضيل بن عياض، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد: أن أبا ذر سأل النبي ﷺ عن الإيمان، فقال: «الإيمان: الإقرار، والتصديق بالعمل»؛ ثم تلا ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ إلىٰ قوله ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

قلت: حديث أبي ذر هذا مروي من غير وجه؛ فإن كان هذا اللفظ هو لفظ الرسول؛ فلا كلام، وإن كانوا رووه بالمعنىٰ، دل علىٰ أنه من المعروف في لغتهم أنه يقال: صدق قوله بعمله؛ وكذلك قال شيخ الإسلام الهروي: الإيمان تصديق كله.

وكذلك (الجواب الثاني) أنه إذا كان أصله التصديق، فهو تصديق مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص، والحج قصد مخصوص، والصيام إمساك مخصوص؛ وهذا التصديق له لوازم، صارت لوازمه داخلة في مسماه عند الإطلاق؛ فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، ويبقىٰ النزاع لفظيًّا: هل الإيمان دال علىٰ العمل بالتضمن أو باللزوم؟»[1].

وقال: «وقد ثبت أنه لا يكون الرجل مؤمنًا حتىٰ يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما؛ وإنما المؤمن من لم يرتب، وجاهد بماله ونفسه في سبيل الله، فمن لم تقم بقلبه الأحوال الواجبة في الإيمان، فهو الذي نفىٰ عنه الرسول الإيمان، وإن كان معه التصديق، والتصديق من الإيمان، ولابد أن يكون مع التصديق شيء من حب الله وخشية الله، وإلا فالتصديق الذي لا يكون معه شيء من ذلك؛ ليس إيمانًا ألبتة، بل هو كتصديق فرعون واليهود وإبليس، وهذا هو الذي أنكره

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٤ - ٢٩٧).

السلف علىٰ الجهمية، قال الحميدي: سمعت وكيعًا يقول: أهل السنة يقولون: الإيمان قول وعمل، والمرجئة يقولون: الإيمان قول، والجهمية يقولون: الإيمان المعرفة، وفي رواية أخرىٰ عنه: وهذا كفر، قال محمد بن عمر الكلابي: سمعت وكيعًا يقول: الجهمية شر من القدرية، قال: وقال وكيع: المرجئة: الذين يقولون: الإقرار يجزئ عن العمل؛ ومن قال هذا فقد هلك؛ ومن قال: النية تجزئ عن العمل، فهو كفر، وهو قول جهم، وكذلك قال أحمد بن حنبل.

قرر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المعنىٰ؛ ثم قال:

ولهذا كان القول: إن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر السنة، وحكىٰ غير واحد الإجماع علىٰ ذلك، وقد ذكرنا عن الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ما ذكره من الإجماع علىٰ ذلك؛ قوله في (الأم): وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم، ومن أدركناهم، يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر»[1].

وقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوالًا كثيرةً عن السلف أكد بها ما أراد إثباته من معانٍ في الإيمان.

فنقل عن أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي ما ذكره عن بعض أهل السنة من أنهم احتجوا لتفريقهم بين الإسلام والإيمان بقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤] الآية، حيث قالوا: الإيمان خاص؛ يثبت الاسم به بالعمل مع التوحيد، والإسلام عام؛ يثبت الاسم به بالتوحيد والخروج من ملل الكفر.

ذكر عنه هذا القول دون أن يستنكره، ثم أتبعه بقوله:

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٠٧).

فإن قال لهم قائل: لِمَ لَمْ تقولوا: كافر إن شاء الله، تريدون به كمال الكفر، كما قلتم: مؤمنون إن شاء الله، تريدون به كمال الإيمان؟ قالوا: لأن الكافر مُنكِر للحق، والمؤمن أصل إيمانه الإقرار، والإنكار لا أول له ولا آخر، فتنتظر به الحقائق، والإيمان أصله التصديق، والإقرار ينتظر به حقائق الأداء لما أقر، والتحقيق لما صدق؛ ومثل ذلك كمثل رجلين عليهما حق لرجل، فسأل أحدهما حقه، فقال: ليس لك عندي حق، فأنكر وجحد، فلم يبق له منزلة يحقق بها ما قال إذا جحد وأنكر، وسأل الآخر حقه فقال: نعم لك علي كذا وكذا، فليس إقراره بالذي يصل إليه بذلك حقه دون أن يوفيه؛ فهو منتظر له أن يحقق ما قال بالأداء، ويصدق إقراره بالوفاء، ولو أقر ثم لم يؤد إليه حقه، كان كمن جحده في المعنىٰ؛ إذ استويا في الترك للأداء، فتحقيق ما قال أن يؤدي إليه حقه؛ فإن أدىٰ جزءًا منه؛ حقق بعض ما قال، ووفىٰ ببعض ما أقر به، وكلما أدىٰ جزءًا ازداد تحقيقًا لما أقر به، وعلىٰ المؤمن الأداء أبدًا بما أقر به حتىٰ يموت، فمن ثم قلنا: مؤمن إن شاء الله، ولم نقل: كافر إن شاء الله»[1].

وكذلك صنع مع أبي طالب المكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٦هـ)، فقد ذكر عنه أنه قال:

«فمثل الإسلام من الإيمان، كمثل الشهادتين؛ إحداهما من الأخرىٰ في المعنىٰ والحكم، فشهادة الرسول غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرىٰ في المعنىٰ والحكم كشيء واحد، كذلك الإيمان والإسلام؛ أحدهما مرتبط بالآخر، فهما كشيء واحد، لا إيمان لمن لا إسلام

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣١٨ - ٣٢٣).

له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المسلم من إيمان، به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام، به يحقق إيمانه؛ مِن حيث اشترط الله للأعمال الصالحة الإيمان، واشترط للإيمان الأعمال الصالحة، فقال في تحقيق ذلك: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، وقال في تحقيق الإيمان بالعمل: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥]، فمن كان ظاهره أعمال الإسلام، ولا يرجع إلىٰ عقود الإيمان بالغيب، فهو منافق نفاقًا ينقل عن الملة، ومن كان عقده الإيمان بالغيب، ولا يعمل بأحكام الإيمان، وشرائع الإسلام، فهو كافر كفرًا لا يثبت معه توحيد، ومن كان مؤمنًا بالغيب، مما أخبرت به الرسل عن الله، عاملًا بما أمر الله، فهو مؤمن مسلم، ولولا أنه كذلك، لكان المؤمن يجوز أن لا يسمىٰ مسلمًا، ولجاز أن المسلم لا يسمىٰ مؤمنًا بالله.

وقد أجمع أهل القبلة علىٰ أن كل مؤمن مسلم؛ وكل مسلم مؤمن بالله وملائكته وكتبه.

قال: ومثل الإيمان في الأعمال كمثل القلب في الجسم، لا ينفك أحدهما عن الآخر، لا يكون ذو جسم حي لا قلب له، ولا ذو قلب بغير جسم، فهما شيئان منفردان، وهما في الحكم والمعنىٰ منفصلان، ومثلهما أيضًا مثل حبة؛ لها ظاهر وباطن، وهي واحدة. لا يقال: حبتان: لتفاوت صفتهما.

فكذلك أعمال الإسلام من الإسلام؛ هو ظاهر الإيمان، وهو من أعمال الجوارح، والإيمان باطن الإسلام؛ وهو من أعمال القلوب.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإسلام علانية؛ والإيمان في القلب**»، وفي

لفظ: «**الإيمان سر**».

فالإسلام أعمال الإيمان، والإيمان عقود الإسلام، فلا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بعقد.

ومثل ذلك مثل العمل الظاهر والباطن، أحدهما مرتبط بصاحبه من أعمال القلوب، وعمل الجوارح، ومثله قول رسول الله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»؛ أي: لا عمل إلا بعقد وقصد؛ لأن (إنما) تحقيق للشيء، ونفي لما سواه، فأثبت بذلك عمل الجوارح من المعاملات، وعمل القلوب من النيات، فمثل العمل من الإيمان كمثل الشفتين من اللسان، لا يصح الكلام إلا بهما؛ لأن الشفتين تجمع الحروف، واللسان يظهر الكلام، وفي سقوط أحدهما بطلان الكلام، وكذلك في سقوط العمل ذهاب الإيمان، ولذلك حين عدد الله نعمه علىٰ الإنسان بالكلام؛ ذكر الشفتين مع اللسان في قوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝٨ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد: ٨ - ٩]؛ بمعنىٰ: ألم نجعله ناظرًا متكلمًا، فعبر عن الكلام باللسان والشفتين؛ لأنهما مكان له، وذكر الشفتين؛ لأن الكلام الذي جرت به النعمة لا يتم إلا بهما.

ومثل (الإيمان) و (الإسلام) أيضًا كفسطاط قائم في الأرض؛ له ظاهر وأطناب، وله عمود في باطنه، فالفسطاط مثل الإسلام؛ له أركان من أعمال العلانية والجوارح، وهي الأطناب التي تمسك أرجاء الفسطاط، والعمود الذي في وسط الفسطاط؛ مثله كالإيمان، لا قوام للفسطاط إلا به، فقد احتاج الفسطاط إليها؛ إذ لا قوام له ولا قوة إلا بهما، كذلك الإسلام في أعمال الجوارح؛ لا قوام له إلا بالإيمان، والإيمان من أعمال القلوب؛ لا نفع له إلا بالإسلام، وهو صالح الأعمال.

وأيضًا: فإن الله قد جعل ضد الإسلام والإيمان واحدًا، فلولا أنهما كشيء



واحد في الحكم والمعنىٰ ما كان ضدهما واحدًا، فقال: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦]، وقال: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، فجعل ضدهما الكفر.

قال: وعلىٰ مثل هذا أخبر رسول الله ﷺ عن الإيمان والإسلام من صنف واحد؛ فقال في حديث ابن عمر: «**بني الإسلام علىٰ خمس**»، وقال في حديث ابن عباس عن وفد عبد القيس أنهم سألوه عن الإيمان فذكر هذه الأوصاف، فدل بذلك علىٰ أنه لا إيمان باطن إلا بإسلام ظاهر، ولا إسلام ظاهر علانية إلا بإيمان سر، وأن الإيمان والعمل قرينان، لا ينفع أحدهما بدون صاحبه.

قال: فأما تفرقة النبي ﷺ في حديث جبريل بين الإيمان والإسلام، فإن ذلك تفصيل أعمال القلوب وعقودها علىٰ ما توجب هذه المعاني التي وصفناها أن تكون عقودًا من تفصيل أعمال الجوارح مما يوجب الأفعال الظاهرة التي وصفها أن تكون علانية، لا أن ذلك يفرق بين الإسلام والإيمان في المعنىٰ باختلاف وتضاد، ليس فيه دليل أنهما مختلفان في الحكم، قال: ويجتمعان في عبد واحد مسلم مؤمن، فيكون ما ذكره من عقود القلب وصف قلبه، وما ذكره من العلانية وصف جسمه.

قال: وأيضًا: فإن الأمة مجتمعة أن العبد لو آمن بجميع ما ذكره من عقود القلب في حديث جبريل من وصف الإيمان ولم يعمل بما ذكره من وصف الإسلام أنه لا يسمىٰ مؤمنًا، وأنه إن عمل بجميع ما وصف به الإسلام ثم لم يعتقد ما وصفه من الإيمان أنه لا يكون مسلمًا، وقد أخبر النبي ﷺ أن الأمة لا

تجتمع علىٰ ضلالة»[1].

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية قوله هذا مؤيدًا له، ولم ينتقده إلا في أمرين قد جانب فيهما الصواب:

الأمر الأول: ما قرره من أن المسلم المستحق للثواب لابد أن يكون معه الإيمان الواجب المفصل المذكور في حديث جبريل.

الأمر الثاني: ما قرره من أن النبي ﷺ إنما يطلق لفظة: مؤمن، دون مسلم، في مثل قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (أو مسلم)؛ لكونه ليس من خواص المؤمنين وأفاضلهم.

وهذان الأمران لا شك أنهما خطأ، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وذلك:

- أن المسلم المستحق للثواب هو مَن معه أصل الإيمان من قول وعمل، وإن لم يكن معه الإيمان الواجب، أي: وإن لم يأت بجميع الواجبات، ولم يترك جميع الكبائر.

- **وكذلك لفظة:** (أو مسلم)؛ قد تطلق علىٰ من لم يكن من المؤمنين حقًّا، وهو مَن معه أصل الإيمان من قول وعمل، ولم يأت بالإيمان الواجب، أي أنه لم يأت بجميع الواجبات، ولم يترك جميع الكبائر.

محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ).

۞ بيَّن العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ أن حقيقة الإيمان مركبة من أربعة أشياء؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأن المعركة بين المرجئة وأهل

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٣٣ - ٣٣٦).

السنة إنما هي في أعمال القلوب، وذلك أنه لا خلاف بين الجميع في تسمية أعمال الجوارح عملًا، وأنها داخلة في مسمىٰ العمل، وأنها تتفاضل، وتزيد وتنقص، وقد سبق بيان ذلك، وبيَّن أن أهل السنة مجمعون علىٰ زوال الإيمان بانتفاء عمل القلب وإن وُجد التصديق، وأنه يلزم من عدم محبة القلب وانقياده عدم التصديق الجازم، ومن عدم وجود عمل الجوارح عدم محبة القلب وانقياده؛ فقال:

«وها هنا أصل آخر، وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان: قول القلب؛ وهو الاعتقاد، وقول اللسان؛ وهو التكلم بكلمة الإسلام.

والعمل قسمان: عمل القلب؛ وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب؛ لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق، فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة.

فأهل السنة مجمعون علىٰ زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده، كما لم ينفع إبليس، وفرعون وقومه، واليهود، والمشركين؛ الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول ﷺ، بل ويقرون به سرًّا وجهرًا، ويقولون: ليس بكاذب، ولكن لا نتبعه، ولا نؤمن به، وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب، فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح، ولاسيما إذا كان ملزومًا لعدم محبة القلب وانقياده؛ الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم، كما تقدم تقريره، فإنه يَلزمه من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح، إذ لو أطاع القلب وانقاد؛ أطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعته وانقياده، عدم التصديق المستلزم للطاعة، وهو حقيقة الإيمان؛ فإن

الإيمان ليس مجرد التصديق كما تقدم بيانه، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد، وهكذا الهدىٰ؛ ليس هو مجرد معرفة الحق وتَبيُّنه، بل هو معرفته المستلزمة لاتباعه والعمل بموجبه، وإن سمي الأول هدىٰ، فليس هو الهدىٰ التام المستلزم للاهتداء، كما أن اعتقاد التصديق وإن سُمي تصديقًا، فليس هو التصديق المستلزم للإيمان، فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته»(١).

وقال: «...، فجوابه: أن لله علىٰ العبد عبوديتين: عبودية باطنة، وعبودية ظاهرة، فله علىٰ قلبه عبودية، وعلىٰ لسانه وجوارحه عبودية، فقيامه بصورة العبودية الظاهرة مع تعرِّيه عن حقيقة العبودية الباطنة مما لا يُقربه إلىٰ ربه، ولا يوجب له ثوابه وقبول عمله، فإن المقصود امتحان القلوب، وابتلاء السرائر، فعمل القلب هو روح العبودية ولُبُّها، فإذا خلا عمل الجوارح منه كان كالجسد المَوَات بلا روح، والنية هي عمل القلب؛ الذي هو ملك الأعضاء والمقصود بالأمر والنهي، فكيف يسقطُ واجبُهُ، ويعتبر واجبُ رعيتِه وجندِه وأتباعه اللاتي إنما شُرعت واجباتُها لأجله، ولأجل صلاحه، وهل هذا إلا عكس القضية، وقلب الحقيقة!.

والمقصود بالأعمال كلها ظاهرها وباطنها إنما هو صلاح القلب وكماله وقيامه بالعبودية بين يدي ربه وقَيُّومه وإلهه، ومن تمام ذلك قيامُه هو وجنوده في حضرة معبوده وربِّه، فإذا بعث جنودَه ورعيته، وتغيَّب هو عن الخدمة والعبودية، فما أجدَرَ تلك الخدمَةَ بالرد والمقت، وهذا مَثَلٌ في غاية المطابقة، وهل الأعمال الخالية عن عمل القلب؛ إلا بمنزلة حركات العابثين، وغايَتُها أنْ

(١) الصلاة وحكم تاركها (ص: ٧٠).

لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب؟!.

ولما رأىٰ بعض أرباب القلوب طريقةَ هؤلاء؛ انحرف هو إلىٰ أنْ صرف همَّه إلىٰ عبودية القلب، وعطَّل عبودية الجوارح، وقال: المقصود قيام القلب بحقيقة الخدمة، والجوارح تبع.

والطائفتان متقابلتان أعظم تقابل؛ هؤلاء لا التفات لهم إلىٰ عبودية جوارحهم، ففسدت عبودية قلوبهم، وأولئك لا التفات لهم إلىٰ عبودية قلوبهم، ففسدت عبودية جوارحهم، والمؤمنون العارفون بالله وبأمره قاموا له بحقيقة العبودية ظاهرًا وباطنًا، وقدَّموا قلوبَهم في الخدمة، وجعلوا الأعضاء تبعًا لها، فأقاموا المَلِكَ وجنودَه في خدمة المعبود، وهذا هو حقيقة العبودية.

ومن المعلوم أن هذا هو مقصود الرب تعالىٰ بإرسالِه رُسُلَه، وإنزالِه كتبَه، وشَرْعِه شرائعَه، فدعوىٰ المدعي أن المقصود من هذه العبودية حاصل، وإن لم يَصحبها عبودية القلب من أبطل الدعاوىٰ وأفسدها، والله الموفق.

ومن تأمل الشريعة في مصادرها ومواردها؛ علمَ ارتباط أعمال الجوارح بأعمال القلوب، وأنها لا تنفع بدونها، وأن أعمال القلوب أفرضُ علىٰ العبد من أعمال الجوارح، وهل يُمَيَّزُ المؤمن عن المنافق إلا بما في قلب كل واحد منهما من الأعمال التي ميَّزت بينهما، وهل يُمكِنُ أحد الدخول في الإسلام إلا بعمل قلبه قبل جوارحه، وعبوديةُ القلب أعظم من عبودية الجوارح وأكبر وأَدْوَم، فهي واجبة في كل وقت، ولهذا كان الإيمان واجبَ القلب علىٰ الدوام، والإسلام واجبَ الجوارح في بعض الأحيان، فمركَّب الإيمان القلب، ومركَّب الإسلام الجوارح، فهذه كلمات مختصرة في هذه المسألة، لو بُسِطَت لقام منها سِفْرٌ

ضخم، وإنما أُشيرَ إليها إشارة»[1].

وقال: «أفضل ما اكتسبته النفوس، وحصلته القلوب، ونال به العبد الرفعة في الدنيا والآخرة؛ هو العلم والإيمان، ولهذا قرن بينهما سبحانه في قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ﴾ [الروم: ٥٦]، وقوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وهؤلاء هم خلاصة الوجود ولبُّه، والمؤهلون للمراتب العالية، ولكن أكثر الناس غالطون في حقيقة مسمىٰ العلم والإيمان؛ اللذين بهما السعادة والرفعة، وفي حقيقتهما حتىٰ أن كل طائفة تظن أن ما معها من العلم والإيمان هو هذا الذي به تنال السعادة، وليس كذلك، بل أكثرهم ليس معهم إيمان ينجي، ولا علم يرفع، بل قد سدوا علىٰ نفوسهم طرق العلم والإيمان؛ اللذين جاء بهما الرسول ﷺ ودعا إليهما الأمة، وكان عليهما هو وأصحابه من بعده، وتابعوهم علىٰ منهاجهم وآثارهم...

إلىٰ أن قال:

وأما الإيمان فأكثر الناس أو كلهم يدَّعونه، ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وأكثر المؤمنين إنما عندهم إيمان مجمل، وأما الإيمان المفصل بما جاء به الرسول معرفة وعلمًا وإقرارًا ومحبة ومعرفة بضده وكراهيته وبغضه؛ فهذا إيمان خواص الأمة، وخاصة الرسول، وهو إيمان الصدِّيق وحزبه، وكثير من الناس حظهم من الإيمان الإقرار بوجود الصانع، وأنه وحده هو الذي خلق السموات والأرض وما بينهما، وهذا لم يكن ينكره عبَّاد الأصنام من قريش

(١) بدائع الفوائد (٣/ ١١٤٦).

ونحوهم، وآخرون: الإيمان عندهم هو التكلم بالشهادتين؛ سواء كان معه عمل أو لم يكن، وسواء وافق تصديق القلب أو خالفه، وآخرون: عندهم الإيمان مجرد تصديق القلب بأن الله سبحانه خالق السموات والأرض وأن محمدًا عبده ورسوله، وإن لم يقر بلسانه، ولم يعمل شيئًا، بل ولو سب الله ورسوله وأتىٰ بكل عظيمة وهو يعتقد وحدانية الله ونبوة رسوله؛ فهو مؤمن، وآخرون: عندهم الإيمان هو جحد صفات الرب تعالىٰ من علوه علىٰ عرشه وتكلمه بكلماته وكتبه وسمعه وبصره ومشيئته وقدرته وإرادته وحبه وبغضه وغير ذلك مما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فالإيمان عندهم إنكار حقائق ذلك كله، وجحده، والوقوف مع ما تقتضيه آراء المتهوكين، وأفكار المخرصين؛ الذين يرد بعضهم علىٰ بعض، وينقض بعضهم قول بعض؛ الذين هم كما قال عمر بن الخطاب، والإمام أحمد: مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون علىٰ مفارقة الكتاب، وآخرون: عندهم الإيمان عبادة الله بحكم أذواقهم، ومواجيدهم، وما تهواه نفوسهم، من غير تقييد بما جاء به الرسول، وآخرون: الإيمان عندهم ما وجدوا عليه آباءهم وأسلافهم بحكم الاتفاق كائنًا ما كان، بل إيمانهم مبني علىٰ مقدمتين: إحداهما: أن هذا قول أسلافنا وآبائنا، والثانية: أن ما قالوه فهو الحق، وآخرون: عندهم الإيمان مكارم الأخلاق، وحسن المعاملة، وطلاقة الوجه، وإحسان الظن بكل أحد، وتخلية الناس وغفلاتهم، وآخرون: عندهم الإيمان التجرد من الدنيا وعلائقها، وتفريغ القلب منها، والزهد فيها، فإذا رأوا رجلًا هكذا جعلوه من سادات أهل الإيمان وإن كان منسلخًا من الإيمان علمًا وعملًا،

وأعلىٰ من هؤلاء: من جعل الإيمان هو مجرد العلم، وإن لم يقارنه عمل، وكل هؤلاء لم يعرفوا حقيقة الإيمان، ولا قاموا به، ولا قام بهم، وهم أنواع:

منهم: من جعل الإيمان ما يضاد الإيمان، ومنهم: من جعل الإيمان ما لا يعتبر في الإيمان، ومنهم: من جعله ما هو شرط فيه، ولا يكفي في حصوله، ومنهم: من اشترط في ثبوته ما يناقضه ويضاده، ومنهم: من اشترط فيه ما ليس منه بوجه.

والإيمان وراء ذلك كله، وهو حقيقة مركبة من معرفة ما جاء به الرسول ﷺ علمًا، والتصديق به عقدًا، والإقرار به نطقًا، والانقياد له محبة وخضوعًا، والعمل به باطنًا وظاهرًا، وتنفيذه، والدعوة إليه بحسب الإمكان، وكماله في الحب في الله والبغض في الله، والعطاء لله والمنع لله، وأن يكون الله وحده إلهه ومعبوده، والطريق إليه: تجريد متابعة رسوله ظاهرًا وباطنًا، وتغميض عين القلب عن الالتفات إلىٰ سوىٰ الله ورسوله، وبالله التوفيق»[1].

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملة من الآثار عن السلف؛ بيَّن فيها اتفاقهم علىٰ أن الإيمان قول وعمل، إلىٰ أن قال:

«وقال الحميدي سمعت وكيعًا يقول: وأهل السنة يقولون الايمان قول وعمل، والمرجئة يقولون: الايمان قول، والجهمية يقولون: الايمان المعرفة.

وصح عن الحسن أنه قال: ليس الايمان بالتمني، ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب، وصدقه العمل، ونحوه عن سفيان الثوري.

قال: وقد جعل النبي ﷺ العمل تصديقًا في قوله؛ حديث زنىٰ العين والجوارح:

---

(١) الفوائد (ص: ١٠٣).

(الفرج يصدق ذلك أو يكذبه)»[1].

وذكر عن ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما ذكره مما قد اجتمعت عليه الأمة من أمور الديانة من السنن؛ التي خلافها بدعة وضلالة، أورد فيه قول المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ أنه مما أجمعت عليه الأمة، وفيه:

«والإيمان قول وعمل، وهما شيئان، ونظامان، وقرينان، لا يفرق بينهما، لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان، والمؤمنون في الإيمان متفاضلون، وبصالح الأعمال هم متزايدون، ولا يخرجون من الإيمان بالذنوب، ولا يكفرون بركوب كبيرة ولا عصيان، ولا يوجب لمحسنهم غير ما أوجب له النبي ﷺ، ولا يشهد علىٰ مسيئهم بالنار»[2].

وقال: «فإن الإيمان علم وعمل، والعمل ثمرة العلم، وهو نوعان: عمل القلب حبًّا وبغضًا، ويترتب عليهما عمل الجوارح فعلًا وتركًا، وهما العطاء والمنع.

فإذا كانت هذه الأربعة لله تعالىٰ؛ كان صاحبها مستكمل الإيمان، وما نقص منها فكان لغير الله، نقص من إيمانه بحسبه»[3].

وقال: «الكلام في مسألة النية شديد الارتباط بأعمال القلوب، ومعرفة مراتبها وارتباطها بأعمال الجوارح، وبنائها عليها، وتأثيرها فيها، صحةً وفسادًا، وإنما هي الأصل المراد المقصود، وأعمال الجوارح تبع ومكملة، ومتممة، وأن النية بمنزلة الروح، والعمل بمنزلة الجسد والأعضاء؛ الذي إذا فارق الروح فَمَوات، وكذلك

(١) عون المعبود مع شرح ابن القيم (١٢ / ٢٩٤).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص: ١٣٦).

(٣) إغاثة اللهفان (٢ / ١٢٤).

العمل إذا لم تصحبه النية فحركة عابث، فمعرفة أحكام القلوب أهم من معرفة أحكام الجوارح؛ إذ هي أصلها، وأحكام الجوارح متفرعة عليها»(١).

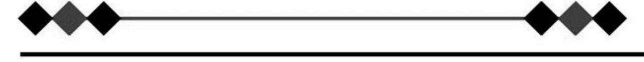
۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من قال بلسانه ما ليس في قلبه؛ لم يكن بذلك مؤمنًا، بل كان من المنافقين، وأن من عرف بقلبه وأقر بلسانه؛ لم يكن بمجرد ذلك مؤمنًا أيضًا، حتىٰ يأتي بعمل القلب المستلزم لعمل الجوارح؛ فقال:

«والإيمان نصفان: نصف صبر، ونصف شكر، قال غير واحد من السلف: (الصبر نصف الايمان)، وقال عبد الله بن مسعود رضىٰ الله عنه: (الايمان نصفان: نصف صبر، ونصف شكر)، ولهذا جمع الله سبحانه بين الصبر والشكر في قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥]، في سورة (إبراهيم)، وفي سورة (حمعسق)، وفي سورة (سبأ)، وفي سورة (لقمان)، وقد ذكر لهذا التنصيف اعتبارات:

أحدها: أن الايمان اسم لمجموع القول والعمل والنية، وهي ترجع إلىٰ شطرين، فعل وتَرك، فالفعل: هو العمل بطاعة الله، وهو حقيقة الشكر، والتَّرك: هو الصبر عن المعصية، والدين كله في هذين الشيئين؛ فعل المأمور، وترك المحظور.

الاعتبار الثاني: أن الايمان مبني علىٰ ركنين، يقين وصبر، وهما الركنان المذكوران في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، فباليقين: يعلم حقيقة الأمر والنهي والثواب والعقاب، وبالصبر: ينفذ ما أمر به، ويكف نفسه عما نهي عنه، ولا يحصل له التصديق بالأمر والنهي أنه من عند الله، وبالثواب والعقاب إلا باليقين، ولا يمكنه الدوام علىٰ فعل

(١) بدائع الفوائد (٣/ ١١٣٩).



المأمور، وكف النفس عن المحظور إلا بالصبر، فصار الصبر نصف الإيمان، والنصف الثاني الشكر، بفعل ما أمر به، وبترك ما نهي عنه.

الاعتبار الثالث: أن الايمان قول وعمل، والقول: قول القلب واللسان، والعمل: عمل القلب والجوارح، وبيان ذلك: أن من عرف الله بقلبه، ولم يقر بلسانه، لم يكن مؤمنًا، كما قال عن قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، وكما قال عن قوم عاد وقوم صالح: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، وقال موسىٰ لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]؛ فهؤلاء حصل قول القلب؛ وهو المعرفة والعلم، ولم يكونوا بذلك مؤمنين، وكذلك من قال بلسانه ما ليس في قلبه؛ لم يكن بذلك مؤمنًا، بل كان من المنافقين، وكذلك من عرف بقلبه وأقر بلسانه؛ لم يكن بمجرد ذلك مؤمنًا، حتىٰ يأتي بعمل القلب من الحب والبغض والموالاة والمعاداة، فيحب الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداءه، ويستسلم بقلبه لله وحده، وينقاد لمتابعة رسوله، وطاعته، والتزام شريعته ظاهرًا وباطنًا، وإذا فعل ذلك؛ لم يكفِ في كمال إيمانه حتىٰ يفعل ما أُمر به، فهذه الأركان الأربعة هي أركان الإيمان التي قام عليها بناؤه...»[1].

۞ وبيَّن أن تخلف العمل الظاهر مع عدم المانع دليل علىٰ فساد الباطن وخلوه من الايمان؛ فقال:

---

(١) عدة الصابرين (ص: ١٧٤).

«الإيمان له ظاهر وباطن، وظاهره: قول اللسان، وعمل الجوارح، وباطنه: تصديق القلب، وانقياده، ومحبته، فلا ينفع ظاهر لا باطن له، وإن حقن به الدماء، وعصم به المال والذرية، ولا يجزئ باطن لا ظاهر له؛ إلا إذا تعذر بعجز، أو إكراه وخوف هلاك، فتخلف العمل ظاهرًا مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوه من الايمان، ونقصه دليل نقصه، وقوته دليل قوته، فالإيمان: قلب الإسلام ولبه، واليقين: قلب الإيمان ولبه، وكل علم وعمل لا يزيد الإيمان واليقين قوة فمدخول، وكل إيمان لا يبعث على العمل فمدخول»[1].

أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤ هـ).

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند تفسير قول الله** تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]:

«**قال ابن جرير وغيره:** والأولىٰ أن يكونوا موصوفين بالإيمان بالغيب قولًا واعتقادًا وعملًا، قال: وقد تدخل الخشية لله في معنىٰ الإيمان، الذي هو تصديق القول بالعمل، والإيمان كلمة جامعة للإقرار بالله وكتبه ورسله، وتصديق الإقرار بالفعل.

قال ابن كثير: قلت: أما الإيمان في اللغة فيطلق علىٰ التصديق المحض، وقد يستعمل في القرآن، والمراد به ذلك، كما قال تعالىٰ: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، وكما قال إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وكذلك إذا استعمل مقرونًا مع الأعمال؛ كقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

---

(١) الفوائد (ص: ٨٥).



فأما إذا استعمل مطلقًا؛ فالإيمان الشرعي المطلوب لا يكون إلا اعتقادًا وقولًا وعملًا.

هكذا ذهب إليه أكثر الأئمة، بل قد حكاه الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عُبَيد وغير واحد إجماعًا: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وقد ورد فيه آثار كثيرة وأحاديث أوردنا الكلام فيها في أول شرح البخاري، ولله الحمد والمنة»[1].

عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥ هـ).

❁ بيَّن الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان القائم بالقلوب أصل كل خير، وأن الخير الموجود في القلوب يتفاوت علىٰ حسب ما فيها من الإيمان، فمتىٰ ما رَسَخ الإيمان في القلب؛ انبعثت الجوارح كلها بالأعمال الصالحة، وانبعث اللسان بالكلام الطيب، ولازمه أنه متىٰ ما ضعف الإيمان في القلب؛ انبعثت الجوارح أيضًا بالأعمال الصالحة، وانبعث اللسان بالكلام الطيب، ولكن بقدر ما في القلوب من الإيمان؛ قال:

«فالإيمان المجرد تدخل فيه أعمال الجوارح عند السلف وأهل الحديث، والإيمان المقرون بالعمل يراد به التصديق مع القول، وخصوصًا إن قُرِن الإيمان بالله بالإيمان برسوله، كما في هذا الحديث.

فالإيمان القائم بالقلوب أصل كل خير، وهو خير ما أُوتِيَه العبد في الدنيا، وبه يحصل له سعادة الدنيا والآخرة، والنجاة من شقاوة الدنيا والآخرة.

ومتىٰ رَسَخ الإيمان في القلب؛ انبعثت الجوارح كلها بالأعمال الصالحة،

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١ / ١٦٥).



واللسان بالكلام الطيب، كما قال النبي ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

ولا صلاح للقلب بدون الإيمان بالله وما يدخل في مسماه من معرفة الله وتوحيده وخشيته ومحبته ورجائه والإنابة إليه والتوكل عليه، قال الحسن: ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي، ولكنه ما وقر في الصدور وصدقته الأعمال، ويشهد لذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، وفي هذا يقول بعضهم:

ما كُلُّ مَن زَوَّقَ لي قَولَه ... يَغُرُّني يا صاحِ تَزْويقُه
مَن حَقَّقَ الإيمانَ في قلبِهِ ... لابدَّ أن يظهرَ تَحقيقُه

فإذا ذاق العبد حلاوة الإيمان ووجد طعمَه وحلاوتَه، ظَهرَ ثمرةُ ذلك علىٰ لسانه وجوارحه، فاستحلىٰ اللسان ذِكرَ الله وما والاه، وأسرعت الجوارح إلىٰ طاعة الله، فحينئذٍ يدخل حب الإيمان في القلب كما يدخل حب الماء البارد الشديد بردُه في اليوم الشديد حَرُّه للظمآن الشديد عطشُه، ويصير الخروج من الإيمان أكرهَ إلىٰ القلوب من الإلقاء في النار، وأمَرَّ عليها من الصبر، ذكر ابن المبارك عن أبي الدرداء؛ أنه دخل المدينة، فقال لهم: ما لي لا أرىٰ عليكم يا أهل المدينة حلاوة الإيمان؟ والذي نفسي بيده؛ لو أن دُبَّ الغابة وجد طعم الإيمان؛ لَرُؤِيَ عليه حلاوة الإيمان.

لو ذاق طعمَ الإيمان رَضْوىٰ ... لكاد مِن وَجْدِه يَميدُ
قد حَمَّلوني تكليفَ عَهدٍ ... يَعجِزُ عَن حَملِهِ الحَديدُ



فالإيمان بالله ورسوله قد سبق أنه وظيفة القلب واللسان، ثم يتبعُهما عمل الجوارح...»[1].

۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان لا يتحقق في القلب إلا وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام؛ بحسب ما في القلب من الإيمان؛ فقال:

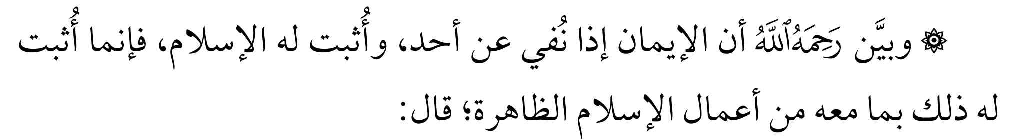
«فلا يتحقق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام، وليس كل مسلم مؤمنًا، فإنه قد يكون الإيمان ضعيفًا، فلا يتحقق القلب به تحققًا تامًّا مع عمل جوارحه بأعمال الإسلام، فيكون مسلمًا، وليس بمؤمن الإيمان التام، كما قال تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، ولم يكونوا منافقين بالكلية علىٰ أصح التفسيرين، وهو قول ابن عباس وغيره، بل كان إيمانهم ضعيفًا، ويدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ﴾ [الحجرات: ١٤]، يعني لا ينقصكم من أجورها، فدل علىٰ أن معهم من الإيمان ما تقبل به أعمالهم.

وكذلك قول النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص لما قال له: لم تعط فلانًا وهو مؤمن، فقال النبي ﷺ: (أو مسلم)، يشير إلىٰ أنه لم يحقق مقام الإيمان، وإنما هو في مقام الإسلام الظاهر، ولا ريب أنه متىٰ ضعف الإيمان الباطن، لزم منه ضعف أعمال الجوارح الظاهرة أيضًا، لكن اسم الإيمان يُنفىٰ عمَّن ترك شيئًا من واجباته، كما في قوله: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)»[2].

---

(١) لطائف المعارف (ص: ٥٠٢).

(٢) جامع العلوم والحكم (١ / ١٠٩).



۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان إذا نُفي عن أحد، وأُثبت له الإسلام، فإنما أُثبت له ذلك بما معه من أعمال الإسلام الظاهرة؛ قال:

«وأما إذا نُفي الإيمان عن أحد، وأُثبت له الإسلام، كالأعراب الذين أخبر الله عنهم، فإنه ينتفي رسوخ الإيمان في القلب، وتثبت لهم المشاركة في أعمال الإسلام الظاهرة مع نوع إيمان يصحح لهم العمل، إذ لولا هذا القدر من الإيمان، لم يكونوا مسلمين، وإنما نُفي عنهم الإيمان، لانتفاء ذوق حقائقه، ونقص بعض واجباته، وهذا مبني علىٰ أن التصديق القائم بالقلوب متفاضل، وهذا هو الصحيح»[1].

۞ **وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن صلاح الجوارح يكون بحسب صلاح القلب؛ قال:**

«وقوله ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فيه إشارة إلىٰ أن صلاح حركات العبد بجوارحه، واجتنابه للمحرمات واتقاءه للشبهات؛ بحسب صلاح حركة قلبه.

فإذا كان قلبه سليمًا، ليس فيه إلا محبة الله، ومحبة ما يحبه الله، وخشية الله، وخشية الوقوع فيما يكرهه، صلحت حركات الجوارح كلها، ونشأ عن ذلك اجتناب المحرمات كلها، وتوقي الشبهات حذرًا من الوقوع في المحرمات، وإن كان القلب فاسدًا، قد استولىٰ عليه اتباع هواه، وطلب ما يحبه، ولو كرهه الله، فسدت حركات الجوارح كلها، وانبعثت إلىٰ كل المعاصي والمشتبهات؛ بحسب اتباع هوىٰ القلب»[2].

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ١١٣).

(٢) جامع العلوم والحكم (١ / ٢١٠).



۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فساد حركات الجسد تكون بحسب فساد حركة القلب، فبحسب إيمان القلب يتحرك الجسد بالأعمال، فإن قَوي قويت، وإن ضعف ضعفت، وإن عُدم عدمت؛ فقال:

«وفي مسند الإمام أحمد؛ عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «**لا يستقيم إيمان عبد حتىٰ يستقيم قلبه**»؛ والمراد باستقامة إيمانه: استقامة أعمال جوارحه، فإن أعمال الجوارح لا تستقيم إلا باستقامة القلب، ومعنىٰ استقامة القلب أن يكون ممتلئًا من محبة الله، ومحبة طاعته، وكراهة معصيته، قال الحسن لرجل: داوِ قلبك؛ فإن حاجة الله إلىٰ العباد صلاحُ قلوبهم: يعني أن مراده منهم ومطلوبه صلاحُ قلوبهم، فلا صلاح للقلوب حتىٰ تستقر فيها معرفة الله وعظمته ومحبته وخشيته ومهابته ورجاؤه والتوكل عليه، وتمتلئ من ذلك، وهذا هو حقيقة التوحيد، وهو معنىٰ «لا إله إلا الله»، فلا صلاح للقلوب حتىٰ يكون إلهُها الذي تألَهُه وتعرفه وتحبه وتخشاه هو الله وحده لا شريك له، ولو كان في السماوات والأرض إله يؤلَّه سوىٰ الله، لفسدت بذلك السماوات والأرض، كما قال تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فعلم بذلك: أنه لا صلاح للعالم العلوي والسفلي معًا حتىٰ تكون حركات أهلها كلها لله، وحركات الجسد تابعة لحركة القلب وإرادته، فإن كانت حركته وإرادته لله وحده، فقد صلح وصلحت حركات الجسد كله، وإن كانت حركة القلب وإراداته لغير الله تعالىٰ، فسد، وفسدت حركات الجسد بحسب فساد حركة القلب»(١).

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ٢١١).

وقال: «وفي السنن؛ عن النبي ﷺ قال: «**من أعطىٰ لله، ومنع لله، وأحب لله، وأبغض لله، فقد استكمل الإيمان**»؛ ومعنىٰ هذا أن حركات القلب والجوارح إذا كانت كلها لله فقد كَمُلَ إيمان العبد بذلك ظاهرًا وباطنًا، ويلزم من صلاح حركات القلب صلاح حركات الجوارح، فإذا كان القلب صالحًا ليس فيه إلا إرادة الله، وإرادة ما يريده، لم تنبعث الجوارح إلا فيما يريده الله، فسارعت إلىٰ ما فيه رضاه، وكفَّت عما يكرهه، وعمَّا يخشىٰ أن يكون مما يكرهه وإن لم يتيقن ذلك.

قال الحسن: ما نظرت ببصري، ولا نطقت بلساني، ولا بطشت بيدي، ولا نهضت علىٰ قدمي حتىٰ أنظر علىٰ طاعة أو علىٰ معصية؟ فإن كانت طاعة تقدمت، وإن كانت معصية تأخرت»[١].

وعند قول جرير بن عبد الله: «بايعت رسول الله ﷺ علىٰ إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم»؛ قال:

«والنبي ﷺ كان بايع الناس علىٰ الإسلام، وأركان الإسلام خمسٌ: الشهادتان، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام رمضان.

وكان النبي ﷺ يبايع أحيانًا عليهن كلهن، كما في: (مسند الإمام أحمد) عن بشير بن الخصاصية، قال: أتيت النبي ﷺ لأبايعه، فاشترط عليَّ: شهادةَ أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن أقيمَ الصلاة، وأن أوتيَ الزكاة، وأن أحج حجة الإسلام، وأن أصوم رمضان، وأن أجاهد في سبيل الله، فقلت: يا رسول الله، أما اثنتين، فوالله ما أُطِيقُهما: الجهاد، والصدقة، فإنهم زعَموا أنه من وَلَّىٰ الدُّبُرَ

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ٢١٣).

فقد باء بغضبٍ من الله، فأخافُ إن حضرتُ ذلك جَشِعَت نفسي، وكرهتُ الموت.

والصدقة، فوالله ما لي إلا غنيمةٌ، وعَشرُ ذودٍ، هُنَّ رسلُ أهلي، وحمولتُهم، قال: فقبضَ رسول الله ﷺ يدَه، ثم حرَّك يدَه، ثم قال: (فلا جهاد ولا صدقة، فبم تدخل الجنة إذًا؟) قلت: يا رسول الله، أبايعك، فبايعَه عليهم كلهن.

وتارةً كان يبايع علىٰ إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة مع الشهادتين، كما بايع جرير بن عبد الله؛ فإن الصلاة والزكاة أفضل خصال الإسلام العملية.

وتارةً يكتفي بالبيعة علىٰ الشهادتين؛ لأن باقي الخصال حقوقٌ لها، ولوازم.

وتارةً كان يقتصر في المبايعة علىٰ الشهادتين فقط، لأنهما رأس الإسلام، وسائر الأعمال تبعٌ لهما.

وقد كان أحيانًا يتألف علىٰ الإسلام من يُريد أن يُسامَح بترك بعض حقوق الإسلام، فيقبل منهم الإسلام، فإذا دخلوا فيه رَغَبوا في الإسلام، فقاموا بحقوقه وواجباته كلها...»(1).

۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأعمال الصالحة هي ثمرة ما في القلب من الإيمان؛ وداخلة في اسمه؛ فقال:

«فالمؤمن كله طيب؛ قلبه، ولسانه، وجسده، بما سكن في قلبه من الإيمان، وظهر علىٰ لسانه من الذكر، وعلىٰ جوارحه من الأعمال الصالحة؛ التي هي ثمرة الإيمان، وداخلة في اسمه»(2).

---

(1) فتح الباري لابن رجب (٤ / ١٩٨).

(2) جامع العلوم والحكم (١ / ٢٦٠).

وقال: «قوله ﷺ: «**اللهم زينا بزينة الإيمان واجعلنا هداة مهتدين**».

أما زينة الإيمان، فالإيمان: قول وعمل ونية.

فزينة الإيمان تشمل زينة القلب بتحقق الإيمان له.

وزينة اللسان بأقوال الإيمان.

وزينة الجوارح بأعمال الإيمان، وقد سمىٰ الله تعالىٰ التقوىٰ لباس، وأخبر أنها خير من لباس الأبدان؛ قال تعالىٰ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]....، فالزينة النافعة الدائمة الباقية هي زينة الإيمان والتقوىٰ، إذا شملت القلب والجوارح، فإن أظهر التزين بذلك ظاهرًا وقلبه فارغ؛ عاد ذلك عليه شينًا، كما قال بعضهم: من تزين للناس بما يعلم الله منه خلافه شانه الله عَزَّوَجَلَّ، وقال بعضهم لمن أظهر التزين بالعلم من غير عمل به: تزينوا بما شئتم، فلن يزيدكم الله إلا اتضاعًا، وقال بعضهم: لا تقوم الساعة حتىٰ يتزين الرجل بالعلم كما يتزين الرجل بثوبه؛ يعني: يظهره للناس تزينًا به عندهم من غير أن يزين قلبه وجوارحه بالعمل به، وكان الفضيل يقول: تزينت لهم بالصوف فلم ترهم يرفعون بك رأسًا، تزينت لهم بالقرآن، ولم تزل تتزين لهم بشيء بعد شيء، كل ذلك لحب الدنيا.

ومراده: توبيخ من يزين ظاهره بالأعمال، وباطنه خال منها.

ومَن زيَّن لله جوارحه بالأعمال، وقلبه بحقيقة الإيمان، زيَّنه الله في الدنيا والآخرة كما في الحديث: «**إن الله لا ينظر إلىٰ صوركم وأموالكم، وإنما ينظر إلىٰ قلوبكم وأعمالكم**»؛ فمن علم الله من قلبه الصدق زينه الله عند عباده، وبالعكس»[1].

---

(١) مجموعة رسائل ابن رجب (١ / ١٨٣).

❁ وقسَّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسلمين إلىٰ ثلاثة أقسام، كما قسمهم الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه، كما في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]؛ فقال:

«الصراط المستقيم في الدنيا يشمل علىٰ ثلاثة درجات: درجة الإسلام، ودرجة الإيمان، ودرجة الإحسان.

فمن سلك درجة الإسلام إلىٰ أن يموت عليها، منعته من الخلود في النار، ولم يكن له بد من دخول الجنة، وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه.

ومن سلك علىٰ درجة الإيمان إلىٰ أن يموت عليها، منعته من دخول النار بالكلية...

ومن سلك علىٰ درجة الإحسان إلىٰ أن يموت عليها، وصل بعد الموت إلىٰ الله ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ﴾ [يونس: ٢٦]»(١).

❁ محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ).

بيَّن العلامة الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر حديث: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**»، منزلة العمل من الإيمان بكلام دقيق يحتاج إلىٰ تدبر، فكان مما ذكر فيه، ما قد اتفقت عليه أئمة السنة من أن أعمال الجوارح لابد منها، وأنها من الإسلام، وأن الإسلام والإيمان متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، وأن الإنسان وإن ترك الأركان، إلا أنه لابد وأن يأتيَ بشيءٍ من خصال الإسلام، وبهذا القول يُقضىٰ علىٰ تلكم الصورة الخيالية من وجود إنسان بلا عمل، أو كما عبروا عنه بأنه تارك للعمل بالكلية.

---

(١) مجموعة رسائل ابن رجب (٤/ ٤٣١).

قال: «إذا عرفت هذا؛ فالإسلام لما كان عملًا بالجوارح، وأثره للعيون واضح، وبه يستمر حقن الدماء، ويطيب به علىٰ العبد الثناء، ويوصف بالعدالة، وينال به من الوظائف الدينية آماله، من قبول شهادته، والاعتماد علىٰ روايته، فناسب غاية المناسبة أن يُجعل هو المحمود عليه، وأن يُوجه الثنا في المقام إليه، والإيمان خفي المكان عن الأبصار، بل لو شق القلب الذي هو محله ما عرفت له آثار، وإن كان التحقيق أن الإسلام والإيمان متلازمان، وأن بمجموعهما تُرجىٰ النجاة من النيران، والحلول في غرف الجنان، ولذا أكثر ربنا عَزَّوَجَلَّ في القرآن من قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ في أكثر الآيات، فإن من صدَّق بقلبه ولم يأتِ بشيءٍ مما أُمر به كأبي طالب، لا يُنجيه التصديق بمجرده مع إعراضه عن فعل ما أُمر به، وتجرده من عمل خصال الإسلام، وهو غير مصدق بشيء من الأحكام، كالمنافقين، فإنه في الدرك الأسفل من النار، كما نطق به القرآن، وصحيح الأخبار.

فإن قلت: فكيف تقول إن الإيمان أفضل من الإسلام مع تلازمهما في الآخرة في الأحكام؟

قلت: قد ثبت في الأخبار بالتواتر عند من له بالسنة النبوية اختبار أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وهي ظاهرة في نجاته وإن لم يأتِ بشيء من الأركان، بخلاف من فعل خصال الإسلام وقلبه خالٍ عن التصديق، فإنه في قعر النيران مع شر فريق، ولكون الإيمان سرًّا، والإسلام علانية»[1].

(١) جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت (ص: ١٤).

وهذه المعاني هي عند أئمة السنة من المسلَّمات، وفي ذلك قال الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والقلب لا يكون واعيًا حتىٰ يكون مصدقًا، ولا يُجعل سليمًا إلا إذا وعىٰ، واللسان هي مغرفة القلب؛ فيظهر شره وخيره منها، فإذا كان سليمًا كانت صادقة، والخَليقة هي خلاصة ما في القلب، وفيض ما اشتمل عليه، فإذا استقام استقامت فليتأمل»(١).

وفي الموطن نفسه؛ قال الصنعاني: «في القاموس؛ الخليقة: الطبيعة، أي جعل طبيعته منقادة للحق، منفعلة للخير، مجتنبة للشر، منجذبة لكل ما يحبه الله ورسوله».

وقال: «واعلم: أنه قد أطال الخلاف في الفرق بين الإسلام والإيمان، والحق أنهما يتلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، فلا يوجد شرعًا إيمان بدون إسلام، ولا عكسه، نعم؛ هما متغايران مفهومًا؛ بأن ذلك الانقياد، وذلك التصديق»(٢).

وقال: «(لا يُقبل إيمان)؛ أي: تصديق بالقلب، (بلا عمل)؛ قول باللسان، وعمل بالأركان، فالإيمان: اعتقاد وقول وعمل، لا يُقبل أحدها بدون الآخر، وبه يبطل قول المرجئة أنه لا يضر مع الإيمان؛ أي: التصديق، معصية، ولذا قال: (ولا) يُقبل: (عمل بلا إيمان)؛ كما كان من المنافقين، فإنهم كانوا يأتون بأعمال أهل الإيمان لكن بقلوب خالية عن التصديق»(٣).

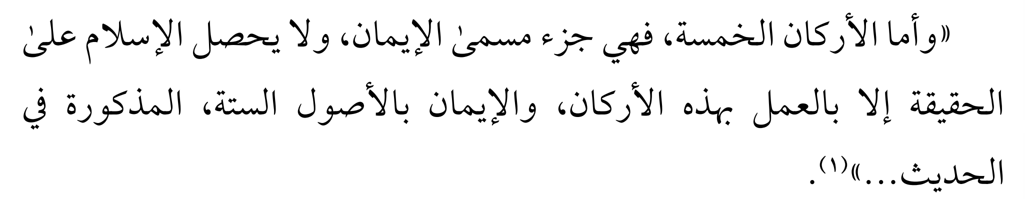
عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن الوهاب (ت: ١٢٨٥هـ).

❁ بيَّن العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ منزلة العمل من الإيمان؛ فقال:

(١) التنوير شرح الجامع الصغير (١ / ٥٢٨).

(٢) التنوير شرح الجامع الصغير (٤ / ٤٩٥).

(٣) التنوير شرح الجامع الصغير (١١ / ١٨٨).



«وأما الأركان الخمسة، فهي جزء مسمىٰ الإيمان، ولا يحصل الإسلام علىٰ الحقيقة إلا بالعمل بهذه الأركان، والإيمان بالأصول الستة، المذكورة في الحديث...»[1].

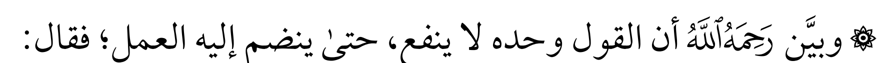
وقال: «فإذا أُفرِد الإيمان في آية أو حديث، دخل فيه الإسلام، وإذا قُرِن بينهما فُسِّر الإسلام بالأركان الخمسة، كما في حديث جبريل، وفُسِّر الإيمان بأعمال القلب، لأنها أصل الإيمان ومعظمه، وقوته وضعفه: ناشئٌ عن قوة ما في القلب، من هذه الأعمال أو ضعفها.

وقد يضعف ما في القلب، من الإيمان بالأصول الستة، حتىٰ يكون وزن ذرة، كما في الحديث الصحيح: «**أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»، فبقدر ما في القلب من الإيمان، تكون الأعمال الظاهرة، التي هي داخلة في مسماه، وتُسمىٰ إسلامًا، وإيمانًا، كما في حديث وفد عبد القيس، حين قال لهم النبي ﷺ: «**آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم**»، فهذه الأعمال: داخلة في الإيمان، وهي الإسلام، لأن الإيمان اسمٌ لجميع الأعمال الظاهرة والباطنة، فمن ترك شيئًا من الواجبات، أو فعل شيئًا من المحرمات، نقص إيمانه بحسب ذلك، وهو دليل علىٰ نقصان أصل الإيمان، وهو إيمان القلب»[2].

---

(١) الدرر السنية (١ / ٣٣٠).

(٢) الدرر السنية (١ / ٣٣٥).



۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن القول وحده لا ينفع، حتىٰ ينضم إليه العمل؛ فقال:

«فالله الله في الأخذ بأسباب الفلاح والنجاة، وعلىٰ كل منكم أن يحاسب نفسه لربه، قبل القدوم عليه، والرجوع إليه، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل إلا بنية، وعلم»(١).

عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ).

بيَّن العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان لابد فيه من العمل، فقال:

«فإن مجرد الانتساب إلىٰ أي دينٍ كان، لا يفيد شيئًا، إن لم يأت الإنسان ببرهان علىٰ صحة دعواه، فالأعمال تصدق الدعوىٰ أو تكذبها، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، وهذا شاملٌ لجميع العاملين، لأن السوء شاملٌ لأي ذنبٍ كان؛ من صغائر الذنوب وكبائرها، وشاملٌ أيضًا لكل جزاءٍ، قليلٍ أو كثيرٍ، دُنيَوِيٍّ، أو أُخرَوِيٍّ، والناس في هذا المقام درجات لا يعلمها إلا الله، فمستقلٌّ ومستكثرٌ.

فمن كان عمله كله سوءًا، وذلك لا يكون إلا كافرًا، فإذا مات من دون توبةٍ، جُوزِي بالخلود في العذاب الأليم.

ومن كان عمله صالحًا، وهو مستقيمٌ في غالب أحواله، وإنما يصدر منه أحيانًا بعض الذنوب الصغار، فما يصيبه من الهم والغم والأذىٰ وبعض الآلام في بدنه أو قلبه أو حبيبه أو ماله، ونحو ذلك، فإنها مكفرات للذنوب، لطفًا من الله بعباده، وبين هذين الحالين مراتب كثيرة، وهذا الجزاء علىٰ عمل السوء العام

(١) الدرر السنية (١٤/ ٨١).

مخصوصٌ في غير التائبين، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، كما دلت علىٰ ذلك النصوص»[1].

وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أعمال الجوارح من لوازم إيمان القلب؛ فقال:

«يُخبر تعالىٰ أنه يُثبت عباده المؤمنين، أي: الذين قاموا بما عليهم من الإيمان القلبي التام، الذي يستلزم أعمال الجوارح ويثمرها، فيثبتهم الله في الحياة الدنيا عند ورود الشبهات بالهداية إلىٰ اليقين، وعند عروض الشهوات بالإرادة الجازمة علىٰ تقديم ما يحبه الله علىٰ هوىٰ النفس ومرادها...»[2].

وقال: «فإن الإيمان شرطٌ في صحة الأعمال الصالحة وقبولها، بل لا تُسمىٰ أعمالًا صالحةً إلا بالإيمان، والإيمان مقتضٍ لها، فإنه التصديق الجازم المثمر لأعمال الجوارح من الواجبات والمستحبات، فمن جمع بين الإيمان والعمل الصالح: ﴿فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗۖ﴾ [النحل: ٩٧]، وذلك بطمأنينة قلبه، وسكون نفسه، وعدم التفاته لما يشوش عليه قلبه، ويرزقه الله رزقًا حلالًا طيبًا من حيث لا يحتسب»[3].

حافظ بن أحمد حكمي (ت: ١٣٧٧هـ).

ذكر العلامة حافظ حكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان قولٌ وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، ثم بيَّن المقصود من هذه الأربعة أمور المذكورة في تعريف الإيمان، وأنه من المحال أن ينتفي انقياد الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عمل القلب؛ فقال:

(١) تيسير الكريم الرحمن (١ / ٤٥١).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٢ / ٥٠٠).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (٣ / ٥٧).

«والآيات والأحاديث في هذا الباب كثيرةٌ جدًّا ليس هذا موضع بسطها، وإنما المقصود تقرير هذه الأمور من أصول الدين، فإذا حققت هذه الأمور الأربعة تحقيقًا بالغًا وعرفت ما يُراد بها معرفةً تامةً وفهمت فهمًا واضحًا ثم أمعنت النظر في أضدادها ونواقضها تبيَّن لك أن أنواع الكفر لا تخرج عن أربعة: كفر جهلٍ وتكذيب، وكفر جحودٍ، وكفر عنادٍ واستكبار، وكفر نفاق.

فأحدها يُخرج من الملة بالكلية، وإن اجتمعت في شخص فظلمات بعضها فوق بعض والعياذ بالله من ذلك؛ لأنها إما أن تنتفي هذه الأمور كلها - قول القلب وعمله، وقول اللسان، وعمل الجوارح - أو ينتفي بعضها، فإن انتفت كلها اجتمع أنواع الكفر غير النفاق، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [البقرة: ٦ - ٧]، وإن انتفىٰ تصديق القلب مع عدم العلم بالحق؛ فكفر الجهل والتكذيب، قال الله تعالىٰ: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ﴾ [يونس: ٣٩]، وقال تعالىٰ: ﴿أَكَذَّبۡتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمۡ تُحِيطُواْ بِهَا عِلۡمًا أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤].

وإن كتم الحق مع العلم بصدقه؛ فكفر الجحود والكتمان، قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمًا وَعُلُوّٗاۚ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ۝١٤٦ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٦ - ١٤٧]، وإن انتفىٰ عمل القلب من النية والإخلاص

والمحبة والإذعان مع انقياد الجوارح الظاهرة؛ فكفر نفاق؛ سواء وُجِد التصديق المطلق أو انتفىٰ، وسواء انتفىٰ بتكذيبٍ أو شك، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٨ - ٢٠]، وإن انتفىٰ عمل القلب وعمل الجوارح مع المعرفة بالقلب والاعتراف باللسان؛ فكفر عنادٍ واستكبار، ككفر إبليس، وكفر غالب اليهود؛ الذين شهدوا أن الرسول حق ولم يتبعوه؛ أمثال حُيي بن أخطب، وكعب بن الأشرف، وغيرهم، وكفر من ترك الصلاة عنادًا واستكبارًا، ومُحال أن ينتفي انقياد الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عمل القلب، قال النبي ﷺ: «**إن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

ومن هنا يتبيَّن لك أن من قال من أهل السنة في الإيمان هو التصديق علىٰ ظاهر اللغة: أنهم إنما عَنَوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهرًا وباطنًا بلا شك، لم يَعنوا مجرد التصديق...»(١).

❁ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت: ١٣٨٦هـ).

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعيار الإيمان القلبي: العمل؛ ولهذا كان السلف يقولون: «الإيمان قول وعمل»، ولا يذكرون الاعتقاد؛ وكانت المرجئة تقول: «الإيمان قول»، ثم منهم من يوافق أهل السنة علىٰ اشتراط الاعتقاد، ومنهم من لا يشترطه في اسم الإيمان، ولكن يشترطه للنجاة، وهذا قول

(١) معارج القبول (٢ / ١٨).

الكرامية، ومنهم من لا يشترطه في اسم الإيمان، ولا في النجاة، وهؤلاء هم الغلاة»[1].

محمد عبد الرزاق حمزة (ت: ١٣٩٢هـ).

بيَّن العلامة محمد عبد الرزاق حمزة رَحِمَهُ اللَّهُ أن المؤمن يكون فيه خير وشر، وله حسنات وسيئات، وأنه لا يخلو من الخير إلا الشيطان الرجيم، ولا يَسلم من الشر إلا الملائكة والنبيون؛ وذلك في انتقاده لتأنيب الكوثري، تحت عنوان: (المقابلة بين الهدىٰ والضلال حول ترحيب الكوثري بنقد تأنيبه)، وهو مطبوع ضمن كتاب: (التنكيل للمعلمي)، حيث قال:

«**يرمي الكوثري خيار الأمة الذين قالوا**: إن الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، ويزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، قالوا ذلك اتباعًا للنصوص الصريحة المستفيضة من القرآن والسنة: بأنهم في سبيل الانحياز إلىٰ المعتزلة أو الخوارج، متهمًا لهم أنهم يقولون: إن من أخل بشيءٍ من العمل يكون أخل بالإيمان، فبئس ما افتراه عليهم، كبرت كلمة تخرج من فيك يا كوثري، أن يكون خيار الأمة وأكابر الأئمة: مالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، ومن قبلهم من التابعين، والصحابة، ومن بعدهم ممن هو علىٰ آثارهم، منحازين إلىٰ المعتزلة والخوارج، شاعرين بزعمك، أو غير شاعرين، وهم أعرف الناس بشرور المعتزلة والخوارج وضلالهم، وأنصح الأمة للأمة، بالبعد عن الانحراف عن طريق أهل السنة والجماعة، تشهد بذلك أقوالهم وآثارهم وتعاليمهم، وكتبهم ومجالسهم وتلاميذهم، في كل بلد، وفي كل عصر

---

(١) آثار العلامة المعلمي (١١ / ٥٦٦).

ومصر، إلىٰ يوم القيامة.

لقد قالوا: يتفاوت الإيمان من أدنىٰ درجاته في آخر من يخرج من النار، إلىٰ أعلىٰ درجاته في أعلىٰ عِلِّيين من أهل الغرف الذين يتراءون كالكوكب الدري الغابر في الأفق، ولم يقولوا: إن إيمان السِّكير العربيد الذي لا يدري عن نفسه لسكره وعربدته، كإيمان جبريل، وميكائيل، ومحمد رسول الله ﷺ، وصدِّيق الأمة أبي بكر، وفاروقها عمر، وغيرهم.

لم يقولوا بهذه المخزيات، وإنما قالوا بما قال الله ورسوله: من تفاوت أهل الإيمان في الإيمان والأعمال، وتدرجهم ممن في قلبه أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ مثقال ذرة من الإيمان، إلىٰ سكان الفردوس أعلىٰ الجنة، وصاحب الدرجة الرفيعة والوسيلة والمقام المحمود، ولا يقولون: إن من أخل بشيءٍ من الأعمال يكون قد أخل بالإيمان، كما بَهَتَهُمْ به هذا البهَّات، وافتراه عليهم، فأقوالهم وكتبهم وتعاليمهم ومتواتر مذاهبهم: أن المؤمن يكون فيه خير وشر، وله حسنات وسيئات، ولا يخلو من الخير إلا الشيطان الرجيم، ولا يَسلم من الشر إلا الملائكة والنبيون صلوات الله عليهم أجمعين، وهذا هو السبب في تصريحهم بالاستثناء في الإيمان...»[(١)].

محمد أمان بن علي الجامي (ت: ١٤١٦هـ).

❁ شبَّه العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مراتب الدين ببناء ضخم، أسفله واسع، وهي مرتبة الإسلام؛ التي يدخل فيها المنافقون بما يظهرونه من أعمال

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١ / ١١٥).

بجوارحهم وإن لم يدخل الإيمان في قلوبهم، ثم بيَّن أن هذا الإسلام المتمثل بأعمال الجوارح يرتقي ويرتفع، فيضيق حتىٰ يصل إلىٰ القمة، وذلك أن الإيمان أضيق وأخص من الإسلام؛ لأن الإيمان لابد أن يكون فيه تصديق بالقلب، زيادة علىٰ الاستسلام الظاهري؛ قال:

«والإسلام: المرتبة الأولىٰ من المراتب الثلاث، وهي:

الإسلام: وهو أوسع المراتب.

والإيمان: يلي الإسلام في السَّعة.

والإحسان: أضيق المراتب.

فأهل هذه المرتبة قِلة، وهم خلاصة المؤمنين الذين وصلوا إلىٰ درجة عظيمة أنهم يعبدون الله كأنهم يرونه ويشاهدونه من شدة المراقبة.

بناء ضخم أسفله واسع، وكلما يرتقي ويرتفع يضيق حتىٰ يصل إلىٰ القمة، الإسلام أوسع؛ لأن الإسلام هو الاستسلام الظاهري، فقد يدخل فيه إسلام المنافقين وغيرهم، والإيمان أضيق وأخص؛ لأن الإيمان لابد أن يكون فيه تصديق بالقلب زيادة علىٰ الاستسلام الظاهري، والإحسان في القمة، أي: الإحسان: الإتقان، المحسنون خُلَّص المؤمنين، إذا وصل الإنسان إلىٰ درجة الإحسان كان مسلمًا مؤمنًا، وازداد زيادة بزيادة الأعمال حتىٰ يقوىٰ إيمانه، ويصل إلىٰ درجة من شدة مراقبة الله تعالىٰ أنه يعبد الله كأنه يشاهده، وتؤثر فيه مراقبة الله، ومحبة الله، وخشية الله، إيمانًا منه بأنه تحت علم الله دائمًا وأبدًا، فالله يراه ويسمعه ويعلم منه كل شيء»[1].

(١) شرح الأصول الثلاثة (ص: ١٧١).

۞ وبيَّن معنىٰ التصديق عند أهل السنة والجماعة، وما يلزم من صحة الإيمان عندهم؛ فقال:

«وفي الشرع تصديقٌ خاص، تصديق ما جاء به النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ تصديقًا تصدقه الأعمال؛ لأن تصديق القلب: إن لم يوجد دليلٌ علىٰ صحته؛ يُعتبر دعوىٰ، ومن ادَّعىٰ أنه صدق رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في كل ما جاء به، ثم ترك العمل، لا يعمل شيئًا من أعمال الإسلام؛ من صلاة، وصيام، وزكاة، وحج، وغير ذلك؛ لا يعمل، يقول: أنا مؤمن لأني مصدق، نقول له: ائتي بالدليل علىٰ تصديقك القلبي، ما الذي يصدقك؟! أعمال الجوارح هي التي تُصدق ذلك التصديق، تشهد لصحة ذلك التصديق، ومن ادَّعىٰ أنه مصدقٌ بقلبه بكل ما جاء به رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ثم لا يعمل، يقال له: هذه دعوىٰ، والدعوىٰ لابد لها من بينة، فأين البينة؟ البينة: الأعمال؛ لذلك يقول بعضهم:

وإذا حلَّـــت الهدايـــة قلبًـــا نشِـــطت في العبـــادة الأعضـــاءُ

فإذا كانت الأعضاء لا تعمل؛ لا يصلي ولا يصوم، لا يأمر ولا ينهىٰ، ولا يجاهد، ولا يطلب العلم، ماشي هكذا مُصدق، لا، لا يُقبل مثل هذا التصديق، وعلىٰ هذا؛ انتشر بين المسلمين هذا الإيمان الإرجائي، لذلك: لو أمرت إنسانًا أو نصحته أو نبهته علىٰ ما فعل، يقول لك: الإيمان في القلب، هنا الإيمان، الإيمان الذي هنا لو صحَّ لظهر أثره في أعضائك وجوارحك»[1].

وقال: «إذًا الإيمان ليس مجرد دعوىٰ، ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي؛

(١) شرح الأصول الثلاثة – الشريط الثالث.



ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل، لا يكفي في الإيمان الصادق الحقيقي مجرد: «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وإن كانت هذه الكلمة في أول الأمر تحفظ لقائلها دمَه ومالَه، أي تُحرِّم مالَه ودمَه، لكن إذا تبيَّن بعد أن قالها إنما قالها تَقيَّةً ليعيش بها بين المسلمين، ولم يكن صادقًا في قولها، ودلت علىٰ ذلك العلامات؛ يُحْكَمُ بِرِدَّتِه فَيُقْتَلُ مرتدًّا، كذلك لا يكفي مجرد دعوىٰ التصديق؛ لأن التصديق عملٌ قلبيٌّ، والعمل القلبي لابد له من دليل، لذلك هذا الإرجاء المنتشر بين صفوف المسلمين من حيث لا يشعرون؛ وهو اعتقاد كثيرٍ من الناس أن الإيمان مجرد التصديق؛ هذا الإرجاء أول ما ظهر في الكوفة، في أصحاب الرأي، ثم انتشر بين كثيرٍ من المسلمين؛ يَرَونَ أن الإيمان مجرد التصديق، وما أدرانا بأنك صادقٌ في تصديقك؟! لذلك؛ الإيمان الصحيح: التصديق بالقلب، والقول باللسان، والعمل بالجوارح؛ الذي يُصَدِّقُ التصديق، التصديقُ يحتاج إلىٰ التصديق، تصديقُ القلب يحتاج إلىٰ ما يُصدِّقه، الذي يصدِّق التصديق: التلفظ بلا إله إلا الله، والعمل بالجوارح، وقد صدق من قال:

وإذا حلَّت الهدايةُ قلبًا نَشِطت بالعبادة الأعضاءُ

أولئك الذين يَدَّعُونَ الإيمان؛ أي: إيمانَ القلب، ويَرفُضون الأعمال، ويَضرِبون عنه، فإذا قيل لهم: الصلاة، إذا أمَرتَهم بالمعروف، ونَهيتَهم عن منكرٍ فعلوه، قالوا: (الإيمان هنا، الإيمان في القلب، أشار إلىٰ صدره)؛ أي: لا يَضرُّنا ترك الصلاة، وترك كثيرٍ من المأمورات، واجتناب المنهيات، طالما الإيمان هنا في الصدر، هذه دعوىٰ كاذبة، ولو صدَق إيمان القلب لظَهرت علاماته في الجوارح،

وإذا رأيت إنسانًا نَشِطًا في عبادة الله تعالىٰ، غَيورًا، ملتزمًا، متمسكًا، عاملًا بشريعة الله، معظِّمًا لدين الله، محبًّا في الله أولياء الله؛ دليلٌ علىٰ صدق إيمانه، وإذا رأيت مدَّعيًا للإيمان؛ لكنه: كسولٌ، باردٌ، فاترٌ، لا يَعمل، يكتفي من الإيمان بمجرد دعوىٰ إيمان القلب؛ التصديق، لا تجد عنده اندفاعًا إلىٰ عبادة الله وطاعته، ولا تجده يحب أولياء الله ويخالطهم، ويحب سماع كلامَ الله وكلامَ رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، بل هو في وادٍ وهذه المعاني في واد، فلتَعلم أنه إنما يملك من الإيمان ما يَحفظ له دمَه ومالَه وليس بمؤمن»(١).

عبد العزيز بن باز (ت: ١٤٢٠هـ).

۞ نقل العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماع علىٰ أن الدين والإيمان عمل، وذلك في تعليقه علىٰ تبويب البخاري: «باب من قال إن الإيمان هو العمل»، وذِكره لما جاء عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ؛ سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: **إيمان بالله ورسوله**، قيل: ثم ماذا؟ قال: **الجهاد في سبيل الله**، قيل: ثم ماذا؟ قال: **حج مبرور**.

قال ابن باز: «هذا محل إجماع أن الدين والإيمان عمل، وقد يسمىٰ قول وعمل وعقيدة، أجمع علىٰ ذلك الصحابة وأهل السنة»(٢).

۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العمل ثمرة الإيمان، وأن الإيمان الصادق لابد وأن تكون له ثمرة، ولابد فيه من العمل؛ فقال:

(١) الحكم بغير ما أنزل الله – الشريط رقم: (١ – الدقيقة: ٢٤).

(٢) الحلل الإبريزية (١ / ١٧).



«فلا يربح الناس، ولا يسعدون، ولا تحصل لهم النجاة في الدنيا والآخرة؛ إلا بهذه الصفات الأربع: الإيمان الصادق، والعمل الصالح، وهو من الإيمان، وإنما عطفه عليه لمزيد التأكيد والإيضاح، ولأنه نتيجته وثمرته»[(١)].

وقال: «فإن الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية عند أهل السنة والجماعة؛ فالإيمان الصادق يتضمن قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وعمل القلب بمحبة الله والإخلاص له وخوفه ورجاءه والشوق إليه ومحبة الخير للمسلمين مثل دعائهم إليه، كما يتضمن العمل الصالح بالجوارح؛ وهو قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعاصي كما تقدم»[(٢)].

وقال: «والمقصود أن الواجب هو التعاون على البر والتقوى، والتواصي بالحق، والله أخبر سبحانه عن عباده الرابحين الناجين السعداء بأنهم يتواصون بالحق والصبر، فقال سبحانه: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر: ١ - ٣]، فأخبر سبحانه أن هؤلاء هم الرابحون، وهم السعداء؛ الذين اجتمعت فيهم الصفات الأربع: الإيمان الصادق بالله ورسوله، ثم العمل الصالح، يعني إيمان له ثمرة، إيمان أثمر وظهرت آثاره في أعمال الإنسان، فالإيمان بالقلب وحده ما يكفي، فلابد من إيمان بالقلب مع إيمان الجوارح، فيؤمن بقلبه ويعمل بجوارحه، فإذا آمن أن الصلاة حق فعليه أن يصلي، وإذا آمن أن الزكاة حق فعليه أن يزكي، وإذا آمن أن

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٥ / ٣٥).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٥ / ٨٧).

الصوم حق فعليه أن يصوم، وهكذا، العمل من الإيمان، والقول من الإيمان، فالإيمان قول وعمل وعقيدة، والسعداء الرابحون هم الذين جمعوا بين الإيمان الصادق والعمل الصالح...»[1].

وقال: «فالإيمان الحق: هو الذي يتطابق فيه القلب واللسان والجوارح على ما شرعه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعلى ما أخبر الله به ورسوله، يُسمى إيمانًا، ويُسمى إيمانًا حقًّا؛ لأنه تطابق فيه القلب واللسان، وصَدَّقت به الجوارح، هذا هو الإيمان الحق الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وجاء به كتاب الله؛ القرآن الكريم، وجاءت به سنة رسوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وضد ذلك الإيمان الباطل، الإيمان الكاذب، وهو الإيمان باللسان دون القلب، وهو إيمان أهل النفاق، فإنهم يقولون بالألسنة ما ليس في القلوب، وبالأفواه ما ليس في الضمائر، هؤلاء هم أهل النفاق الذين كذَّبوا بقلوبهم، وصدَّقوا بالألسنة مجاملة ومراعاة لحاجاتهم الحاضرة، ومقاصدهم الدنيوية...

فالمؤمن الصادق: هو الذي آمن بالله حقًّا، وآمن بما جاء به الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، مما دل عليه كتاب الله عَزَّوَجَلَّ: من أقوال وأعمال وعقائد، وطابق ما في قلبه ما قاله لسانه، وما عملت به جوارحه، هكذا الإيمان الصادق، هكذا الإيمان الحق، الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب، وعلق عليه السعادة والكرامة في الدنيا والآخرة»[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤ / ٢٤).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٨ / ١٦٠).

وقال: «وبهذا تعلم أن الإيمان الحق، وأن الإيمان الصادق، هو الإيمان بكل ما أخبر الله به ورسوله، والإيمان بكل ما شرعه الله ورسوله؛ من قول وعمل وعقيدة، وأنه يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، كما قال أصحاب السنة والجماعة، وهم أصحاب النبي ﷺ، ومن تبعهم بإحسان، إذا أطعنا واستقمنا زاد الإيمان، وإذا عصينا وضيَّعنا نقص الإيمان، كما سمعت في الدلائل، كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، في آيات كثيرات وقد سمعت الحديث: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» الحديث، فعُلم بذلك أن الإيمان يزداد بالطاعات، وينقص بالمعاصي والمخالفات، وهو قول وعمل وعقيدة، هكذا قال أهل السنة والجماعة، وهكذا دل كتاب الله، ودلت سنة رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أنه قول وعمل وعقيدة، وبعبارة أخرىٰ: أنه التصديق باللسان، والعمل بالجوارح، والتصديق بالجنان، هكذا الإيمان الصادق: قول وعمل، يطابقان ما في قلبك من الإيمان بالله ورسوله، ومن الإيمان بكل ما شرعه الله ورسوله، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، خلافًا للخوارج والمعتزلة؛ فإنهم قالوا: لا يزيد ولا ينقص، فإما أن يوجد مرة، وإما أن يزول كله، وعندهم الزاني والسارق ونحوهما قد خرجا من الإيمان، وصارا إلىٰ الكفر والضلال عند الخوارج، وصارا في منزلة بين منزلتين عند المعتزلة، واتفقوا جميعًا علىٰ أنه في النار مخلد فيها كسائر الكفار، وهذا قول باطل من قول الخوارج والمعتزلة، أما أهل السنة والجماعة فيقولون: إنه ناقص الإيمان، وأنه ضعيف الإيمان، ولم يخرج من الإيمان بالكلية، بل إيمانه ناقص، وإيمانه ضعيف، وليس من الكفار،

وليس مخلدًا في النار، إذا فعل ذلك عن شهوة، وغَلَبةٍ في هواه، لا عن تكذيب، ولا عن استحلال، فإنه يكون ضعيف الإيمان، وله حكم أهل الإسلام، وهو مؤمن بالجنة، وإن جرىٰ عليه ما يجري من عقاب يوم القيامة، ومن تعذيب بأسباب أعماله السيئة، فإن مصيره إلىٰ الجنة، ولا يُخلَّد في النار، أبدًا، وإنما يخلدون في النار الكفار بالله، والمنافقين، المنافقون النفاق الأكبر، هؤلاء هم الذين يخلدون في النار، أما العصاة: فمن دخلها منهم فهو مؤمن مسلم، موحد، لم يستحل المعاصي، وإنما فعلها لهوىٰ وشهوة، وطمع، ونحو ذلك، فهذا لا يخلد في النار إذا دخلها، فهو مؤمن ناقص الإيمان، مسلم ضعيف الإيمان، إذا دخل النار بمشيئة الله فإنه لا يخلد، وقد يعفىٰ عنه، ولا يخلد في النار؛ لأن ما دون الشرك تحت مشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حكم علىٰ أهل الشرك بأنه لا يُغفر لهم إذا ماتوا عليه، أما العصاة فإنهم تحت مشيئة الله سبحانه، بإسلامهم وأعمالهم الصالحة، وإن شاء عذبهم علىٰ قدر جرائمهم التي ماتوا عليها غير تائبين: من زنا، أو سرقة، أو غير ذلك، ومآلهم بعد التطهير والتمحيص إلىٰ الجنة، وقد تواترت الأخبار عن رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، مثقال ذرة من إيمان، مثقال دينار من إيمان، إلىٰ غير ذلك.

هذه النصوص المتواترة عن رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ تدل علىٰ أن العاصي لا يخلد في النار، ولكنه يعذب إذا دخلها، يعذب بما شاء علىٰ قدر المعاصي التي مات عليها غير تائب، ثم بعد تطهيره وتنقيته من الخبث يخرجه



الله من النار إلىٰ نهر الحياة كما جاء في هذه النصوص عن رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وينبتون في النهر كما تنبت الحبة في حميل السيل، ثم بعد أن يستتم خلقه، يدخله الله الجنة برحمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وبهذا علمنا الإيمان الصادق الحق، وعلمنا الإيمان الكاذب، فالإيمان الصادق هو الذي فيه تطابق القلب واللسان، وتصديق الجوارح، وأنه يزيد وينقص، ويضعف ويقوىٰ، وأن العصاة وإن كانوا دخلوا في الإيمان الصادق، وهم من أهله، لكن العاصي ينقص إيمانه، ويضعف إيمانه، بقدر معاصيه التي اقترفها، ومن أدىٰ الواجبات وتباعد عن المحرمات؛ كمل إيمانه، ومن توسع في الطاعات والأعمال الصالحات، كان من السابقين المقربين، وكانت منزلته أعلىٰ من غيره.

وبهذا يعلم حقيقة الإيمان الصادق، وحقيقة أعمال أهله، وأنهم هم الصفوة، وهم خلاصة هذه الأمة، الذين صدقوا في اتباع الرسول ﷺ، واستقاموا علىٰ طريقه: قولًا وعملًا وعقيدة.

هؤلاء هم أهل الإيمان الحق، وهم أهل الإيمان الصادق، وإن جرىٰ منهم شيء من السيئات والمعاصي، كان بذلك إيمانهم ضعيفًا، وكان إيمانهم بذلك ناقصًا، فعليهم أن يحققوا إيمانهم بالتوبة الصادقة، وبالرجوع إلىٰ الله والإنابة إليه، وباتباع التوبة بالعمل الصالح، وبهذا يعود إليهم إيمانهم، وكمال إيمانهم بالتوبة الصادقة، والعمل الصالح»[1].

وسئل: هل «لا إله إلا الله» قول باللسان، أو قول يحتاج إلىٰ عمل؟

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢٨ / ١٦٨).



فأجاب: «هذه الكلمة هي أعظم الكلام الذي يتكلم به الناس وأفضل الكلام، وهي قول وعمل، ولا يكفي مجرد القول، ولو كفىٰ مجرد القول لكان المنافقون مسلمين؛ لأنهم يقولونها، وهم مع هذا كفار، بل في الدرك الأسفل من النار؛ لأنهم يقولونها باللسان من دون عقيدة ولا إيمان، فلابد من قولها باللسان مع اعتقاد القلب وإيمان القلب بأنه لا معبود حق إلا الله.

ولابد أيضًا من أداء حقها بأداء الفرائض، وترك المحارم؛ لأن هذا من حق لا إله إلا الله، قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم علىٰ الله**».

وفي لفظ آخر: «**أمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم علىٰ الله** عَزَّوَجَلَّ»؛ متفق علىٰ صحته.

فالحاصل أنه لابد من قول مع يقين، ومع علم، ومع عمل، لا مجرد القول باللسان، فإن اليهود يقولونها، والمنافقون يقولونها، ولكن لا تنفعهم؛ لمَّا لم يحققوها بالعمل والعقيدة...

فالخلاصة: أنه لابد من الإيمان بها قولًا وعملًا مع النطق، فيشهد أن لا إله إلا الله عن علم ويقين وإخلاص وصدق ومحبة لما دلت عليه من التوحيد، وانقياد لحقها، وقبول لذلك، وبراءة مما عُبد من دون الله تعالىٰ.

هكذا يكون الإيمان بهذه الكلمة، يقولها عن يقين، وأنه لا معبود بحق إلا الله، وعن علم ليس فيه جهل ولا شك، وعن إخلاص في ذلك، لا رياء ولا سمعة، وعن محبة لما دلت عليه من التوحيد والإخلاص، وعن صدق، لا كالمنافقين يقولونها

باللسان ويكذبونها في الباطن.

ومع قبول لما دلت عليه من التوحيد، وانقياد لذلك، ومحبة لذلك، والتزام به، مع البراءة من كل ما يُعبد من دون الله، والكفر بكل ما يُعبد من دون الله، كما قال سبحانه: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]»[١].

وقال: «هكذا المؤمنون، يؤمنون بالله ربًّا ومعبودًا بالحق، وأنه لا إله غيره ولا رب سواه...، ويؤمنون بأن رسوله محمدًا ﷺ هو رسول الله حقًّا إلىٰ جميع الثقلين الجن والإنس، ويؤمنون بكل ما أخبر الله به ورسوله، مما كان وما يكون، ثم يعملون، إيمان وعمل، هكذا المؤمنون؛ إيمان وعمل، وذلك بأداء فرائض الله، وترك محارم الله، وذلك من الإيمان، العمل من الإيمان، ولكن الله نص عليه؛ لأنه أمرٌ مهم، قد يظن بعض الناس أن الإيمان مجرد التصديق بالقلوب، لا، الإيمان قول وعمل، عند أهل السنة والجماعة؛ قول وعمل، لابد من الإيمان بالقلوب، ولابد من الإيمان بالألسنة، ولابد من الإيمان بالعمل، بأداء فرائض الله وترك محارم الله، الإيمان عن تصديق، عن إخلاص لله، عن محبة وتعظيم، عن متابعة للرسول ﷺ، صادقة، فيؤدي فرائض ربه، ويَدَع محارمه، فلا يتم الإيمان إلا بهذا، وإذا تيسر للعبد المسارعة إلىٰ الخيرات علاوة علىٰ الفرائض، كان ذلك من الدرجات الرفيعة، ومن أسباب أن يكون من المقربين السابقين»[٢].

---

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢٨ / ٢٠٩).

(٢) شريط بعنوان: (لقاء الخير).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عما يردده كثير من الناس من أن الأعمال بالنيات، وليست بالعمل؟

فأجاب: «وهذا من أقبح الخطأ، قوله: الأعمال بالنيات وليس بالعمل؛ هذا غلط، نعم الأعمال بالنيات كما قال النبي ﷺ، لكن لابد من العمل أيضا، يقول ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوىٰ**»؛ فلابد من الأعمال، ولكنها تبنىٰ علىٰ النية، فالأعمال لابد لها من نية، ولكن ليس معناه أن النية تكفي وتضاع الأعمال، تترك الأعمال، النية وحدها لا تكفي، لابد من عمل.

فالواجب علىٰ كل مسلم أن يعمل بطاعة الله وأن يدع معاصي الله، ولو نوىٰ ولم يعمل بشرع الله؛ صار كافرًا، نسأل الله العافية، فلابد من العمل، الله جَلَّ وَعَلَا يقول: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾ [التوبة: ١٠٥]، ولما سئل النبي ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: «**إيمان بالله، وجهاد في سبيله**»، فالإيمان عمل، لابد من إيمان، فمن لم يؤمن بالله واليوم الآخر فهو كافر، ومن لم يؤمن بأن الصلاة واجبة فهو كافر، ومن لم يؤمن بأن صيام رمضان واجب فهو كافر، لابد من إيمان، وهكذا من لم يؤمن بأن الله حرم الزنا، حرم الخمر، حرم العقوق، حرم الفواحش، من لم يؤمن بهذا فهو كافر.

فلابد من إيمان، ولابد من عمل، ولابد من نية، وهكذا قول بعضهم: الإيمان في القلب، فإذا قيل له: صل، أو وفر لحيتك، أو اترك ما حرم الله عليك، قال: الإيمان في القلب، هذه كلمة حق أُريد بها باطل، نعم؛ أصل الإيمان في القلب، ولكنه يكون في الجوارح أيضًا، يكون في القول والعمل، فالإيمان عند أهل السنة: قول وعمل ونية، يعني: قول وعمل واعتقاد، فلابد من القول، ولابد من العمل، ولابد من العقيدة.

فلابد من الإيمان بالله واليوم الآخر، وأن يعتقد أن الله واحد لا شريك له، وأنه ربه سبحانه، وأنه الخلاق الرزاق، وأنه جَلَّوَعَلَا الموصوف بالأسماء الحسنىٰ والصفات العلىٰ، وأنه مستحق للعبادة، ولابد من عمل؛ من إخلاص العبادة لله وحده وترك عبادة ما سواه، والنطق بشهادة أنْ لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، والنطق بما أوجب الله من القراءة في الصلاة، وما أوجب الله فيها. كما أنه لابد من عمل؛ من أداء الصلاة، أداء الزكاة، صيام رمضان، حج البيت، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الجهاد، إلىٰ غير هذا.

ولهذا أجمع أهل السنة من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم: أن الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، والقول قول القلب واللسان، والعمل عمل القلب والجوارح»[(١)].

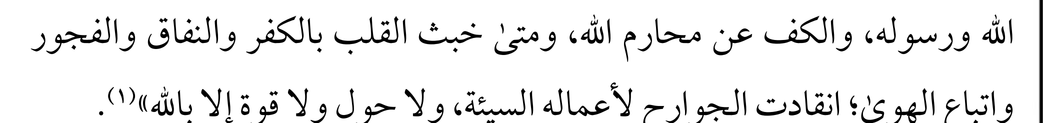
وسئل: يتردد علىٰ ألسنة بعض الناس بأن الدين في القلب، هل يصح هذا القول؟

فأجاب: «الإيمان أصله في القلب، مثلما قال ﷺ: «**التقوىٰ هاهنا، وأشار إلىٰ صدره**»؛ يعني في القلب، وإذا صلح القلب صلح الجسد، كما قال النبي ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح سائر الجسد، وإذا فسدت فسد الجسد كله**»؛ هذا صحيح، متىٰ صلح القلب وعمَّره الله بالتقوىٰ، والخشية لله؛ استقام البدن، استقامت الجوارح، في طاعة الله، ومتىٰ خبث القلب بالنفاق والكفر والضلال؛ خبثت الجوارح، وانقادت له.

فالأساس هو القلب، متىٰ أصلحه الله وعمَّره بالتقوىٰ؛ انقادت الجوارح لطاعة

(١) فتاوىٰ نور علىٰ الدرب منقولة من موقع الشيخ ابن باز علىٰ شبكة الإنترنت.





الله ورسوله، والكف عن محارم الله، ومتىٰ خبث القلب بالكفر والنفاق والفجور واتباع الهوىٰ؛ انقادت الجوارح لأعماله السيئة، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[1].

۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الباطن هو الأساس، وأن الظاهر تبع للباطن؛ فقال:

«فالمقصود أنه ذكر الإيمان بما يصلح الباطن، لأن الباطن هو الأساس، والظاهر تبع للباطن، فسمىٰ الأعمال الظاهرة إسلامًا لأنها انقياد وخضوع له سبحانه، والإسلام هو الاستسلام لله والانقياد لأمره، فسمىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الأمور الظاهرة إسلامًا لما فيها من الانقياد لله، والذل له، والطاعة لأمره، والوقوف عند حدوده عَزَّوَجَلَّ، يقال: أسلم فلان لفلان، أي: ذل له وانقاد، ومعنىٰ أسلمت لله: أي ذللت له، وانقدت لأمره خاضعًا له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فالإسلام هو الاستسلام لله بالأعمال الظاهرة، والإيمان هو التصديق بالأمور الباطنة، والظاهرة، مما جاء في الشرع المطهر، وهذا كله عند الاقتران، ولهذا لما قرن بينهما في هذا الحديث الصحيح فسر رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ الإسلام بالأمور الظاهرة؛ وهي: الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج، والإيمان بالأمور الباطنة؛ وهي: الإيمان بالله وملائكته إلخ.

ومن هذا الباب ما جاء في الحديث الصحيح؛ قيل: يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟ قال: «**أن تطعم الطعام، وتقرأ السلام علىٰ من عرفت ومن لم تعرف**»، وفي حديث آخر: أي الإسلام أفضل؟ قال: «**من سلم المسلمون من لسانه ويده**».

فالإسلام أخص بالأعمال الظاهرة؛ التي يظهر بها الانقياد لأمر الله، والطاعة

---

(١) فتاوىٰ نور علىٰ الدرب (٤ / ٢٠٧).



له، والانقياد لشريعته، وتحكيمها في كل شيء، والإيمان أخص بالأمور الباطنة؛ المتعلقة بالقلب، من التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، ولهذا لما سئل ﷺ عن الإيمان، قال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره**»، ففسر الإيمان بهذه الأمور الستة؛ التي هي أصول الإيمان، وهي في نفسها أصول الدين كله؛ لأنه لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، فالإيمان بهذه الأصول لابد منه لصحة الإسلام، لكن قد يكون كاملًا، وقد يكون ناقصًا، ولهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ في حق الأعراب: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَـٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]...

والمقصود: أن الإيمان يقتضي العمل الظاهر، كما أن الإسلام بدون إيمان من عمل المنافقين، فالإيمان الكامل الواجب يقتضي فعل ما أمر الله به ورسوله، وترك ما نهىٰ عنه الله ورسوله، فإذا قصَّر في ذلك جاز أن يُنفىٰ عنه ذلك الإيمان بتقصيره كما نُفي عن الأعراب بقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَـٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وكما نُفي عمن ذكر في الأحاديث السابقة.

والخلاصة أن الله سبحانه ورسوله نفيا الإيمان عن بعض من ترك بعض واجبات الإيمان، وأثبتا له الإسلام، فهذه الأصول الستة هي أصول الدين كله، فمن أتىٰ بها مع الأعمال الظاهرة صار مسلمًا مؤمنًا، ومن لم يأت بها فلا إسلام له ولا إيمان، كالمنافقين؛ فإنهم لما أظهروا الإسلام، وادعوا الإيمان، وصلوا مع الناس، وحجوا مع الناس، وجاهدوا مع الناس، إلىٰ غير ذلك، ولكنهم في الباطن ليسوا مع المسلمين، بل هم في جانب والمسلمون في جانب؛ لأنهم مكذبون لله ورسوله، منكرون لما جاءت به الرسل في الباطن، متظاهرون بالإسلام لحظوظهم

العاجلة ولمقاصد معروفة؛ أكذبهم الله في ذلك، وصاروا كفارًا ضُلالًا، بل صاروا أكفر وأشر ممن أعلن كفره، ولهذا صاروا في الدرك الأسفل من النار، وما ذاك إلا لأن خطرهم أعظم؛ لأن المسلم يظن أنهم إخوته، وأنهم علىٰ دينه، وربما أفشىٰ إليهم بعض الأسرار، فضروا المسلمين وخانوهم، فصار كفرهم أشد وضررهم أعظم، وهكذا من ادعىٰ الإيمان بهذه الأصول، ثم لم يؤد شرائع الإسلام الظاهرة، فلم يشهد أنْ لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، أو لم يُصلِّ، أو لم يَصُم، أو لم يُزكِّ، أو لم يَحج، أو ترك غير ذلك من شعائر الإسلام الظاهرة التي أوجبها الله عليه، فإن ذلك دليل علىٰ عدم إيمانه، أو علىٰ ضعف إيمانه، فقد ينتفي الإيمان بالكلية كما ينتفي بترك الشهادتين إجماعًا، وقد لا ينتفي أصله ولكن ينتفي تمامه وكماله لعدم أدائه ذلك الواجب المعين؛ كالصوم والحج مع الاستطاعة، والزكاة، ونحو ذلك من الأمور عند جمهور أهل العلم، فإن تركها فسق وضلال ولكن ليس ردة عن الإسلام عند أكثرهم إذا لم يجحد وجوبها، أما الصلاة فذهب قوم إلىٰ أن تركها ردة ولو مع الإيمان بوجوبها، وهو أصح قولي العلماء لأدلة كثيرة...

ولكن المقصود الإشارة إلىٰ أنه لا إسلام لمن لا إيمان له، ولا إيمان لمن لا إسلام له، فهذا يدل علىٰ هذا، وهذا يدل علىٰ هذا، وسبق أن الإسلام سُمي إسلامًا؛ لأنه يدل علىٰ الانقياد والذل لله عَزَّوَجَلَّ، والخضوع لعظمته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ولأنه يتعلق بالأمور الظاهرة.

وسُمي الإيمان إيمانًا؛ لأنه يتعلق بالباطن، والله يعلمه جَلَّوَعَلَا، فسُمي إيمانًا لأنه يتعلق بالقلب المصدق، وهذا القلب المصدق؛ للدلالة علىٰ تصديقه



وصحة إيمانه أمور ظاهرة، إذا أظهرها المسلم المصدق واستقام عليها وأدىٰ حقها؛ دل ذلك علىٰ صحة إيمانه، ومن لم يستقم؛ دل ذلك علىٰ عدم إيمانه، أو علىٰ ضعف إيمانه»[1].

۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا إسلام لمن لا إيمان له، ولا إيمان لمن لا إسلام له؛ فقال: «فالإسلام أركانه الظاهرة هذه الخمسة: الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج، وهذه أركانه الظاهرة.

أما أركانه الباطنة: فهي أصول الإيمان الستة؛ التي ينبني عليها الإسلام في الباطن، وهي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقدر خيره وشره؛ فلا إسلام لمن لا إيمان له، ولا إيمان لمن لا إسلام له، فلابد من هذا وهذا.

لابد من الإيمان الذي ينبثق عنه الإسلام والانقياد لله وأداء حقه، ولابد من الإسلام الذي هو تصديق بالأعمال، ويدل علىٰ الإيمان المستقر في القلب، ويشهد له بالصحة، حتىٰ يخرج بذلك عن صفات المنافقين، وأعمال المنافقين؛ الذين يقولون بالأفواه ما ليس في القلوب، ويعملون بالظواهر خلاف ما في القلوب»[2].

وقال: «فأهل الإيمان الصادق، والإسلام الصادق، هم المؤمنون حقًّا، وهم الذين جمعوا بين الخضوع لله والذل له سبحانه، والإسلام له، والجهاد في سبيله، والإخلاص له، مع الإيمان الصادق في القلوب؛ الذي ينتج عنه ويتفرع عنه الأقوال الصادقة، والأعمال الصالحة، وأعمال القلوب من خوف ورجاء

---

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٣/ ١٧).

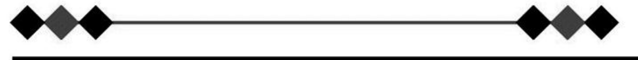
(٢) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٥/ ٢٣).

وإخلاص ومحبة وشوق إلىٰ الله وإلىٰ جنته وحذرًا من عقابه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ»[1].

وسئل رَحِمَهُٱللَّهُ: هل الإيمان بالقلب كفاية أن يكون الإنسان مسلمًا بعيدًا عن الصلاة والصوم والزكاة؟

فأجاب: «لا يكفي الإيمان بالقلب، ولا يكفي عن الصلاة وغيرها، يجب أن يؤمن بقلبه، أن الله واحد لا شريك له، وأنه ربه وخالقه، يجب أن يخصه بالعبادة، سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ويؤمن بالرسول محمد ﷺ، وأنه رسول الله حقًّا إلىٰ جميع الناس، كل هذا لابد منه، هذا أصل الدين وأساسه، لكن لابد مع ذلك من الصلاة، وبقية أمور الدين، إذا صلىٰ فقد أدىٰ ما عليه، وإن لم يصلِّ كفر، لأن ترك الصلاة كفر، أما الزكاة والصيام والحج وبقية الأمور، إذا اعتقدها وأنها واجبة، ولكن تساهل فيها؛ فلا يكفر بذلك، يكون عاصيًا، يكون إيمانه ضعيفًا ناقصًا، لأن الإيمان يزيد وينقص، يزيد الإيمان بالطاعات، والأعمال الصالحات، وينقص بالمعاصي، أما الصلاة وحدها خاصة، فإن تركها كفر عند جمع من أهل العلم، وهو أصح قولي العلماء، بخلاف بقية أمور العبادات، من الزكاة والصوم والحج، ونحو ذلك، فإن تركها ليس بكفر أكبر علىٰ الصحيح، ولكن تكون نقصًا في الإيمان، وضعفًا في الإيمان، وكبيرة عظيمة، ترك الزكاة كبيرة عظيمة، وترك الصيام كبيرة عظيمة، وترك الحج بعد الاستطاعة كبيرة عظيمة، ولكن لا يكون كفرًا أكبر، إذا كان مؤمنًا بأن الزكاة حق، وأن الصيام حق، وأن الحج بعد الاستطاعة حق، ما كذَّب بذلك، ولا أنكر ذلك، ولكنه تساهل في الفعل، فلا

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٥ / ٢٤).



يكون كافرًا بذلك، علىٰ الصحيح، أما الصلاة فإنه إذا تركها يكفر، في أصح قولي العلماء كفرًا أكبر، نعوذ بالله، إذا تركها بالكلية...»[١].

بل نصَّ علىٰ أن من المستحيل، ومما لا يُتصور أن يوجد إنسان مسلم، يؤمن بالله إيمانًا صحيحًا مجزئًا، ثم يترك جميع الأعمال، وذلك حين سئل:

من شهد أنْ لا إله إلا الله واعتقد بقلبه، ولكن ترك جميع الأعمال، هل يكون مسلمًا؟

فأجاب: «لا، ما يكون مسلمًا؛ حتىٰ يوحد الله بعمله، يوحد الله بخوفه، ورجائه، ومحبته، والصلاة، ويؤمن بأن الله أوجب كذا، وحرم كذا، ولا يُتصوَّر؛ ما يُتصوَّر أن إنسان مسلم؛ يؤمن بالله؛ يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له، لا يمكن يُتصوَّر أن يقع من أحد؛ نعم؛ لأن الإيمان يحفزه إلىٰ العمل؛ الإيمان الصادق؛ نعم»[٢].

محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ).

بيَّن العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أن الإيمان مركبٌ من أربعة أشياء**: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأن جميع ما يتعلق بالأعمال مبنيٌّ علىٰ الإيمان؛ فقال:

«بدأ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بكتاب الإيمان بعد كتاب بدء الوحي؛ لأن جميع ما يتعلق بالأعمال مبنيٌّ علىٰ الإيمان وعلىٰ العقيدة، فإذا لم يكن للإنسان إيمانٌ

(١) فتاوىٰ نور علىٰ الدرب (٤ / ٢٠٢).

(٢) من تعليقه علىٰ فتح المجيد شرح كتاب التوحيد – الشريط الثاني – (الدقيقة: ٢٦).



ولا عقيدةٌ؛ فإنه لا ينفعه العمل، فلابد إذن من الإيمان، ومن العقيدة.

ثم قال: إنه قولٌ، وفِعلٌ، ويزيد وينقص، ولم يتكلم عن الاعتقاد، إلا إذا قلنا: إن القول يكون قولًا بالقلب، ويكون قولًا باللسان، والفعل يكون كذلك باللسان وبالجوارح وبالقلب، وذلك أن الإيمان مركبٌ من أربعة أشياء: عقيدة القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة»[1].

وقال مبينًا أيضًا أن أعمال الجوارح مبنيةٌ علىٰ ما في القلب من الإيمان:

«وأما قوله: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]؛ فيقال: نعم، الإيمان من العمل؛ لأن الإيمان إقرار القلب، والإقرار نَوعٌ من العمل، لكنه عملٌ قلبيٌّ، ثم ينبني علىٰ ذلك عمل الجوارح؛ كإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت»[2].

۞ وبيَّن أن قول لا إله إلا الله لا يفيد إذا لم يعمل الإنسان بمقتضاه؛ فقال:

«وقوله: وقال عِدةٌ من أهل العلم في قوله تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢ - ٩٣]، عن قول: لا إله إلا الله، وهؤلاء الذين فسروا هذه الآية بهذا العمل الخاص؛ يريدون: عن قول لا إله إلا الله، والعمل بمقتضاها، لا عن مجرد قولها باللسان فقط، لأن هذا لا يفيد إذا لم يعمل الإنسان بمقتضاها»[3].

---

(١) شرح صحيح البخاري (١ / ٤٦).

(٢) شرح صحيح البخاري (١ / ٨٤).

(٣) شرح صحيح البخاري (١ / ٨٤).

۞ وبيَّن أن أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب لا تنفك عنه، وأنها تنقادُ انقيادًا تامًّا للقلب، وأن إيمان القلب هو الذي يَحمل عليها؛ فقال:

«وقوله: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»؛ المضغة: هي بقدر ما يَمضَغُه الإنسان من اللحم، وهي صغيرة، فهذه المضغة يقول: «**إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

وهذا يدل دلالة واضحة علىٰ أن القلب هو المدبر للجسد، ولا إشكال في ذلك، ثم هذا القلب ما هو؟ قال الأطباء: القلب هو المخ، لأنه هو المدبر، ولهذا إذا تعطل المخ فسد كل شيء، ولكن هذا تحريف، وهذا من جملة ما قلنا: إن الإنسان إذا كان له هوًىٰ حاول أن يلوِيَ أعناق النصوص، فسبحان الله، كيف يكون القلب هو المخ، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

والكلام هذا صادر من الخالق الذي خلق القلوب، وعَلِمَ ما يحصل منها، وخلق الأجساد، وعَلِمَ أنها تنقادُ انقيادًا تامًّا للقلب، وقد شبَّه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ القلب بملكٍ مطاع، والملك المطاع يأمر، ويأتمر الناس له.

لكن قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: إن قول الرسول ﷺ: «**إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله**»؛ أبلغ من أن يُشبَّهَ ذلك بالملك المطاع، لأن الملك قد يُطاع أحيانًا، وقد يُعصىٰ أحيانًا، أما القلب مع الجوارح؛ فهو لازمٌ لزومًا لابد منه، إذا صلح صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله»[(١)].

---

(١) شرح صحيح البخاري (١ / ١٥٩).

وقال: «الإسلام لغة: الانقياد.

وشرعًا: استسلام العبد لله ظاهرًا وباطنًا، بفعل أوامره، واجتناب نواهيه، فيشمل الدين كله، قال الله تعالىٰ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وأما الإيمان فهو لغة: التصديق، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧].

وفي الشرع: إقرار القلب المستلزم للقول والعمل، فهو اعتقاد وقول وعمل، اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل القلب والجوارح...

وبذلك عُرف أن الإيمان يشمل الدين كله، وحينئذٍ لا فرق بينه وبين الإسلام، وهذا حينما ينفرد أحدهما عن الآخر، أما إذا اقترن أحدهما بالآخر؛ فإن الإسلام يُفسر بالاستسلام الظاهر الذي هو قول اللسان، وعمل الجوارح، ويصدر من المؤمن كامل الإيمان، وضعيف الإيمان، قال الله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، ومن المنافق؛ لكن يُسمىٰ مسلمًا ظاهرًا، ولكنه كافرٌ باطنًا.

ويُفسر الإيمان بالاستسلام الباطن الذي هو إقرار القلب وعمله، ولا يصدر إلا من المؤمن حقًّا، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، وبهذا المعنىٰ يكون الإيمان أعلىٰ، فكل مؤمن مسلم؛ ولا عكس»(١).

---

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص: ١٠٠).

وقال: «فالإيمان عند أهل السنة والجماعة يشمل: اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل القلب، وعمل الجوارح؛ ووجه كون الأعمال من الإيمان أنها صادرة عن إيمان؛ الإيمان هو الذي حمل عليها، ولهذا لا يُعَد عمل المنافق من الإيمان؛ عمل المنافق – صلاته، وذكره لله؛ ونفقاته – لا يُعَد من الإيمان؛ لأنه صادر عن غير إيمان»[1].

وقال: «الأعراب هم سكان البادية، والغالب عليهم أنهم لا يعرفون حدود ما أنزل الله علىٰ رسوله، فيقولون آمنا، فقال الله تعالىٰ يخاطب النبي ﷺ: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ ووجه ذلك أن الإيمان في القلب، وهو صعب، والإسلام علانية، في الجوارح، وكل إنسان يمكن أن يعمل في جوارحه عملًا متقنًا من أحسن ما يكون، فلقد أخبر النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عن الخوارج أنهم يقرءون القرآن، وأنهم يصلون، وأن الواحد من الصحابة يحقر صلاته عند صلاتهم، وقراءته عند قراءتهم، ومع ذلك يقول النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إنهم يقرأون القرآن لا يتجاوز حناجرهم**»، نسأل الله العافية، وأنهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، وهذا يدل علىٰ أن الإسلام يستطيعه كل إنسان، كل إنسان يمكن أن ينافق، يمكن أن يصلي، ويسجد، ويقرأ، ويصوم، ويتصدق، وقلبه خالٍ من الإيمان»[2].

وقال: «ثم قال: «**التقوىٰ هَاهُنا**»؛ يعني تقوىٰ الله عَزَّوَجَلَّ في القلب وليست في

---

(١) تفسير سورة البقرة (٢/ ١٢٢).

(٢) لقاء الباب المفتوح رقم: (١٢٦).

اللسان ولا في الجوارح، وإنما اللسان والجوارح تابعان للقلب»[1].

وقال: «فالإيمان يكون في القلب، ويلزم من وجوده في القلب صلاح الجوارح؛ لقول النبي ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، بخلاف الإسلام، فإنه يكون في الجوارح، وقد يصدر من المؤمن حقًّا، وقد يكون من ناقص الإيمان»[2].

وقال: «وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ أي: صدقوا بما يجب الإيمان به مع القبول، والإذعان؛ فلا يكون الإيمان مجرد تصديق؛ بل لابد من قبول للشيء، واعتراف به، ثم إذعان، وتسليم لما يقتضيه ذلك الإيمان.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؛ أي: عملوا الأعمال الصالحات؛ والعمل يصدق علىٰ القول، والفعل؛ وليس العمل مقابل القول؛ بل الذي يقابل القول: الفعل؛ وإلا فالقول، والفعل، كلاهما عمل؛ لأن القول عمل اللسان، والفعل عمل الجوارح.

ثم ذكر من فوائد الآيات: أن أهل الجنة هم الذين قاموا بالإيمان، والعمل الصالح؛ وأن العمل لا يكون صالحًا إلا بأمرين: الإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ، والمتابعة للرسول ﷺ، وأن الإيمان وحده لا يكفي لدخول الجنة؛ بل لابد من عمل صالح، وأن العمل وحده لا يكفي أيضًا؛ حتىٰ يكون صادرًا عن إيمان؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ولذلك لم ينفع المنافقين عملهم؛ لفقد الإيمان في قلوبهم»[3].

(١) شرح الأربعين النووية (ص: ٣٧٠).

(٢) فتاوىٰ نور علىٰ الدرب (١ / ٥٠).

(٣) تفسير سورة البقرة (١ / ٢٦٢).

وعند تفسير قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣]؛ قال:

«قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾؛ أي: بقلوبهم، ﴿وَٱتَّقَوْاْ﴾؛ أي: بجوارحهم، فالإيمان بالقلب، والتقوىٰ بالجوارح، هذا إذا جُمع بينهما، وإن لم يجمع بينهما صار الإيمان شاملًا للتقوىٰ، والتقوىٰ شاملة للإيمان؛ لقول النبي ﷺ: «**التقوىٰ هَاهُنا**» وأشار إلىٰ قلبه، والإيمان عند أهل السنة والجماعة: «التصديق مع القبول، والإذعان»؛ وإلا فليس بإيمان»(١).

وقال: «ولهذا يجب علينا العناية بعمل القلب أكثر من العناية بعمل الجوارح، عمل الجوارح علامة ظاهرة، لكن عمل القلب هو الذي عليه المدار، ولهذا أخبر النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عن الخوارج؛ يخاطب الصحابة يقول: «**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم**»، يعني أنهم يجتهدون في الأعمال الظاهرة لكن قلوبهم خالية والعياذ بالله، «**لا يتجاوز الإسلام حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية**»، قال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والله ما سبقهم أبو بكر بصلاة ولا صوم، وإنما سبقهم بما وقر في قلبه من الإيمان».

والإيمان إذا وقر في القلب حمل الإنسان علىٰ العمل، لكن العمل الظاهر قد لا يحمل الإنسان علىٰ إصلاح قلبه، فعلينا أن نعتني بقلوبنا وأعمالها، وعقائدها، واتجاهاتها، وإصلاحها وتخليصها من شوائب الشرك والبدع، والحقد والبغضاء، وكراهة ما أنزل الله علىٰ رسوله، وكراهة الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وغير ذلك مما يجب

(١) تفسير سورة البقرة (١ / ٣٣٤).

تنزيه القلب عنه»(١).

وقال: الإيمان مَحلُّه القلب، والإسلام مَحلُّه الجوارح، ولهذا نقول: الإسلام عملٌ ظاهريٌّ، والإيمان أمرٌ باطنيٌّ، فهو في القلب»(٢).

وقال: «فالمهم أن الله اشترط مع الإيمان العمل الصالح، وبهذا نعرف أنه لا ينبغي لنا أن نركز دائمًا علىٰ العقيدة، ونقول: نحن علىٰ العقيدة الإسلامية، وعلىٰ كذا، وعلىٰ كذا، ولا نذكر العمل؛ لأن مجرد العقيدة لا يكفي، لابد من عمل، فينبغي عندما تذكر أننا علىٰ العقيدة الإسلامية؛ ينبغي أن تقول ونعمل العمل الصالح؛ لأن الله يقرن دائمًا بين الإيمان المتضمن للعقيدة وبين العمل الصالح، حتىٰ لا يخلو الإنسان من عمل صالح، أما مجرد العقيدة فلا ينفع، لو أن الإنسان يقول أنا مؤمن بالله لكن لا يعمل، فأين الإيمان بالله؟

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن مجرد العقيدة لا يكفي، بل لابد من عمل، فلا ينفع أن يقول الإنسان: أنا مؤمن بالله دون أن يعمل، ثم استدل - بعد هذا البيان - بهذا الأمر لما يرجحه من كفر تارك الصلاة؛ فقال متممًا كلامه:

ولهذا كان القول الراجح من أقوال العلماء أن تارك الصلاة كافر كفرًا مخرجًا عن الملة...»(٣).

وقال: «وعلىٰ كل حال؛ فالإيمان في الشرع يشمل التصديق والإقرار الحاصل بالقلب، ويشمل أيضًا ما يلزم منه من الأعمال الصالحة...

(١) تفسير جزء عم (ص: ١٤٩).

(٢) شرح رياض الصالحين (١ / ٤٣٢).

(٣) تفسير جزء عم (ص: ١٣٥).

ثم ساق بعض الأدلة؛ ثم قال:

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إيماننا قول وقصد وعمل»؛ ثلاثة أشياء؛ قول مثل: لا إله إلا الله، وقصد وهو: الاعتقاد، مثل: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وغير ذلك، وعمل؛ وأدناه إماطة الأذىٰ عن الطريق، فالإيمان إذًا يشمل الثلاثة.

وكون الاعتقاد إيمانًا واضح، أما كون العمل إيمانًا؛ فذلك لأنه لم يحملني عليه إلا الإيمان والاعتقاد الذي في قلبي، ولولا أني أعتقد الثواب في إماطة الأذىٰ عن الطريق؛ ما أمطته، ولكان عملي عبثًا، ولولا أني أعتقد أني أثاب علىٰ قولي: لا إله إلا الله، ما قلتها؛ لأنه يكون عبثًا، فلما كان هذا العمل نتيجة للاعتقاد التام في القلب صار إيمانًا، وهذا واضح»[1].

۞ **وقد سبق أن ذكرت عن الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه سئل:**

هل يُتصور أن يوجد مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يقوم بأي عمل من الأعمال الظاهرة؛ لا الواجبة، ولا المستحبة؟

فأجاب: «لا يُتصور ذلك».

وذلك حين ذكرت ما قد سئل عنه العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ؛ حين قال له السائل:

اتصلت بالشيخ العثيمين وسألته بعض المسائل، من بين المسائل يا شيخ؛ قلت له: هل يُتصور أن يوجد مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يقوم بأي عمل من

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص: ٣٩٧).

الأعمال الظاهرة؛ لا الواجبة، ولا المستحبة؟، فقال لي: لا يُتصور ذلك، والشيخ علي الحلبي قال لي: إنه يُتصور ذلك.

فأجاب الشيخ ربيع: «وأنا أؤيد فتوىٰ ابن عثيمين، وأقول: لا يُتصور؛ لأن هذه الأمور خيالية فَرَضِيَّة، هذا لا يمكن حتىٰ من يهودي، ولا نصراني؛ إنسان يؤمن بالربوبية فقط؛ لابد أن يعمل، المشركون كانوا في الجاهلية يتحركون يا أخي، كيف إنسان يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله لا يعمل أي عمل أبدًا من أول حياته إلىٰ آخرها، هذه أمور فَرَضِيَّة ما كان يقولها السلف، وفعلًا: ما يُتصور أن إنسانًا يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويؤمن بالجنة، والنار، والرسل، والكتب، و و..، ثم لا يعمل أبدًا، لا يُتصور هذا، لابد أن يعمل حتىٰ ولو كان منافقًا، يعمل أعمالًا ظاهرة، فأنا أرىٰ أن السلفيين يبتعدون عن هذه الفَرَضِيَّات.

السائل: يعني شيخنا لا يضر أن نقول جنس العمل أو غير ذلك فالعبرة بالحقائق؟

الشيخ: يا أخي أنا أقول الفلسفات يجب أن نبتعد عنها، أنا أقول: لا أتصور مسلمًا، ولا يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا وثنيًّا، لا يعمل خيرًا أبدًا، هندوكي يعبد البقر يعمل خيرًا، كيف إنسان مسلم، طول حياته يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم لا يعمل عملًا قط، هذا كلام خيال... يعني جنس العمل، والصلاة هذه لا ندخل فيها؛ لأن قضية الصلاة مفروغ منها، اختلف فيها العلماء، وجنس العمل: أمر خيالي فَرَضِي، لا ندخل في المتاهات هذه، نقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ولابد من العمل، والذي يقول: العمل ليس من

الإيمان فهو مرجئٌ ضالٌّ»[1].

❁ **أحمد بن يحيى النجمي (ت: ١٤٢٩هـ).**

❁ بيَّن العلامة أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعتقاد الطائفة المنصورة في الإيمان، وأنه لا يصح إلا بالأعمال؛ فقال:

«وتعتقد الطائفة المنصورة أن الإيمان قولٌ وعملٌ، واعتقاد؛ قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح، وأنه يزيد وينقص؛ يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأن تارك العمل زنديقٌ، غيرُ صادقٍ في ادعائه الإسلام؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما ذكر الإيمان إلا وذكر معه العمل الصالح.

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأصل المتفق عليه بين أهل السنة، ثم أشار إلىٰ الخلاف الحاصل في مسألة الصلاة، وما ترجَّح عنده فيه؛ فقال:

وأن تارك الصلاة كافرٌ كفرًا يُخرج من الملة؛ للأدلة الدالة علىٰ ذلك؛ منها قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، وقد اتفق الأئمة الثلاثة: مالكٌ، والشافعي، وأحمد، أن تارك الصلاة يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل حدًّا علىٰ رأي الإمامين؛ مالك، والشافعي، وعن أحمد روايتان؛ رواية كقول مالك والشافعي، ورواية أنه يكفر بالترك؛ فلذلك يُقال بأنه يُقتل كفرًا.

أما أبو حنيفة فإنه لا يرىٰ قتله، وهو قولٌ شاذ، وذلك لأنه يقول بالمذهب الإرجائي، أي: إرجاء الفقهاء.

---

(١) منقول من الشبكة ومرجعه كما هو مذكور: شريط بعنوان: دفاع عن الألباني، توزيع مؤسسة مجالس الهدىٰ بالجزائر.

ذكر هذا الخلاف؛ ثم قال:

ومن ادَّعىٰ الإسلام ونطق بالشهادتين وترك العمل، لم يكن صادقًا فيما ادَّعاه حتىٰ يعمل، وإن لم يعمل استتيب، فإن تاب وإلا قُتل، كما سبق بيانه»(١).

وقال: «إن شهادة أن لا إله إلا الله لا تُقبل إلا مع قرينتها شهادة أن محمدًا رسول الله، فمن لم يأت بهما فإنه لا يُعدُّ مسلمًا؛ إلا إذا جمع إلىٰ وحدانية الله وتفرده بها شهادة أن محمدًا رسول الله، فإن هو فعل الشهادتين بأن اعتقدهما في قلبه، ونطقهما بلسانه، فهو الموحد المنقاد، ويتبع ذلك العمل بالجوارح للأعمال المقتضية لهاتين الشهادتين، والتي لا تتم الشهادتان إلا بهما»(٢).

وقال: «أما أهل السنة والجماعة فإنهم يقولون: لابد أن يتظافر القلب، واللسان، والأعمال، فالقلب يعتقد، واللسان ينطق، والجوارح تعمل»(٣).

وقال: «وبهذا تعلم أن الإيمان لا يكون إيمانًا حقًّا حتىٰ يجتمع عليه القلب، واللسان، والجوارح، فإن لم تجتمع هذه الثلاثة فلا إيمان»(٤).

وقال: «يكون العبد مسلمًا إذا أقر بأركان الإسلام بأن استيقنها بقلبه، وأقر بذلك بلسانه، وعمل ذلك بجوارحه، ويكون مؤمنًا إذا أقر بأركان الإيمان، وعمل علىٰ ضوئها راجيًا ثواب الله عَزَّوَجَلَّ، وخائفًا من عقابه، ثم إنه قد يصير كافرًا إذا جحد شيئًا مما أنزل الله، أو جحد حكمًا مجمعًا عليه وأنكره، فإنه في

---

(١) الطائفة الناجية المنصورة (ص: ٣٦).

(٢) الشرح الموجز الممهد لتوحيد الخالق الممجد (ص: ٤٠).

(٣) إرشاد الساري (ص: ٨٩).

(٤) إرشاد الساري (ص: ٩٠).

هذه الصورة يكون قد ارتد عن الإسلام.

أما إن عمل بذلك الشيء وهو مُقرٌّ بوجوبه كأن يعمل مُحرَّمًا، وهو مُقرٌّ بحرمته كالربا والزنا، وشرب الخمر، وما أشبه ذلك، فإنه لا يخرج عن الإسلام، بل يكون مسلمًا فاسقًا.

أما إذا جحد فرضًا مجمعًا علىٰ فرضيته كالصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وما أشبه ذلك، فهو إذا فعل ذلك كفر، لكن إذا ترك هذا المفروض وهو معترفٌ بأنه فرض، وواجبٌ عليه وعلىٰ غيره، فإنه لا يكفر إلا فيما نصت النصوص الشرعية علىٰ أن تركه كفر كالصلوات الخمس.

أما ما عدا ذلك فإنه لا يكفر بتركه إلا إذا صحبه الجحد، وعدم الإقرار بالوجوب أو الحرمة، ومن كان مُقرًّا بالوجوب العيني أو الكفائي، ولكنه ترك هذا الواجب تكاسلًا فإنه لا يكفر بذلك، كما أنه لا يكفر بفعل المحرم إلا إذا صحبه الجحود...»(١).

وقال: «الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذكر الإيمان في كتابه في مواضع متعددة، وما ذكر الإيمان إلا وذكر معه العمل الصالح، إذًا، فالعمل شرطٌ من حيث هو، وقد يكون شرطَ صحةٍ، وقد يكون كمالًا، فمثلًا: الصلاة عند من يرىٰ أن تركها كفرٌ، فإقامتها أو الإتيان بها شرطٌ في صحة الإيمان، أما سائر الأعمال فهي علىٰ مراتب متعددة، لكن لا يكون العبد مؤمنًا حقًّا إلا بوجود العمل.

فالإيمان لا يتم إلا بالعمل، لذلك أهل العلم من أهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان تصديقٌ بالقلب، وإقرارٌ باللسان، وعمل بالجوارح، وكل هذه الأعمال

---

(١) إرشاد الساري (ص: ١٨٨).

(يعني: كلَّ الأعمال التي هي بضعٌ وسبعون شعبةً) كلُّها داخلةٌ في مسمىٰ الإيمان»[1].

وقال: «الأعمال شرطٌ في صحة الإيمان، فلا ينفع أحدًا ادِّعاؤه للإيمان إلا بالعمل؛ إلا لمن لم يتمكن من العمل؛ كالرجل الذي قُتل في أحد ولم يركع لله ركعةً، وكذلك الذي سقط من علىٰ راحلته فمات، وبالله التوفيق»[2].

وفي شرحه لقول ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن الايمان قول باللسان، وإخلاص بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بزيادة الأعمال، وينقص بنقصها، فيكون فيها النقص وبها الزيادة، ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول ولا عمل ونية، إلا بموافقة السنة».

قال العلامة النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما قاله القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو قول أهل السنة والجماعة: أن الإيمان يكون بثلاثة أمور: عقيدة القلب، ونطق اللسان بما اعتقده القلب، وعمل الجوارح بما يقتضيه الإيمان، فلا يصح الإيمان إلا أن يكون هكذا»[3].

وقال: «والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ دائمًا يذكر الإيمان مقرونًا بالعمل الصالح، ولم يُعرف أن النبي ﷺ قبل من أحد من الناس الدخول في الإسلام بدون عمل، إلا من أعجلته المنية قبل العمل، كما جاء في الحديث أنه: «بينما كان النبي ﷺ في سفر إذ أقبل راكبٌ فقال له النبي ﷺ: **أين تريد**، قال: أريد رسول الله ﷺ، قال: **وجدته**، فأسلم الرجل، ومشىٰ معهم، وبينما هو يسير دخلت يد بعيره في حفرة جرذوم، فسقط الرجل، فمات، فابتدره رجلان من أصحاب ﷺ، فنظر إليه النبي ﷺ

(١) فتح الرحيم الودود (ص: ١٥٦).

(٢) التعليقات الأثرية علىٰ العقيدة الواسطية (ص: ٢٤٨).

(٣) شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني (ص: ٧٤).

فأعرض عنه، قال: لقد رأيت الملائكة تعطيه فاكهةً، فقال النبي ﷺ: **عَمل يسيرًا، وأُجِر كثيرًا**»، وكلامًا نحو هذا.

ومثل قصة الرجل الذي جاء في أحد فقال: «يا رسول الله، أُسلِم أو أُقاتِل، قال: **أَسلِم ثم قاتِل**، فأسلم، ثم قاتل فُقتل»، وفي روايةٍ: «جاء رجل من بني النبيت قبيل من الأنصار؟!! فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأنك عبده ورسوله، ثم تقدم، فقاتل حتىٰ قُتل، فقال النبي ﷺ: **عَمل هذا يسيرًا، وأُجِر كثيرًا**»، وكل منهم مات ولَم يُصلِّ لله ركعةً، ولكنهما حازا خيرًا كثيرًا بسبب إسلامهما.

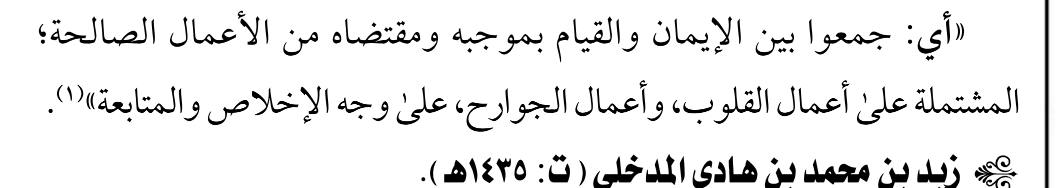
والذي أريد أن أستشهد به أن كل من أسلم، وتمكن، فلا يُقبل إسلامه إلا بالعمل، ومن عاجلته منيته قبل أن يتمكن من العمل؛ لم يكن عدم العمل مانعًا من دخول الجنة؛ بل يدخل الجنة بعمل القلب واللسان؛ عمل القلب بالتصديق، وعمل اللسان بالنطق، وبالله التوفيق»[1].

وفي فتوىٰ له صوتية، منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت، سئل فيها عن مسألة تارك أعمال الجوارح، هل هي مسألة خلافية اجتهادية بين أهل السنة والجماعة من عدمه؟

فأجاب: «لا، تارك الأعمال كافر، وإذا قال: أنه مسلم فهو كذاب، لا يكون مسلمًا إلا بالعمل».

۞ وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أعمال القلوب والجوارح إنما هي من موجب الإيمان ومقتضاه، وذلك عند تفسيره لقول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [يونس: ٩]، حيث قال:

(١) الفتاوىٰ الجلية عن المناهج الدعوية (٢/ ١٦٤).



«**أي**: جمعوا بين الإيمان والقيام بموجبه ومقتضاه من الأعمال الصالحة؛ المشتملة على أعمال القلوب، وأعمال الجوارح، على وجه الإخلاص والمتابعة»[1].

زيد بن محمد بن هادي المدخلي (ت: ١٤٣٥هـ).

❁ بيَّن العلامة زيد المدخلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان عند أهل السنة والجماعة هو ما توافق عليه القلب واللسان والجوارح، وأن النقص في أعمال الجوارح يكون بحسب قدر الإيمان في القلب؛ فقال:

«**الإيمان لغة**: هو التصديق بدون شك ولا تردد، وهو عند أهل السنة والجماعة: نطقٌ باللسان؛ كالنطق بالشهادتين، وكل كلم طيب، واعتقاد بالقلب، أي: ما نطق به المكلف من الشهادتين وما والاهما اعتقده بقلبه، فتوافق القلب واللسان وعمل الجوارح، أي: جميع الأعمال الصالحة التي تزاول بالجوارح داخلة في مسمى الإيمان، وهي من شعبه، يزيد بالطاعات أقوالها وأفعالها، ظاهرها وباطنها، ينمو بها الإيمان في قلوب عامليها، وينقص بالمعاصي أقوالها وأفعالها، باطنها وظاهرها، ونقصه بحسب قدرها»[2].

وقال: «وأما أهل السنة والجماعة فهم الذين وُفِّقوا للقول الصائب الذي تؤيده نصوص الكتاب والسنة في تعريف الإيمان، فبَرِئوا من مذهب الخوارج والمرجئة والأشاعرة ومرجئة الفقهاء ومن لف لفهم، حيث قالوا: «الإيمان قولٌ باللسان»؛ كالنطق بالشهادتين وغيرهما، «واعتقادٌ بالقلب»؛ أي: يعتقد بقلبه ما

(١) المورد العذب الزلال (ص: ٥٤).
(٢) الشروق على الفروق (ص: ٢٩٧).



نطق به لسانه مما يجب اعتقاده مما وردت به النصوص، «وعملٌ بالجوارح»؛ كالصلاة والصوم والجهاد وغير ذلك من أعمال البر»[1].

وفي تعليقه علىٰ رسالة ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال:

«(ما تنطق به الألسنة)؛ أي: تتكلم به، (وتعتقده الأفئدة)؛ أي: القلوب، فيحصل التوافق بين ما نطق به اللسان وبين ما يعتقد بالقلب، وبين ما يعمله الإنسان بجوارحه، وبذلك يتحقق الإيمان...، هذا هو التعريف الحق الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وقد أمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الأمة جميعًا أن يعلنوا إيمانهم باطنًا وظاهرًا في آيات متعددات...»[2].

۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألة التلازم بين الإيمان والإسلام، وأنه لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، مستشهدًا بقول الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حين قال:

«فالحاصل أن حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر، فمثل الإسلام من الإيمان، كمثل الشهادتين؛ إحداهما من الأخرىٰ، فشهادة الرسالة غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرىٰ في المعنىٰ والحكم كشيء واحد، كذلك الإسلام والإيمان، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله وكلام الناس كثيرة، أعني في الإفراد والاقتران»[3].

(١) نثر الورود علىٰ حائية ابن أبي داود (ص: ٦٩).

(٢) المجموع الأصيل لتوضيح العقائد بالتفصيل (ص: ١٥).

(٣) الشروق علىٰ الفروق (ص: ٣٠٦).

وفي تعليقه علىٰ قول ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيكون فيها النقص وبها الزيادة، ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية، إلا بموافقة السنة»؛ قال:

«شملت هذه الجمل الأمور التالية:

فذكر أربعة أمور، ثم قال:

الأمر الخامس: أن الإيمان لابد أن تجتمع فيه أمور ثلاثة؛ هي: القول، العمل، الاعتقاد.

ولا يكفي أبدًا الاقتصار علىٰ واحد من هذه الثلاثة، بل وعلىٰ اثنين منها، كما أن اجتماعها لا يكون نافعًا ومفيدًا حتىٰ يكون صوابًا علىٰ السنة، لقول النبي ﷺ: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»، وأما الإخلاص فهو: شرط في قَبول كل عمل يعبد به المكلف ربه»[1].

وفي تعليقه علىٰ قول الإمام المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقول باللسان، وعمل بالجوارح والأركان، وهما سِيَّان، ونظامان، وقرينان، لا نفرق بينهما، لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان»؛ قال:

«أي: لا يُفرَّق بين الاعتقاد والعمل، فلا إيمان إلا بعمل، لا يُفرَّق بين الإيمان بمعناه المتقدم وبين العمل الذي هو الإسلام، إذ لا إيمان إلا بعمل؛ أي: لا إيمان إلا بإسلام، ولا عمل إلا بإيمان، أي: لا إسلام إلا بإيمان، فلابد من اجتماعهما؛ أي: الإسلام والإيمان، لابد أن يجتمعا؛ أي: الأعمال بالجوارح والتصديق بالقلب»[2].

---

(١) المجموع الأصيل لتوضيح العقائد بالتفصيل (ص: ٢٠٥).

(٢) الجُنة في إيضاح كتاب شرح السنة (ص: ٤٧).



وقال: «وما يعتقده الإنسان ويعمله في الظاهر يجب أن يعتقده في الباطن، ليجمع بين عمل الإسلام والإيمان، فالإسلام ظاهر، والإيمان باطن، وهما متلازمان، فلا يوجد إيمان إلا بإسلام صحيح، وكذلك إذا وُجد الإسلام الحقيقي وُجد معه الإيمان»[1].

وفي فتوىٰ له صوتية، منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت، سئل فيها عن مسألة تارك أعمال الجوارح، هل هي مسألة خلافية بين أهل السنة والجماعة من عدمه؟

فأجاب: «لا، لا، أهل السنة متفقون علىٰ أن أعمال الجوارح من مسمىٰ الإيمان، إذ أن الإيمان عند أهل السنة قول واعتقاد وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، هذه حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة».

ثم في الفتوىٰ نفسها سئل عمن يقرر بأن تارك عمل الجوارح بالكلية مؤمن ناقص الإيمان، وأنها مسألة اجتهادية بين أهل السنة والجماعة؟

فأجاب: «لا، لا، هذا ليس بصحيح، هذا الكلام خطأ، بل أهل السنة كما قلت لك: علىٰ اتفاق علىٰ قيود الإيمان الأربعة؛ نطق باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، من قال بغير هذا خالف أهل السنة».

ثم سئل عمن يقول بأن السلف اختلفوا في تكفير تارك عمل الجوارح بالكلية علىٰ قولين؟

فأجاب: «البحث في هذا معروف عند أهل السنة؛ وهو أن من ترك الأعمال كلها، فلم يعمل شيئًا من أعمال الجوارح؛ فلا حظَّ له في الإسلام، إذ أن الإيمان

---

(١) التعليقات المختصرة اليسيرة علىٰ العقيدة الطحاوية الشهيرة (ص: ١٦٧).

وحقيقة الإيمان ما اجتمع فيه قيود أربعة؛ النطق باللسان، والاعتقاد بالقلب، والعمل بالجوارح، والقول بزيادته ونقصانه.

فالمهم: أن من اعتقد أن تارك العمل بالكلية؛ لا يعمل شيئًا من فرائض الإسلام وواجباته، ولا ينتهي عن محرماته؛ أن من اعتقد بأن هذا من أهل التوحيد ومن أهل الجنة إذا مات علىٰ ذلك؛ فهو غلطان.

والصحيح: أن تارك الأعمال جملةً وتفصيلًا لا حظَّ له في الإسلام، ولا يتورَّع أحدٌ في القول بكفره الكفر المخرج من الملة، إذ بأي شيءٍ يلقىٰ الله ويدخل الجنة، لأنه حتىٰ لو قال لا إله إلا الله؛ ما قام بشيءٍ من معانيها، ولا من مستلزماتها ومقتضياتها، أما بقية الأعمال؛ يعني: كونه يعمل ببعض الأعمال، ويُقصِّر في البعض؛ بالشيء الذي لا يُخرجه من دائرة الإسلام، فهذا من طبيعة البشر، وأهل المعاصي؛ قول أهل السنة والجماعة فيهم أنهم تحت المشيئة، مَن شاء الله عَزَّوَجَلَّ غفر له ذنوبه وأدخله الجنة بدون أن تمسه النار، فهو ذو الفضل العظيم، ومَن عاقبه؛ عاقبه بقدر جريمته، ويكون مآله إلىٰ الجنة؛ لأنه من أهل التوحيد والصلاة والصوم، وعمومًا: من أهل أركان الإسلام والإيمان والإحسان، والمسألة مبحوثة في كتب العقائد».

صالح بن فوزان الفوزان.

قال العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ: «والله جَلَّوَعَلَا قرن العمل بالإيمان في كثيرٍ من الآيات: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ولم يقل: آمَنُوا؛ فحسب، أو عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ؛ فحسب، فلابد من الاثنين معًا، فلا يكفي العمل بدون إيمان، ولا يكفي الإيمان بدون عمل، فالإيمان والعمل الصالح قرينان، وهذا في كثيرٍ من

الآيات»[1].

وقال: «والإيمان لغة: التصديق، وشرعًا: هو ما ذكره الشيخ بقوله: «قولٌ وعملٌ؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح»؛ هذا هو تعريف الإيمان عند أهل السنة والجماعة: أنه قولٌ وعملٌ.

فالقول قسمان: قول القلب؛ وهو الاعتقاد، وقول اللسان؛ وهو التكلم بكلمة الإسلام.

والعمل قسان: عمل القلب؛ وهو نيةٌ وإخلاص، وعمل الجوارح؛ أي: الأعضاء؛ كالصلاة والحج والجهاد.

والفرق بين أقوال القلب وأعماله: أن أقواله هي العقائد التي يعترف بها ويعتقدها، وأما أعمال القلب فهي حركته التي يُحبُّها الله ورسوله، وهي محبة الخير وإرادته الجازمة، وكراهية الشر والعزم علىٰ تركه، وأعمال القلب تنشأ عنها أعمال الجوارح وأقوال اللسان، ومن ثم صارت أقوال اللسان وأعمال الجوارح من الإيمان»[2].

وسئل: هل الأعمال ركن في الإيمان وجزء منه أم هي شرط كمال فيه؟

فأجاب: «هذا قريب من السؤال الذي قبله، سائل هذا السؤال لا يعرف حقيقة الإيمان؛ فلذلك تردد: هل الأعمال جزءٌ من الإيمان أو أنها شرطٌ له؟ لأنه لم يتلقَّ العقيدة من مصادرها وأصولها وعن علمائها، وكما ذكرنا أنه لا عمل بدون إيمان، ولا إيمان بدون عمل، فهما متلازمان، والأعمال هي من الإيمان؛

---

(١) شرح المنظومة الحائية (ص: ١٨٩).

(٢) شرح العقيدة الواسطية (ص: ٢٢٧).



بل هي الإيمان، الأعمال إيمان، والأقوال إيمان، والاعتقاد إيمان، ومجموعها كلها هو الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ، والإيمان بكتبه ورسله واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره»[1].

وسئل: ما حكم من ترك جميع العمل الظاهر بالكلية، لكنه نطق بالشهادتين، ويقر بالفرائض، لكنه لا يعمل شيئًا البتة، فهل هذا مسلم أم لا؟ علمًا بأن ليس له عذر شرعي يمنعه من القيام بتلك الفرائض؟

فأجاب: «هذا لا يكون مؤمنًا، من كان يعتقد بقلبه ويقر بلسانه ولكنه لا يعمل بجوارحه، عطَّل الأعمال كلها من غير عذر؛ هذا ليس بمؤمن؛ لأن الإيمان كما ذكرنا وكما عرَّفه أهل السنة والجماعة أنه: قولٌ باللسان واعتقادٌ بالقلب وعملٌ بالجوارح، لا يحصل الإيمان إلا بمجموع هذه الأمور، فمن ترك واحدًا منها فإنه لا يكون مؤمنًا»[2].

عبيد بن عبد الله الجابري.

قال العلامة عبيد الجابري حَفِظَهُ اللهُ في شرحه لكلام الإمام أبي بكر الحميدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**وأن الإيمان:** قول وعمل، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة».

قال الشيخ عبيد: «هذا هو تعريف الإيمان عند أهل السنة؛ قول وعمل، يزيد

(١) أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر (ص: ٤).

(٢) أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر (ص: ٧).



وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، هذه إحدىٰ العبارتين عند أهل السنة، والعبارة الأخرىٰ المشهورة: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

فالقول قسمان: قول القلب، وقول اللسان. والعمل قسمان: عمل بالقلب، وعمل بالجوارح. فقول القلب عقيدته، وعمل القلب حركته وعزمه...

إلىٰ أن قال:

هذا تفصيل مكانة العمل من الإيمان عند أهل السنة إجمالًا.

عندهم أن العمل من الإيمان، من أركان الإيمان، لذلك يقولون: لا إيمان إلا بعمل.

ثم قال:

خلاصة هذه أن الأمور متلازمة، القول لا ينفع وحده، إلا بعمل، والعمل معه، هذا رد علىٰ بعض طوائف المرجئة الذين يعرفون الإيمان بأنه قول.

والقول والعمل لابد لهما من نية خالصة لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ثم لابد مع هذا من إصابة السنة، وهذا تنبيه إلىٰ أنه لا ينال العمل القبول عند الله إلا إذا وافق سنة الرسول ﷺ»[1].

وفي فتوىٰ له، منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت، سئل:

نسمع كثيرًا بكلمة جنس العمل، فما معنىٰ هذه الكلمة وهل هي صحيحة؟

فأجاب: «هذه الكلمة مُحدَثة حسب علمي، ولم أعلم من استخدمها في

(١) فتح ذي الجلال والمنة في شرح أصول السنة (ص: ٤١).



القرون الثلاثة، وهم يريدون بجنس العمل؛ يعني: العمل كله، يعني: من قال إن العمل ليس من الإيمان، أو أنه إن الذي لا يعمل أي عمل يكون مؤمنًا، هذا ليس بصحيح، يعني: من قال من لم يعمل أي عمل فهو مؤمن؛ فهذا ليس بصحيح، بل هذا كفرٌ فيما أرىٰ؛ لتضافر الكتاب والسنة وإجماع الأئمة علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل، وهذا آخر ما نُقل عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن: يمكن أن يكون الإنسان، أو في بعض الأعمال تركها فسق؛ إلا من جحد وجوبًا؛ الزكاة، وصيام رمضان، وفرض الحج، لا يكفُر من تركها كسلًا وتهاونًا، وإنما يكفر من جحد وجوبها، والصلاة اتفق الأئمة علىٰ أن من جحد وجوبها وهو يعلمه كان كافرًا مرتدًّا وإن صلىٰ، ومن تركها كسلًا وتهاونًا مع الإقرار بوجوبها، فالجمهور علىٰ أنه فاسق، وهذه مسألة مفصلة في غير هذا الموضع».

صالح بن سعد السحيمي.

ذكر العلامة صالح السحيمي حَفِظَهُ ٱللَّهُ في فتوىٰ له صوتية، منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت؛ أن إجماع علماء السنة منعقد علىٰ أن تارك العمل بالكلية ليس بمؤمن، وأن مَن حكم بصحة إسلامه فقد أعظم علىٰ الله الفرية؛ فقال:

«ومن رأىٰ أن العمل ليس من الإيمان مطلقًا وادَّعىٰ أن من نطق بالشهادتين وصدَّق؛ أنه يدخل في الإسلام؛ فقد أعظم علىٰ الله الفرية، وقد أجمع أهل العلم علىٰ أن من ترك العمل بالكلية؛ فليس بمؤمن، ولذلك قال كثيرٌ من السلف: الإيمان قول وعمل، بل قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أدركت ألفًا من العلماء يقولون: الإيمان قول وعمل»، ويقول سفيان بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «أدركت اثنين وستين عالمًا كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل»، فمن أخرج العمل من الإيمان

وقال بجواز ترك العمل فليس بمسلم».

وفي فتوىٰ له صوتية، منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت أيضًا، ذبَّ فيها عن عرض الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وأثبت فيها إجماع أهل السنة علىٰ كفر تارك العمل بالكلية؛ فكان مما قال:

«وتهمة شيخنا الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرجاء؛ جريمةٌ كبرىٰ، وخطأٌ فادحٌ، وزللٌ فاضحٌ، بل هو ممن يرد علىٰ المرجئة، وهذا الخلل دخل علىٰ أولئك من وجهين:

الوجه الأول: هناك إطلاقٌ عند شيخنا الشيخ ناصر، وهو مسبوقٌ إليه، لكن نرىٰ أنه خطأ، وهو إطلاقه بأن الكفر العملي لا يُخرج من الدين(١)، وهذا خطأ

(١) القول بأن الإمام الألباني رحمه الله يرىٰ بأن الكفر العملي لا يُخرج من الدين هكذا بإطلاق غير صحيح، وهو من الأقوال التي استطاع المبطلون من أعدائه؛ أعداء السنة - وللأسف - أن ينسبوها إليه زورًا وبهتانًا، حتىٰ راجت في أوساط السلفيين وانتشرت؛ فانخدع بها من انخدع من أهل العلم والسنة، مع جلالة قدرهم، وعلو منزلتهم، وإلا فمَن تتبع أقواله رحمه الله لوجده من أكثر العلماء - في زماننا - بيانًا لهذه المسألة، ومن أكثرهم تصديًا لأهل الباطل، الذين يكفرون المسلمين بغير مُكفِّرٍ علىٰ طريقة الخوارج الأوَّلين، ولهذا السبب وغيره، ولأنه قد دكَّ حصونهم؛ أشاعوا عنه مثل هذا القول الباطل، وأكتفي في نقض هذا البهتان، بذكر قولين للشيخ الألباني رحمه الله تَظهر بهما براءته من هذه التهمة الباطلة.

القول الأول: ما ذكره في كتابه: (فتنة التكفير)؛ حيث قال: « إذًا الكفر الاعتقادي ليس له علاقة أساسية بمجرد العمل، إنما علاقته الكبرىٰ بالقلب، ونحن لا نستطيع أن نعلم ما في قلب الفاسق، والفاجر، والسارق، والزاني، والمُرابي، ومن شابههم؛ إلا إذا عبَّر عما في قلبه بلسانه، أما عمله فينبئ أنه خالف الشرع مخالفة عملية.

ذكر هذا الأمر المتفق عليه بين أهل السنة والجماعة، ثم قال معلقًا علىٰ قوله: « إذًا الكفر الاعتقادي ليس له علاقة أساسية بمجرد العمل »؛ قال:

« ومن الأعمال أعمالٌ قد يكفر بها صاحبها كفرًا اعتقاديًّا؛ لأنها تدل علىٰ كفره دلالة قطعية يقينية، بحيث =

=

يقوم فعله هذا منه مقام إعرابه بلسانه عن كفره؛ كمثل من يدوس المصحف مع علمه به، وقصده له » (فتنة التكفير ص: ٣٣).

قلت: ومقصود الشيخ الألباني رحمه الله أن من فعل أفعال الكفر عالمًا عامدًا دون عذرٍ يُعذر به عند الله عز وجل؛ فإنه كافرٌ كفرًا مخرجًا عن الملة، سواء أراد بفعله هذا الكُفرَ، أو لم يُرِده.

والقول الثاني: ما ذكره في كتابه: (حكم تارك الصلاة)؛ حيث قال: « فمن المفيد أن أقدِّمَ إلىٰ القارئ فقراتٍ أو خلاصاتٍ من كلامه تدل علىٰ مَرامه، ثم أُعَقِّبَ عليه بما يَلزم مما يلتقي مع هذا الحديث الصحيح، ويؤيد المذهب الرجيح.

ثم ذكر عن ابن القيم رحمه الله ما قرره في هذه المسألة؛ فقال:

لقد أفاد رحمه الله: أن الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جحود واعتقاد، وأن كفر العمل ينقسم إلىٰ ما يُضاد الإيمان، وإلىٰ ما لا يُضاده، فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي وسَبُّه، يضاد الإيمان، وأما الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة، فهو من الكفر العملي قطعًا.

ذكر هذا القول عن ابن القيم ثم قال:

قلت: هذا الإطلاق فيه نظر، إذ قد يكون ذلك من الكفر الاعتقادي أحيانًا، وذلك إذا اقترن به ما يدل علىٰ فساد عقيدته، كاستهزائه بالصلاة والمصلين، وكإيثاره القتل علىٰ أن يصلي إذا دعاه الحاكم إليها، كما سيأتي، فتذكر هذا، فإنه مهم » (حكم تارك الصلاة ص: ٦٢).

وهذه التهمة الفاجرة كمثل اتهامه رحمه الله بأنه لا كفر عنده إلا كفر الجحود، وهي تهمةٌ فاجرةٌ أيضًا؛ روَّج لها أناسٌ يَصدق فيهم قول النبي صلىٰ الله عليه وسلم: « إذا خاصم فجر »؛ وإلا فأقواله الدالة علىٰ بطلان هذه التهمة كثيرة؛ أذكر منها قوله رحمه الله حيث سئل:

هل الكفر يُفسَّر بالجحود فقط من الناحية الاصطلاحية؟ أم أن هناك صورًا أخرىٰ للكفر يُفسَّر بها كالإعراض، والاستكبار، والإباء، وغيرها؟

فأجاب: نعم، هذا سؤال غير وارد، يعني: نحن قسمنا الكفر إلىٰ قسمين: كفر عملي، وكفر اعتقادي؛ فإذًا: هذا جواب مُقدَّم سَلفًا، لمَّا تقدمنا بهذا التقسيم وقلنا: أن الكفر قد يكون كفرًا عمليًّا وليس كفرًا اعتقاديًّا، فإذًا: ليس الكفر فقط يعني: الجحود، وإنما يعني أيضًا معنًىٰ آخر؛ مِن ذلك: ما جاء في سؤال السائل، فقد يكون كفر نعمةٍ مثلًا: (يَكفُرنَ النعمة ويَكفُرنَ العشير) كما جاء في حديث البخاري عن النساء، فإذًا: الكفر =



من الشيخ؛ يُخالف منهجه هو نفسه عند التطبيق؛ خطأ لفظي، وأيضًا قوله: (إن الأعمال شرط كمال في الإيمان)[1]، بينما نراه في تعليقه علىٰ الطحاوية وغيرها؛ يُقرر أن العمل من الإيمان، وهذا ضد مذهب المرجئة؛ حتىٰ مرجئة الفقهاء، ونحن وإن كنا لا نوافقه رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ مثل هذه العبارة: (أن العمل شرط كمال)؛ لأن من ترك العمل بالكلية ولم يعمل عملًا مطلقًا، فلا شك في كفره إجماعًا، وإن أدق عبارة ينبغي أن تُقال هي عبارات السلف؛ كما قال الإمام البخاري: «أدركت ألفًا من العلماء يقولون: الإيمان قولٌ وعمل»؛ هذه أدق عبارة».

محمد بن هادي المدخلي.

سئل العلامة محمد بن هادي المدخلي حفظه الله - كما في فتوىٰ له منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت - عن صحة قول من يقول بإيمان تارك عمل الجوارح بالكلية،

=

له عدة معاني حقيقةً، لكن فيما كان يتعلق ببحثنا السابق؛ فالكفر فيما يتعلق بتارك الصلاة وغير الصلاة؛ إما أن يكون كفرًا بمعنىٰ الجَحد، فهو مرتدٌّ عن دينه، وإما أن يكون كفرًا بمعنىٰ: أنه يعمل عمل الكفار فلا يصلي، فهذا لا يُكفَّر به، وإنما يُفسَّق » (سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: ٢).

ومن أراد الاستزادة في هذا الباب، ومعرفة مذهب الشيخ فيه؛ فليستمع لما قرره رحمه الله وبتوسع في (سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: ٨٥٦)؛ وفيه قوله: « رأيي: أن الذي استقر في قلبك يقينًا هو إيمان، لكن هذا الإيمان زال بالمبطلات الكثيرة؛ التي نحن متفقون عليها؛ منها: الاستكبار الذي هو يعنىٰ عِلة كفر إبليس، ومنها: الجَحد، ومنها، ومنها، إلىٰ آخره ».

(١) سيأتي بإذن الله تبارك وتعالىٰ الكلام علىٰ هذه العبارة، وبيان أن المُبطلين من حدادية وغيرهم؛ الذين حكموا علىٰ الشيخ الألباني بالبدعة بسبب هذه العبارة؛ إنما قصدوا بذلك الطعن في أئمة السنة، وفي شخص الألباني نفسه، كما أرادوا تكفير من لم يُكفِّره الله ورسوله من المسلمين أو تبديعهم، وليس مرادهم الأعمال هل هي شرط في الإيمان من عدمه، كما سيأتي.

وهل هذا القول من مذهب أهل السنة والجماعة؟

فأجاب: «الذي له عذرٌ في هذا كمن أسلم ومات، ونحو ذلك، نعم، أما القادر المتمكن يترك العمل بالكلية، هذا كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فيه عشرين نظر، وليس فقط نظر واحد، الذي يترك العمل بالكلية مع تمكنه وقدرته عليه، هذا يثير الشك في إيمانه، أما الذي له عذرٌ في هذا؛ فنعم» اهـ بتصرف يسير.

وفي الفتوىٰ نفسها:

قال: الذي يترك العمل وهو متمكنٌ منه، ويزعم أنه مسلم، ويُعرِض عن العمل بالكلية، ويُقال عنه: إن هذا مسلم؛ هذا إرجاء، لا شك[1]» اهـ بتصرف يسير.

(١) لابد لنا من وقفة هنا، نعرف بها مراد علماء السنة إذا ما نصَّ أحدهم علىٰ أن هذا إرجاءٌ من عدمه، كما نعرف بها: هل يدخل القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية في دائرة الإرجاء أم لا؟

ولبيان هذا الأمر وتوضيحه أذكر أمرين اثنين، ثم أُتبعهما بالإجابة علىٰ هذا السؤال:

* الأمر الأول: أنه لابد أن يُعلم بأن هذه الصورة الخيالية؛ التي تصوَّرها القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية، هي صورةٌ مُستبعدةٌ عند العلماء جميعًا؛ محمد بن هادي، وغيره، فهي صورةٌ خياليةٌ لا وجود لها علىٰ أرض الواقع، ولا تخطر لأحدٍ من أهل العلم الراسخين علىٰ بال، بل ولا يُريدها أحدٌ منهم إذا ما نطق بترك العمل، أو تارك العمل، وذلك لعلمهم واتفاقهم جميعًا علىٰ أن الإنسان حارثٌ همامٌ عامل، وأنه لابد له من عمل، سواء كان مسلمًا، أو كافرًا، أو منافقًا، فعندهم جميعًا: المسلم يعمل، والكافر يعمل، والمنافق يعمل، ولا وجود لإنسانٍ بلا عمل، هكذا يُقرر العلماء، سواء كانوا من أهل السنة أو من أهل البدعة، وقد قررت هذا الأمر، وبوضوحٍ تام في أكثر من موطن من هذه الرسالة.

فالعلماء متىٰ ما ذكروا تارك العمل، فإنما يُريدون به تارك شيءٍ من الأعمال، إما كليةً، وإما أحيانًا وأحيانًا، كأن يتركها أحيانًا، ويفعلها أحيانًا أخرىٰ، ولا يُريدون به: تلكم الصورة الخيالية؛ التي لم يتصوَّرها أحدٌ من العلماء، لا من قريب ولا من بعيد.

وهذا واضحٌ في كلام الشيخ محمد بن هادي نفسه، إذ لم يتصوَّر مسلمًا يترك العمل كله، ولا يأتِ منه =

=

بشيء، وذلك قوله: « الذي يترك العمل بالكلية مع تمكنه وقدرته عليه، هذا يثير الشك في إيمانه »، وقوله: « يترك العمل وهو متمكنٌ منه، ويزعم أنه مسلم، ويُعرِض عن العمل بالكلية ».

* الأمر الثاني: أنه لابد أن يُعلم أن هذه المسألة، وهذه الصورة الخيالية؛ التي تصوَّرها القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية، هي مسألةٌ حادثة، لا وجود لها في العصور المتقدمة، ولم يذكرها أو يُثبت وجودها أحدٌ من العلماء في تلك الأزمان، لا من علماء أهل السنة، ولا من علماء أهل البدع، بل هي صورةٌ خياليةٌ لا وجود لها علىٰ أرض الواقع، لا في زماننا، ولا فيما قبله، بل ومن المحال أن توجد فيما بعده أيضًا، ولذلك فإنه لَمِن المحال أن تجد عالمًا من العلماء الراسخين يقول بها أو يُقرِّرها، أو يُثبت وجودها؛ لا من المتقدِّمين، ولا من المتأخِّرين، ولا من المعاصرين، ولا حتىٰ ممن سيأتي بعدهم، ولكن: مما يُؤسف له حقيقةً أننا قد ابتلينا بأناسٍ من المعاصرين – ممن لم يفهموا باب الإيمان، ولم يضبطوا مسائله –، قد تَبنَّوا مثل هذه الصورة الخيالية؛ التي لم يَقُل بها، ولم ينطق بها أحدٌ من العلماء المعتبرين، وقالوا بها، وقرروها، ونشروها بين المسلمين، مما اضطر العلماء في زماننا إلىٰ أن يَنطقوا بها، وأن يُبيِّنوا حكمها، وذلك من باب: زادوا فزدنا، وإلا فحكمهم فيها ظاهر، وقد نطق به الشيخ محمد بن هادي نفسه، حين قال: « ويزعم أنه مسلم »، وقال: « ويُقال عنه: إن هذا مسلم »، ثم أتبع قوله هذا بأنْ حَكَم علىٰ مَن صحَّح إسلام هذا المُعرِض؛ التارك للعمل بالكلية بالإرجاء، فقال: « هذا إرجاء، لا شك »، وقول الشيخ محمد بن هادي صوابٌ بلا شك، إذ أراد بقوله هذا أن يُقرر بأن هذا الترك، وهذا الإعراض عن العمل بالكلية؛ لا يصدر من مسلم أبدًا، يدل علىٰ ذلك قوله: « ويزعم أنه مسلم »، وقوله: « ويُقال عنه: إن هذا مسلم »، كما أراد أن يُقرر – أيضًا – بأن القول بإسلام هذا المُعرِض، التارك للعمل بالكلية، إنما هو قول المرجئة، فهم الذين يُصححون إسلام المُعرِض، ويجعلونه مع إعراضه هذا كامل الإيمان، لأن الإعراض عندهم لا يضر العبد في إيمانه، وإن كان الصواب عندهم وفيما يعتقدونه: أنه وإن كان لا يَضرُّه في إيمانه؛ إلا أنه يَضرُّه في إسلامه، كما سبق تفصيل ذلك.

ومما ينبغي أن يُفطن له، وأن يُتنبه له، أن تارك العمل عند كافة أهل الإرجاء مختلفٌ تمامًا عن تارك العمل عند القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، فليُتنبه لهذا جيدًا، وليُفطن له، وقد سبق تفصيل ذلك في أكثر من موطن من هذه الرسالة.

ثم بعد ذكر هذين الأمرين؛ أقول:

إدخال القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية في دائرة الإرجاء، وإلحاقهم بالمرجئة، هو قولٌ خاطئٌ، وغير =

=

دقيق، وإن قاله مَن قاله مِن علماء السنة - رحم الله من مات منهم، وغفر لحيِّهم، وأطال عمره علىٰ طاعته - وذلك أنهم نظروا إلىٰ حقيقة القول، وأن مآله إلىٰ إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان، وإن لم يُصرِّح به أصحابه، إذ الإيمان عند أهل السنة والجماعة: قولٌ وعملٌ واعتقاد، وهو عند مرجئة الفقهاء: قولٌ واعتقادٌ بلا عمل، فالعلماء نظروا إلىٰ حقيقة القول؛ فوجدوا أن القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية متفقون مع مرجئة الفقهاء علىٰ أن الإيمان يكون مُجزئًا، وصحيحًا، ومُتقبَّلًا عند الله عز وجل؛ بالقول والاعتقاد فقط، ثم وجدوهم قد زادوا علىٰ مرجئة الفقهاء - وعلىٰ غيرهم من المرجئة، حتىٰ علىٰ الغلاة منهم؛ من جهمية وأشاعرة وماتريدية، وغيرهم - بأن قالوا: وإن لم يعملوا أيَّ عملٍ من أعمال الإسلام، وهو قولٌ لم تَقُل به المرجئة بجميع فِرَقِها، مما حملهم - والحال هذه - علىٰ أنْ يحكموا عليهم بالإرجاء، ويُلحقوهم بالمرجئة، دون أن يلتفتوا إلىٰ مخالفتهم للمرجئة، ولا إلىٰ تصريحهم بإدخال الأعمال في مسمىٰ الإيمان، ولا إلىٰ قولهم بأن الإيمان يزيد وينقص، وقد علموا أنهم قد وافقوا أهل السنة والجماعة علىٰ قولهم بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأنهم بهذا قد خالفوا المرجئة بجميع فِرَقِها، ولكنهم مع علمهم بهذا الأمر؛ إلا أنهم لم يعذروهم، ولم يُصحِّحوا اعتقادهم، لِمَا رأوه من أن لازم قولهم - بإيمان تارك العمل بالكلية - يُصادم هذا الاعتقاد السلفي - اعتقاد أهل السنة - الذي يقولون به، ويُقررونه، اتباعًا لأهل السنة والجماعة!!.

ونظرة العلماء لهذا الأمر صحيحة، كيف لا؟ وهم يقولون ويقررون: بأن الإيمان قول وعمل، ثم ينقضونه بقولهم بأن الإيمان مُجزئٌ، ومُتقَبَّلٌ عند الله عز وجل، ونافعٌ لصاحبه؛ وإن لم يأتِ بأي عمل من أعمال الجوارح!!.

ومن تأمل قول الفريقين - أعني: المرجئة، والقائلين بإيمان تارك العمل بالكلية - واتفاقهم علىٰ صحة الإيمان دون عمل؛ لوجد أن القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية موافقون لأهل السنة والجماعة من حيث الجملة - وذلك أنهم يقولون: الإيمان: قولٌ وعملٌ واعتقاد، يزيد وينقص، كما هو قول أهل السنة، وقد قال الإمام البربهاري رحمه الله: « من قال: الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، فقد خرج من الإرجاء كله، أوله وآخره »، وفي لفظ عند غيره: « فقد بَرِئَ من الإرجاء » - ولكنهم عند التطبيق، يخالفون أهل السنة مخالفةً جذريةً، إذ يقولون بأن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، ولكنهم ينقضونه فيقولون بأن المؤمن لو جاء بقول القلب واللسان وبعمل القلب فقط؛ لَصَحَّ إيمانه، وتُقُبِّل منه، ونجا به من الخلود في النار يوم القيامة، وإن لم يأتِ بأي عملٍ من أعمال الجوارح، ولم يكن لإيمانه أي ثمرة، هذا لازم قولهم؛ شاءوا أم أبوا!!.

=

=

ثم إني أقول: مع ما وُجِد عند هذه الطائفة - القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية - من الخلل، ومن التخبط في باب الإيمان، إلا أنه لا يصح أن ننسبهم إلىٰ الإرجاء، ولا أن نُلحقهم بالمرجئة، وذلك أن مذهبهم الذي ذهبوا إليه وقرَّروه مختلفٌ تمامًا عن مذاهب المرجئة، وهو مذهبٌ لا وجود له حتىٰ عند المرجئة أنفسهم، وبجميع فِرَقِهم.

ومن هنا أقول: بأن القول بإيمان تارك العمل بالكلية؛ هو في الحقيقة أسوأ وأشر من مذهب المرجئة، ومما تقوله المرجئة، وهذا أمرٌ ظاهرٌ لكل من تأمَّله، وهو من الوضوح بمكان، وذلك لِما رأيناه من شدة أهل السنة والجماعة علىٰ المرجئة بجميع فِرَقِها، مع أن المرجئة وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان؛ إلا أنهم يُدخلونها في مسمىٰ الإسلام، ولا يُجيزون تركها، ويقولون بإيمان له ثمرة، وأن الأعمال من مقتضىٰ الإيمان وثمراته، وأنه لا إيمان إلا بإسلام، بل ويستدلون بالأعمال علىٰ وجود الإيمان من عدمه، كما سبق بيان ذلك كله، في أكثر من موطن من هذه الرسالة.

ومع كل ما هو مذكورٌ عنهم، وقولهم بوجوب الأعمال، وإدخالهم إياها في مسمىٰ الإسلام، وأنهم لم يتصوَّروا وجود إنسان بلا عمل؛ إلا أننا وجدنا أهل السنة، وقد اشتد نكيرهم عليهم، وضلَّلوهم، كما سبق أن ذكرت عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وما نقله عنهم كما في: (مجموع الفتاوىٰ ٧ / ٣٩٤)، حيث ذكر عن إبراهيم النخعي رحمه الله قوله في المرجئة: « لفتنتهم أخوف علىٰ هذه الأمة من فتنة الأزارقة »، وعن الزهري رحمه الله قوله فيهم: « ما ابتُدِعت في الإسلام بدعة أضر علىٰ أهله من الإرجاء »، وعن الأوزاعي رحمه الله قوله: « كان يحيىٰ بن أبي كثير، وقتادة يقولان: ليس شيء من الأهواء أخوف عندهم علىٰ الأمة من الإرجاء »، وعن شريك القاضي رحمه الله قوله: « هم أخبث قوم، حسبك بالرافضة خبثًا، ولكن المرجئة يكذبون علىٰ الله »، وعن سفيان الثوري رحمه الله قوله: « تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابري... »، ذكروا هذا عنهم، مع عدم تصورهم وجود إنسان بلا عمل!!، وقد سبق أن ذكرت عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا الأمر، وما ذكره عن غلاة المرجئة كما في: (مجموع الفتاوىٰ ٧ / ٥٨٢)، حين ذكر عنهم قولهم: « وأن ما علم من الأقوال الظاهرة أن صاحبه كافر؛ فلأن ذلك مستلزم عدم ذلك التصديق الذي في القلب »، وذكر عن الجهمية أنفسهم؛ أنهم مع إخراجهم العمل عن مسمىٰ الإيمان؛ إلا أنهم ينفون الإيمان عمَّن ترك من الأعمال ما نفىٰ الشارع الحكيم الإيمان عن تاركها، ويحكمون عليه بالكفر، كما في (مجموع الفتاوىٰ ٧ / ٢٠٢)، حيث قال: « وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب (الموجز) وهو

=

وقال: «وهي أن تسأل هؤلاء المشككين؛ فتقول لهم الآتي: ما وصفَ الإيمان؟ عَرِّفوه لنا، أليس الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقاد، فمن أراد إخراج الأعمال من مسمىٰ الإيمان فقد وقع في الإرجاء، أعطِهم هذا السؤال، ألقِ السؤال هذا علىٰ من يُشكك الناس في المُسلَّمات عندها، عقيدة أهل السنة معلومة للجميع ولله الحمد، يعرفها أطفال أهل السنة في الكتاتيب، الإيمان: قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ

=

أن القرآن نفىٰ الإيمان عن غير هؤلاء، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ [الأنفال: ٢]، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان، قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنًا، لأن انتفاءها دليل علىٰ انتفاء العلم من قلبه »، مما يدل علىٰ أنهم لم يتصوَّروا وجود إنسان بلا عمل، وقد قرَّرت هذا الأمر في أكثر من موطن من هذه الرسالة، ولذلك أقول:

إن كان هذا قول أئمة السنة وشدَّتهم علىٰ من لم يتصوَّر وجود إنسان بلا عمل، فماذا عساهم أن يقولوا في هذه الطائفة وقد صحَّح أصحابها إيمان من يؤمن بقلبه ولسانه وإن قضىٰ عمره كله، وقد عاش دهرًا، دون أن يَظهر أثر هذا الإيمان علىٰ جوارحه ولو مرةً واحدة طوال حياته، كما هو واقعهم، إذ جرَّدوا الإيمان من لوازمه، فجعلوه صحيحًا، مجزئًا، مُتقبَّلًا عند الله عز وجل؛ دون لازمٍ، ولا ثمرة.

ومن تأمل هذا القول لوجد أنه قول مُحدث، لا وجود له عند أحدٍ من المنتسبين إلىٰ الإسلام، لا الجهمية، ولا الأشاعرة، ولا الماتريدية، ولا المرجئة بجميع طوائفها، ولا غيرهم، وهو قولٌ باطلٌ، بل هو من أبطل الباطل، ولكن هؤلاء في الحقيقة أوتوا من جهلهم في باب الإيمان، وفي مَباحثه، ومسائله، والذي أخطأوا بسببه في فهم كلام الأئمة، سواء المتقدمون منهم أو المتأخرون أو المعاصرون، والذي يَظهر من استدلالاتهم، ومناقشتهم للموضوع، والله أعلم بهم، بأنهم لم يُريدوا المخالفة، وإنما ظنوا خطأً بأن هذا القول هو قولٌ آخر من أقوال أهل السنة والجماعة، وأن الأدلة تدعمه، ولأجل ذلك تَبنَّوه، وصدق الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله حين قال في مقال له بعنوان: (كلمة حق حول جنس العمل) معلقًا علىٰ تلكم الصورة الخيالية: « إن كان المراد بجنس العمل هذه الصورة، فإني لا أتردد ولا يتردد مسلم في تكفير من هذا حاله، وأنه منافقٌ زنديق، إذ لا يفعل هذا من عنده أدنىٰ حدٍّ للإيمان » (المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٤١٦)، فالله المستعان.

بالجوارح والأركان، يزيد وينقص، فمن أراد إخراج الأعمال من مسمىٰ الإيمان؛ فقد قال بالإرجاء، وليُجِب، إذا دافع عن هذا فقد وقع في الإرجاء...، قل لهم: أنتم اضبطوا لي؛ الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقاد، أم لا، فإن قالوا: نعم، أن الإيمان: اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح والأركان، ويزيد وينقص، قل: اتفقنا، طيِّب؛ إخراج الأعمال من مسمىٰ الإيمان؛ ماذا يكون؟ أجيبوني؛ فلابد من أن يُجيبوك بواحدٍ من ثلاث: إما أن يُجيبوك بإجابة أهل السنة، وإما أن يُجيبوك بإجابة أهل البدعة، وإما أن يَحيدوا عن الجواب، فتعرف حينئذٍ ما عندهم» اهـ بتصرف يسير.

محمد بن عمر بازمول.

قال العلامة محمد بازمول حَفِظَهُ اللهُ: «الإيمان لابد فيه من العمل مع التصديق والحب والتعظيم، فهذا أبو طالب صدَّق وأحب، ومع ذلك لم يُعد مؤمنًا؛ لأنه لم يعمل، فالعمل مع القدرة وعدم المانع ركنٌ من أركان الإيمان، فلا إيمان بدون عمل، فكما لم ينفع إبليس معرفته بالله بدون حب وتعظيم وعمل، كذا لم ينفع أبا طالب تصديقه وحبه بدون عمل وتعظيم»[1].

وفي فتوىٰ له مشتهرة في موقعه علىٰ شبكة الإنترنت؛ سئل حَفِظَهُ اللهُ عن حكم تارك جنس العمل، وعن القول الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية في تارك العمل؟

فذكر في إجابته علىٰ السؤال فوائد؛ قال:

«أوصي إخواننا ممن يتكلم في هذه المسألة أن يحرص علىٰ ألفاظ السلف الصالح وعباراتهم، وخاصة في مسائل العقيدة ومباحثها، فهم أعلم وأتقىٰ؛

(١) الكشكول (ص: ٣٠٦).

وعليه فلا أرىٰ في بحث مسائل الإيمان علىٰ الخصوص استعمال الألفاظ الحادثة مثل: (جنس العمل) أو (شرط الكمال) أو (شرط الصحة) ونحوها من الألفاظ، بل أوصي بلزوم ألفاظ وعبارات السلف في هذا الباب، وهذه نصيحة في جميع أبواب العلم وفي العقيدة علىٰ الخصوص!».

ثم قال: «إذا تقرر ما سبق؛ فإن الكلام في مسألة الإيمان هو كلام السلف فيها، كما يلي: الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقاد، ولا إيمان بدون عمل، والإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، يزيد الإيمان حتىٰ يكون أمثال الجبال، وينقص حتىٰ لا يكون في القلب إلا مثقال ذرة، وقد يُعدم فيكون كالهباء، ليس وراءه شيء؛ ومن نقص إيمانه فهو من أصحاب المعاصي، وأصحاب المعاصي في مشيئة الله، إن شاء غفر لهم، وإن شاء عذبهم، ثم مآلهم إلىٰ الجنة!».

ثم قال: «من زعم حصول الإيمان بدون عمل؛ فقد خالف ما عليه أهل السنة والجماعة! ووافق المرجئة، والجهمية، والكرامية؛ علىٰ تفاصيل تراها في كتب العقيدة!».

ثم قال: «ومن زعم بطلان الإيمان بالمعاصي؛ فقد خالف ما عليه أهل السنة والجماعة! ووافق الخوارج، والمعتزلة؛ علىٰ تفاصيل عندهم في ذلك!».

ثم قال: «ومن زعم حصول إيمان في القلب بدون أن يظهر أثره وموجبه علىٰ الظاهر؛ فقد خالف ما عليه أهل السنة والجماعة، والرسول ﷺ يقول: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فالظاهر والباطن متلازمان؛ والعمل: هو فعل الطاعات، ليس هو مجرد ترك المكفرات؛ فإن هذه عبارة لم تأت في كلام السلف، وليست

مرادهم من العمل الذي هو جزء الإيمان!».

ثم قال: «ومن أتىٰ بالشهادتين حكمنا بإسلامه في الظاهر، ويُنظر هل يأتي بالأعمال الصالحة أو لا، فإن لم يأت بشيءٍ من الأعمال الصالحة؛ أي: ترك العمل بالكلية مع القدرة وعدم المانع؛ حُكم بكذبه وعدم صدقه فيما زعمه من إسلام!».

ثم قال: «ومن ثبت إيمانه، ثم ترك شيئًا من الطاعات، ينقص إيمانه، ما لم يأت بمُكفِّر، أو كان العمل الذي يتركه يقتضي الكفر».

ثم قال: «ويزول ويُعدم إيمانه إذا ترك الطاعات بالكلية مع القدرة وعدم المانع! ولكن لا يُحكم علىٰ المعين بالكفر إلا بعد ثبوته عليه بقيام الحجة وانتفاء المانع وثبوت الشروط».

ثم قال: «كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ هذا، ولكنه أحيانًا يذكر ما في القلب ويسكت عن عمل الجوارح علىٰ أساس ما قرره من أن ما في القلب لابد أن يظهر أثره وموجبه علىٰ الظاهر، فهو من باب ذكر الملزوم والسكوت عن اللازم، لا من باب أن الإيمان يثبت بدون عمل؛ وقد قرر هذا في مواضع من كتبه، فليُنتبه إلىٰ هذا!».

وفي مطوية له بعنوان: (عبارات موهمة)؛ منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت؛ قال:

«الإيمان إذا وُجد في القلب لابد أن يظهر أثره وموجبه بالممكن من العمل علىٰ جوارح ابن آدم، وهذا التلازم بين الظاهر والباطن دلَّ عليه حديث الرسول ﷺ، حيث قال: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، متفق عليه من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فإذا وُجد الإيمان في القلب؛ انفعلت الجوارح الظاهرة بمقتضاه ولابد مع

القدرة وعدم المانع، فدعوىٰ وجود إيمان في القلب كالسكر في الفنجان ولا يظهر أثره وموجبه في الظاهر تتنافىٰ مع هذا التقرير».

وفي المطوية نفسها علَّق علىٰ قول بعض الناس: «الإيمان في القلب»؛ فقال:

«يذكرونها إذا سمعوا أحدًا ينصحهم أو أنكر عليهم أمرًا يخالف الشرع، والإيمان في القلب حق، ولكن ما وُجد في القلب لابد أن يظهر موجبه في الظاهر علىٰ الجوارح، فإيمان القلب يُصدِّقه العمل، وقد جاء في الحديث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله لا يَنظر إلىٰ صوركم وأموالكم، ولكن يَنظر إلىٰ قلوبكم وأعمالكم**»؛ أخرجه مسلم.

فهذا الحديث فيه أن الله لا ينظر فقط إلىٰ القلوب، بل إلىٰ القلوب والأعمال، فكيف يكون الإيمان فقط في القلب؟! وصحَّ عن الحسن أنه قال: «ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدَّقه العمل»، ونحوه عن سفيان الثوري.

وقد جعل النبي ﷺ العمل تصديقًا لما في القلب، في قوله: «**إن الله كتب علىٰ ابن آدم حظه من الزنا، أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تَمنَّىٰ وتشتهي، والفرج يُصدق ذلك كله ويكذبه**»؛ متفق عليه».

وفي ختام هذا الأمر أقول: قد ذكرتُ أقوال الأئمة وإن كان بعضها ضعيفًا، ولكن ليُعلم أن هذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وذلك أن كل هؤلاء الأئمة ينصون علىٰ هذا الأمر، سواء من ذُكرت أقوالهم، ورُوي عنهم بالأسانيد، أو من ذَكَروا هذه الأقوال وضمَّنوها كتبهم، مستشهدين بها علىٰ تقرير هذه المسألة، غير مستنكرين لها.

ورحم الله الإمام ابن بطة العكبري إذ يقول بعد أن أثبت أن الإيمان ليس بالتحلي ولا بالتمني، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال، وأنه لا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل إلا بقول، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا نية إلا بموافقة السنة، أثبت هذا الأمر، ثم قال:

«فهذا طريق الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين الذين جعلهم الله هداة هذا الدين، موافق ذلك لنص التنزيل وسنة الرسول، فنعوذ بالله من عبد بلي بمخالفة هؤلاء، وآثر هواه، ورد دين الله وشرائعه وسنة نبيه إلىٰ نظره ورأيه واختياره، واستعمل اللجاج والخصومة يريد أن يطفئ نور الله، ويأبىٰ الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون»[1].

الأمر الثاني: بيان أن عقيدة الشيخين: محمد ناصر الدين الألباني وربيع بن هادي المدخلي في منزلة العمل من الإيمان هي أنه لا إيمان إلا بعمل كما هو معتقد أهل السنة والجماعة.

فالشيخان لا خلاف بينهما وبين أهل السنة والجماعة في أن الإيمان لابد فيه من العمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأن ما وقر في القلب تُصدِّقه الأعمال، فهما يُقرِّران بأن إيمان القلب يستلزم العمل، وأن أثر إيمان القلب لابد وأن يظهر علىٰ الجوارح، وأن ظهوره وخفاءه يكون بحسب ما في القلب من الإيمان، فإن ازداد الإيمان في القلب؛ ظهرت زيادته علىٰ الجوارح، وإن ضعف؛ ظهر ضعفه علىٰ الجوارح، وإن انعدم؛ انعدم أثره علىٰ الجوارح، وصارت أعماله التي

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٨٢٧).

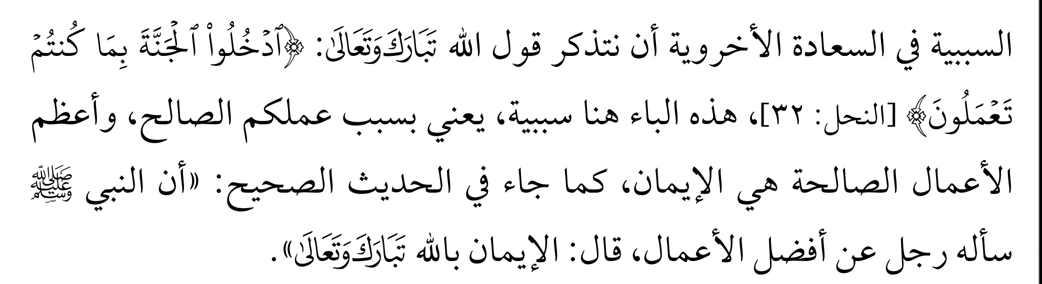
يعملها بجوارحه؛ خيرًا كانت أو شرًّا؛ لا أثر لها في الإيمان زيادةً وضعفًا؛ وذلك لذهاب أصله من القلب، وتوضيح ذلك فيما قاله رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح: «**ألا إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

أقوال العلامة الألباني لا تخرج عما قرره أهل السنة والجماعة في منزلة العمل من الإيمان.

❁ بيَّن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أهمية العمل في الإسلام بكلام نافع ماتع، وأنه لابد وأن يقترن مع الإيمان الذي وقر في القلب أن يظهر ذلك علىٰ البدن والجوارح، وأن من لوازم الإيمان العمل بأركان الإسلام، بل وبكل فضيلة جاء بها الإسلام؛ فقال:

«إذا عرفنا أن السعادة مرتبطة بالعمل الصالح، والشقاوة مرتبطة بالعمل الطالح، وعرفنا أن كلاًّ من العمل الصالح والعمل الطالح سببان يحققان السعادة أو الشقاوة، هذه حقيقة لا خلاف فيها بين المسلمين أبدًا، إذًا: إذا كان العمل الصالح هو سبب السعادة، والعمل الطالح سبب الشقاوة، فصلة الرحم وحسن الخلق سبب لطول العمر وسعة الرزق؛ أي: إن الحديثين السابقين ذِكرًا؛ وهو: «حسن الخلق وحسن الجوار يُعمِّران الديار ويُطيلان في الأعمار»، والحديث الآخر: «**من أحب أن يُنسأ له في أجله، ويُوسع له في رزقه؛ فليَصِل رحمه**»؛ يتحدثان في دائرة الأسباب، ما هو سبب السعادة؟ العمل الصالح، ما هو سبب الشقاوة؟ العمل الطالح، هنا الحديثان يتحدثان عن سبب سعة الرزق وطول العمر، قال: «حسن الجوار وصلة الأرحام»، فنحن لا ندري ما الذي كُتب علىٰ الإنسان، أَسَعادةٌ أم شَقاوة؟ لكن العمل هو الذي يُدرِّينا، ولذلك جاء

في الحديث الصحيح أن رجلًا سأل النبي ﷺ: «كيف بي أن أعلم أنني أنا يعني مسلم أو مؤمن أو محسن، قال: **سَل جيرانك، فإن أحسنوا الثناء عليك فأنت مسلم، وإن أساءوا الثناء عليك فأنت غير مسلم**»، أو كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ، إذًا الأعمال هي مربوطة مع القدر الغائب عنا، ولذلك قال تعالىٰ في الآية السابقة: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ -٧] أي: الجنة، ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٨ - ١٠]، وكما أن رجلًا لا أقول مسلمًا، وكما أن رجلًا عاقلًا لا يستطيع أن يقول: أنا أترك أسباب الصحة، وأترك أسباب القوة والسعادة الدنيوية بحجة أنه إذا كان الله مقدِّرًا لي الصحة والسعادة الدنيوية؛ فإنها ستأتيني ولو لم أتخذ سببًا من الأسباب، ما أحد يقول بهذا، بل بالعكس؛ تَجِد الناس الأشقياء الفاسدين سلوكًا وأخلاقًا يأخذون بأسباب السعادة الدنيوية، والصحة البدنية؛ لأنهم يعلمون يقينًا أن هذه الصحة لابد لها من اتخاذ الأسباب، كذلك يُقال تمامًا بالنسبة للسعادة الأخروية، إذا المسلم يُريد أن يكون سعيدًا فعلًا، فعليه أن يَضَع نصب عينيه الآية السابقة: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ - ١٠]، إذًا الحديث الأول والثاني علىٰ ظاهرهما تمامًا: «**من أحب أن يُنسأ له في أجله، ويُوسع له في رزقه؛ فليصل رحمه**»؛ أي: صلة الرحم سببٌ شرعيٌّ لسعة الرزق وطول العمر، لكن: النتيجة نحن مخبأة عنا، غير معلومة لدينا، كالسعادة والشقاوة تمامًا، لكن: كما أن السعادة والشقاوة لها أسباب، كذلك طول العمر وسعة الرزق لها أسباب، لا فرق بين هذه الأسباب وبين تلك الأسباب، ويكفي في إثبات أثر



السببية في السعادة الأخروية أن نتذكر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، هذه الباء هنا سببية، يعني بسبب عملكم الصالح، وأعظم الأعمال الصالحة هي الإيمان، كما جاء في الحديث الصحيح: «أن النبي ﷺ سأله رجل عن أفضل الأعمال، قال: الإيمان بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ».

الإيمان عمل قلبي، ليس كما يظن بعض الناس أنه لا علاقة له بالعمل، لا، الإيمان أولًا، لابد من أن يتحرك القلب بالإيمان بالله ورسوله، ثم لابد أن يقترن مع هذا الإيمان الذي وقر في القلب أن يظهر ذلك على البدن والجوارح، لذلك: فقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]؛ نصٌّ قاطعٌ صريحٌ بأن دخول الجنة ليس بمجرد الأماني، كما قال تعالىٰ: ﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِۗ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، مَن يعمل خيرًا يُجزَ به، مَن يعمل سوءًا يُجزَ به، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧ – ٨]» اهـ[1].

وقال: «لهذا؛ أنا أقول اليوم: لا فائدة مطلقًا من تكتيل المسلمين، ومن تجميعهم، ثم تركهم في ضلالهم دون فهم هذه الكلمة الطيبة، وهذا لا يفيدهم في الدنيا قبل الآخرة!

نحن نعلم قول النبي ﷺ: «من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله مخلصًا من قلبه، حرَّم الله بدنه علىٰ النار»، وفي رواية أخرىٰ: «**دخل الجنة**».

فيمكن ضمان دخول الجنة لمن قالها مخلصًا، حتىٰ لو كان بعد لأيٍ وعذابٍ

(١) بتصرف يسير من: سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (١١).

يَمسُّ القائل، والمعتقد الاعتقاد الصحيح لهذه الكلمة، فإنه قد يُعذب بناءً علىٰ ما ارتكب واجترح من المعاصي والآثام، ولكن سيكون مصيرُه في النهاية دخول الجنة.

وعلىٰ العكس من ذلك؛ من قال هذه الكلمة الطيبة بلسانه، ولَمَّا يدخل الإيمان قلبه؛ فذلك لا يفيده شيئًا في الآخرة، قد يفيده في الدنيا النجاة من القتال، ومن القتل، إذا كان للمسلمين قوةٌ وسلطان، وأما في الآخرة فلا يفيد شيئًا؛ إلا إذا كان قائلًا لها وهو فاهمٌ معناها أولًا، ومعتقدًا لهذا المعنىٰ ثانيًا؛ لأن الفهم وحده لا يكفي، إلا إذا اقترن مع الفهم الإيمان بهذا المفهوم، وهذه النقطة؛ أظن: أن أكثر الناس عنها غافلون! وهي: لا يلزم من الفهم الإيمان، بل لابد أن يقترن كلٌّ من الأمرين مع الآخر حتىٰ يكون مؤمنًا، ذلك لأن كثيرًا من أهل الكتاب؛ من اليهود والنصارىٰ، كانوا يعرفون أن محمدًا ﷺ رسولٌ صادقٌ فيما يدعيه من الرسالة والنبوة، ولكن مع هذه المعرفة التي شهد لهم بها ربُّنا عَزَّوَجَلَّ حين قال: ﴿يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ﴾ [البقرة: ١٤٦]، ومع ذلك: هذه المعرفة ما أغنت عنهم من الله شيئًا، لماذا؟

لأنهم لم يُصدقوه فيما يدعيه من النبوة والرسالة، ولذلك: فإن الإيمان تسبقه المعرفة، ولا تكفي وحدها، بل لابد أن يقترن مع المعرفة الإيمان والإذعان، لأن المولىٰ عَزَّوَجَلَّ يقول في محكم التنزيل: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩].

وعلىٰ هذا، فإذا قال المسلم: «لا إله إلا الله» بلسانه؛ فعليه أن يضم إلىٰ ذلك معرفة هذه الكلمة بإيجاز، ثم بالتفصيل، فإذا عرف وصدَّق وآمن؛ فهو الذي يَصدُق عليه تلك الأحاديث التي ذكرتُ بعضها آنفًا، ومنها قوله ﷺ مشيرًا إلىٰ

شيءٍ من التفصيل الذي ذكرتُه آنفًا: «**من قال: لا إله إلا الله، نفعته يومًا من دهره**»؛ أي: كانت هذه الكلمة الطيبة بعد معرفة معناها منجية له من الخلود في النار، وهذا أكرره لكي يرسخ في الأذهان، وقد لا يكون قد قام بمقتضاها من كمال العمل الصالح، والانتهاء عن المعاصي، ولكنه سلم من الشرك الأكبر، وقام بما يقتضيه ويستلزمه شروط الإيمان؛ من الأعمال القلبية والظاهرية، حسب اجتهاد بعض أهل العلم، وفيه تفصيل ليس هذا محل بسطه؛ وهو تحت المشيئة، وقد يدخل النار جزاء ما ارتكب، أو فعَل من المعاصي، أو أخلَّ ببعض الواجبات، ثم تنجيه هذه الكلمة الطيبة، أو يعفو الله عنه بفضلٍ منه، وكرمه، وهذا معنىٰ قوله ﷺ المتقدم ذكره: «**من قال: لا إله إلا الله، نفعته يومًا من دهره**»، أما من قالها بلسانه، ولم يفقه معناها، أو فقه معناها، ولكنه لم يؤمن بهذا المعنىٰ؛ فهذا لا ينفعه قوله: لا إله إلا الله، إلا في العاجلة؛ إذا كان يعيش في ظل الحكم الإسلامي، وليس في الآجلة»(١).

وقال: «لا شك أن الدعاة يجب أن يُبينوا للأمة بأجمعها وعلىٰ مراتبها التي أشرتَ إليها في سؤالك، أن يُبينوا لهم بأن الإسلام والإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأن زيادته إنما هي بالعمل الصالح، ونقصانه إنما هو بترك العمل الصالح، وارتكاب ما نهىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عنه.

وهذا في الواقع يتعلق بطرفٍ من أطراف العقيدة الصحيحة، ذلك لأن الإيمان لا يزال كثيرٌ من المسلمين اليوم يَتبنَّون مذهبًا قديمًا يقول: بأن الإيمان لا يزيد ولا

(١) التوحيد أولًا يا دعاة الإسلام (ص: ١٧).

ينقص، وهذا خلاف ما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة، وإن كان أصحاب ذاك المذهب؛ لا يُنكرون وجوب العمل الصالح، ولكنهم لا يجعلونه من الإيمان، فحينما يأمر ربنا عَزَّوَجَلَّ الناس بأن يَدخلوا في السِّلم كافة، وأن يُؤمنوا بالله ورسوله؛ فهو لا يعني فقط أن يَظَل المسلم يقتصر علىٰ قوله: لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، ثم هو لا يقوم بحق هذه الشهادة، أو بحق هاتين الشهادتين!.

الشهادة الأولىٰ: (لا إله إلا الله)؛ هذه كما تعلمون ولا أُفِيض في هذا الجانب؛ تستلزم فَهم المسلم للتوحيد بأقسامه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية أو العبادة، وتوحيد الأسماء والصفات.

لكن الشهادة الثانية: وهي: (أن محمدًا رسول الله ﷺ)؛ تستلزم أولًا: الفهم الصحيح لرسالة النبي ﷺ، ثم العمل بها؛ كما جاء في قصة غزو أبي بكرٍ الصديق ومحاربته لأهل الردة ومسيلمة الكذاب، فكان هناك وقفة من بعض الصحابة أن هؤلاء فيهم من يشهد (أن لا إله إلا الله) فكيف تقاتلهم والنبي ﷺ قال في الحديث الصحيح كما تعلمون: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم علىٰ الله**»، فناقش أبا بكر الصديق كيف تقاتلهم وهم يشهدون؟ فذكره بأن النبي ﷺ قال: «**إلا بحقِّها**»؛ ومِن حق هذه الشهادة: القيام بمتطلباتها من أركان، ومنها إعطاء الزكاة، ولذلك انشرح قلب عمر لهذه اللفتة التي لَفَت أبو بكرٍ نظره، واتفقوا والحمد لله جميعًا علىٰ مقاتلة أهل الردة، ونصرهم الله عَزَّوَجَلَّ.

فإذًا مِن مقتضيات هذه الشهادة: هو أن نفهم أن من لوازم الإيمان العمل بأركان الإسلام، بل وبكل فضيلةٍ جاء بها الإسلام، وذلك العمل الصالح هو الذي يغذي الإيمان ويقويه، والعكس بالعكس تمامًا، ولهذا: فذاك المذهب الذي يقول: بأن الأعمال الصالحة لا تدخل في مسمىٰ الإيمان؛ يكون من آثاره عدم الاهتمام بالأعمال الصالحة، ولذلك: فحمل المسلمين علىٰ العناية بالأعمال الصالحة؛ يبدأ من شرح الإيمان الصحيح أنه قولٌ وعملٌ، وأنه يزيد وينقص، وليس فقط قول بـ (لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله) مع الإقرار بها، ثم القول بأن الأعمال الصالحة: هذه أمور واجبة ليس لها علاقة في مسمىٰ الإيمان.

ولذلك: فقبل كل شيء يجب علىٰ الدعاة الإسلاميين أن يَربطوا الأعمال الصالحة بالعقيدة، وأُسُّ هذه العقيدة ألا وهو الإيمان، وأن الأعمال الصالحة هي من مسمىٰ الإيمان، وهذا بحثٌ قام في شرحه وتفصيل الكلام فيه أهل العلم وبخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه المعروف بهذا الاسم: (الإيمان).

فربُّنا عَزَّوَجَلَّ حينما يذكر الإيمان يَقرُنه دائمًا وأبدًا بالعمل الصالح، وأشهر سورة في ذلك هي سورة: (العصر): ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ١ - ٣]، فهكذا يجب أن يُدندن الدعاة دائمًا وأبدًا إلىٰ دعوة المسلمين إلىٰ أن يعملوا وألا يَقتصروا علىٰ معرفتهم للتوحيد وللعقيدة الصحيحة، إن كان هناك فعلًا قد عَرف المكلفون جميعًا العقيدة الصحيحة لأنها في الواقع لا تقتصر علىٰ معرفة التوحيد بأقسامه الثلاثة كما ذكرنا، بل يجب أن يُضم إلىٰ ذلك كل ما جاء في الكتاب والسنة» اهـ(١).

(١) بتصرف يسير من: سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٥٧١).

وقال: «يندفع كل إنسان كما هو ثابتٌ في علم النفس، كل إنسان مؤمن أو كافر، صالح أو طالح، ينطلق في حياته في حدود عقيدته؛ فإن كانت عقيدته صالحة فسيكون انطلاقه صالحًا، والعكس بالعكس، كما يُلمِحُ إلىٰ ذلك قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في حديث النعمان بن بشير الذي أوَّله: «**إن الحلال بَيِّنٌ والحَرامَ بَيِّنٌ**» إلىٰ آخره؛ قال في آخره: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»؛ فالقلب هو بلا شك مَجمَع كل الأفكار، كل الآراء، كل العقائد، صالحةً أو طالحةً، فهذا القلب بما فيه من هذه الأفكار الصالحة أو الطالحة هو الذي يدفع الإنسان إلىٰ العمل في حياته الدنيوية هذه»[1].

وقال: «أقول في الواقع: أن ارتباط صلاح الظاهر بصلاح الباطن وصلاح الباطن بصلاح الظاهر؛ هذه حقيقة نفسية شرعية، للإسلام الفضل الأول في الكشف عنها وبيانها، ثم تَلا الإسلام ما يُسمىٰ اليوم بعلم النفس؛ علىٰ عُجَرِه وبُجَرِه، فقد استطاعوا فعلًا أن يَكشفوا بجهودهم المتتابعة والمتتالية شيئًا يسيرًا جدًّا من هذا الموضوع الذي كان الإسلام إليه سابقًا كل الاجتهادات، وكل الفلسفات، ولا أقول الديانات؛ لأن هذه الديانات غير واضحة ولم تَرِد إلينا كاملةً، فأقول: هناك أحاديث كثيرة وكثيرة جدًّا تؤكد هذه الظاهرة النفسية من الارتباط الوثيق بين القلب والبدن، بين الباطن والظاهر، فمنها قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في حديث النعمان بن بشير رضي الله تعالىٰ عنهما، قال: قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله و سلم: «**إن الحلال بَيِّنٌ، والحرام بَيِّنٌ، وبينهما أمورٌ مُشتَبِهات لا يَعلمهنَّ**

(١) متفرقات للألباني – الشريط رقم: (٢٥٠).

كثيرٌ من الناس، فمن اتقىٰ الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ألا وإن لكل ملكٍ حمىٰ، ألا وإن حمىٰ الله محارمه، ألا ومن حام حول الحمىٰ يوشك أن يقع فيه، ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»، فهذا الحديث صريحٌ جدًّا في شطره الأخير: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فصلاحُ - إذًا - الجسد من الناحية النفسية والمعنوية، كهي من الناحية المادية الطبية، صلاح البدن بصلاح القلب، ظاهرًا وباطنًا، فإذا صلح القلب صلح الجسد، والجسد إذا صلح أيضًا؛ كان ذلك مدعاةً لصلاح القلب، ولذلك: ففي الحديث تنبيهٌ قويٌّ جدًّا علىٰ أن المسلم لا ينبغي أن يغتر بقوله أنا طويتي صحيحة وسالمة، ونيتي طيبة، لكن: عمله ليس كنيَّتِه التي يَزعُمها أنها صالحة وطيبة، لأن النبي ﷺ يُكذِّبه في هذا الحديث حينما يقول: «**ألا وإن في الجسد مضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»؛ يعني: أن القلب إذا كان صالحًا كما يدَّعي بعض الناس، فلابد من أن ينضح صلاحه علىٰ جسده وعلىٰ ظاهره، علىٰ حَد قول من قال:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ وإن خالَها تخفىٰ علىٰ الناس تُعلَمِ»(١)

وفي حوار له مع أحد الحاضرين.

قال المحاور: «موضوع امتحان القلوب كان أشغلني كثيرًا لِمَا رأيته في واقع

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٦٢٥).



الدعاة وطلاب العلم، والمسألة عندي في رأيي يرجع أكثرها لقضايا كما تطرقنا قبل قليل؛ حب الشهرة، حب السمعة، أشياء؛ أعمال قلبية، قد خرجت آثارها كما نرىٰ، ولذلك الذين يفصلون اعتقاد القلب وعمل القلب عن عمل الظاهر كاذبون واهمون، فيقولون: الإيمان موجود في القلب، وتجده في الظاهر لا وجود له، غير صحيح، فما في القلب يَخرج.

فقال الشيخ مؤيدًا: الظاهر عنوان الباطن» اهـ[1].

وتحت عنوان: «عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة بدعةٌ مُحدَثة»، ذكر كلامًا نافعًا لابن القيم، بيَّن فيه أهمية العمل من الإيمان، وأن اقتران العلم بالعمل، والعمل بالعلم، أمرٌ واجب، فكان مما ذكره عن ابن القيم أنه قال:

«فإن المطلوب من العَمَليَّات أمران: العلم والعمل، والمطلوب من العِلمِيَّات العلم والعمل أيضًا، وهو حب القلب وبغضه، وحبه للحق الذي دلت عليه وتضمنته، وبغضه للباطل الذي يخالفها، فليس العمل مقصورًا علىٰ عمل الجوارح، بل أعمال القلوب أصلٌ لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تَبَع، فكل مسألةٍ علمية، فإنه يتبعها إيمان القلب وتصديقه وحبه، وذلك عمل، بل هو أصل العمل، وهذا مما غفل عنه كثير من المتكلمين في مسائل الإيمان، حيث ظنوا أنه مجرد التصديق دون الأعمال! وهذا من أقبح الغلط وأعظمه، فإن كثيرًا من الكفار كانوا جازمين بصدق النبي ﷺ غير شاكِّين فيه، غير أنه لم يقترن بذلك التصديق عمل القلب؛ مِن حب ما جاء به والرضا به وإرادته، والموالاة والمعاداة عليه، فلا

(١) بتصرف يسير من: سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٦٠٠).

تهمل هذا الموضع فإنه مهم جدًّا، به تَعْرِف حقيقة الإيمان.

فالمسائل العِلمية عَمَلية، والمسائل العَمَلية عِلمية، فإن الشارع لم يَكتفِ من المكلفين في العَمَليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العِلميات بمجرد العلم دون العمل».

ذكر الإمام الألباني هذا الكلام عن ابن القيم، ثم قال مؤيدًا ما فيه:

«فتحرر من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أن التفريق المذكور مع كونه باطلًا بالإجماع لمخالفته ما جرىٰ عليه السلف، وتظاهر الأدلة المتقدمة علىٰ مخالفته، فهو باطلٌ أيضًا من جهة تصور المفرقين عدم وجوب اقتران العلم بالعمل، والعمل بالعلم، وهذه نقطةٌ هامَّةٌ جدًّا تساعد المؤمن علىٰ تَفَهُّم الموضوع جيدًا، والإيمان ببطلان التفريق المذكور يقينًا»(١).

وفي السلسلة الصحيحة؛ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ، قال: «**أقيموا صفوفكم ثلاثًا، والله لتُقيمُن صفوفكم أو ليُخالفَنَّ الله بين قلوبكم**»؛ ثم ذكر بعده بعض الفوائد، ومنها، قوله:

«في الحديثين دليلٌ واضحٌ علىٰ أمرٍ لا يعلمه كثيرٌ من الناس، وإن كان صار معروفًا في علم النفس، وهو أن فساد الظاهر يؤثر في فساد الباطن، والعكس بالعكس، وفي هذا المعنىٰ أحاديث كثيرة، لعلنا نتعرض لجمعها وتخريجها في مناسبةٍ أخرىٰ إن شاء الله تعالىٰ»(٢).

(١) الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام (ص: ٦١).

(٢) السلسلة الصحيحة (١ / ٧٤).

وقال: «فمن تمام هذا الإسلام وكماله أنه عُنِيَ بشيءٍ لا يَعتني به عادةً المنتمون إلىٰ هذا الإسلام، إما جهلًا، وإما غفلةً، وقد يجتمعان في بعض الأحيان؛ الجهل والغفلة معًا، ذلك هو أن الإسلام كما جاء لإصلاح القلوب جاء أيضًا لإصلاح الظواهر والأبدان، ولأمرٍ ما قيل قديمًا وبناءً علىٰ ما سيأتي من البيان: (الظاهر عنوان الباطن)، بينما ترىٰ كثيرًا من الناس اليوم لا يهتمون بإصلاح ظاهرهم، حتىٰ الذين فَسَقوا وفَجَروا بإجماع علماء المسلمين حينما يُعرِضون عن العمل ببعض الأركان الإسلامية؛ كالصلاة مثلًا، فقد تقول لأحدهم: يا أخي لماذا لا تُصلي؟ يُبادرك بقوله: (العبرة بما في القلب)؛ يعني: هذه الصلاة عمل، والعبرة بما في القلب، هذا جهلٌ مضاعفٌ، جَهِل أن الإسلام جاء لإصلاح الأبدان أيضًا، كما جاء لإصلاح القلوب.

وثانيًا: هو يَعكس فينفي أن يكون مثل الصلاة هو أمرٌ مرغوبٌ فيه فيقتصر في كلامه أن العبرة بما في القلب فقط، لقد أبطل النبي ﷺ هذه الدعوىٰ وأمثالها بمثل قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الحديث المشهور ولكنَّ كثيرًا من الناس حينما يَروون هذا الحديث لا يُدندنون حول هذه النقطة بالذات وهي ارتباط الظاهر بالباطن، ووجوب اهتمام المسلمين بظواهرهم؛ إصلاح ظواهرهم، كما يُعنَونَ بإصلاح بواطنهم، فأمران متصلان لا انفكاك بينهما، فكلٌّ منهما يَمُدُّ الآخر إما صلاحًا وإما فسادًا، اسمعوا ذاك الحديث الذي سمعتموه ولا شك مراتٍ ومرات ألا وهو ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا لأنه صحابي ابن صحابي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الحلال بَيِّنٌ، والحرام بَيِّنٌ، وبينهما أمور مشتبهات، لا يَعلمهنَّ كثيرٌ من**

الناس، فمن اتقىٰ الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ألا وإن لكل ملكٍ حِمىٰ، ألا وإن حِمىٰ الله محارمه، ألا ومن حام حول الحِمىٰ يوشك أن يقع فيه»، والشاهد من الحديث هو التالي: قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، إذًا هذا نصٌّ صريحٌ بأن الظاهر عنوان الباطن، وكما قال الشاعر: «وكل إناءٍ بما فيه ينضح»، فإذا كان القلب صالحًا، فستكون الحركات والأعمال التي يأتي بها صاحب هذا القلب كقلبه الصالح، وإن كان قلبه طالحًا فاسدًا، فسينتج من صاحب هذا القلب ما يليق بهذا القلب الفاسد؛ أي: أعمال غير صالحة.

ولذلك: فلا يجوز لمسلمٍ أولًا: أن يَغترَّ بأن العبرة بصلاح القلب، ثم هو لا يهتم بإصلاح العمل، وثانيًا: من كان معنا مع حديث نبينا ﷺ أن صلاح الظاهر مرتبط بصلاح الباطن، فلا يجوز له أن يتساهل بإصلاح هذا الظاهر»(١).

وقال: «أحد الحزبيين ألَّف رسالةً سمَّاها: (الشخصية المسلمة)؛ لكن: أين هي من الشخصية المسلمة، إنهم لا ينظرون إلىٰ الظواهر، يقولون: العبرة بما في الباطن، ولكنهم جَهِلوا أن الظاهر عنوان الباطن، وأنه لا انفكاك ولا انفصال بين الظاهر والباطن، والحقيقة: أنني شَبَّهتُ ارتباط الظاهر بالباطن تفاعلًا أشبَه بما كان يتحدث به بعض الفلاسفة القدامىٰ، ولعلهم الآن يفكرون وحدثني أحدهم من الإمارات أن أحدهم وجد ذلك، وما صدَّقتُه، وتحدث معي طويلًا، وهي الحركة الدائمة، تسمعون بالحركة الدائمة؛ يعني: إيجاد شيء يتحرك إلىٰ الأبد

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (١٠٠٥).

بطبيعته، فأنا أرىٰ أن الحركة الدائمة هي قائمة بين الظاهر والباطن، وهذا له أصل فيما يُسمونه اليوم بعلم الفلسفة، أو علم النفس، وبهذا العلم تُعلَّل الحركات في الصلاة تعليلًا رائعًا جدًّا، هذا الركوع، وهذا السجود، ورفع اليدين، وتحريك الأصبع، كل هذا له آثارٌ في القلب؛ أي: يُقوي القلب، يُقوي الإيمان الذي مَقرُّه القلب، فإذا قَوِيَ القلب صَحَّ البدن؛ أي: ازداد الإنسان حركةً، ازداد هو حركةً ازداد إيمانُه في قلبه، وهكذا الحركة الدائمة التي كانوا يُفكرون بها، ولَمَّا يَستطيعوا تحقيقها عمليًّا موجودة في قلب وفي ذات كل إنسان»(١).

وقال: «وكثيرٌ من الناس يَجهلون أن هناك ارتباطًا وثيقًا جدًّا بين ظاهر الإنسان وباطنه، وهذا الارتباط الوثيق؛ مما توافرت كثيرٌ من أحاديث الرسول ﷺ في الدلالة عليها، ولعلكم تعلمون العبارة التي تُذكر في كثيرٍ من الكتب (الظاهر عنوان الباطن)، وهذا الذي أشار إليه الشاعر قديمًا حين قال:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ ... وإنْ خالَها تخفىٰ علىٰ الناس تُعلَمِ

فلابد ما يكون هناك ارتباط بين الظاهر وبين الباطن، لذلك عُنِيَ رسول الله ﷺ عنايةً بالغةً في إصلاح ظواهر المسلمين فضلًا عن باطنهم، فهو عَلَيْهِ السَّلَامُ كما جاء بإصلاح القلوب والبواطن، كذلك جاء بإصلاح الأجساد والظواهر معًا، فليس الأمر فقط كما يقول كثيرٌ من الناس: العبرة بما في الباطن، نعم، العبرة بما في الباطن، لكن ذلك لا يستلزم عدم العناية بالظاهر»(٢).

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (١٠١٣).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (١).

وقال: «الذي فهمناه من أدلة الكتاب والسنة، ومن أقوال الأئمة؛ مِن صحابةٍ وتابعين وأئمةٍ مجتهدين؛ أن ما جاوز العمل القلبي وتعدَّاه إلىٰ ما يتعلق بالعمل البدني؛ فهو شرطُ كمالٍ، وليس شرطَ صِحَّةٍ[1]، ولذلك: الزيادة والنقصان الذي هو معروفٌ عند العلماء وجاء ذكره في تضاعيف السؤال؛ إنما يزيد بهذه الأعمال وينقص، فهناك ارتباطٌ وثيقٌ جدًّا بين العمل القلبي والعمل البدني، فكلما ازداد الإيمان في القلب كلما ظهرت آثاره علىٰ البدن، وكلما ازداد العمل بدنيًّا عاد بزيادةٍ في الإيمان القلبي، هذا هو الذي نفهمه مما أشرت إليه آنفًا من أقوال العلماء الذين كانوا أعلمَ الناس بدلالات الكتاب والسنة»[2].

وقال: «وبهذه المناسبة أقول: من الخطأ الشائع والفاحش؛ أن يُقال في بعض المناسبات: إن العبرة بما في القلب، لا، هذا كلام ناقص، العبرة بما في القلب وما في العمل، ذلك: لأن النبي ﷺ ذكر في الحديث السابق: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فلذلك كما جاء النبي ﷺ لإصلاح القلوب جاء أيضًا لإصلاح الأعمال، بدليل تلك النصوص، ولا شك ولا ريب أن الأقوال من جملة الأعمال، وإذ الأمر كذلك فينبغي أن تكون أقوالنا في حد ذاتها صالحةً، كالعمل، وكما أنه لا يجوز لمسلم أن يأتي بعملٍ ثم يظهر أن هذا العمل مخالفٌ للشرع

(١) سيأتي الكلام علىٰ قول بعض علماء السنة بأن العمل شرطٌ في الإيمان، وأنهم لا يَعنون الشرط الذي هو خارجٌ عن ماهية الشيء كما يزعمه المُبطِلون، بل يقولون: الإيمان قول وعمل، وأن العمل داخلٌ في مسمىٰ الإيمان.

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٨٥٥).

فيُرقِّعونه بحجة إن نيته طيبة، هذا ترقيع، ذلك: لأنه لا يشفع للعمل الطالح النية الصالحة؛ أي: إذا كان العمل مخالفًا للشرع وكانت النية صالحةً؛ هذه النية الصالحة لا تَقلب العمل الطالح المخالف للشرع إلىٰ عملٍ صالح، كما أنه علىٰ العكس من ذلك تمامًا؛ لو كان العمل صالحًا وكانت النية فاسدةً؛ فهذا العمل الصالح لا يَقلب النية الفاسدة فيجعلها صالحةً، ولهذا قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله، فهجرته إلىٰ الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها أو امرأةٍ يَنكِحها فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه**»، المقصود بالهجرة هنا هو الجهاد في سبيل الله، فيقول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**فمن كانت هجرته**»؛ أي: جهاده، في سبيل الله، فهو العمل الصالح، «**ومن كانت هجرته**»؛ أي: جهاده، في أمرٍ مادي؛ كامرأة يُصيبها أو دنيا، فحينئذٍ عمله يُصبح فاسدًا، هكذا الشرع يَربط بين وجوب صلاح العمل مع صلاح النية، وأن صلاح أحدهما لا يكون مُصلحًا فيما فسد من الآخر، والعكس تمامًا بالعكس»[1].

وفي رده علىٰ البوطي ونقض عبارته التي قال فيها: (وفاتهم أن الاقتداء لا يأتي إلا بوازع ودافع، ولن تجد من وازع يحمل علىٰ الاتباع إلا المحبة القلبية...)؛ قال الألباني مبينًا التلازم بين الإيمان والعمل، وذلك في مقدمة كتابه: (دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، صفحة: د)، التي كتبها عام ١٣٩٧هـ، قال:

«فلم يفتنا ذلك مطلقًا بحمد الله، بل نعلم علم اليقين أنه كلما ازداد المسلم

(١) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٥٣٤).

اتباعًا للنبي ﷺ ازداد حبًّا له، وأنه كلما ازداد حبًّا له ازداد اتباعًا له ﷺ، فهما أمران متلازمان كالإيمان والعمل الصالح تمامًا».

❁ وفي تعليقه علىٰ قول النبي ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»؛ قال:

«ففي هذا الحديث تصريحٌ بأن الظاهر مربوطٌ بالباطن؛ صَلاحًا وطَلاحًا، إذا صلح القلب صلح الجسد، وإذا فسد القلب فسد الجسد، ومن هنا: نأخذ مبدأً هامًّا جدًّا يَغفُل أو يتغافل عنه كثيرٌ من المسلمين المعاصرين اليوم؛ الذين لم يَتلقَّوا شيئًا من العلم الشرعي، وإنما شَرعُهم عقولُهم وأهواؤهم، فإذا ما قلت لأحدهم: لماذا لا تصلي مثلًا، يقول: العبرة ليست بالصلاة، وإنما العبرة بصلاح الباطن، فهو يتجاهل هذه الحقيقة: أنه لو كان باطنه؛ أي: قَلبُه؛ صالحًا؛ لنضح صالحًا، والعكس بالعكس، ولذلك: فينبغي علىٰ كل مسلمٍ أن يهتم بإصلاح ظاهره، وأن لا يَغترَّ في أن الأمر بما وقر في قلبه؛ لأن الظاهر عنوان الباطن.

(الظاهر عنوان الباطن)؛ هذا ليس كلام علماء وفقهاء فقط، بل ذلك ما يدل هذا الحديث الصحيح الذي أنا في صدد التعليق عليه أولًا، ثم الحديث الأول؛ حديث أبي ثعلبه الخُشني؛ لأن النبي ﷺ قد أمرهم بأن يجتمعوا وأنْ لا يتفرقوا في المنزل ولو في الصحراء الواسعة الأطراف، أمرهم أن يجتمعوا لأن هذا الاجتماع بالأجساد يُقرب القلوب بعضها إلىٰ بعض»[1].

وقال: «فإذًا: صلاح القلب فيه صلاح البدن، وهذه من أسرار الشريعة التي

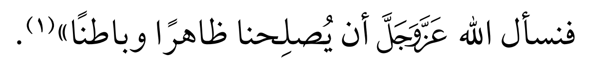
(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٣٨٥).

نبَّه عليها النبي ﷺ في هذا الحديث؛ لأنه يشير في هذا الحديث، وفي الأحاديث الأخرىٰ، أن ظاهر الجسد مرتبطٌ بباطنه؛ ألا وهو القلب، والقلب أيضًا مرتبطٌ بظاهر البدن، فكأن هناك حركة دائمة مستمرة تُشبِه ما كنا ولا نزال نسمعه، وأنهم يحاولون أن يَصِلوا إلىٰ اكتشاف ما يُسمونه بالحركة الدائمة، الحركة الدائمة أوجدها الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في هذا الإنسان الذي صَوَّرَه وأحسن صُوَرَه، تلك الحركة هي: إذا أصلحتَ قلبك لزم منه صلاح بدنك، وإذا أصلحتَ جسدك لزم منه صلاح قلبك، فإذًا: لا يَقولنَّ أحدٌ كما نسمع ذلك في كثيرٍ من الأحيان من بعض الشباب الذين لم يُربَّوا تربيةً إسلاميةً، وأخَلُّوا بكثيرٍ من الأركان الشرعية؛ كالصلاة مثلًا، إذا قيل لهم: يا أخي لِمَ لا تصلي؟ يقول لك: (العبرة بما في القلب)، كأنه يقول أو كأنه يَتصَوَّر أنه من الممكن أن يكون القلب صالحًا وصحيحًا وسليمًا أما الجسد فلا يتجاوب مع الأحكام الشرعية، هذا أمرٌ باطلٌ تمام البطلان، فلابد أن نلاحظ هذه الحقيقة؛ ألا وهي ارتباط الظاهر بالباطن، وأن صلاح أحدهما لا يعني إلا صلاح الآخر، وأن فساد أحدهما لا يعني إلا فساد الآخر»(١).

وقال: «لا يمكن أن تَجِد جسمًا سليمًا في الظاهر والقلب مريض، لابد أن يظهر أثر هذا المرض علىٰ ظاهر الجسد، وكذلك بالنسبة للناحية الإيمانية؛ فإذا كان الإيمان هو المستقر في قلب هذا الإنسان، فلابد من أن يَظهر علىٰ بدن هذا الإنسان، وهذا صريحٌ في الحديث السابق: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»،

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٤٤٥).



فنسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يُصلِحنا ظاهرًا وباطنًا»[1].

وقال: «لذلك: والبحث في هذا طويلٌ وطويلٌ جدًّا؛ علىٰ المسلمين أنْ لا يَغتروا بقول بعض القائلين: (إن العبرة بما في القلب)؛ تمويهًا علىٰ الناس، نحن نقول معهم: العبرة بما في القلب، ولكننا نزيد عليهم فنقول: لا يمكن أن يكون ما في القلب صلاحٌ، ثم يَظهر من الجسد طَلاحٌ، والعكس بالعكس، لا يمكن أن يكون ما في القلب طَلاحٌ ويَظهر من الجسد صلاحٌ.

هذا أمرٌ غير سليمٍ، وغير صحيحٍ إطلاقًا، شأن ذلك: شأن القلب مع الجسد من الناحية الطبية؛ إذا كان الجسد سليمًا لا يمكن أن يكون القلب مريضًا، والعكس أيضًا بالعكس، إذا كان القلب مريضًا من الناحية الطبية لا يمكن أن يكون الجسد سليمًا، أمرٌ مُطَّردٌ سَلبًا وإيجابًا، طِبًّا بدنيًّا وطِبًّا نبويًّا، فالذين يقولون حين يؤمرون مثلًا بأداء الصلوات، أو بالمحافظة عليها، يقول لك: يا أخي الأمر ليس بما في الصلاة، الأمر بما في القلب، نقول: صدقتَ، الأمر بما في القلب؛ لكن: لو كان ما في القلب إيمانٌ صحيحٌ سليمٌ لنَضَح هذا القلب بالصلاة والطاعة والعبادة، وإلا فالأمر علىٰ العكس تمامًا، والأمر كما قيل:

فحَسْبُكُموا هذا التفاوت بيننا ... وكل إناءٍ بما فيه يَنضَح

إذا كان هذا الوعاء الذي وضعه الله عَزَّوَجَلَّ في الصدر بعنايةٍ وحكمةٍ بالغة، إذا كان صحيحًا وسليمًا، لا شك أنه سينضَح صحيحًا وسليمًا، والعكس بالعكس» اهـ[2].

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٤٨٨).

(٢) بتصرف يسير من: متفرقات للألباني - الشريط رقم: (٩٦).

۞ وبيَّن أن الإيمان بدون عمل لا يفيد، وأن وجود إنسان مسلم مخلص مؤمن بالله ورسوله، يعيش دهره مما شاء الله له أن يعيش دون أن يعمل عملًا صالحًا؛ أمرٌ غير مُتصوَّر؛ فقال:

«إن الإيمان بدون عمل لا يفيد؛ فالله عَزَّوَجَلَّ حينما يذكر الإيمان يذكره مقرونًا بالعمل الصالح؛ لأننا لا نتصوَّر إيمانًا بدون عمل صالح، إلا أن نتخيَّله تخيلًا، آمن من هنا، قال: أشهد ألا إله إلا الله ومحمد رسول الله، ومات من هنا، هذا نستطيع أن نتصوَّره، لكن إنسان يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله ويعيش دهره مما شاء الله ولا يعمل صالحًا؛ فعدم عمله الصالح هو دليل أنه يقولها بلسانه، ولم يدخل الإيمان إلىٰ قلبه؛ فذكر الأعمال الصالحة بعد الإيمان ليدل علىٰ أن الإيمان النافع هو الذي يكون مقرونًا بالعمل الصالح»[1].

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل إصلاح الظاهر يوجِد قطعًا إصلاح الباطن، إذا كان هذا سببًا شرعيًّا؛ فما بال عبد الله بن أُبَي بن سلول كان ممن صلح ظاهرهم ولكنه كان منافقًا؟

فأجاب: «لكل قاعدةٍ شَواذ؛ لأنك وأنت السائل لا تستطيع أن تقول: بأنه إذا صلح قلب المسلم لا يصلح ظاهره، لا يمكن لمسلم أن يَتصوَّر أنه إذا صلح قلبه لا يمكن أن يصلح ظاهره، أليس كذلك حتىٰ أمضي في كلامي وأعيد ما أقول: لا يمكن لمسلم أن يَتصوَّر أن قلبَه صالحٌ ومع ذلك يَظل ظاهره طالحًا، هل يُتصوَّر هذا؟

السائل: الحقيقة أن السؤال كان.

الشيخ: لا، لا، أنا عارف سؤالك.

---

(١) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤ / ٢٨).

السائل: إصلاح الظاهر؟

الشيخ: لا، لا، اسمح لي، اسمح لي بارك الله فيك، أنا أريد أن أُمَهد للإجابة عن سؤالك.

السائل: تفضل.

الشيخ: لكن هذا التمهيد قام علىٰ توجيه سؤال؛ لأنه أنا لأفهم سؤالك السابق أريد أن أفهم جوابك عن هذا السؤال، هل تتصوَّر وأنت مسلمٌ مثلي قلب رجل مسلم مخلص مؤمن بالله ورسوله يبقىٰ ظاهره طالحًا وليس صالحًا، هل تَتَصوَّر هذا؟

السائل: لا أتصور.

الشيخ: الآن: نعود للإجابة عن سؤالك: المنافق الكبير الذي ضربتَ به المثل؛ هل كان قلبه صالحًا؟ الجواب: لا.

السائل: قطعًا لا.

الشيخ: إذًا: أنا حينما قلتُ: القلب الباطن متعلق بالظاهر، والظاهر متعلق بالباطن؛ ما قلتُ البدء يكون من الظاهر حتىٰ يَرِد سؤالك، فيبدو لي والله أعلم أن سؤالك كان قائمًا أنه إذا صلح ظاهر إنسان؛ مثلا: إنسان يلبس جميلًا، وطَيِّب، وطِيب، وما شابه ذلك، إلىٰ آخره، وقلبه خَرابٌ يَباب، فهذا يُدخِل في قلبه صلاحًا، لا، هذا ما قلته، ولن أقوله، ولا أتصوَّر مسلمًا يقوله، لكن العكس هو الصواب؛ أي: من كان مشركًا لا يُحرِّم، ولا يُحلِّل، ولا يَتخلَّق بالأخلاق الجميلة التي جاء بها الإسلام، ألا تعتقد معي أنه مجرد أن يؤمن بالله ورسوله يصير هناك انقلابٌ في هذا الإنسان داخليًّا و خارجيًّا، ألا تعتقد معي هذا؟

السائل: نعم؛ يغلب على الظن ذلك.

الشيخ: ما تقول يا أخي يغلب على الظن، قُل: أقطع بذلك كما قلت آنفًا» اهـ[1].

وقال: «أنا لا أزال أقول: أن هناك ارتباطًا وثيقًا جدًّا بين قلب المؤمن وجسده، وأقول عادة كلمة ما ألهمت أن أقولها، وسأستدركها على نفسي: كما إن صلاح القلب من الناحية المادية له ارتباط بصلاح البدن، فإنني لا أستطيع أن أتصور رجلًا مريض القلب ويكون صحيحًا في البدن، لا أستطيع أن أتصور هذا.

كذلك الأمر تمامًا فيما يتعلق بالناحية الإيمانية، لا أستطيع أتصور مؤمنًا وقد كان كافرًا ثم آمن بالله ورسوله حقًّا، مستحيل أن أتصور أنه سيبقى كما كان»[2].

۞ وفي تعليقه على قول النبي ﷺ: «**إن الله لا يَنظر إلى أجسامِكم، ولا إلى صُوَرِكم، ولكن ينظر إلى قُلوبِكم**»، دون زيادة: «**وأعمالكم**»؛ كما عند النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في: (رياض الصالحين)؛ فأثبت الألباني الزيادة، حتى صار لفظ الحديث: «**إن الله لا يَنظر إلى أجسامِكم، ولا إلى صُوَرِكم، ولكن ينظر إلى قُلوبِكُم، وأعمالِكُم**»، ثم قال:

«قلت: وزاد مسلمٌ وغيره في رواية: «**وأعمالِكم**»، وهو مُخرَّجٌ في: (غاية المرام في تخريج الحلال والحرام ص: ٤١٠)، وهذه الزيادة هامةٌ جدًّا؛ لأن كثيرًا من الناس يفهمون الحديث بدونها فَهمًا خاطئًا، فإذا أنت أمرتَهم بما أمرهم به الشرع الحكيم من مثل إعفاء اللحية، وترك التشبه بالكفار، ونحو ذلك من التكاليف الشرعية، أجابوك بأن العمدة على ما في القلب، واحتجوا على زعمهم

(١) بتصرف يسير من: سلسلة الهدى والنور - آخر الشريط رقم: (٤٤٥)، وتتمته في الشريط رقم: (٤٤٦).
(٢) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤ / ١٠٨).

بهذا الحديث، دون أن يَعلَموا بهذه الزيادة الصحيحة الدالة علىٰ أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَنظر أيضًا إلىٰ أعمالهم، فإن كانت صالحةً قبلها، وإلا ردَّها عليهم، كما تدل علىٰ ذلك عديدٌ من النصوص، كقوله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**».

والحقيقة أنه لا يُمكن تَصور صلاح القلوب إلا بصلاح الأعمال، ولا صلاح للأعمال إلا بصلاح القلوب، وقد بيَّن ذلك رسول الله ﷺ أجمل بيان في حديث النعمان بن بشير: «... **ألا وإن في الجسد مضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، وحديثه الآخر: «**لتُسوُّنَّ صفوفكم أو ليُخالفنَّ الله بين وجوهكم**»؛ أي: قلوبكم، وقوله ﷺ: «**إن الله جميلٌ يحب الجمال**»، وهو واردٌ في الجمال المادي المشروع خلافًا لظن الكثيرين.

وإذا عرفت هذا، فمن أفحش الخطأ الذي رأيته في هذا الكتاب: (الرياض) في جميع نُسَخِه المخطوطة والمطبوعة التي وَقَفتُ عليها، أن الزيادة المذكورة قد استدركها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في الحديث (١٥٧٨)؛ لكن قلمه أو قلم كاتبه انحرف بها، فوضعها في مكانٍ مُفسدٍ للمعنىٰ، فوقعت فيه هكذا: «... **ولا إلىٰ صوركم وأعمالكم، ولكن ينظر...**»، وانطلىٰ ذلك علىٰ جميع الطابعين والمصححين والمعلقين، لا أستثني من ذلك مصححي الطبعة الميرية ولا غيرها، بل لقد انطلىٰ أمرها علىٰ الشارح ابن علان نفسه، فشرح الحديث علىٰ القلب! فقال: (٤ / ٤٠٦): «أي أنه تعالىٰ لا يُرتب الثواب علىٰ كبر الجسم، وحسن الصورة، وكثرة العمل» ! وهذا الشرح مما لا يخفىٰ بطلانه، لأنه مع منافاته للحديث في نصه الصحيح، معارضٌ للنصوص الكثيرة من الكتاب والسنة الدالة علىٰ أن تفاضل العباد في الدرجات في الجنة إنما هو بالنسبة للأعمال الصالحة

كثرةً وقِلة، من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۚ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، وقوله في الحديث القدسي: «... **يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله...**».

وكيف يُعقل أنْ لا ينظر الله إلىٰ العمل كالأجساد والصور، وهو الأساس في دخول الجنة بعد الإيمان، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، فتأمل كم يُبعد التقليد أهله عن الصواب، ويلقي بهم في وادٍ من الخطأ سحيق، وما ذلك إلا لإعراضهم عن دراسة السنة في أمهات كتبها المعتمدة المصححة، والله المستعان»(١).

۞ وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ظاهر الإنسان يُنبئ عن باطنه، وأن الظاهر عنوان الباطن؛ فقال:

«**فأقول**: لا شك أن النبي ﷺ جاء لإصلاح القلوب، ولكنه لم يأت فقط لإصلاح القلوب، بل ولإصلاح الظواهر أيضًا، ذلك: لأن هذه الظواهر تُنبئ عن البواطن، لذلك يقول العلماء: (الظاهر عنوان الباطن) ويقول الرسول ﷺ في الحديث الآخر الذي يَربط فيه العمل وهو ظاهر بالقلب وهو باطن؛ لا يعلم ما في القلوب إلا الله عَزَّوَجَلَّ، فيقول ﷺ تعبيرًا عن هذه الحقيقة: «**إن الله لا يَنظر إلىٰ صوركم، ولا إلىٰ أموالكم، ولا إلىٰ أجسادكم، ولكن ينظر إلىٰ قلوبكم وأعمالكم**»؛ ينظر إلىٰ قلوبكم وأعمالكم»(٢).

وقال: «فإذًا صلاح الظاهر بصلاح الباطن، لكن من العجائب الغيبية الدقيقة التي لو لم نُؤتَ بهذا الشرع السمح لما عرفناها: أن كلاًّ من الظاهر والباطن

(١) رياض الصالحين (ص: ٤٣).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٥٣٤).



يتفاعلان ويتعاونان، إذا قَوِيَ القلب صلح الظاهر، إذا صلح الظاهر ازداد القلب قوةً، وهكذا دواليك.

ولذلك: نخرج بنتيجةٍ هامةٍ جدًّا وهي أن علىٰ كل مسلم يهتم بأحكام دينه أن يُعنَىٰ بظاهره، كما يُعنَىٰ بباطنه، ولا يقول كما تقول الجَهَلة حينما تأمرهم بالإتيان بما فرض الله عليهم من الفروض والواجبات؛ كالصلاة مثلًا، يقول لك: يا أخي العبرة ليست بالصلاة، العبرة بما في القلب، الجواب الآن تعرفونه: لو كان هذا قلبه سليمًا صحيحًا لنضحت جوارحه بما يُنبئ عن صلاح قلبه، لكن الواقع أن الأمر علىٰ العكس تمامًا، هو يقول العبرة بما في القلب، طيِّب، الرسول يقول: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»؛ إذًا علينا أن نهتم بإصلاح الظواهر كما نهتم بإصلاح البواطن، ولا نَغترَّ بهذه الكلمة التي تصدر من بعض الجَهَلة، وهي: أن العبرة بما في الباطن فقط، لا؛ لأن الظاهر والباطن مترابطان، متعاونان أشد التعاون، فأحدهما يُقوي الآخر، كما ذكرنا آنفًا»[1].

۞ والعلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين يقول بأن العمل من مقتضىٰ الإيمان، ومن لوازمه، فإنه يريد بذلك أن هذا الأمر حقٌّ علىٰ حقيقته، وأن الإيمان إذا وقر في القلب، فإنه لابد فيه من العمل بمقتضاه، وليس هو مجرد دعوىٰ يدَّعيها الإنسان، وذلك أن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس هو ممن يَفهمون الإسلام فهمًا منكوسًا معكوسًا، فيظنون أن من الممكن أن يؤمن الإنسان، وأن يصح إيمانه، ويكون

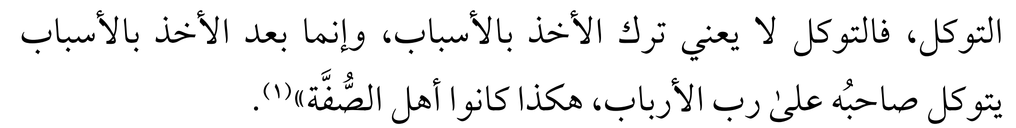
(١) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٢٠١).



مجزئًا ومُتقبَّلًا عند الله عَزَّوَجَلَّ؛ بمجرد النطق باللسان واعتقاد القلب، وإن لم يكن لهذا الإيمان ما يدل علىٰ وجوده؛ من لوازمه ومقتضياته؛ التي لابد وأن تظهر علىٰ جوارحه؛ سواء بالنطق أو بالعمل؛ يُبيِّن ذلك ما ذكره عن أهل الصُّفَّة؛ حيث قال:

«ولكن لا ينبغي أن يُفهم من ذلك كما نبَّهنا عليه في مرةٍ سابقةٍ أو مَراتٍ سابقةٍ، لا ينبغي أن يُفهم أن أهل الصفة كانوا أهل كسَلٍ وبِطالةٍ؛ أي: أنهم كانوا يجلسون في المسجد ينتظرون الرزق أن ينزل إليهم من السماء؛ لم يكونوا كذلك، وإنما كانوا يعملون بأيديهم بقدر ما يَسُدُّون به رَمَقهُم، وقد اشتهر عن عمر رَضِّيَٱللَّهُعَنْهُ أنه دخل مَرةً المسجد فوجد رجلًا يقوم ويصلي، كلما دخل المسجد رآه في المسجد، الأمر الذي أوحىٰ إلىٰ عمر بأن الرجل لا يأتي بعملٍ يَكتسب به الرزق، فسأله عن ذلك، فقال: إنه متوكلٌ علىٰ الله، فنهاه عن الجلوس في المسجد للعبادة فقط، وقال: «**لا يَقعُدنَّ أحدكم في المسجد يقول: الله يرزقني، فقد علمتم أن السماء لا تُمطر ذهبًا ولا فضة**»، فأهل الصُّفَّة لم يكونوا من هذا الجنس الذي يَفهم الإسلام فهمًا منكوسًا معكوسًا، فيظن أن الإنسان إذا توكل علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بترك الأسباب التي توصله إلىٰ الرزق ذلك هو التوكل.

هذا زعمٌ باطل، والله عَزَّوَجَلَّ يقول في كتابه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]؛ فالتوكل ليس عملًا قلبيًّا فقط، وإنما هو عملٌ قلبيٌّ بعد الاستعداد لمقتضاه من عملٍ بَدني، وقد أفصح عن هذا المعنىٰ الصحيح للتوكل الحديث الصحيح؛ ألا وهو قوله عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «**لو توكلتم علىٰ الله حق التوكل؛ لرزقكم كما يرزق الطير، تروح خِماصًا، وتعود بِطانا**»، فرَوَحان الطير صباحًا ورجوعه مساءً وقد أخذ رِزقَه الذي كتبه الله عَزَّوَجَلَّ له بسعيِه، فَسَّر بذلك الرسول عَلَيْهِٱلسَّلَامُ



التوكل، فالتوكل لا يعني ترك الأخذ بالأسباب، وإنما بعد الأخذ بالأسباب يتوكل صاحبُه علىٰ رب الأرباب، هكذا كانوا أهل الصُّفَّة»(١).

۞ بل وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المرجئة أنفسهم وإن أخرجوا العمل عن مسمىٰ الإيمان؛ إلا أنهم لا يقولون بترك الأعمال الصالحة، وإنما يأمرون بها، ويحثون عليها، ويعتقدون فرضيَّتها، ثم هو مع أمرِهم بها، وحثِّهم عليها، لم يقبل قول من قال بأن الخلاف معهم خلافٌ صوريٌّ، بل حكم بأنه خلافٌ حقيقي، وإن أوجبوا الأعمال، فكيف يُظن فيه - والحال هذه - بأنه يقول بإيمان تارك العمل بالكلية؟! ﴿سُبْحَـٰنَكَ هَـٰذَا بُهْتَـٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن الاختلاف الواقع في الإيمان بين بعض الفرق المذكورة آنفًا وبين أهل السنة هو: هل الإيمان يدخل فيه العمل الصالح أم لا يدخل؟ مذاهب؛ ولسنا الآن في صدد الكلام التفصيلي علىٰ الخلاف حول هذا الإيمان، وإنما فقط أُلفِتُ النظر إلىٰ أن المرجئة ومنهم مع الأسف الحنفية اليوم؛ يقولون: بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان لا يدخل فيه العمل الصالح، هكذا يقول المرجئة قديمًا، والحنفية حديثًا، ولا ينبغي أن يَفهم أحدٌ أنهم يُنكرون فرضية العمل الصالح؛ لا، ربنا عَزَّوَجَلَّ يأمر المسلمين أن يعدلوا في إصدارهم أحكامَهم علىٰ الناس وبخاصة إذا كانوا من المسلمين، فالإيمان عند أهل السنة تعريفه: إقرار باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان، أما عند المرجئة والحنفية اليوم؛ فالإيمان: هو إقرار باللسان وتصديق بالجنان فقط، أي

(١) متفرقات للألباني - الشريط رقم: (٢٧١).



لا يُدخلون الأعمال الصالحة في مسمىٰ الإيمان، قلت آنفًا: لكن لا ينبغي أن يفهم أحدٌ أنهم لا يأمرون بالأعمال الصالحة التي أمر الله بها، حاشاهم من ذلك، لكنهم لا يجعلون من تمام الإيمان العمل الصالح...»(١).

۞ وبهذا نعلم أن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا ما ذَكر الإيمان دون أن يذكر معه العمل؛ فذلك أنه ينطلق في كلامه وفي تقريره لمباحث الإيمان من منطلق أهل السنة والجماعة علىٰ القول الراجح عندهم من التفريق بين الإيمان والإسلام إذا ما ذُكرا جميعًا.

ومما يدل علىٰ ذلك، قوله:

«لذلك كان الإسلام غير الإيمان، فالإسلام عمل ظاهري، والإيمان عمل باطني، فإذا عرفنا هذه الحقيقة وهي منصوص عليها في كتاب الله، وفي أحاديث رسول الله ﷺ في نصوص كثيرة، من أشهرها قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، أتىٰ الأمر الإلهي: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، هؤلاء أسلموا، يعني: تظاهروا بأنهم يشهدون أنْ لا إله إلا الله، يقومون إلىٰ الصلاة، ولكن ربنا علم منهم أن الإيمان لم يدخل إلىٰ قلوبهم؛ هؤلاء مسلمون؛ أي: قد يكونون منافقين في قلوبهم، لكنهم مسلمون في أعمالهم، ولذلك فمن كان مؤمنًا حقيقةً في قلبه؛ فهو مسلم ولا شك، ولا عكس؛ أي: ليس كل مسلم مؤمن»(٢).

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٧٣٠).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (١٧٠).



وقوله: «الإسلام هو العمل بالإسلام ظاهرًا، ظاهرًا؛ الإسلام هو الاستسلام لأحكام الشرع ظاهرًا، الإيمان هو الإيمان بهذا الإسلام باطنًا، فقد يكون المسلم: مؤمن، وقد يكون: كافر، وهذا هو صفة المنافقين»[1].

وقوله: «فيجب أن نعلم أن هناك إيمانًا، وهناك إسلامًا؛ الإيمان: هو الذي استقر في القلب، والإسلام: هو أثر هذا الإيمان؛ الذي يَظهر علىٰ الجسد والأبدان، وبنسبة قوة الإيمان الذي يكون في قلب المؤمن يكون صلاح ظاهر هذا الإنسان واستقامة جوارحه وبدنه، كما أشار عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إلىٰ هذه الحقيقة بقوله في حديث النعمان بن بشير الذي أوله: «**إن الحلال بَيِّنٌ، والحرام بَيِّنٌ**» إلىٰ أن يقول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

فصلاح الظاهر مرتبطٌ بصلاح الباطن بشهادة هذا الحديث، وبعض الأحاديث الأخرىٰ التي سبق ذكرها في ابتداء هذه الجلسة؛ لكن: إذا كان بنسبة قوة الإيمان يكون نسبة الصلاح في البدن كما ذكرنا، هذا الصلاح الظاهر: هو الإسلام، فإذا المسلم أخلَّ بشيءٍ من الأحكام الإسلامية، فالإخلال هذا: لا يُخرجه عن دائرة الإسلام، قد يُخرجه عن دائرة الإيمان المطلق؛ أي: الكامل، بعض العلماء يفسرون قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الحديث الصحيح: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، هل الزاني إذا زنا كفر وارتد عن دينه؟ الجواب: لا أحد من المسلمين الذين هم علىٰ طريقة أهل السنة والجماعة يقولون: بأن الزنا، أو

(١) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٢٤١).



غير الزنا من المعاصي، بل ومن الكبائر، يُخرج المسلم من دائرة الإسلام؛ إذًا: ما معنىٰ قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»؛ أي: لا يكون مؤمنًا كامل الإيمان، لكن هو بذلك لا يخرج عن دائرة الإسلام، وشَبَّه بعضهم الإيمان بدائرة، وحَوْل هذه الدائرة دائرة أخرىٰ تحيط بالدائرة الأولىٰ، فحينما زنا الزاني خرج من الدائرة الأولىٰ؛ أي: الإيمان الكامل، لكنه ما خرج من الدائرة الأخرىٰ، وهي دائرة الإسلام، فهو لا يزال مسلمًا، كذلك كل من يعصي الله عَزَّوَجَلَّ؛ أي معصيةٍ كانت، لا يجوز إخراجه من الدائرة الأخرىٰ؛ الكبرىٰ؛ وهي دائرة الإسلام؛ إلا إذا جحد شيئًا مما يتعلق بالدائرة الأولىٰ؛ أي: دائرة الإيمان، فإذا أنكر ما جاء في الشرع، وهذا الإنكار له علاقة بالإيمان؛ حينئذٍ: خرج عن دائرة الإيمان، وعن دائرة الإسلام»(١).

وقوله: «أخي تعرف أنت الإسلام هو الشيء الظاهر، والإيمان هو الشيء المتعلق بالقلب، حتىٰ أي شخص يعيش في دوله مسلمة فإذا أراد أن يكون له حقوق المسلمين فيجب أن يشهد أنْ لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم يلتزم أحكام الإسلام كُلاًّ أو بعضًا علىٰ حسب التفصيل المعروف، لكن قد يُسلم هذا ظاهرًا ويكفر باطنًا كما هو شأن المنافقين، فإسلامه هذا لا يفيده شيئًا، فإذًا الموضوع إذا كان قضية كفر وإيمان؛ فالقضية لها علاقة بالإيمان، وليس لها علاقة بالإسلام، ولذلك فمن أنكر بقلبه ما هو من الإسلام فهو كافر، لكن قد يصلي، قد يصوم، فنحن نقول: هو من حيث الظاهر فهو مسلم، لكن حينما يبدو

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٢١٨).

لنا أنه أنكر شيئًا، فهنا باب فيه تفاصيل معروفة في كتب العلم»[1].

وقوله: «فإذًا هنا شيئين: إسلام ظاهري، وإيمان قلبي، هذا الإيمان القلبي هو الذي يُنجي عند الله عَزَّوَجَلَّ، أما الإسلام الظاهري فهذا يُنجيه من السيف هنا في الدنيا فقط، لكن ما يُنجي من عذاب الخلد في الآخرة، مادام أنه كان يكتم كفره ويظهر إسلامه»[2].

وقوله: «فإذًا: الذي تُدندن حوله وتُسمِّيه إسلام؛ هو ما هو إسلام، هو إيمان؛ لأنه يتعلق بالجنان؛ وهو: بالقلب؛ لأن الإسلام يتعلق بالأعمال التي قد يفعلها غير المسلم أيضًا، كما كانوا من قبل، يعني: يُصلُّون، والحقيقة: يُراؤون الناس بصلاتهم، الكفر الذي هو الخروج عن الملة لا يكون إلا بشيءٍ وقر في القلب، لكن: بينه وبين الله؛ لو قال: أشهد أنْ لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، لكن ربُّنا يعلم أنه كاذب، فهو استطاع أن يُغرر الناس ويُضلِّلهم، لكن عند الله هو في الدرك الأسفل من النار»[3].

أقوال العلامة ربيع المدخلي لا تخرج عما قرره أهل السنة والجماعة في منزلة العمل من الإيمان.

بيَّن العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ ما عليه أهل السنة والجماعة فيمن ترك شيئًا من الأركان، أو ترك شيئًا من الأعمال، ولم يخطر له علىٰ بال وجود إنسانٍ بلا عمل، بل مثَّل لمنزلة الأعمال من الإيمان والإسلام بعمود البيت؛

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٥٦).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٥٦).

(٣) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٥٦).

الذي إذا سقط؛ سقط البيت، وانتفىٰ نفعه؛ فقال:

«ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن من ترك شيئًا من الأركان الأربعة جحدًا لها، وكذلك لو أنكر شيئًا من المحرمات كالخمر ولحم الخنزير وإتيان الفواحش كالزنا وغير ذلك من الكبائر المعروفة من الدين بالضرورة - بعد بلوغ الحجة وقيامها عليه -؛ فهو كافرٌ بالإجماع، فمن ترك الصلاة جاحدًا لها أو الزكاة جاحدًا لها أو الحج جاحدًا له أو الصوم جاحدًا له فهو كافرٌ بالإجماع، ويبقىٰ الكلام فيمن ترك ركنًا من هذه الأركان تكاسلًا وتهاونًا، فهذا اختلفوا فيه.

فذهب طائفة من السلف ومنهم أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رواية إلىٰ: أن تارك هذه الأركان - الصلاة وغيرها -؛ تارك أي واحد من هذه الأركان ولو تكاسلًا كافر.

وذهب آخرون إلىٰ أنه لا يكفر بترك شيءٍ من هذه الأركان إلا إذا جحد، أما إذا تركها بغير جحود فهو ليس بكافر عندهم، ومنهم الشافعي وأكثر أصحابه وكثير من المالكية وكثير من الأحناف وكثير من الحنابلة؛ بأنه لا يكفر بترك واحدٍ من هذه الأركان إلا إذا جحد، أما من غير جحود لها ويعترف بالوجوب فليس بكافر.

وهناك قول آخر وهو أنه لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة، وقول آخر رابع: أنه لا يكفر إلا إذا قاتل عن الصلاة والزكاة.

فهذه أقوال العلماء؛ علماء أهل السنة وكلهم مجتهدون وكلهم ينزع بأدلة من كتاب الله ومن سنة رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ...

فالأركان هذه عظيمة جدًّا والرسول ﷺ جعلها أركان الإيمان ودعائمه، فإذا ذهب عمود البيت سقط البيت، فلا يُنتفع به، كذلك الإسلام، فلابد من الاهتمام

بهذه الشعائر العظيمة ولاسيما الصلاة»[1].

۞ وبيَّن حَفِظَهُ اللهُ أن الناس لا يستحقون الجنة إلا إذا آمنوا وعملوا، وأن الإيمان وحده لا يكفي، ولا يُخرج صاحبه من الخسران؛ حتىٰ يضم إليه العمل الصالح، ثم قسَّم الناس في دخولهم الجنة إلىٰ ثلاثة أقسام، فذكر منهم أناسًا يستحقون دخول النار؛ لرجحان سيئاتهم علىٰ حسناتهم؛ وأن عندهم تقصيرًا في العلم، أو تقصيرًا في العمل، ولم يخطر له علىٰ بال أنهم تاركون للعمل بالكلية؛ فقال في رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني):

«القرآن مليء بالنصوص التي تدل علىٰ أن العمل من الإيمان، وأن الإيمان يزيد، وأن الإيمان ينقص، و.. و.. إلىٰ آخره، كل هذه النصوص يتجاهلونها، لماذا؟! قالوا: الإيمان في اللغة التصديق! وبعضهم يقول: المعرفة، ولا يضر مع الإيمان ذنب.

وبيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن الإيمان ليس في اللغة التصديق، الإيمان غير التصديق، الإيمان تُضم إليه أشياء أُخر، التصديق يُضم إليه أشياء أُخر؛ فيصير إيمانًا، أما مجرد التصديق؛ فهذا ليس هو الإيمان الذي جاء به محمد ﷺ والذي يتحدث عنه القرآن.

الإيمان التصديق معه قيود من الشرع، لابد من مراعاة هذه القيود، أما التصديق المجرد؛ لا.

فهم قالوا: لا، الإيمان مجرد التصديق فقط!، فألغوا كل هذه النصوص الموجودة في الكتاب والسنة التي تدل علىٰ أن العمل من الإيمان، وأن الناس لا

(١) شرح عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص: ١٩٧).

يستحقون الجنة إلا إذا آمنوا وعملوا.

﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ - ٣].

فالإيمان لا يكفي، ولا يُخرجك من الخسران؛ حتىٰ تضم إليه العمل الصالح: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؛ زيادة: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾.

إذا استكملتَ هذه (الأشياء) كلها؛ تستحق دخول الجنة بدون حساب ولا عذاب، هؤلاء الموعودون بالجنة في الدرجة الأولىٰ، والجنة أُعِدَّت لهم، الجنة التي عرضها السماوات والأرض أُعِدَّت للمتقين.

المتقون هم هؤلاء الذين قاموا بالإيمان والعلم والعمل والدعوة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هؤلاء يدخلون الجنة - إن شاء الله - يدخلون الجنة بدون عذاب؛ لأنهم رجحت حسناتهم علىٰ سيئاتهم؛ فيدخلون الجنة.

وأناس تتساوىٰ الحسنات والسيئات؛ فهؤلاء أهل الأعراف.

وأناس رجحت السيئات علىٰ الحسنات؛ عندهم تقصير في العلم، عندهم تقصير في العمل، رجحت السيئات علىٰ الحسنات؛ هؤلاء يستحقون دخول النار؛ فمَن شاء الله أدخله النار رأسًا، أدخله النار وعذبه وعاقبه بما يستحق، ومَن شاء عفا عنه، والجميع تحت المشيئة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]»(١).

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩/ ٧١٢).



❁ **وبيَّن أن الإيمان ما وقر في الصدر وصدَّقته الأعمال؛ فقال:**

«وهنا ساق بإسناده إلىٰ الثوري - وهو إسناد صحيح - يقول: «إن الإيمان يزيد وينقص»؛ قال سفيان: وأقول: «إن الإيمان ما وقر في الصدور، وصدقه العمل».

هذا القول معروف من قول الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولكن الإيمان ما وقر في الصدر وصدقه العمل، الإيمان قول وعمل واعتقاد، يعني: يتمشىٰ مع تعريف أهل السنة والجماعة، ومع مدلولات القرآن والسنة أن الإيمان ما وقر في الصدر وصدقه العمل، عمل القلب وعمل الجوارح»[1].

❁ وبيَّن أن الدين يشمل العقائد والشرائع كلها ويدخل فيها الأعمال الظاهرة والباطنة؛ فقال:

«والدين يشمل العقائد والشرائع؛ الأعمال الظاهرة والباطنة، فهذه نعمةٌ عظيمةٌ أكمل الله لنا التشريع العقائدي والعبادي والسياسي والاجتماعي، وما ترك شيئًا نحتاج إليه في ديننا ودنيانا إلا وبيَّنه لنا في محكم كتابه وعلىٰ لسان نبيه ﷺ...

ثم ذكر عن الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله:

«هذا بيان لمن عقل، يعلم أنه لا يصح الدين إلا بالتصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، مثل الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وما أشبه ذلك».

ثم قال: أي: من أنواع البر والخير واجتناب المحرمات والمكروهات وما شاكل ذلك، ولا يكون الدين كاملًا ونقوم به علىٰ وجهه الكامل إلا إذا قمنا به في

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة (١ / ٥٩٣).





هذه النواحي كلِّها، اعتقادٌ بالقلب وإقرارٌ باللسان وعملٌ بالجوارح.

وفي هذا ردٌّ علىٰ المرجئة الذين يقولون: إن العمل ليس من الإيمان، فالذي عنده عقل وإدراك يعلم أن العمل من الإيمان، وعلىٰ رأسه الصلاة والزكاة والصوم، و «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها: لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذىٰ من الطريق**»، وكلها إيمان وإسلام»[1].

❁ **وبيَّن حَفِظَهُ اللهُ أن الإيمان لابد فيه من العمل؛ فقال:**

«ساق المؤلف آيات كثيرة يستدل بها علىٰ أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا يكرم عباده بالجنة ولا يرضىٰ عنهم إلا إذا قرنوا الإيمان بالعمل، فالذي لا يقرن الإيمان بالعمل لا يستحق هذا الوعد العظيم، بل يستحق العذاب والسخط من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

فإذا قصَّر في العمل كما مر في بعض الآيات: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ۝٥٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [مريم: ٥٩ - ٦٠]، فتوعدهم الله علىٰ ترك العمل واتباع الشهوات، هنا ترك الصلاة واتباع الشهوات، هذا الوعيد الشديد.

وفي سورة المدثر قال لهم أهل الجنة: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢]، يعني: ما الذي أدخلكم في النار ﴿قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ۝٤٣ وَلَمۡ نَكُ نُطۡعِمُ ٱلۡمِسۡكِينَ ۝٤٤ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ۝٤٥ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [المدثر: ٤٣ - ٤٦].

فدخول النار بهذه الأمور كلها ليس بسبب التكذيب فقط، بل بترك الصلاة وبعدم العطف علىٰ المساكين وبالخوض في الباطل، هذه كلها أعمال، فترك الأعمال

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة (١ / ٥٠٩).



فيه وعيد شديد، والقيام بالأعمال عليه وعد عظيم برضا الله ودخول الجنة.

والمؤلف ساق هذه الآيات ليثبت هذه القضية وأن العمل من الإيمان، الإيمان ليس كما تقول المرجئة: هو التصديق أو المعرفة، الإيمان: قول وعمل واعتقاد، قولٌ باللسان وعملٌ بالأركان واعتقادٌ بالجنان، وإن شئت فقل: الإيمان: قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، فلابد من العمل، ومن أعمال الجوارح ما لو تركه الإنسان لكفر، كالصلاة علىٰ قول الصحابة وجمهور المسلمين من السلف والخلف، ومن أعمال الجوارح ما يكون كبيرة من الكبائر التقصير فيه، ومن أعمال القلوب ما هو تركه كفر، كحب الله وبغض الكفر، هذا لابد منه أن يحب الله وأن يخافه وأن يتوكل عليه وأن يرغب إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، هذه الأمور قلبية لابد منها وتركها كفر، فالأعمال مهمة جدًّا، فليكن المؤمن يقظًا لهذه الأمور الخطيرة»[1].

❁ ونصَّ حَفِظَهُ اللهُ صراحةً علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل.

ففي شرحه لكتاب: (عقيد السلف أصحاب الحديث) ذكر قول الإمام أبي عثمان الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقال الوليد بن مسلم: سمعت الأوزاعي، ومالكًا، وسعيد بن عبد العزيز، يُنكرون علىٰ من يقول: إقرار بلا عمل، ويقولون: لا إيمان إلا بعمل».

ثم قال معلقًا علىٰ قوله: «ويقولون: لا إيمان إلا بعمل»:

«نعم، لا إيمان إلا بعمل»[2].

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة (٢ / ٣٢).

(٢) شرح عقيد السلف أصحاب الحديث (ص: ١٧٧).



۞ وبيَّن كذب فالح الحربي إذ نسب إليه القول بإيمان تارك العمل بالكلية، معلنًا براءته من هذا القول، وأنه يُصرِّح بأن تارك العمل بالكلية كافرٌ زنديق؛ فقال:

«ويقول عني: إني خالفت السلف في جنس العمل، وفي قضايا الإيمان!!، وهو الكذوب، وإذا رجع المسلم المنصف إلىٰ كلامي يَجده مطابقًا لمنهج السلف، ولِمَا قرَّرُوه، ويَجد في كلامي التصريح بأن تارك العمل بالكلية كافرٌ زنديق.

وإنما حذرت من لفظ: (جنس العمل)؛ لأنه سلاحٌ خبيثٌ من أسلحة التكفيريين، ليدعموا به منهجهم التكفيري، وحذرت منه لِمَا ينطوي عليه من الفتن، فأنا أسلك فيه مسلك السلف في سد الذرائع وإغلاق أبواب الفتن، وأسوق الحجج والقواعد التي تُبيِّن الحق المبين في التحذير من هذا اللفظ، وأحض مع ذلك علىٰ التمسك بتعريف السلف للإيمان بأنه: «قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»، فلا يرفع فالح بذلك رأسًا، ولا يقبل تلك الحجج التي أوردها، ومن حججي مواقف من رسول الله وأصحابه في سد أبواب الفتن، واجتناب الألفاظ أو الكلام الذي يؤدي إلىٰ إثارة الفتن والشبهات»[١].

۞ وكذلك صنع مع فوزي البحريني في رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني)؛ فقال:

«قال البحريني في (ص٣٩) من بركانه:

(وهو الذي لا يكفر (بجنس العمل)، بل هو متناقض في ذلك، ويتهرب من لفظ (جنس العمل)، بزعمه بأن السلف لم يقولوا به، فالرجل خبط وخلط في مسائل

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٣٦٦).



الإيمان، ولا يريد أن يعترف بذلك).

أقول: إن هذا لمن أكذب الكذب، فقد صرحتُ مرارًا بتكفير تارك العمل، ولكن الحدادية لهم أصلٌ خبيث، وهو أنهم إذا ألصقوا بإنسانٍ قولًا هو بريء منه ويعلن براءته منه، فإنهم يصرون على الاستمرار على رمي ذلك المظلوم بما ألصقوه به، فهم بهذا الأصل الخبيث يفوقون الخوارج.

أنا قلت مرارًا: إن تارك العمل بالكلية كافرٌ زنديق، لكني نهيت عن التعلق بلفظ (جنس)؛ لِمَا فيه من الإجمال والاشتباه المؤدي إلى الفتن، وبينتُ أنه لا وجود له في الكتاب والسنة، ولا وجود له في كلام الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ولا أدلة أهل السنة والجماعة في قضايا الإيمان، وبينتُ غرابته على اللغة العربية، واضطراب أقوال أهل اللغة في معناه.

بينتُ ذلك بيانًا شافيًا لمن يريد الحق، ويتنزه عن الفتن والشغب، ولكن الحدادية لإفلاسهم من الحجج التي يخاصمون بها أهل السنة استمروا في التشبث به شأن أهل الأهواء في التعلق بالمقالات الباطلة والألفاظ التي لم ينطق بها الكتاب والسنة.

فلفظ (جنس) مثل لفظ (الجوهر) و (العرَض) و (الجبر) و (الحيز) ونحوها من الألفاظ الباطلة؛ التي أوقعت أهل الكلام على اختلاف أصنافهم في الضلال وتعطيل صفات الله ذي الكمال والجلال.

وهكذا لفظ (جنس) وغيره من العبارات الباطلة التي تعلق بها الحدادية فأوقعهم في البدع، وعداوة أهل السنة وتضليلهم»[1].

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (٩ / ٧٦٤).



۞ بل وبيَّن أن تكفير تارك العمل بالكلية هو ما عليه أهل السنة والجماعة، وأنه موافقٌ لهم في ذلك، دون أن يذكر الخلاف المزعوم الذي يزعمه القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية، وينسبونه لأهل السنة؛ فقال:

«لقد صرحت مرارًا بأني أوافق أهل السنة فيما حكموا به علىٰ تارك العمل بالكلية»(١).

۞ وبيَّن أنه لا وجود لإنسان بلا عمل، وأنها صورةٌ خيالية لا يُتصوَّر وجودها، وأنها إن وجدت: فلا يتردد أحدٌ في تكفير صاحبها، بل ولا يجوز لمسلم أن يتردد في تكفير صاحبها؛ فقال في مقال له بعنوان: (كلمة حق حول جنس العمل):

«إن كان المراد بجنس العمل هذه الصورة، فإني لا أتردد، ولا يتردد مسلم في تكفير من هذا حاله، وأنه منافقٌ زنديق، إذ لا يفعل هذا من عنده أدنىٰ حدٍّ للإيمان»(٢).

وقال في مقال له بعنوان: (كلمة حق حول جنس العمل): «وهنا ملاحظة مهمة ينبغي لفت النظر إليها: وهي أن الصورة التي ذكرها الأخ حمد - وفقه الله - لا يجوز لمسلم أن يتردد في تكفير صاحبها إن وجد، ولكنها في الوقت نفسه هي نظرية غير واقعية ولا عملية إذ لا يُتصور وقوعها من مسلم، والشرائع لم تُبنَ علىٰ الصور النادرة كما قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فكيف نزج بدعوتنا وشبابنا في الصور المستبعدة أو المستحيلة وتشحن النفوس وتضيع الأوقات في القيل والقال، بل توقع الشباب في الشبكة التي نصبها

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٤٥٩).

(٢) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٤١٦).

لهم التكفيريون، فإذا كان لابد من الكلام فيها فيكون من العالم الفطن عند الحاجة كأن يسأله تكفيري عن كفر تارك جنس العمل فيقول له: هذه كلمة مجملة، فماذا تريد بها، فبيِّن لي ما تقصده، فإن ذكر له صورًا باطلة ردها عليه بالحجة والبرهان، وإن ذكر الصورة السابقة قال له: هذا حق وأنا معك، ولكني أحذرك من التلبيس على الناس بذكر غير هذه الصورة»[1].

۞ وبيَّن أن من نسب إليه القول بصحة الإيمان بدون عمل فقد افترى عليه، إذ قال في رده على فالح الحربي في رسالته: (رد الصارم المصقول):

«وما ينسبه إليَّ بأني قلت: (إن الإيمان يصح بدون عمل، وقضية تحريم التقليد مطلقًا)، فمن افتراءاته الكبيرة الكثيرة، وقد دَحَضتُ أنا وغيري هذه الأكاذيب كَرَّات ومَرَّات، فيصدق عليه الحديث: (إذا لم تستحِ؛ فاصنع ما شئت)»[2].

۞ **بل وصرَّح بتكفير تارك العمل بالكلية بألفاظ لا تحتمل التأويل؛ فقال:**

«حذَّرت من استخدام: (جنس العمل)، ولا أزال أُحذِّر منه، وإن كنت أرى أن تارك كل العمل كافرٌ زنديق»[3].

وقال في رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني):

«إني أكفر تارك العمل بالكلية؛ لكني أنهى عن استعمال لفظ (جنس)؛ لِما يسببه من الفتن، من باب سد ذرائع الشر والفساد»[4].

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٤١٨).
(٢) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٢٥٧).
(٣) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٤٤٦).
(٤) مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (٩ / ٦٤٦).

وقال في رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني): «أنتم ترمون بالإرجاء من لا يلتزم بلفظ (جنس العمل) عند تكفيره تارك العمل بالكلية، ولو صرَّح بتكفير تارك العمل مرارًا؛ إلا أنه يقول: اتركوا كلمة (جنس) لإجمالها، ولِمَا في هذا الإجمال من المفاسد والفتن»[1].

وقال في الحاشية معلقًا علىٰ قوله: (أنتم ترمون بالإرجاء):

وقد قلنا لهم أن يكفروا تارك الصلاة، وأن يكفروا تارك الأركان الأربعة، وأن يكفروا تارك العمل بالكلية كما هو معروف عن السلف، واتركوا لفظ (جنس)، فأبوا إلا التشبث به للاستمرار في الشغب والفتن؛ لأنهم لا يقتنعون بأحكام السلف»[2].

۞ وبيَّن أن الأعمال هي من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وأن تركها بالكلية دليلٌ علىٰ كفر صاحبها؛ فقال في رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني):

«قول شيخ الإسلام في هذا النص عن الإيمان: (وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل علىٰ عدمه أو ضعفه).

فجاء هذا الخائن ليقول: (وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل علىٰ عدمه، - يعني: عدم الإيمان - وضعفه).

فهو يفسر كلام ابن تيمية ويغيره ليحوله إلىٰ مذهب الخوارج: التكفير بالمعاصي، فشيخ الإسلام يقول: (دل علىٰ عدمه أو ضعفه)، يعني: أن الذي لا

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩ / ٦٦٠).
(٢) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩ / ٦٦٠).



يعمل بمقتضىٰ الإيمان يقع في واحد من أمرين:

إما الكفر إذا كان جاحدًا لوجوب العمل، أو تاركًا له بالكلية، وهذا لا ينشأ إلا عن جحود أو استكبار وعناد، فهذا كافر خارج عن ملة الإسلام.

وإما أن يقع العاصي الذي لا يعمل بمقتضىٰ الإيمان في ضعف الإيمان مثل عصاة المسلمين الذين يقعون في الكبائر، ولا يكفرهم أهل السنة، ويكفرهم الخوارج»[1].

۞ وبيَّن أن الأعمال تصديقٌ لما في القلب ودليلٌ عليه وشاهدٌ له؛ فقال في رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني):

«حذف من كلام شيخ الإسلام ما يأتي، وهو قوله: (وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعضٌ له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما علىٰ الجوارح، كما قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن القلب ملك، والأعضاء جنوده؛ فإن طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده، وفىٰ الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: «**إن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

لماذا حذف هذا الكلام الهام؟

لأنه حجة عليه وحجة لربيع؛ لأن الأعمال تابعة للإيمان فهي:

١- تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له.

٢- وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له.

٣- لكن ما في القلب هو الأصل لما علىٰ الجوارح.

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩/ ٧٠٣).



أقول: وما في القلب هو الإيمان فهو الأصل، وما علىٰ الجوارح فرعٌ له، كما قرر ذلك شيخ الإسلام مرارًا.

وأعمال الجوارح شعب للإيمان وفروع، كما قرر ذلك شيخ الإسلام وغيره من العلماء.

ويمثل العلماء الإيمان بالشجرة لها فروع وثمر؛ فالأعمال فروع للإيمان، كما أن الأغصان والثمر فروع للشجرة، ويطلق علىٰ المجموع شجرة، كما يطلق علىٰ الإيمان وفروعه لفظ الإيمان.

الرجل يدرك أن الحق مع ربيع، وأن أقوال العلماء والنصوص القرآنية والنبوية تؤيده، ولكنه يجحد ما عند ربيع من الحق ويعاند ويكابر، ويثير حوله الأعاصير من الشبه الساقطة»[1].

۞ وقد سبق أن ذكرت عن الشيخ ربيع أنه لا يَتصوَّر مسلمًا، ولا يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا وثنيًّا، لا يعمل خيرًا أبدًا، وأن هندوكيًّا يَعبد البقر يَعمل خيرًا، فكيف بإنسان مسلم، يظل طول حياته يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم لا يَعمل عملًا قط، وذلك حين ذكرت عن الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه سئل:

هل يُتصوَّر أن يوجد مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يقوم بأي عمل من الأعمال الظاهرة؛ لا الواجبة، ولا المستحبة؟

فأجاب: «لا يُتصوَّر ذلك».

وذلك حين ذكرتُ السؤال الموجَّه إلىٰ العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ الله؛

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩ / ٧٠٣).



حين قال له السائل:

اتصلت بالشيخ العثيمين وسألته بعض المسائل، من بين المسائل يا شيخ؛ قلت له: هل يُتصور أن يوجد مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يقوم بأي عمل من الأعمال الظاهرة؛ لا الواجبة، ولا المستحبة؟، فقال لي: لا يُتصور ذلك، والشيخ علي الحلبي قال لي: إنه يُتصور ذلك.

فأجاب الشيخ ربيع: «وأنا أؤيد فتوىٰ ابن عثيمين، وأقول: لا يُتصور؛ لأن هذه الأمور خيالية فَرَضِيَّة، هذا لا يمكن حتىٰ من يهودي، ولا نصراني؛ إنسان يؤمن بالربوبية فقط؛ لابد أن يعمل، المشركون كانوا في الجاهلية يتحركون يا أخي، كيف إنسان يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله لا يعمل أي عمل أبدًا من أول حياته إلىٰ آخرها، هذه أمور فَرَضِيَّة ما كان يقولها السلف، وفعلًا: ما يُتصور أن إنسانًا يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويؤمن بالجنة، والنار، والرسل، والكتب، و و..، ثم لا يعمل أبدًا، لا يُتصور هذا، لابد أن يعمل حتىٰ ولو كان منافقًا، يعمل أعمالًا ظاهرة، فأنا أرىٰ أن السلفيين يبتعدون عن هذه الفَرَضِيَّات.

السائل: يعني شيخنا لا يضر أن نقول جنس العمل أو غير ذلك فالعبرة بالحقائق؟

الشيخ: يا أخي أنا أقول الفلسفات يجب أن نبتعد عنها، أنا أقول: لا أتصور مسلمًا، ولا يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا وثنيًّا، لا يعمل خيرًا أبدًا، هندوكي يعبد البقر يعمل خيرًا، كيف إنسان مسلم، طول حياته يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم لا يعمل عملًا قط، هذا كلام خيال... يعني جنس العمل، والصلاة هذه لا ندخل فيها؛ لأن قضية الصلاة مفروغ منها، اختلف فيها العلماء،



وجنس العمل: أمر خيالي فَرَضِي، لا ندخل في المتاهات هذه، نقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ولابد من العمل، والذي يقول: العمل ليس من الإيمان فهو مرجئٌ ضالٌّ»(١).

﴿ أسباب الإعراض عن أقوال الشيخين التي بَيَّنَا فيها منزلة العمل من الإيمان بيانًا شافيًا وافيًا موافقًا لما عليه أهل السنة والجماعة.

إن الإعراض عن أقوال الشيخين الصريحة الواضحة التي قرَّرَا فيها تكفير تارك العمل بالكلية؛ قد وقع فيه طائفتان من الناس، ولِكلٍّ من هاتين الطائفتين أسبابها التي انطلقت من خلالها.

❁ **فالطائفة الأولىٰ**: هم أناسٌ أرادوا الطعن في الشيخين، وإسقاطهما، وتبديعهما، بل قد وصل الحال ببعضهم إلىٰ تكفيرهما.

وهؤلاء لا فائدة من مناقشتهم ومباحثتهم وتضييع الأوقات معهم؛ لأنهم مُعرِضون عن الحق، مُتبعون لأهوائهم، وصدق الألباني حين قال:

طالب الحق يكفيه دليل ... وصاحب الهوىٰ لا يكفيه ألفُ دليل

الجاهل يُعلَّم ... وصاحب الهوىٰ ليس لنا عليه سبيل

وهؤلاء: أعرضوا عن أقوال الشيخين لعلمهم أنهم إن ذَكَروها سقط طعنهم في الشيخين، ولم يقبله منهم أحدٌ من المنتسبين إلىٰ العلم، لا عالم، ولا طالب علم، بل وسيعلم الجميع خبث طويتهم، وفساد قولهم.

---

(١) منقول من الشبكة ومرجعه كما هو مذكور: شريط بعنوان: دفاع عن الألباني، توزيع مؤسسة مجالس الهدىٰ بالجزائر.

• ودفاعًا عن الشيخين سأذكر أمرين اثنين، قد شغَّب بهما المُشغِّبون من هذه الطائفة كثيرًا:

- الأمر الأول: تشغيبهم علىٰ الشيخ الألباني بالشَّرطيَّة.

فمما لا شك فيه أن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قرر في أكثر من موطن بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان، مع تصريحه بأن الإيمان قول وعمل، وأن الأعمال جزءٌ من الإيمان، وركنٌ فيه، وأنها داخلةٌ في مسماه، فهو يقول كما يقول غيره من علماء السنة: الاعتقاد إيمان، والقول إيمان، والعمل إيمان، ويقول ويُقرر بأن الإيمان بدون عمل لا يفيد، وأن العمل الصالح سببٌ لابد منه لدخول الجنة.

فقوله بأن أعمال الجوارح شرط كمال في الإيمان، وليست شرط صحة فيه؛ قاله لِما هو معلومٌ من مذهبه أنه لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، كما هو مذهب جمهور العلماء: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد - في رواية -، وغيرهم.

ومن لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، فلأَن لا يُكفر بما هو دونها من الأعمال من باب أولىٰ، وذلك أن الصلاة - كما هو معلومٌ ومتفقٌ عليه بين المسلمين جميعًا - أعظمُ ركنٍ بعد الشهادتين، فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن أعمال الجوارح شرط كمال في الإيمان، أراد أن يُبيِّن به معتقد أهل السنة والجماعة، الذي خالفوا فيه الخوارج والمعتزلة - وذلك قولهم: بأن للإيمان أصلًا وفرعًا، وأن أصله ما في القلب، وفرعه ما يظهر علىٰ البدن من أقوال وأعمال، وأن يُبيِّن فيه أيضًا أن المسلم مهما قصَّر في أداء الواجبات، أو وقعت منه الذنوب والمحرمات، مما هو دون الشرك الأكبر؛ فإنه لا يكفر بذلك، ولا يخرج عن دائرة الإسلام، وإنما يكون تحت المشيئة؛ إن شاء الله عذبه، وإن شاء غفر له وأدخله الجنة - الذين



يكفرون المسلمين بالذنوب، ولم يُرِد إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان، لا من قريب ولا من بعيد، ولا أن يُثبت بمقولته هذه إيمانًا بلا عمل بالكلية، كما توهمه من لم يفهم كلامه، أو من له خبيئة سوء؛ أراد بها أن ينسب له ما يعلم براءته منه، مع علمه بأنه يُدخل العمل في مسمىٰ الإيمان، ويقول بالزيادة والنقصان.

وفي إثبات معتقد أهل السنة فيما أراده الألباني، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وإذا قام بالقلب التصديق به، والمحبة له، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة؛ والأعمال الظاهرة، فما يظهر علىٰ البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه، ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال؛ له أيضًا تأثير فيما في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل، والبدن فرعٌ له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوىٰ بفرعه، كما في الشجرة التي يُضرب بها المثل لكلمة الإيمان، قال تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَاۗ﴾ [إبراهيم: ٢٤ - ٢٥]، وهي كلمة التوحيد، والشجرة كلما قوي أصلها وعرق وروي؛ قويت فرعها، وفروعها أيضًا إذا اغتذت بالمطر والريح، أثر ذلك في أصلها.

وكذلك (الإيمان في القلب، والإسلام علانية)، ولما كانت الأقوال والأعمال الظاهرة لازمة ومستلزمة للأقوال والأعمال الباطنة، كان يستدل بها عليها: كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُۖ﴾ [المجادلة: ٢٢]، فأخبر أن من كان مؤمنًا بالله واليوم الآخر لا

يوجدون مُوادِّين لأعداء الله ورسوله، بل نفس الإيمان ينافي مودتهم، فإذا حصلت الموادَّة دل ذلك علىٰ خلل الإيمان»[1].

والعلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد بيَّن مراده من قوله: بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان، وأنه أراد أن يُبين به بأن للإيمان أصلًا وفرعًا، كما هو معتقد أهل السنة والجماعة، وأنه لا يريد به الشرط الذي هو خارجٌ عن ماهية الشيء، ذلكم الاصطلاح الحادث الذي اصطلح عليه المتأخرون.

وهذا أمرٌ ظاهر في إجابته علىٰ سؤال السائل، وفيه:

فضيلة الشيخ: ما دام العمل شرط كمال لا شرط صحة كما يقول المعتزلة والخوارج، فإن بعض الناس يتهم أهل السنة أو يتهم بعض السلفيين بأنهم مرجئة؛ ذلك: لأنهم يعتقدون أنهم إن قالوا: إن العمل شرط كمال، فإن ذلك يؤدي إلىٰ أن الإيمان قولٌ بلا عمل، ويقولون: هذا قول المرجئة، فمادمتم أنتم أيها السلفيون لا تُكفرون تارك الأعمال؛ ومن تلك الأعمال: الأركان الخمسة، وكذلك: مَن ترك الحكم بغير ما أنزل الله من غير ما جحودٍ واستحلال؛ فأنتم مرجئة، فما ردكم علىٰ هذه الفرية، بارك الله فيكم؟

فأجاب: «أولًا: نحن ما يهمنا الاصطلاحات الحادثة بقدر ما يهمنا اتباع الحق حيثما كان، فسواءٌ قيل: أن هذا مذهب الخوارج أو المعتزلة، فهم يقولون معنا: لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، فهل معنىٰ كوننا وافقناهم علىٰ هذه الكلمة الطيبة أن نحيد عنها؛ لأن غيرنا من أصحاب الانحراف عن الحق هم يقولون

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٤١).

بذلك أيضًا، بداهةً سيكون الجواب: لا، وإنما نحن كما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة: «ندور مع الحق حيث دار»، فالذين يتهمون أهل السنة الذين يقولون بما ذكرنا مما عليه الأئمة بالإرجاء، فما هو هذا الإرجاء؟ عندهم: ما هو هذا الإرجاء؟ الذين يقولون بالإرجاء؛ لا يقولون بأن الإيمان يزيد وينقص بالأعمال الصالحة، ولذلك فثمة خلافٌ واضحٌ جدًّا بين أهل الحق وبين المرجئة...

فلا شك أن الذين يتهمون القائلين بكلمة الحق مما سبق بيانه آنفًا أن الإيمان يزيد وينقص إلخ، أنهم يقولون علىٰ أهل الحق ما ليس فيهم، وفي اعتقادي: أنهم يعلمون ما يقولون، ويعلمون أنهم مُبطِلون فيما يقولون، فالفرق في اعتقادي واضحٌ جدًّا بين عقيدة السلف وبين المرجئة، فشتان بين الفريقين، والظلم من هؤلاء الناشئين اليوم الذين يتهمون أتباع السلف الصالح بأنهم مرجئة»(١).

هذا ما أراده الشيخ الألباني من قوله بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان، وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ لو لم يُبين مراده من هذه المقولة، لكان من الظلم أن يُنسب إلىٰ الإرجاء، أو يُلحق بالمرجئة، وقد عُرف عنه واشتهر القول بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأن الأعمال جزءٌ من الإيمان، وأنها داخلةٌ في مسمىٰ الإيمان.

أقول: هذا لو لم يُبين مراده، فكيف به وقد بيَّن مراده بأحسن بيان، وأنه لا يُريد بالشرط إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان.

وزيادة في التوضيح أقول:

جاء عن محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «فمن زعم أن الإسلام

(١) متفرقات للألباني - الشريط رقم: (٢٥٣).

هو الإقرار وأن العمل ليس منه، فقد خالف الكتاب والسنة، ولا فرق بينه وبين المرجئة؛ إذ زعمت أن الإيمان إقرارٌ بلا عمل».

ذكر ابن تيمية قول ابن نصر: «فمن زعم أن الإسلام هو الإقرار، وأن العمل ليس منه، فقد خالف الكتاب والسنة».

ثم قال معلقًا عليه: «وهذا صحيح؛ فإن النصوص كلها تدل علىٰ أن الأعمال من الإسلام».

ثم ذكر بعد ذلك قوله: «ولا فرق بينه وبين المرجئة؛ إذ زعمت أن الإيمان إقرارٌ بلا عمل».

فقال مبطلًا لهذا القول: «بل بينهما فرق، وذلك أن هؤلاء الذين قالوه من أهل السنة كالزهري ومن وافقه، يقولون: الأعمال داخلة في الإيمان، والإسلام عندهم جزء من الإيمان، والإيمان عندهم أكمل، وهذا موافق للكتاب والسنة، ويقولون: الناس يتفاضلون في الإيمان، وهذا موافق للكتاب والسنة»[(١)].

وما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية مِن مخالفة الزهري ومَن وافقه للمرجئة هو الصواب، وهو القول الحق، بلا أدنىٰ شك، وذلك أن الزهري ومَن وافقه وإن خالفوا حديث جبريل وأخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإسلام، إلا أنهم أدخلوها في مسمىٰ الإيمان، ولم يُخرجوها عنه كما صنعت المرجئة، إذ جعلوا الأعمال إسلامًا، ولم يجعلوها إيمانًا، وهم أيضًا - الزهري ومَن وافقه - لم يقولوا بإيمان بلا عمل، كما هو قول المرجئة - الذين أدخلوا الأعمال في مسمىٰ الإسلام، ولم

(١) انظر تفصيل ذلك في: مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٧٧ - ٣٧٩).



يُدخلوها في مسمىٰ الإيمان، فجعلوا الأعمال إسلامًا، ولم يجعلوها إيمانًا، حتىٰ نشأ عن هذا القول بأن قالوا بكمال الإيمان بلا عمل - وإنما هم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«يقولون: الأعمال داخلة في الإيمان، والإسلام عندهم جزء من الإيمان، والإيمان عندهم أكمل».

أي: أنهم يجعلون الإسلام والأعمال كلها داخلة في مسمىٰ الإيمان.

بل حتىٰ المرجئة الذين أشار إليهم ابن نصر المروزي، والذين قالوا: (الإيمان الكلمة)؛ وهم فرقة (الكرامية) من المرجئة، فإنهم وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان، وقالوا بوجود إيمان بلا عمل، إلا أنهم أدخلوها في مسمىٰ الإسلام، ولم يقولوا بإسلام بلا عمل، فكانت مخالفتهم للكتاب والسنة، ولإجماع أهل السنة؛ بجعلهم الإسلام هو الأكمل، وإدخالهم الإيمان فيه، وأنه جزءٌ من الإسلام، وهذا شأن المرجئة بجميع فِرَقِها، وهو خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة الذين يجعلون الدين ثلاث درجات: أعلاها: الإحسان، وأوسطها: الإيمان، ثم تليها: الإسلام، فيقولون: كل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن محسنًا، ولا كل مسلم مؤمنًا، إذ قد يدخل في المسلمين من يكون منافقًا، وأما المؤمنون والمحسنون فلا يكون فيهم منافق.

ثم إن هذا القول من الشيخ الألباني وأن الأعمال شرط كمال في الإيمان قد علمه منه فحول العلماء؛ كابن باز، وابن عثيمين، وأحمد النجمي، وغيرهم، رحم الله الجميع، ولم نجد فيهم من أنكر عليه هذا القول، أو طعن فيه بسببه، لا مداراة منهم له، ولا مداهنة، حاشاهم، وإنما لعلمهم وتيقنهم بأنه وإياهم علىٰ

منهج واحد، يقرر ما يقررون، ويدعو لما يدعون، ويقول معهم كما يقولون: بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأن من لوازم إيمان القلب أن يظهر أثره علىٰ الجوارح.

فعلموا والحال هذه أن قوله بالشَّرطيَّة؛ وإن اختلفوا معه فيه وعدوه خطأً، إلا أنه لا يَعدو أن يكون خطأً لفظيًّا، لا كما أُخذ عليه من معنىٰ، ونُسب إلىٰ الإرجاء بسببه، بل وعلموا أنه إنما ذكره ونطق به لبيان أن للإيمان أصلًا وفرعًا، كما هو اعتقادهم جميعًا، ولم يُرد به ما نُسب إليه.

والقول بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان قد نهىٰ عنه جمع من علماء السنة، ومنعوا منه بالكلية، فلا يقال فيها: لا شرط صحة، ولا شرط كمال.

وأكتفي لإثبات ذلك بما يأتي:

قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله: «فالإيمان قول وعمل واعتقاد، والعمل هو من الإيمان، وهو الإيمان، وليس هو شرطًا من شروط صحة الإيمان أو شرط كمال أو غير ذلك من هذه الأقوال التي يروجونها الآن، فالإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»[(١)].

وسئل: هل الأعمال ركن في الإيمان وجزء منه أم هي شرط كمال فيه؟

فأجاب: «هذا قريب من السؤال الذي قبله، سائل هذا السؤال لا يعرف حقيقة الإيمان؛ فلذلك تردد: هل الأعمال جزءٌ من الإيمان أو أنها شرطٌ له؟ لأنه لم يتلقَّ العقيدة من مصادرها وأصولها وعن علمائها، وكما ذكرنا أنه لا عمل

---

(١) أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر (ص: ٤).

بدون إيمان، ولا إيمان بدون عمل، فهما متلازمان، والأعمال هي من الإيمان؛ بل هي الإيمان، الأعمال إيمان، والأقوال إيمان، والاعتقاد إيمان، ومجموعها كلها هو الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ، والإيمان بكتبه ورسله واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره»[(١)].

وقال العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ: «وأحض كل سلفي صادق على التمسك بما قرره السلف من أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح.

وقد حذرت - قبل الناس ولا أزال أحذر - من القول بأن العمل شرطٌ في صحة الإيمان عند الخوارج، وشرطٌ في كمال الإيمان عند أهل السنة»[(٢)].

وقال: «فأنا والله حاربت عبارة: (الأعمال شرط كمال) فيما أعتقد قبل الناس جميعًا، ولا أزال على ذلك، وأعتقد أن هذا حصل مني عام: ١٤١٥هـ، والذي نهيته عن قول: (الأعمال شرط كمال)؛ قلت له حينذاك: ليس هذا تعريفًا لأهل السنة، عليك بتعريف أهل السنة والجماعة للإيمان بأنه: قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح»[(٣)].

إلا أنه مع هذه الأقوال، وهذا التصريح بالنهي عن القول بأن الأعمال شرط في الإيمان، لم نجد عالمًا من علماء السنة طعن في الألباني، أو ألحقه بالمرجئة

(١) أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر (ص: ٤).

(٢) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٤٤٦).

(٣) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٥٠٤).

بسببه، مع علمهم بنطقه به؛ وبتبنِّيه له، وذلك لعلمهم جميعًا بأنه يقول كما يقولون، ويقرر ما يقررون، من أن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأن العمل داخلٌ في مسمىٰ الإيمان، فصار الخلاف عندهم - والحال هذه - لفظيًّا، ماداموا متفقين بالمقاصد والمعاني، ولعلمهم أيضًا أن مثل هذه الأقوال لا يقولها ولا ينطق بها إلا رجلٌ قد نبذ الإرجاء ومذاهب أهل الإرجاء نبذ النواة، وأنها أقوالٌ لا تجتمع وأقوال المرجئة.

ونحن نعلم يقينًا بأن من عدل أهل السنة وإنصافهم أنهم لا ينظرون إلىٰ الألفاظ مجردة عن معانيها، وإنما ينظرون إليها، وإلىٰ معانيها، ولِما يُراد منها، وذلك قبل أن يصدروا أحكامهم علىٰ أحد من الناس - رأوا منه مخالفة، لفظية كانت أو معنوية - فضلًا عن عالم من علماء السنة، فلا يُحمِّلون ألفاظ العلماء ما لا تحتمله من المعاني، بل يقولون ويُقررون بأن العبرة بالمقاصد والمعاني، وليست بالألفاظ والمباني، وقد سبق أن ذكرت عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله بأن الخلاف مع مرجئة الفقهاء خلافٌ لفظي، لمَّا رأىٰ مآل قولهم إلىٰ موافقة أهل السنة، صرَّح بذلك وهو يعلم بأن هناك خلافًا واضحًا بين أهل السنة والمرجئة، بل ومع تصدِّيه هو لمثل هذا الخلاف، مما يدل دلالةً ظاهرةً علىٰ أن علماء السنة لا يقبلون بإلحاق العالم من علماء السنة بفرقةٍ من فِرَق أهل البدع بسبب لفظةٍ قالها، يعلم الجميع بأنه لا يُريد معناها، وأنه معهم في دائرة أهل السنة، يَنطق بما ينطقون، ويُقرر ما يقررون، ويَدعو لِما يدعون.

وقد بيَّن العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ هذا المعنىٰ بوضوح، حيث قال: «رَمَوا الألباني بالإرجاء لأنه صدرت منه عبارة - غفر الله له - صدر مثل هذا



من الأئمة ما أحد حكم عليهم بالإرجاء: مسعر كان لا يستثني في الإيمان كما هو حال المرجئة؛ لأن المرجئة لا يقولون: أنا مؤمن إن شاء الله.

والإيمان عند أهل السنة: قول وعمل واعتقاد، ولذا هم يستثنون، فيقول أحدهم: أنا يمكن ما وفَّيت الإيمان حقَّه من العمل وغيره فأستثني.

الإيمان فيه صلاة، صوم، زكاة...، الصلاة تتطلب الإخلاص...، هل أنت وفَّيت هذه الأعمال حقَّها وهي من الإيمان؟ المؤمن ما يقول: إنَّني وفَّيت ذلك كما قال تعالىٰ:

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠].

فالمؤمن يأتي بالأعمال الصالحة وقلبه خائف؛ لأنه يمكن أنه ما استكمل شروط هذه العبادة، ولا قام بها علىٰ الوجه الأكمل؛ فيستثني في الإيمان الشامل للعمل.

والعمل عند المرجئة ليس من الإيمان فلا استثناء.

كان مسعر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يقول بالاستثناء، فقيل للإمام أحمد: أهو مرجئ؟ قال: لا.

ولا نعرف عن مسعر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه كان يحارب الإرجاء كما يحاربه أهل السنة الذين ترمونَهم ظلمًا وعدوانًا بالإرجاء.

فلو سئل الإمام أحمد الآن عن عبارة الألباني لقال: ليس مرجئًا.

كيف إنسان يُحارب الإرجاء طول حياته في عدد من كتبه وفي أشرطته وفي حياته كلها؟ ثم بدرت منه عبارة يُقال فيه أنه مرجئ؟!!.

أنا - والله - استنكرت هذه العبارة من غيره قبل أن يقولها الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هذه العبارة هي: العمل شرط كمال في الإيمان.

وابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُشاركه شيئًا ما، سألوه عن العمل: هل هو شرط كمال أو

شرط صحة؟ قال: منه ما هو شرط صحة كالصلاة - وعندي قال -: وأعمال القلوب، وعند غيري قال: الصلاة، من الأعمال ما هو شرط صحة مثل الصلاة، وما عداها كلها شرط كمال.

فقد شارك الألباني في جانب كبير - في كل الإسلام إلا الصلاة - في كل أعمال الإيمان إلا الصلاة، الألباني مرجئ و... و... و... لماذا ؟!...»[1].

هذا شأن صاحب السنة مع أهل السنة وعلماء السنة، بخلاف المنحرف عن السنة، الحاقد علىٰ أهلها وعلىٰ علمائها، فإنه يبحث لهم عن الزلات، ويتصيد لهم العثرات ليسقطهم بها، وأنَّىٰ له ذلك، فإنه لا يضر إلا نفسه.

ومن المعلوم أن أهل السنة ينظرون إلىٰ المقاصد والمعاني، وأن شدتهم في هذا الباب، وفي غيره من أبواب الشريعة، إنما هي علىٰ المخالفين لفظًا ومعنًىٰ، بل يشتد نكيرهم علىٰ المخالف من جهة المعنىٰ أكثر من اشتدادهم عليه من جهة اللفظ، وإن خطَّأوه به، خاصة إذا رأوه قد أراد به معنًىٰ صحيحًا.

وقد طبَّق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمليًّا ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ، وأن الشدة في هذا الباب؛ إنما هي علىٰ المرجئة الذين يُخرجون الأعمال عن مسمىٰ الإيمان، وذلك بقوله:

«وقد ذهب طائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة - كأبي منصور الماتريدي وأمثاله - إلىٰ نظير هذا القول في الأصل، وقالوا: إن الإيمان هو ما في القلب، وأن القول الظاهر شرط لثبوت أحكام الدنيا؛ لكن هؤلاء يقولون بالاستثناء

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩/ ٤٣٥).

ونحو ذلك كما عرف من أصلهم، وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم، أنهم جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه، كما قال النبي ﷺ: (يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من الإيمان)»[1].

ثم هو في موطن آخر نطق بما استنكره عليهم، ونصَّ علىٰ أن النطق بالشهادتين من القادر عليه شرطٌ في صحة الإيمان، فقال:

«أن الذي عليه الجماعة أن من لم يتكلم بالإيمان بلسانه من غير عذر، لم يَنفعه ما في قلبه من المعرفة، وأن القول من القادر عليه شرطٌ في صحة الإيمان، حتىٰ اختلفوا في تكفير من قال: (إن المعرفة تنفع من غير عمل الجوارح)، وليس هذا موضع تقرير هذا»[2].

وفي قوله هذا دليلٌ ظاهرٌ علىٰ أن هؤلاء المذكورين؛ الذين استنكر قولهم: (بأن القول الظاهر شرط)، لو أنهم وافقوا أهل السنة في مسائل الإيمان، وفي منزلة العمل من الإيمان، وقالوا كما هو قول أهل السنة بأن الناس يتفاوتون في الإيمان، وأن الإيمان يذهب بعضه ويبقىٰ بعضه؛ لما أدخل قولهم هذا في مسائل النزاع.

وكذلك صنع العلامة صالح الفوزان حفظه الله، وقد سبق أن ذكرت عنه شدته في هذا الباب، ومنعه من أن يقال بأن العمل شرط في الإيمان، لا شرط صحة،

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥١٠).

(٢) الصارم المسلول (ص: ٥٢٣).

ولا شرط كمال، ثم هو في موطن آخر نصَّ علىٰ أن التوكل شرطٌ في صحة الإيمان، فقال:

«وقد جعل سبحانه التوكل شرطًا في صحة الإيمان؛ فقال: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، فمن توكل علىٰ غير الله فليس بمؤمن»(١).

وقال: «فأمر سبحانه بالتوكل عليه وحده؛ لأن تقديم المعمول يفيد الحصر، وجعل التوكل عليه شرطًا في الإيمان، كما جعله شرطًا في الإسلام في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، فدل علىٰ انتفاء الإيمان والإسلام عمن لم يتوكل علىٰ الله أو توكل علىٰ غيره فيما لا يقدر عليه إلا هو من أصحاب القبور والأضرحة وسائر الأوثان»(٢).

بل كيف بنا لو علمنا بأن القول بالشَّرطيَّة ليس محصورًا علىٰ هذين الشيخين؛ ابن تيمية والفوزان، فقط، وإنما عليه جمعٌ من علماء السنة، فتجدهم مع إنكارهم القول بالشَّرطيَّة، ونهيهم عنه، إلا أنهم يأتون في مواطن فينطقون بها لِما يرونه من الحاجة إليها في بيان معتقد أهل السنة والجماعة من أن للإيمان أصلًا وفرعًا، وأن من الأعمال ما هو أصلٌ ينتفي الإيمان بانتفائه، ومنها ما هو كمالٌ ينقص الإيمان بانتفائه، ولا ينتفي بالكلية، وأن المسلم مهما قصَّر في أداء الواجبات، أو ارتكب من الذنوب والمحرمات، مما هو دون الشرك الأكبر؛ فإنه لا يكفر، ولا يخرج عن دائرة الإسلام.

---

(١) إعانة المستفيد (٢ / ٦٣).

(٢) الإرشاد إلىٰ صحيح الاعتقاد (١ / ٦٥).



فعلماء السنة قد ينطقون بالشَّرطيَّة لبيان المعنىٰ وتوضيحه من حيث الصحة أو الكمال، ويريدون بنطقهم بها ما أراده الألباني، من أن للإيمان أصلًا وفرعًا، وذلك أنهم جميعًا يُدخلون العمل في مسمىٰ الإيمان، ويقولون بالزيادة والنقصان.

وليس فيهم من ينطق بها ويريد إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان، ولا أن يُثبت بها إيمانًا بلا عمل بالكلية، كما توهمه من لم يفهم كلام العلماء، أو من له خبيئة سوء، أراد بها الطعن في علماء السنة، فتجده ينسب لهم من الأقوال والمذاهب ما يعلم براءتهم منه، ليحقق بغيته.

وممن نطق بالشَّرطيَّة من علماء السنة، إضافة إلىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ صالح الفوزان:

۞ العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ نصَّ علىٰ أن التوكل شرطٌ في الإيمان، فقال:

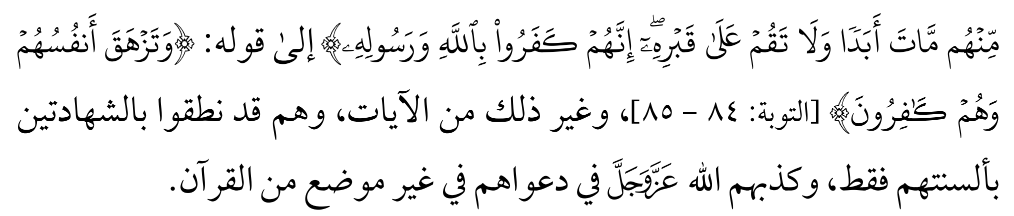
«فالتوكل مركب السائر الذي لا يتأتىٰ له السير إلا به، ومتىٰ نزل عنه انقطع لوقته، وهو من لوازم الإيمان ومقتضياته، قال الله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، فجعل التوكل شرطًا في الإيمان، فدل علىٰ انتفاء الإيمان عند انتفاء التوكل»(١).

۞ العلامة حافظ حكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ نصَّ علىٰ أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطًا في صحة الإيمان، بل جعلوا كثيرًا منها شرطًا في كماله، فقال:

«وقالت المرجئة والكرامية: الإيمان هو الإقرار باللسان دون عقد القلب، فيكون المنافقون علىٰ هذا مؤمنين، وقد قال تعالىٰ فيهم: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ

---

(١) طريق الهجرتين (ص: ٢٤٣).



مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٨٤ - ٨٥]، وغير ذلك من الآيات، وهم قد نطقوا بالشهادتين بألسنتهم فقط، وكذبهم الله عَزَّوَجَلَّ في دعواهم في غير موضع من القرآن.

وقال آخرون: التصديق بالجنان والاقرار باللسان، وهذا القول مخرجٌ لأركان الإسلام الظاهرة المذكورة في حديث جبريل، وهو ظاهر البطلان.

وذهب الخوارج والعلاف ومن وافقهم إلىٰ أنه الطاعة بأسرها فرضًا كانت أو نفلًا، وهذا القول مصادمٌ لتعليم النبي ﷺ لوفود العرب السائلين عن الإسلام والإيمان، وكل ما يقول له السائل في فريضة: هل عليَّ غيرها؟ قال: لا؛ إلا أن تطَّوَّع شيئًا.

وذهب الجبائي وأكثر المعتزلة البصرية إلىٰ أنه الطاعات المفروضة من الأفعال والتروك دون النوافل، وهذا أيضًا يُدخل المنافقين في الإيمان، وقد نفاه الله عنهم.

وقال الباقون منهم: العمل والنطق والاعتقاد.

والفرق بين هذا وبين قول السلف الصالح: أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطًا في الصحة، بل جعلوا كثيرًا منها شرطًا في الكمال، كما قال عمر بن عبد العزيز فيها: من استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان، والمعتزلة جعلوها كلها شرطًا في الصحة، والله أعلم»[1].

۞ العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد سئل عن الأعمال هل هي شرط صحة في

---

(١) معارج القبول (٢/ ٢٦).



الإيمان أو شرط كمال، فلم يُنكر علىٰ السائل سؤاله، ولم يزبد، ولم يرعد، كما صنع الطاعنون في الألباني، وإنما أجابه قائلًا:

«الأعمال قسمان: منها ما هو شرط صحة؛ كالصلاة والخوف والرجاء، ومنها ما هو شرطٌ لكماله»[1].

❁ العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إذ جعل من الأعمال ما يكون شرطًا لصحة الإيمان، ومنها ما يكون شرطًا لكماله، فقال:

«ولا حاجة أن نقول ما يدور الآن بين الشباب وطلبة العلم: هل الأعمال من كمال الإيمان أو من صحة الإيمان؟ فهذا السؤال لا داعي له، أي إنسان يسألك ويقول: هل الأعمال شرطٌ لكمال الإيمان أو شرطٌ لصحة الإيمان؟

نقول له: الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أشرف منك، وأعلم منك، وأحرص منك علىٰ الخير، ولم يسألوا الرسول ﷺ هذا السؤال، إذًا يسعك ما وسعهم.

إذا دلَّ الدليل علىٰ أن هذا العمل يَخرج به الإنسان من الإسلام صار شرطًا لصحة الإيمان، وإذا دلَّ دليلٌ علىٰ أنه لا يَخرج؛ صار شرطًا لكمال الإيمان، وانتهىٰ الموضوع، أما أن تحاول الأخذ والرد والنزاع، ثم مَن خالفك قلت: هذا مرجئ، ومن وافقك رضيت عنه، وإن زاد قلت، هذا من الخوارج، وهذا غير صحيح.

فلذلك مشورتي للشباب ولطلاب العلم أن يَدَعوا البحث في هذا الموضوع، وأن نقول: ما جعله الله تعالىٰ ورسوله ﷺ شرطًا لصحة الإيمان وبقائه فهو

(١) مسائل الإمام ابن باز (ص: ٤٧).

شرط، وما لا فلا، ونحسم الموضوع»[1].

۞ العلامة عبد المحسن العباد حَفِظَهُ اللهُ، إذ نصَّ علىٰ أن الأعمال منها ما هو شرط كمال، ومنها ما هو شرط صحة، وقد سئل:

هل الأعمال شرط كمال أو شرط صحة في الإيمان؟

فأجاب: «هي جزء منه، ومنها ما هو شرط كمال، ومنها ما هو شرط صحة، فمنها ما يكون لابد منه؛ لأنه يحصل به الكمال، ومنها ما يحصل به الأساس مثل الصلاة، فإن الصلاة لا يقال: إن الإنسان إذا أتىٰ بها حصل كمالًا وإذا لم يأت بها لم يحصل شيئًا، وهذا علىٰ القول الصحيح بأنه كفر، فالكمال بالنوافل، وأما الفرائض فهي علىٰ سبيل الوجوب واللزوم، ولابد منها.

وفي هذه الأيام أصبحنا نسمع أن من ترك جنس العمل فإنه يكفر، ومعنىٰ ترك جنس العمل: ترك أي عمل من الأعمال، وهذا هو معتقد الخوارج الذين يكفرون مرتكب الكبيرة، فعندهم أن من ترك جنس العمل - أي: ترك أي شيء من العمل - فإنه يكفر.

والصواب: أن الأعمال مثلها كمثل جسد الإنسان، فهي متفاوتة، فمنها أشياء إذا ذهبت بقي الإيمان، ومنها أشياء إذا ذهبت ذهب الإيمان، فجسد الإنسان لو قطعت منه أصبعًا بقي الجسد، لكن لو قُطع رأسه أو قُطع منه شيء قاتل فإنه يذهب»[2].

---

(١) شرح الأربعين النووية (ص: ٣٦٦).

(٢) شرح سنن أبي داود - شريط رقم: (٥٢٤).

ونحن نعلم يقينًا بأنهم جميعًا يدخلون العمل في مسمىٰ الإيمان، ويقولون بالزيادة والنقصان، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأنهم لا يريدون بالشرط: الشرط الذي هو خارج عن الماهية.

فبان بذلك أن إنكار العلماء في هذا الباب، إنما هو علىٰ أصحاب المعاني الباطلة، من مرجئة، وخوارج، ومعتزلة، وغيرهم، وممن افترضوا وجود إنسان بلا عمل بالكلية، وإيمان بلا عمل بالكلية، مع قدرة صاحبه علىٰ العمل، وحكموا بتصحيح إيمان من هذا حاله، وليس المقصود به الإنكار علىٰ علماء السنة، ولا إبطال أقوالهم التفصيلية والتوضيحية للمسائل الشرعية، ولا إسقاطهم والنيل منهم، كما هو شأن الطاعنين في الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

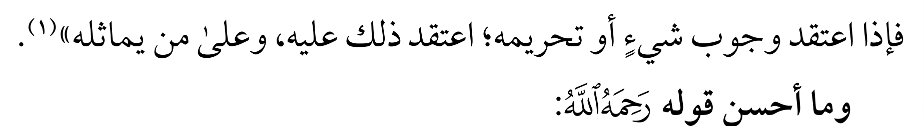
ومادام الأمر لا يخص الألباني وحده، وأن القول بالشَّرطيَّة ليس هو قوله وحده، وإنما هو قول جمع من أئمة السنة، فالطاعن فيه طاعنٌ فيهم جميعًا، شاء أم أبىٰ، إذ لا يكون القول جائزًا لعالم من العلماء، ومحرمًا علىٰ عالم آخر، وفي تقرير هذا المعنىٰ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وليس لأحد أن يعتقد الشيء حلالًا حرامًا...، وهذا القول يخالف إجماع المسلمين؛ فإنهم متفقون علىٰ أن من اعتقد حِلَّ الشيء كان عليه أن يعتقد ذلك؛ سواء وافق غرضه أو خالفه، ومن اعتقد تحريمه؛ كان عليه أن يعتقد ذلك في الحالين»[1].

وقال: «بل عليه باتفاق الأئمة أن يعدل بين غيره ونفسه في الأقوال والأحكام،

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٢/ ١٠٠).



فإذا اعتقد وجوب شيءٍ أو تحريمه؛ اعتقد ذلك عليه، وعلىٰ من يماثله»[1].

وما أحسن قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم: أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم؛ ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة؛ ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة.

ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام.

وقد قال النبي ﷺ: «**ليس ذنب أسرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم**»؛ فالباغي يُصرع في الدنيا وإن كان مغفورًا له مرحومًا في الآخرة، وذلك أن العدل نظام كل شيء؛ فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتىٰ لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزىٰ به في الآخرة»[2].

۞ وثمة أمورٌ أخرىٰ تُبين بطلان نسبة الألباني أو غيره من علماء السنة إلىٰ الإرجاء، أو إلحاقهم بالمرجئة بسبب القول بالشَّرطيَّة، وأن الطاعنين فيهم هم أولىٰ بهذه النسبة منهم.

الأمر الأول: قولهم بأن القول بالشَّرطيَّة يلزم منه إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان، لأن الشرط خارج عن ماهية الشيء، وبهذا القول يكون الألباني إما مرجئًا، أو وافق المرجئة، علىٰ خلاف بينهم.

---

(١) مختصر الفتاوىٰ المصرية (ص: ٦٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٨ / ١٤٦).

والجواب علىٰ ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد بيَّن مراده، وأنه أراد أن يُثبت للإيمان أصلًا وفرعًا، كما هو معتقد أهل السنة والجماعة، ولم يُرد بالشرط: الشرط الذي هو خارجٌ عن ماهية الشيء كما هو اصطلاح المتأخرين، بل نصَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ أن هذا الاصطلاح اصطلاحٌ حادث، وأنه معنًىٰ لا يُريده، ولم يقصده، وقد سبق أن ذكرت ذلك عنه.

الوجه الثاني: أن الطاعنين في الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ والذين نسبوه للإرجاء، وألحقوه بالمرجئة بسبب قوله بالشَّرطيَّة، هم أولىٰ بهذه النسبة منه، وذلك أنهم شنَّعوا علىٰ الألباني بسبب هذه المقولة، ثم ذهبوا يستدلون لقولهم بقول من قال من العلماء بأن العمل منه ما هو شرط صحة في الإيمان، ومنه ما هو شرط كمال فيه.

وبهذا يكونون قد وافقوا علىٰ القول بالشَّرطيَّة، شاءوا أم أبوا، ولا يهمنا بعد ذلك قولهم: شرط صحة أو شرط كمال، إذ وقعوا في نفس الأمر الذي ألحقوا الشيخ الألباني بالمرجئة بسببه، فذهبوا يقولون ويقررون بأن من العمل ما هو شرط صحة، ومنه ما هو شرط كمال، فأقروا بالشَّرطيَّة، وصاروا - بتبنِّيهم لها - عند المنصفين، وعند كل من له أدنىٰ مسكة من علم أو عقل، أولَىٰ بأن يُوصفوا بالبدعة، وبأن يُلحقوا بالمرجئة، ويُنسبوا إلىٰ الإرجاء من الشيخ الألباني، إذ قالوا بالشَّرطيَّة؛ مع اعتقادهم بأن الشرط خارجٌ عن ماهية الشيء، وبذلك جعلوا الأعمال شرطًا في الإيمان؛ أي أنها خارجةٌ - علىٰ مذهبهم - عن مسمىٰ الإيمان، وهو قولٌ قد تبرأ منه الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يعتقده يومًا من دهره، بل ردَّه وأبطله، وأشار إلىٰ أنه اصطلاحٌ حادث، مبينًا أن العمل - عنده - داخلٌ

في مسمىٰ الإيمان، وأنه لا إيمان إلا بعمل.

وبهذا يكونون هم المرجئة أو الموافقين للمرجئة - بناءً علىٰ مذهبهم - وبرأ الله عَزَّوَجَلَّ الألباني وغيره من علماء السنة من مذهب الإرجاء الرديء.

بل إن قولهم بالشَّرطيَّة لَدليلٌ ظاهرٌ علىٰ أنهم يَكيلون بمكيالين، ويَزِنون بميزانين، وأنهم لم يَضبطوا المذهب الذي تَبنَّوه، وإلا: كيف يُبدِّعون بالشَّرطيَّة ويُلحقون القائل بها بالمرجئة من جهة، ثم يَتبنَّونها ويُقررونها من جهة أخرىٰ.

وبهذا يظهر أن شدتهم علىٰ الألباني في هذا الباب، وطعنهم فيه بالإرجاء، ليس لتلفظه بالشَّرطيَّة كما يزعمون، وإنما لكونه جعل الأعمال شرط كمال في الإيمان، ولم يجعل شيئًا منها شرطًا في صحة الإيمان، وهو قولٌ يُصادم اعتقادهم في تكفير تارك الصلاة تكاسلًا، والذي هو أصل الخلاف بينهم وبينه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيما يظهر.

إذ لو كان خلافهم معه، وإنكارهم عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسبب قوله بالشَّرطيَّة، لَمَا نَطَقوا هم بها، كما هو قولهم: بأن من العمل ما هو شرط صحة، ومنه ما هو شرط كمال.

ومادام الأمر كذلك، فليُعلم أن تضليلهم للألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وحكمهم عليه بالإرجاء لعدم تكفيره تارك الصلاة تكاسلًا، يلزم منه تضليل جمهور العلماء، والحكم عليهم بالإرجاء، وعلىٰ رأسهم الأئمة الأربعة، بل وجمهور الصحابة والتابعين، وكفىٰ بذلك ضلالًا.

ثم ليُعلم بأن إلزام العلماء بأن يجعلوا من الأعمال ما هو شرط صحة في الإيمان مع عدم تكفيرهم بترك الصلاة تكاسلًا، أو ما هو دونها من أعمال الجوارح؛ هو قول الخوارج والمعتزلة، الذين يكفرون كل من قصَّر في شيءٍ من



الأعمال الواجبة، أو أخلَّ بشيءٍ منها، بل ويكفرون بكل كبيرة يقع بها المسلم، فيخرجونه من دائرتي الإيمان والإسلام، خلافًا لما عليه أهل السنة والجماعة من أن للإيمان أصلًا وفرعًا، وقد بيَّن العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ هذا المعنىٰ، حيث قال:

«**والشريعة تنقسم قسمَين**: اعتقاديات وعمليات:

فالاعتقاديات: هي التي لا تتعلق بكيفية العمل، مثلُ اعتقادِ ربوبية الله، ووجوبِ عبادته، واعتقادِ بقية أركان الإيمان المذكورة، وتُسمَّىٰ: (أصليةً).

والعمليات: هي ما يتعلق بكيفية العمل، مثلُ الصلاة، والزكاة، والصوم، وسائر الأحكام العملية، وتُسمَّىٰ: (فرعيةً)؛ لأنها تُبنىٰ علىٰ تلك صحةً وفسادًا»[1].

وقال: «فالإيمان يعني العلم بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وبأسمائه وصفاته وعبادته، والعمل الصالح يكون فرعًا من العلم النافع؛ لأن العمل لابد أن يُؤسَّس علىٰ علم»[2].

الأمر الثاني: قولهم بأن العمل منه ما هو شرط صحة، ومنه ما هو شرط كمال.

وجواب ذلك أن يُقال:

إن قبلتم القول بأن العمل منه ما هو شرط صحة، ومنه ما هو شرط كمال، وقد قبلتموه، وقررتموه، فقد صحَّحتم قول الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ دون قصدٍ منكم، شئتم أم أبيتم، وذلك أنكم جعلتم الصلاة شرط صحة في الإيمان، وجعلتم باقي الأعمال شرط كمال فيه، وهذا حقٌّ ولا شك عند من يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا.

---

(١) عقيدة التوحيد (ص: ٩).

(٢) المنتقىٰ من فتاوىٰ الفوزان (١ / ٣٢٠).

هذا إن سلَّمنا لكم بصحة التلفظ بالشَّرطيَّة - التي أخرجتم بها العمل عن مسمىٰ الإيمان بناءً علىٰ مذهبكم إن لم تصححوا التلفظ بها - ولكن: يلزمكم بعد ذلك أن تَقبلوا قول الفريق الآخر الذي لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا؛ وهم جمهور العلماء، ومنهم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما ثبت عنه في رواية، والذي بقبولكم لقولهم يصير العمل شرط كمال في الإيمان، شئتم أم أبيتم، وذلك: أن قول الذين لا يُكفرون تارك الصلاة تكاسلًا، لابد وأن يكون كما يقرر العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن أن الأعمال شرط كمال في الإيمان، وهذا لا يخفىٰ علىٰ بصير، لأنه من المعلوم أن من لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، فلأَن لا يُكفر بما هو دونها من أعمال الجوارح من باب أولىٰ، فعاد القول الصواب عند هؤلاء بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان.

ومما يضبط هذا الباب ضبطًا دقيقًا، ويُعين علىٰ معرفة مراد العلماء إذا ما نطقوا (بترك العمل) هو ما جاء في أثر عبد الله بن شقيق العقيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك قوله:

«كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر؛ غير الصلاة».

وقد صححه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أكثر من موطن، إلا أنه حمله علىٰ الكفر الأصغر، الذي لا يخلد صاحبه في النار لأدلةٍ أخرىٰ صحيحة عنده وعند غيره من أهل العلم، كما هو معلوم من أقوال من لم يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا ونحوه محمول علىٰ المعاند المستكبر الممتنع من أدائها ولو أنذر بالقتل، كما قال ابن تيمية وابن القيم، انظر رسالتي: (حكم تارك الصلاة)»[1].

(١) صحيح الترغيب والترهيب (١ / ٣٦٧).

وهذا القول هو من أفضل الأقوال لضبط هذا الباب، إذ لا يَسع أحدٌ الخروج عن معناه، فعند من يكفر تارك الصلاة؛ يكون الضابط لمفهوم «ترك العمل»: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ؛ غيرَ الصلاة»، وعند من يكفر بترك الصلاة والزكاة؛ يكون ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ؛ غيرَ الصلاة والزكاة»، وعند من يكفر بترك الصلاة والزكاة والصيام؛ يكون ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ؛ غيرَ الصلاة والزكاة والصيام، وعند من يكفر بترك الأركان الأربعة؛ الصلاة والزكاة والصيام والحج؛ يكون ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ؛ غيرَ الأركان الأربعة؛ الصلاة والزكاة والصيام والحج»، وعند من لا يكفر بترك شيءٍ من الأعمال؛ يكون ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفر».

فهذه الأقوال الخمسة، كلها أقوالٌ لأهل السنة والجماعة، وهم متفقون علىٰ عدم تكفير المسلمين بالذنوب، وإن كانت كبائر، أما مَن يُكفر المسلمين لتقصيرهم بأي واجبٍ من الواجبات، وإخلالهم فيه، وإن لم يكن من هذه الأركان الأربعة، أو لركوبهم الكبائر، فهم الخوارج والمعتزلة، وهؤلاء خارجون عن دائرة أهل السنة والجماعة.

ثم مع وجود الخلاف بين أهل السنة والجماعة في هذه الأعمال من أعمال الجوارح، إلا أنه لا قائل بأنهم منقسمون في مسمىٰ الإيمان من حيث الأعمال إلىٰ خمسة أقسام، وذلك لاتفاقهم جميعًا علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وأن العمل من لوازم ما وقر في القلب من الإيمان، لا ينفك عنه.

وهذا الضابط قد أخطأ في فهمه أناسٌ، وذلك لخطئهم في فهم أثر عبد الله بن شقيق العقيلي، وما يلزم منه، حتىٰ ركَّبوا منه عبارةً عصريةً، لا وجود لها عند

السلف فيما أعلم، وإن كان معناها صحيح، فقالوا: «إن من الأعمال ما تركه كفر، ومنها ما تركه ليس بكفر».

ذكروا هذه العبارة علىٰ أنها عبارةٌ سلفية، وأنها لازم قول السلف وإن لم ينطقوا بها، وأرادوا بها التفريق بين أعمال القلوب، وأعمال الجوارح، من حيث التكفير من عدمه، فصرفوا الشق الأول من العبارة، وهو قولهم: «إن من الأعمال ما تركه كفر»؛ إلىٰ أعمال القلوب فقط، دون أعمال الجوارح، وصرفوا الشق الثاني منها، وهو قولهم: «ومنها ما تركه ليس بكفر»؛ إلىٰ أعمال الجوارح، فقالوا بأن المراد منه؛ أي: ليس شيءٌ من أعمال الجوارح تركه كفر.

وهذا فهمٌ خاطئ، لا صحة له، وقد عرفنا أن مِن أهل السنة والجماعة مَن يُكفر بترك شيءٍ من الأركان، وإذ كان الأمر كذلك، فإنه لا يَصح أن يقال: بأن عبارة: «وإن من الأعمال ما تركه ليس بكفر»، يُراد بها أعمال الجوارح عند أهل السنة والجماعة جميعًا، وإنما الصواب علىٰ ما فصَّلتُ عند ذكر الضابط في مفهوم «ترك العمل» عند العلماء، وأنهم منقسمون فيها إلىٰ خمسة أقسام.

والمقصود: أن القول بالشَّرطيَّة إذا قبله المخالفون - المشنعون علىٰ الألباني وغيره من علماء السنة - ونطقوا به، وأن من الأعمال ما هو شرط صحة ومنها ما هو شرط كمال، فلابد وأن يقبلوا قول الفريق الآخر المخالف لهم، فيصبح الأمر بين فئتين من العلماء، فئة تُكفر بترك شيءٍ من الأعمال، إما بالصلاة، أو بالصلاة والزكاة، أو بالأركان الأربعة، وهكذا، فيكون ما يُكفرون به من الأعمال شرط صحة في الإيمان، من لم يأتِ بها يكفر، ثم تكون باقي الأعمال شرط كمال في الإيمان.

وتُقابلهم الفئة الأخرىٰ التي لا تُكفر بترك شيءٍ من الأعمال؛ لا بترك الصلاة

تكاسلًا، ولا بغيرها من الأعمال؛ فتدخل الصلاة عندهم مع باقي الأعمال التي اتفق الجميع علىٰ أنها من كمال الإيمان، فتصير أعمال الجوارح كلها شرطًا في كمال الإيمان عند هذه الفئة؛ التي لا تُكفر بترك شيءٍ من الأعمال.

وهذا هو ما قرره العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره ممن لا يُكفِّر بترك شيءٍ من أعمال الجوارح، ولا إشارة فيه إلىٰ ترك العمل بالكلية، لا من قريب ولا من بعيد.

أقول هذا إن سلمنا لكم بصحة التلفظ بالشَّرطيَّة، وقد سبق أن بينت تحذير العلماء من التلفظ بها، وأن الأولىٰ تركها، إذ لم تثبت عن السلف، ولم يُدخلها أحدٌ منهم في تعريف الإيمان، فلم يقولوا: لا شرط صحة، ولا شرط كمال.

ولكن مع هذا: إن وجدنا أحدًا من علماء السنة قد نطق بها، فلا نرعد، ولا نزبد، ولنحمل كلامه علىٰ أحسن المحامل، وذلك لعلمنا جميعًا بمراد علماء السنة، وأنهم لا يريدون بها معنًىٰ باطلًا، ولم يَخرجوا بها عما يقوله ويقرره أهل السنة والجماعة، بل ولعلمنا جميعًا بأنهم بعيدون كل البعد عن الإرجاء، وعن مذاهب المرجئة، وغيرها من المذاهب الباطلة.

الأمر الثالث: إلحاقهم العالم السني بالمرجئة إذا قال بالشَّرطيَّة، وأن القائل بها قد وافق المرجئة بقوله.

وجواب ذلك أن يُقال:

بطلان هذا القول يغني عن إبطاله، وذلك أنه لمن المعلوم من أقوال المرجئة؛ علىٰ اختلاف فِرَقِها، أنهم يُخرجون العمل عن مسمىٰ الإيمان، ولا يجعلونه شرطًا فيه؛ لا شرط صحة، ولا شرط كمال، ويقولون بأن إيمان أتقىٰ الناس وأفجر الناس سواء، وأن الإيمان كامل، يستوي فيه المؤمنون جميعًا، البر منهم والفاجر، لا

يزيده إحسانٌ، ولا تُنقصه إساءة.

والمقصود: أن اتهام الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرجاء، وإلحاقه بالمرجئة، بسبب قوله بالشَّرطيَّة، قولٌ باطل، لا يقوله من عرف باب الإيمان وفهم مسائله، ولا من عرف اختلاف الناس فيه.

ورحم الله العلامة ابن عثيمين، وقد سئل كما في شريط: (الأسئلة القطرية):

قال السائل: يقول البعض: إن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قوله في مسائل الإيمان قول المرجئة؛ فما قول فضيلتكم في هذا؟

فأجاب: «أقول كما قال الأول:

أقلـــوا علـــيهم لا أبـــا لأبـــيكمُ   من اللوم أو سدوا المكان الذي سدُّوا

الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالمٌ محدثٌ فقيه، وإن كان محدثًا أقوىٰ منه فقيهًا، ولا أعلم له كلامًا يدل علىٰ الإرجاء أبدًا، لكن الذين يريدون أن يُكفروا الناس؛ يقولون عنه وعن أمثاله إنهم مرجئة، فهو من باب التلقيب بألقاب السوء، وأنا أشهد للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالاستقامة، وسلامة المعتقد، وحسن المقصد، ولكن مع ذلك: لا نقول إنه لا يُخطئ؛ لأنه لا أحد معصوم إلا الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ» اهـ.

- **والأمر الثاني: تشغيبهم علىٰ الشيخ ربيع المدخلي بجنس العمل.**

ومما لا شك فيه أن الكلام في مسألة جنس العمل: الحق فيه مع الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، يُدرك ذلك كل من حباه الله عَزَّوَجَلَّ بالإنصاف، ويدل علىٰ ذلك أمور:

الأمر الأول: أن المشغِّبين به؛ هم أنفسهم لم يَضبطوا مرادهم منه، فمنهم: من يُفسره بالعمل كله، ومنهم: من يُفسره بأفراد العمل وآحاده، وهذا وحده كافٍ لتركه، وترك استخدامه، بل وترك التشغيب به؛ وإلا للزم منه - بناءً علىٰ

مذهبهم في التبديع به - تبديع بعضهم بعضًا.

وذلك أننا قد وجدنا من فسر جنس العمل بالأركان الأربعة، وفي ذلك قال قائلهم:

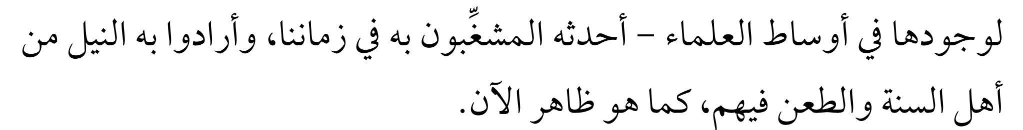
«والتحقيق أن بين جنس العمل وبين آحاده فرقًا، فأما جنس العمل وأركانه الأربعة: (الصلاة والزكاة والصيام والحج)، فمن عدم جنس العمل بأصوله الأربعة التي هي أصول الفرائض؛ فهذا لا يكون إلا كافرًا، وأما من ترك ما دون الفرائض الأربع من الواجبات الظاهرة فإن هذا ليس بكافر».

ومنهم من فسره بالعمل كله، كما هو قول الآخر:

«إن قول السلف في مسألة ترك جنس العمل يختلف عن قولهم في مسألة ترك الأركان، فالأول أمرٌ لم يخالف فيه منهم أحد - أي في كفر تارك جنس العمل - لأنه مقتضىٰ إجماعهم علىٰ حقيقة الإيمان، وأنه قول وعمل، أما الثاني فهو من مسائل الاجتهاد».

إلىٰ غير ذلك من الأقوال التي سيقف عليها كل من يتتبع هذه الطائفة، وما تُعرف به جنس العمل.

أضف إلىٰ ذلك: أنه لفظٌ لم يَرِد علىٰ لسان السلف من أهل القرون المفضلة في باب الإيمان، وإنما الذي جاء عنهم: أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأن عمل الجوارح من لوازم إيمان القلب، إلىٰ غير ذلك من العبارات، دون أن ينطقوا بلفظة: (جنس العمل) في تعريفهم للإيمان، وذلك يعني أنه قولٌ محدثٌ في باب الإيمان - وهو قائمٌ عند المشغبين به في زماننا علىٰ فهمٍ خاطئٍ لا وجود له إلا في أذهانهم، وفي مخيلتهم، هُم ومَن تصوَّر معهم وجود إنسان بلا عمل؛ كتلكم الصورة الخيالية التي سبق ذكرها، والتي لا قائل بها ولا متصوِّر



لوجودها في أوساط العلماء - أحدثه المشغِّبون به في زماننا، وأرادوا به النيل من أهل السنة والطعن فيهم، كما هو ظاهر الآن.

الأمر الثاني: أن علماء السنة في زماننا هم أنفسهم اختلفوا في مرادهم منه، وفي أحكامهم فيه، وقد اضطروا إلىٰ استخدامه لَمَّا استخدمه أهل التشغيب وأكثروا من السؤال عنه، حتىٰ ظن العلماء بأن هناك مِن أهل السنة - فعلًا - مَن يقول بوجود إيمان بلا عمل؛ وهو قولٌ لم تقل به المرجئة أنفسهم، إذ إنهم مع إخراجهم العمل عن مسمىٰ الإيمان، إلا أنهم جعلوه من ثمراته، ومن مقتضياته، ودليلًا علىٰ وجوده، وأنه لا وجود للإيمان بدونه؛ مما اضطر العلماء إلىٰ بيان ما هو متفقٌ عليه بين أهل السنة جميعًا من أن الأعمال داخلةٌ في مسمىٰ الإيمان، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأن من آمن قلبه لزم أن يظهر أثر ذلك الإيمان علىٰ جوارحه، وأنه من المحال أن يكون الإيمان ثابتًا في القلب دون أن يظهر أثره علىٰ الجوارح.

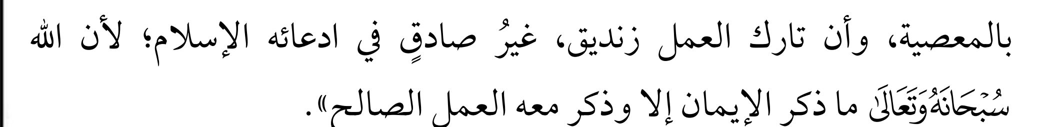
ومما يدل علىٰ خلافهم فيه:

- أن منهم من فهم أن المراد به: العمل كله، ومِن ثَمَّ حَكم علىٰ من كان هذا حاله بالكفر، مع اتفاقهم جميعًا علىٰ عدم وجود مثل هذه الصورة الخيالية.

ومن هؤلاء العلماء: الشيخ أحمد النجمي، والشيخ صالح الفوزان، وغيرهما.

۞ فقد جاء عن الشيخ أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما فيه دلالة ظاهرة علىٰ أنه يُفسر ترك العمل أو ما يُسمىٰ بـ: (جنس العمل)، بترك العمل كله، لا بعضه، وذلك قوله:

«وتعتقد الطائفة المنصورة أن الإيمان قول وعمل، واعتقاد؛ قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وأنه يزيد وينقص؛ يزيد بالطاعة، وينقص



بالمعصية، وأن تارك العمل زنديق، غيرُ صادقٍ في ادعائه الإسلام؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما ذكر الإيمان إلا وذكر معه العمل الصالح».

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأصل المتفق عليه بين أهل السنة، ثم أشار إلىٰ الخلاف الحاصل في مسألة الصلاة، وما ترجَّح عنده فيه؛ فقال:

«وأن تارك الصلاة كافرٌ كفرًا يُخرج من الملة؛ للأدلة الدالة علىٰ ذلك؛ منها قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١]، وقد اتفق الأئمة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد، أن تارك الصلاة يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل حدًّا علىٰ رأي الإمامين؛ مالك، والشافعي، وعن أحمد روايتان؛ رواية كقول مالك والشافعي، ورواية أنه يكفر بالترك؛ فلذلك يُقال بأنه يُقتل كفرًا.

أما أبو حنيفة فإنه لا يرىٰ قتله، وهو قولٌ شاذ، وذلك لأنه يقول بالمذهب الإرجائي، أي: إرجاء الفقهاء».

ذكر هذا الخلاف؛ ثم قال:

«ومن ادَّعىٰ الإسلام ونطق بالشهادتين وترك العمل، لم يكن صادقًا فيما ادَّعاه حتىٰ يعمل، وإن لم يعمل استتيب، فإن تاب وإلا قُتل، كما سبق بيانه»[1].

وقال: «يكون العبد مسلمًا إذا أقر بأركان الإسلام بأن استيقنها بقلبه، وأقر بذلك بلسانه، وعمل ذلك بجوارحه، ويكون مؤمنًا إذا أقر بأركان الإيمان، وعمل علىٰ ضوئها راجيًا ثواب الله عَزَّوَجَلَّ، وخائفًا من عقابه، ثم إنه قد يصير

(١) انظر: الطائفة الناجية المنصورة (ص: ٣٦).

كافرًا إذا جحد شيئًا مما أنزل الله، أو جحد حكمًا مجمعًا عليه وأنكره، فإنه في هذه الصورة يكون قد ارتد عن الإسلام.

أما إن عمل بذلك الشيء وهو مُقرٌّ بوجوبه كأن يعمل مُحرَّمًا، وهو مُقرٌّ بحرمته كالربا والزنا، وشرب الخمر، وما أشبه ذلك، فإنه لا يخرج عن الإسلام، بل يكون مسلمًا فاسقًا.

أما إذا جحد فرضًا مجمعًا علىٰ فرضيته كالصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وما أشبه ذلك، فهو إذا فعل ذلك كفر، لكن إذا ترك هذا المفروض وهو معترفٌ بأنه فرض، وواجبٌ عليه وعلىٰ غيره، فإنه لا يكفر إلا فيما نصت النصوص الشرعية علىٰ أن تركه كفر كالصلوات الخمس.

أما ما عدا ذلك فإنه لا يكفر بتركه إلا إذا صحبه الجحد، وعدم الإقرار بالوجوب أو الحرمة، ومن كان مُقرًّا بالوجوب العيني أو الكفائي، ولكنه ترك هذا الواجب تكاسلًا فإنه لا يكفر بذلك، كما أنه لا يكفر بفعل المحرم إلا إذا صحبه الجحود...»[(١)].

وقال: «الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذكر الإيمان في كتابه في مواضع متعددة، وما ذكر الإيمان إلا وذكر معه العمل الصالح، إذًا، فالعمل شرطٌ من حيث هو، وقد يكون شرطَ صحةٍ، وقد يكون كمالًا، فمثلًا: الصلاة عند من يرىٰ أن تركها كفرٌ، فإقامتها أو الإتيان بها شرطٌ في صحة الإيمان، أما سائر الأعمال فهي علىٰ مراتب متعددة، لكن لا يكون العبد مؤمنًا حقًّا إلا بوجود العمل.

(١) إرشاد الساري (ص: ١٨٨).

فالإيمان لا يتم إلا بالعمل، لذلك أهل العلم من أهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان تصديقٌ بالقلب، وإقرارٌ باللسان، وعمل بالجوارح، وكل هذه الأعمال (يعني: كلَّ الأعمال التي هي بضعٌ وسبعون شعبةً) كلُّها داخلةٌ في مسمىٰ الإيمان»[1].

وقال: «الأعمال شرطٌ في صحة الإيمان، فلا ينفع أحدًا ادِّعاؤه للإيمان إلا بالعمل؛ إلا لمن لم يتمكن من العمل؛ كالرجل الذي قُتل في أُحُد ولم يركع لله ركعةً، وكذلك الذي سقط من علىٰ راحلته فمات، وبالله التوفيق»[2].

ومن تأمل أقواله رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأنه لا يُكفر بترك شيءٍ من الأعمال إلا الصلاة، ظهر له جليًّا بأن مراده بتارك (جنس العمل)، أي: تارك العمل بالكلية، كتلكم الصورة الخيالية التي حصل فيها التشغيب في زمانه، مما اضطره أن ينطق بها.

وقد سئل كما في فتوىٰ له صوتية، منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت، عن مسألة تارك أعمال الجوارح، هل هي مسألة خلافية اجتهادية بين أهل السنة والجماعة من عدمه؟

فأجاب: «لا، تارك الأعمال كافر، وإذا قال: أنه مسلم فهو كذاب، لا يكون مسلمًا إلا بالعمل».

ومن تأمَّل كلامه حق التأمل لوجد فيه التنصيص صراحةً علىٰ الشَّرطيَّة، وأن من الأعمال ما هو شرطٌ في صحة الإيمان، ومنه ما هو شرطٌ في كماله، إلا أننا لم

(١) فتح الرحيم الودود (ص: ١٥٦).

(٢) التعليقات الأثرية علىٰ العقيدة الواسطية (ص: ٢٤٨).

نجد من يرعد ويزبد في النيل منه، ونسبته إلىٰ الإرجاء، وذلك أن أهل السنة جميعًا: علماء، وطلاب علم؛ يعلمون بأنه لم يُرِد بالشرط: الشرط الذي هو خارجٌ عن ماهية الشيء، ولم يُرِد إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان، لأنه يقول بقولهم ويعتقد اعتقادهم بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وأنه لا إيمان إلا بعمل، كما هو شأن الشيخين: محمد ناصر الدين الألباني وربيع بن هادي المدخلي، فتأمَّل!!.

❁ وجاء عن الشيخ صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ - أيضًا - ما فيه دلالة ظاهرة علىٰ أنه يُفسر ترك العمل أو ما يُسمىٰ بـ: (جنس العمل)، بترك العمل كله، لا بعضه، وذلك قوله:

«أما الإيمان في الشرع: فإنه هو اعتقادٌ بالقلب، ونُطقٌ باللسان، وعملٌ بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، لا يكون الإيمان إلا من مجموع هذه الأشياء، فمن آمن بقلبه، ولم يؤمن بلسانه، لم يكن مؤمنًا...، فالإيمان بالقلب لا يكفي كما تقولُه المرجئة، وليس بإيمان، وكذلك الإيمان باللسان أيضًا لا يكفي؛ لأن هذا إيمان المنافقين...، والإيمان بالقلب، والقول باللسان؛ لا يكفيان أيضًا، كما تقوله بعض المرجئة، هذا لا يكفي لابد من العمل بالجوارح، فالذي يؤمن بقلبه وبلسانه ولكنه لا يصلي أبدًا، ولا يصوم، ولا يؤدي حج الفريضة، ولا يعملُ أيَّ عملٍ من الأعمال؛ هذا كافر، ولو كان يؤمن بلسانه، وينطق ويعتقد بقلبه، ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، لكنَّ تركَه العملَ من غير عذر لا يجعله مؤمنًا، إلا إذا ترك العمل لعذر كالمكره،

والناسي، والجاهل، وكذا الذي دخل في الإسلام ولم يتمكن من العمل، بأن أسلم ثم مات في الحال، فهذا لا يُحسب عليه العمل؛ لأنه لم يتمكن، كذلك المَخبولُ في عقله؛ هذا لا يتمكن من العمل، أما إذا كان متمكنًا من العمل وتَرَكَه نهائيًّا؛ فهذا ليس بمؤمن»(١).

وقد سئل: ما حكم من ترك جميع العمل الظاهر بالكلية، لكنه نطق بالشهادتين، ويُقر بالفرائض، لكنه لا يعمل شيئًا البتة، فهل هذا مسلم أم لا؟ علمًا بأن ليس له عذرٌ شرعي يمنعه من القيام بتلك الفرائض؟

فأجاب: «هذا لا يكون مؤمنًا، من كان يعتقد بقلبه ويقر بلسانه ولكنه لا يعمل بجوارحه، عطَّل الأعمال كلها من غير عذر؛ هذا ليس بمؤمن؛ لأن الإيمان كما ذكرنا وكما عرَّفه أهل السنة والجماعة أنه: قولٌ باللسان واعتقادٌ بالقلب وعملٌ بالجوارح، لا يحصل الإيمان إلا بمجموع هذه الأمور، فمن ترك واحدًا منها فإنه لا يكون مؤمنًا»(٢).

وسئل أيضًا: ما حكم من يقول بأن من قال: أن من ترك العمل الظاهر بالكلية بما يُسمىٰ عند بعض أهل العلم بجنس العمل أنه كافر؛ أن هذا القول قالت به فرقة من فرق المرجئة؟

فأجاب: «هذا كما سبق. أن العمل من الإيمان، العمل إيمان، فمن تركه يكون تاركًا للإيمان، سواء ترك العمل كله نهائيًّا فلم يعمل شيئًا أبدًا، أو أنه ترك بعض

(١) إتحاف القاري (١ / ١٩٥).

(٢) أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر (ص: ٧).

العمل لأنه لا يراه من الإيمان ولا يراه داخلًا في الإيمان، فهذا يدخل في المرجئة»[1].

- ومنهم من فهم أن المراد به: أفراد العمل وآحاده، ومن هؤلاء العلماء: الشيخ ابن عثيمين، والشيخ عبد المحسن العباد، وغيرهما.

۞ فقد ذكر الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما فيه دلالة ظاهرة علىٰ أنه يُفسر ترك العمل أو ما يُسمىٰ بـ: (جنس العمل)، بترك بعض العمل، أو ما يُسمىٰ بـ: (آحاد العمل وأفراده)، ولم يُفسره بترك العمل كله، وذلك قوله:

«والطائفة الثانية: قالوا: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وإن هذه الأشياء جزء لا يتجزأ من الإيمان، فمن اعتقد ولم يقل أو لم يعمل فإنه كافر، بمعنىٰ أنهم جعلوا القول والعمل جزءًا من الإيمان وشرطًا في وجوده، حتىٰ قالوا: إن فاعل الكبيرة خارج من الإيمان، ولو صلىٰ وصام وزكىٰ وحج، ثم اختلف هؤلاء، فقال بعضهم: يكفر، وقال بعضهم: يكون في منزلة بين منزلتين»[2].

فسَّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (جنس العمل) بما يتوافق مع مذهب الخوارج والمعتزلة؛ الذين يُكفرون المسلمين بترك شيءٍ من الأعمال.

وقد جاء عنه ما يُؤكد هذا المعنىٰ، كما في شريط: (الأسئلة القطرية):

قال السائل: (تارك جنس العمل كافر، تارك آحاد العمل ليس بكافر)، ما رأيكم في ذلك؟

فأجاب: «من قال هذه القاعدة؟! من قائلها؟! هل قالها محمدٌ رسول الله؟!

(١) أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر (ص: ١٣).

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص: ٤٠١).



كلامٌ لا معنىٰ له! نقول: من كَفَّره الله ورسوله فهو كافر، ومن لم يُكفِّره الله ورسوله فليس بكافر! هذا الصواب.

أما جنس العمل، أو نوع العمل، أو آحاد العمل، فهذا كله طنطنةٌ لا فائدة منها».

❁ وجاء عن الشيخ عبد المحسن العباد حَفِظَهُ اللهُ - أيضًا - ما فيه دلالة ظاهرة علىٰ أنه يُفسر ترك العمل أو ما يُسمىٰ بـ: (جنس العمل)، بترك بعض العمل، أو ما يُسمىٰ بـ: (آحاد العمل وأفراده)، ولم يُفسره بترك العمل كله، وذلك حين سئل كما في شرحه علىٰ (سنن أبي داود):

هل الأعمال شرط كمال أو شرط صحة في الإيمان؟

فأجاب: «هي جزءٌ منه، ومنها ما هو شرط كمال، ومنها ما هو شرط صحة، فمنها ما يكون لابد منه؛ لأنه يحصل به الكمال، ومنها ما يحصل به الأساس؛ مثل: الصلاة، فإن الصلاة لا يقال: إن الإنسان إذا أتىٰ بها حصل كمالًا، وإذا لم يأت بها لم يحصل شيئًا، وهذا علىٰ القول الصحيح بأنه كفر.

فالكمال بالنوافل، وأما الفرائض: فهي علىٰ سبيل الوجوب واللزوم، ولابد منها.

وفي هذه الأيام أصبحنا نسمع أن من ترك جنس العمل فإنه يكفر، ومعنىٰ ترك جنس العمل: ترك أي عمل من الأعمال، وهذا هو معتقد الخوارج؛ الذين يكفرون مرتكب الكبيرة، فعندهم أن من ترك جنس العمل؛ أي: ترك أي شيء من العمل؛ فإنه يكفر، والصواب: أن الأعمال مثلها كمثل جسد الإنسان، فهي متفاوتة، فمنها: أشياءٌ إذا ذهبت بقي الإيمان، ومنها: أشياءٌ إذا ذهبت ذهب الإيمان، فجسد الإنسان لو قطعت منه أصبعًا بقي الجسد، لكن لو قطع رأسه أو قطع منه شيءٌ قاتل فإنه يذهب».

وفي شرحه علىٰ: (سنن أبي داود) أيضًا؛ سئل:

هل أجمع العلماء علىٰ أن ترك جنس العمل كفر؟

فأجاب: «كيف يكون ذلك والذين يقولون: إن ترك جنس العمل كفر؛ إنما هم الخوارج؟ فهم يقولون: إن الإنسان إذا ارتكب معصيةً فإنه يخرج من الإيمان ويصير كافرًا، ويقول المعتزلة: إنه يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر، فهو في منزلةٍ بين المنزلتين، لكنهم يتفقون مع الخوارج في كونه خالدًا في النار أبد الآباد.

ويقابلهم في الجانب الآخر المرجئة، وعندهم أن مرتكب الكبيرة مؤمنٌ كامل الإيمان، والحق وسطٌ بين هؤلاء وهؤلاء، وهو ما عليه أهل السنة والجماعة، فهم يقولون: هو مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته، أو هو مؤمنٌ ناقص الإيمان، فقولهم: مؤمن، خالفوا فيه الخوارج الذين قالوا: هو كافر، وقولهم: ناقص الإيمان، خالفوا فيه المرجئة الذين قالوا: هو كامل الإيمان، وهما طرفا الإفراط والتفريط، فالمرجئة فرَّطوا وأهملوا وضيَّعوا، فقولهم فيه تحلل من الدين، وانفلاتٌ من أحكام الشريعة، ويكون مع ذلك مؤمنًا كامل الإيمان، والخوارج والمعتزلة أفرطوا حتىٰ أخرجوا المؤمن العاصي من الإيمان، فالحق وسطٌ بين الإفراط والتفريط كما قال الخطابي:

ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد ... كلا طرفي قصد الأمور ذميم

يعني: طرف الإفراط وطرف التفريط.

ومعنىٰ جنس العمل: أيَّ عملٍ من الأعمال، وأما إذا ترك العمل فيقال فيه: ترك العمل نهائيًّا، أو ترك كل الأعمال».



ومن تدبر كلام الشيخ العباد لوجد أنه قد قرر أمرين اثنين لا ترتضيهما الطائفة الطاعنة في الشيخين: محمد ناصر الدين الألباني، وربيع بن هادي المدخلي.

وهذان الأمران هما:

الأمر الأول: قوله: بأن من الأعمال ما هو شرط كمال، ومنها ما هو شرط صحة.

الأمر الثاني: قوله: بأن القول بتكفير تارك جنس العمل هو مذهب الخوارج.

ومع هذين القولين لم نجد من يرعد ويزبد في النيل منه، ونسبته إلىٰ الإرجاء، كما هو صنيعهم مع الشيخين: محمد ناصر الدين الألباني، وربيع بن هادي المدخلي، وفي ذلك دلالة ظاهرة علىٰ أن النيل من هذين الشيخين السلفيَّين إنما دافعه الهوىٰ، وليس دافعه الديانة، فتأمَّل!!.

والمقصود: أننا نخلص من هذه الأقوال بأن الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشيخ عبد المحسن العباد حَفِظَهُ اللهُ؛ قد توافقا في تفسير هذه اللفظة، وأن المقصود بها ترك بعض العمل، لا كله، وأن القائل بها إما خارجي أو معتزلي، ويُقابلهم في الطرف الآخر: الشيخ أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشيخ صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ، إذ توافقا أيضًا في تفسيرها، وأن المقصود بها ترك العمل كله، لا بعضه، إذ لا إيمان إلا بعمل.

والقول بأنه لا إيمان إلا بعمل، هو أمرٌ متفقٌ عليه بين العلماء المذكورين جميعًا، كما أنه متفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة جميعًا، وهذا يعني: أن هذه اللفظة لولا التشغيب بها وظهورها بين المسلمين لَما احتاج العلماء لأَن يَنطقوا بها، ولا أن يُفسروها، ولكن الكلام بها والنطق بها وتفسيرها، إنما هو لظهورها علىٰ الساحة، وذلك من باب زادوا فزدنا.

وقد بيَّن العلامة عبيد الجابري حَفِظَهُ اللهُ هذا المعنىٰ بوضوح، وذلك في



شرحه لكلام الإمام أبي بكر الحميدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك قوله:

«وأن الإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة».

قال الشيخ عبيد: «هذا هو تعريف الإيمان عند أهل السنة؛ قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، هذه إحدىٰ العبارتين عند أهل السنة، والعبارة الأخرىٰ المشهورة: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

فالقول قسمان: قول القلب، وقول اللسان. والعمل قسمان: عمل بالقلب، وعمل بالجوارح. فقول القلب عقيدته، وعمل القلب حركته وعزمه...

إلىٰ أن قال:

هذا تفصيل مكانة العمل من الإيمان عند أهل السنة إجمالًا.

عندهم أن العمل من الإيمان، من أركان الإيمان، لذلك يقولون: لا إيمان إلا بعمل.

ثم قال:

خلاصة هذه أن الأمور متلازمة، القول لا ينفع وحده، إلا بعمل، والعمل معه، هذا رد علىٰ بعض طوائف المرجئة الذين يعرفون الإيمان بأنه قول.

والقول والعمل لابد لهما من نية خالصة لله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، ثم لابد مع هذا من إصابة السنة، وهذا تنبيه إلىٰ أنه لا ينال العمل القبول عند الله إلا إذا وافق سنة الرسول صَلَّىٰاللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ»[1].

---

(١) فتح ذي الجلال والمنة في شرح أصول السنة (ص: ٤١).

وفي فتوىٰ له، منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت، سئل:

نسمع كثيرًا بكلمة جنس العمل، فما معنىٰ هذه الكلمة وهل هي صحيحة؟

فأجاب: «هذه الكلمة مُحدَثة حسب علمي، ولم أعلم من استخدمها في القرون الثلاثة، وهم يريدون بجنس العمل؛ يعني: العمل كله، يعني: من قال إن العمل ليس من الإيمان، أو أنه إن الذي لا يعمل أي عمل يكون مؤمنًا، هذا ليس بصحيح، يعني: من قال من لم يعمل أي عمل فهو مؤمن؛ فهذا ليس بصحيح، بل هذا كفرٌ فيما أرىٰ؛ لتضافر الكتاب والسنة وإجماع الأئمة علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل، وهذا آخر ما نُقل عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن: يمكن أن يكون الإنسان، أو في بعض الأعمال تركها فسق؛ إلا من جحد وجوبًا؛ الزكاة، وصيام رمضان، وفرض الحج، لا يكفُر من تركها كسلًا وتهاونًا، وإنما يكفر من جحد وجوبها، والصلاة اتفق الأئمة علىٰ أن من جحد وجوبها وهو يعلمه كان كافرًا مرتدًّا وإن صلىٰ، ومن تركها كسلًا وتهاونًا مع الإقرار بوجوبها، فالجمهور علىٰ أنه فاسق، وهذه مسألة مفصلة في غير هذا الموضع».

وبيَّنه أيضًا الشيخ محمد بازمول حَفِظَهُ اللهُ، حيث قال:

«الإيمان لابد فيه من العمل مع التصديق والحب والتعظيم، فهذا أبو طالب صدَّق وأحب، ومع ذلك لم يُعد مؤمنًا؛ لأنه لم يعمل، فالعمل مع القدرة وعدم المانع ركنٌ من أركان الإيمان، فلا إيمان بدون عمل، فكما لم ينفع إبليس معرفته بالله بدون حب وتعظيم وعمل، كذا لم ينفع أبا طالب تصديقه وحبه بدون عمل وتعظيم»(١).

---

(١) الكشكول (ص: ٣٠٦).

وفي فتوىٰ له مشتهرة في موقعه علىٰ شبكة الإنترنت؛ سئل حَفِظَهُ اللهُ عن حكم تارك جنس العمل، وعن القول الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية في تارك العمل؟

فذكر في إجابته علىٰ السؤال فوائد؛ قال:

«أوصي إخواننا ممن يتكلم في هذه المسألة أن يحرص علىٰ ألفاظ السلف الصالح وعباراتهم، وخاصة في مسائل العقيدة ومباحثها، فهم أعلم وأتقىٰ؛ وعليه فلا أرىٰ في بحث مسائل الإيمان علىٰ الخصوص استعمال الألفاظ الحادثة مثل: (جنس العمل) أو (شرط الكمال) أو (شرط الصحة) ونحوها من الألفاظ، بل أوصي بلزوم ألفاظ وعبارات السلف في هذا الباب، وهذه نصيحة في جميع أبواب العلم وفي العقيدة علىٰ الخصوص!».

ثم قال: «إذا تقرر ما سبق؛ فإن الكلام في مسألة الإيمان هو كلام السلف فيها، كما يلي: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ولا إيمان بدون عمل، والإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، يزيد الإيمان حتىٰ يكون أمثال الجبال، وينقص حتىٰ لا يكون في القلب إلا مثقال ذرة، وقد يُعدم فيكون كالهباء، ليس وراءه شيء؛ ومن نقص إيمانه فهو من أصحاب المعاصي، وأصحاب المعاصي في مشيئة الله، إن شاء غفر لهم، وإن شاء عذبهم، ثم مآلهم إلىٰ الجنة!».

ثم قال: «من زعم حصول الإيمان بدون عمل؛ فقد خالف ما عليه أهل السنة والجماعة! ووافق المرجئة، والجهمية، والكرامية؛ علىٰ تفاصيل تراها في كتب العقيدة!».

ثم قال: «ومن زعم بطلان الإيمان بالمعاصي؛ فقد خالف ما عليه أهل السنة والجماعة! ووافق الخوارج، والمعتزلة؛ علىٰ تفاصيل عندهم في ذلك!».

ثم قال: «ومن زعم حصول إيمان في القلب بدون أن يظهر أثره وموجبه علىٰ الظاهر؛ فقد خالف ما عليه أهل السنة والجماعة، والرسول ﷺ يقول: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فالظاهر والباطن متلازمان؛ والعمل: هو فعل الطاعات، ليس هو مجرد ترك المكفرات؛ فإن هذه عبارة لم تأت في كلام السلف، وليست مرادهم من العمل الذي هو جزء الإيمان!».

ثم قال: «ومن أتىٰ بالشهادتين حكمنا بإسلامه في الظاهر، ويُنظر هل يأتي بالأعمال الصالحة أو لا، فإن لم يأت بشيءٍ من الأعمال الصالحة؛ أي: ترك العمل بالكلية مع القدرة وعدم المانع؛ حُكم بكذبه وعدم صدقه فيما زعمه من إسلام!».

ثم قال: «ومن ثبت إيمانه، ثم ترك شيئًا من الطاعات، ينقص إيمانه، ما لم يأت بمُكفِّر، أو كان العمل الذي يتركه يقتضي الكفر».

ثم قال: «ويزول ويُعدم إيمانه إذا ترك الطاعات بالكلية مع القدرة وعدم المانع! ولكن لا يُحكم علىٰ المعين بالكفر إلا بعد ثبوته عليه بقيام الحجة وانتفاء المانع وثبوت الشروط».

ثم قال: «كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ هذا، ولكنه أحيانًا يذكر ما في القلب ويسكت عن عمل الجوارح علىٰ أساس ما قرره من أن ما في القلب لابد أن يظهر أثره وموجبه علىٰ الظاهر، فهو من باب ذكر الملزوم والسكوت عن اللازم، لا من باب أن الإيمان يثبت بدون عمل؛ وقد قرر هذا في مواضع من كتبه، فليُنتبه إلىٰ هذا!».

۞ **والسؤال**: كيف يُحكم علىٰ المسلمين ويُبدَّع العلماء وطلاب العلم بلفظٍ

هذا حاله؟!!.

وصدق العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله حين قال:

«وأنت تتعلق بلفظ: (جنس)، وهو لا ذكر له في القرآن ولا في السنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان، ولم يذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة علىٰ الإسلام.

وإذا رجعت إلىٰ كتب اللغة تجد اضطرابًا في تفسيره.

ويقال: إن أول من أدخله علىٰ اللغة الأصمعي.

قال ابن فارس في (مقاييس اللغة) عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب، وقال مثل هذا صاحب القاموس.

وبعض أهل اللغة يقول عن (الجنس): إنه الضرب من الشيء.

وبعضهم يقول: إنه أعم من النوع، وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة.

وبعضهم يقول: الجنس هو الأصل والنوع، فيجعل معنىٰ الجنس والنوع واحدًا، وهو صاحب (المعجم الوسيط)، وقال بعد هذا التعريف: (وفي اصطلاح المنطقيين ما يدل علىٰ كثيرين مختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع)؛ يعني: عند المنطقيين، وهذا يشير إلىٰ أنه من وضع أهل المنطق.

ومن مضار استخدام هذا اللفظ: أن بعض من حَملوا لواءه يقولون عن الشيخ ابن باز، والشيخ الألباني، والشيخ ابن عثيمين: (إنهم ثالوث الإرجاء)»[(١)].

وقال: «إن كان المراد بجنس العمل هذه الصورة فإني لا أتردد ولا يتردد

---

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٤٤٣).

مسلم في تكفير من هذا حاله، وأنه منافقٌ زنديق؛ إذ لا يفعل هذا من عنده أدنىٰ حد للإيمان.

لكني لا أحب للسلفيين التعلق بلفظ: (جنس العمل) لأمور:

أولها: أنه لفظٌ مُجمَلٌ يحتمل هذه الصورة ويحتمل غيرها وهو ما يريده التكفيريون.

ثانيها: كما قال أخونا حمد العتيق: (إنها مسألة غير عملية؛ بمعنىٰ أنه لا يمكن أن يقال: إن هناك زيدًا - من الناس - قد شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ولم يعمل بعدها خيرًا قط، فإن هذا النفي المطلق لا يمكن لأحدٍ إلا الله أن يُحيط به)، والأمر كما ذكر الأخ حمد.

ثالثها: دندنة التكفيريين حوله لمقاصد سيئة، منها: رمي أئمة السنة بالإرجاء، فمن لا يُكفر تارك الصلاة عندهم مرجئ، أو أُتِيَ من شبهة الإرجاء، ومن لا يُكفر الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله تكفيرًا مخرجًا من الملة؛ فهو مرجئ، وإن فصل علىٰ طريقة السلف، وإن قال بكفر تارك الصلاة.

رابعها: من أجل ما في هذا اللفظ من الإجمال المشار إليه سلفًا يقع من إطلاقه من اللبس علىٰ كثيرٍ من الناس، ولما يوقع من الخلاف بين أهل السنة والشحناء والفتن بينهم، ترجَّح لي أنه يجب الابتعاد عنه؛ لأن الجنس قد يراد به الواحد، وقد يراد به الكل، وقد يراد به الغالب، ومن هنا إذا دندن حوله السلفيون حصل بينهم الخلاف الذي يريده التكفيريون وتكثروا بمن يقول به منهم، فيقولون: هذا فلان السلفي يقول بتكفير تارك جنس العمل، فيجرون الناشئ إلىٰ مذهبهم في تكفير الحكام علىٰ منهجهم، وإلىٰ رمي علماء السنة

بالإرجاء... إلخ»[١].

وقال: «وإن أجمع السلف علىٰ كفر تارك كل الأعمال، فإنهم لم يستخدموا لفظ: (جنس العمل)، ولعله لم يَخطر ببالهم، ولو خطر ببالهم لتركوه؛ لِمَا فيه من الاشتباه، ولِمَا يترتب عليه من الفتن، لأنه لفظٌ مُجمَلٌ مشتبهٌ يؤدي هو وأمثاله إلىٰ الفتن، وقد نُهُوا عن فعل ذلك، فقد نهىٰ رسول الله ﷺ عن عضل المسائل...»[٢].

وقد مر معنا قريبًا عن الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يُؤيد قول الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ، وذلك حين سئل كما في شريط: (الأسئلة القطرية):

قال السائل: (تارك جنس العمل كافر، تارك آحاد العمل ليس بكافر)، ما رأيكم في ذلك؟

فأجاب: «من قال هذه القاعدة؟! من قائلها؟! هل قالها محمدٌ رسول الله؟! كلامٌ لا معنىٰ له! نقول: من كَفَّره الله ورسوله فهو كافر، ومن لم يُكفِّره الله ورسوله فليس بكافر! هذا الصواب.

أما جنس العمل، أو نوع العمل، أو آحاد العمل، فهذا كله طنطنةٌ لا فائدة منها».

۞ وقد يحتج محتجٌّ بأن مِن العلماء المتأخرين مَن ذكر: (جنس العمل)؛ فأقول:

نعم، قد وُجِد في العلماء المتأخرين مَن ذكر: (جنس العمل)؛ ولكن المتتبع لأقوالهم يجد أنها حجةٌ للشيخين: محمد ناصر الدين الألباني وربيع بن هادي المدخلي، ولإخوانهم من علماء السنة، وليست حجةً لكم، لا من قريبٍ، ولا

---

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٤١٦).

(٢) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص: ٤١٦).

من بعيد، بل هي حجةٌ عليكم، وذلك أن العلماء الذين ذكروه؛ لم يُرِد أحدٌ منهم ما أردتموه من تكفير المسلمين، ومن تبديع أهل السنة، والتشغيب عليهم، بل ولم يتصوَّر أحدٌ منهم وجود إنسانٍ بلا عمل، أو وجود مؤمنٍ آمن بقلبه إيمانًا صحيحًا مجزئًا؛ ثم عاش دهره ما شاء الله له أن يعيش دون أن يعمل أيَّ عملٍ بجوارحه، كما تصوَّرتُموه أنتم، وذهبتم تُشغِّبون به علىٰ أهل السنة، وإنما ذكروه، وأرادوا به بيان ما اتفق عليه أهل السنة والجماعة مِن أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأن القول قولٌ مخصوصٌ لا يَصح الإيمان ولا الإسلام إلا به، وهو: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم تصير باقي الأقوال - بعد أن جاء بالأصل - كمالًا في الإيمان، وليست أصلًا فيه.

وكذلك يُقال في العمل؛ وهو أنهم أرادوا أن يُبيِّنوا أن الأعمال كمالٌ في الإيمان، وليست أصلًا فيه؛ إلا عند من يُكفِّر بترك شيءٍ من الأعمال، كالصلاة مثلًا، أو الصلاة والزكاة، أو غير ذلك، فإن هذه الأعمال التي يكفر بترك شيءٍ منها؛ تكون - عند المكفِّر بها - أعمالًا مخصوصةً لا يَصح الإيمان ولا الإسلام إلا بها، ثم تصير باقي الأعمال - بعد أن جاء بالأصل الذي يكفر بتركه - كمالًا في الإيمان.

وبهذا نعلم: أن علماء السنة متفقون علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأن الأعمال القليلة، والأعمال البسيطة، تنفع صاحبها في باب الإيمان، إذا ما أراد بها وجه الله عَزَّوَجَلَّ، كما هو مَنطوق محمدٍ ﷺ، حيث جاء عنه في الحديث الصحيح:

«الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة، فأفضلها: قول لا إله إلا الله،



وأدناها: إماطة الأذىٰ عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان».

ثم مَن كَفَّر بعد ذلك بترك شيءٍ من الأعمال، أو لم يُكفِّر بترك شيءٍ منها، فإن ذلك يكون بحسب اجتهاده، وفهمه للنصوص، وتطبيقه لها، بعد اتفاقهم جميعًا علىٰ أن العمل لابد منه، وأنه لازمٌ من لوازم الإيمان الذي وقر في القلب.

وهذا الأمر المتفق عليه بين أهل السنة والجماعة جميعًا؛ هو ما أراد العلماء بيانه حين ذكروا لفظة: (جنس العمل)، ولم يُريدوا به تكفير أهل السنة، ولا تبديعهم، ولا التشغيب عليهم، وهذا ما سيظهر لكل مُنصف من أقوال هؤلاء العلماء.

۞ وممن استخدم لفظة: (جنس العمل)؛ من العلماء:

١- شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ)، وذلك حين قال:

«فكذلك من حقائق الإيمان ما لا يقدر عليه كثيرٌ من الناس، بل ولا أكثرهم، فهؤلاء يدخلون الجنة، وإن لم يكونوا ممن تحققوا بحقائق الإيمان التي فضل الله بها غيرهم، ولا تركوا واجبًا عليهم، وإن كان واجبًا علىٰ غيرهم، ولهذا كان من الإيمان ما هو من المواهب والفضل من الله؛ فإنه من جنس العلم، والإسلام الظاهر من جنس العمل»[١].

وقال: «والإلهام في القلب تارة يكون من جنس القول والعلم والظن والاعتقاد، وتارة يكون من جنس العمل والحب والإرادة والطلب، فقد يقع في قلبه أن هذا القول أرجح وأظهر وأصوب، وقد يميل قلبه إلىٰ أحد الأمرين دون الآخر»[٢].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٣٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٤٧٦).

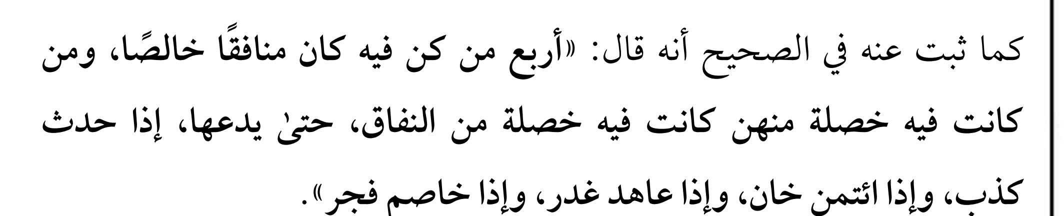


وقال بعد أن ذكر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا﴾ [التوبة: ٦٩]:

«فتلك القوة التي كانت فيهم كانوا يستطيعون أن يعملوا بها للدنيا والآخرة، وكذلك أموالهم وأولادهم، وتلك القوة والأموال والأولاد: هو الخلاق، فاستمتعوا بقوتهم وأموالهم وأولادهم في الدنيا، ونفس الأعمال التي عملوها بهذه القوة والأموال: هي دينهم، وتلك الأعمال، لو أرادوا بها الله، والدار الآخرة؛ لكان لهم ثواب في الآخرة عليها، فتمتعهم بها أخذ حظوظهم العاجلة بها، فدخل في هذا من لم يعمل إلا لدنياه، سواء كان جنس العمل من العبادات، أو غيرها»[١].

وقال: «فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء أنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه؛ فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت علىٰ المرجئة والجهمية، والتي دخلت علىٰ من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه علىٰ قولهم في (مسألة الإيمان)، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع، سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءًا من الإيمان، كما تقدم بيانه، وحينئذ فإذا كان العبد يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها، كان معه من الإيمان بحسب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص، ويجتمع في العبد إيمان ونفاق،

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٤).



كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق، حتىٰ يدعها، إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**».

وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب، فإن كثيرًا من الناس؛ بل أكثرهم في كثير من الأمصار، لا يكونون محافظين علىٰ الصلوات الخمس، ولا هم تاركيها بالجملة، بل يصلون أحيانًا، ويدَعون أحيانًا، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت علىٰ المنافق المحض - كابن أبي وأمثاله من المنافقين - فَلأَنْ تجري علىٰ هؤلاء أولىٰ وأحرىٰ»[1].

فهذه أربعة أقوال لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر فيها لفظة: (جنس العمل)، ومراده فيها واضحٌ وضوح الشمس في رائعة النهار.

ففي القول: الأول والثالث والرابع؛ بيَّن أن مراده بـ (جنس العمل) هو ما عليه جمهور العلماء، فلم يجعله عملًا مخصوصًا يَكفر المسلم بتركه، وإنما أدخل فيه الأعمال كلها؛ فرائضها ونوافلها.

وكذلك في قوله الثاني: بيَّن أن مراده به: أعمال القلوب كلها؛ فرائضها ونوافلها، كما هو مذهب جمهور العلماء، ولم يجعله عملًا مخصوصًا يَكفر المسلم بتركه.

علمًا بأن له قولًا آخر؛ ذكر فيه أن العمل عملٌ مخصوص وهو الصلاة، كما هو قول المُكفِّرين لتارك الصلاة تكاسلًا؛ فقال:

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦١٦).

وقال: «فإن الإيمان عند أهل السنة والجماعة: قولٌ وعمل، كما دل عليه الكتاب والسنة، وأجمع عليه السلف، وعلىٰ ما هو مقررٌ في موضعه، فالقول: تصديق الرسول، والعمل: تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنًا، والقول الذي يصير به مؤمنًا قولٌ مخصوص، وهو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة»(١).

ذكر أن العمل عملٌ مخصوص وهو الصلاة؛ مع أنه لا يُكفِّر تارك الصلاة تكاسلًا؛ إلا إذا تركها بالكلية، كما هو معلومٌ من مذهبه، وقد ذكره بعد أن ذكر قوله هذا؛ فقال:

«فإن قيل: فالأدلة الدالة علىٰ التكفير عامة عمومًا مقصودًا، وإن حملتموها علىٰ هذه الصورة كما قيل، قَلَّت فائدتها وإدراك مقصودها الأعظم، وليس في شيءٍ منها هذه القيود.

قلنا: الكفر علىٰ قسمين:

قسمٌ تنبني عليه أحكام الدنيا من تحريم المناكح والذبائح ومنع التوارث والعقل وحل الدم والمال وغير ذلك، فهذا إنما يثبت إذا ظهر لنا كفره؛ إما بقول يوجب الكفر، أو عمل؛ مثل: السجود للصنم، وإلىٰ غير القبلة، والامتناع عن الصلاة، وش به ذلك، فهذا النوع لا نرتبه علىٰ تارك الصلاة حتىٰ يتحقق امتناعه؛ الذي هو الترك؛ لجواز أن يكون قد نوىٰ القضاء فيما بعد، أو له عذر، وشبه ذلك.

والثاني: ما يتعلق بأحكام الآخرة، والانحياز عن أمة محمد، واللحاق بأهل

(١) شرح العمدة (٢ / ٨٦).

الكفر، ونحو ذلك، فهذا قد يجوز علىٰ كثيرٍ ممن يدعي الإسلام؛ وهم المنافقون؛ الذين أمرهم بالكتاب والسنة معلوم، الذين قيل فيهم: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الحديد: ١٣ - ١٤] الآية، فمن لم يُصلِّ ولم يَرَ أن يصلي قط ومات علىٰ ذلك من غير توبة، فهذا تارك الصلاة مندرج في عموم الأحاديث، وإن لم يَظهر في الدنيا حكم كفره.

ومن قال من أصحابنا لا يُحكم بكفره إلا بعد الدعاء والامتناع، فينبغي أن يُحمل قوله علىٰ الكفر الظاهر، فأما كفر المنافقين فلا يُشترط له ذلك، فإن أحمد وسائر أصحابنا لم يَشترطوا لحقيقة الكفر هذا الشرط.

فأما إن أخرها عن وقتها وفعلها فيما بعد فمات أو كان ممن يلزمه أن يفعلها فيما بعد فمات؛ فهذا مع أنه فاسقٌ من أهل الكبائر، ليس بكافر؛ كالأمراء الذين يؤخرون الصلاة حتىٰ يخرج الوقت، ولذلك أمرنا النبي ﷺ أن نصلي معهم النافلة، ولذلك قال ابن مسعود: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]؛ أخروها حتىٰ يخرج وقتها، ولو تركوها لكانوا كفارًا.

وهذا الضرب كثيرٌ في المسلمين، وهم من أهل الكبائر الذين ادُّخِرَت لهم الشفاعة، وما جاء من الرجاء لمن يتهاون في الصلاة فإليهم ينصرف، ولهذا قال النبي ﷺ: «**ومن لم يحافظ عليها لم يكن له عند الله عهد**»، ونفي المحافظة لا ينفي الفعل، بخلاف من لم (يفعل)(١)؛ فإنه يكون تاركًا بالكلية كما تقدم،

(١) ما بين القوسين محلها فراغ في الأصل يقتضيه السياق.

وكذلك من أخل بما يسوغ فيه الخلاف من شرائطها وأركانها.

وأما من أخل بشيءٍ من شرائطها وأركانها التي لا يسوغ فيها الخلاف؛ فهذا بمنزلة التارك لها فيما ذكره أصحابنا كما تقدم من حديث حذيفة، ولأن هذه الصلاة وجودها كعدمها في منع الاكتفاء بها فأشبه من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض.

فأما من يترك الصلاة بعض الأوقات؛ لا يقضيها ولا ينوي قضاءها، أو يخل ببعض فرائضها ولا يقضيها، ولا ينوي قضاءها، فمقتضىٰ ما ذكره كثيرٌ من أصحابنا أنه يكفر بذلك، فإن دُعِي إليها وامتنع حُكِم عليه بالكفر الظاهر، وإلا لحقه حكم الكفر الباطن بذلك، ثم إذا صلىٰ الأخرىٰ صار مؤمنًا كما دل علىٰ ذلك قوله: «**من ترك صلاة العصر متعمدًا حبط عمله**»، وقوله: «**من ترك الصلاة عمدًا فقد برئت منه الذمة**»، ولا يلزم ذلك أحكام الكفر في حقه كالمنافقين.

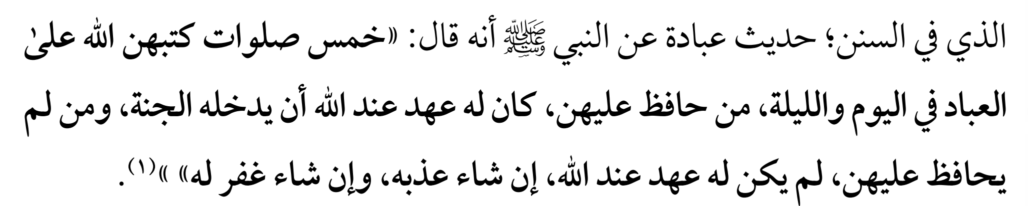
والأشبه في مثل هذا: أنه لا يكفر بالباطن أيضًا؛ حتىٰ يعزم علىٰ تركها بالكلية، كما لم يكفر في تأخيرها عن وقتها كما تقدم من الأحاديث، ولأن الفرائض تُجبر يوم القيامة بالنوافل، ولأنه متىٰ عزم علىٰ بعض الصلاة فقد أتىٰ بما هو مجرد إيمان»(١).

وقال في موطنٍ آخر: «والاعتقاد التام لعقاب التارك باعث علىٰ الفعل، لكن هذا قد يعارضه أحيانًا أمور توجب تأخيرها وترك بعض واجباتها، وتفويتها أحيانًا.

فأما من كان مصرًّا علىٰ تركها؛ لا يصلي قط، ويموت علىٰ هذا الإصرار والترك، فهذا لا يكون مسلمًا؛ لكن أكثر الناس يصلون تارة، ويتركونها تارة، فهؤلاء ليسوا يحافظون عليها، وهؤلاء تحت الوعيد، وهم الذين جاء فيهم الحديث

---

(١) شرح العمدة (٢ / ٩٢).


الذي في السنن؛ حديث عبادة عن النبي ﷺ أنه قال: «**خمس صلوات كتبهن الله علىٰ العباد في اليوم والليلة، من حافظ عليهن، كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن، لم يكن له عهد عند الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له**» »[1].

وهذا القول الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أن تارك الصلاة تكاسلًا لا يكفر إلا إذا تركها بالكلية، وقوله: بأن القول الذي يصير به مؤمنًا قولٌ مخصوص، وهو الشهادتان، وأن العمل الذي يصير به مؤمنًا عملٌ مخصوص، وهو الصلاة، لازمه: أن نثبت الإسلام والإيمان لمن نطق بالشهادتين، وصلىٰ ولو صلاةً واحدة، وليس لنا أن نحكم بكفره بعد ذلك؛ إلا إذا أظهر الكفر، أو ثبت تركه للصلاة بالكلية بعد أن كان يصلي بعض الأحايين عند من يكفر تارك الصلاة بالكلية، وأن يكون التكفير بالشروط المعروفة عند العلماء، وهذا ما لا يرتضيه المشغبون بلفظة: (جنس العمل).

ويُؤخذ من قوله بأن التارك بالكلية ليس معناه الذي يعيش دهره - منذ بلوغه وتكليفه بأعمال الإسلام إلىٰ أن يموت - لا يعمل أي عمل يدل علىٰ إيمانه، وإنما معناه كما هو لفظ محمدٍ ﷺ كما في الصحيحين:

«**فوَالَّذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**».

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٢/ ٤٩).

وفي رواية عند مسلم:

«إن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل الجنة ثم يختم له عمله بعمل أهل النار، وإن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل النار ثم يختم له عمله بعمل أهل الجنة».

بل قرر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما هو أشد علىٰ المشغبين بلفظة: (جنس العمل)، من هذه الأقوال؛ فقال:

«قد تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دل عليه الكتاب والسنة أنهم لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب، ولا يخرجونه من الإسلام بعمل؛ إذا كان فعلًا منهيًّا عنه؛ مثل: الزنا، والسرقة، وشرب الخمر؛ ما لم يتضمن ترك الإيمان، وأما إن تضمن ترك ما أمر الله بالإيمان به؛ مثل: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت؛ فإنه يكفر به، وكذلك يكفر بعدم اعتقاد وجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، وعدم تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة.

فإن قلت: فالذنوب تنقسم إلىٰ ترك مأمور به، وفعل منهي عنه.

قلت: لكن المأمور به إذا تركه العبد: فإما أن يكون مؤمنًا بوجوبه، أو لا يكون؛ فإن كان مؤمنًا بوجوبه، تاركًا لأدائه؛ فلم يترك الواجب كله، بل أدىٰ بعضه وهو الإيمان به، وترك بعضه وهو العمل به.

وكذلك المحرم إذا فعله؛ فإما أن يكون مؤمنًا بتحريمه، أو لا يكون؛ فإن كان مؤمنًا بتحريمه، فاعلًا له؛ فقد جمع بين أداء واجب، وفعل محرم، فصار له حسنةٌ وسيئة، والكلام إنما هو فيما لا يُعذر بترك الإيمان بوجوبه وتحريمه من الأمور المتواترة، وأما من لم يعتقد ذلك فيما فعله أو تركه بتأويل أو جهل يُعذر

به؛ فالكلام في تركه هذا الاعتقاد كالكلام فيما فعله أو تركه بتأويلٍ أو جهلٍ يُعذر به.

وأما كون ترك الإيمان بهذه الشرائع كفرًا؛ وفعل المحرم المجرد ليس كفرًا: فهذا مقررٌ في موضعه، وقد دل علىٰ ذلك كتاب الله في قوله: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١]؛ إذ الإقرار بها مرادٌ بالاتفاق، وفي ترك الفعل نزاع»[١].

٢- الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٥هـ)، وذلك حين ذكر الفرق بين الإيمان والإسلام؛ فقال:

«والتحقيق في الفرق بينهما: أن الإيمان هو تصديق القلب، وإقراره، ومعرفته، والإسلام: هو استسلام العبد لله، وخضوعه، وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين، كما سمَّىٰ الله تعالىٰ في كتابه الإسلام دينًا، وفي حديث جبريل سمَّىٰ النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان دينًا، وهذا أيضًا مما يدل علىٰ أن أحد الاسمين إذا أُفرِد دخل فيه الآخر، وإنما يُفرَّق بينهما حيث قُرِن أحد الاسمين بالآخر، فيكون حينئذٍ المراد بالإيمان: جنسَ تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل...»[٢].

فالحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بيَّن هنا أن مراده بـ (جنس العمل) هو**: أعمال الإسلام، فأدخل فيه الأعمال كلها؛ فرضها ونفلها، والتي لابد وأن يأتي المؤمن بشيءٍ منها، ولم يجعله عملًا مخصوصًا يَكفر المسلم بتركه، وقوله هذا: هو ما عليه جمهور العلماء، وهو ما لا يرتضيه المشغِّبون بلفظة: (جنس العمل).

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٠ / ٩٠).

(٢) جامع العلوم والحكم (١ / ١٠٨).



❁ **وقد ذكر هذا القول عن ابن رجب مؤيدًا له ومقرًّا به:**

١- العلامة محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٨٨هـ).

ذكر ذلك وقرره في كتابه: (لوامع الأنوار البهية ١ / ٤٣٠).

٢- العلامة حسين بن أبي بكر بن غنام التميمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٢٥هـ).

ذكر ذلك وقرره في كتابه: (العقد الثمين ص: ٥٠).

٣- العلامة سليمان بن عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٣٣هـ).

ذكر ذلك وقرره في كتابيه: (التوضيح عن توحيد الخلاق ص: ١٢٤)، و (تيسير العزيز الحميد ص: ٥٩٩).

وكل ما قرره هؤلاء الأئمة جاء علىٰ خلاف ما يقرره المشغِّبون بلفظة: (جنس العمل).

فبان بذلك أن الأمر كما ذكرت في بداية الكلام علىٰ مسألة: (جنس العمل) من أن الحق فيها مع الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ.

ثم لو سلمنا لهذه الطائفة جدلًا بصحة لفظة: (جنس العمل)، فما هو المعنىٰ الصحيح لهذه اللفظة عندهم، والتي يَسلم مَن يتبناها مِن طعنهم، وقد وجدنا أن المنتسبين إلىٰ العلم من المسلمين، انقسموا في هذه اللفظة، وفي فهمهم لها؛ إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأول: هم من يُثبتون الإيمان لمن يَعمل أيَّ عملٍ من أعمال الجوارح بعد إيمان القلب واللسان، ولو بأقل الأعمال؛ كإماطة الأذىٰ عن الطريق، وحجتهم في ذلك قول النبي ﷺ:

«الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة، فأفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذىٰ عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان».

وذلك يعني أنهم قد يُثبتون الإيمان لمن لا يصلي، أو لا يزكي، أو لا يصوم، أو لا يحج، بل قد يُثبتون الإيمان لمن لا يصلي، ولا يزكي، ولا يصوم، ولا يحج، أي أنه تاركٌ للأركان الأربعة، بل ولغيرها من الأعمال من باب أولىٰ؛ إلا أنه من المحال أن يترك العمل كله مع إيمانه، فهو قد يَترك من الأعمال ما يَترك، إلا أنه مع تَركه لهذه الأعمال، قد يأتي بأعمال أخرىٰ غيرها، وأعمال البر، وأعمال الخير، كثيرة لا حصر لها، وهي داخلة في لفظة: (جنس العمل) عند هؤلاء العلماء.

وهذا القول عليه جمهور العلماء، ومنهم: الزهري، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية، وغيرهم كثير، وهو مذهب الشيخين: محمد ناصر الدين الألباني وربيع بن هادي المدخلي، وهو قولٌ مذمومٌ عند هذه الطائفة، المُشغِّبة علىٰ أهل السنة بلفظة: (جنس العمل)، فهم لا يَقبلون مثل هذا القول، بل بدَّعوا الشيخين بسببه، مما يعني أنهم لم يَقبلوا ما دلَّت عليه هذه اللفظة - لفظة: (جنس العمل) - عند هؤلاء العلماء من أن المراد بها: أن يعمل المؤمن أيَّ عملٍ من الأعمال الداخلة في مسمىٰ الإيمان، والتي يُستدل بها علىٰ صحة إيمانه.

القسم الثاني: هم من لا يُثبتون الإيمان لمن آمن بقلبه ولسانه؛ وإن عمل من أعمال البر، ومن أعمال الخير ما عمل، وجاء بجميع الأعمال المندرجة تحت لفظة: (جنس العمل)، ما لم يُحافظ علىٰ جميع الأركان والواجبات، ويجتنب جميع المحرمات، فلا يُخل بشيءٍ من ذلك.

فإن ترك ركنًا من الأركان، أو واجبًا من الواجبات ولو مرةً واحدة، فإنه

يخرج عندهم عن دائرة الإسلام، ويصير بتفريطه هذا كافرًا مرتدًّا، وكذلك إن أتىٰ كبيرةً من كبائر الذنوب، ولو لمرةٍ واحدة، صار عندهم كافرًا مرتدًّا، وهذا هو مذهب الخوارج والمعتزلة؛ الذين يكفرون المسلمين بأي ذنب يقترفونه، سواء أخلوا بواجب من الواجبات، أو وقعوا في محرم من المحرمات.

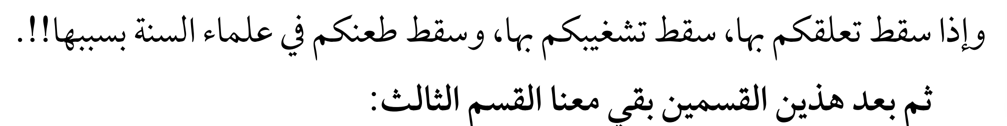
فهذان تفسيران للفظة: (جنس العمل).

فإن قلتم بالأول، وجعلتم المعنىٰ الصحيح للفظة: (جنس العمل): هو أن يعمل المؤمن أيَّ عمل من الأعمال الداخلة في مسمىٰ الإيمان؛ سقط طعنكم في الشيخين، وفي غيرهما من إخوانهما علماء السنة.

وإن تركتم هذا القول وتبنيتم القول الآخر، وجعلتم المعنىٰ الصحيح للفظة: (جنس العمل): هو أن يأتي المؤمن بجميع الأعمال الواجبة الداخلة في مسمىٰ الإيمان، فلا يخل بشيءٍ منها، وأن يجتنب جميع المحرمات؛ فلا يقع في شيءٍ منها، وافقتم الخوارج والمعتزلة علىٰ قولهم، فدخلتم في دائرتهم؛ شئتم أم أبيتم، وخرجتم بقولكم هذا عن دائرة أهل السنة والجماعة!!.

ثم إن طعنتم بعد ذلك في الشيخين بسبب تبنِّيكم لهذا القول وتَركِكُم القول الأول؛ شمل طعنكم جميع العلماء القائلين بهذا القول؛ شئتم أم أبيتم، ولم يكن طعنُكم خاصًّا بالشيخين كما تزعمون!!.

أما إن تركتم هذين القولين فلم تقولوا بأحدهما؛ سقط تعلقكم بلفظة: (جنس العمل)؛ إذ لا معنىٰ لها ينفعكم في هذا الباب، وقد أنكرتم دلالتها علىٰ أفراد العمل وآحاده، كما هو مذهب القسم الأول من العلماء، وأنكرتم أيضًا دلالتها علىٰ العمل كله، كما هو مذهب القسم الثاني، وهم الخوارج والمعتزلة،



وإذا سقط تعلقكم بها، سقط تشغيبكم بها، وسقط طعنكم في علماء السنة بسببها!!.

ثم بعد هذين القسمين بقي معنا القسم الثالث:

وهم من لا يُثبتون الإيمان لمن آمن بقلبه ولسانه؛ وإن عمل من أعمال البر، ومن أعمال الخير ما عمل، وجاء بجميع الأعمال المندرجة تحت لفظة: (جنس العمل)، ما لم يأت بالأركان الأربعة، أو بعضها.

وهذا القول عليه جماعة من أهل السنة، وهو رواية عن أحمد، ولكن القائلين به جعلوا العمل عملًا مخصوصًا يثبت به الإيمان، كالصلاة مثلًا عند من يُكفر تارك الصلاة، والصلاة والزكاة عند من يُكفر تارك هذين الركنين، وهكذا.

وهؤلاء كما هو معلومٌ من مذهبهم؛ لا تنفع المؤمن أعماله عندهم، وإن جاء بجميع الأعمال الداخلة في مسمىٰ الإيمان، وترك جميع المحرمات، ما لم يأتِ بالعمل المخصوص الذي يُكفرون تاركه.

وهذا يعني أنه لا معنىٰ عندهم للفظة: (جنس العمل)، إذ لم ينفع عندهم في باب الإيمان؛ إلا ذلكم العمل المخصوص الذي يُكفرون تاركه، ثم تأتي باقي الأعمال تبعًا بعد ذلك، وتكون كمالًا في الإيمان.

وهذا القول أيضًا إن قلتم به؛ لم يبقَ لتعلقكم بلفظة: (جنس العمل) أي معنىٰ!!.

هذا ما يخص الطائفة الأولىٰ وإعراضها عن أقوال الشيخين الصريحة الواضحة التي قرَّرَا فيها تكفير تارك العمل بالكلية.

۞ **أما الطائفة الثانية:** فمذهبهم قائمٌ علىٰ خطأ في الفهم، وليس علىٰ الهوىٰ، كما هو حال الطائفة الأولىٰ، فيما أحسبهم والله حسيبهم.

فالطائفة الأولىٰ أرادوا الطعن في الأئمة، والنيل منهم، وإسقاطهم، بل



وإسقاط المنهج السلفي الذي يحترم أئمته، ويحترم أهله، ويحترم اختلافهم في التكفير في ترك بعض الأركان من عدمه، كما هو واقعٌ بينهم في مسألة الصلاة، وفي غيرها من الأركان، دون أن ينسب بعضهم بعضًا؛ لا إلىٰ الخوارج ولا إلىٰ المرجئة، وقد سبق بيان ذلك.

أما هذه الطائفة فقد وجدوا أقوالًا للأئمة تَنصُّ علىٰ أن أصل الإيمان الإقرار بالقلب واللسان، وأن تارك العمل لا يكفر، وأنه مؤمنٌ ناقص الإيمان، فأخطأوا في فهمها، وفي فهم مقصودهم بتارك العمل، وأضافوا هُم عليها لفظة: (بالكلية)؛ ثم تَبنَّوا - بسبب ذلكم الفهم الخاطئ - القول بإيمان تارك العمل بالكلية، موافقةً منهم لمن قاله من الأئمة حسب ظنهم الخاطئ، إذ ظنوا أن هذا القول هو قولٌ آخر لأهل السنة والجماعة، وأن هذه المسألة مسألةٌ خلافيةٌ بين أهل السنة والجماعة أنفسهم، وأن هناك من العلماء السلفيين المعاصرين من يُوافقهم علىٰ ما ذهبوا إليه، ويُقرر معهم الأمر الذي تَبنَّوه وقرَّروه، فنسبوا هذا القول للشيخين محمد ناصر الدين الألباني وربيع بن هادي المدخلي - قصدوا ذلك أم لم يقصدوه -، ثم لَمَّا وجدوا أقوالًا أخرىٰ للشيخين تَنصُّ صراحةً علىٰ أن مرادهم من أن الإيمان قول وعمل، أي: أنه لا إيمان إلا بعمل، وأن الإيمان دون عمل لا يفيد صاحبه، وأن تارك العمل بالكلية كافرٌ زنديق، اختلَّ ميزانهم الذي يَزنون به الأمور، ويُفرِّقون به بين الحق والباطل في هذا الباب، واستغربوا هذا القول من الشيخين، ثم لَمَّا عجزوا عن الجمع بينه وبين القول الآخر الذي تَبنَّوه هم، ظنوا أن الشيخين محمد ناصر الدين الألباني وربيع بن هادي المدخلي قد تَناقَضَا واضطَربَا في أقوالهما؛ إذ قَرَّرَا الأمرَ وضِدَّه، وهذا في الحقيقة: حسب ما فهموه

هُم، وإلا فالأمر مختلفٌ تمامًا، إذ إن هذين الشيخين لم يُقرِّرَا إلا ما هو متقررٌ ومتفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة جميعًا، فلم يَخرجا بأقوالهما التي ذكروها، والتي عجزت هذه الطائفة عن الجمع بينها عمَّا عليه أهل السنة والجماعة؛ وذلك أن أهل السنة والجماعة متفقون علىٰ أن الإيمان له أصلٌ وفرع، وأن أصله الإقرار بالقلب واللسان، وفرعه العمل، اتفقوا علىٰ ذلك؛ سواء مَن كان يُكفر بترك شيءٍ من الأعمال، أو مَن لا يُكفر بترك شيءٍ منها، وهم متفقون أيضًا - من حيث الجملة - علىٰ أن تارك العمل لا يَكفر، مع اتفاقهم علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل، اتفقوا علىٰ ذلك؛ واختلفوا في أعمالٍ مخصوصةٍ، هل يَكفر بتركها أو لا يَكفر، كالأركان الأربعة أو بعضها، كما سبق بيان ذلك، مع احترام بعضهم بعضًا في اجتهاداتهم في مثل هذه المسائل، إذ لم يُضلِّل بعضهم بعضًا، ولم يُبدِّع بعضهم بعضًا.

والمقصود: أن أهل السنة والجماعة متفقون من حيث الجملة علىٰ أن تارك العمل لا يَكفر، بل المسلمون بجميع طوائفهم - سنيهم وبدعيهم -، متفقون علىٰ هذا الأمر، ولم ينازع في ذلك إلا الخوارج والمعتزلة؛ الذين يُكفرون المسلمين بالذنوب.

ومما يُتعجَّب منه حقيقةً من أمر هذه الطائفة؛ أنهم أو بعضهم حكم علىٰ الشيخين بالتناقض والاضطراب، ثم جعل أقوالهما الموافقة لقوله - حسب ظنه - دليلًا يستدل به لمذهبه ولقوله بإيمان تارك العمل بالكلية، وحجةً له يتقوىٰ بها علىٰ مخالفيه، وذلك لظنه أنهما يُوافقانه علىٰ قوله الذي اختاره وذهب إليه، ثم أعرض بعد ذلك عن أقوالهما الأخرىٰ التي تَنقضُ هذا القول الذي اختاره،

وتَبنَّاه، وتُبطل استدلاله الذي استدلَّ به.

بل والأغرب من ذلك أنهم أخذوا من أقوال الأئمة السابقين ما يخدم مذهبهم - حسب ظنهم - وواجَهوا بها مخالفيهم، دون أن يحكموا عليهم بالتناقض والاضطراب، كما حكموا على الشيخين، مع وقوع هؤلاء الأئمة في نفس الأمر الذي وقع فيه الشيخان، والذي حكموا هُم عليهما بالتناقض والاضطراب بسببه؛ إذ إن هؤلاء الأئمة قد قرَّروا الأمر وضِدَّه، بناءً على ما ذهبت إليه هذه الطائفة، وبحسب فهمهم الخاطئ للمسألة.

والأَوْلى بهذه الطائفة أن تترك أقوال الجميع؛ إذ الجميع مضطربون عندهم، بناءً على هذا الفهم الخاطئ لهذه المسألة، ولعجزهم عن الجمع بين أقوال العلماء فيها، إذ لا يُمكن أن يُحكَم على بعضهم بالتناقض والاضطراب بسبب هذه الأقوال، وأن تُصوَّب الأقوال نفسها للبعض الآخر.

وأكتفي هنا بالإشارة لبعض أقوال الأئمة - أئمة أهل السنة والجماعة - والتي ظاهرها التعارض حسب ما فهمته هذه الطائفة، ثم سيأتي التفصيل فيها عند ذكر الشبهات التي بسببها نشأ القول بإيمان تارك العمل بالكلية، والإجابة عليها، والتي سأختم بها هذه الرسالة المباركة بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

فمن هذه الأقوال:

۞ **أولًا**: ما جاء عن الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩٤هـ).

وذلك أن هذا الإمام من المشهور عنه أنه يُكفِّر تارك الصلاة تكاسلًا، يَعرف ذلك عنه العلماء وطلبة العلم، وفي ذلك قال:

«أفلا ترىٰ أن تارك الصلاة ليس من أهل ملة الإسلام؛ الذين يُرجىٰ لهم

الخروج من النار ودخول الجنة بشفاعة الشافعين، كما قال ﷺ في حديث الشفاعة الذي رواه أبو هريرة وأبو سعيد جميعًا رضي الله عنهما: أنهم يخرجون من النار، يُعرفون بآثار السجود، فقد بيَّن لك أن المستحقين للخروج من النار بالشفاعة هم المصَلُّون، أوَلاَ ترىٰ أن الله تعالىٰ ميَّز بين أهل الإيمان وأهل النفاق بالسجود...»[1].

ولكن: مع تكفيره لتارك الصلاة تكاسلًا؛ إلا أنه أثبت الإيمان لمن دخل فيه بالإقرار والتصديق والخروج من ملل الكفر، دون أن يَذكر العمل؛ فقال:

«وأما احتجاجهم بأن الله جعل اسم مؤمن اسم ثناء وتزكية، وأوجب عليه الجنة، ثم أوجب النار علىٰ الكبائر، فدل بذلك علىٰ أن اسم الإيمان زائل عن كل من أتىٰ كبيرة، فإنا نقول: إن اسم المؤمن قد يطلق علىٰ وجهين: اسم بالخروج من ملل الكفر، والدخول في الإسلام، وبه تجب الفرائض التي أوجبها الله علىٰ المؤمنين، ويجري عليه الأحكام والحدود التي جعلها الله بين المؤمنين، واسم يلزم بكمال الإيمان، وهو اسم ثناء وتزكية، يجب به دخول الجنة، والفوز من النار، فالمؤمنون الذين خاطبهم الله بالفرائض، والحلال، والحرام، والأحكام، والحدود، الذين لزمهم الاسم بالدخول في الإسلام بالإقرار والتصديق والخروج من ملل الكفر، والمؤمنون الذين زكاهم، وأثنىٰ عليهم، ووعدهم الجنة، هم الذين أكملوا إيمانهم باجتناب كل المعاصي، واجتناب الكبائر»[2].

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ١٠٠٩).

(٢) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٦٧).

وقال: «ثم فسر النبي ﷺ بسنته الإيمان إذ فهم عن الله عَزَّوَجَلَّ مثله، فأخبر أن الإيمان ذو شعب، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، فجعل أصله الإقرار بالقلب واللسان، وجعل شعبه الإيمان، ثم جعل في غير حديث الأعمال شعبًا من الإيمان»(١).

وقال: «وقد جزَّأ النبي ﷺ ما في قلوبهم من الإيمان بالقلة والكثرة، ثم أخبر أن أقلهم إيمانًا قد أُدخِل الجنة، فثبت له بذلك اسم الإيمان، فإذا كان أقلهم إيمانًا يستحق الاسم، والآخرون أكثر منه إيمانًا؛ دل ذلك أن له أصلًا وفرعًا، يستحق اسمه من يأتي بأصله، ويتأولون في الزيادة بعد أصله، فتركوا أن يضربوا النخلة مثلًا للإيمان، مثلًا كما ضربه الله عَزَّوَجَلَّ، ويجعل الإيمان له شعبًا كما جعله الرسول ﷺ، فيشهدوا بالأصل وبالفروع، ويشهدوا بالزيادة إذا أتىٰ بالأعمال، كما أن النخلة؛ فروعها وشعبها، أكمل لها، وهي مزدادة بعد ما ثبت الأصل شعبًا وفرعًا، فقد كان يحق عليهم أن يُنزلوا المؤمن بهذه المنزلة؛ فيشهدوا له بالإيمان؛ إذ أتىٰ بالإقرار بالقلب واللسان، ويشهدوا له بالزيادة كلما ازداد عملًا من الأعمال التي سماها النبي ﷺ شعبًا للإيمان، وكان كلما ضيَّع منها شعبةً، علموا أنه من الكمال أنقص من غيره ممن قام بها، فلا يُزيلوا عنه اسم الإيمان حتىٰ يزول الأصل»(٢).

والسؤال: كيف يُكفِّر الإمام ابن نصر المروزي تاركَ الصلاة تكاسلًا، وهي

---

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧٠٦).

(٢) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧١٢).

عملٌ من أعمال الجوارح، ثم يُثبت الإيمان بمجرد الإقرار بالقلب واللسان، أليس هذا تناقضًا واضطرابًا بناءً علىٰ ما ذهبتم إليه، وبحسب فهمكم للمسألة، التي حكمتم بسببها علىٰ الشيخين بالتناقض والاضطراب؟!.

❁ **ثانيًا:** ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ).

وقد سبق أن بينت أن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُفرِّق في حكمه بالتكفير من عدمه بين تارك الصلاة بالكلية، وبين من يُصلي أحيانًا، ويَدع أحيانًا، فيُكفِّر الأول؛ وهو التارك لها بالكلية، ولا يُكفِّر الثاني.

وهو بهذا التقرير وهذا القول قد وقع في التناقض والاضطراب حسب فَهم هذه الطائفة، وإلا كيف يُكفِّر تاركَ الصلاة بالكلية، ثم يَنُصُّ علىٰ أن السلف متفقون علىٰ أن الإيمان لابد فيه من تصديق القلب واللسان دون أن يذكر العمل، بل دون أن يُشير إليه ولو إشارة؛ وذلك قوله:

«ولكن من رحمة الله بعباده المسلمين أن الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق، مثل الأئمة الأربعة وغيرهم؛ كمالك، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وكالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد؛ كانوا ينكرون علىٰ أهل الكلام من الجهمية قولهم في القرآن والإيمان وصفات الرب، وكانوا متفقين علىٰ ما كان عليه السلف من أن الله يُرىٰ في الآخرة، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الإيمان لابد فيه من تصديق القلب واللسان، فلو شتم الله ورسوله كان كافرًا باطنًا وظاهرًا عندهم كلهم»[1].

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٠٢).

بل كيف يُكفِّر تاركَ الصلاة بالكلية، ثم يُثبت الإيمان لمن آمن بقلبه، دون أن يذكر معه قول اللسان، ولا عمل الجوارح؛ فيقول:

«فالإيمان في القلب لا يكون إيمانًا بمجرد تصديق ليس معه عمل القلب وموجبه من محبة الله ورسوله ونحو ذلك؛ كما أنه لا يكون إيمانًا بمجرد ظن وهوىٰ؛ بل لابد في أصل الإيمان من قول القلب، وعمل القلب»(١).

ويقول: «وحينئذٍ فالإيمان لابد فيه من تصديق القلب وعمله، وهذا معنىٰ قول السلف: الإيمان قول وعمل، ثم إنه إذا تحقق القلب بالتصديق والمحبة التامة المتضمنة للإرادة لزم وجود الأفعال الظاهرة، فإن الإرادة الجازمة إذا اقترنت بها القدرة التامة لزم وجود المراد قطعًا، وإنما ينتفي وجود الفعل لعدم كمال القدرة، أو لعدم كمال الإرادة...»(٢).

والسؤال يُعيد نفسه:

كيف يُكفِّر شيخ الإسلام ابن تيمية تاركَ الصلاة تكاسلًا، وهي عملٌ من أعمال الجوارح، ثم يُثبت الإيمان لمن آمن بقلبه فقط، دون أن يَذكر معه قول اللسان، ولا عمل الجوارح، أليس هذا تناقضًا واضطرابًا بناءً علىٰ ما ذهبتم إليه، وبحسب فهمكم للمسألة، التي حكمتم بسببها علىٰ الشيخين بالتناقض الاضطراب؟!.

۞ **ثالثًا**: ما جاء عن الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٥هـ).

وهو أيضًا من المعلوم عنه أنه يُكفِّر تارك الأركان الأربعة، بل ويُكفِّر بترك

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٢٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٢٧٢).

الصلاة وحدها، وقد أشار إلىٰ ذلك في تعليقه علىٰ حديث: «**بني الإسلام علىٰ خمس**»، إذ بيَّن أن هذه الخمس هي دعائم البنيان التي يزول الإسلام بفقدها كلها، ومراده بالكل هنا: الأركان الأربعة بلا شك، إذ فرَّق بينها وبين النطق بالشهادتين، فذكر أن الإسلام يزول بفقدها جميعها، وأنه يزول أيضًا بفقد الشهادتين وحدها، ولو كان مقصوده الشهادتين فقط؛ لاكتفىٰ بذكرها دون باقي الأركان؛ وهذا ظاهرٌ من قوله:

«والمراد من هذا الحديث أن الإسلام مبنيٌّ علىٰ هذه الخمس، فهي كالأركان والدعائم لبنيانه، وقد خرَّجه محمد بن نصر المروزي في (كتاب الصلاة)، ولفظه: «بني الإسلام علىٰ خمس دعائم»؛ فذكره، والمقصود تمثيل الإسلام ببنيانه، ودعائم البنيان هذه الخمس، فلا يثبت البنيان بدونها، وبقية خصال الإسلام كتتمة البنيان، فإذا فُقِد منها شيءٌ، نقص البنيان وهو قائمٌ لا ينتقض بنقص ذلك، بخلاف نقض هذه الدعائم الخمس؛ فإن الإسلام يزول بفقدها جميعها بغير إشكال، وكذلك يزول بفقد الشهادتين، والمراد بالشهادتين الإيمان بالله ورسوله...، وبهذا يُعلم أن الإيمان بالله ورسوله داخلٌ في ضمن الإسلام، كما سبق تقريره في الحديث الماضي، وأما إقام الصلاة؛ فقد وردت أحاديث متعددةٌ تدل علىٰ أن من تركها، فقد خرج من الإسلام»[١].

وقال: «وفي حديث آخر: «**الدين خمسٌ لا يقبل الله منهن شيئًا دون شيء**»، فذكر مباني الإسلام الخمس، وأن من أتىٰ ببعضها دون بعضٍ لم يُقبل منه.

---

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ١٤٥).

ونفي القبول هنا بمعنىٰ نفي الرضا بذلك واستكمال الثواب عليه، وحينئذٍ فذكرُ بعض المباني مشعرٌ بالباقي منها، فكان النبي ﷺ تارةً يكتفي في جواب من سأله عن أفضل الأعمال بالشهادتين، وتارةً بالصلاة.

ومراده في كلا الجوابين سائرُ المَباني، لكنه خص بالذكر أشرفها، فكأنه قال: الشهادتان وتوابعُهُما، والصلاة وتوابعها، ولوازمها، وهو بقية المباني الخمس.

ويشهد لهذا: قول النبي ﷺ: «**أُمِرت أن أقاتل الناس حتىٰ يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم**»، فتوهَّم طائفةٌ من الصحابة أن مراده أن مجرد هذه الكلمة يَعصِمُ الدم حتىٰ تَوقَّفوا في قتال من منع الزكاة، حتىٰ بيَّن لهم أبو بكر، ورجع الصحابة إلىٰ قوله: أن المراد: الكلمتان بحقوقهما، ولوازمهما، وهو الإتيان ببقية مباني الإسلام.

وقد تبيَّن صحَّةُ قولهم بروايات أُخَر تُصرِّح بإضافة إقام الصلاة وإيتاء الزكاة إلىٰ الشهادتين في شرط عصمة الدم، وكذلك قوله ﷺ: «**من قال: لا إله إلا الله لم تمسَّه النار، أو دخل الجنة**»، إنما أراد الشهادتين بلوازمهما، وتوابعهما، وهو الإتيان ببقية أركان الإسلام ومبانيه»(١).

بل وبيَّن أن القول بإيمان تاركي خصال الإسلام هو قول المخالفين في الإيمان، مع بيانه أن المراد بالكلمة كلمة التوحيد، وبأصلها التوحيد الثابت في القلوب؛ حيث قال:

«وحديث ابن عمر يُستدل به علىٰ أن الاسم إذا شمل أشياء متعددة، لم يلزم

(١) فتح الباري لابن رجب (٤/ ٢١٥).

زوال الاسم بزوال بعضها، فيبطل بذلك قول من قال: إن الإيمان لو دخلت فيه الأعمال لَلَزِم أن يزول بزوال عملٍ مما دخل في مسماه، فإن النبي ﷺ جعل هذه الخمس دعائم الإسلام ومبانيه، وفسر بها الإسلام في حديث جبريل، وفي حديث طلحة بن عبيد الله الذي فيه أن أعرابيًّا سأل النبي ﷺ عن الإسلام، ففسره له بهذه الخمس.

ومع هذا فالمخالفون في الإيمان يقولون: لو زال من الإسلام خَصلةٌ واحدة، أو أربع خصالٍ سوىٰ الشهادتين، لم يخرج بذلك من الإسلام، وقد روىٰ بعضهم أن جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سأل النبي ﷺ عن شرائع الإسلام، لا عن الإسلام، وهذه اللفظة لم تصح عند أئمة الحديث ونُقَّاده، منهم أبو زرعة الرازي، ومسلم بن الحجاج، وأبو جعفر العُقيلي، وغيرهم.

وقد ضرب العلماء مثل الإيمان بمثل شجرة لها أصلٌ وفروعٌ وشعب، فاسم الشجرة يشمل ذلك كله، ولو زال شيءٌ من شعبها وفروعها، لم يزل عنها اسم الشجرة، وإنما يُقال هي شجرةٌ ناقصة، أو غيرها أتم منها.

وقد ضرب الله مثل الإيمان بذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤ - ٢٥]، والمراد بالكلمة كلمة التوحيد، وبأصلها التوحيد الثابت في القلوب، وأُكُلها: هو الأعمال الصالحة الناشئة منه.

وضرب النبي ﷺ مثل المؤمن والمسلم بالنخلة، ولو زال شيءٌ من فروع النخلة، أو من ثمرها، لم يزل بذلك عنها اسم النخلة بالكلية، وإن كانت ناقصة الفروع أو الثمر، ولم يذكر الجهاد في حديث ابن عمر هذا، مع أن الجهاد أفضل

الأعمال، وفي رواية: أن ابن عمر قيل له: فالجهاد؟ قال: الجهاد حسن، ولكن هكذا حدثنا رسول الله ﷺ، خرجه الإمام أحمد، وفي حديث معاذ بن جبل: «**إن رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد**»، وذروة سنامه: أعلىٰ شيء فيه، ولكنه ليس من دعائمه وأركانه التي بني عليها، وذلك لوجهين:

أحدهما: أن الجهاد فرض كفاية عند جمهور العلماء، ليس بفرض عين، بخلاف هذه الأركان.

والثاني: أن الجهاد لا يستمر فعله إلىٰ آخر الدهر، بل إذا نزل عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولم يبق حينئذٍ ملة غير ملة الإسلام، فحينئذٍ تضع الحرب أوزارها، ويُستغنىٰ عن الجهاد، بخلاف هذه الأركان، فإنها واجبةٌ علىٰ المؤمنين إلىٰ أن يأتي أمر الله وهم علىٰ ذلك، والله أعلم»[1].

ثم هو رَحِمَهُ اللَّهُ مع تكفيره لتارك الصلاة تكاسلًا، ولتارك الأركان الأربعة؛ إلا أنه أثبت الإيمان لمن دخل فيه بتصديق القلب فقط، ثم ذكر أن قول اللسان يتبع هذا التصديق الذي وقر في القلب؛ فقال:

«مقصود البخاري بهذا الباب: أن الإيمان كلَّه عمل؛ مناقضةً لقول من قال: إن الإيمان ليس فيه عمل بالكلية؛ فإن الإيمان أصلُه تصديقٌ بالقلب، وقد سبق ما قرره البخاري أن تصديق القلب كسبٌ له وعمل، ويتبع هذا التصديق قول اللسان.

ومقصود البخاري هاهنا: أن يُسمىٰ عملًا أيضًا، وأما أعمال الجوارح فلا ريب في دخولها في اسم العمل، ولا حاجة إلىٰ تقرير ذلك؛ فإنه لا يُخالف فيه

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ١٥١).

أحد، فصار الإيمان كله - علىٰ ما قرره - عملًا، والمقصود بهذا الباب: تقرير أن قول اللسان: عمله»(١).

ثم بيَّن أن الجنة إنما يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، دون أن يَذكر العمل؛ فقال:

«ومعلومٌ أن الجنة إنما يَستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبهما يخرج من يخرج من أهل النار فيدخل الجنة»(٢).

وأكرر السؤال نفسه؛ فأقول:

كيف يُكفِّر الحافظ ابن رجب تاركَ الصلاة تكاسلًا، وهي عملٌ من أعمال الجوارح، بل ويُكفِّر تاركَ الأركان الأربعة، ثم يُثبت الإيمان بمجرد الإقرار بالقلب واللسان، أليس هذا تناقضًا واضطرابًا بناءً علىٰ ما ذهبتم إليه، وبحسب فهمكم للمسألة، التي حكمتم بسببها علىٰ الشيخين بالتناقض والاضطراب؟!.

والمقصود: أننا لابد أن نفهم أقوال أئمة السنة فهمًا صحيحًا، وأن نجمع بينها، وألا نضرب بعضها ببعض، خاصةً إذا رأينا أنهم جميعًا متفقون علىٰ أمرٍ من الأمور، فيُقرِّرون الأمر نفسه في عباراتٍ مختلفة، ظاهرها التعارض عند مَن لم يَفهمها، ولم يَستقِم فهمه لها، وإلا فنحن نعلم من اتفاقهم جميعًا عليها أنها عباراتٌ صحيحةٌ مستقيمة، إذ من المحال أن يجتمع أهل الحق والسنة علىٰ ضلالة، فهم يذكرون في هذه الأقوال ما يحتاجون لذكره، فينصون علىٰ إيمان

(١) فتح الباري لابن رجب (١ / ١٢٠).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١ / ١٢١).

القلب وحده تارةً، ويُدخلون معه اللسان تارةً، ويذكرونها كاملةً: القلب واللسان والجوارح تارةً أخرىٰ، وهكذا، وهو بحسب ما يقتضيه المقام.

ونحن: لو وافقنا هذه الطائفة علىٰ فهمِها الخاطئ للمسألة؛ التي حكَموا بسببها علىٰ الشيخين محمد ناصر الدين الألباني وربيع بن هادي المدخلي بالتناقض والاضطراب، للَزِم من ذلك أن نحكم علىٰ أئمة أهل السنة جميعًا بالتناقض والاضطراب في هذا الباب، إذ ما منهم من أحد إلا ويقول بهذا القول، فيذكر إيمان القلب تارةً، ويُدخل معه اللسان تارةً أخرىٰ، ويذكرها كاملةً؛ القلب واللسان والجوارح تارةً أخرىٰ، وقولهم هذا - في المواطن الثلاثة - قولٌ صحيحٌ بلا أدنىٰ شك، ولكن القوم لم يَفهموه فهمًا صحيحًا كما أراده قائلوه، إذ إنهم - في بعض الأحيان - يَذكرون الأصل الذي تنطلق منه الجوارح - ومنها: اللسان - بالعمل، وذلك أن أعمال الجوارح لازمةٌ لإيمان القلب، لا تنفك عنه.

وفي أحيان أخرىٰ يذكرون اللسان مع القلب، وذلك لاتفاقهم جميعًا؛ أن من صدَّق بقلبه، فإنه لا يكون مؤمنًا؛ حتىٰ ينطق بلسانه بالشهادتين خاصة؛ إن كان قادرًا علىٰ النطق، ولا ينفعه في باب الإيمان ولو نطق بكل قولٍ حسن - مع تصديق قلبه - ما لم ينطق بالشهادتين، ثم تأتي أعمال الجوارح بعد ذلك، إذ هي تابعةٌ لهذا التصديق الذي وقر في القلب.

وقد يكون ذكرهم لأعمال الجوارح قليلًا، وذلك لاتفاقهم جميعًا أنها لازمةٌ لإيمان القلب، متىٰ وُجِد الإيمان في القلب وُجِدَ شيءٌ من هذه الأعمال ولابد، ومتىٰ كمل الإيمان في القلب كملت هذه الأعمال ولابد، ولكنهم قد لا يُكثرون من ذكرها؛ لأنها ليست كالنطق بالشهادتين التي لا يصح الإيمان إلا بها باتفاقهم

جميعًا، وإنما هي تثبت ولو بأقل الأعمال الدالة علىٰ وجود الإيمان في القلب عند جمهورهم، وقد دل علىٰ هذا المعنىٰ الحديث الصحيح، وهو مَنطوق محمدٍ ﷺ، حيث قال:

«**الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة، فأفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذىٰ عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**».

ثم بعد اتفاقهم علىٰ هذا الأصل الذي نطق به محمدٌ ﷺ، يأتي الخلاف في بعض الأركان، فمن يُكفِّر بترك الصلاة؛ يشترط وجودها لثبوت الإيمان، ومن يُكفِّر بترك الصلاة والزكاة؛ يشترط وجودهما لثبوت الإيمان، وهكذا.

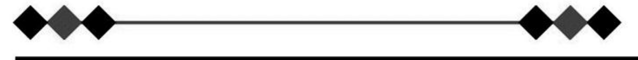
وفي إثبات هذا المعنىٰ؛ قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا علىٰ قول ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «اليقين: الإيمان كله»؛ قال:

«واليقين: هو العلم الحاصل للقلب بعد النظر والاستدلال، فيوجب قوةَ التصديق حتىٰ يَنفي الريبَ ويوجب طمأنينةَ القلب بالإيمان وسكونَه وارتياحَه به، وقد جعله ابن مسعود الإيمانَ كله، وكذا قال الشعبي أيضًا.

وهذا مما يتعلق به من يقول: إن الإيمان هو مجرد التصديق، حيث جعل اليقين: الإيمان كله، فحصره في اليقين، ولكن لم يُرد ابن مسعود أن يَنفي الأعمال من الإيمان، إنما مراده: أن اليقينَ هو أصلُ الإيمان كله، فإذا أيقن القلب بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ انبعثت الجوارحُ كلها للاستعداد للقاء الله تعالىٰ بالأعمال الصالحة، فنشأ ذلك كله عن اليقين»[1].

---

(١) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٥).



وهذا المعنىٰ قد نصَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حين ذكر أن الأصل الذي في القلب، وراء العمل؛ فقال:

«ثم هو في الكتاب بمعنيين: أصلٌ، وفرعٌ واجب، فالأصل الذي في القلب وراء العمل»[1].

وهذا هو الوجه الأول لعدم تركيز هؤلاء الأئمة علىٰ أعمال الجوارح، كما هو تركيزهم علىٰ عمل القلب، ونطق اللسان.

وثمة وجهٌ آخر؛ وهو: أن جميع المنتسبين للعلم، سواء من أهل السنة أو من غيرهم، متفقون علىٰ تسمية أعمال الجوارح: أعمالًا، ومتفقون علىٰ أنها تتفاوت؛ وأنها تزيد وتنقص، سواء مَن أدخلها منهم في مسمىٰ الإيمان، أو مَن لم يُدخلها في مسمىٰ الإيمان، واكتفىٰ بإدخالها في مسمىٰ الإسلام، وهذا بخلاف أعمال القلوب؛ إذ الخلاف واقعٌ فيها، فمنهم من لا يُسميها أعمالًا، ومنهم من لا يعتقد فيها الزيادة والنقصان.

والمقصود: أن بهذا الفهم الصحيح ينبغي أن نَفهم أقوال الأئمة، وبه نَسلم من أن ننسب إلىٰ أحدٍ منهم التناقض أو الاضطراب؛ سواء كان من المتقدمين أو من المتأخرين، بل به يزول الإشكال الذي قد سبق أن ذكرته فيمن استشكل قول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وكان الإجماع من الصحابة، والتابعين من بعدهم، ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية؛ لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر».

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٣٧).

وهذا الإشكال قد وقع فيه أناسٌ لَمَّا تقرر عندهم أن الأعمال تتفاوت، وأنها تزيد وتنقص، مع اعتقادهم بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنهم إن أدخلوا فيه الأعمال؛ لزمهم أن يقولوا بزيادة الإيمان ونقصانه، وهذا مناقضٌ لاعتقادهم الذي اعتقدوه، فأخرجوا الأعمال من الإيمان حتىٰ يَسلم لهم اعتقادهم فيه، وظنوا أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد وقع في هذا التناقض الذي فروا هم منه، إذ قرر أن الإيمان قول وعمل ونية؛ لا يُجزئ واحدٌ من الثلاث إلا بالآخر، مع عدم تكفيره بترك شيءٍ من الأعمال.

وكذلك فعلت هذه الطائفة حين أضافت لفظة: (بالكلية) علىٰ تارك العمل، فاستشكلت بسببه أقوال أئمة السنة في الإيمان، وظنَّتها متناقضة ومضطربة، مع أن هذه اللفظة لم يأتِ بها النقل، ولم يتصوَّرها العقل، بل ولم ينطق بها - علىٰ ما فَهموه منها - إمامٌ من أئمة السنة المُعتد بقولهم، فكل ما استدلت به هذه الطائفة من أقوال الأئمة لإثبات قولهم بإيمان تارك العمل بالكلية، ليس في شيءٍ منها لفظة: (بالكلية)، وإنما فيه: (ترك العمل)، وهو أمرٌ متفقٌ عليه بين أئمة أهل السنة والجماعة جميعًا، لم ينازع فيه إلا الخوارج والمعتزلة، كما سبق بيان ذلك.

وحول مثل هذه الإشكالات التي يَعجز أصحابها عن الجمع بين أقوال الأئمة بسببها؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا الخلل عند من استشكل كلام الشافعي:

«والرازي لما صنف (مناقب الشافعي) ذكر قوله في الإيمان. وقول الشافعي قول الصحابة والتابعين، وقد ذكر الشافعي أنه إجماع من الصحابة والتابعين. ومن لقيه استشكل قول الشافعي جدًّا لأنه كان قد انعقد في نفسه شبهة أهل البدع



في الإيمان: من الخوارج والمعتزلة والجهمية والكرامية وسائر المرجئة، وهو أن الشيء المركب إذا زال بعض أجزائه لزم زواله كله؛ لكن هو لم يذكر إلا ظاهر شبهتهم. والجواب عما ذكروه هو سهل، فإنه يسلم له أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت؛ لكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء.

والشافعي مع الصحابة والتابعين وسائر السلف يقولون: إن الذنب يقدح في كمال الإيمان، ولهذا نفىٰ الشارع الإيمان عن هؤلاء، فذلك المجموع الذي هو الإيمان لم يبق مجموعًا مع الذنوب، لكن يقولون بقي بعضه: إما أصله وإما أكثره وإما غير ذلك؛ فيعود الكلام إلىٰ أنه يذهب بعضه ويبقىٰ بعضه»[(1)].

وقال: «وكان كل من الطائفتين بعد السلف والجماعة وأهل الحديث متناقضين، حيث قالوا: الإيمان قول وعمل، وقالوا مع ذلك لا يزول بزوال بعض الأعمال حتىٰ إن ابن الخطيب وأمثاله جعلوا الشافعي متناقضًا في ذلك، فإن الشافعي كان من أئمة السنة، وله في الرد علىٰ المرجئة كلام مشهور، وقد ذكر في كتاب الطهارة من (الأم) إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم علىٰ قول أهل السنة، فلما صنف ابن الخطيب تصنيفًا فيه، وهو يقول في الإيمان بقول جهم والصالحي استشكل قول الشافعي ورآه متناقضًا.

وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة؛ وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجبينا. قالوا: فإذا كان الإيمان مركبًا من

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٠٣).

أقوال وأعمال، ظاهرة وباطنة، لزم زواله بزوال بعضها»[1].

ثم لابد أن نعلم أن الشيخين أنفسهما قد جاء في كلامهما ما يدل دلالةً واضحةً وصريحةً علىٰ أنهما لا يُريدان (تارك العمل بالكلية) إذا ما ذَكَرا: (تارك العمل).

وقد سبق أن ذكرت عن الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ أنه قد نصَّ علىٰ أن تارك العمل بالكلية كافرٌ زنديق، بل ونصَّ علىٰ تكفير تارك العمل دون أن يُضيف لها لفظة: (بالكلية)؛ وذلك في ردِّه علىٰ فوزي البحريني، ونحن نعلم أنه لا يُريد إلا تارك العمل بالكلية في حكمه بالتكفير، وإن لم يُضِف لفظة: (بالكلية)؛ لأنه مما هو معلومٌ من مذهبه أنه لا يُكفِّر بترك شيءٍ من الأعمال، ولكنه يُكفِّر بتلكم الصورة الخيالية: (تارك العمل بالكلية)؛ التي لا وجود لها، ولم يتصوَّرها عالمٌ من العلماء المُعتد بقولهم، بل وذكرت عنه تصريحه حَفِظَهُ اللهُ بأنه لا وجود لإنسان بلا عمل، وأنها صورةٌ خيالية لا يُتصوَّر وجودها، وأنها إن وجدت: فإنه لا يَتردد أحدٌ في تكفير صاحبها، بل ولا يجوز لمسلم أن يَتردد في تكفير صاحبها.

وهذا في ظني كافٍ لمن أراد الله عَزَّوَجَلَّ له الهداية من الطائفتين بالنسبة لمعرفة مذهب الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، وما يُقرِّره في تارك العمل، سواء أضيفت لفظة: (بالكلية)؛ علىٰ عبارة: (تارك العمل) أو لم تُضَف.

وكذلك الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد سبق أن ذكرت عنه ما قد نصَّ عليه صراحةً بأن الإيمان بدون عمل لا يفيد، وأضيف هنا أمورًا أخرىٰ تدل دلالةً واضحةً وصريحةً علىٰ أنه لا يُريد (تارك العمل بالكلية) إذا ما جاء ذِكر: (تارك العمل) علىٰ

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥١١).

لسانه، فمن ذلك:

أولًا: أن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أنكر لفظة: (بالكلية)؛ حين أُضِيفت إلىٰ كلامه، وبيَّن أنها تُغير المعنىٰ الذي أراده، وذلك حين سئل:

هل إصلاح الظاهر يوجِد قطعًا إصلاح الباطن، إذا كان هذا سببًا شرعيًّا؛ فما بال عبد الله بن أُبَي بن سلول كان ممن صلح ظاهرهم ولكنه كان منافقًا؟

فأجاب: «لكل قاعدةٍ شَواذ؛ لأنك وأنت السائل لا تستطيع أن تقول: بأنه إذا صلح قلب المسلم لا يصلح ظاهره، لا يمكن لمسلم أن يَتصوَّر أنه إذا صلح قلبه لا يمكن أن يصلح ظاهره، أليس كذلك؟ حتىٰ أمضي في كلامي وأعيد ما أقول: لا يمكن لمسلم أن يَتصوَّر أن قلبَه صالحٌ ومع ذلك يَظل ظاهره طالحًا، هل يُتصوَّر هذا؟

السائل: الحقيقة أن السؤال كان.

الشيخ: لا، لا، أنا عارف سؤالك.

السائل: إصلاح الظاهر؟

الشيخ: لا، لا، اسمح لي، اسمح لي بارك الله فيك، أنا أريد أن أُمَهد للإجابة عن سؤالك.

السائل: تفضل.

الشيخ: لكن هذا التمهيد قام علىٰ توجيه سؤال؛ لأنه أنا لأفهم سؤالك السابق أريد أن أفهم جوابك عن هذا السؤال، هل تتصوَّر وأنت مسلمٌ مثلي قلب رجل مسلم مخلص مؤمن بالله ورسوله يبقىٰ ظاهره طالحًا وليس صالحًا، هل تَتَصوَّر هذا؟

السائل: لا أتصور.

الشيخ: الآن: نعود للإجابة عن سؤالك: المنافق الكبير الذي ضربتَ به المثل؛ هل كان قلبه صالحًا؟ الجواب: لا.

السائل: قطعًا لا.

الشيخ: إذًا: أنا حينما قلتُ: القلب الباطن متعلق بالظاهر، والظاهر متعلق بالباطن؛ ما قلتُ البدء يكون من الظاهر حتىٰ يَرِد سؤالك، فيبدو لي والله أعلم أن سؤالك كان قائمًا أنه إذا صلح ظاهر إنسان؛ مثلا: إنسان يلبس جميلًا، وطَيِّب، وطِيب، وما شابه ذلك، إلىٰ آخره، وقلبه خَرابٌ يَباب، فهذا يُدخِل في قلبه صلاحًا، لا، هذا ما قلته، ولن أقوله، ولا أتصوَّر مسلمًا يقوله، لكن العكس هو الصواب؛ أي: من كان مشركًا لا يُحرِّم، ولا يُحلِّل، ولا يَتخلَّق بالأخلاق الجميلة التي جاء بها الإسلام، ألا تعتقد معي أنه مجرد أن يؤمن بالله ورسوله يصير هناك انقلابٌ في هذا الإنسان داخليًّا و خارجيًّا، ألا تعتقد معي هذا؟

السائل: نعم؛ يغلب علىٰ الظن ذلك.

الشيخ: ما تقول يا أخي يغلب علىٰ الظن، قُل: أقطع بذلك كما قلت آنفًا.

السائل: لا أستطيع.

الشيخ: عجيب!!، نسمع منك إذًا، يعود السؤال السابق بارك الله فيك: رجلٌ آمن بالله ورسوله وقد كان كافرًا بالله ورسوله؛ ما يتغير منه شيءٌ إطلاقًا؟

السائل: يتغير.

الشيخ: ظنًّا أم يقينًا؟

السائل: قطعًا يتغير.

الشيخ: طيِّب، وكان سؤالي ماذا؟

السائل: كان سؤال حضرتك يعني: لابد وأن يتغير كليةً.

الشيخ: لا أنا ما قلت كليةً، لا يا أخي بارك الله فيك؛ أرجو أنْ لا تُضيف إلىٰ كلامي كلماتٍ إضافية؛ لأنه سيتغير الموضوع...

كذلك الأمر تمامًا فيما يتعلق بالناحية الإيمانية، لا أستطيع أتصور مؤمنًا وقد كان كافرًا ثم آمن بالله ورسوله حقًّا، مستحيل أن أتصور أنه سيبقىٰ كما كان، وأظن أنك وافقتَ معي، لكن: قلت: غير ضروري، كما أضفتَ علىٰ لساني سَهوًا منك: (كليًّا)، أنا ما قلت: (كليًّا)، والسبب: أن الإيمان كما قلنا يزيد وينقص، ولا أستطيع أن أتصور إنسانًا كامل الإيمان بعد المعصوم، ألا وهو رسول الله ﷺ، لكني أتصور ناسًا يتفاوتون في الإيمان، فكلما قوي إيمان أحدهم كلما قويت الآثار الصالحة الظاهرة ببدنه، وكلما ضعف هذا الإيمان أو قلت قوته علىٰ الأقل؛ كلما كان ظاهرًا في بدنه قليلًا أيضًا، إذًا: إذا رفعنا كلمة بالكلية؛ أظن نقترب بعضنا من بعض، أكذلك؟» اهـ[١].

ثانيًا: أن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد نصَّ علىٰ أن المراد بترك العمل إنما هو أفراد العمل وآحاده، ولم يخطر له علىٰ بال إضافة لفظة: (بالكلية) إذا ما ذكرَ (تارك العمل)، وهذا ظاهرٌ في قوله عن الخوارج: «لكنهم خرجوا عن الحنابلة، وعن الشافعية، والمالكية، والحنفية، وعن جماهير المسلمين في قولهم بتكفير التارك للعمل»، ومن المعلوم أن الخوارج يُكفرون بترك الركن الواحد أو الواجب

(١) بتصرف يسير من: سلسلة الهدىٰ والنور – آخر الشريط رقم: (٤٤٥)، وتتمته في الشريط رقم: (٤٤٦).

الواحد، ولا يشترطون في التكفير ترك جميع الأركان والواجبات، مما يدل دلالةً ظاهرةً علىٰ أن (التارك للعمل)، حين نطق به، إنما أراد به تارك الركن الواحد، أو الواجب الواحد، ولم يُرِد به جميع الأركان والواجبات، كما فَهِمَته هذه الطائفة؛ وذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فنحن نعلم أن بعض الحنابلة لا يزالون إلىٰ اليوم يفتون بأن ترك الصلاة كفر ردة، لكنهم ليسوا خوارج، ولا يَتبنَّون الخط الذي يمشون عليه الخوارج، فلو سلمنا لهم جدلًا بمثل هذا الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، وغضضنا النظر عن النصوص الأخرىٰ التي نذكرها، خاصة في رسالة الصلاة التي تعرفها، فإذا صرفنا النظر عن هذه المسألة بالذات؛ لأن الأدلة فيها متقابلة متشابهة، لكن المهم أنهم إذا وُفِّقوا للصواب في تكفير تارك الصلاة، فذلك لا يعني فرض تكفير المؤمن في أي عملٍ فُرِض عليه لا يقوم به، هاهنا المعنىٰ: أن القاعدة سليمة، لكن: لكل قاعدةٍ شواذ، كما هو مذهب الحنابلة مثلًا، هم لا يقولون بصحة مذهب الخوارج، بل هم ضد هذا المذهب، لكنهم التقوا مع هؤلاء، أو بعبارة أصح: هؤلاء التقوا مع الحنابلة في القول بتكفير تارك الصلاة، لكنهم خرجوا عن الحنابلة، وعن الشافعية، والمالكية، والحنفية، وعن جماهير المسلمين في قولهم بتكفير التارك للعمل، كما قلتَ أنت: إن الإيمان لا يكفي، نقلًا طبعًا عنهم، لا يكفي إنما مقتضاه العمل، بينما الأحاديث التي تعرفونها جيدًا والتي هي من بعض أجزاء أحاديث الشفاعة أن الله عَزَّوَجَلَّ يأمر بإخراج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، هذا الإيمان هو الذي ينجي من



الخلود في النار، وهذا هو من معاني قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]»[١].

ويدل أيضًا علىٰ أن مراده أفراد العمل وآحاده؛ قوله عند تعليقه علىٰ حديث: «**كان رجل ممن كان قبلكم لم يعمل خيرًا قط؛ إلا التوحيد... إلخ**»:

«وفي الحديث دلالةٌ قويةٌ علىٰ أن الموحِّد لا يخلد في النار؛ مهما كان فعله مخالفًا لما يستلزمه الإيمان ويوجبه من الأعمال؛ كالصلاة ونحوها من الأركان العملية»[٢].

وفيه إشارةٌ واضحةٌ أيضًا إلىٰ أن الإيمان عنده يستلزم العمل ويوجبه، كما هو معتقد أهل السنة والجماعة، وأن الإخلال الذي يقصده؛ إنما هو في بعض هذه الأعمال التي يستلزمها الإيمان، وليس في جميعها، أو ما أطلقوا عليه: (ترك العمل بالكلية).

ولا يجتمع قوله بأن الإيمان يستلزم العمل ويستوجبه مع القول بإيمان تارك العمل بالكلية، فتدبَّر.

ويؤكد هذا المعنىٰ ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن شيخ الإسلام ابن تيمية مؤيدًا له؛ وذلك قوله:

«فمن كان مصرًّا علىٰ تركها حتىٰ يموت، لا يسجد لله سجدةً قط، فهذا لا يكون قط مسلمًا مقرًّا بوجوبها، فإن اعتقاد الوجوب، واعتقاد أن تاركها يستحق

(١) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٨٣٠).

(٢) السلسلة الصحيحة (٧/ ١١٦).



القتل؛ هذا داعٍ تامٌّ إلىٰ فعلها، والداعي مع القدرة يوجب وجود المقدور، فإن كان قادرًا ولم يُصلِّ قط؛ عُلم أن الداعي في حقه لم يوجد، والاعتقاد التام لعقاب التارك باعثٌ علىٰ الفعل، لكن هذا قد يعارضه أحيانًا أمورٌ توجب تأخيرها، وترك بعض واجباتها، وتفويتها أحيانًا، فأما من كان مصرًّا علىٰ تركها؛ لا يصلي قط، ويموت علىٰ هذا الإصرار والترك؛ فهذا لا يكون مسلمًا.

لكن أكثر الناس يصلون تارة، ويتركونها تارة، فهؤلاء ليسوا يحافظون عليها، وهؤلاء تحت الوعيد، وهم الذين جاء فيهم الحديث الذي في (السنن)، حديث عبادة عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**خمس صلوات كتبهن الله علىٰ العباد في اليوم والليلة؛ من حافظ عليهن كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عهد عند الله؛ إن شاء عذبه؛ وإن شاء غفر له**».

فالمحافظ عليها: الذي يصليها في مواقيتها كما أمر الله تعالىٰ.

والذي يؤخرها أحيانًا عن وقتها، أو يترك واجباتها؛ فهذا تحت مشيئة الله تعالىٰ، وقد يكون لهذا نوافل يكمل بها فرائضه كما جاء في الحديث»[١].

ويؤكده أيضًا ما علق به رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ كلام سفر الحوالي حين قال:

«فمن ترك الصلاة بالكلية، فهو من جنس هؤلاء الكفار، ومن تركها في أكثر أحيانه، فهو إليهم أقرب، وحالُه بهم أشبه، ومن كان يصلي أحيانًا ويَدَع أحيانًا، فهو مترددٌ متذبذبٌ بين الكفر والإيمان، والعبرة بالخاتمة، وترك المحافظة... غيرُ الترك الكلي، الذي هو الكفر».

---

(١) السلسلة الصحيحة (٧/ ١٣٨).

فقال الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤيدًا هذا التفصيل الذي ذكره سفر الحوالي:

«وهذا التفصيل نراه جيدًا، ولكن: هل علة الكفر في هذه الحالة هو الترك؛ لأنه تركٌ؟ أم لأنه يدل بظاهره علىٰ العناد، والاستكبار، وهو الكفر القلبي؟!.

هذا هو الظاهر، وهو مناط الحكم بالكفر، وليس مجردَ الترك، وهو معنىٰ ما كنتُ نقلتُه في رسالتي عن ابن تيمية (ص٤٤ - ٤٦)، وهو المصر علىٰ الترك مع قيام الداعي علىٰ الفعل، كما فصلته هناك؛ فراجِعهُ، فكلام المؤلف لا يخرج عنه، بل يبيِّنه ويوضحه»(١).

والسؤال: كيف يقول بإيمان (تارك العمل بالكلية) مَن يُؤيد مَن يقول بكفر (تارك الصلاة بالكلية)، بل ويُقرر بأن (ترك الصلاة بالكلية) يدل بظاهره علىٰ العناد، والاستكبار، وعلىٰ الكفر القلبي؟!.

ثم إنه لابد أن نعلم: أن (تارك العمل) عند الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما يُريد به إذا ما ذَكَرَه: (تارك الصلاة) يقينًا، ولا يُريد به (تارك العمل بالكلية)، وذلك أن التكفيريين ومن شاكلهم قد أكثروا مِن التشغيب عليه بسبب حكمه في (تارك الصلاة) بالذات؛ إذ بدَّعوه، وألحقوه بالمرجئة بسببه، مما اضطرَّه إلىٰ أن يُبين مذهبه وينشر اعتقاده في حكم (تارك الصلاة) خاصة، دون غيرها من الأعمال، حتىٰ أنه قد يَنصُّ علىٰ (تارك العمل) في بعض الأحيان ويُريد به من يُصلي أحيانًا ويَدَع أحيانًا أخرىٰ، ولا يُريد به (تارك الصلاة بالكلية)، فضلًا عن أنْ يُريد به (تارك العمل بالكلية)؛ كتلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهان القائلين بها.

---

(١) الدرر المتلألئة (ص: ١٢٧).

وقد فسَّر مراده بتارك العمل في أكثر من موطن، فمن ذلك:

أولًا: ما ذكره في كلامٍ له حول حكم تارك الصلاة، حيث قال:

«ما معنىٰ لا يدخل الجنة إلا مؤمن، كامل؟! الجواب: لا.

وأنا أقول: تارةً بلىٰ، وتارةً لا.

لا يدخل الجنة إلا مؤمن مع السابقين الأولين؛ مؤمنًا كاملًا، أو علىٰ الأقل رجحت حسناته علىٰ سيئاته، أما إذا كان مؤمنًا، لكن: له سوابق، له سيئات، إلىٰ آخره، فهذا إن لم تشمله مشيئة الله بالمغفرة كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ إن لم تَشمَلهُ مغفرة الله فيدخل النار ويُعذَّب ما يشاء، حينئذٍ كما قلنا في الحديث السابق: «**من قال لا إله إلا الله نفعته يومًا من دهره**»، أي: تكون هذه الشهادة، ليست الشهادة بمقتضياتها: «**إلا بحقها**»؛ كما جاء في حديث «**أُمِرتُ أن أُقاتل الناس**»؛ هذا بالنسبة للمؤمنين الكاملين، أما بالنسبة للمؤمنين العصاة فتُنجِيهم شهادة أن لا إله إلا الله، هذا هو الإيمان، وهذا هو أقل ذرة إيمان، أي: لم يكن هناك التزام لحقوق شهادة لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، هذه الحقوق إذا التزمها الإنسان قد يدخل الجنة ترانزيت مع السابقين الأولين، قد يدخلها بعد حساب، ويكون الحساب نوع من العذاب، ولكنه لا يدخل النار، إلىٰ آخره، وهناك المهم يعني درجات، أما إذا افترضنا أشقىٰ الناس مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله؛ فهذه الشهادة تنفعه وتُخرجه، ولا تجعله من المخلدين في النار، فحينما نحن نقول: إن تارك الصلاة كافر، أي: مرتد عن دينه، ما هو الكفر؟ الكفر ما هو؟ لا يمكن أن نتصور عالمًا

حقًّا لا يوافق علىٰ هذا التفصيل الذي استفدناه من شيخي الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية، كفرٌ عملي، وكفرٌ اعتقادي، لابد من هذا التقسيم؛ وإلا أُلحِق من لا يتبنىٰ هذا التقسيم بالخوارج ولابد، فالذين يُكفرون تارك الصلاة؛ ليس عندهم حجةٌ إطلاقًا قاطعةٌ في الموضوع سوىٰ ظواهر نصوص، طَيِّب: هذه الظواهر من النصوص معارضة بظواهر من نصوص أخرىٰ، فلابد من التوفيق بينها، فبماذا نُوفِّق؟ نُوفِّق: من ترك الصلاة مؤمنًا بها، معترفًا بشرعيَّتها، معترفًا في قرارة نفسه بأنه مُقصِّرٌ مع الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في إضاعته إياها؛ فهو بلا شك يومًا ما يخرج من النار، أما أن نُسوِّي بين هذا وبين ذاك المشرك الذي لا يعترف لا بصلاة ولا بزكاة، يعني: أنا أستغرب جدًّا، كيف نُسوِّي بين من كُفره كفرٌ اعتقاديٌّ وعمليٌّ؟ المشرك كافرٌ كفرًا اعتقاديًّا وعمليًّا، أي: هو يُنكر الشريعة الإسلامية بحذافيرها ومنها الصلاة، فهو إذن لا يصلي، فهو إذن كافر، كفر اعتقادي وكفر عملي، ذاك مسلم وقد يُصلي أحيانًا كما هو الواقع في كثير من المبتلين بترك الصلاة، كيف نقول هذا كهذا؟ يا أخي هذا ليس كهذا، هذا يخالف هذا تمامًا في العقيدة، هذا المشرك لا يشهد بلا إله إلا الله محمد رسول الله، ولا بلوازمها، لا يؤمن بذلك كله، أما هذا المسلم الفاسق الخارج عن طاعة الله وعن طاعة رسول الله؛ يخالفه مخالفةً جذرية، فهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويؤمن بكل لوازمها، ولكن غلبه هوىٰ النفس، غلبه حب المال، غلبه..، إلىٰ آخره من معاذير، ليست معاذير له تشفع في أن يترك الصلاة، لكنها معاذير تشفع له عند الله يوم القيامة، أني أنا آمنت بالله ورسوله، لكني

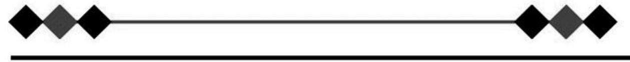
قصرت، فالتسوية بين هذا وهذا بلا شك أنه ظلم، وأنه ميزان جائر غير عادل، هذا مع الأدلة الأخرىٰ الكثيرة والكثيرة جدًّا التي أشرنا إليها في جلسةٍ سابقة...» اهـ[1].

ففرَّق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين من التزم بحقوق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وبين من لم يلتزم بحقوقها، فبيَّن أن هذه الحقوق إذا التزمها الإنسان قد يدخل الجنة ترانزيت مع السابقين الأولين، كما عبَّر هو عن ذلك، فدل أنه يريد من جاء بالإيمان الواجب كاملًا، فأدىٰ جميع الواجبات، وترك جميع المحرمات؛ إذ لا قائل بأن الصلاة وحدها، أو الزكاة وحدها، بل ولا الأركان الخمسة وحدها كافية في أن يدخل - من جاء بها - الجنة ترانزيت مع السابقين الأولين، وهذا من أقوىٰ الأدلة علىٰ أنه لا يريد المعنىٰ الذي فهمه منه مَن نسب إليه القول بإيمان تارك العمل بالكلية، وإنما أراد بيان أن المؤمن مهما قصَّر في الأعمال مع إيمانه بها، إذ ينطبق عليه أنه لم يلتزم بحقوق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله؛ إذ لم يلتزمها كاملةً؛ فإنها ستنفعه يومًا من دهره، كما هو لفظ الحديث، ولذلك قال: «أما إذا افترضنا أشقىٰ الناس مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله؛ فهذه الشهادة تنفعه وتُخرجه، ولا تجعله من المخلدين في النار...».

إلىٰ أن قال:

«ذاك مسلم وقد يُصلي أحيانًا كما هو الواقع في كثير من المبتلين بترك الصلاة، كيف نقول هذا كهذا؟ يا أخي هذا ليس كهذا، هذا يخالف هذا تمامًا في العقيدة، هذا المشرك لا يشهد بلا إله إلا الله محمد رسول الله، ولا بلوازمها، لا يؤمن بذلك

(١) بتصرف يسير من سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٦٧٣).



كله، أما هذا المسلم الفاسق الخارج عن طاعة الله وعن طاعة رسول الله؛ يخالفه مخالفةً جذرية، فهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويؤمن بكل لوازمها، ولكن غلبه هوىٰ النفس، غلبه حب المال، غلبه..، إلىٰ آخره من معاذير».

وأيد هذا المعنىٰ بقوله:

«لا ينبغي أن نتسرع إلىٰ إطلاق التكفير المُخرِّج عن الملة، والمُخلِّد في النار لمجرد أننا سمعنا حديثًا أو أحاديث تصف إنسانًا أصله مسلم بأنه كَفَر لعملٍ ما، لا نقول هذا الكلام أبدًا، ذلك لأن كلمة: (كَفَر) عرفناها في الاستعمال الشرعي أنها لا تعني الردة، إذن: متىٰ تعني الردة؟ القضية لها علاقة بما وقر في القلب، ما وقر في القلب؛ ربُّ الناس أجمعين يعلم، لا تخفىٰ عليه خافيةٌ في الأرض ولا في السماء، أما نحن البشر فليس لنا إلا الظاهر، فإذا سمعنا رجلًا يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وبخاصة إذا رأيناه يصلي أحيانًا ولو علىٰ وجه الترقيع، ولو يوم الجمعة مثلًا، والعجيب إنه يصوم رمضان أيضًا، طَيِّب: هذا اجتمع فيه إيمان، وهذا الإيمان هو الذي دفعه إلىٰ الشهادتين، وإلىٰ الصلاة أحيانًا، وصيام شهر رمضان، إلىٰ آخره، ما الذي جعلنا نقول: هذا إيمانه، شهادته لن تنفعه، صيامه لم ينفعه، صلاته ولو في بعض الأحيان لن تنفعه، لمجرد ما ترك صلاةً واحدة...»[1].

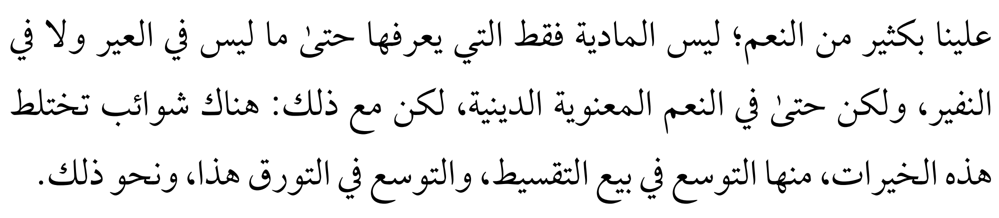
وأيده أيضًا في نقاشٍ له حول تكفير تارك الصلاة؛ جاء فيه:

«**الشيخ**: أنا عارف الواقع، ولذلك قلت لك أهل هذه البلاد، ربنا عَزَّوَجَلَّ تفضل

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٤٩٦).





علينا بكثير من النعم؛ ليس المادية فقط التي يعرفها حتىٰ ما ليس في العير ولا في النفير، ولكن حتىٰ في النعم المعنوية الدينية، لكن مع ذلك: هناك شوائب تختلط هذه الخيرات، منها التوسع في بيع التقسيط، والتوسع في التورق هذا، ونحو ذلك.

السائل: والتكفير لتارك الصلاة!!

الشيخ: التكفير، إي؛ مثلًا: يكفرون المسلمين الذين يتساهلون بالصلاة، مع العلم أن أحاديث الشفاعة صريحة بأن الله يأمر بإخراج من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، بل وفي بعضها كما في الصحيحين: إخراج من كان لا يصلي، تدري هذا الحديث؟ ما أظنك تَدرِيه!!

السائل: لا أدري، ولكن نحن نتقىٰ النار قبل الوقوع فيها، ونسأل الله ألا نقع فيها.

الشيخ: هذا بحث آخر، هذه حيدة.

السائل: وننصح الشباب وندلهم علىٰ ما يجنبهم النار.

الشيخ: أنت ما يجوز لك أن تقول: نحن؛ لأَنْ تخص نفسك بهذا الخير، لأن هذا أمرٌ يشترك فيه كل المسلمين، كل العلماء، وكل طلاب العلم، ولكننا نتكلم عن عقيدة:

ما حكم من ترك الصلاة كسلًا وليس جَحدًا؟ الجواب كافر!! إيش هذا؟ كافر! وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وقد يُصلي أحيانًا، فكيف نُكفِّره؟! والحديثُ صريحٌ بأن أول دفعة يشفع لهم المؤمنون الذين دخلوا الجنة هم إخوانهم الذين كانوا يُصلون معهم، ويحجون معهم، هذه أول دفعة يخرجونهم من النار بالعلامة التي كانت علىٰ وجوههم، ثم يقولون؛ المؤمنون؛ ربنا قد أخرجنا من أذنت لنا، قال: «**فأخرجوا من كان في قلبه مثقال**



دينار من الإيمان»، فَيُخرِجون؛ أي: دفعة ثانية، وثالثة، وما شاء الله، ربنا كريم.

السائل: وما رأيك في الحديث: «**إن بين الرجل والكفر ترك الصلاة**».

الشيخ: معروف هذا الحديث، ورأيي أن لا عالم يُفسر كلَّ نَصٍّ فيه لفظة: (كَفَرَ)؛ بأنه كُفر ردة، لا عالم في الدنيا.

السائل: كفر دون كفر؟

الشيخ: نعم؛ بلا شك، هذا تفسير ترجمان القرآن، فإذا كان يترك الصلاة جَحدًا؛ فهو الكفر الأكبر، وإذا كان يتركها كسلًا؛ فهو دون ذلك، لكن هذا ليس معناه أننا نبارك لهم ترك صلاتهم!

السائل: نسأل الله لنا ولهم سبل الهداية.

الشيخ: آمين.

الشيخ: إذا كان هذا المعنىٰ صحيحًا فقد استوينا.

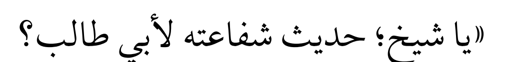
السائل: لأن صراحة لنا أصدقاء كثير، أنا أول مرة يعني يأتيني علم في المسألة هذه، فأتحسَّر؛ لكن الآن يعني الإنسان يرجو لهم الخير، ونأمل من الله هذا.

الشيخ: الله أكبر، هو هذا؛ كما قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: (من قال لا إله إلا الله نفعته يومًا من دهره)»[1].

ثم بعد أن أقنع الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُناقِشَه بما ترجَّح عنده من حكم تارك الصلاة، تكلم رجلٌ آخر غير السائل، ولعله ممن هم حول الألباني، وأراد أن يُقرر معنًىٰ معينًا لم ينطق به العلامة الألباني في نقاشه؛ فقال:

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٤٠٦).



«يا شيخ؛ حديث شفاعته لأبي طالب؟

فقال الشيخ الألباني: يعني: لو كان قالها، كان نجا بها.

فقال الرجل والذي يظهر من سؤاله أنه أراد أن يقرر اعتقاده في صحة الإيمان بدون عمل؛ قال: (ما طلب الرسول أكثر من ذلك)» اهـ[1].

وهذا في الحقيقة خللٌ في الفهم، وتحميلٌ للكلام ما لا يحتمل، وإلا فمن المعلوم أن النبي ﷺ إنما قال هذا القول لمَّا حضرت أبا طالب الوفاة، وكان علىٰ فراش الموت، إذ دخل عليه وكان عنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية، فقال له: أي عم؛ قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله عَزَّوَجَلَّ، فقال له أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يَزالا يُكلمانه حتىٰ كان آخر شيءٍ كلمهم به علىٰ ملة عبد المطلب.

ومثله ما جاء من خبر ذاك اليهودي الذي كان يخدم النبي ﷺ، فلما مرض أتاه النبي ﷺ يعوده، فقعد عند رأسه فقال له: أسلم، فنظر إلىٰ أبيه وهو عند رأسه، فقال له أبوه: أطع أبا القاسم، فأسلم، فقام النبي ﷺ وهو يقول: الحمد لله الذي أنقذه بي من النار.

وغيرها كثير في السنة، كمن نطق بالشهادتين، ثم قاتل فقتل فمات قبل أن يسجد لله سجدة... إلخ، ولا حجة في هذه الأحاديث للقائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، كما أراد أن يقرر هذا السائل، حين قال للألباني: (ما طلب الرسول أكثر من ذلك)، إذ من المعلوم أن من كان حاله كحال أبي طالب؛ فإنه

(١) بتصرف يسير من سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٤٠٦).

لا مجال لأَنْ يُطلب منه أكثر من ذلك، كيف! وهو علىٰ فراش الموت، فلو نطق بها صادقًا من قلبه، لنجا بها دون أدنىٰ شك، كما نطق بذلك الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا بخلاف من نطق بها نفاقًا ثم مات في الحال، فإنه يُحكم بإسلامه في الظاهر، وتجري عليه أحكام الإسلام، وإن كان عند الله كافرًا زنديقًا؛ إذ لم ينفعه نطقه ما لم يعتقده قلبه، ثم من المحال أن يؤمن بقلبه ولسانه ثم يعيش ما شاء الله له أن يعيش دون أن يظهر علىٰ جوارحه أثر ذلك الإيمان الذي وقر في قلبه.

والسؤال: هل وُجِد في زمن النبي ﷺ، أو في الأزمنة التي بعده إلىٰ يومنا هذا من أثبت الإيمان لمثل تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في مخيلتكم؟

وهل وُجِد بين الصحابة من أُثبت له الإيمان بمجرد النطق بالشهادتين، غير الذين نطقوا بها وماتوا قبل أن يتمكنوا من العمل؟

لا شك أن الجواب: لا!!.

بل لو تدبر هذا السائل أحاديث الرسول ﷺ في دعوته الناس إلىٰ الإسلام لَمَا خطر له علىٰ بال أن الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا يطلب منهم أكثر من النطق بالشهادتين، ويكفينا في ذلك قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لَمَّا بعث معاذ بن جبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلىٰ اليمن:

«**إنك تقدم علىٰ قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إلىٰ أن يوحدوا الله تعالىٰ، فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيهم فترد علىٰ فقيرهم، فإذا أقروا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس**»، والحديث في الصحيحين.

فهل يصح أن يقال بأن النبي ﷺ لم يُرِد من الناس - لإثبات الإيمان لهم -

أكثر من النطق بالشهادتين؟!.

فإن كان مراد السائل أن يُثبت لهم الدخول في الإسلام في أحكام الدنيا، وأنه تجري عليهم أحكام المسلمين إذ أظهروا الإسلام؛ فَنَعَم، أما إن كان يُريد أن يُثبت لهم الإيمان المنجي من الخلود في النار بمجرد النطق بالشهادتين وإن تركوا العمل كله مع تمكنهم منه، فحاشا وكلا، إذ تركهم العمل علىٰ تلكم الصورة الخيالية التي تصوَّرها القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية دليلٌ علىٰ أن الإيمان لم يدخل قلوبهم، وكلام العلماء إذا ما تكلموا في مسائل الإيمان فإنهم يُريدون هذا المعنىٰ؛ أي أن يكون مؤمنًا عند الله عَزَّوَجَلَّ، ولا يُريدون به أحكام الدنيا.

وإني لأجزم بأن هذا السائل ومن وافقه علىٰ قوله هذا ممن هم حول الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أصحاب الفهم الخاطئ، والذين تصدوا لمباحث الإيمان ولمسألة (تارك العمل) بالذات بفهمهم الخاطئ؛ هم الذين شوشوا علىٰ عقيدة الألباني في هذا الباب، وهم الذين فتحوا الباب لأعدائه للطعن فيه، سواء شعروا بذلك أم لم يشعروا؛ وإلا فإن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُرِد هذا المعنىٰ الذي فهموه، ولم يخطر له علىٰ بال، وأقواله التي تدل علىٰ خلافه كثيرة.

ويؤكده أيضًا ما جاء عنه من أن «تارك العمل»؛ إنما أراد به ما دل عليه الحديث الصحيح من أن الأعمال بالخواتيم كما هو معتقد أهل السنة والجماعة، وذلك قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ:

«فوَالَّذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب

فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»

وفي رواية عند مسلم:

«إن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل الجنة ثم يختم له عمله بعمل أهل النار، وإن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل النار ثم يختم له عمله بعمل أهل الجنة».

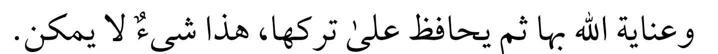
وهذا ما صرَّح به الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقاش له، ذُكر له فيه عن العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال:

«ظل النظر الدقيق أو الصحيح، أما من جهة النظر الصحيح فيقال: هل يُعقل أن رجلًا في قلبه حبة من خردل من إيمان يَعرف عظمة الصلاة وعناية الله بها ثم يُحافظ علىٰ تركها، هذا شيءٌ لا يمكن، وقد تأملت الأدلة التي استدل بها من يقول إنه لا يكفر، فوجدتها لا تخرج من أقوالٍ أربعة: إما أنها لا دليل فيها أصلًا، أو أنها قُيِّدت بوصفٍ يَمتنع معه ترك الصلاة، أو أنها قُيِّدت بحالٍ يُعذر فيها من ترك هذه الصلاة، أو أنها عامٌّ؛ فتُخصَّص بأحاديث كفر تارك الصلاة.

فقال الألباني: المؤلف هو أول من يخالف ما أَلَّف وما قال في هذه الفقرة؛ لأن البحث عندهم ليس فيمن لم يُصلِّ في عمره صلاةً، وإنما من ترك صلاةً، صلاتين، إلىٰ آخره، هذا ينطبق عليه الحكم، يعني: الحنابلة الذين يختلفون عن الجمهور ليس هذا قيدهم.

ثم طلب الشيخ الألباني من السائل أن يعيد عليه كلام الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأعاده؛ وهو قوله:

هل يُعقل أن رجلًا في قلبه حبة من خردل من إيمان يعرف عظمة الصلاة



وعناية الله بها ثم يحافظ علىٰ تركها، هذا شيءٌ لا يمكن.

فقال الألباني: ما معنىٰ يحافظ علىٰ تركها؟ حتىٰ الوفاة!! أم قبل الوفاة؟!!.

فقال السائل: الظاهر؛ الكلام أنه ما صلىٰ أبدًا.

فقال الألباني: هذا هو، ليس هذا قولهم، يعني: لو ما صلىٰ يومًا بكامله؛ هل هو مسلم أم كافر؟ هو عندهم كافر!!، لذلك هذه نسميها لغة خطابية، لغة شعرية، للأخذ بألباب السامعين، أنا أقول مثل ما هو يقول، لا يُعقل، لكن القضية ليست قضية معقول أو غير معقول، القضية كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»، فإنما الأعمال بالخواتيم» اهـ[1].

ثم بالإضافة إلىٰ ما سبق، فإن العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ قد سئل:

قلتم في بعض مجالسكم أن الخطأ في مسألة تكفير تارك الصلاة مفتاح لباب من أبواب الضلال، نرجو أن تفصلوا لنا القول في هذه المسألة؟

فأجاب: «تفصيل هذه المسألة هو ما تكلمنا عنه مرارًا وتكرارًا في التفريق بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي، لأن تارك الصلاة له حالتان:

- إما أن يؤمن بها؛ بشرعيتها.
- وإما أن يجحد شرعيتها.

ففي الحالة الثانية هذه؛ فهو كافرٌ بإجماع المسلمين، وكذلك كل من جحد أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة، من جحد الصيام مثلًا فهو كافر، الحج، إلىٰ آخر ما

(١) بتصرف يسير من سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (١٤٠).



هنالك، من أمورٍ معروفةٍ عند المسلمين جميعًا أنها من ضروريات الدين، فهذا لا خلاف فيه، من جحد شرعية الصلاة فهو كافر.

لكن إذا كان هناك رجلٌ لا يجحد الصلاة، يعترف بشرعيتها، ولكن من حيث العمل هو لا يقوم بها، لا يصلي، ربما لا يصلي مطلقًا، وربما يصلي تارةً وتارة، ففي هذه الحالة إذا قلنا: هذا الرجل كَفَرَ، ما يَصدق عليه هذا الكلام بإطلاقه؛ لأن الكفر هو الجَحد، وهو لا يجحد شرعية الصلاة، كما قال تعالىٰ بالنسبة للكفار: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، فإذا أخذنا مثالًا زيدًا من الناس، لا يصلي، ولكن حينما يُسأل، لماذا لا تصلي يا أخي؟ يقول لك: الله يتوب عليَّ، والله الدنيا شاغلتني، الأولاد شاغليني، من هذا الكلام، هذا الكلام طبعًا ليس له عذر مطلقًا، لكن يعطينا فائدة لا نعرفها نحنُ، لأننا لا نَطَّلع علىٰ ما في قلبه، يعطينا فائدة أن الرجل يؤمن بشرعية الصلاة، بخلاف ما لو كان الجواب لا سمح الله: يا أخي الصلاة هذه ذهب وقتها، هذه كانت في زمن يعني كان الناس غير مثقفين، كانوا وسخين، كانوا بحاجة إلىٰ نوعية من النظافة والطهارة والرياضة، وهذا الآن ذهب زمانه، الآن في وسائل جديدة تغنينا عن الصلاة؛ هذا كَفَر، فإلىٰ جهنم وبئس المصير، أما إذا كان الجواب هو الأول، لماذا لا تصلي؟، الله يتوب علينا، الله يلعن الشيطان، من هذا الكلام الذي ينبئنا أن الرجل لا ينكر شرعية الصلاة، فإذا قلنا هذا الرجل كافر، نكون خالفنا الواقع، لأن هذا رجلٌ مؤمن، مؤمنٌ بشرعية الصلاة، ومؤمن بالإسلام كله، فكيف نكفره؟!

من هنا نحن نقول: لا فرق بين تارك الصلاة، وتارك الصيام، وتارك الحج، وتارك أي شيءٍ من العبادات العملية؛ في أنه يُكفَّر وأنه لا يُكفَّر، متىٰ يُكفَّر؟ إذا

جَحد، متىٰ لا يُكفَّر؟ إذا آمن، فالمؤمن لا يجوز تكفيره قولًا واحدًا، وعلىٰ ذلك جاءت الأحاديث الكثيرة التي آخرها: «**أدخلوا الجنة من قال: لا إله إلا الله وليس له من العمل مثقال ذرة**»، لكن له مثقال ذرة من إيمان، فهذا الإيمان هو الذي يَمنعه من أن يخلد في النار، ويدخل الجنة، ولو بعد أن صار فحمًا أسود، لكن هذا الذي يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويؤمن بكل ما جاء عن الله ورسوله، لكن لا يصلي، أو لا يصوم، أو لا يحج، أو نحو ذلك، أو يسرق، أو يزني، كل هذه الأمور لا فرق فيها إذا ما وُضِعت في ميزان الكفر العملي والكفر الاعتقادي، رجلٌ مثلًا يزني، هل نُكفره؟! ستقولون: لا، أنا أقول: لا؛ رويدًا، ننظر، هل يقول الزنا حرام؟ أم يقول كما يقول بعض الجُّهال: بَلا حرام بَلا حلال، إذا قال لي كلمة: كَفَر، كذلك السارق، أي ذنب، الرجل الذي مثلًا يستغيب الناس، نقول له: اتق الله، الرسول قال: «**الغيبة ذِكرُك أخاك بما يكره**»؛ يقول: بَلا قال الرسول بَلا كذا، كَفَر، هكذا كل الأحكام الشرعية، سواءٌ ما كان منها حكمٌ إيجابيٌّ؛ بمعنىٰ: فرضٌ من الفرائض، أو كان حكمًا سلبيًّا؛ بمعنىٰ: المحرمات، يجب أن يبتعد عنها، فإذا استحل شيءٌ من هذه المحرمات في قلبه كَفَر، لكن إذا واقعها عمليًّا، وهو معتقدٌ أنه عاصٍ، لا يكفر، فلا فرق في هذا بين الأحكام الشرعية كلها، سواءٌ ما كانت من الفرائض، أو ما كانت محرمات، الفرائض: يجب القيام بها، ولا يجوز تركها، لكن: من تركها كسلًا، لم يَجُز تكفيره، من تركها جَحدًا كَفَر، من استحل شيءٌ من المحرمات كذلك يَكفر، لا فرق في هذا أبدًا بين الواجبات وبين المحرمات، هذا ما أردت بكلمتي السابقة» اهـ[1].

---

(١) بتصرف يسير من سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٨).

بل ويؤيده ما سبق أن ذكرته عنه حين قال:

«قوله ﷺ بعد أن ذكر بعد الإيمان بالله أسهمًا من الإسلام؛ كالصلاة والزكاة: **«فمن ترك من ذلك شيئًا، فقد ترك سهمًا من الإسلام، ومن تركهن كلَّهن فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره»**.

أقول: فهذا نصٌّ صريحٌ في أن المسلم لا يخرج من الإسلام بترك شيءٍ من أسهمِه، ومنها الصلاة، فحسبُ التاركِ أنه فاسقٌ لا تُقبَلُ له شهادة، ويخشىٰ عليه سوءُ الخاتمة، وقد تقدم في بحثٍ مفصل في حكم تارك الصلاة تحت الحديث (٨٧)، وهو من الأدلة القاطعة علىٰ ما ذكرنا، ولذلك حاول بعضهم أن يتنصل من دلالته بمحاولة تضعيفه، وهيهات، فقد رددنا عليه ذلك بالحجة والبرهان، وبيان من صححه من علماء الإسلام، فراجعه»[1].

فبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن النبي ﷺ قد ذكر أسهمًا من الإسلام بعد أن ذكر الإيمان بالله، ثم استدل به علىٰ عدم كفر تارك الصلاة تكاسلًا، مقرًّا بما جاء فيه مِن أن مَن تركهن كلَّهن فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره، وفي هذا ردٌّ صريحٌ علىٰ من ينسب القول بإيمان تارك العمل بالكلية لهذا الإمام، فتأمَّل.

ثم بعد هذا كله، كيف بنا إذا وقفنا له علىٰ كلامٍ صريحٍ؛ يُبيِّن فيه مقصوده بتارك العمل، وأنه إنما أراد به تاركَ الصلاة، وما دونها من الأعمال من باب أولىٰ، ولم يخطر له علىٰ بال تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهان القائلين بها، والتي نُسب إلىٰ الإرجاء بسببها، فمن ذلك قوله في الرد علىٰ منتقديه:

(١) السلسلة الصحيحة (١ / ٩٣٥).

«وبالجملة؛ فمجال الرد عليه واسعٌ جدًّا، ولا أدري متىٰ تسنح لي الفرصة للرد عليه، وبيان ما يؤخذ عليها فقهًا وحديثًا؟ وإن كنت أشكر له أدبه ولطفه وتبجيله لكاتب هذه الأحرف، ودفاعه عن عقيدة أهل الحديث في أن الإيمان يزيد وينقص، وإن كان قد اقترن به أحيانًا شيءٌ من الغلو والمخالفة، والاتهام بالإرجاء، مع أنه يعلم أنني أخالفهم مخالفةً جذريةً، فأقول: الإيمان يزيد وينقص؛ وإن الأعمال الصالحة من الإيمان، وإنه يجوز الاستثناء فيه؛ خلافًا للمرجئة، ومع ذلك رماني أكثر من مرة بالإرجاء! فقلب بذلك وصية النبي ﷺ: «**وأتبع السيئة الحسنة تمحها**..» ! فقلت: ما أشبه اليوم بالبارحة!

فقد قال رجلٌ لابن المبارك: «ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر؛ أمؤمنٌ هو؟ قال: لا أُخرِجُه من الإيمان، فقال الرجل: علىٰ كبر السن صرت مرجئًا! فقال له ابن المبارك: إن المرجئة لا تقبلني! أنا أقول: الإيمان يزيد وينقص، والمرجئة لا تقول ذلك، والمرجئة تقول: حسناتنا متقبلة، وأنا لا أعلم تُقبلت مني حسنة؟ وما أحوجك إلىٰ أن تأخذ سبورة فتجالس العلماء»؛ رواه ابن راهويه في (مسنده ٣ / ٦٧٠ - ٦٧١).

قلت: ووجه المشابهة بين الاتهامين الظالمين هو الإشراك بالقول مع المرجئة في بعض ما يقوله المرجئة؛ أنا بقولي بعدم تكفير تارك الصلاة كسلًا؛ وابن المبارك في عدم تكفير مرتكب الكبيرة! ولو أردت أن أقابله بالمثل لرميته بالخروج؛ لأن الخوارج يكفرون تارك الصلاة وبقية الأركان الأربعة! و ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]»(١).

---

(١) السلسلة الصحيحة (٧ / ١٥٣).



وقوله: «وقد بدا لي من مطالعتي للكتاب المذكور أنه ذو فائدةٍ كبيرةٍ جدًّا في الرد علىٰ علماء الكلام الذين يخالفون أهل الحديث في قولهم: (الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال الصالحة من الإيمان)، مع غلوٍّ ظاهرٍ في بعض عباراته؛ حتىٰ ليخال إليَّ أنه يميل إلىٰ مذهب الخوارج، مع أنه يرد عليهم، وغمزني بالإرجاء أكثر من مرة؛ تارةً تصريحًا وأخرىٰ تلويحًا، مع إظهاره الاحترام والتبجيل - خلافًا لبعض الغلاة ولا أقول: الأتباع -، وهو يعلم أنني أنصر مذهب أهل الحديث، متذرعًا بأنني لا أكفر تارك الصلاة كسلًا؛ ما لم يدل علىٰ أن تركه عن عقيدةٍ وجحود، كالذي يقال له: (إن لم تُصلِّ، وإلا؛ قتلناك)، فيأبىٰ فيُقتل؛ فهذا كافر مرتد - كما كنت نقلته في رسالتي: (حكم تارك الصلاة) عن ابن القيم وشيخه ابن تيمية - وعلىٰ مثله حمل ابن تيمية الآثار التي استفاضت عن الصحابة في كفر تارك الصلاة، وقوله ﷺ: «**ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة**»؛ انظر كلامهما في الرسالة المذكورة (ص ٣٨ - ٤٦)، ومع هذا رمانا المؤلف المذكور بالإرجاء؛ سامحه الله، وهدانا الله وإياه لما اختُلِف فيه من الحق؛ إنه يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم»[١].

وهنا أكرر ما قلته عند ذكر مذهب الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ في (تارك العمل)؛ فأقول:

هذا في ظني كافٍ لمن أراد الله عَزَّوَجَلَّ له الهداية من الطائفتين بالنسبة لمعرفة مذهب الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما يُقرره في تارك العمل، سواء أضيفت لفظة:

(١) السلسلة الضعيفة (١٤ / ٩٤٩).

(بالكلية)؛ على عبارة: (تارك العمل) أو لم تُضَف.

وبهذا نعلم: أن أصل المشكلة وأصل الخلاف في مسألة تكفير (تارك العمل) من عدمه، هو في إضافة لفظة: (بالكلية)، وإلا فإن أهل السنة متفقون على عدم تكفير من يُقصِّر في شيءٍ من الأعمال، فيفعل أحيانًا، ويَدع أحيانًا أخرى، بل ومتفقون على عدم تكفير من يترك عملًا من الأعمال بالكلية، فلا يأتي منه بشيءٍ، مع اختلافهم في الأركان الأربعة خاصة بعد النطق بالشهادتين، وذلك أن من أهل السنة من يُكفر بترك ركن أو ركنين من هذه الأركان، ومنهم من لا يُكفر إلا بترك جميعها، ومنهم من لا يُكفر بترك شيءٍ منها، إذ الخلاف بين أهل السنة محصورٌ في الأركان الأربعة خاصة، أما غيرها من الأعمال؛ فإنه لا خلاف بينهم في أن من ترك شيئًا منها ولو بالكلية؛ فإنه لا يكفر، وإنما خالفهم في ذلك الخوارج والمعتزلة، وقد سبق التفصيل في ذلك في أكثر من موطن من هذه الرسالة.

وفي ظني أن الإشكال سيزول، والخلاف بين المنتسبين للسنة سينتهي إذا حذفنا كلمة: (بالكلية)، كما قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمُناقِشِه:

«**إذًا**: إذا رفعنا كلمة بالكلية؛ أظن نقترب بعضنا من بعض، أكذلك؟».

فبحذفها ورفعها يعود الخلاف كما كان قديمًا؛ بين أهل السنة والجماعة من جهة، وبين مخالفيهم من خوارج، ومعتزلة، وجهمية، ومرجئة، وأشاعرة، وغيرهم من أهل الأهواء والبدع من جهة أخرى.



الشبهات التي بسببها
نشأ القول بإيمان تارك العمل
بالكلية وجوابها

إن القول بإيمان تارك العمل بالكلية تَسبَّب في وجوده شبهات؛ قامت في أذهان القائلين به، واستقرَّت بها، فتصوَّروا بسببها ما لا يُتصوَّر؛ مِنْ وجود إنسان آمن بقلبه إيمانًا صحيحًا مجزئًا، ثم عاش دهره؛ ما شاء الله له أن يعيش؛ سنة، سنتين، ثلاثين سنة، مائة سنة، أكثر، أقل، عاش دهره مؤمنًا إيمانًا صحيحًا مجزئًا دون أن يعمل أيَّ عملٍ بجارحةٍ من جوارحه طوال حياته مع قدرته علىٰ العمل، ودون مانعٍ يمنعه من ذلك، تصوَّروا هذه الصورة الخيالية؛ التي لا وجود لها علىٰ أرض الواقع، والتي لا يجتمع وجودها والإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ، ثم نسبوها لأهل السنة ظنًّا منهم أنه قد وُجِدَ مِن أهل العلم مَن يوافقهم عليها.

ومن هذه الشبهات:

الشبهة الأولى: ظنهم أن لفظة: (تارك العمل) إذا ما نطق بها العلماء فإنهم يريدون بها (تارك العمل بالكلية).

وهذا أمرٌ ظاهرٌ لكل مَن تتبع أقوالهم وما استدلوا به مِن أقوال العلماء تأكيدًا منهم لهذا المعنىٰ الذي تَبنَّوه؛ ومن هذه الأقوال:

أولاً: ما ذكروه عن الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٤هـ).

وذلك قوله: «فنرىٰ أن الإسلام الكلمة والإيمان العمل».

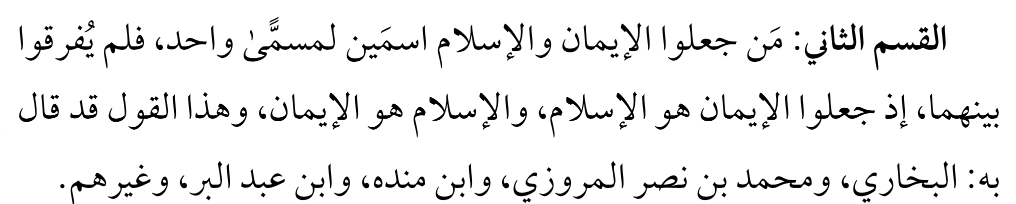
ذكروا هذا القول عن الزهري، وأرادوا أن يُثبتوا به المعنىٰ الذي فهموه هُم؛ مِن إثباتهم الإيمان لتارك العمل بالكلية، وأنه قولٌ آخر من أقوال أهل السنة، ثم ذكروا أنه قد وافقه علىٰ هذا القول ابن أبي ذئب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٥٨هـ)؛ حيث قال: «الإسلام القول، والإيمان العمل».

وكذلك قد وافقه عليه أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رواية (ت: ٢٤١هـ)؛ حيث قال: «إن الإسلام هو الكلمة».

وهذه الأقوال الثلاثة التي جاء فيها التنصيص علىٰ أن (الإسلام الكلمة)؛ قد ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: (الإيمان)، ولا حجة فيها للقائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، بل لو تدبروا هذا القول حق التدبر؛ لعلموا أنه حجةٌ عليهم، وليس حجةً لهم، وذلك أن هؤلاء الأئمة مع تنصيصهم علىٰ أن (الإسلام الكلمة)، إلا أنهم قد نصوا علىٰ أن (الإيمان العمل)، ولم يُثبتوا إيمانًا بلا عمل، وهُم بهذا القول أرادوا أن يُفرقوا بين ما هو داخلٌ في مسمىٰ الإسلام، وبين ما هو داخلٌ في مسمىٰ الإيمان، وهذا هو الذي قد وقع فيه الخلاف بين أهل السنة والجماعة، ولم يكن بينهم ثمة خلافٌ في ترك العمل بالكلية من عدمه.

وذلك أن أهل السنة والجماعة مع اتفاقهم علىٰ مسمىٰ الإيمان، وأنه قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل، كما سبق بيان ذلك، إلا أنهم قد انقسموا في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مَن فرَّقوا بين الإيمان والإسلام؛ فقالوا: بأن الإسلام الكلمة والإيمان العمل، وهذا القول هو المنقول عن: الزهري، وابن أبي ذئب، وأحمد في رواية، كما سبق ذكر ذلك.



القسم الثاني: مَن جعلوا الإيمان والإسلام اسمَين لمسمًّىٰ واحد، فلم يُفرقوا بينهما، إذ جعلوا الإيمان هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان، وهذا القول قد قال به: البخاري، ومحمد بن نصر المروزي، وابن منده، وابن عبد البر، وغيرهم.

القسم الثالث: مَن فرَّقوا بين الإيمان والإسلام إذا ذُكِرَا جميعًا، فجعلوا الإسلام: هو الأعمال الظاهرة: كالشهادتين، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وغيرها من الأعمال الظاهرة، وجعلوا الإيمان لِما في القلب؛ مِن الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر. وأما إذا ذُكِر الإيمان وحده؛ فإنهم يُدخلون فيه الإسلام، وإذا ذُكر الإسلام وحده؛ فإنهم يُدخلون فيه الإيمان، وهذا القول قد قال به حماد بن زيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، وهو قول عامة أهل السنة كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث قال:

«ولا علمت أحدًا من المتقدمين خالف هؤلاء، فجعل نفس الإسلام نفس الإيمان، ولهذا كان عامة أهل السنة علىٰ هذا الذي قاله هؤلاء»[(١)].

ومن تدبر قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ لوجد أنه أراد أن يبطل به قول من قال بأن الإيمان والإسلام اسمان لمسمًّىٰ واحد، كما أبطل قول من قال: (الإسلام الكلمة) كما سيأتي.

وقد أدىٰ انقسام أهل السنة والجماعة في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام إلىٰ ثلاثة أقسام؛ إلىٰ انقسامهم في مسمىٰ الإسلام نفسه إلىٰ ثلاثة أقسام أيضًا، كما هو انقسامهم في مسمىٰ الاثنين: (الإيمان والإسلام)، وقد ذكر ذلك

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٩).

شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال:

«وقد صار الناس في مسمىٰ الإسلام علىٰ ثلاثة أقوال: قيل: هو الإيمان، وهما اسمان لمسمًّىٰ واحد، وقيل: هو الكلمة، وهذان القولان لهما وجهٌ سنذكره، لكن التحقيق ابتداءً هو ما بينه النبي ﷺ لمَّا سئل عن الإسلام والإيمان، ففسر الإسلام: بالأعمال الظاهرة، والإيمان: بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبي ﷺ، وأما إذا أُفرِد اسم الإيمان؛ فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أُفرِد الإسلام؛ فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع»[1].

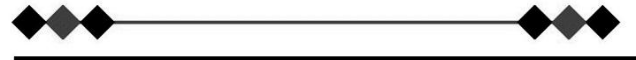
ومن المعلوم أن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد فرق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام علىٰ وفق ما جاء في حديث جبريل، وذكر أنهما إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، كما في قوله:

«ففسر الإسلام: بالأعمال الظاهرة، والإيمان: بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبي ﷺ، وأما إذا أُفرِد اسم الإيمان؛ فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أُفرِد الإسلام؛ فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع».

وقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موطن آخر ما جاء من هذه الأقوال الثلاثة مخالفًا لحديث جبريل، فقال:

«والمقصود هنا: أن هنا قولين متطرفين: قول من يقول: الإسلام مجرد الكلمة، والأعمال الظاهرة ليست داخلة في مسمىٰ الإسلام، وقول من يقول: مسمىٰ

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٥٩).



الإسلام والإيمان واحد؛ وكلاهما قول ضعيف مخالف لحديث جبريل، وسائر أحاديث النبي ﷺ، ولهذا لما نصر محمد بن نصر المروزي القول الثاني: لم يكن معه حجة على صحته؛ ولكن احتج بما يبطل به القول الأول...»[1].

وهذان القولان اللذان أراد إبطالهما شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ هما: قول محمد بن شهاب الزهري ومن وافقه، وقول محمد بن نصر المروزي ومن وافقه.

فالزهري ومن وافقه؛ هم الذين أخرجوا الأعمال الظاهرة عن مسمى الإسلام، وجعلوها إيمانًا فقط، وهم الذين أرادهم شيخ الإسلام ابن تيمية حين قال:

«ولهذا لما نَصَر محمد بن نصر المروزي القول الثاني: لم يكن معه حجةٌ على صحته؛ ولكن احتج بما يبطل به القول الأول».

ولمَّا كان الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يُفرق بين مسمى الإسلام ومسمى الإيمان، وإنما يجعلهما اسمين لمسمًّى واحد، ساوى بين قول الزهري ومَن وافقه، وقول الكرامية من فِرَق المرجئة، وذلك أن الزهري ومَن وافقه قالوا: (الإسلام الكلمة)؛ وأخرجوا الأعمال عن مسمى الإسلام، والكرامية من المرجئة قالوا: (الإيمان الكلمة)؛ وأخرجوا الأعمال عن مسمى الإيمان، فظن الإمام محمد بن نصر المروزي أنهما قد تشابها وتوافقا؛ إذ لا فرق عنده بين مسمى الإسلام ومسمى الإيمان، وغفل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أن الزهري ومَن وافقه وإن أخرجوا الأعمال عن مسمى الإسلام إلا أنهم جعلوها إيمانًا، وأدخلوها في مسمى الإيمان.

قال محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمن زعم أن الإسلام هو الإقرار

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٧٥).

وأن العمل ليس منه فقد خالف الكتاب والسنة، ولا فرق بينه وبين المرجئة؛ إذ زعمت أن الإيمان إقرارٌ بلا عمل».

وقد أراد بذلك: الزهري ومَن وافقه، بلا أدنىٰ شك.

ولما كان الفرق ظاهرًا بين القولين؛ تعقَّبه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فأيَّده فيما وافق فيه الحق، وخالفه فيما جانب في الحق والصواب؛ فقال:

«فيقال: أما قوله: إن الله جعل الصلاة والزكاة من الدين، والدين عنده هو الإسلام، فهذا كلامٌ حسن، موافقٌ لحديث جبريل، ورده علىٰ من جعل العمل خارجًا من الإسلام؛ كلامٌ حسن، وأما قوله: إن الله سمىٰ الإيمان بما سمىٰ به الإسلام، وسمىٰ الإسلام بما سمىٰ به الإيمان، فليس كذلك، فإن الله إنما قال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ولم يقل قط: إن الدين عند الله الإيمان؛ ولكن هذا الدين من الإيمان، وليس إذا كان منه؛ يكون هو إياه؛ فإن الإيمان أصله معرفة القلب وتصديقه وقوله؛ والعمل تابعٌ لهذا العلم والتصديق، ملازمٌ له، ولا يكون العبد مؤمنًا إلا بهما».

ومن تدبر قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لوجد أنه أراد أن يبطل به القولين: قول من قال بأن (الإسلام الكلمة)، وأخرج الأعمال الظاهرة عن مسمىٰ الإسلام، وقول من قال بأن الإيمان والإسلام اسمان لمسمًّىٰ واحد.

بل وأثبت أن الإيمان أصله معرفة القلب وتصديقه وقوله؛ وأن العمل تابعٌ لهذا العلم والتصديق، ملازمٌ له، لا ينفك عنه، وأن العبد لا يكون مؤمنًا إلا بهما مجتمِعَين، وهذا لا يعني أن العبد لا يقع في الذنب، أو لا يُقصر في شيءٍ من الأعمال، بل أهل السنة مجمعون علىٰ أن العبد غير معصومٍ من الزلل، وأن كل

ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون، كما هو لفظ الحديث، ولم يخالف في ذلك إلا الخوارج والمعتزلة، وهم مع خلافهم هذا، إلا أن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر أنهم لو نفوا مطلق الاسم وأثبتوا مع مَن وقع في الذنب شيئًا من الإيمان يخرج به من النار، لَمَا صاروا مبتدعة، لأنهم بذلك يكونون قد نفوا أحد الاسمين؛ إما الإيمان وإما الإسلام، وأثبتوا الاسم الآخر، كما هو صنيع من فرَّق بين الاسمين، أما كونهم قد نفوا مطلق الاسم، وأخرجوا الواقع في الذنب من المسلمين من الإيمان والإسلام جميعًا، فهذا الذي صيَّرهم مبتدعةً مذمومين عند أهل السنة والجماعة، وقولهم هذا: هو أيضًا خلاف قول من لم يُفرق بين الاسمين كابن نصر ومن وافقه، وذلك أن محمد بن نصر المروزي ومن وافقه قد أثبتوا الاسمين، ولم ينفوا أحدهما، فلم يَخرجوا بقولهم هذا عن دائرة أهل السنة والجماعة، كما لم يَخرج الزهري ومن وافقه عن دائرة أهل السنة والجماعة بقولهم: (الإسلام الكلمة)؛ إذ الجميع متفقون علىٰ أن أهل الكبائر الذين ليسوا منافقين معهم شيءٌ من الإيمان يخرجون به من النار.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ سؤال أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل، حين قال له:

«تُفرِّق بين الإيمان والإسلام؟ فقال: قد اختلف الناس فيه، وكان حماد بن زيد - زعموا - يُفرق بين الإيمان والإسلام، قيل له: مَن المرجئة؟ قال: الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل.

قال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلت: فأحمد بن حنبل لم يُرِد قط أنه سُلِب جميع الإيمان فلم يَبقَ معه منه شيءٌ، كما تقوله الخوارج والمعتزلة، فإنه قد

صرَّح في غير موضع: بأن أهل الكبائر معهم إيمانٌ يخرجون به من النار، واحتج بقول النبي ﷺ: «**أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»، وليس هذا قوله، ولا قول أحد من أئمة أهل السنة، بل كلهم متفقون علىٰ أن الفساق الذين ليسوا منافقين معهم شيءٌ من الإيمان يَخرجون به من النار، هو الفارق بينهم وبين الكفار والمنافقين، لكن إذا كان معه بعض الإيمان، لم يلزم أن يدخل في الاسم المطلق الممدوح، وصاحب الشرع قد نفىٰ الاسم عن هؤلاء؛ فقال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، وقال: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه**»، وقال: «**لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه**»، وأقسم علىٰ ذلك مرات، وقال: «**المؤمن من أمنه الناس علىٰ دمائهم وأموالهم**».

والمعتزلة ينفون عنه اسم الإيمان بالكلية، واسم الإسلام أيضًا، ويقولون: ليس معه شيءٌ من الإيمان والإسلام، ويقولون: ننزله منزلة بين منزلتين، فهم يقولون: إنه يخلد في النار لا يخرج منها بالشفاعة، وهذا هو الذي أُنكِر عليهم؛ وإلا لو نفوا مطلق الاسم وأثبتوا معه شيئًا من الإيمان يخرج به من النار لم يكونوا مبتدعة، وكل أهل السنة متفقون علىٰ أنه قد سُلِب كمال الإيمان الواجب، فزال بعض إيمانه الواجب، لكنه من أهل الوعيد، وإنما ينازع في ذلك من يقول: الإيمان لا يتبعَّض من الجهمية والمرجئة، فيقولون: إنه كامل الإيمان، فالذي ينفي إطلاق الاسم يقول: الاسم المطلق مقرون بالمدح واستحقاق الثواب، كقولنا: مُتَّقٍ، وبَرٌّ، وعلىٰ الصراط المستقيم، فإذا كان الفاسق لا تُطلق عليه هذه الأسماء، فكذلك اسم الإيمان، وأما دخوله في الخطاب، فلأن المخاطب باسم الإيمان كل من معه شيءٌ منه، لأنه أمرٌ لهم،

فمعاصيهم لا تسقط عنهم الأمر»[1].

ثم ذكر قوله: «فمن زعم أن الإسلام هو الإقرار، وأن العمل ليس منه، فقد خالف الكتاب والسنة».

ثم قال معلقًا عليه: «وهذا صحيح؛ فإن النصوص كلها تدل علىٰ أن الأعمال من الإسلام».

ثم ذكر بعد ذلك قوله: «ولا فرق بينه وبين المرجئة؛ إذ زعمت أن الإيمان إقرارٌ بلا عمل».

ثم أنكره عليه؛ فقال: «بل بينهما فرق، وذلك أن هؤلاء الذين قالوه من أهل السنة كالزهري ومن وافقه، يقولون: الأعمال داخلة في الإيمان، والإسلام عندهم جزء من الإيمان، والإيمان عندهم أكمل، وهذا موافق للكتاب والسنة، ويقولون: الناس يتفاضلون في الإيمان، وهذا موافق للكتاب والسنة»[2].

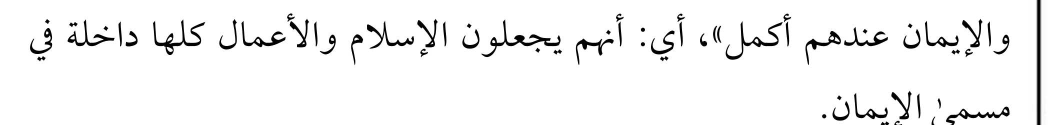
ومما لا شك فيه أن ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية مِن مخالفة الزهري ومَن وافقه للمرجئة هو الصواب، وهو الحق، وذلك أن الزهري ومَن وافقه وإن خالفوا حديث جبريل وأخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإسلام، إلا أنهم أدخلوها في مسمىٰ الإيمان، ولم يُخرجوها عنه كما صنعت المرجئة، ولم يقولوا بإيمان بلا عمل، كما هو قول المرجئة، وإنما هم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«يقولون: الأعمال داخلة في الإيمان، والإسلام عندهم جزء من الإيمان،

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٥٧).

(٢) انظر تفصيل ذلك في: مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٧٧ - ٣٧٩).



والإيمان عندهم أكمل»، أي: أنهم يجعلون الإسلام والأعمال كلها داخلة في مسمىٰ الإيمان.

بل حتىٰ المرجئة الذين أشار إليهم ابن نصر المروزي، والذين قالوا: (الإيمان الكلمة)؛ وهم فرقة (الكرامية) من المرجئة، فإنهم وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان، وقالوا بوجود إيمان بلا عمل، إلا أنهم أدخلوها في مسمىٰ الإسلام، ولم يقولوا بإسلام بلا عمل، فجاءت مخالفتهم الكتاب والسنة، وإجماع أهل السنة؛ في أن جَعلوا الإسلام هو الأكمل، وأدخلوا فيه الإيمان، ولم يجعلوا الإيمان هو الأكمل، ويُدخلوا فيه الإسلام، كما هو معتقد أهل السنة والجماعة، مما أدَّىٰ بهم - بسبب هذا الفارق - إلىٰ أن حكموا بكمال الإيمان لمن قصَّر في أعمال الإسلام، فقالوا بأن التارك لشيءٍ من أعمال الجوارح، أو المُخل والمُقصِّر في شيءٍ منها، فإنه يكون كامل الإيمان، وإن دخل النار علىٰ تقصيره في أعمال الإسلام.

وقد سبق أن أشرت إلىٰ هذا المعنىٰ، وما ذكره الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنهم؛ حين قال:

«والمقصود أن النبي ﷺ إنما أخبر عن تلك الأَمَة بالإيمان الظاهر الذي علقت به الأحكام الظاهرة، وإلا فقد ثبت عنه أن سعدًا لما شهد لرجل أنه مؤمن قال: (أو مسلم) وكان يظهر من الإيمان ما تظهره الأَمَة وزيادة، فيجب أن يفرق بين أحكام المؤمنين الظاهرة التي يحكم فيها الناس في الدنيا، وبين حكمهم في الآخرة بالثواب والعقاب؛ فالمؤمن المستحق للجنة لابد أن يكون مؤمنًا في الباطن باتفاق جميع أهل القبلة، حتىٰ الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمنًا ويقولون: الإيمان هو الكلمة، يقولون: إنه لا ينفع في الآخرة إلا الإيمان الباطن.

وقد حكىٰ بعضهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة، وهو غلط عليهم؛ إنما نازعوا في الاسم لا في الحكم بسبب شبهة المرجئة في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل»(١).

كما سبق أن ذكرت أيضًا عن فِرَق المرجئة أنفسهم؛ أنهم وإن تصوَّروا إيمانًا بلا عمل، إلا أنهم لم يتصوَّروا إيمانًا بلا إسلام، ولا إسلامًا بلا عمل، وذلك يعني: أن أصل الخلل عند هذه الطوائف المختلفة فيما بينها في مسائل الإيمان، إنما هو في التفريق بين مسمىٰ الإسلام ومسمىٰ الإيمان، وليس في كون الإنسان يعمل بجوارحه أو لا يعمل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال القاضي أبو بكر في (التمهيد): فإن قالوا: فخبرونا ما الإيمان عندكم؟ قيل: الإيمان هو التصديق بالله وهو العلم، والتصديق يوجد بالقلب، فإن قال: فما الدليل علىٰ ما قلتم؟ قيل: إجماع أهل اللغة قاطبة علىٰ أن الإيمان قبل نزول القرآن وبعثة النبي ﷺ هو التصديق، لا يعرفون في اللغة إيمانًا غير ذلك، ويدل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بمصدِّق لنا. ومنه قولهم: فلان يؤمن بالشفاعة، وفلان لا يؤمن بعذاب القبر، أي: لا يصدق بذلك. فوجب أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة؛ لأن الله ما غير اللسان العربي ولا قلبه، ولو فعل ذلك لتواترت الأخبار بفعله، وتوفرت دواعي الأمة علىٰ نقله، ولغلب إظهاره علىٰ كتمانه، وفي علمنا بأنه لم يفعل ذلك، بل إقرار أسماء الأشياء والتخاطب

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢١٥).

بأسره علىٰ ما كان، دليل علىٰ أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان اللغوي، ومما يبين ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، فأخبر أنه أنزل القرآن بلغة العرب، وسمىٰ الأسماء بمسمياتهم، ولا وجه للعدول بهذه الآيات عن ظواهرها بغير حجة لاسيما مع القول بالعموم، وحصول التوقيف علىٰ أن القرآن نزل بلغتهم؛ فدل علىٰ ما قلناه من أن الإيمان ما وصفناه دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات، هذا لفظه. وهذا عمدة من نصر قول الجهمية في (مسألة الإيمان)، وللجمهور من أهل السنة وغيرهم عن هذا أجوبة...»[(١)].

وقال: «قال الذين نصروا مذهب جهم في الإيمان من المتأخرين كالقاضي أبي بكر وهذا لفظه، فإن قال قائل: وما الإسلام عندكم؟ قيل له: الإسلام: الانقياد والاستسلام؛ فكل طاعة انقاد العبد بها لربه واستسلم فيها لأمره فهي إسلام، والإيمان: خصلة من خصال الإسلام؛ وكل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانًا، فإن قال: فلم قلتم: إن معنىٰ الإسلام ما وصفتم؟ قيل: لأجل قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فنفىٰ عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، وإنما أراد بما أثبته الانقياد والاستسلام، ومنه: ﴿وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ [النساء: ٩٠]، وكل من استسلم لشيء فقد أسلم، وإن كان أكثر ما يستعمل ذلك في المستسلم لله ولنبيه»[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٢١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٥٤).

وقال: «قوله عن (المرجئة): إنهم يقولون: إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين، قد يكون قول بعضهم، فإنهم كلهم يقولون: ليستا من الإيمان، وأما من الدين؛ فقد حُكي عن بعضهم أنه يقول: ليستا من الدين؛ ولا نفرق بين الإيمان والدين، ومنهم من يقول: بل هما من الدين، ويفرق بين اسم الإيمان واسم الدين، وهذا هو المعروف من أقوالهم التي يقولونها عن أنفسهم: ولم أرَ أنا في كتاب أحد منهم أنه قال: الأعمال ليست من الدين، بل يقولون: ليست من الإيمان، وكذلك حكىٰ أبو عبيد عمن ناظره منهم، فإن أبا عبيد وغيره يحتجون بأن الأعمال من الدين؛ فذكر قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] أنها نزلت في حجة الوداع. قال أبو عبيد: فأخبر أنه إنما كمل الدين الآن في آخر الإسلام في حجة النبي ﷺ، وزعم هؤلاء أنه كان كاملًا قبل ذلك بعشرين سنة من أول ما نزل عليه الوحي بمكة حين دعا الناس إلىٰ الإقرار، حتىٰ قال: لقد اضطر بعضهم حين أدخلت عليه هذه الحجة... إلىٰ أن قال: إن الإيمان ليس بجميع الدين، ولكن الدين ثلاثة أجزاء: الإيمان جزء؛ والفرائض جزء، والنوافل جزء. قلت: هذا الذي قاله هذا هو مذهب القوم»(١).

وقال: «فالمسلمون: سنيهم وبدعيهم متفقون علىٰ وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومتفقون علىٰ وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، ومتفقون علىٰ أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة، ولا يعذب، وعلىٰ أن من لم يؤمن بأن محمدًا رسول الله - ﷺ - إليه فهو كافر، وأمثال

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٠٧).

هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الإيمان التي اتفق عليها المنتسبون إلىٰ الإسلام والإيمان، فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد، أو بعض معاني بعض الأسماء، أمر خفيف بالنسبة إلىٰ ما اتفقوا عليه، مع أن المخالفين للحق البيِّن من الكتاب والسنة، هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة، مشهود عليهم بالضلالة، ليس لهم في الأمة لسان صدق، ولا قبول عام؛ كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم، وإنما تنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تخفىٰ علىٰ أكثر الناس؛ ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلىٰ الله ورسوله، والرد إلىٰ الله ورسوله في مسألة (الإسلام، والإيمان) يوجب أن كلاًّ من الاسمين وإن كان مسماه واجبًا؛ لا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمنًا، مسلمًا، فالحق في ذلك ما بينه النبي في حديث جبريل، فجعل الدين وأهله (ثلاث طبقات): أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلىٰ العليا فقد وصل إلىٰ التي تليها، فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم؛ وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا»[1].

وقال: «والأمة كلها متفقة علىٰ وجوب الأعمال التي فرضها الله، لم يقل أحدٌ بأنها ليست من الواجبات، وإن كان طائفة من الناس نازعوا في كون الأعمال من الإيمان فلم ينازعوا في أن الله فرض الصلوات الخمس وغيرها من شرائع الإسلام، وحرم الفواحش: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]»[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٧/ ١٠٥).

ثم؛ قد سبق أن ذكرتُ ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الإمام الزهري نفسه؛ إذ يقول:

«كنا نقول الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل، والإيمان: قولٌ وعمل قرينان، لا ينفع أحدهما إلا بالآخر، وما من أحد إلا يوزن قوله وعمله؛ فإن كان عمله أوزن من قوله: صعد إلىٰ الله؛ وإن كان كلامه أوزن من عمله لم يصعد إلىٰ الله»(١).

وبهذا نعلم: أن الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومَن وافقه مِن الأئمة علىٰ أن (الإسلام الكلمة)، لم يُريدوا بهذا القول أنَّ الكلمة وحدها تكفي عند الله عَزَّوَجَلَّ للنجاة من الخلود في النار، إذ من المعلوم عندهم جميعًا أن هذه الكلمة قد ينطق بها مَن لا يكون مؤمنًا عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، إذ يكون مع نُطقِه بها منافقًا في الدرك الأسفل من النار.

وقد سبق أن ذكرت ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ، ولتمام الفائدة أكتفي بذكر هذين القولين، وهما مما قد سبق ذكره من كلام الشيخين: ابن تيمية، والألباني.

فشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّن أن من فساد مذهب الكرامية وضلالهم؛ أنهم قد سموا المنافق مؤمنًا؛ فقال:

«وقد احتج الناس علىٰ فساد قول الكرامية بحجج صحيحة، والحجج من جنسها علىٰ فساد قول الجهمية أكثر، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]. قالوا: فقد نفىٰ الله الإيمان عن المنافقين.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٥).

فنقول: هذا حق، فإن المنافق ليس بمؤمن، وقد ضل من سماه مؤمنًا»[1].

وأما العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فلما قيل له بأن اتهام المبطلين لأهل السنة بأنهم مرجئة لعدم تكفيرهم تارك الصلاة تكاسلًا مع إيمانه بها فريةٌ ليست بالحديثة، وإنما هي فريةٌ قديمة، وذكروا له قول القاضي العلامة أبو الفضل السكسكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في كتابه: «البرهان في عقائد أهل الأديان»، حين قال: أن طائفة من أهل البدع تسمىٰ بالمنصورية يتهمون أهل السنة بأنهم مرجئة لقولها إن تارك الصلاة إذا لم يكن جاحدًا لوجوبها، مسلمٌ علىٰ الصحيح من المذهب، ويقولون: هذا يؤدي إلىٰ أن الإيمان عندهم قول بلا عمل، وذكروا له أن العلامة السكسكي قد دافع عن أهل السنة، ورد هذا الاتهام في كتابه المذكور؛ قال مستنكرًا عبارة: (مسلم علىٰ الصحيح من المذهب):

«عفوًا؛ ما أدري إذا كان عبارة الرجل الفاضل في لفظة (مسلم) هل هي دقيقة؛ لأن المنافق الذي يُظهر الإسلام؛ يقال فيه مسلم، لكنه غير مؤمن، والبحث الآن أن هذا تارك الصلاة وهو مؤمن بها؛ هل هو مؤمن أم لا؟ وجوابنا: إنه مؤمن، لكن إيمانه ناقص، فتركه للصلاة دليل نقصان إيمانه، أما أن يقال: إنه مسلم؛ فيقال: حتىٰ الذي ليس في قلبه ذرة من الإيمان لكنه يتظاهر بشيءٍ من أركان الإسلام فيقال عنه إنه مسلم. مفهوم ملاحظتي؟»[2].

والسؤال: إذا كان الأمر كذلك، فما الذي أراده الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومَن

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٤١).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٨٥٥).



وافقه من الأئمة؛ حين قالوا: بأن (الإسلام الكلمة)؛ مع علمهم بأن المنافقين قد نطقوا بها، وقد ينطقوا بها إلىٰ الممات، وليست بنافعةٍ لهم عند الله عَزَّوَجَلَّ؟

والجواب: أن علماء السنة قد بيَّنوا مراد هؤلاء الأئمة من هذه المَقولة بأحسن بيان، دون أن يذكروا (ترك العمل) من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد، إذ لا خلاف بين أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وإنما الخلاف قد وقع بينهم في التفريق بين مسمىٰ الإيمان وما يدخل فيه، ومسمىٰ الإسلام وما يدخل فيه، كما سبق أن أشرت إلىٰ ذلك.

ومما ذكره أئمة السنة في هذا الباب، وما فهموه من كلام الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ما يأتي:

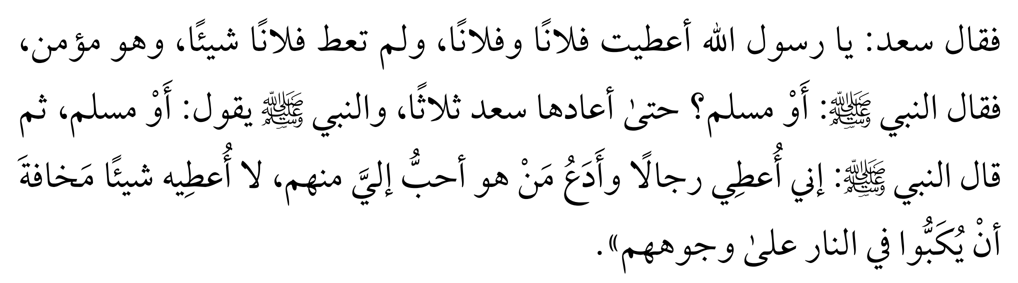
❁ **قال الإمام الطبري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣١٠هـ)**:

«واختلف أهل التأويل في السبب الذي من أجله قيل للنبي ﷺ: قل لهؤلاء الأعراب: قولوا أسلمنا، ولا تقولوا آمنا، فقال بعضهم: إنما أمر النبي ﷺ بذلك، لأن القوم كانوا صدقوا بألسنتهم، ولم يصدقوا قولهم بفعلهم، فقيل لهم: قولوا أسلمنا، لأن الإسلام قول، والإيمان قول وعمل.

ذكر من قال ذلك:

حدثنا ابن عبد الأعلىٰ، قال: ثنا ابن ثور، عن معمر، عن الزهري؛ ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، قال: «إن الإسلام: الكلمة، والإيمان: العمل».

حدثنا ابن عبد الأعلىٰ، قال: ثنا ابن ثور، عن معمر، وأخبرني الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: «أعطىٰ النبي ﷺ رجالًا ولم يعط رجلًا منهم شيئًا،


فقال سعد: يا رسول الله أعطيت فلانًا وفلانًا، ولم تعط فلانًا شيئًا، وهو مؤمن، فقال النبي ﷺ: أَوْ مسلم؟ حتىٰ أعادها سعد ثلاثًا، والنبي ﷺ يقول: أَوْ مسلم، ثم قال النبي ﷺ: إني أُعطِي رجالًا وأَدَعُ مَنْ هو أحبُّ إليَّ منهم، لا أُعطِيه شيئًا مَخافةَ أنْ يُكَبُّوا في النار علىٰ وجوههم».

حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾، قال: لم يُصدِّقوا إيمانهم بأعمالهم، فرد الله ذلك عليهم؛ ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾، وأخبرهم أن المؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، أولئك هم الصادقون، صدقوا إيمانهم بأعمالهم، فمن قال منهم: أنا مؤمن فقد صدق، قال: وأما من انتحل الإيمان بالكلام ولم يعمل فقد كذب، وليس بصادق...

ثم ذكر الأقوال الأخرىٰ؛ ثم قال:

وأولىٰ الأقوال بالصواب في تأويل ذلك القول الذي ذكرناه عن الزهري، وهو أن الله تقدم إلىٰ هؤلاء الأعراب الذين دخلوا في الملة إقرارًا منهم بالقول، ولم يحققوا قولهم بعملهم أن يقولوا بالإطلاق آمنا دون تقييد قولهم بذلك بأن يقولوا آمنا بالله ورسوله، ولكن أمرهم أن يقولوا القول الذي لا يشكل علىٰ سامعيه والذي قائله فيه محق، وهو أن يقولوا: أسلمنا، بمعنىٰ: دخلنا في الملة، والأموال، والشهادة الحق»[1].

ومن المعلوم يقينًا أن هؤلاء الأعراب لم يتركوا العمل بالكلية، وإنما كما

(١) تفسير الطبري (١١ / ٣٩٩).

ذكر الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد دخلوا في الملة إقرارًا منهم بالقول، ولم يُحقِّقوا قولهم بعملهم، وقد بيَّن مراده بذلك؛ حيث قال:

«قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، يقول تعالىٰ ذكره: ولما يدخل العلم بشرائع الإيمان، وحقائق معانيه في قلوبكم»(١).

وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حين قال:

«وقد يُراد به الكلمة فقط من غير فعل الواجبات الظاهرة، وليس هذا هو الذي جعله النبي ﷺ الإسلام.

لكن قد يقال: إسلام الأعراب كان من هذا، فيقال: الأعراب وغيرهم كانوا إذا أسلموا علىٰ عهد النبي ﷺ أُلزِموا بالأعمال الظاهرة: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ولم يكن أحدٌ يُترك بمجرد الكلمة، بل كان من أظهر المعصية يعاقب عليها»(٢).

۞ وكذلك صنع الإمام أبو سليمان الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٨هـ)؛ فبعد أن ذكر قول الزهري: «نرىٰ الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»؛ قال:

«ما أكثر ما يغلط الناس في هذه المسألة، فأما الزهري فقد ذهب إلىٰ ما حكاه معمر عنه واحتج بالآية، وذهب غيره إلىٰ أن الإيمان والإسلام شيءٌ واحد، واحتج بالآية الأخرىٰ، وهي قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦]، قال: فدل ذلك علىٰ أن

---

(١) تفسير الطبري (١١/ ٤٠١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٥٨).

المسلمين هم المؤمنون، إذ كان الله سبحانه قد وعد أن يخلص المؤمنين من قوم لوط، وأن يخرجهم من بين ظهراني من وجب عليه العذاب منهم، ثم أخبر أنه قد فعل ذلك بمن وجده فيهم من المسلمين إنجازًا للموعد، فدل الإسلام علىٰ الإيمان، فثبت أن معناهما واحد، وأن المسلمين هم المؤمنون.

وقد تكلم في هذا الباب رجلان من كبراء أهل العلم، وصار كل واحدٍ منهما إلىٰ مقالةٍ من هاتين المقالتين، ورد الآخر منهما علىٰ المتقدم، وصنف عليه كتابًا يبلغ عدد أوراقه المائتين.

قلت: والصحيح من ذلك أن يُقيد الكلام في هذا ولا يطلق علىٰ أحد الوجهين، وذلك أن المسلم قد يكون مؤمنًا في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمنًا في بعضها، والمؤمن مسلمٌ في جميع الأحوال، فكل مؤمنٍ مسلمٌ، وليس كل مسلمٍ مؤمنًا، وإذا حملت الأمر علىٰ هذا؛ استقام لك تأويل الآيات، واعتدل القول فيها، ولم يختلف عليك شيءٌ منها، وأصل الإيمان: التصديق، وأصل الإسلام: الاستسلام والانقياد، فقد يكون المرء مستسلمًا في الظاهر، غير منقادٍ في الباطن، ولا يكون صادق الباطن، غير منقادٍ في الظاهر»[1].

ومن المعلوم أن مراد الإمام الخطابي من قوله: «والمؤمن مسلمٌ في جميع الأحوال، فكل مؤمنٍ مسلمٌ»؛ هو أن المؤمن لابد أن يكون معه شيءٌ من أعمال الإسلام، ويُبيِّنه قوله: «ولا يكون صادق الباطن، غير منقادٍ في الظاهر».

وأما قوله: «وليس كل مسلمٍ مؤمنًا»؛ أي: أن من يأتي بأعمال الإسلام، لا

(١) معالم السنن (٤/ ٣١٥).



يلزم من إتيانه بها أن يكون مؤمنًا، بل قد يأتي بها من قد يكون منافقًا، أي: مع نطقه بها إلا أنه يكون في الدرك الأسفل من النار.

۞ وللحافظ أبي عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣هـ)؛ تفصيلٌ مفيدٌ في هذا الباب، أذكر منه ما فيه توضيح لهذه المسألة؛ وذلك قوله:

«القول في الإيمان عند أهل السنة، وهم أهل الأثر من المتفقهة والنقلة، وعند من خالفهم من أهل القبلة، في العبارة عنه اختلاف، وسنذكر منه في هذا الباب ما فيه مقنع وهداية لأولي الألباب.

أجمع أهل الفقه والحديث علىٰ أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان، إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه، فإنهم ذهبوا إلىٰ أن الطاعات لا تسمىٰ إيمانًا، قالوا: إنما الإيمان التصديق والإقرار، ومنهم من زاد: والمعرفة...

ثم ذكر ما استدل به أصحاب هذا القول؛ وهم المرجئة؛ وأن مما استدلوا به قول النبي ﷺ:

«**فإن الله قد حرم علىٰ النار أن تأكل من قال: لا إله إلا الله؛ يبتغي بها وجه الله**».

ثم ذكر قول الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإبطاله لهذا المعنىٰ الذي فهمَته المرجئة؛ فقال:

«**قال ابن شهاب**: ولكنا أدركنا الفقهاء وهم يرون أن ذلك كان قبل أن تنزل موجبات الفرائض، فإن الله قد أوجب علىٰ أهل هذه الكلمة التي ذكرها رسول الله ﷺ، وذكر النجاة بها، فرائض في كتابه، فنحن نخشىٰ أن يكون الأمر قد صار إليها، فمن استطاع أنْ لا يغير فلا يغير.

وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: حدثني محمود بن الربيع، عن

عتبان بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لن يوافي عبد يوم القيامة وهو يقول: لا إله إلا الله؛ يبتغي بها وجه الله؛ إلا حرمه الله علىٰ النار**»، قال الزهري: ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمور، نرىٰ الآخر انتهىٰ إليها، فمن استطاع أنْ لا يغير، فلا يغيره».

قال ابن عبد البر: «وهذا الحديث قد رواه أنس بن مالك، عن محمود بن الربيع، عن عتبان بن مالك بمعناه، وهو في رواية الصحابة عن التابعين، والكبار عن الصغار...».

ثم ساق من الروايات ما يدل علىٰ صحة هذا المعنىٰ الذي ذكره الزهري.

ثم ذكر بعد ذلك من الروايات ما فيه بيان لمعنىٰ الإسلام والإيمان، ثم قال:

«أكثر أصحاب مالك علىٰ أن الإسلام والإيمان شيءٌ واحد، ذكر ذلك ابن بكير في الأحكام، واحتج بقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦]؛ أي: غير بيت منهم...».

إلىٰ أن قال: «وأما الأحاديث في معنىٰ حديث أبي قلابة المذكور في أن الإسلام وُصِفَ بغير ما وُصِفَ به الإيمان فكثيرةٌ جدًّا».

ثم ساق جملةً من الأحاديث الدالة علىٰ هذا المعنىٰ؛ ثم قال:

(وقد ذهبت طائفة من أهل الحديث إلىٰ أن الإيمان والإسلام معنيان بهذا الحديث وما كان مثله، وبحديث ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قسم قسمًا، فأعطىٰ قومًا، ومنع بعضهم، قال: فقلت: يا رسول الله، أعطيت فلانًا وفلانًا، ومنعت فلانًا، والله إني لأراه مؤمنًا، فقال: لا تقل مؤمنًا، ولكن قل مسلمًا.

روىٰ هذا الحديث عن ابن شهاب جماعة، منهم: معمر، وابن أبي ذئب،

وصالح بن كيسان، وابن أخي ابن شهاب، بألفاظٍ مختلفة ومعنىٰ واحد، قال: وقال معمر: قال ابن شهاب: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، قال ابن شهاب: «فيرىٰ أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»، وهذا الذي قاله ابن شهاب: «أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل» - خلاف ما تقدم من الآثار المرفوعة في الإسلام، وما بُنِيَ عليه - علىٰ ما مضىٰ في هذا الباب؛ لأن هذا يدل علىٰ أن الإسلام العمل، والإيمان الكلمة، إلا أن في تلك الأحاديث كلها في الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فعلىٰ هذا خَرَّج الكلام ابن شهاب والله أعلم علىٰ إيقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج. والمعنىٰ في ذلك كله متقارب، إلا أن الذي عليه جماعة أهل الفقه والنظر، أن الإيمان والإسلام سواء، بدليل ما ذكرنا من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦]؛ وعلىٰ القول بأن الإيمان هو الإسلام جمهور أصحابنا، وغيرهم من الشافعيين، والمالكيين، وهو قول داود وأصحابه، وأكثر أهل السنة والنظر، المتبعين للسلف والأثر.

وقد روي عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ **أنه قال:** هذا الإيمان ودور دارة، وهذا الإسلام ودور دارة خلف الدارة الأولىٰ، قال: فإذا أذنبنا خرجنا من الدارة إلىٰ الإسلام، وإذا أحسَنَّا رجعنا إلىٰ الإيمان، فلا نخرج من الإسلام إلىٰ الشرك، وقال بهذا طوائف من عوام أهل الحديث، وهو قول الشيعة، والصحيح عندنا ما ذكرت لك، وهو كله متقارب المعنىٰ، متفق الأصل، وربما يختلفون في التسمية والألقاب، ولا يُكفرون أحدًا بذنب؛ إلا أنهم اختلفوا

في تارك الصلاة وهو مقرٌّ بها، فكفَّره منهم من ذكرنا قوله في باب زيد بن أسلم، عن بسر بن محجن، وأبىٰ الجمهور أن يُكفروه إلا بالجحد والإنكار؛ الذي هو ضد التصديق والإقرار، علىٰ ما ذكرنا هناك والحمد لله. فهذا ما بين أهل السنة والجماعة في الإيمان)»(١).

ومما قاله ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نخرج لهذه المسألة التي بين أيدينا بفائدتين:

الفائدة الأولىٰ: ما ذكره عن الزهري، أنه قال: (ولكنا أدركنا الفقهاء وهم يرون أن ذلك كان قبل أن تنزل موجبات الفرائض، فإن الله قد أوجب علىٰ أهل هذه الكلمة التي ذكرها رسول الله ﷺ، وذكر النجاة بها، فرائض في كتابه، فنحن نخشىٰ أن يكون الأمر قد صار إليها، فمن استطاع أنْ لا يُغيِّر فلا يُغيِّر).

وقال: (ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمور، نرىٰ الآخر انتهىٰ إليها، فمن استطاع أنْ لا يُغيِّر، فلا يُغيِّره).

الفائدة الثانية: أن الذي يُؤخذ من قول الزهري: (الإسلام الكلمة، والإيمان العمل)، التفريق بين مسمىٰ الإسلام ومسمىٰ الإيمان، ولا علاقة لهذه العبارة بترك العمل بالكلية من عدمه.

۞ هذا ما فهمه الأئمة من كلام الزهري، وأنه في هذه العبارة قد فرَّق بين الإسلام والإيمان، فجعل الإسلام الكلمة، ولم يجعل الإيمان الكلمة، وإنما جعل الإيمان العمل، فأثبت الإسلام بالكلمة، ولم يُثبت بها الإيمان، وإنما أثبت الإيمان بالعمل.

---

(١) انظر: التمهيد (٩/ ٢٣٨ - ٢٥١).

ولهذا السبب أنكر قوله كلا الطائفتين:

الطائفة التي جعلت الإيمان والإسلام شيئًا واحدًا، والتي منها: محمد بن نصر المروزي ومن وافقه.

والطائفة التي فرَّقت بين الإيمان والإسلام إذا ما قُرِنا جميعًا، وبين حال الانفراد، والتي منها: ابن تيمية ومن وافقه.

۞ وممن بيَّن مراد الزهري من قوله: (نرىٰ الإسلام الكلمة، والإيمان العمل) أيضًا؛ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك في أكثر من موطن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد ختم الله الرسل بمحمدٍ ﷺ، فلا يكون مسلمًا إلا من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، وهذه الكلمة بها يدخل الإنسان في الإسلام. فمن قال: الإسلام الكلمة وأراد هذا فقد صدق، ثم لابد من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة، كالمباني الخمس، ومن ترك من ذلك شيئًا نقص إسلامه بقدر ما نقص من ذلك، كما في الحديث: (من انتقص منهن شيئًا فهو سهمٌ من الإسلام تركه)،...

إلىٰ أن قال:

وكل مؤمن لابد أن يكون مسلمًا؛ فإن الإيمان يستلزم الأعمال، وليس كل مسلم مؤمنًا هذا الإيمان المطلق، لأن الاستسلام لله والعمل له لا يتوقف علىٰ هذا الإيمان الخاص، وهذا الفرق يجده الإنسان من نفسه، ويعرفه من غيره، فعامة الناس إذا أسلموا بعد كفر، أو ولدوا علىٰ الإسلام والتزموا شرائعه، وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله، فهم مسلمون ومعهم إيمان مجمل، ولكن دخول حقيقة الإيمان إلىٰ قلوبهم إنما يحصل شيئًا فشيئًا إن أعطاهم الله ذلك،

وإلا فكثير من الناس لا يَصلون لا إلىٰ اليقين، ولا إلىٰ الجهاد، ولو شُككوا لشكوا، ولو أُمروا بالجهاد لما جاهدوا، وليسوا كفارًا ولا منافقين، بل ليس عندهم من علم القلب ومعرفته ويقينه ما يدرأ الريب، ولا عندهم من قوة الحب لله ولرسوله ما يقدمونه علىٰ الأهل والمال، وهؤلاء إن عُوفوا من المحنة وماتوا دخلوا الجنة، وإن ابتلوا بمن يورد عليهم شبهات توجب ريبهم، فإن لم يُنعم الله عليهم بما يزيل الريب، وإلا صاروا مرتابين، وانتقلوا إلىٰ نوع من النفاق.

وكذلك إذا تعين عليهم الجهاد ولم يجاهدوا كانوا من أهل الوعيد، ولهذا لما قدم النبي ﷺ المدينة أسلم عامة أهلها، فلما جاءت المحنة والابتلاء نافق من نافق. فلو مات هؤلاء قبل الامتحان لماتوا علىٰ الإسلام ودخلوا الجنة، ولم يكونوا من المؤمنين حقًّا الذين ابتلوا فظهر صدقهم...»[(١)].

وقال: «وأما ما ذكره أحمد في الإسلام، فاتبع فيه الزهري حيث قال: فكانوا يرون الإسلام الكلمة، والإيمان العمل، في حديث سعد بن أبي وقاص، وهذا علىٰ وجهين، فإنه قد يراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة، وهذا هو الإسلام الذي بينه النبي ﷺ حيث قال: «**الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت**»، وقد يراد به الكلمة فقط من غير فعل الواجبات الظاهرة، وليس هذا هو الذي جعله النبي ﷺ الإسلام.

لكن قد يقال: إسلام الأعراب كان من هذا، فيقال: الأعراب وغيرهم كانوا إذا أسلموا علىٰ عهد النبي ﷺ أُلزِموا بالأعمال الظاهرة: الصلاة، والزكاة، والصيام،

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٦٩).

والحج، ولم يكن أحدٌ يُترك بمجرد الكلمة، بل كان من أظهر المعصية يعاقب عليها.

وأحمد إن كان أراد في هذه الرواية أن الإسلام هو الشهادتان فقط، فكل من قالها فهو مسلم، فهذه إحدىٰ الروايات عنه، والرواية الأخرىٰ: لا يكون مسلمًا حتىٰ يأتي بها ويصلي، فإذا لم يصل كان كافرًا، والثالثة: أنه كافرٌ بترك الزكاة أيضًا، والرابعة: أنه يكفر بترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ما إذا لم يقاتله، وعنه أنه لو قال: أنا أؤديها ولا أدفعها إلىٰ الإمام، لم يكن للإمام أن يقتله، وكذلك عنه رواية أنه يكفر بترك الصيام والحج، إذا عزم أنه لا يحج أبدًا، ومعلوم أنه علىٰ القول بكفر تارك المباني يمتنع أن يكون الإسلام مجرد الكلمة، بل المراد أنه إذا أتىٰ بالكلمة دخل في الإسلام، وهذا صحيح، فإنه يُشهد له بالإسلام، ولا يُشهد له بالإيمان الذي في القلب، ولا يُستثنىٰ في هذا الإسلام، لأنه أمرٌ مشهور، لكن الإسلام الذي هو أداء الخمس كما أُمِر به يقبل الاستثناء، فالإسلام الذي لا يُستثنىٰ فيه الشهادتان باللسان فقط، فإنها لا تزيد ولا تنقص، فلا استثناء فيها»(١).

وقال: «وأما ما ذكره من أن الإسلام ينقص كما ينقص الإيمان، فهذا أيضًا حق كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة؛ فإن من نقص من الصلاة والزكاة أو الصوم أو الحج شيئًا، فقد نقص من إسلامه بحسب ذلك. ومن قال: إن الإسلام هو الكلمة فقط، وأراد بذلك أنه لا يزيد ولا ينقص، فقوله خطأ. ورد الذين جعلوا الإسلام والإيمان سواء إنما يتوجه إلىٰ هؤلاء؛ فإن قولهم في الإسلام يشبه قول المرجئة في الإيمان.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٥٨).

ولهذا صار الناس في الإيمان والإسلام علىٰ (ثلاثة أقوال):

فالمرجئة يقولون: الإسلام أفضل؛ فإنه يدخل فيه الإيمان.

وآخرون يقولون: الإيمان والإسلام سواء، وهم المعتزلة والخوارج، وطائفة من أهل الحديث والسنة، وحكاه محمد بن نصر عن جمهورهم، وليس كذلك.

والقول الثالث: أن الإيمان أكمل وأفضل، وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة في غير موضع، وهو المأثور عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

ثم هؤلاء منهم من يقول: الإسلام مجرد القول، والأعمال ليست من الإسلام. والصحيح أن الإسلام هو الأعمال الظاهرة كلها، وأحمد إنما منع الاستثناء فيه علىٰ قول الزهري: هو الكلمة. هكذا نقل الأثرم، والميموني، وغيرهما عنه. وأما علىٰ جوابه الآخر الذي لم يختر فيه قول من قال: الإسلام الكلمة، فيُستثنىٰ في الإسلام كما يُستثنىٰ في الإيمان، فإن الإنسان لا يجزم بأنه قد فعل كل ما أُمِرَ به من الإسلام. وإذا قال النبي ﷺ: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**» و «**بني الإسلام علىٰ خمس**»، فجزمه بأنه فعل الخمس بلا نقص كما أُمِر كجزمه بإيمانه. فقد قال تعالىٰ: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]؛ أي: الإسلام كافة، أي: في جميع شرائع الإسلام.

وتعليل أحمد وغيره من السلف ما ذكروه في اسم الإيمان يجيء في اسم الإسلام، فإذا أريد بالإسلام الكلمة فلا استثناء فيه، كما نص عليه أحمد وغيره، وإذا أريد به من فعل الواجبات الظاهرة كلها، فالاستثناء فيه كالاستثناء في الإيمان، ولما كان كل من أتىٰ بالشهادتين صار مسلمًا متميزًا عن اليهود والنصارىٰ تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري علىٰ المسلمين، كان هذا مما يجزم به بلا

استثناء فيه، فلهذا قال الزهري: الإسلام الكلمة. وعلىٰ ذلك وافقه أحمد وغيره، وحين وافقه لم يرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها، فإن الزهري أجل من أن يخفىٰ عليه ذلك؛ ولهذا أحمد لم يُجِب بهذا في جوابه الثاني خوفًا من أن يظن أن الإسلام ليس هو إلا الكلمة؛ ولهذا لما قال الأثرم لأحمد: فإذا قال: أنا مسلم فلا يستثني؟ قال نعم: لا يستثني إذا قال: أنا مسلم. فقلت له أقول: هذا مسلم، وقد قال النبي ﷺ: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»، وأنا أعلم أنه لا يسلم الناس منه، فذكر حديث معمر عن الزهري قال: «فنرىٰ أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل».

فبين أحمد أن الإسلام إذا كان هو الكلمة فلا استثناء فيها، فحيث كان هو المفهوم من لفظ الإسلام فلا استثناء فيه، ولو أريد بالإيمان هذا، كما يراد ذلك في مثل قوله: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء: ٩٢]؛ فإنما أريد من أظهر الإسلام، فإن الإيمان الذي علقت به أحكام الدنيا؛ هو الإيمان الظاهر، وهو الإسلام، فالمسمىٰ واحد في الأحكام الظاهرة. ولهذا لما ذكر الأثرم لأحمد احتجاج المرجئة بقول النبي ﷺ: «**أعتقها فإنها مؤمنة**»؛ أجابه بأن المراد حكمها في الدنيا حكم المؤمنة؛ لم يُرد أنها مؤمنة عند الله تستحق دخول الجنة بلا نار إذا لقيته بمجرد هذا الإقرار، وهذا هو المؤمن المطلق في كتاب الله، وهو الموعود بالجنة بلا نار إذا مات علىٰ إيمانه»[1].

وفي موطنٍ آخر؛ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما استدل به الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتقرير مذهبه الذي ترجَّح عنده مِن عدم التفريق بين الإسلام والإيمان؛

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤١٤).

ثم قال:

«وجميع ما ذكره من الحجة عن النبي ﷺ فإن فيها التفريق بين مسمىٰ الإيمان والإسلام إذا ذُكرا جميعًا، كما في حديث جبريل وغيره، وفيها أيضًا: أن اسم الإيمان إذا أُطلق دخل فيه الإسلام.

قال أبو عبد الله بن حامد في كتابه المصنف في (أصول الدين):

قد ذكرنا أن الإيمان قول وعمل، فأما الإسلام فكلام أحمد يحتمل روايتين:

إحداهما: أنه كالإيمان.

والثانية: أنه قول بلا عمل. وهو نصه في رواية إسماعيل بن سعيد، قال: والصحيح أن المذهب رواية واحدة أنه قولٌ وعمل، ويحتمل قوله: إن الإسلام قولٌ؛ يريد به أنه لا يجب فيه ما يجب في الإيمان من العمل المشروط فيه؛ لأن الصلاة ليست من شرطه، إذ النص عنه أنه لا يكفر بتركه الصلاة.

قال: وقد قضينا أن الإسلام والإيمان اسمان لمعنيين، وذكرنا اختلاف الفقهاء، وقد ذكر قبل ذلك أن الإسلام والإيمان اسمان لمعنيين مختلفين، وبه قال مالك، وشريك، وحماد بن زيد، بالتفرقة بين الإسلام والإيمان، قال: وقال أصحاب الشافعي، وأصحاب أبي حنيفة: إنهما اسمان معناهما واحد، قال: ويفيد هذا أن الإيمان قد تنتفي عنه تسميته مع بقاء الإسلام عليه، وهو بإتيان الكبائر التي ذكرت في الخبر، فيخرج عن تسمية الإيمان، إلا أنه مسلم؛ فإذا تاب من ذلك عاد إلىٰ ما كان عليه من الإيمان. ولا تنتفي عنه تسمية الإيمان بارتكاب الصغائر من الذنوب، بل الاسم باق عليه، ثم ذكر أدلة ذلك، ولكن ما ذكره فيه أدلة كثيرة علىٰ من يقول: الإسلام مجرد الكلمة، فإن الأدلة الكثيرة تدل علىٰ أن

الأعمال من الإسلام؛ بل النصوص كلها تدل علىٰ ذلك، فمن قال: إن الأعمال الظاهرة المأمور بها ليست من الإسلام، فقوله باطل، بخلاف التصديق الذي في القلب، فإن هذا ليس في النصوص ما يدل علىٰ أنه من الإسلام، بل هو من الإيمان، وإنما الإسلام الدين، كما فسره النبي ﷺ بأن يسلم وجهه وقلبه لله، فإخلاص الدين لله إسلام، وهذا غير التصديق، ذاك من جنس عمل القلب، وهذا من جنس علم القلب.

وأحمد بن حنبل وإن كان قد قال في هذا الموضع: إن الإسلام هو الكلمة، فقد قال في موضع آخر: إن الأعمال من الإسلام، وهو اتبع هنا الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن كان مراد من قال ذلك، إنه بالكلمة يدخل في الإسلام، ولم يأت بتمام الإسلام، فهذا قريب. وإن كان مراده أنه أتىٰ بجميع الإسلام وإن لم يعمل، فهذا غلط قطعًا، بل قد أنكر أحمد هذا الجواب، وهو قول من قال: يطلق عليه الإسلام وإن لم يعمل، متابعة لحديث جبريل، فكان ينبغي أن يُذكر قول أحمد جميعه.

قال إسماعيل بن سعيد: سألت أحمد عن الإسلام والإيمان فقال: الإيمان: قول وعمل، والإسلام: الإقرار. وقال: وسألت أحمد عمن قال في الذي قال جبريل للنبي ﷺ إذ سأله عن الإسلام، فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم؟ فقال: نعم. فقال قائل: وإن لم يفعل الذي قال جبريل للنبي ﷺ، فهو مسلم أيضًا؟ فقال: هذا معاندٌ للحديث.

فقد جعل أحمد من جعله مسلمًا إذا لم يأت بالخمس معاندًا للحديث، مع قوله: إن الإسلام الإقرار، فدل ذلك علىٰ أن ذاك أول الدخول في الإسلام، وأنه لا يكون قائمًا بالإسلام الواجب حتىٰ يأتي بالخمس، وإطلاق الاسم مشروطٌ

بها، فإنه ذم من لم يتبع حديث جبريل. وأيضًا فهو في أكثر أجوبته يكفر من لم يأت بالصلاة؛ بل وبغيرها من المباني، والكافر لا يكون مسلمًا باتفاق المسلمين، فعُلِم أنه لم يُرد أن الإسلام هو مجرد القول بلا عمل؛ وإن قدر أنه أراد ذلك، فهذا يكون أنه لا يكفر بترك شيء من المباني الأربعة. وأكثر الروايات عنه بخلاف ذلك، والذين لا يكفرون من ترك هذه المباني يجعلونها من الإسلام، كالشافعي، ومالك، وأبي حنيفة، وغيرهم، فكيف لا يجعلها أحمد من الإسلام؟! وقوله في دخولها في الإسلام أقوىٰ من قول غيره. وقد روي عنه أنه جعل حديث سعد معارضًا لحديث عمر، ورجح حديث سعد.

قال الحسن بن علي: سألت أحمد بن حنبل عن الإيمان أوكد أو الإسلام؟ قال: جاء حديث عمر هذا، وحديث سعد أحب إليَّ. كأنه فهم أن حديث عمر يدل علىٰ أن الأعمال هي مسمىٰ الإسلام، فيكون مسماه أفضل. وحديث سعد يدل علىٰ أن مسمىٰ الإيمان أفضل، ولكن حديث عمر لم يذكر الإسلام إلا الأعمال الظاهرة فقط، وهذه لا تكون إيمانًا إلا مع الإيمان الذي في القلب بالله وملائكته وكتبه ورسله، فيكون حينئذٍ بعض الإيمان، فيكون مسمىٰ الإيمان أفضل، كما دل عليه حديث سعد، فلا منافاة بين الحديثين.

وأما تفريق أحمد بين الإسلام والإيمان، فكان يقوله تارة، وتارة يحكي الخلاف ولا يجزم به. وكان إذا قرن بينهما؛ (تارة) يقول الإسلام الكلمة. (وتارة) لا يقول ذلك، وكذلك التكفير بترك المباني، كان تارة يكفر بها حتىٰ يغضب؛ وتارة لا يكفر بها. قال الميموني: قلت: يا أبا عبد الله تفرق بين الإسلام

والإيمان؟ قال: نعم. قلت بأي شيء تحتج؟ قال: عامة الأحاديث تدل علىٰ هذا، ثم قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن**»، وقال الله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، قال: وحماد بن زيد يفرق بين الإسلام والإيمان. قال: وحدثنا أبو سلمة الخزاعي قال: قال مالك وشريك، وذكر قولهم وقول حماد بن زيد: فرق بين الإسلام والإيمان. قال أحمد: قال لي رجل: لو لم يجئنا في الإيمان إلا هذا لكان حسنًا. قلت لأبي عبد الله: فتذهب إلىٰ ظاهر الكتاب مع السنن؟ قال: نعم. قلت: فإذا كانت المرجئة يقولون: إن الإسلام هو القول. قال: هم يصيرون هذا كله واحدًا، ويجعلونه مسلمًا ومؤمنًا شيئًا واحدًا علىٰ إيمان جبريل ومستكمل الإيمان. قلت: فمن هاهنا حجتنا عليهم؟ قال: نعم. فقد ذكر عنه الفرق مطلقًا واحتجاجه بالنصوص. وقال صالح بن أحمد: سئل أبي عن الإسلام والإيمان، قال: قال ابن أبي ذئب: الإسلام: القول، والإيمان: العمل. قيل له: ما تقول أنت؟ قال: الإسلام غير الإيمان، وذكر حديث سعد، وقول النبي ﷺ. فهو في هذا الحديث لم يختر قول من قال: الإسلام: القول؛ بل أجاب بأن الإسلام غير الإيمان، كما دل عليه الحديث الصحيح مع القرآن...»(١).

❁ وأيضًا ممن بيَّن مراد الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قوله: «نرىٰ الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»؛ الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٥هـ)؛ حيث قال:

«معنىٰ هذا الكلام: أن الإسلام يُطلق باعتبارين:

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٦٩).

أحدهما: باعتبار الإسلام الحقيقي، وهو دين الإسلام الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

والثاني: باعتبار الاستسلام ظاهرًا مع عدم إسلام الباطن إذا وقع خوفًا كإسلام المنافقين، واستدل بقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ وحَمَله عل الاستسلام خوفًا وتقيَّة.

وهذا مرويٌّ عن طائفة من السلف، منهم: مجاهد، وابن زيد، ومقاتل بن حيان، وغيرهم. وكذلك رجحه محمد بن نصر المروزي، كما رجحه البخاري؛ لأنهما لا يفرقان بين الإسلام والإيمان، فإذا انتفىٰ أحدهما انتفىٰ الآخر. وهو اختيار ابن عبد البر، وحكاه عن أكثر أهل السنة من أصحاب مالك والشافعي وداود.

وأما من يفرق بين الإسلام والإيمان فإنه يستدل بهذه الآية علىٰ الفرق بينهما ويقول: نفي الإيمان عنهم لا يلزم منه نفي الإسلام، كما نفىٰ الإيمان عن الزاني والسارق والشارب، وإن كان الإسلام عنهم غير منفي.

وقد ورد هذا المعنىٰ في الآية عن ابن عباس، وقتادة، والنخعي، وروي عن ابن زيد معناه أيضًا، وهو قول الزهري، وحماد بن زيد، وأحمد، ورجحه ابن جرير، وغيره. واستدلوا به علىٰ التفريق بين الإسلام والإيمان.

وكذا قال قتادة في هذه الآية، قال: ﴿قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾: شهادة أن لا إله إلا الله، وهو دين الله، والإسلام درجة، والإيمان تحقيقٌ في القلب، والهجرة في الإيمان درجة، والجهاد في الهجرة درجة، والقتل في سبيل الله درجة.

خرجَه ابن أبي حاتم.

فجعل قتادة الإسلام الكلمة، وهي أصل الدين، والإيمان ما قام بالقلوب من تحقيق التصديق بالغيب، فهؤلاء القوم لم يحققوا الإيمان في قلوبهم، وإنما دخل في قلوبهم تصديقٌ ضعيفٌ بحيث صَحَّ به إسلامهم، ويدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤].

واختلف من فرق بين الإسلام والإيمان في حقيقة الفرق بينهما.

فقالت طائفة: الإسلام: كلمة الشهادتين، والإيمان: العمل.

وهذا مرويٌّ عن الزهري، وابن أبي ذئب، وهو روايةٌ عن أحمد، وهي المذهب عند القاضي أبي يعلىٰ وغيره من أصحابه.

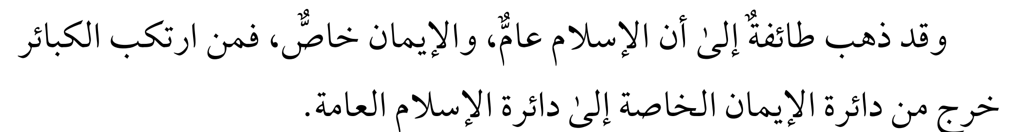
ويشبه هذا: قول ابن زيد في تفسير هذه الآية؛ قال: لم يُصدِّقوا إيمانَهم بأعمالهم، فرد الله عليهم وقال: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فقال: الإسلام إقرارٌ، والإيمان تصديقٌ.

وهو قول أبي خيثمة وغيره من أهل الحديث.

وقد ضعَّف ابن حامد من أصحابنا هذا القول عن أحمد، وقال: الصحيح: أن مذهبه: أن الإسلام قولٌ وعملٌ روايةً واحدة؛ ولكن لا يُدخل كل الأعمال في الإسلام كما يُدخل في الإيمان، وذكر أن المنصوص عن أحمد أنه لا يُكفر تارك الصلاة، فالصلاة من خصال الإيمان دون الإسلام، وكذلك اجتناب الكبائر من شرائط الإيمان دون الإسلام.

كذا قال، وأكثر أصحابنا أن ظاهر مذهب أحمد تكفير تارك الصلاة، فلو لم تكن الصلاة من الإسلام لم يكن تاركها عنده كافرًا.

والنصوص الدالة علىٰ أن الأعمال داخلةٌ في الإسلام كثيرةٌ جدًّا.



وقد ذهب طائفةٌ إلىٰ أن الإسلام عامٌّ، والإيمان خاصٌّ، فمن ارتكب الكبائر خرج من دائرة الإيمان الخاصة إلىٰ دائرة الإسلام العامة.

هذا مرويٌّ عن أبي جعفر محمد بن علي، وضعَّفه ابن نصر المروزي من جهة راوِيه عنه وهو فضيل بن يسار، وطعن فيه، وروي عن حماد بن زيد نحو هذا أيضًا.

وحُكِيَ رواية عن أحمد أيضًا؛ فإنه قال في رواية الشالنجي في مرتكب الكبائر: يخرج من الإيمان ويقع في الإسلام. ونقل حنبل عن أحمد معناه. وقد تأول هذه الرواية القاضي أبو يعلىٰ وأقرها غيره، وهي اختيار أبي عبد الله بن بطة، وابن حامد، وغيرهما من الأصحاب.

وقالت طائفة: الفرق بين الإسلام والإيمان: أن الإيمان هو التصديق؛ تصديق القلب؛ فهو عِلمُ القلب وعَمَلُه، والإسلام: الخضوع والاستسلام والانقياد؛ فهو عمل القلب والجوارح.

وهذا قول كثيرٍ من العلماء، وقد حكاه أبو الفضل التميمي عن أصحاب أحمد، وهو قول طوائف من المتكلمين؛ لكن المتكلمون عندهم أن الأعمال لا تدخل في الإيمان، وتدخل في الإسلام.

وأما أصحابنا وغيرهم من أهل الحديث فعندهم أن الأعمال تدخل في الإيمان مع اختلافهم في دخولها في الإسلام كما سبق.

فلهذا قال كثيرٌ من العلماء: إن الإسلام والإيمان تختلف دلالتهما بالإفراد والاقتران، فإن أُفرِدَ أحدهما دخل الآخر فيه، وإن قُرِنَ بينهما كانا شيئين حينئذٍ.

وبهذا يُجمع بين حديث سؤال جبريل عن الإسلام والإيمان، ففرق النبي ﷺ بينهما، وبين حديث وفد عبد القيس، حيث فسر فيه النبي ﷺ الإيمان المنفرد بما

فسر به الإيمان المقرون في حديث جبريل.

وقد حكىٰ هذا القول أبو بكر الإسماعيلي عن كثيرٍ من أهل السنة والجماعة، وروي عن أبي بكر بن أبي شيبة ما يدل عليه، وهو أقرب الأقوال في هذه المسألة، وأشبهها بالنصوص، والله أعلم.

والقول بالفرق بين الإسلام والإيمان مرويٌّ عن: الحسن، وابن سيرين، وشريك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيي بن معين، ومؤمل بن إهاب، وحُكِيَ عن مالك أيضًا، وقد سبق حكايته عن قتادة، وداود بن أبي هند، والزهري، وابن أبي ذئب، وحماد بن زيد، وأحمد، وأبي خيثمة، وكذلك حكاه أبو بكر بن السمعاني عن أهل السنة والجماعة جملةً.

فحكاية ابن نصر، وابن عبد البر عن الأكثرين التسوية بينهما غير جيد؛ بل قد قيل: إن السلف لم يُروَ عنهم غير التفريق، والله أعلم»[1].

۞ **وكذلك أيضًا ممن بيَّن مراد الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قوله**: «نرىٰ الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»؛ الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢هـ)؛ فقد ذكر تبويب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب إذا لم يكن الإسلام علىٰ الحقيقة... إلخ»؛ ثم قال مبينًا مراده من هذا التبويب:

«حذف جواب قوله: (إذا) للعلم به، كأنه يقول: إذا كان الإسلام كذلك لم ينتفع به في الآخرة، ومحصل ما ذكره واستدل به أن الإسلام يُطلق ويُراد به الحقيقة الشرعية، وهو الذي يرادف الإيمان، وينفع عند الله، وعليه قوله تعالىٰ:

(١) فتح الباري لابن رجب (١ / ١٢٥).



﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٦]، ويُطلق ويُراد به الحقيقة اللغوية، وهو مجرد الانقياد والاستسلام، فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث أن المسلم يُطلق علىٰ من أظهر الإسلام وإن لم يُعلم باطنه، فلا يكون مؤمنًا لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية، وأما اللغوية فحاصلة...

وفي حديث الباب من الفوائد: التفرقة بين حقيقتي الإيمان والإسلام، وترك القطع بالإيمان الكامل لمن لم ينص عليه، وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحًا وإن تعرض له بعض الشارحين؛ نعم هو كذلك فيمن لم يثبت فيه النص، وفيه الرد علىٰ غلاة المرجئة في اكتفائهم في الإيمان بنطق اللسان...

وفي رواية عبد الرزاق عن معمر من الزيادة؛ قال الزهري: «فنرىٰ أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»؛ وقد استُشكِل هذا بالنظر إلىٰ حديث سؤال جبريل، فإن ظاهره يخالفه، ويمكن أن يكون مراد الزهري: أن المرء يُحكم بإسلامه ويسمىٰ مسلمًا إذا تلفظ بالكلمة، أي: كلمة الشهادة، وأنه لا يُسمىٰ مؤمنًا إلا بالعمل، والعمل: يشمل عمل القلب والجوارح، وعمل الجوارح يدل علىٰ صدقه»(١).

والمقصود: أن علماء السنة الذين نقلوا كلام الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومَن وافقه من أئمة السنة علىٰ أن «الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»؛ لم يَفهم أحدٌ منهم أن مراد هؤلاء الأئمة أن يُثبتوا إيمانًا لتارك العمل بالكلية، كما فهمت هذه

(١) فتح الباري (١ / ٧٩).

الطائفة؛ القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية، كيف لا؟! وقد نصَّ الإمام الزهري ومَن وافقه علىٰ أن (الإيمان العمل)، وإنما فهموا منه التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام بتفريقٍ آخر غير التفريق الذي فرَّقت به طائفتان من أهل العلم، مما أدىٰ إلىٰ انقسامهم في هذا الباب إلىٰ ثلاثة أقسام؛ إلا إنه لم يَخرج أحدٌ منهم بما قاله وقرَّره عن أهل السنة والجماعة، وذلك لاتفاقهم جميعًا علىٰ أن العمل من الإيمان، وأن المسلم لا يكفر إذا قصَّر في شيءٍ من الأعمال، أو وقع في شيءٍ من الذنوب، وإنما يفسق بذلك، وينقص إيمانه بقدر مخالفته، إلا ما اختلفوا فيه من الصلاة وغيرها من الأركان الأربعة.

فأئمة السنة لم يكن بينهم ثمة خلافٌ في تارك العمل بالكلية من عدمه، ولم يتصوَّر أحدٌ منهم وجود مؤمنٍ بلا عمل بالكلية، أو بتعبيرٍ آخر: لم يتصوَّروا وجود مؤمنٍ خالٍ من العمل بالكلية، وقد سبق بيان ذلك في أكثر من موطن، وإنما اختلفوا فيما بينهم في العمل نفسه، فمنهم من قال: بأن العمل الظاهر يكون إسلامًا إذا ما قُرِن بين الإسلام والإيمان فذُكِرا جميعًا، ويكون إسلامًا أيضًا إذا ما ذُكِر الإسلام وحده، وأما كونه إيمانًا؛ فذلك إذا ما ذُكِر الإيمان وحده، وقالت طائفة أخرىٰ من أهل السنة: بأن العمل الظاهر يكون إسلامًا وإيمانًا، سواء في حال الاقتران أو الانفراد، ولم يُفرِّقوا بين الإسلام والإيمان، وإنما جعلوهما شيئًا واحدًا، وقالت الطائفة الثالثة: بأن العمل الظاهر يكون إيمانًا، سواء في حال الاقتران أو الانفراد، وفرَّقوا بين الإسلام والإيمان، فجعلوا الإسلام الكلمة، والإيمان العمل، ولذلك عُدَّ خلافهم من الخلاف الخفيف، إذ إن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أشار إلىٰ أن الخلاف بين المسلمين - سنيهم وبدعيهم - في

هذا الباب خلافٌ خفيفٌ ماداموا متفقين علىٰ الأصول، وأن تنازعهم إنما هو في أمورٍ دقيقةٍ تخفىٰ علىٰ أكثر الناس؛ وأنه يجب رد ما تنازعوا فيه إلىٰ الله ورسوله، فقال:

«فالمسلمون: سنيهم وبدعيهم متفقون علىٰ وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومتفقون علىٰ وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، ومتفقون علىٰ أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة، ولا يعذب، وعلىٰ أن من لم يؤمن بأن محمدًا رسول الله - ﷺ - إليه فهو كافر، وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الإيمان التي اتفق عليها المنتسبون إلىٰ الإسلام والإيمان، فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد، أو بعض معاني بعض الأسماء، أمر خفيف بالنسبة إلىٰ ما اتفقوا عليه، مع أن المخالفين للحق البيِّن من الكتاب والسنة، هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة، مشهود عليهم بالضلالة، ليس لهم في الأمة لسان صدق، ولا قبول عام؛ كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم، وإنما تنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تخفىٰ علىٰ أكثر الناس؛ ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلىٰ الله ورسوله، والرد إلىٰ الله ورسوله في مسألة (الإسلام، والإيمان) يوجب أن كلاًّ من الاسمين وإن كان مسماه واجبًا؛ لا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمنًا، مسلمًا، فالحق في ذلك ما بينه النبي في حديث جبريل، فجعل الدين وأهله (ثلاث طبقات): أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلىٰ العليا فقد وصل إلىٰ التي تليها، فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم؛ وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا. وهكذا جاء القرآن، فجعل الأمة علىٰ هذه الأصناف الثلاثة. قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم

مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، فالمسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان هو الظالم لنفسه، والمقتصد هو المؤمن المطلق الذي أدىٰ الواجب وترك المحرم؛ والسابق بالخيرات هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه»[١].

فإذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول هذا القول، ويُقرِّر هذا التقرير، وفي المختلفين أناسٌ من أهل السنة وأناسٌ من أهل البدع، فماذا عساه أن يقول، هو وغيره من أئمة السنة، والمختلفون في هذا الانقسام إلىٰ ثلاثة أقسام، كلهم من أهل السنة، وليس فيهم أحدٌ من أهل البدع، مما يجعل الأمر فيه أخف وأهون بلا أدنىٰ شك، لاتفاقهم جميعًا علىٰ الأصول وإن اختلفت عباراتهم.

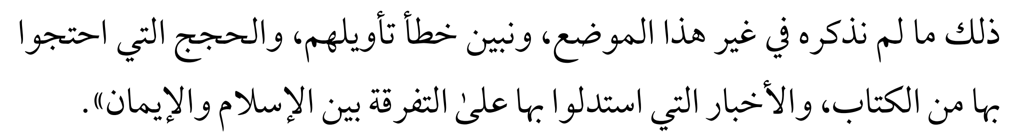
أما كون الخلاف بين أهل السنة والجماعة في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، وليس في ترك العمل بالكلية من عدمه، فهو أمرٌ معلومٌ ومتقرر، وقد ذكره غير واحدٍ من الأئمة.

۞ ذكر ذلك الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩٤هـ)، وذكر أن أهل السنة والجماعة قد انقسموا في هذا التفريق إلىٰ ثلاثة أقسام[٢]، فذكرها، ثم ذكر ما ترجَّح عنده من عدم التفريق بين الإيمان والإسلام؛ فقال:

«وقد ذكرنا تمام الحجة في أن الإسلام هو الإيمان، وأنهما لا يفترقان، ولا يتباينان من الكتاب، والأخبار الدالة علىٰ ذلك في موضع غير هذا، فتركنا إعادته في هذا الموضع كراهية التطويل والتكرير، غير أنا سنذكر ههنا من الحجة في

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٧).

(٢) وقد سبق أن ذكرتُ هذه الأقسام الثلاثة، مما يغني عن إعادتها هنا.



ذلك ما لم نذكره في غير هذا الموضع، ونبين خطأ تأويلهم، والحجج التي احتجوا بها من الكتاب، والأخبار التي استدلوا بها علىٰ التفرقة بين الإسلام والإيمان».

ثم استدل لقوله الذي ترجَّح عنده من عدم التفريق بين الإيمان والإسلام، ثم أشار إلىٰ ما اتفقوا عليه جميعًا من أنه داخلٌ في مسمىٰ الإيمان؛ فقال:

وقد جامعتنا هذه الطائفة التي فرقت بين الإيمان والإسلام علىٰ أن الإيمان قولٌ وعمل، وأن الصلاة والزكاة من الإيمان، وقد سماهما الله دينًا، وأخبر أن الدين عند الله الإسلام، فقد سمىٰ الله الإسلام بما سمىٰ به الإيمان، وسمىٰ الإيمان بما سمىٰ به الإسلام، وبمثل ذلك جاءت الأخبار عن النبي ﷺ».

ثم بيَّن أن الإسلام والإيمان لا يَفترقان؛ فقال:

«فقد بيَّن الله في كتابه، وسنة نبيه ﷺ أن الإسلام والإيمان لا يَفترقان، فمن صدق الله فقد آمن به، ومن آمن بالله فقد خضع لله، وقد أسلم لله، ومن صام، وصلىٰ، وقام بفرائض الله، وانتهىٰ عما نهىٰ الله عنه، فقد استكمل الإيمان، والإسلام المفترض عليه، ومن ترك من ذلك شيئًا، فلن يزول عنه اسم الإيمان، ولا الإسلام، إلا أنه أنقص من غيره في الإسلام والإيمان من غير نقصان من الإقرار بأن الله وما قال، حق لا باطل، وصدق لا كذب، ولكن ينقص من الإيمان الذي هو تعظيم للقدر، خضوع للهيبة والجلال، والطاعة للمصدق به، وهو الله عَزَّوَجَلَّ، فمن ذلك يكون النقصان، لا من إقراراهم بأن الله حق وما قاله صدق».

ثم ذكر ما اتفقوا عليه أيضًا من عدم التكفير بالكبائر؛ فقال:

«قالوا: ومما يدلك علىٰ تحقيق قولنا أن من فرق بين الإيمان والإسلام قد جامعنا أن من أتىٰ الكبائر التي استوجب النار بركوبها، لن يزول عنه اسم الإسلام،

وشر من الكبائر وأعظمهم ركوبًا لها من أدخله الله النار، فهم يروون الحديث عن النبي ﷺ، ويثبتونه أن الله يقول: «**أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال خردلة من إيمان، ومثقال برة، ومثقال شعيرة**»، فقد أخبر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن في قلوبهم إيمانًا، أُخرِجوا بها من النار، وهم أشر أهل التوحيد الذين لا يزول في قولنا، وفي قول من خالفنا عنهم اسم الإسلام، ولا جائز أن يكون مَن في قلبه إيمانٌ يستوجب به الخروج من النار[1]، ودخول الجنة، ليس بمؤمن بالله؛ إذ لا جائز أن يفعل الإيمان الذي يثاب عليه بقلبه من ليس بمؤمن، كما لا جائز أن يفعل الكفر بقلبه من ليس بكافر»[2].

والذي يهمنا مما ذكره الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إثبات أن الخلاف بين أهل السنة والجماعة إنما هو في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، وليس في تارك العمل بالكلية من عدمه، وليس يهمنا الترجيح بين هذه الأقوال الثلاثة، وإن كنت قد سبق أن ذكرت أن القول الحق هو ما جاء في حديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأن الإيمان والإسلام: إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

۞ وذكره الإمام أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٩٥هـ)، فقد بوَّب بابًا في «كتاب الإيمان ١ / ٣١١»؛ قال فيه:

«ذكر الأخبار الدالة علىٰ الفرق بين الإيمان والإسلام، ومَن قال بهذا القول من أئمة أهل الآثار».

---

(١) في المطبوع: « يستوجب به الخروج من الإيمان »، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٠٦ – ٥٣٥).

ثم ذكر تحته قول الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقال:

قال الزهري: «الإسلام هي الكلمة، والإيمان العمل».

ثم ساق أدلة الطائفتين اللتين فرقتا بين الإسلام والإيمان، ثم بوَّب بابًا في «كتاب الإيمان ١ / ٣٢١»؛ قال فيه:

«ذكر الأخبار الدالة والبيان الواضح من الكتاب أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنىٰ واحد... إلخ».

ثم ساق أدلته علىٰ ذلك، ورجَّح هو عدم التفريق بينهما، كما هو قول الإمامين البخاري وابن نصر المروزي، رحم الله الجميع.

۞ وذكره الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣هـ)، فبعد أن ذكر حديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في التفريق بين الإسلام والإيمان والإحسان؛ قال:

«وقد ذهبت طائفة من أهل الحديث إلىٰ أن الإيمان والإسلام معنيان بهذا الحديث وما كان مثله، وبحديث ابن شهاب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قسم قسمًا؛ فأعطىٰ قومًا، ومنع بعضهم، قال: فقلت: يا رسول الله، أعطيت فلانًا وفلانًا، ومنعت فلانًا، والله إني لأراه مؤمنًا، فقال: لا تقل مؤمنًا، ولكن قل مسلمًا.

روىٰ هذا الحديث عن ابن شهاب جماعة، منهم: معمر، وابن أبي ذئب، وصالح بن كيسان، وابن أخي ابن شهاب، بألفاظٍ مختلفة ومعنىٰ واحد، قال: وقال معمر: قال ابن شهاب: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، قال ابن شهاب: «فيرىٰ أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»، وهذا الذي قاله ابن شهاب: «أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»

- خلاف ما تقدم من الآثار المرفوعة في الإسلام، وما بُنِيَ عليه - على ما مضى في هذا الباب؛ لأن هذا يدل على أن الإسلام العمل، والإيمان الكلمة، إلا أن في تلك الأحاديث كلها في الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فعلى هذا خَرَّج الكلام ابن شهاب والله أعلم على إيقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج. والمعنى في ذلك كله متقارب، إلا أن الذي عليه جماعة أهل الفقه والنظر، أن الإيمان والإسلام سواء، بدليل ما ذكرنا من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦]؛ وعلى القول بأن الإيمان هو الإسلام جمهور أصحابنا، وغيرهم من الشافعيين، والمالكيين، وهو قول داود وأصحابه، وأكثر أهل السنة والنظر، المتبعين للسلف والأثر.

وقد روي عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أنه قال: هذا الإيمان ودور دارة، وهذا الإسلام ودور دارة خلف الدارة الأولى، قال: فإذا أذنبنا خرجنا من الدارة إلى الإسلام، وإذا أحسَنَّا رجعنا إلى الإيمان، فلا نخرج من الإسلام إلى الشرك، وقال بهذا طوائف من عوام أهل الحديث، وهو قول الشيعة، والصحيح عندنا ما ذكرت لك، وهو كله متقارب المعنى، متفق الأصل، وربما يختلفون في التسمية والألقاب، ولا يُكفرون أحدًا بذنب؛ إلا أنهم اختلفوا في تارك الصلاة وهو مقرٌّ بها، فكفَّره منهم من ذكرنا قوله في باب زيد بن أسلم، عن بسر بن محجن، وأبى الجمهور أن يُكفروه إلا بالجحد والإنكار؛ الذي هو ضد التصديق والإقرار، على ما ذكرنا هناك والحمد لله. فهذا ما بين أهل السنة والجماعة في الإيمان)»[(١)].

(١) التمهيد (٩ / ٢٤٩).

فرجَّح هو رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدم التفريق بين الإيمان والإسلام، كما هو مذهب ابن نصر المروزي وغيره من أهل السنة، مع إشارته إلىٰ أن المعنىٰ في ذلك كله متقارب بين الطوائف الثلاث.

۞ وذكره أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ)، وذكر أن الإيمان مستلزم للإسلام باتفاقهم جميعًا؛ فقال:

«ولكن المشهور عن الجماعة من السلف والخلف أن المؤمن المستحق لوعد الله هو المسلم المستحق لوعد الله، فكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وهذا متفق علىٰ معناه بين السلف والخلف، بل وبين فرق الأمة، كلهم يقولون: إن المؤمن الذي وُعِد بالجنة لابد أن يكون مسلمًا، والمسلم الذي وُعِد بالجنة لابد أن يكون مؤمنًا، وكل من يدخل الجنة بلا عذاب من الأولين والآخرين فهو مؤمن مسلم.

ثم إن أهل السنة يقولون: الذين يخرجون من النار ويدخلون الجنة، معهم بعض ذلك، وإنما النزاع في إطلاق الاسم، فالنقول متواترة عن السلف بأن الإيمان قولٌ وعمل، ولم يُنقل عنهم شيءٌ من ذلك في الإسلام، ولكن لما كان الجمهور الأعظم يقولون: إن الإسلام هو الدين كله، ليس هو الكلمة فقط، خلاف ظاهر ما نُقل عن الزهري، فكانوا يقولون: إن الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك من الأفعال المأمور بها، هي من الإسلام، كما هي من الإيمان، ظن أنهم يجعلونها شيئًا واحدًا، وليس كذلك؛ فإن الإيمان مستلزم للإسلام باتفاقهم، وليس إذا كان الإسلام داخلًا فيه يلزم أن يكون هو إياه؛ وأما الإسلام فليس معه دليل علىٰ أنه يستلزم الإيمان عند الإطلاق، ولكن هل يستلزم الإيمان الواجب أو كمال الإيمان؟ فيه نزاع، وليس معه دليل علىٰ أنه

مستلزم للإيمان، ولكن الأنبياء الذين وصفهم الله بالإسلام؛ كلهم كانوا مؤمنين، وقد وصفهم الله بالإيمان، ولو لم يذكر ذاك عنهم فنحن نعلم قطعًا أن الأنبياء كلهم مؤمنون.

وكذلك السابقون الأولون كانوا مسلمين مؤمنين.

ولو قُدر أن الإسلام يستلزم الإيمان الواجب، فغاية ما يقال: إنهما متلازمان، فكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وهذا صحيح إذا أُريد أن كل مسلم يدخل الجنة معه الإيمان الواجب، وهو متفق عليه إذا أُريد أن كل مسلم يُثاب علىٰ عبادته، فلابد أن يكون معه أصل الإيمان، فما من مسلم إلا وهو مؤمن، وإن لم يكن هو الإيمان الذي نفاه النبي ﷺ عمن لا يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وعمن يفعل الكبائر، وعن الأعراب، وغيرهم، فإذا قيل: إن الإسلام والإيمان التام متلازمان، لم يلزم أن يكون أحدهما هو الآخر، كالروح والبدن، فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن، ولا يوجد بدن حي إلا مع الروح، وليس أحدهما الآخر، فالإيمان كالروح، فإنه قائمٌ بالروح ومتصلٌ بالبدن، والإسلام كالبدن، ولا يكون البدن حيًّا إلا مع الروح، بمعنىٰ أنهما متلازمان، لا أن مسمىٰ أحدهما هو مسمىٰ الآخر؛ وإسلام المنافقين كبدن الميت، جسد بلا روح، فما من بدن حي إلا وفيه روح، ولكن الأرواح متنوعة كما قال النبي ﷺ: «**الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف**»، وليس كل من صلىٰ ببدنه، يكون قلبه منورًا بذكر الله، والخشوع، وفهم القرآن، وإن كانت صلاته يُثاب عليها، ويسقط عنه الفرض في أحكام الدنيا، فهكذا الإسلام الظاهر بمنزلة الصلاة الظاهرة، والإيمان بمنزلة ما يكون في القلب حين الصلاة، من المعرفة بالله، والخشوع،

وتدبر القرآن، فكل من خشع قلبه خشعت جوارحه، ولا ينعكس، ولهذا قيل: إياكم وخشوع النفاق، وهو أن يكون الجسد خاشعًا، والقلب ليس بخاشع، فإذا صلح القلب صلح الجسد كله، وليس إذا كان الجسد في عبادة يكون القلب قائمًا بحقائقها.

والناس في (الإيمان والإسلام) علىٰ ثلاث مراتب: ظالمٌ لنفسه، ومقتصدٌ، وسابقٌ بالخيرات، فالمسلم ظاهرًا وباطنًا إذا كان ظالمًا لنفسه، فلابد أن يكون معه إيمان؛ ولكن لم يأت بالواجب، ولا ينعكس، وكذلك في الآخر»[1].

وقال: «وكذلك ذكر أبو القاسم التيمي الأصبهاني وابنه محمد شارح (مسلم) وغيرهما؛ أن المختار عند أهل السنة أنه لا يُطلق علىٰ السارق والزاني اسم مؤمن كما دل عليه النص، وقد ذكر الخطابي في (شرح البخاري) كلامًا يقتضي تلازمهما مع افتراق اسميهما، وذكره البغوي في (شرح السنة)؛ فقال: قد جعل النبي ﷺ الإسلام اسمًا لما ظهر من الأعمال، وجعل الإيمان اسمًا لما بطن من الاعتقاد، وليس كذلك؛ لأن الأعمال ليست من الإيمان، أو التصديق بالقلب ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل الجملة هي كلها شيءٌ واحدٌ وجماعها الدين، ولذلك قال ﷺ: «**هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم**»، والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإسلام والإيمان جميعًا؛ يدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقوله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]،

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٦٦).



فبين أن الدين الذي رضيه ويقبله من عباده هو الإسلام، ولا يكون الدين في محل الرضىٰ والقبول إلا بانضمام التصديق إلىٰ العمل.

قال ابن تيمية: قلت: تفريق النبي ﷺ في حديث جبريل وإن اقتضىٰ أن الأعلىٰ هو الإحسان، والإحسان يتضمن الإيمان، والإيمان يتضمن الإسلام، فلا يدل علىٰ العكس، ولو قدر أنه دل علىٰ التلازم، فهو صريحٌ بأن مسمىٰ هذا ليس مسمىٰ هذا، لكن التحقيق: أن الدلالة تختلف بالتجريد والاقتران كما قد بيناه، ومن فهم هذا انحلت عنه إشكالات كثيرة في كثير من المواضع حاد عنها طوائف.

قال ابن تيمية: وما ذكره من أن الدين لا يكون في محل الرضىٰ والقبول إلا بانضمام التصديق إلىٰ العمل، يدل علىٰ أنه لابد مع العمل من الإيمان؛ فهذا يدل علىٰ وجوب الإيمان مطلقًا، لكن لا يدل علىٰ أن العمل الذي هو الدين، ليس اسمه إسلامًا، وإذا كان الإيمان شرطًا في قبوله، لم يلزم أن يكون ملازمًا له؛ ولو كان ملازمًا له لم يلزم أن يكون جزء مسماه.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: قوله ﷺ: «**الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله**» إلىٰ آخره؛ «**والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله**» إلىٰ آخره.

قال: هذا بيان لأصل الإيمان، وهو التصديق الباطن، وبيان لأصل الإسلام، وهو الاستسلام والانقياد الظاهر، وحكم الإسلام في الظاهر يثبت بالشهادتين، وإنما أضاف إليهما الأربع لكونها أظهر شعائر الإسلام ومعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يُشعر بحل قيد انقياده، وانحلاله.

ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام في هذا الحديث، وسائر الطاعات لكونها ثمرات التصديق الباطن؛ الذي هو أصل الإيمان، مقومات ومتممات

وحافظات له، ولهذا فسر النبي ﷺ الإيمان في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين، والصلاة، والزكاة، والصوم، وإعطاء الخمس من المغنم؛ ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلق علىٰ من ارتكب كبيرةً، أو ترك فريضةً؛ لأن اسم الشيء الكامل يقع علىٰ الكامل منه، ولا يستعمل في الناقص ظاهرًا إلا بقيد، ولذلك جاز إطلاق نفيه عنه في قوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**».

واسم الإسلام يتناول أيضًا ما هو أصل الإيمان، وهو التصديق، ويتناول أصل الطاعات، فإن ذلك كله استسلام، قال: فخرج مما ذكرناه وحققناه أن الإسلام والإيمان يجتمعان ويفترقان؛ وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا، قال: فهذا تحقيقٌ وافٍ بالتوفيق بين متفرقات النصوص الواردة في الإيمان والإسلام التي طالما غلط فيها الخائضون؛ وما حققناه من ذلك موافق لمذاهب جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم.

فيقال: هذا الذي ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه من الموافقة لما قد بين من أقوال الأئمة، وما دل عليه الكتاب والسنة، ما يظهر به أن الجمهور يقولون: كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا.

وقوله: إن الحديث ذكر فيه أصل الإيمان وأصل الإسلام، قد يورد عليه أن النبي ﷺ أجاب عن الإيمان والإسلام بما هو من جنس الجواب بالحد عن المحدود؛ فيكون ما ذكره مطابقًا لهما، لا لأصلهما فقط، فالإيمان: هو الإيمان بما ذكره باطنًا وظاهرًا؛ لكن ما ذكره من الإيمان تضمن الإسلام، كما أن الإحسان تضمن الإيمان.

وقول القائل: أصل الاستسلام هو الإسلام الظاهر، فالإسلام هو الاستسلام

لله والانقياد له ظاهرًا وباطنًا، فهذا هو دين الإسلام الذي ارتضاه الله كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، ومن أسلم بظاهره دون باطنه فهو منافق يُقبل ظاهره، فإنه لم يُؤمر أن يشق عن قلوب الناس، وأيضًا: فإذا كان الإسلام يتناول التصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، فيلزم أن يكون كل مسلم مؤمنًا، وهو خلاف ما نقل عن الجمهور، ولكن لابد في الإسلام من تصديق يحصل به أصل الإيمان، وإلا لم يُثب عليه؛ فيكون حينئذ مسلمًا مؤمنًا، فلابد أن يتبين المسلم الذي ليس بمؤمن، ودخوله في الإسلام، والنبي ﷺ قال: «**هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»، وقوله: «الإسلام هو الأركان الخمسة»؛ لا يعني به من أداها بلا إخلاص لله بل مع النفاق، بل المراد من فعلها كما أُمِر بها باطنًا وظاهرًا، وذكر الخمس أنها هي الإسلام لأنها هي العبادات المحضة التي تجب لله تعالىٰ علىٰ كل عبد مطيق لها، وما سواها إما واجب علىٰ الكفاية لمصلحة إذا حصلت سقط الوجوب، وإما من حقوق الناس بعضهم علىٰ بعض، وإن كان فيها قربة ونحو ذلك، وتلك تابعة لهذه كما قال: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»، و «**أفضل الإسلام أن تطعم الطعام، وتقرئ السلام علىٰ من عرفت ومن لم تعرف**»، ونحو ذلك، فهذه الخمس هي الأركان والمباني كما في الإيمان.

وقول القائل: الطاعات ثمرات التصديق الباطن؛ يُراد به شيئان: يراد به: أنها لوازم له، فمتىٰ وُجِدَ الإيمان الباطن وُجِدَت، وهذا مذهب السلف وأهل السنة.

ويُراد به: أن الإيمان الباطن قد يكون سببًا، وقد يكون الإيمان الباطن تامًّا كاملًا وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم»[(1)].

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٩).

۞ وذكره أيضًا الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٥هـ)، وقد سبق أن ذكرتُ عنه هذا القول، وأعيده هنا للفائدة، ولتأكيد ما ذكرته من أن الخلاف بين أهل السنة والجماعة في هذا الباب إنما هو في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، وليس في ترك العمل بالكلية من عدمه.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معنىٰ هذا الكلام: أن الإسلام يُطلق باعتبارين:

أحدهما: باعتبار الإسلام الحقيقي، وهو دين الإسلام الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

والثاني: باعتبار الاستسلام ظاهرًا مع عدم إسلام الباطن إذا وقع خوفًا كإسلام المنافقين، واستدل بقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ وحَمَله عل الاستسلام خوفًا وتقيَّة.

وهذا مرويٌّ عن طائفة من السلف، منهم: مجاهد، وابن زيد، ومقاتل بن حيان، وغيرهم. وكذلك رجحه محمد بن نصر المروزي، كما رجحه البخاري؛ لأنهما لا يفرقان بين الإسلام والإيمان، فإذا انتفىٰ أحدهما انتفىٰ الآخر. وهو اختيار ابن عبد البر، وحكاه عن أكثر أهل السنة من أصحاب مالك والشافعي وداود.

وأما من يفرق بين الإسلام والإيمان فإنه يستدل بهذه الآية علىٰ الفرق بينهما ويقول: نفي الإيمان عنهم لا يلزم منه نفي الإسلام، كما نفىٰ الإيمان عن الزاني والسارق والشارب، وإن كان الإسلام عنهم غير منفي.

وقد ورد هذا المعنىٰ في الآية عن ابن عباس، وقتادة، والنخعي، وروي عن ابن زيد معناه أيضًا، وهو قول الزهري، وحماد بن زيد، وأحمد، ورجحه ابن جرير، وغيره. واستدلوا به علىٰ التفريق بين الإسلام والإيمان.

وكذا قال قتادة في هذه الآية، قال: ﴿قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾: شهادة أن لا إله إلا الله، وهو دين الله، والإسلام درجة، والإيمان تحقيقٌ في القلب، والهجرة في الإيمان درجة، والجهاد في الهجرة درجة، والقتل في سبيل الله درجة.

خرجَه ابن أبي حاتم.

فجعل قتادة الإسلام الكلمة، وهي أصل الدين، والإيمان ما قام بالقلوب من تحقيق التصديق بالغيب، فهؤلاء القوم لم يحققوا الإيمان في قلوبهم، وإنما دخل في قلوبهم تصديقٌ ضعيفٌ بحيث صَحَّ به إسلامهم، ويدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ﴾ [الحجرات: ١٤].

واختلف من فرق بين الإسلام والإيمان في حقيقة الفرق بينهما.

فقالت طائفة: الإسلام: كلمة الشهادتين، والإيمان: العمل.

وهذا مرويٌّ عن الزهري، وابن أبي ذئب، وهو روايةٌ عن أحمد، وهي المذهب عند القاضي أبي يعلىٰ وغيره من أصحابه.

ويشبه هذا: قول ابن زيد في تفسير هذه الآية؛ قال: لم يُصدِّقوا إيمانَهم بأعمالهم، فرد الله عليهم وقال: ﴿لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾، فقال: الإسلام إقرارٌ، والإيمان تصديقٌ.

وهو قول أبي خيثمة وغيره من أهل الحديث.

وقد ضعَّف ابن حامد من أصحابنا هذا القول عن أحمد، وقال: الصحيح:

أن مذهبه: أن الإسلام قولٌ وعملٌ روايةً واحدة؛ ولكن لا يُدخل كل الأعمال في الإسلام كما يُدخل في الإيمان، وذكر أن المنصوص عن أحمد أنه لا يُكفر تارك الصلاة، فالصلاة من خصال الإيمان دون الإسلام، وكذلك اجتناب الكبائر من شرائط الإيمان دون الإسلام.

كذا قال، وأكثر أصحابنا أن ظاهر مذهب أحمد تكفير تارك الصلاة، فلو لم تكن الصلاة من الإسلام لم يكن تاركها عنده كافرًا.

والنصوص الدالة علىٰ أن الأعمال داخلةٌ في الإسلام كثيرةٌ جدًّا.

وقد ذهب طائفةٌ إلىٰ أن الإسلام عامٌّ، والإيمان خاصٌّ، فمن ارتكب الكبائر خرج من دائرة الإيمان الخاصة إلىٰ دائرة الإسلام العامة.

هذا مرويٌّ عن أبي جعفر محمد بن علي، وضعَّفه ابن نصر المروزي من جهة راوِيه عنه وهو فضيل بن يسار، وطعن فيه، وروي عن حماد بن زيد نحو هذا أيضًا.

وحُكِيَ رواية عن أحمد أيضًا؛ فإنه قال في رواية الشالنجي في مرتكب الكبائر: يخرج من الإيمان ويقع في الإسلام. ونقل حنبل عن أحمد معناه. وقد تأول هذه الرواية القاضي أبو يعلىٰ وأقرها غيره، وهي اختيار أبي عبد الله بن بطة، وابن حامد، وغيرهما من الأصحاب.

وقالت طائفة: الفرق بين الإسلام والإيمان: أن الإيمان هو التصديق؛ تصديق القلب؛ فهو عِلمُ القلب وعَمَلُه، والإسلام: الخضوع والاستسلام والانقياد؛ فهو عمل القلب والجوارح.

وهذا قول كثيرٍ من العلماء، وقد حكاه أبو الفضل التميمي عن أصحاب أحمد، وهو قول طوائف من المتكلمين؛ لكن المتكلمون عندهم أن الأعمال لا

تدخل في الإيمان، وتدخل في الإسلام.

وأما أصحابنا وغيرهم من أهل الحديث فعندهم أن الأعمال تدخل في الإيمان مع اختلافهم في دخولها في الإسلام كما سبق.

فلهذا قال كثيرٌ من العلماء: إن الإسلام والإيمان تختلف دلالتهما بالإفراد والاقتران، فإن أُفرِدَ أحدهما دخل الآخر فيه، وإن قُرِنَ بينهما كانا شيئين حينئذٍ.

وبهذا يُجمع بين حديث سؤال جبريل عن الإسلام والإيمان، ففرق النبي ﷺ بينهما، وبين حديث وفد عبد القيس، حيث فسر فيه النبي ﷺ الإيمان المنفرد بما فسر به الإيمان المقرون في حديث جبريل.

وقد حكىٰ هذا القول أبو بكر الإسماعيلي عن كثيرٍ من أهل السنة والجماعة، وروي عن أبي بكر بن أبي شيبة ما يدل عليه، وهو أقرب الأقوال في هذه المسألة، وأشبهها بالنصوص، والله أعلم.

والقول بالفرق بين الإسلام والإيمان مرويٌّ عن: الحسن، وابن سيرين، وشريك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيي بن معين، ومؤمل بن إهاب، وحُكِيَ عن مالك أيضًا، وقد سبق حكايته عن قتادة، وداود بن أبي هند، والزهري، وابن أبي ذئب، وحماد بن زيد، وأحمد، وأبي خيثمة، وكذلك حكاه أبو بكر بن السمعاني عن أهل السنة والجماعة جملةً.

فحكاية ابن نصر، وابن عبد البر عن الأكثرين التسوية بينهما غير جيد؛ بل قد قيل: إن السلف لم يُروَ عنهم غير التفريق، والله أعلم»[1].

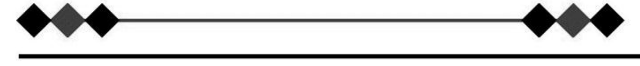
(١) فتح الباري لابن رجب (١ / ١٢٥).

وقال: «والتحقيق في الفرق بينهما: أن الإيمان هو تصديق القلب، وإقراره، ومعرفته، والإسلام: هو استسلام العبد لله، وخضوعه، وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين، كما سمَّىٰ الله تعالىٰ في كتابه الإسلام دينًا، وفي حديث جبريل سمَّىٰ النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان دينًا، وهذا أيضًا مما يدل علىٰ أن أحد الاسمين إذا أُفرِد دخل فيه الآخر، وإنما يُفرَّق بينهما حيث قُرِن أحد الاسمين بالآخر، فيكون حينئذٍ المراد بالإيمان: جنسَ تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل.

وفي (مسند الإمام أحمد) عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**»؛ وهذا لأن الأعمال تظهر علانية، والتصديق في القلب لا يظهر، وكان النبي ﷺ يقول في دعائه إذا صلىٰ علىٰ الميت: «**اللهم من أحيَيتَه منا، فأحيِهِ علىٰ الإسلام، ومن تَوَفَّيتَه منا، فتوفَّه علىٰ الإيمان**»، لأن العمل بالجوارح، إنما يُتمَكَّنُ منه في الحياة، فأما عند الموت، فلا يبقىٰ غير التصديق بالقلب.

ومن هنا قال المحققون من العلماء: كل مؤمنٍ مسلم، فإن من حقق الإيمان، ورسخ في قلبه، قام بأعمال الإسلام، كما قال ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت، صلح الجسد كله، وإذا فسدت، فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

فلا يتحقق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام، وليس كل مسلمٍ مؤمنًا، فإنه قد يكون الإيمان ضعيفًا، فلا يتحقق القلب به تحققًا تامًّا مع عمل جوارحه بأعمال الإسلام، فيكون مسلمًا، وليس بمؤمنٍ الإيمان التام، كما قال تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، ولم يكونوا منافقين بالكلية علىٰ أصح



التفسيرين، وهو قول ابن عباس وغيره، بل كان إيمانهم ضعيفًا، ويدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤]، يعني لا ينقصكم من أجورها، فدل علىٰ أن معهم من الإيمان ما تُقبل به أعمالهم.

وكذلك قول النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص لما قال له: لم تعط فلانًا وهو مؤمن، فقال النبي ﷺ: «**أو مسلم**»، يشير إلىٰ أنه لم يحقق مقام الإيمان، وإنما هو في مقام الإسلام الظاهر، ولا ريب أنه متىٰ ضعف الإيمان الباطن، لزم منه ضعف أعمال الجوارح الظاهرة أيضًا، لكن اسم الإيمان يُنفىٰ عمَّن ترك شيئًا من واجباته، كما في قوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**».

وقد اختلف أهل السنة: هل يُسمىٰ مؤمنًا ناقصَ الإيمان، أو يقال: ليس بمؤمنٍ، لكنه مسلمٌ، علىٰ قولين، وهما روايتان عن أحمد.

وأما اسم الإسلام، فلا ينتفي بانتفاء بعض واجباته، أو انتهاك بعض محرماته، وإنما يُنفىٰ بالإتيان بما يُنافيه بالكلية، ولا يُعرف في شيءٍ من السنة الصحيحة نفيُ الإسلام عمن ترك شيئًا من واجباته، كما يُنفىٰ الإيمان عمن ترك شيئًا من واجباته، وإن كان قد ورد إطلاق الكفر علىٰ فعل بعض المحرمات، وإطلاق النفاق أيضًا.

واختلف العلماء: هل يسمىٰ مرتكب الكبائر كافرًا كفرًا أصغر أو منافقًا النفاق الأصغر، ولا أعلم أن أحدًا منهم أجاز إطلاق نفي اسم الإسلام عنه، إلا أنه رُوِيَ عن ابن مسعودٍ أنه قال: «ما تارك الزكاة بمسلم»؛ ويُحتمل أنه كان يراه كافرًا بذلك، خارجًا من الإسلام.

وكذلك رُوِيَ عن عمر فيمن تمكن من الحج، ولم يحج؛ أنهم ليسوا بمسلمين، والظاهر أنه كان يعتقد كُفرَهم، ولهذا أراد أن يضرب عليهم الجزية،



يقول: لم يدخلوا في الإسلام بعد، فهم مستمرون علىٰ كتابيتهم.

وإذا تبيَّن أن اسم الإسلام لا ينتفي إلا بوجود ما ينافيه، ويُخرِجُ عن الملة بالكلية، فاسم الإسلام إذا أُطلِق أو اقترنَ به المدح، دخل فيه الإيمانُ كُلُّه مِن التصديق وغيره، كما سبق في حديث عمرو بن عبسة...»[1].

وقال: «ثم إن الشهادتين من خصال الإسلام بغير نزاع، وليس المراد الإتيان بلفظهما دون التصديق بهما، فعُلِم أن التصديق بهما داخلٌ في الإسلام، وقد فَسَّر الإسلام المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]؛ بالتوحيد والتصديق طائفةٌ من السلف، منهم محمد بن جعفر بن الزبير.

وأما إذا نُفِيَ الإيمان عن أحد، وأُثبِتَ له الإسلام، كالأعراب الذين أخبر الله عنهم، فإنه ينتفي رسوخ الإيمان في القلب، وتثبت لهم المشاركة في أعمال الإسلام الظاهرة، مع نوع إيمان يُصحح لهم العمل، إذ لولا هذا القدر من الإيمان، لم يكونوا مسلمين، وإنما نُفِيَ عنهم الإيمان، لانتفاء ذوقِ حقائقه، ونقصِ بعضِ واجباته، وهذا مبنيٌّ علىٰ أن التصديق القائم بالقلوب متفاضلٌ، وهذا هو الصحيح، وهو أصح الروايتين عن أحمد، فإن إيمان الصدِّيقين الذين يتجلىٰ الغيبُ لقلوبهم حتىٰ يصير كأنه شهادة، بحيث لا يَقبل التشكيك ولا الارتياب، ليس كإيمان غيرهم ممن لم يبلغ هذه الدرجة بحيث لو شُكِّكَ لدخله الشك، ولهذا جعل النبي ﷺ مرتبة الإحسان أن يَعبد العبد ربَّه كأنه يراه، وهذا لا يحصل لعموم المؤمنين، ومن هنا قال بعضهم: «ما سبقكم أبو بكرٍ بكثرة صومٍ

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ١٠٨).

ولا صلاةٍ، ولكن بشيءٍ وقر في صدره».

وسئل ابن عمر: هل كانت الصحابة يضحكون؟ فقال: «نعم، والإيمان في قلوبهم أمثال الجبال»، فأين هذا ممن الإيمان في قلبه يَزِن ذرةً أو شعيرةً؟! كالذين يخرجون من أهل التوحيد من النار، فهؤلاء يَصح أن يقال: لم يدخل الإيمان في قلوبهم لضعفه عندهم.

وهذه المسائل - أعني: مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق - مسائل عظيمةٌ جدًّا، فإن الله علق بهذه الأسماء السعادة، والشقاوة، واستحقاق الجنة والنار، والاختلاف في مسمَّياتها أول اختلافٍ وقع في هذه الأمة، وهو خلاف الخوارج للصحابة، حيث أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية، وأدخلوهم في دائرة الكفر، وعاملوهم معاملة الكفار، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم، ثم حدث بعدَهم خلافُ المعتزلة وقولُهم بالمنزلة بين المنزلتين، ثم حدث خلافُ المرجئة، وقولُهم: إن الفاسق مؤمنٌ كامل الإيمان»[1].

ثانيًا: ما ذكروه عن الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩٤هـ).

وذلك قوله:

«وقالت طائفة أخرىٰ أيضًا من أصحاب الحديث بمثل مقالة هؤلاء، إلا أنهم سموه مسلمًا لخروجه من ملل الكفر، ولإقراره بالله، وبما قال، ولم يسموه مؤمنًا، وزعموا أنه مع تسميتهم إياه بالإسلام كافرٌ، لا كافرٌ بالله، ولكن كافرٌ من طريق العمل، وقالوا: كفرٌ لا ينقله عن الملة، وقالوا: محال أن يقول النبي ﷺ:

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ١١٣).

«**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، والكفر ضد الإيمان، فيزيل عنه اسم الإيمان؛ إلا واسم الكفر لازمٌ له، لأن الكفر ضد الإيمان، إلا أن الكفر كفران: كفرٌ هو جَحدٌ بالله وبما قال، فذلك ضده الإقرار بالله، والتصديق به، وبما قال، وكفرٌ هو عملٌ ضد الإيمان الذي هو عمل، ألا ترىٰ ما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه**»، قالوا: فإذا لم يؤمن فقد كفر، ولا يجوز غير ذلك؛ إلا أنه كفر من جهة العمل، إذ لم يؤمن من جهة العمل، لأنه لا يضيع المفترض عليه، ويركب الكبائر؛ إلا من خوفه، وإنما يقل خوفه من قلة تعظيمه لله، ووعيده، فقد ترك من الإيمان التعظيم الذي صدر عنه الخوف، والورع عن الخوف، فأقسم النبي ﷺ أنه «**لا يؤمن إذا لم يأمن جاره بوائقه**»...

قالوا: وأما قول من احتج علينا، فزعم أنا إذا سميناه كافرًا، لزمنا أن نحكم عليه بحكم الكافرين بالله، فنستتيبه ونبطل الحدود عنه، لأنه إذا كفر فقد زالت عنه أحكام المؤمنين، وحدودهم، وفي ذلك إسقاط الحدود، وأحكام المؤمنين عن كل من أتىٰ كبيرة، فإنا لم نذهب في ذلك إلىٰ حيث ذهبوا، ولكنا نقول للإيمان أصل وفرع، وضد الإيمان الكفر في كل معنىٰ، فأصل الإيمان: الإقرار والتصديق، وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن، فضد الإقرار والتصديق الذي هو أصل الإيمان: الكفر بالله، وبما قال، وترك التصديق به، وله.

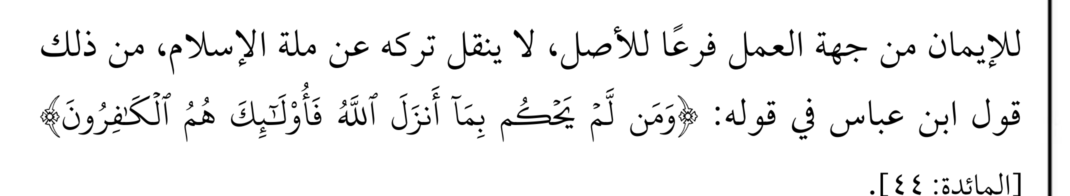
وضد الإيمان الذي هو عمل، وليس هو إقرار، كفر، ليس بكفرٍ بالله ينقل عن الملة، ولكن كفرٌ يضيع العمل كما كان العمل إيمانًا، وليس هو الإيمان الذي هو إقرار بالله، فكما كان من ترك الايمان الذي هو إقرارٌ بالله كافرًا يُستتاب، ومن ترك الإيمان الذي هو عملٌ: مثل الزكاة، والحج، والصوم، أو ترك الورع عن شرب

الخمر، والزنا، فقد زال عنه بعض الإيمان، ولا يجب أن يُستتاب عندنا، ولا عند من خالفنا من أهل السنة، وأهل البدع، ممن قال: إن الإيمان تصديقٌ وعملٌ إلا الخوارج وحدها، فكذلك لا يجب بقولنا: كافرٌ من جهة تضييع العمل أن يُستتاب، ولا يزول عنه الحدود، وكما لم يكن بزوال الإيمان الذي هو عمل استتابته، ولا إزالة الحدود عنه، إذ لم يزل أصل الإيمان عنه، فكذلك لا يجب علينا استتابته، وإزالة الحدود والأحكام عنه بإثباتنا له اسم الكفر من قِبَل العمل، إذ لم يأت بأصل الكفر الذي هو جَحدٌ بالله، أو بما قال.

قالوا: ولما كان العلم بالله إيمانًا، والجهل به كفرًا، وكان العمل بالفرائض إيمانًا، والجهل بها قبل نزولها، ليس بكفرٍ، وبعد نزولها من لم يعملها ليس بكفرٍ؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ قد أقروا بالله في أول ما بعث الله رسولَه ﷺ إليهم، ولم يعملوا الفرائض التي افتُرِضَت عليهم بعد ذلك، فلم يكن جهلهم ذلك كفرًا، ثم أنزل الله عليهم هذه الفرائض، فكان إقرارهم بها، والقيام بها ايمانًا، وإنما يكفر من جحدها، لتكذيبه خبر الله، ولو لم يأتِ خبرٌ من الله، ما كان بجهلها كافرًا، وبعد مجيء الخبر، من لم يسمع بالخبر من المسلمين، لم يكن بجهلها كافرًا، والجهل بالله في كل حالٍ كفرٌ، قبل الخبر وبعد الخبر.

قالوا: فمن ثم قلنا: إن ترك التصديق بالله كفرٌ به، وإن ترك الفرائض مع تصديق الله أنه أوجبها، كفرٌ، ليس بكفرٍ بالله، إنما هو كفر من جهة ترك الحق، كما يقول القائل: كفرتني حقي ونعمتي، يريد: ضيَّعت حقي، وضيَّعت شكر نعمتي.

قالوا: ولنا في هذا قدوة بمن رُوِيَ عنهم من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين، إذ جعلوا للكفر فروعًا، دون أصله، لا تنقل صاحبه عن ملة الإسلام، كما ثبتوا



للإيمان من جهة العمل فرعًا للأصل، لا ينقل تركه عن ملة الإسلام، من ذلك قول ابن عباس في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

ثم ساق الأدلة علىٰ أن الكفر كفران، والظلم ظلمان، والفسق فسقان؛ ثم قال:

فهذان مذهبان؛ هما في الجملة محكيان عن أحمد بن حنبل في موافقيه من أصحاب الحديث»[(١)].

ذكر القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية هذا الكلام عن ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأرادوا أن يُثبتوا به الخلاف بين أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وأن منهم من يَحكم بإيمان تارك العمل بالكلية، ومنهم من يُكفره.

وهذا فهمٌ خاطئٌ، وبعيدٌ جدًّا عمَّا أراده الإمام ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ من الواضح جدًّا من سابق كلامه ولاحقه، بل ومن الكلام المذكور نفسه، أنه أراد أن ينصر ما ترجَّح عنده من عدم التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، ولم يُرِد تارك العمل بالكلية من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد، وذلك لِمَا هو معلومٌ من أن الخلاف الواقع بين أهل السنة والجماعة، والذي انقسموا فيه إلىٰ ثلاثة أقسام، إنما هو في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، وليس في ترك العمل بالكلية، من عدمه.

وهذا أمرٌ ظاهرٌ فيما ذكرَته هذه الطائفة - القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية - نفسها، من كلام الإمام ابن نصر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فمن ذلك:

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥١٧).



ما ذكره عن الطائفة الثانية، وهو قولهم:

«وقالت طائفة أخرىٰ أيضًا من أصحاب الحديث بمثل مقالة هؤلاء».

فما هي هذه المقالة المتفق عليها بين الطائفتين المخالفتين لابن نصر المروزي وطائفته؟!.

يجيبك علىٰ هذا السؤال: الإمام ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه، في كتابه: «تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥٠٦»، إذ ذكر أن الاتفاق بين الطائفتين إنما هو في التفريق بين الإيمان والإسلام؛ فقال:

«اختلف أصحابنا في تفسير قول النبي ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، فقالت طائفة منهم: إنما أراد النبي ﷺ إزالة اسم الإيمان عنه من غير أن يخرجه من الإسلام، ولا يزيل عنه اسمه، وفرقوا بين الإيمان والإسلام، وقالوا: إذا زنىٰ، فليس بمؤمن، وهو مسلم، واحتجوا لتفريقهم بين الإيمان والإسلام بقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فقالوا: الإيمان خاص يثبت الاسم به بالعمل بالتوحيد، والإسلام عام يثبت الاسم به بالتوحيد والخروج من ملل الكفر».

ذكر ابن نصر المروزي هذه الطائفة، وهي الطائفة الأولىٰ، التي فرَّقت بين الإسلام والإيمان، قبل أن يذكر الطائفة الأخرىٰ التي استدل بها القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية علىٰ صحة مذهبهم، ثم ساق أدلتها، ومنها قولهم: «أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»، فكان مما ذكره عنهم أنهم قد فرَّقوا بين الإيمان والإسلام، فأخرجوا مَن وقع في كبيرةٍ من كبائر الذنوب من الإيمان، وأثبتوا له الإسلام، إذ جعلوا الإيمان خاصًّا؛ يَخرج عن مسمَّاه كل من قصَّر في

واجبٍ من الواجبات، أو وقع في كبيرةٍ من الكبائر، وجعلوا الإسلام عامًّا؛ يَعم كل من دخل فيه، فلا يخرج عن مسمَّاه مَن قصَّر في واجبٍ من الواجبات، أو وقع في كبيرةٍ من الكبائر.

ثم ذكر بعد ذلك في الكتاب نفسه: «تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥١٢» ما الذي حمل هذه الطائفة علىٰ هذا القول؛ فقال:

«قالوا فلنا في هؤلاء أسوة، وبهم قدوة، مع ما يثبت ذلك من النظر، وذلك أن الله جعل اسم المؤمن اسم ثناء وتزكية، ومدحة، أوجب عليه الجنة».

ثم ساق ما استدلوا به لقولهم الذي ذكروه؛ ثم قال متممًا قولهم:

«ثم أوجب الله النار علىٰ الكبائر، فدل بذلك علىٰ أن اسم الإيمان زائلٌ عن مَن أتىٰ كبيرة، قالوا: ولم نجد الله أوجب الجنة باسم الإسلام، فثبت أن اسم الإسلام له ثابتٌ علىٰ حاله، واسم الإيمان زائلٌ عنه.

فإن قيل لهم في قولهم هذا: ليس الإيمان ضد الكفر.

قالوا: الكفر ضدٌّ لأصل الإيمان، لأن للإيمان أصلًا وفرعًا، فلا يثبت الكفر حتىٰ يزول أصل الإيمان، الذي هو ضد الكفر.

فإن قيل لهم: فالذي زعمتم أن النبي ﷺ أزال عنه اسم الإيمان، هل فيه من الإيمان شيءٌ؟!.

قالوا: نعم، أصله ثابت، ولولا ذلك لكفر، ألم تسمع إلىٰ ابن مسعود، أنكر علىٰ الذي شهد أنه مؤمن، ثم قال: لكنا نؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، يخبرك أنه قد آمن من جهة أنه قد صدق، وأنه لا يستحق اسم المؤمن؛ إذ كان يعلم أنه مقصر، لأنه لا يستحق هذا الاسم عنده، إلا من أدىٰ ما وجب، وانتهىٰ

عما حرم عليه من الموجبات للنار، التي هي الكبائر...

إلىٰ أن قال:

والإيمان أصله التصديق، والإقرار ينتظر به حقائق الأداء لما أقر، والتحقيق لما صدق...».

فهذا هو قول الطائفة الأولىٰ، وهذا ما أرادت إثباته، دون أن تتطرَّق لمسألة إيمان تارك العمل بالكلية من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد.

وهو ما أرادته الطائفة الثانية أيضًا؛ كما ذكر عنهم ابن نصر المروزي، وهو قولهم:

«إلا أنهم سموه مسلمًا لخروجه من ملل الكفر، ولإقراره بالله، وبما قال، ولم يسموه مؤمنًا».

وقد خالف ابن نصر المروزي وطائفته هاتين الطائفتين اللتين فرَّقتا بين الإيمان والإسلام، فقال هو وطائفته باتحاد الإيمان والإسلام، وأنهما شيءٌ واحد، إذ ذكر في الكتاب نفسه: «تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥٢٩» مذهبه الذي ذهب إليه؛ فقال:

«وقالت طائفة ثالثة وهم الجمهور الأعظم من أهل السنة والجماعة وأصحاب الحديث: الإيمان الذي دعا الله العباد إليه، وافترضه عليهم؛ هو الإسلام الذي جعله دينًا، وارتضاه لعباده، ودعاهم إليه، وهو ضد الكفر الذي سخطه...

فمدح الله الإسلام بمثل ما مدح به الإيمان، وجعله اسم ثناءٍ وتزكية، فأخبر أن من أسلم فهو علىٰ نورٍ من ربه، وهدىٰ، وأخبر أنه دينه الذي ارتضاه، فقد أحبه وامتدحه...

وقد ذكرنا تمام الحجة في أن الإسلام هو الإيمان، وأنهما لا يفترقان، ولا

يتباينان من الكتاب، والأخبار الدالة علىٰ ذلك في موضع غير هذا، فتركنا إعادته في هذا الموضع كراهية التطويل والتكرير، غير أنا سنذكر ههنا من الحجة في ذلك ما لم نذكره في غير هذا الموضع، ونبين خطأ تأويلهم، والحجج التي احتجوا بها من الكتاب، والأخبار التي استدلوا بها علىٰ التفرقة بين الإسلام والإيمان».

وقد سبق أن ذكرت انقسام أهل السنة والجماعة في هذا الباب إلىٰ ثلاثة أقسام، إلا أنهم مع انقسامهم متفقون علىٰ أن للإيمان أصلًا وفرعًا، كما ذكر ذلك الإمام ابن نصر المروزي نفسه ضمن ما ذكره من كلام الطائفتين، ثم هم متفقون أيضًا علىٰ أن أعمال الجوارح من لوازم إيمان القلب، لا تنفك عنه.

بل ومما ينبغي أن يُعلم أن أهل السنة والجماعة إذا ما تكلموا في باب الأسماء والأحكام، فإنما يُريدون به ما هو مذكورٌ هنا عن الطائفة الأولىٰ:

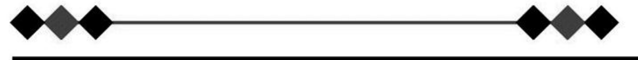
«وأنه لا يستحق اسم المؤمن؛ إذ كان يعلم أنه مقصِّر، لأنه لا يستحق هذا الاسم عنده، إلا من أدىٰ ما وجب، وانتهىٰ عما حرم عليه من الموجبات للنار، التي هي الكبائر».

وكذلك قولهم:

«والإيمان أصله التصديق، والإقرار ينتظر به حقائق الأداء لما أقر، والتحقيق لما صدق».

وكذلك ما جاء من قول الطائفة الأخرىٰ؛ التي استدل بها القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية، حيث قالوا:

«ومن ترك الإيمان الذي هو عملٌ: مثل الزكاة، والحج، والصوم، أو ترك الورع عن شرب الخمر، والزنا، فقد زال عنه بعض الإيمان، ولا يجب أن يُستتاب عندنا،



ولا عند من خالفنا من أهل السنة، وأهل البدع، ممن قال: إن الإيمان تصديقٌ وعملٌ إلا الخوارج وحدها».

فمثلوا لقولهم ببعض الأعمال: كالزكاة، والحج، والصوم، أو ترك الورع عن شرب الخمر، والزنا، ولم يتصوَّروا، ولم يخطر لهم علىٰ بال ترك العمل كله.

وبمثل ما قالوا؛ قالت الطائفة الثالثة؛ إذ مثلت بترك شيءٍ من الأعمال، لا كلها.

قال محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال الله عَزَّوَجَلَّ ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]؛ فسمىٰ إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة؛ دينًا قَيِّمًا، وسمىٰ الدين إسلامًا، فمن لم يُؤد الزكاة؛ فقد ترك من الدين القيِّم الذي أخبر الله أنه عنده الدين، وهو الإسلام، بعضًا»[1].

ومن هذه الأقوال نخرج بأمرين:

الأمر الأول: أنه لا حجة في هذه الأقوال للقائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، لا من قريب ولا من بعيد، إذ تنصُّ صراحةً علىٰ ترك شيءٍ من الأعمال، ولم تُشِر إلىٰ ترك العمل كله ولو بإشارة، وهذا واضحٌ في قولهم:

«وأنه لا يستحق اسم المؤمن؛ إذ كان يعلم أنه مقصِّر، لأنه لا يستحق هذا الاسم عنده، إلا من أدىٰ ما وجب، وانتهىٰ عما حرم عليه من الموجبات للنار، التي هي الكبائر».

وقولهم: «ومن ترك الإيمان الذي هو عملٌ: مثل الزكاة، والحج، والصوم، أو ترك الورع عن شرب الخمر، والزنا، فقد زال عنه بعض الإيمان».

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٣٣).

وقولهم: «فسمىٰ إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة؛ دينًا قَيِّمًا، وسمىٰ الدين إسلامًا، فمن لم يُؤد الزكاة؛ فقد ترك من الدين القيِّم الذي أخبر الله أنه عنده الدين، وهو الإسلام، بعضًا».

الأمر الثاني: اتفاق أهل السنة والجماعة علىٰ أن مَن قصَّر في شيءٍ من الأعمال فإن اسم الإسلام باقٍ له، لا يزول عنه، مع اختلافهم في اسم الإيمان، إذ أزالته عنه طائفتان من أهل السنة، وأبقته طائفةٌ منهم.

وكون المقصِّر في الأعمال باقٍ في دائرة الإسلام؛ قد اتفق عليه المسلمون بجميع طوائفهم، وليس أهل السنة فقط، ولم يُخالفهم في ذلك إلا الخوارج والمعتزلة، وقد جاء تقرير ذلك علىٰ لسان الطائفة الثانية؛ حيث قالوا:

«ولا يجب أن يُستتاب عندنا، ولا عند من خالفنا من أهل السنة، وأهل البدع، ممن قال: إن الإيمان تصديقٌ وعملٌ إلا الخوارج وحدها».

وقد ذكر الإمام ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الاتفاق، ثم شرع في تقرير المذهب الذي نَصَرَه هو؛ فقال:

«وقد جامعتنا هذه الطائفة التي فرقت بين الإيمان والإسلام علىٰ أن الإيمان قولٌ وعمل، وأن الصلاة والزكاة من الإيمان، وقد سماهما الله دينًا، وأخبر أن الدين عند الله الإسلام، فقد سمىٰ الله الإسلام بما سمىٰ به الإيمان، وسمىٰ الإيمان بما سمىٰ به الإسلام، وبمثل ذلك جاءت الأخبار عن النبي ﷺ...

فقد بيَّن الله في كتابه، وسنة نبيه ﷺ أن الإسلام والإيمان لا يفترقان، فمن صدق الله فقد آمن به، ومن آمن بالله فقد خضع لله، وقد أسلم لله، ومن صام، وصلىٰ، وقام بفرائض الله، وانتهىٰ عما نهىٰ الله عنه، فقد استكمل الإيمان، والإسلام المفترض

عليه، ومن ترك من ذلك شيئًا، فلن يزول عنه اسم الإيمان، ولا الإسلام، إلا أنه أنقص من غيره في الإسلام والإيمان من غير نقصان من الإقرار بأن الله وما قال، حقٌّ لا باطل، وصدقٌ لا كذب، ولكن ينقص من الإيمان الذي هو تعظيم للقدر، خضوع للهيبة والجلال، والطاعة للمصدق به، وهو الله عَزَّوَجَلَّ، فمن ذلك يكون النقصان، لا من إقراراهم بأن الله حقٌّ وما قاله صدقٌ.

قالوا: ومما يدلك علىٰ تحقيق قولنا أن من فرق بين الإيمان والإسلام قد جامعنا أن من أتىٰ الكبائر التي استوجب النار بركوبها، لن يزول عنه اسم الإسلام، وشر من الكبائر وأعظمهم ركوبًا لها من أدخله الله النار، فهم يروون الحديث عن النبي ﷺ، ويثبتونه أن الله يقول: «**أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال خردلة من إيمان، ومثقال برة، ومثقال شعيرة**»، فقد أخبر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن في قلوبهم إيمانًا، أُخرِجوا بها من النار، وهم أشر أهل التوحيد الذين لا يزول في قولنا، وفي قول من خالفنا عنهم اسم الإسلام...»(١).

۞ أما القول الثاني الذي استدل به القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية، عن الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لصحة مذهبهم، فهو قوله:

«فتركوا أن يضربوا النخلة مثلًا للإيمان، مثلًا كما ضربه الله عَزَّوَجَلَّ، ويجعل الإيمان له شعبًا كما جعله الرسول ﷺ، فيشهدوا بالأصل وبالفروع، ويشهدوا بالزيادة إذا أتىٰ بالأعمال، كما أن النخلة؛ فروعها وشعبها، أكمل لها، وهي مزدادة بعد ما ثبت الأصل شعبًا وفرعًا، فقد كان يحق عليهم أن يُنزلوا المؤمن بهذه

---

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٣٣).

المنزلة؛ فيشهدوا له بالإيمان؛ إذ أتىٰ بالإقرار بالقلب واللسان، ويشهدوا له بالزيادة كلما ازداد عملًا من الأعمال التي سماها النبي ﷺ شعبًا للإيمان، وكان كلما ضيَّع منها شعبةً، علموا أنه من الكمال أنقص من غيره ممن قام بها، فلا يُزيلوا عنه اسم الإيمان حتىٰ يزول الأصل»(١).

وهذا فهمٌ باطلٌ أيضًا كسابقه، إذ إن ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر هذا الكلام الذي استدلت به هذه الطائفة في شرحه لحديث: «**الدين النصيحة**»، والذي أراد أن يستدل به لصحة مذهبه من عدم التفريق بين الإيمان والإسلام، ولم يُرِد إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية، لا من قريب ولا من بعيد، هذا من وجه.

ومن وجهٍ آخر: أراد أن يُلزم المرجئة بإدخال الأعمال في مسمىٰ الإيمان؛ كما أدخلوا فيه التصديق، وقول اللسان، وقد سماهما النبي ﷺ إسلامًا، فلما وافقت المرجئةُ أهلَ السنة والجماعة علىٰ أن التصديق، وقول اللسان، وأعمال الجوارح، تسمىٰ إسلامًا، لم يكن لهم أن يتخيَّروا بينها بحسب أهوائهم، فيجعلوا التصديق إيمانًا، كما هو الحال عند بعضهم، ويتركوا قول اللسان، وأعمال الجوارح، فلا يجعلونهما إيمانًا، ولا أن يجعلوا التصديق، وقول اللسان، إيمانًا، كما هو الحال عند البعض الآخر، ويتركوا أعمال الجوارح، فلا يجعلونها إيمانًا.

هذا ما أراد إثباته الإمام ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو ظاهرٌ لا يخفىٰ علىٰ من أخذ قوله كاملًا وتدبره.

فقد ذكر في أول كلامه، أنه أراد بقوله الذي سيذكره تفسير الإيمان والإسلام؛ فقال:

---

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧١٣).

«وهذا بابٌ جامعٌ مختصرٌ من نفس تفسير الإيمان والإسلام، شبيهٌ بحديث جبريل علىٰ هذا التفسير الذي حكيناه، وهو قول النبي ﷺ: «**إنما الدين النصيحة**»، بكلمةٍ واحدةٍ جامعة، فلما قيل: لمن؟ قال: «**لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم**»، فجمعت هذه الكلمة كل خيرٍ يُبتغىٰ، ويُؤمَر به، وكل شرٍّ يُتقىٰ، ويُنهىٰ عنه»[1].

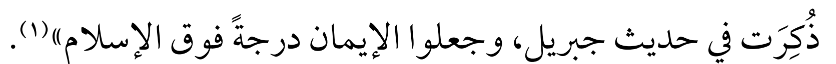
فبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذه الكلمة الواحدة يدخل فيها الدين كله، وعلىٰ هذا الوجه ينبغي أن يُفهم كلام أهل العلم، لا أن نكون جامدين علىٰ لفظةٍ نسمعها، فنخطئ في فهمها، ونُحمِّلها ما لا تحتمل، فنحملها علىٰ غير مراد قائليها، ثم نخالف بها بعد ذلك المنقول والمعقول، كما هو الحال مع القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية.

ذكر قوله السابق (٢ / ٦٨١)؛ ثم ساق طرق حديث: «**الدين النصيحة**»، ثم شرع في تفسيره، فوقف عند كل فقرةٍ منه، فبين معناها؛ ثم ذكر قول الطائفتين اللتين قد فرَّقتا بين الإيمان والإسلام؛ فقال:

«فهذه مقالة من ذهب من أصحابنا إلىٰ أن النبي ﷺ إنما أراد بقوله لجبريل صلوات الله عليهما: «**الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله**»؛ الإيمان الكامل.

قال: وقوله: «**فإذا فعلت ذلك، فقد آمنت**»، يريد: استكملت الإيمان المفترض كله، قالوا: وذلك لا تكون إلا بأداء الفرائض، واجتناب المحارم، واحتجوا بالأخبار التي ذكرناها، والحجج التي قدمناها، قالوا: والإسلام هو الخصال التي

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٦٨١).



ذُكِرَت في حديث جبريل، وجعلوا الإيمان درجةً فوق الإسلام»[1].

ونحن إذا فهمنا أقوال أهل العلم علىٰ هذا الوجه؛ الذي يَفهم به القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية أقوال أهل العلم، للزمنا أن نُثبت الإيمان الكامل لكل من آمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وإن لم يأتِ بشيءٍ من الأعمال، بل وإن لم ينطق بالشهادتين، كما هو منطوق ابن نصر المروزي هنا، إذ ذكر عن هذه الطائفة من أهل السنة؛ أنهم قالوا:

«إنما أراد النبي ﷺ بقوله لجبريل صلوات الله عليهما: «**الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله**»؛ الإيمان الكامل».

وقالوا: «وقوله: «**فإذا فعلت ذلك، فقد آمنت**»، يريد: استكملت الإيمان المفترض كله».

وهذا لا قائل به من أهل السنة، ولا يقوله القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية أنفسهم؛ يقينًا، ولكنهم غفلوا عن مراد النبي ﷺ، وأنه أراد بقوله هذا أن يثبت أن هذا الإيمان لا يتحقق أصلًا إلا لمن يأتي بلوازمه ومقتضياته، وأنه من المحال أن يؤمن هذا الإيمان ولا يأتي بلوازمه ومقتضياته.

والمقصود: أننا لابد أن نفهم أقوال أهل العلم من أهل السنة والجماعة علىٰ هذا الوجه الصحيح، الذي نطق به النبي ﷺ حين سأله جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، إذ إن النبي ﷺ مع تفريقه بين الإسلام والإيمان والإحسان، إلا أنه أراد بقوله الذي فسر فيه الإيمان؛ أن يكون الإيمان شاملًا للإسلام الذي ذكره قبل أن يذكر الإيمان؛ فقال:

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٦٩٤).



«الإسلام: أن تشهد أنْ لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا».

فمتىٰ ما نطق أهل العلم من أهل السنة والجماعة بتصديق القلب وحده، فإنه لابد أن نعلم يقينًا بأن تصديق القلب لا يكون عندهم إيمانًا دون لوازمه؛ مِن النطق بالشهادتين، والعمل بشيءٍ من أعمال الإسلام الدالة علىٰ وجود الإيمان، وأن ذلك يكون بحسب ما في القلب من الإيمان، فإن كان قويًّا، كان أثره قويًّا، وإن كان ضعيفًا، كان أثره ضعيفًا، ولا يذهب كله؛ إلا بذهاب الإيمان كله من القلب، وهكذا.

وهذا ما يقال أيضًا إذا ما ذكروا النطق بالشهادتين وحدها، دون تصديق القلب، وعمل الجوارح.

ثم بعد أن ذكر ابن نصر المروزي قول الطائفتين؛ اللتين فرَّقتا بين الإيمان والإسلام، ذكر قول طائفته التي لم تفرق بينهما، وجعلتهما شيئًا واحدًا؛ فقال:

«وقالت جماعة أخرىٰ من أهل السنة: إن مراد النبي ﷺ بقوله: «**أن تؤمن بالله**» كمال الإيمان، ولكنه أراد الدخول في الإيمان الذي يخرج به من ملل الكفر، ويلزم من أتىٰ به اسم الإيمان، وحكمه، من غير استكمال منه للإيمان كله، وهو التصديق الذي عنه يكون سائر الأعمال، فقالوا: قال الله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قالوا: فالإسلام الذي رضيه الله هو الإيمان، والإيمان هو الإسلام بقوله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾، فلو كان الإيمان غير الإسلام، لكان

مَن دان الله بالإيمان غير مقبول منه»[1].

فذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أن مراد النبي ﷺ بقوله: «**أن تؤمن بالله**» كمال الإيمان، كما هو قول الطائفتين من أهل السنة قبله، ثم ذكر بعد ذلك ما هو متفقٌ عليه بين الطوائف الثلاث، وهو إثبات أصل الإيمان لمن دخل فيه، وإن لم يستكمله، وأنهم لا يُخرجونه من الإسلام إذا ما وقع في كبيرةٍ من كبائر الذنوب، وأن التصديق يستلزم العمل، فيكون عنه سائر الأعمال.

ثم ذهب يُقرر مذهبه الذي ذهب إليه من عدم التفريق بين الإيمان والإسلام؛ فقال:

«قالوا: والإيمان في اللغة هو التصديق، والإسلام في اللغة هو الخضوع، فأصل الإيمان هو التصديق بالله، وما جاء من عنده، وإياه أراد النبي ﷺ بقوله: «**الإيمان أن تؤمن بالله**»، وعنه يكون الخضوع لله، لأنه إذا صدق بالله خضع له، وإذا خضع أطاع، فالخضوع عن التصديق، وهو أصل الإسلام، ومعنىٰ التصديق هو المعرفة بالله، والاعتراف له بالربوبية بوعده، ووعيده، وواجب حقه، وتحقيق ما صدق به من القول، والعمل، والتحقيق في اللغة تصديق الأصل، فمن التصديق بالله يكون الخضوع لله، وعن الخضوع تكون الطاعات، فأول ما يكون عن خضوع القلب لله الذي أوجبه التصديق من عمل الجوارح الإقرار باللسان، لأنه لما صدق بأن الله ربُّه خضع لذلك العبودية مخلصًا، ثم ابتدأ الخضوع باللسان، فأقر بالعبودية مخلصًا كما قال الله عَزَّوَجَلَّ لإبراهيم: ﴿أَسْلِمْ

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٩٤).



قَالَ أَسْلَمْتُ﴾ [البقرة: ١٣١]؛ أي: أخلصت بالخضوع لك»[١].

ومن تدبر هذا القول حق التدبر، عَلِمَ يقينًا بأنه من المحال أن يقول مَن هذا قوله بإيمان تارك العمل بالكلية، كيف لا؟! وقد قال:

«التصديق بالله، عنه يكون الخضوع لله، لأنه إذا صدق بالله؛ خضع له، وإذا خضع أطاع، فالخضوع عن التصديق، وهو أصل الإسلام».

وهذا يعني: أن الإسلام لا يصح عنده إلا بالعمل الظاهر، الذي هو أصل الإسلام.

فهل يقول مَن هذا قوله بإيمان تارك العمل بالكلية؟!!، حاشا وكلا!.

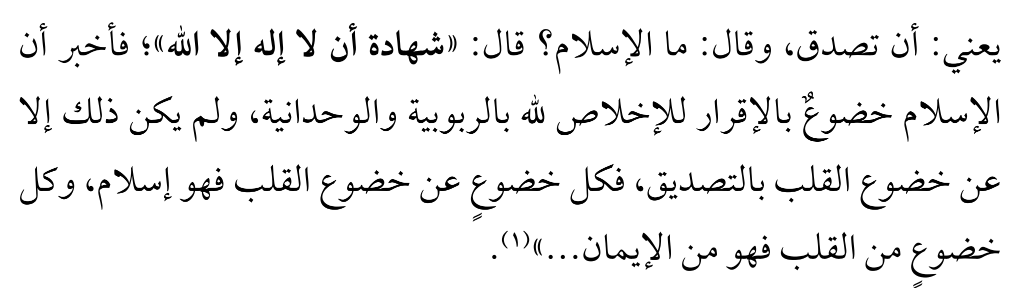
ثم ساق الأدلة علىٰ تقرير مذهبه الذي ذهب إليه من عدم التفريق بين الإيمان والإسلام، وكان مما قال:

«ولم يوجب لهم اسمَ الإيمان بمعرفتهم وعلمهم بالحق، إذ لم يقارن معرفتهم التصديق، والخضوع لله ولرسوله بالتصديق له والطاعة، لأن مَن صدق خضع قلبه، ومَن خضع قلبه أقر، وصدق بلسانه، وأطاع بجوارحه.

ومما يدل علىٰ أن أصل الإسلام هو الخضوع في اللغة قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣]؛ أي: خضع له، فالمؤمن خضع بالطوع والتدين، والكافر خضع بالاضطرار، وليس ذلك الخضوع لله إيمانًا، إلا أنه يدل علىٰ أن اسم الإسلام هو الخضوع، وعلىٰ ذلك أُضيفَت الأعمال إلىٰ الإسلام.

ومن ذلك قول النبي ﷺ حين سأله جبريل: ما الإيمان؟ فقال: «**أن تؤمن بالله**»؛

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٩٥).



يعني: أن تصدق، وقال: ما الإسلام؟ قال: «**شهادة أن لا إله إلا الله**»؛ فأخبر أن الإسلام خضوعٌ بالإقرار للإخلاص لله بالربوبية والوحدانية، ولم يكن ذلك إلا عن خضوع القلب بالتصديق، فكل خضوعٍ عن خضوع القلب فهو إسلام، وكل خضوعٍ من القلب فهو من الإيمان...»[1].

وأعيد ما ذكرته قبل هذا القول؛ فأقول: من تدبر هذا القول حق التدبر، عَلِمَ يقينًا بأنه من المحال أن يقول مَن هذا قوله بإيمان تارك العمل بالكلية، كيف لا؟! وقد قال:

«أصل الإسلام هو الخضوع، وأن المؤمن قد خضع بالطوع والتدين، وأن كل خضوعٍ عن خضوع القلب فهو إسلام، وكل خضوعٍ من القلب فهو من الإيمان».

ثم شرع رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك في إلزامه للمرجئة بإدخال الأعمال في مسمىٰ الإيمان، وقد سمَّاها النبي ﷺ إسلامًا، كما أدخلوا فيه قول اللسان، وقد سمَّاه النبي ﷺ إسلامًا؛ فقال:

«وقد جامعتنا في هذا المرجئة كلها، علىٰ أن الإقرار باللسان من الإيمان، إلا فرقةٌ من الجهمية كفرت عندنا، وعند المرجئة، بزعمهم أن الإيمان هو المعرفة...

وأقرت المرجئة إلا هذه الفرقة[2] أن الإقرار من الإيمان، وليس هو منه عمل القلب، وقد تتابعت الأخبار عن الله عَزَّوَجَلَّ، وعن رسوله ﷺ أنه سمىٰ الإقرار باللسان إسلامًا...

وقال جبريل للنبي ﷺ: ما الإسلام؟ قال: «**شهادة أن لا إله إلا الله**»، ولا

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٦٩٧).

(٢) يعني: الجهمية.

يمتنع جميع الأمة أن يقولوا للكافر إذا أقر بلسانه، فقال: (أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله): قد أسلم قبل أن يصلي، وقبل أن يصوم، فكذلك كل من أسلم علىٰ يد النبي ﷺ إنما كان بدو إسلامه الشهادتين، ولا تدافع بين أهل اللغة في أن يُسموا كل من شهد بذلك مسلمًا في وقته ذلك مِن قبل أن يأتي وقت صلاة، ولا صوم، فلما أقرت المرجئة بأن الإقرار باللسان، هو إيمانٌ يكمل به تصديق القلب، ولا يتم إلا به، ثم بين الله تعالىٰ لنا، والرسول ﷺ: أنه أول الإسلام، ثبت أن جميع الإسلام من الإيمان، فإن يكن شيءٌ من الإسلام ليس من الإيمان، فالإقرار الذي هو أول الإسلام ليس من الإيمان، فبإيجابهم أن أول الإسلام بجارحة اللسان هو من الإيمان بالله، يلزمهم أن يجعلوا كُلْمَا بقي من الإسلام من الإيمان بعد ما سمىٰ الله عز و جل والرسول الإقرار باللسان إيمانًا، ثم شهدت المرجئة أن الإقرار الذي سماه النبي ﷺ إسلامًا هو إيمان، فما بال سائر الإسلام لا يكون من الإيمان، فهو في الأخبار من الإيمان، وفي اللغة، والمعقول، كذلك، إذ هو خضوعٌ بالإخلاص، إلا أن له أصلًا وفرعًا، فأصله الإقرار بالقلب عن المعرفة، وهو الخضوع لله بالعبودية، والخضوع له بالربوبية، وكذلك خضوع اللسان بالإقرار بالإلهية بالإخلاص له من القلب، واللسان، أنه واحدٌ لا شريك له، ثم فروع هذين: الخضوع له بأداء الفرائض كلها، ألم تسمع قول النبي ﷺ: «**الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة**»، وما عدا من الفرائض، فَلِمَ جعلت المرجئة الشهادة إيمانًا، ولم تجعل جميع ما جعله النبي ﷺ من الإسلام إيمانًا؟!، وكيف جعلت بعضَ ما سماه النبي ﷺ إسلامًا إيمانًا، ولم تجعل جميعه إيمانًا، وتبدأ بأصله،

وتتبعه بفروعه، وتجعله كله إيمانًا؟!»[1].

ثم شرع رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك في الرد علىٰ المرجئة، وإبطال الأمر الذي انحرفوا بسببه عمَّا عليه أهل السنة والجماعة في باب الإيمان، إذ أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان؛ ظنًّا منهم: بأن القول بأن الإيمان اسمٌ لجميع الطاعات يلزم منه تكفير من وقع في المعصية؛ فقال:

«إنكم ضربتم المثل علىٰ غير أصلٍ، وقد غلطتم علينا، ولم تفهموا معنانا، وذلك أنا نقول: إن الإيمان أصلٌ، من نقص منه مثال ذرة زال عنه اسم الإيمان، ومن لم ينقص منه لم يزل عنه اسم الإيمان، ولكنه يزداد بعده إيمانًا إلىٰ إيمانه، فإن نقصت الزيادة التي بعد الأصل لم ينقص الأصل الذي هو إقرارٌ بأن الله حق، وما قاله صدق، لأن النقص من ذلك شكٌّ في الله، أحق هو أم لا؟ وفي قوله: أصِدْقٌ هو أم كذب؟ ونقص من فروعه، وذلك كنخلةٍ قائمة ذات أغصان وورق، فكلما قُطِع منها غصنٌ لم يزل عنها اسم الشجرة، وكانت دون ما كانت عليه من الكمال من غير أن ينقلب اسمها، إلا أنها شجرةٌ ناقصةٌ من أغصانها، وغيرها من النخل من أشكالها أكمل منها، لتمامها بسعفها، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، فجعلها مثلًا لكلمة الإيمان، وجعل لها أصلًا وفرعًا وثمرًا تؤتيه...»[2].

ذكر الإمام ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأصل المتفق عليه بين أهل السنة

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٧٠٠).

(٢) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٧٠٠).

والجماعة، مِن أن الإيمان له أصلٌ وفرعٌ، مستدلاً لقوله بالآية، ثم ساق الروايات التي ضرب بها النبي ﷺ المثل للمؤمن بالنخلة، وبيَّن أن أهل السنة قد فهموا من هذا المثل أن الإيمان ذو شعب، وأن له أصلًا وفرعًا، وأن المؤمن مهما قصَّر في هذه الفروع، أو ترك بعضًا منها، فإنه لا يخرج من دائرة الإسلام.

ذكر هذا الأمر، ثم بيَّن بعد ذلك أن أهل السنة والجماعة؛ لم يفهم أحدٌ منهم أن مراد النبي ﷺ من هذا المثل أن يُثبت الإيمان لمن يُصدق بقلبه فقط، دون أن ينطق بلسانه ويعمل بجوارحه، ولا أن يُثبت الإيمان لمن يُصدق بقلبه وينطق بلسانه، دون أن يعمل أي عملٍ من أعمال الإسلام بجوارحه، بل ولم يفهم أحدٌ منهم أن مراده عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أن يُثبت الإيمان لتارك العمل بالكلية، كما توهَّم بعض الناس؛ فقال:

«ثم فسَّر النبي ﷺ بسنته الإيمان إذ فهم عن الله عَزَّوَجَلَّ مَثَلَه، فأخبر أن الإيمان ذو شعبٍ، أعلاها: شهادة أن لا إله إلا الله، فجعل أصله الإقرار بالقلب واللسان، وجعل شعبه الإيمان، ثم جعل في غير حديثٍ الأعمال شعبًا من الإيمان، فاستعجم علىٰ المرجئ الفهم، فضرب المثل بخلاف ما ضربه الله والرسول، وقال: (مثل عشرة دراهم)، ليُبطل سنة الرسول ﷺ، ويجعل قوله هو الحق بخلاف الآثار، لأن الذي سمىٰ الإيمان التصديق، هو الذي أخبر أن الإيمان ذو شعب، فمن لم يُسم الأعمال شعبًا كما جعله الرسول ﷺ، وكما ضرب الله المثلَ به، فقد خالف سنة الرسول ﷺ، وليس له أن يُفرق بين صفات النبي ﷺ للإيمان، فيؤمن ببعضها، ويكفر ببعضها، لأنه ﷺ حين سأله جبريل: ما الإيمان؟ قال: «**أن تؤمن بالله**» إلىٰ آخر القول، ثم قال في حديث ابن عباس لوفد عبد القيس: «**آمركم بالإيمان، ثم قال: أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله**»، فبدأ بأصله،

والشاهدُ بلا إله إلا الله؛ هو المصدق المقر بقلبه، يشهد بها لله بقلبه، ولسانه، يبتدئ بشهادة قلبه، والإقرار به، ثم يُثني بالشهادة بلسانه، والإقرار به، كما قال من قال: لا إله إلا الله، يرجع بها إلىٰ القلب مخلصًا، يعني: مخلصًا بالشهادة قلبه، ليس كما شهدت المنافقون، إذ قالوا نشهد إنك لرسول الله، قال الله: والله يشهد إنهم لكاذبون، فلم يُكذب قلوبهم أنه حق في عينه، ولكن كذبهم من قولهم، فقال: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١]، أي: كما قالوا، ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فكذبهم من قولهم، لا أنهم قالوا بألسنتهم باطلًا، ولا كذبًا، وكذلك حين أجاب النبي ﷺ جبريل بقوله: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، لم يُرِد شهادة باللسان كشهادة المنافقين، ولكن أراد شهادةً بدؤها مِن القلب بالتصديق بالله بأنه واحد.

وليس هذا مما ينقص قوله: (تؤمن بالله)، لأنه بدأه بأول الإيمان، فقال: أن تؤمن بالله، ثم تقر بقلبك، ولسانك، فتشهد له بذلك، فابتدأ الإسلام بالشهادة، والإيمان بالتصديق، وهم مُجامِعُونَا أنهما جميعًا إيمان، لا يُفرقون بين الشهادة التي جعل النبي ﷺ أول الإسلام، وبين التصديق الذي سماه النبي ﷺ إسلامًا، فهم يجعلونهما جميعًا إيمانًا، فما بال ما بقي لما سماه النبي ﷺ إسلامًا، لا يكون إيمانًا، كيف نقصوه؟ فأضافوا بعض الإسلام إلىٰ الإيمان، ونفوا باقيه عن الإيمان، وقد سماه النبي ﷺ إسلامًا كله، ثم أكد ذلك في قوله لوفد عبد القيس: «**أتدرون: ما الإيمان بالله وحده**»، ينبئهم للفهم عنه، ثم قال: «**شهادة أن لا إله إلا الله**»، وما ذكر معها من الإيمان، ثم فسر ذلك في حديث أبي هريرة فقال: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**»»[١].

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧٠٦).



ومن تدبر كلام ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لوجد أنه أراد أن يُلزم المرجئة بإدخال الأعمال في مسمىٰ الإيمان، كما أدخلوا فيه التصديق، وقول اللسان.

ومن المحال أن يتمكن من ذلك، إن وافقنا هذه الطائفة؛ القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية، علىٰ ما نسبوه إليه، مِن أنه يُثبت الإيمان لتارك العمل بالكلية، ويَشهد بالإيمان لمن صدَّق بقلبه ونطق بلسانه، وإن ترك العمل كله، فلم يعمل لله عملًا من أعمال الإسلام، منذ أن أسلم إلىٰ أن مات.

إذ كيف يُلزمهم بذلك، وهم أنفسهم لم يقولوا بهذا القول، ولم يتصوَّروا وجوده، وإنما أخرجوا العمل عن مسمىٰ الإيمان، وأدخلوه في مسمىٰ الإسلام، وقد ذكروا بأن وجود الأعمال دليلٌ علىٰ وجود الإيمان في القلب، وثمرةٌ من ثماره، وأن انعدامه دليلٌ علىٰ انعدام الإيمان من القلب.

ثم إنهم مع مخالفتهم لأهل السنة؛ إذ شهدوا لكل من دخل في الإسلام بكمال الإيمان، إلا أنهم أوجبوا عليه العذاب في النار؛ إنْ هو قصَّر في شيءٍ من أعمال الإسلام، كما سبق أن ذكرتُ ذلك عنهم في أكثر من موطن من هذه الرسالة.

ثم بيَّن الإمام ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان قد يُذكر مجرَّدًا عن الأعمال، إلا أن أهل السنة جميعًا متفقون علىٰ دخولها فيه، وأنها مقصودةٌ ومرادةٌ وإن لم تُذكر؛ فقال:

«فالعجب لمن طلب الحديث منهم، أو سمع الآثار، وإن لم يطلبها، كيف يسمع أن النبي ﷺ وصف الإيمان بصفات، ثم يفرق بينها، فيؤمن ببعض صفاته، ويجحد بعضًا، وليست التفرقة بالذي يزيل الاسم، لأنا قد وجدنا الله والرسول يفرقان الصفة في أشياء، ويوجبان علىٰ المؤمنين أن يجمعوها لمن

سُمي بها باسم واحد.

من ذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ﴾ [الحديد: ١٩]؛ ولم يذكر عملًا، وقال: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١]؛ ولم يذكر عملًا، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]؛ فذكر الوجل، وإقام الصلاة، والإيمان لله، والإنفاق لله، والتوكل عليه، وأوجب لهم الجنة بذلك، وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١ - ٢]، إلىٰ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠ - ١١]؛ فأوجب لهم الجنة بالأعمال التي ذكرها، ولم يذكر في هذه الآية الوَجل، والتوكل، ولم يذكر في الآية التي في الأنفال كل ما ذكر في هذه من الأعمال...»[1].

ثم ذكر جملةً من الآيات الحاثة علىٰ العمل، المبينة لفضله، والمحذرة من تركه، ثم قال:

«**فلو قال قائل:** لا يدخل الجنة أحدٌ إلا من جمع هذه الأعمال كلها، أو قال: ليست هذه بأعمال يستحق بها الجنة، لأنه قد فرقها، فيرجع إلىٰ الأصل، يشهد أن من صدق بالله، وبصفتها كلها، فهو في الجنة، فيشهد بالأصل، ويدع الفروع، لكان رادًّا علىٰ الله، قائلًا بغير الحق، إذا اقتصر علىٰ الأصل، وألقىٰ الفروع»[2].

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧٠٩).

(٢) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧١١).



فبيَّن خطأ من قال: لا يدخل الجنة أحدٌ إلا من جمع هذه الأعمال كلها، وخطأ من قال: ليست هذه بأعمال يستحق بها الجنة، ثم شدَّد علىٰ من شهد للمؤمن بالجنة علىٰ الأصل وترك الفروع، ثم قال متممًا رده علىٰ المرجئة:

«فكذلك من شهد بأن الإيمان هو الأصل الذي قال النبي ﷺ، وألقىٰ سائره، فلم يشهد أنه إيمان، لأن النبي ﷺ قد سمىٰ الإيمان بالأصل وبالفروع، وهو الإقرار، والأعمال، فسماه في حديث جبريل بالتصديق، وسمىٰ الشهادة والقيام بما أسمىٰ من الفرائض إسلامًا، وسمىٰ فيما قال لوفد عبد القيس الشهادة، وما سمىٰ معها من الفرائض إيمانًا، ثم فسر ذلك في حديث أبي هريرة، فجعل أصل الإيمان الشهادة، وسائر الأعمال شعبًا، ثم أخبر أن الايمان يكمل بعد أصله بالأعمال الصالحة...

فمن زعم أن ما كان في قلوبهم من الإيمان مستويًا في الوزن، فقد عارض قول النبي ﷺ بالرد، ومن قال: الذي في قلبه مثقال ذرة ليس بمؤمن، ولا مسلم، فقد رد علىٰ الله وعلىٰ رسوله، إذ يقول الرسول ﷺ: «**لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة**»، فقد حرم الله الجنة علىٰ الكافرين، وقد جزأ النبي ﷺ ما في قلوبهم من الإيمان بالقلة والكثرة، ثم أخبر أن أقلهم إيمانًا، قد أُدخِل الجنة، فثبت له بذلك اسم الإيمان، فإذا كان أقلهم إيمانًا يستحق الاسم، والآخرون أكثر منه إيمانًا، دل ذلك أن له أصلًا وفرعًا، يستحق اسمه من يأتي بأصله، ويتأولون في الزيادة بعد أصله، فتركوا أن يضربوا النخلة مثلًا للإيمان، مثلًا كما ضربه الله عَزَّوَجَلَّ، ويجعل الإيمان له شعبًا كما جعله الرسول ﷺ، فيشهدوا بالأصل وبالفروع، ويشهدوا بالزيادة إذا أتىٰ بالأعمال، كما أن النخلة؛ فروعها وشعبها، أكمل لها، وهي مزدادة بعد ما ثبت الأصل شعبًا وفرعًا، فقد كان يحق

عليهم أن يُنزلوا المؤمن بهذه المنزلة؛ فيشهدوا له بالإيمان؛ إذ أتىٰ بالإقرار بالقلب واللسان، ويشهدوا له بالزيادة كلما ازداد عملًا من الأعمال التي سماها النبي ﷺ شعبًا للإيمان، وكان كلما ضيَّع منها شعبةً، علموا أنه من الكمال أنقص من غيره ممن قام بها، فلا يُزيلوا عنه اسم الإيمان حتىٰ يزول الأصل، وليست العشرة مثل الإيمان لأنه ليس لها أصل، إلا كالفرع: العاشر درهم، والأول درهم، فإنما مثل أصلها مثل الفضة، والفضة كمثل التصديق، فلو كانت نقرة فيها عشرة ثم نقصت حبة لسميت فضة، لأن الفضة جامع لاسمها، قَلَّت أم كَثُرَت، لأنها أصلٌ قائمٌ أبدًا ما دام منها شيء، وليست العشرة كذلك، ليس أولها بأولىٰ من أن يكون أصلًا لها من آخرها، لأنها أجزاءٌ متفرقة، فكما بُدِئ بالدرهم الأول بالعدد فيجعل الأول هو العاشر، فليس بعضها بأحق بأن يكون أصلًا لبعض من الآخر، إنما أصلها الفضة»[1].

فبيَّن أن الإيمان له أصلٌ وفرعٌ، وأنه يزيد بزيادة الأعمال، وينقص بتضييع شيءٍ منها، كما هو معتقد أهل السنة جميعًا، ثم انتصر لمذهبه من عدم التفريق بين الإيمان والإسلام؛ فقال:

«والأخبار التي ذكرناها عن رسول الله ﷺ دالةٌ علىٰ أن الإيمان والإسلام لا يفترقان، لأنه دل علىٰ الإيمان بما دل علىٰ الإسلام، قال في حديث عمر لجبريل حين سأله عن الإسلام: «**الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله**»، وما ذكر مع الشهادتين من الفرائض...

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧١١).

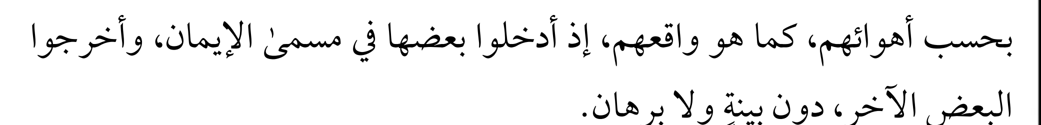
فسمىٰ الإسلام بما سمىٰ به الإيمان وسمىٰ الإيمان بما سمىٰ به الإسلام...

فدل النبي ﷺ بسنته علىٰ أن الإيمان والإسلام لا يفترقان، وأن المسلم هو المؤمن، فليس لأحدٍ أن يُفرق بين اسمين دلَّ النبي ﷺ عليهما بمعنًىٰ واحد، يجعلهما معنيين مختلفين، ومن فرَّق بينهما فقد عارض سنة النبي ﷺ بالرد، إلا أن أحدهما أصلٌ للآخر، لا ينفك أحدهما عن الآخر، لأن أصل الإيمان هو التصديق، وعنه يكون الخضوع، فلا يكون مصدقًا إلا خاضعًا، ولا خاضعًا إلا مصدقًا، وعنهما تكون الأعمال التي وصف النبي ﷺ الإسلام، وتَسمَّىٰ مَن قام بها بالإيمان، والإسلام»[1].

والمقصود: أننا بتتبعنا لكلام الإمام ابن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من أوله إلىٰ آخره؛ وجدنا أنه لم يُرِد إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية من عدمه، كما استدلَّت به هذه الطائفة؛ القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية، بل ولم يُشِر إلىٰ ذلك ولو بإشارة، وإنما أراد أن ينتصر لمذهبه من عدم التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، وأن يَرد علىٰ مخالفيه في هذا الأمر، سواء من أهل السنة أنفسهم، أو من غيرهم.

كما أراد أن يُلزِم المرجئة بإدخال الأعمال في مسمىٰ الإيمان، كما أدخلوا فيه التصديق، وقول اللسان، وقد سمَّاهما النبي ﷺ إسلامًا، وذلك أن المرجئة لَمَّا وافقوا أهلَ السنة والجماعة علىٰ أن التصديق، وقول اللسان، وأعمال الجوارح، كلها تسمىٰ إسلامًا، لم يكن لهم أن يُخالفوهم بعد ذلك فيُفرِّقوا بينها

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٧١٤).



بحسب أهوائهم، كما هو واقعهم، إذ أدخلوا بعضها في مسمىٰ الإيمان، وأخرجوا البعض الآخر، دون بينةٍ ولا برهان.

فأراد إلزامهم؛ إما أن يُدخلوها جميعًا، أو أن يخرجوها جميعًا، دون أن يُفرقوا بينها، إذ ليس لهم أن يُخرجوا أعمال الجوارح عن مسمىٰ الإيمان، وقد أدخلوا فيه التصديق، وقول اللسان، وذلك أن النبي ﷺ قد جعل أعمال الجوارح إيمانًا، كما جعل التصديق، وقول اللسان إيمانًا.

بل أقول: لو فطن القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية لِمَا يُقرره الإمام محمد بن نصر المروزي ومن وافقه مِن أهل السنة علىٰ مذهبه، كالإمام محمد بن إسحاق بن منده، والحافظ ابن عبد البر، والحافظ ابن رجب الحنبلي، لَمَا استدلوا بهم علىٰ تقرير مذهبهم، بل لكان أحد أمرين:

- إما أن يَتركوا مذهبهم، ويُقِرُّوا بخطئهم في فهم كلام الأئمة.

- وإما أن يَتركوا أقوال هؤلاء الأئمة، ويَبحثوا عن غيرها لتقرير مذهبهم، وأنىٰ لهم ذلك.

وذلك أن القول بإيمان تارك العمل بالكلية؛ مِن المحال أن يجتمع وعدم التفريق بين الإيمان والإسلام، ولا أن يجتمع والتكفير بترك شيءٍ من الأركان.

وهذا في الحقيقة: مِن عجائب القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، إذ يستدلون لتقرير مذهبهم بأقوال مَن هو واقعٌ في هذين الأمرين، أو أحدهما، مِن الأئمة.

فعلىٰ سبيل المثال، لا الحصر:

الأئمة محمد بن نصر المروزي، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن إسحاق بن منده، واقعون في الأمرين، إذ إنهم لا يُفرقون بين مسمىٰ الإيمان

ومسمىٰ الإسلام، وإنما يجعلونهما شيئًا واحدًا، إذا ذهب أحدهما ذهب الآخر، وأيضًا: يُكفرون بترك شيءٍ من الأركان.

والحافظ ابن عبد البر، واقعٌ في أحد الأمرين، إذ إنه لا يُفرق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، وإنما يجعلهما شيئًا واحدًا، إذا ذهب أحدهما ذهب الآخر.

والأئمة: أحمد بن حنبل، ومحمد بن الحسين الآجري، وابن بطة العكبري، وابن تيمية، وابن القيم، وابن رجب الحنبلي، كلهم يُكفرون بترك شيءٍ من الأركان، أو بترك الأركان الأربعة كلها، كما هو اختيار الحافظ ابن رجب، إلا ما جاء عن أحمد أن له روايتين؛ رواية بالتكفير، ورواية بعدم التكفير.

ونحن لو تدبرنا قول الذين لا يُفرِّقون بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام؛ لوجدنا أنهم يَحكمون علىٰ من سُلِبَ منه الإيمان بالكفر، مع إتيانه ببعض الأعمال، فكيف لو تركها بالكلية، وهذا ظاهرٌ في تفسيرهم لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذا الإسلام الذي نفىٰ الله عن أهله دخول الإيمان في قلوبهم، هل هو إسلام يثابون عليه؟ أم هو من جنس إسلام المنافقين؟ فيه قولان مشهوران للسلف والخلف:

أحدهما: أنه إسلام يثابون عليه، ويخرجهم من الكفر والنفاق. وهذا مروي عن الحسن، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وأبي جعفر الباقر؛ وهو قول حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل، وسهل بن عبد الله التستري، وأبي طالب المكي، وكثير من أهل الحديث والسنة والحقائق...

و (**القول الثاني**): أن هذا الإسلام: هو الاستسلام خوف السبي والقتل، مثل إسلام المنافقين. قالوا: وهؤلاء كفار، فإن الإيمان لم يدخل في قلوبهم، ومن لم يدخل الإيمان في قلبه فهو كافر. وهذا اختيار البخاري، ومحمد بن نصر المروزي، والسلف مختلفون في ذلك...»(١).

فابن نصر المروزي ومن وافقه؛ حكموا على هؤلاء الأعراب بالكفر، مع عدم تركهم العمل كله، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنهم؛ حين قال:

«وقد يُراد به الكلمة فقط من غير فعل الواجبات الظاهرة، وليس هذا هو الذي جعله النبي ﷺ الإسلام.

لكن قد يُقال: إسلام الأعراب كان من هذا، فيقال: الأعراب وغيرهم كانوا إذا أسلموا على عهد النبي ﷺ أُلزِموا بالأعمال الظاهرة: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ولم يكن أحدٌ يُترَك بمجرد الكلمة، بل كان من أظهر المعصية يُعاقب عليها»(٢).

وقد أشار الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذا المعنى أيضًا، حيث قال:

«معنى هذا الكلام: أن الإسلام يُطلق باعتبارين:

أحدهما: باعتبار الإسلام الحقيقي، وهو دين الإسلام الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٥٨).

والثاني: باعتبار الاستسلام ظاهرًا مع عدم إسلام الباطن إذا وقع خوفًا كإسلام المنافقين، واستدل بقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْۖ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ وحَمَله عل الاستسلام خوفًا وتقيَّةً.

وهذا مرويٌّ عن طائفة من السلف، منهم: مجاهد، وابن زيد، ومقاتل بن حيان، وغيرهم. وكذلك رجحه محمد بن نصر المروزي، كما رجحه البخاري؛ لأنهما لا يفرقان بين الإسلام والإيمان، فإذا انتفىٰ أحدهما انتفىٰ الآخر. وهو اختيار ابن عبد البر، وحكاه عن أكثر أهل السنة من أصحاب مالك والشافعي وداود.

وأما من يفرق بين الإسلام والإيمان فإنه يستدل بهذه الآية علىٰ الفرق بينهما ويقول: نفي الإيمان عنهم لا يلزم منه نفي الإسلام، كما نفىٰ الإيمان عن الزاني والسارق والشارب، وإن كان الإسلام عنهم غير منفي»[(١)].

والذي يهمنا من كلام ابن رجب هو: أن نعلم أنه لا يصح الاستدلال بأحد هؤلاء الأئمة - هذا إن سلمنا جدلًا بأن هناك مِن أهل السنة من يقول بإيمان تارك العمل بالكلية - علىٰ إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية، لا مجاهد، ولا ابن زيد، ولا مقاتل بن حيان، ولا محمد بن نصر المروزي، ولا البخاري، ولا ابن عبد البر، ولا غيرهم ممن هو موافقٌ لهم علىٰ مذهبهم، وذلك أنهم لا يُفرقون بين الإسلام والإيمان، فإذا انتفىٰ أحدهما انتفىٰ الآخر.

وقد سبق أن ذكرت عن الإمامين ابن خزيمة، وابن منده، أنهما لا يفرقان بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، وأنهما يُكفران بترك شيءٍ من الأركان، ولكن:

(١) فتح الباري لابن رجب (١ / ١٢٥).

لَمَّا لم يأتِ في ثنايا هذه الرسالة ما يدل علىٰ مذهبهما، ولا ما يشير إليه، صار من اللازم عليَّ أن أذكر الأدلة علىٰ ما ذكرت؛ فأقول:

۞ أما عدم التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام.

- فقد قال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١١هـ) في: «صحيحه ١ / ١٥٨»:

«باب الدليل علىٰ أن إقام الصلاة من الإيمان».

ثم قال: (١ / ١٥٩):

«باب ذكر الدليل علىٰ أن إقام الصلاة من الإسلام، إذ الإيمان والإسلام إسمان بمعنىٰ واحد».

وقال: (٣ / ١٨٦):

«باب ذكر البيان أن صوم شهر رمضان من الإيمان».

ثم قال: (٣ / ١٨٧):

«باب ذكر البيان أن صوم شهر رمضان من الإسلام، إذ الإيمان والإسلام اسمان لمسمىٰ واحد».

وقال: (٤ / ٥):

«باب البيان أن إيتاء الزكاة من الإسلام».

ثم قال: (٤ / ٦):

«باب البيان أن إيتاء الزكاة من الإيمان، إذ الإيمان والإسلام اسمان لمعنىٰ واحد».

- وكذلك الإمام ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٩٥هـ)، فقد قال في: «كتابه الإيمان ١ / ١٢٣»:



«ذكر ما يدل علىٰ أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنىٰ واحد، وأن الإسلام: الإقرار باللسان، والعمل بالأركان، وأن الإيمان: اعتقاد بالقلب».

وقال: (١ / ٣٢١):

«ذكر الأخبار الدالة والبيان الواضح من الكتاب أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنىٰ واحد».

❁ أما ما جاء عنهما فيما يخص التكفير بترك شيءٍ من الأركان.

- **فقد قال الإمام ابن خزيمة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في:** (صحيحه ٤ / ٧):

«باب الأمر بقتال مانع الزكاة اتباعًا لأمر الله عَزَّوَجَلَّ بقتال المشركين حتىٰ يتوبوا من الشرك، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، وائتمارًا لأمره جَلَّوَعَلَا بتخليتهم بعد إقام الصلاة وإيتاء الزكاة. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقال: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]».

ثم قال: «باب الدليل علىٰ أن دم المرء وماله إنما يحرمان بعد الشهادة بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة إذا وجبت، إذ الله عَزَّوَجَلَّ جعلهم إخوان المسلمين بعد التوبة من الشرك، وبعد إقام الصلاة وإيتاء الزكاة إذا وجبتا».

- وكذلك الإمام ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد قال في: «كتابه الإيمان ١ / ٣٦٢»:

«ذكر الأبواب والشُّعَب التي قالها النبي ﷺ أنها الإيمان، وأنها قولٌ باللسان، ومعرفةٌ بالقلب، وعملٌ بالأركان؛ التي علمهن جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الصحابة، وكذلك روي عنه من رواية علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وبين المصطفىٰ مجملها.

فمن أفعال القلوب: النيات والإرادات، والعلم، والمعرفة بالله، وبما أمر به،

والاعتراف له، والتصديق به، وبما جاء من عنده، والخضوع له ولأمره، والإجلال والرغبة إليه، والرهبة منه، والخوف، والرجاء، والحب له، ولما جاء من عنده، والحب والبغض فيه، والتوكل، والصبر، والرضاء، والرحمة، والحياء، والنصيحة لله، ولرسوله، ولكتابه، وإخلاص الأعمال كلها، مع سائر أعمال القلب.

ومن أفعال اللسان: الإقرار بالله، وبما جاء من عنده، والشهادة لله بالتوحيد، ولرسوله بالرسالة، ولجميع الأنبياء والرسل، ثم التسبيح، والتكبير، والتحميد، والتهليل، والثناء على الله، والصلاة على رسوله، والدعاء، وسائر الذكر.

ثم أفعال سائر الجوارح: من الطاعات، والواجبات، التي بُنِيَ عليها الإسلام، أولها: إتمام الطهارات، كما أمر الله عَزَّوَجَلَّ، ثم الصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، والزكاة، على ما بينه الرسول ﷺ، ثم حج البيت من استطاع إليه سبيلا، وترك الصلاة كفرٌ، وكذلك جحود الصوم، والزكاة، والحج، والجهاد فرضٌ على كفاية مع البر والفاجر.

وسائر أعمال التطوع: التي يستحق بفعلها اسم زيادة الإيمان، والأفعال المنهي عنها؛ التي بفعلها يستحق نقصان الإيمان».

ففرَّق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين الصلاة وغيرها من الأركان، إذ ذكر أن ترك الصلاة كفرٌ؛ ويعني بذلك: التارك لها كسلًا؛ إذ لا خلاف بين العلماء في تكفير جاحدها، ثم ذكر أن الصوم، والزكاة، والحج؛ فإنما يكفر جاحدها؛ إذ لا يكفر التارك لها كسلًا.

وقد أشار العلامة علي بن ناصر الفقيهي حَفِظَهُ ٱللَّهُ إلى هذا المعنى في تعليقه على كلام المصنف؛ حين قال: (١ / ٣٨٢):

«ذكر ما يدل على أن مانع الزكاة وتارك الصلاة يستحق اسم الكفر».

قال الشيخ الفقيهي:

«أما رأي المصنف فقد صرح في العنوان أن تارك الصلاة يستحق اسم الكفر، والظاهر أن مقصوده تارك الصلاة تكاسلًا، لأنه هو موضع الخلاف بين العلماء، أما التارك لها جحودًا فهذا لا خلاف بين العلماء في كفره...»[1].

وكذلك أرىٰ من اللازم عليَّ أن أذكر الأدلة علىٰ ما ذكرته عن الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ ذكرت عنه أنه يُكفر بترك شيءٍ من الأركان، وهذا خلاف المشهور عنه، كما ذكر ابن قدامة المقدسي، كما في: (المغني ٣/ ٣٥٤)؛ حيث قال:

«واختلفت الرواية، هل يُقتل لكفره، أو حدًّا؟ فروي أنه يُقتل لكفره كالمرتد، فلا يُغسَّل، ولا يُكفَّن، ولا يُدفن بين المسلمين، ولا يَرِثُه أحدٌ، ولا يَرِثُ أحدًا، اختارها أبو إسحاق بن شاقلا، وابن حامد، وهو مذهب الحسن، والنخعي، والشعبي، وأيوب السختياني، والأوزاعي، وابن المبارك، وحماد بن زيد، وإسحاق، ومحمد بن الحسن، لقول رسول الله ﷺ: «**بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة**»، وفي لفظٍ عن جابرٍ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن بين الرجل وبين الشرك تركَ الصلاة**»، وعن بُريدة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بيننا وبينهم ترك الصلاة، فمن تركها فقد كفر**»، رواهن مسلم، وقال النبي ﷺ: «**أول ما تفقدون من دينكم الأمانة، وآخر ما تفقدون الصلاة**»، قال أحمد: كل شيءٍ ذهب آخره لم يبقَ منه شيء، وقال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة»، وقال علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «مَن لم يُصلِّ فهو كافر»، وقال ابن مسعود: «مَن لم

(١) كتاب الإيمان لابن منده (١/ ٣٨٦).

يُصلِّ فلا دين له»، وقال عبد الله بن شقيق: «لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ يَرون شيئًا من الأعمال، تركه كفرٌ، غير الصلاة»، ولأنها عبادةٌ يدخل بها في الإسلام، فيخرج بتركها منه كالشهادة.

والرواية الثانية، يُقتل حدًّا، مع الحكم بإسلامه، كالزاني المحصن، وهذا اختيار أبي عبد الله ابن بطة، وأنكر قول من قال: إنه يكفر، وذكر أن المذهب علىٰ هذا، لم يَجِد في المذهب خلافًا فيه، وهذا قول أكثر الفقهاء، وقول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي...» اهـ.

والرواية الثانية التي ذكرها ابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ مِن أن تارك الصلاة تكاسلًا يُقتل حدًّا، مع الحكم بإسلامه، قد ذكر أنها اختيار أبي عبد الله ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إلا أني قد وقفت له علىٰ قولين، قد خالف فيهما ما نسبه إليه ابن قدامة المقدسي.

ففي القول الأول: فرَّق بين تارك الصلاة، وجاحد الفرائض، وحكم علىٰ كلٍّ منهما بالكفر المخرج من الملة؛ فقال:

«فهذه الأخبار والآثار والسنن عن النبي والصحابة والتابعين كلها تدل العقلاء ومن كان بقلبه أدنىٰ حياء علىٰ تكفير تارك الصلاة، وجاحد الفرائض، وإخراجه من الملة، وحسبك من ذلك ما نزل به الكتاب، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ﴾ [الحج: ٣١]، ثم وصف الحنفاء والذين هم غير مشركين به، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، فأخبرنا جل ثناؤه وتقدست أسماؤه أن الحنيف المسلم هو علىٰ الدين القيم، وأن الدين القيم هو بإقامة الصلاة وإيتاء

الزكاة، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْۚ﴾ [التوبة: ٥]، وقال تعالىٰ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١]، فأي بيانٍ رحمكم الله يكون أبين من هذا، وأي دليلٍ علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وأن الصلاة والزكاة من الإيمان يكون أدل من كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وإجماع علماء المسلمين وفقهائهم الذين لا تستوحش القلوب من ذكرهم، بل تطمئن إلىٰ اتباعهم، واقتفاء آثارهم، رحمة الله عليهم، وجعلنا من إخوانهم»[1].

ولو كان يُريد بتارك الصلاة: الجاحد لها، لَمَا فرق بينها وبين جاحد الفرائض، فلمَّا فرق بينهما؛ دل علىٰ أنه أراد التارك للصلاة تكاسلًا، لا جحودًا، إذ إن من المعلوم أن الجاحد لها ولغيرها من الفرائض، كافرٌ، خارجٌ عن الملة، بإجماع أهل العلم، وإنما اختلفوا في المتهاون والمتكاسل عن أداء الفرائض علىٰ ما سبق ذكره من تفصيل.

وأما في القول الثاني: فقد ذكر عن أبي العالية عند قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أنه قال: «تكلموا بكلام الإيمان، وحققوه بالعمل»، ثم ذكر قول الحسن: «الإيمان كلام وحقيقته العمل، فإن لم يحقق القول بالعمل لم ينفعه القول»، ثم ذكر أن الله عَزَّوَجَلَّ قد جعل تارك الصلاة مشركًا خارجًا من الإيمان؛ فقال:

«وحسبك من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ بآية جمعت كل قول طيِّب، وكل عمل

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٦٨٣).

صالح، قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فإنه جمع في هذه الآية القول والعمل والإخلاص والطاعة لعبادته وطاعته، والإيمان به وبكتبه وبرسله، وما كانوا عليه من عبادة الله وطاعته، فهل للعبادة التي خلق الله العباد لها عمل غير عمل من الإيمان، فالعبادة من الإيمان هي أو من غير الإيمان، فلو كانت العبادة التي خلقهم الله لها قولًا بغير عمل؛ لما أسماها عبادة، ولسمَّاها قولًا، ولقال: وما خلقت الجن والإنس إلا ليقولون، وليس يشك العقلاء أن العبادة خدمة، وأن الخدمة عمل، وأن العامل مع الله عَزَّوَجَلَّ إنما عمله أداء الفرائض، واجتناب المحارم، وطاعة الله فيما أمر به من شرائع الدين، وأداء الفرائض. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩ ﴿٧٧﴾ وَجَـٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٧ - ٧٨] الآية.

فهل يخفىٰ علىٰ ذي لب سمع هذا الخطاب الذي نزل به نص الكتاب أن اسم الإيمان قد انتظم التصديق بالقول والعمل والمعرفة. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣]، وقال: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧١ - ٧٢].

وإقام الصلاة هو العمل، وهو الدين الذي أرسل به المرسلين، وأمر به المؤمنين،

فما ظنكم رحمكم الله بمن يقول أنَّ الصلاة ليست من الإيمان، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: ٣١]، فجعل الله من ترك الصلاة مشركًا خارجًا من الإيمان، لأن هذا الخطاب للمؤمنين، تحذيرٌ لهم أن يتركوا الصلاة، فيخرجوا من الإيمان، ويكونوا كالمشركين. وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، فقال: من آمن بالله واليوم الآخر، وأقام الصلاة، وآتىٰ الزكاة، فلم يفرق بين الإيمان وبين الصلاة والزكاة، فمن لم يؤمن لم تنفعه الصلاة، ومن لم يُصلِّ لم ينفعه الإيمان، واستبدل بمحل الصلاة من الإيمان ونزولها منه بالذروة العليا، وأن الله عَزَّوَجَلَّ فرضها بالطهارة بالماء، فلا تجزئ الصلاة إلا بالطهارة، فلما علم الله عَزَّوَجَلَّ أن عباده يكونون بحيث لا ماء فيه، وبحال لا يقدرون معها إلىٰ استعمال الماء، فرض عليهم التيمم بالتراب عوضًا من الماء؛ لئلا يجد أحدٌ في ترك الصلاة مندوحة، ولا في تأخيرها عن وقتها رخصة، وكذلك فرض عليهم الصلاة في حال شدة الخوف، ومبارزة العدو، فأمرهم بإقامتها علىٰ الحال التي هم فيها، فعلمهم كيف يؤدونها، فهل يكون أحدٌ هو أعظم جهلًا وأقل علمًا، وأضل عن سواء السبيل، وأشد تكذيبًا لكتاب الله، وسنة رسوله، وسنة الإيمان، وشريعة الإسلام، ممن علم أن الله عَزَّوَجَلَّ قد فرض الصلاة، وجعل محلها من الإيمان هذا المحل، وموضعها من الدين هذا الموضع، وألزم عباده إقامتها هذا الإلزام في هذه الأحايين، وأمر بالمحافظة والمواظبة عليها علىٰ هذه الشدائد والضرورات، فيخالف ذلك إلىٰ اتباع هواه، وإيثاره لرأيه المحدث، الذي ضل به عن سواء

السبيل، وأضل به من اتبعه، فصار ممن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدىٰ، واتبع غير سبيل المؤمنين، فوَلاَّه الله ما تولىٰ، وأصلاه جهنم، وساءت مصيرا.

ثم قال: فقد تلوت عليكم من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قولٌ وعمل، وأن من صدق بالقول وترك العمل كان مكذبًا وخارجًا من الإيمان، وأن الله لا يقبل قولًا إلا بعمل، ولا عملًا إلا بقول»[(١)].

فبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان كلامٌ، وحقيقته العمل، وأنَّ من لم يُحقق القول بالعمل، لم ينفعه القول، وأن إقام الصلاة هو العمل، وأن الله عَزَّوَجَلَّ قد جعل تارك الصلاة مشركًا خارجًا من الإيمان، وهذا الأخير ظاهرٌ في قوله:

«فجعل الله من ترك الصلاة مشركًا خارجًا من الإيمان، لأن هذا الخطاب للمؤمنين، تحذيرٌ لهم أن يتركوا الصلاة، فيخرجوا من الإيمان، ويكونوا كالمشركين».

ومن ظن أنه قد أراد بقوله هذا أنهم قد عملوا أعمال المشركين؛ فشابهوهم من حيث العمل، لا أنهم صاروا مشركين مثلهم، فقد أخطأ، وذلك أنه قد بيَّن مراده؛ فقال:

«فمن لم يؤمن لم تنفعه الصلاة، ومن لم يُصلِّ لم ينفعه الإيمان».

ومعلومٌ: أن من لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، فإن الإيمان نافعٌ عنده لصاحبه، ومانعٌ له من الخلود في النار، وإن ترك الصلاة تكاسلًا، لا جحودًا، مادام قد أتىٰ بما يدل علىٰ إيمانه من الأعمال الأخرىٰ، وأن أعمال الإسلام والإيمان؛ نافعةٌ عنده أيضًا لصاحبها، وإن ترك الصلاة تكاسلًا، لا جحودًا.

فتأكد بهذا أنه يكفر تارك الصلاة تكاسلًا، ويخرجه من الملة.

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٧٩٢).

ويدل علىٰ ذلك أيضًا؛ قوله:

«فكل من ترك شيئًا من الفرائض التي فرضها الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه، أو أكدها رسول الله ﷺ في سنته، علىٰ سبيل الجحود لها والتكذيب بها، فهو كافرٌ بَيِّنُ الكفر، لا يشك في ذلك عاقلٌ يؤمن بالله واليوم الآخر، ومَن أقر بذلك وقاله بلسانه، ثم تركه تهاونًا ومجونًا، أو معتقدًا لرأي المرجئة، ومتبعًا لمذاهبهم، فهو تارك الإيمان، ليس في قلبه منه قليلٌ ولا كثير، وهو في جملة المنافقين؛ الذين نافقوا رسول الله ﷺ، فنزل القرآن بوصفهم وما أُعِد لهم، وإنهم في الدرك الأسفل من النار، نستجير بالله من مذاهب المرجئة الضالة»[1].

وفي هذا أيضًا دلالةٌ ظاهرةٌ علىٰ أنه يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، ويُخرجه من الملة، إذ من المعلوم أن مَن لم يكن في قلبه قليلٌ من الإيمان، لا يُحكم له بصحة الإسلام.

وقال أيضًا:

«فالهدىٰ هدىٰ الإيمان وهو القول، والدين هو العمل، وجميع الفرائض، والشرائع، والأحكام، ومجانبة الحرام، والآثام. فالدين ليس هو خصلة واحدة، ولكنه خصالٌ كثيرةٌ من أقوالٍ وأفعال، من فرائض وأحكام، وشرائع، وأمر ونهي، فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣]؛ يجمع ذلك كله، حتىٰ صار دينًا قيِّمًا، فمن كان من أهل الدين؛ عمل بجميع ما فيه، ومن آمن ببعضه وكفر ببعضه؛ لم يكن من أهله. ومن قال: الإيمان قولٌ بلا عمل؛ فليس هو من أهل دين الحق، ولا مؤمن ولا مهتد، ولا عامل بدين الحق، ولا قابل له، لأن الله عَزَّوَجَلَّ قد أعلمنا

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٧٦٤).

أن كمال الدين بإكمال الفرائض.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]، وذلك أنه لما علم الله عَزَّوَجَلَّ الصدق منهم في إيمانهم، والعمل بجميع ما افترضه عليهم؛ من إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت، وما بذلوه من مهج أنفسهم، ونفقات أموالهم، والخروج عن ديارهم، وهجران آبائهم، وقطيعة أهليهم، وهجران شهواتهم ولذاتهم مما حرمها عليهم، وعلم حقيقة ذلك من قلوبهم بما زينه الله تعالىٰ في قلوبهم، وحببه إليهم من طاعته، والعمل بأوامره، والانتهاء عن زواجره، سمىٰ هذه الأفعال كلها إيمانًا، فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۞٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ﴾ [الحجرات: ٧ - ٨]؛ فاستحقوا اسم الرشاد بإكمال الدين، وذلك أن القوم كانوا في فسحة وسعة، ليس يجب عليهم صلاة، ولا زكاة، ولا صيام، ولا كان حرم عليهم كثيرًا مما هو محرم، وكان اسم الإيمان واقعًا عليهم بالتصديق ترفقًا بهم لقرب عهدهم بالجاهلية وجفائها، فجعل الإقرار بالألسن والمعرفة بالقلوب الإيمان المفترض يومئذ، حتىٰ إذا حلت مذاقة الإيمان علىٰ ألسنتهم، وحسنت زينته في أعينهم، وتمكنت محبته من قلوبهم، وأشرقت أنوار لبسته عليهم، وحسن استبصارهم فيه، وعظمت فيه رغبتهم، تواترت أوامره فيهم، وتوكدت فرائضه عليهم، واشتدت زواجره ونواهيه، فكلما أحدث لهم فريضة عبادة، وزاجرة عن معصية، ازدادوا إليه مسارعة، وله طاعة، دعاهم باسم الإيمان، وزادهم فيه بصيرة، فقال: ﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ

﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨]...

ذكر هذه الآية، وغيرها من الآيات الآمرة بالعمل؛ ثم قال:

فعلىٰ هذا كل مخاطبة كانت منه لهم فيما أمر ونهىٰ وأباح وحظر، وكان اسم الإيمان واقعًا بالإقرار الأول، إذا لم يكن هناك فرض غيره، فلما نزلت الشرائع بعد هذا، وجب عليهم التزام فرضها والمسارعة إليها كوجوب الأول سواء لا فرق بينهما؛ لأنهما جميعًا من عند الله، وبأمره وإيجابه»[(١)].

وقد يُشكل علىٰ هذه الأقوال المذكورة عن ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أمران:**

الأمر الأول: ما ذكره عنه ابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنه لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا.

والأمر الثاني: ما جاء عن ابن بطة نفسه من أن تارك الفرائض تهاونًا وكسلًا في مشيئة الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له، أي أنه لا يخرج من الإسلام؛ وذلك قوله:

«**ثم بعد ذلك أن يعلم:** أن الإسلام معناه غير الإيمان، فالإسلام اسم ومعناه الملة، والإيمان اسم ومعناه التصديق.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ يريد بمصدِّق لنا، والآي في صحة ما قلناه كثير، ومنه: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

ويخرج الرجل من الإيمان إلىٰ الإسلام، ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله، أو بِرَدِّ فريضةٍ من فرائض الله عَزَّوَجَلَّ جاحدًا بها، فإن تركها تهاونًا وكسلًا،

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٧٧٥).

كان في مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له»[1].

والجواب علىٰ ذلك بما يأتي:

أما الأمر الأول: فإنه قد يُجمع بين ما ذكره ابن قدامة المقدسي مِن أن الإمام ابن بطة العكبري لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، وبين ما جاء عنه من أقوالٍ تدل علىٰ أنه يُكفر التارك لها تكاسلًا، بأن يقال:

أما ما جاء عنه من أنه لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، فذلك أنه لا يُكفر مَن يتهاون فيها، ويتكاسل عنها، فيُصلي أحيانًا، ويَدعُ أحيانًا.

وأما ما جاء عنه من أقوال تدل علىٰ أنه يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، فذلك أنه يُكفر التارك لها بالكلية، كما هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن عثيمين رحمهما الله، وغيرهما، وقد أشار الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ هذا المعنىٰ في تعليقه علىٰ كلام سفر الحوالي، حين قال:

«حيث جعل - أي: الألباني - التارك الكلي مؤمنًا من أهل الشفاعة، وركَّب رسالته كلها علىٰ هذا».

فتعقَّبه العلامة الألباني قائلًا:

«ليس كذلك؛ فالرسالة قائمةٌ علىٰ تارك الصلاة كسلًا»[2].

ففرَّق بين التارك الكلي والتارك كسلًا، وكأنه يُريد مَن يُصلي أحيانًا ويَدَع أحيانًا.

وأيضًا حين قال سفر الحوالي: «فمن ترك الصلاة بالكلية، فهو من جنس

---

(١) الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة (ص: ١٩٩).

(٢) الدرر المتلألئة (ص: ١٢٦).

هؤلاء الكفار، ومن تركها في أكثر أحيانه، فهو إليهم أقرب، وحالُه بهم أشبه، ومن كان يصلي أحيانًا ويَدَع أحيانًا، فهو مترددٌ متذبذبٌ بين الكفر والإيمان، والعبرة بالخاتمة، وترك المحافظة... غيرُ الترك الكلي، الذي هو الكفر».

قال الإمام الألباني مؤيدًا هذا التفصيل الذي ذكره سفر الحوالي:

«وهذا التفصيل نراه جيدًا، ولكن: هل علة الكفر في هذه الحالة هو الترك؛ لأنه تركٌ؟ أم لأنه يدل بظاهره علىٰ العناد، والاستكبار، وهو الكفر القلبي؟!.

هذا هو الظاهر، وهو مناط الحكم بالكفر، وليس مجردَ الترك، وهو معنىٰ ما كنتُ نقلتُه في رسالتي عن ابن تيمية (ص٤٤ - ٤٦)، وهو المصر علىٰ الترك مع قيام الداعي علىٰ الفعل، كما فصلته هناك؛ فراجِعهُ، فكلام المؤلف لا يخرج عنه، بل يبيِّنه ويوضحه»(١).

وقد انتزع الشيخ محمد بازمول حَفِظَهُ اللهُ من هذه الأقوال للألباني، ومِن غيرها، أنه يُكفر التارك للصلاة بالكلية، حيث قال:

«الشيخ يقول إن تارك الصلاة كسلًا وتهاونًا لا يكفر، ولا يَقصد مَن تركها بالكلية؛ فلم يُصلِّ يومًا إلىٰ أن توفاه الله مع القدرة وعدم المانع، بل يقصد: مَن يصلي أحيانًا، ويتكاسل ويتهاون أحيانًا، حتىٰ يخرج وقتها من غير أن يصليها، بلا عذر.

وللشيخ كلام نص في هذا، فتراه يُعلق علىٰ قول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب؛ فإن كثيرًا من الناس، بل أكثرهم في كثيرٍ من الأمصار، لا يكونون محافظين علىٰ الصلوات الخمس، ولا هم تاركيها

---

(١) الدرر المتلألئة (ص: ١٢٧).

بالجملة، بل يُصلون أحيانًا، ويَدَعون أحيانًا، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام، فإن هذه الأحكام إذا جرت علىٰ المنافق المحض كابن أبي، وأمثاله من المنافقين، فلأن تجري علىٰ هؤلاء أولىٰ وأحرىٰ».

يعلق الألباني علىٰ قول ابن تيمية هذا فيقول: (كلام عدل من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو ينافي قول من يقول بتكفير تارك الصلاة ولو مرة واحدة بعد خروج وقتها! ويوضح أن الذي يكفر إنما هو المعاند، وقد مثل له بما تقدم، كمن عُرض علىٰ السيف إلا أن يصلي فأبىٰ)»[١].

أما الأمر الثاني، فجوابه أن يقال:

ليس ابن بطة فقط الذي يَنصُّ علىٰ أن تارك الفرائض تهاونًا وكسلًا في مشيئة الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له، وأنه لا يخرج من الإسلام، بل هو قول أهل السنة جميعًا، بأقسامها الثلاثة، سواء مَن فرَّق منهم بين الإيمان والإسلام، أو مَن لم يُفرِّق بينهما، إلا مَن كان منهم يُكفِّر بترك أعمالٍ مخصوصةٍ لا يَصح الإيمان ولا الإسلام عنده إلا بها، كالصلاة مثلًا، أو الصلاة والزكاة، أو غير ذلك، ثم تصير باقي الأعمال - بعد أن يأتي بالأصل الذي يَكفر بتركه - كمالًا في الإيمان، وقد سبق بيان ذلك مرارًا وتكرارًا في ثنايا هذه الرسالة، وأنه لم يُخالف في ذلك إلا الخوارج والمعتزلة، الذين حَكموا علىٰ المقصِّر في فرضٍ من الفرائض، أو واجبٍ من الواجبات، بالخلود في النار.

(١) شرح كتاب صفة صلاة النبي للشيخ محمد بازمول (ص: ١٨).

ونحن إذا استحضرنا ما استدل به القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية أنفسهم من أقوال العلماء، لظهرت لنا هذه المعاني التي ذكرتُها ظهورًا جليًّا، لا لبس فيه، ومنها علىٰ سبيل المثال:

- ما ذكروه عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك قوله:

«إن للإيمان فرائض وشرائع وحدودًا وسننًا، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان، فإنْ أَعِش فسأبينها لكم حتىٰ تعملوا بها، وإنْ أَمُت قبل ذلك فما أنا علىٰ صحبتكم بحريص».

ومن تدبر هذا القول حق التدبر، لوجد أنه لا يخرج عما سبق تقريره، وأنه قد ذكر ما هو متفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة، مِن أن للإيمان أصلًا وفرعًا، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهذا ظاهرٌ في قوله:

«فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان».

وليس في هذا القول ولو إشارة لتارك العمل بالكلية من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد، فلا حجة فيه للقائلين بإيمان تارك العمل بالكلية.

- وأيضًا ما ذكروه عن سفيان بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩٨هـ)، وذلك قوله:

«فلما علم الله الصدق من قلوبهم فيما تتابع عليهم من شرائع الإيمان وحدوده، قال له: قل لهم: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]، قال سفيان: فمن ترك خلة من خلل الإيمان جاحدًا كان بها عندنا كافرًا، ومن تركها كسلًا أو تهاونًا، أدبناه، وكان بها عندنا ناقصًا، هكذا السنة أبلغها عني من سألك من الناس».

وهذا أيضًا يقال فيه كما قيل في قول عمر بن عبد العزيز، وذلك أن سفيان بن

عيينة أراد أن يُثبت فيه أن من ترك شيئًا من الأعمال، أو قصَّر في شيءٍ منها؛ فإنه لا يكفر، ولم يتطرق لتارك العمل بالكلية من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد، وهذا ظاهرٌ لا يخفىٰ علىٰ أحد، إذ إنه قال:

«فمن ترك خلةً من خلل الإيمان».

ولم يقل: فمن تركها كلها فلم يأت بشيءٍ منها.

ثم إنه أراد أن يُثبت أن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهذا أيضًا ظاهرٌ في قوله:

«ومن تركها كسلًا أو تهاونًا، أدَّبناه، وكان بها عندنا ناقصًا».

بل أقول: إن هذه الطائفة؛ القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية، لو أنهم أخذوا بما ذكره سفيان بن عيينة كاملًا، وتدبَّروه حق التدبر، لعلموا أنه حجةٌ عليهم، وأنه لا حجة لهم فيه، وذلك أن هذا القول قد ذكره عن سفيان بن عيينة غير واحدٍ من الأئمة؛ مستدلاً به علىٰ أن الإيمان قولٌ وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأن له أصلًا وفرعًا، وأن الأعمال شرائع الدين، دون أن يُشيروا ولو بإشارة إلىٰ إيمان تارك العمل بالكلية من عدمه، إذ لا يجتمع الحث علىٰ العمل وإثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية في آنٍ واحد.

❁ **ذكر الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القول عن سفيان بن عيينة؛ مبينًا به:** أن الله عَزَّوَجَلَّ قد قال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، بعد أن آمن المؤمنون بالفرائض، وعملوا بها، تصديقًا بقلوبهم، وقولًا بألسنتهم، وعملًا بجوارحهم؛ وذلك قوله في كتابه: «الشريعة ٢ / ٥٥٢»:

«باب تفريع معرفة الإيمان والإسلام وشرائع الدين».

بوَّب هذا التبويب، ثم ذكر تحته أن الإيمان في أول الأمر، إنما كان يَثبت لصاحبه ويُجزئه بتصديق القلب وقول اللسان؛ فقال:

«فاعلموا رحمنا الله وإياكم أن الله تعالىٰ بعث محمدًا ﷺ إلىٰ الناس كافة ليُقِرُّوا بتوحيده، فيقولوا: (لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله)، فكان من قال هذا موقنًا من قلبه، وناطقًا بلسانه، أجزأه، ومن مات علىٰ هذا فإلىٰ الجنة»[1].

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قد زِيدَ عليه العمل، فصار الإجزاء بقول القلب واللسان، وبعمل الجوارح، لا يُجزئه إلا بها مجتمعة، وإن نقصت عن الكمال؛ فقال:

«فلما آمنوا بذلك، وأخلصوا توحيدهم، فرض عليهم الصلاة بمكة، فصدقوا بذلك وآمنوا وصلوا، ثم فرض عليهم الهجرة، فهاجروا، وفارقوا الأهل والوطن، ثم فرض عليهم بالمدينة الصيام، فآمنوا وصدقوا وصاموا شهر رمضان، ثم فرض عليهم الزكاة، فآمنوا وصدَّقوا، وأدَّوا ذلك كما أُمِروا، ثم فرض عليهم الجهاد، فجاهدوا القريب والبعيد، وصبروا وصدَّقوا، ثم فرض عليهم الحج، فحجوا وآمنوا به.

فلما آمنوا بهذه الفرائض، وعملوا بها، تصديقًا بقلوبهم، وقولًا بألسنتهم، وعملًا بجوارحهم؛ قال الله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]، ثم أعلمهم أنه لا يقبل في الآخرة إلا دين الإسلام؛ فقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال النبي ﷺ: «**بني الإسلام علىٰ خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا**

---

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٥٥٢).

رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحج البيت الحرام من استطاع إليه سبيلا»، ثم بيَّن النبي ﷺ لأمته شرائع الإسلام، حالًا بعد حال، وسنذكر ذلك إن شاء الله تعالىٰ، وهذا رحمكم الله طريق المسلمين.

فإن احتجَّ محتجٌّ بالأحاديث التي رويت: «**من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة**»، قيل له: هذه كانت قبل نزول الفرائض، علىٰ ما تقدم ذكرنا له، وهذا قول علماء المسلمين، ممَّن نفعهم الله تعالىٰ بالعلم، وكانوا أئمةً يُقتدىٰ بهم، سِوىٰ المرجئة الذين خرجوا عن جملة ما عليه الصحابة، والتابعون لهم بإحسان، وقول الأئمة الذين لا يستوحش من ذكرهم في كل بلد، وسنذكر من ذلك ما حضرنا ذكره، والله الموفق لكل رشاد، والمعين عليه، ولا قوة إلا بالله».

فبيَّن ما عليه أهل السنة والجماعة، وردهم علىٰ المرجئة؛ إذ استدلوا بـ: «**من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة**»، لإثبات الجنة لمن صدَّق بقلبه ونطق بلسانه، بأن هذه كانت قبل نزول الفرائض، ثم استدل لقوله بما جاء عن سفيان بن عيينة، حيث ذكر عن محمد بن عبد الملك المصيصي، أنه قال:

«كنا عند سفيان بن عيينة في سنة سبعين ومائة، فسأله رجل عن الإيمان؟ فقال: «قولٌ وعمل»، قال: يزيد وينقص؟ قال: «يزيد ما شاء الله، وينقص حتىٰ لا يبقىٰ شيءٌ منه مثل هذه»، وأشار سفيان بيده، قال الرجل: كيف نصنع بقومٍ عندنا يزعمون أن الإيمان قولٌ بلا عمل؟! قال سفيان: كان القول قولهم قبل أن تنزل أحكام الإيمان وحدوده، ثم إن الله تعالىٰ بعث محمدًا ﷺ إلىٰ الناس كافة أن يقولوا: لا إله إلا الله، وأنه رسول الله، فإذا قالوها، عصموا بها دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم علىٰ الله تعالىٰ، فلما علم الله صدق ذلك من قلوبهم، أمره أن

يأمرهم بالصلاة، فأمرهم ففعلوا، فوالله لو لم يَفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول، فلما علم الله صدق ذلك من قلوبهم، أمره أن يأمرهم بالهجرة إلىٰ المدينة، فأمرهم ففعلوا، فوالله لو لم يَفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم، فلما علم الله صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالرجوع إلىٰ مكة فيقاتلوا آباءهم وأبناءهم حتىٰ يقولوا كقولهم، ويُصلوا صلاتهم، ويهاجروا هجرتهم، فأمرهم ففعلوا، حتىٰ أتىٰ أحدهم برأس أبيه، فقال: يا رسول الله، هذا رأس الشيخ الكافر، والله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول، ولا صلاتهم، ولا هجرتهم، ولا قتالهم، فلما علم الله صدق ذلك من قلوبهم، أمره أن يأمرهم بالطواف بالبيت تَعَبُّدًا، وأن يَحلقوا رءوسهم تَذَلُّلًا ففعلوا، والله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول، ولا صلاتهم، ولا هجرتهم، ولا قتلهم آباءهم، فلما علم الله صدق ذلك من قلوبهم، أمره أن يأخذ من أموالهم صدقة تطهرهم، فأمرهم ففعلوا، حتىٰ أتوا بها، قليلها وكثيرها، والله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول، ولا صلاتهم، ولا مهاجرتهم، ولا قتلهم آباءهم، ولا طوافهم، فلما علم الله الصدق في قلوبهم فيما تتابع عليهم من شرائع الإيمان وحدوده، قال الله له: قل لهم: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]، قال سفيان: فمن ترك خلةً من خلل الإيمان جاحدًا كان بها عندنا كافرًا، ومن تركها كسلًا أو تهاونًا، أدبناه، وكان بها عندنا ناقصًا، هكذا السنة، أبلغها عني من سألك من الناس»[1].

ومن تأمل كلام سفيان بن عيينة لوجد أنه أراد أن يُثبت الزيادة والنقصان في

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٥٥٧).

الإيمان، وأن يُلزم المرجئة بإدخال العمل في مسمىٰ الإيمان.

ومن المحال أن يجتمع إلزام المرجئة بإدخال العمل في مسمىٰ الإيمان والقول بإثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية في آنٍ واحد.

ولو كان مراد سفيان بن عيينة أن يُثبت الإيمان لتارك العمل بالكلية، لَمَا استدل به الآجري علىٰ تقرير مذهبه واعتقاده، إذ من المعلوم أن الإمام الآجري يُكفر بترك شيءٍ من الأركان.

ومن المحال أن يجتمع التكفير بترك شيءٍ من الأركان والقول بإثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية في آنٍ واحد.

قال الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ذكر كفر من ترك الصلاة»(١).

ثم ساق الأدلة علىٰ كفر تارك الصلاة تكاسلًا؛ وأنه خارجٌ من الإيمان والإسلام؛ قال:

«هذه السنن والآثار في ترك الصلاة وتضييعها مع ما لم نذكره مما يطول به الكتاب، مثل حديث حذيفة، وقوله لرجل لم يتم الصلاة: (لو مات هذا، لمات علىٰ غير فطرة محمد ﷺ)، ومثله عن بلال وغيره، ما يدل علىٰ أن الصلاة من الإيمان، ومن لم يُصلِّ فلا إيمان له ولا إسلام»(٢).

بل إن الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قد ذكر لإثبات عقيدته؛ مثلما ذكر سفيان بن عيينة، فبعدما ذكر حديث: «**بُني الإسلام علىٰ خمس**»، قال:

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٦٤٤).

(٢) الشريعة للآجري (٢/ ٦٥٤).

«اعرف معنىٰ هذا الحديث تَفْقَهُ إن شاء الله تعالىٰ. اعلم أنه أول ما بُعث النبي ﷺ أُمِر أن يدعو الناس إلىٰ أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فمن قالها صادقًا من قلبه ومات علىٰ ذلك دخل الجنة، ثم فُرِضَت عليهم الصلاة بعد ذلك، فصلَّوا، ثم هاجروا إلىٰ المدينة، ثم فُرِضَت عليهم الفرائض حالًا بعد حال، كلما فُرِضَ عليهم فَرضٌ قَبِلُوه، مثل صيام شهر رمضان، ومثل الزكاة، ثم فُرِضَ الحج علىٰ من استطاع إليه سبيلًا، فلما آمنوا بذلك وعَمِلوا بهذه الفرائض قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فقال النبي ﷺ: «**بُني الإسلام علىٰ خمس**»، فاعلم ذلك.

فمن ترك فريضةً من هذه الخمس، وكَفَر بها، وجَحد بها؛ لم ينفعه التوحيد، ولم يكن مسلمًا، وقد قال النبي ﷺ: «**بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة، فمن ترك الصلاة فقد كفر**»، وقال ابن مسعود: «إن الله عَزَّوَجَلَّ قرن الزكاة مع الصلاة، فمن لم يُزَكِّ مالَه فلا صلاة له»، ولَمَّا قُبِضَ النبي ﷺ ارتد أهل اليمامة عن أداء الزكاة، وقالوا: نصلي ونصوم ولا نزكي أموالنا، فقاتلهم أبو بكرٍ الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مع جميع الصحابة حتىٰ قَتَلَهم وسَبَاهم، وقال: تشهدون أن قتلاكم في النار وقتلانا في الجنة؟، كلُّ ذلك لأن الإسلام خَمسٌ لا يُقبَل بعضُه دون بعض، فاعلم ذلك إن شاء الله»[1].

وفيه: أن الإسلام خَمسٌ لا يُقبَل بعضُه دون بعض.

۞ وذكر الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القول أيضًا عن سفيان بن عيينة؛

(١) كتاب الأربعين حديثًا (ص: ٨٢).

مبينًا به: شرائع الإيمان التي أكمل الله بها الدين، وأن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، وأن الدين وإن كان قد انتظم في نفسه جميع ما وصفه، فليس يقف الكل علىٰ موضع هذه الفضائل فيه؛ مِن أحكامه وشرائعه، وموضع هذه المصالح؛ مِن مَفروضه وأوامره، لكنهم يستبقون في ذلك ويتفاضلون علىٰ حسب مراتب المعقول، وتوفيق الباري جل ثناؤه وتقدست أسماؤه لهم؛ فقال:

«فإني مبين لكم شرائع الإيمان التي أكمل الله بها الدين، وسماكم بها المؤمنين، وجعلكم إخوة عليها متعاونين، وميز المؤمنين بها من المبتدعين المرجئة الضالين؛ الذين زعموا أن الإيمان قول بلا عمل، ومعرفة من غير حركة، فإن الله عَزَّوَجَلَّ قد كذبهم في كتابه، وسنة نبيه، وإجماع العقلاء والعلماء من عباده، فتدبروا ذلك وتفهموا ما فيه، وتبينوا علله ومعانيه.

فاعلموا رحمكم الله: أن الإيمان إنما هو نظام اعتقادات صحيحة بأقوال صادقة وأعمال صالحة بنيات خالصة بسنن عادلة وأخلاق فاضلة، جمع الله فيها لعباده مصالح دنياهم وآخرتهم ومراشد عاجلهم وآجلهم...

إلىٰ أن قال:

والدين وإن كان قد انتظم في نفسه جميع ما وصفناه، فليس يقف الكل علىٰ موضع هذه الفضائل فيه؛ مِن أحكامه وشرائعه، وموضع هذه المصالح؛ مِن مَفروضه وأوامره، لكنهم يستبقون في ذلك ويتفاضلون علىٰ حسب مراتب المعقول، وتوفيق الباري جل ثناؤه وتقدست أسماؤه لهم»[1].

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٦٢٦).

ثم ساق الأدلة علىٰ ذلك، فذكر منها: ما جاء عن سفيان بن عيينة، وإلزامه المرجئة بإدخال العمل في مسمىٰ الإيمان، وأن القول قولهم قبل أن تنزل أحكام الإيمان وحدوده، أما بعد أن نزلت أحكام الإيمان وحدوده، فقد بطل قولهم، وصار الإيمان قولًا وعملًا، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه لا يكفي فيه القول دون العمل.

وكما سبق: من المحال أن يجتمع إلزام المرجئة بإدخال العمل في مسمىٰ الإيمان والقول بإثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية في آنٍ واحد.

وذلك يعني: أن الخلل إنما هو في فهم هذه الطائفة؛ القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية لكلام سفيان بن عيينة، وغيره من الأئمة، وليس الخلل في كلام هؤلاء الأئمة؛ الذين استدلت بهم هذه الطائفة.

ساق ابن بطة العكبري أدلةً كثيرةً تبيِّن شرائع الإيمان، وتحث علىٰ العمل، وتبيِّن بطلان قول من أثبت الإيمان لصاحبه بتصديق القلب وقول اللسان، وإن لم يأتِ بشيءٍ من الأعمال، ثم قال:

«فهذه إخواني رحمكم الله شرائع الإيمان وشعبه، وأخلاق المؤمنين الذين من كملت فيهم كانوا علىٰ حقائق الإيمان، وبصائر الهدىٰ، وأمارات التقوىٰ، فكلما قوي إيمان العبد، وازداد بصيرة في دينه، وقوة في يقينه، تزيدت هذه الأخلاق وما شاكلها فيه، ولاحت أعلامها وأماراتها في قوله وفعله، فكلها قد نطق بها الكتاب، وجاءت بها السنة، وشهد بصحتها العقل؛ الذي أعلىٰ الله رتبته، ورفع منزلته، وأفلج حجته، وعلىٰ قدر نقصان الإيمان في العبد وضعف يقينه،

يقل وجدان هذه الأخلاق فيه، وتُعدم مِن أفعاله وسجاياه»[1].

ثم واصل في ذكر الأدلة علىٰ مراده؛ مبينًا الأعمال التي تزيد في الإيمان، والأعمال التي تنقص من الإيمان، ثم قال:

«**اعلموا رحمكم الله**: أن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه؛ فرض علىٰ القلب المعرفة به، والتصديق له ولرسله ولكتبه، وبكل ما جاءت به السنة، وعلىٰ الألسن النطق بذلك والإقرار به قولًا، وعلىٰ الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمَر به وفَرَضه من الأعمال، لا تُجزئ واحدةٌ من هذه إلا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمنًا إلا بأن يجمعها كلها؛ حتىٰ يكون مؤمنًا بقلبه، مُقِرًّا بلسانه، عاملًا مجتهدًا بجوارحه، ثم لا يكون أيضًا مع ذلك مؤمنًا؛ حتىٰ يكون موافقًا للسنة في كل ما يقوله ويعمله، متبعًا للكتاب والعلم في جميع أقواله وأعماله، وبكل ما شرحته لكم نزل به القرآن، ومضت به السنة، وأجمع عليه علماء الأمة»[2].

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يلزم القلب واللسان من الإيمان، ثم قال:

«وأما الإيمان بما فرضه الله عَزَّوَجَلَّ من العمل بالجوارح تصديقًا لما أيقن به القلب، ونطق به اللسان، فذلك في كتاب الله تعالىٰ يكثر علىٰ الإحصاء، وأظهر من أن يخفىٰ»[3].

ثم ساق الأدلة علىٰ ذلك، ثم قال:

«فكل من ترك شيئًا من الفرائض التي فرضها الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه، أو أكدها

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٦٥٣).

(٢) الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٧٦٠).

(٣) الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٧٦٣).

رسول الله ﷺ في سنته، على سبيل الجحود لها والتكذيب بها، فهو كافرٌ بَيِّنُ الكفر، لا يشك في ذلك عاقلٌ يؤمن بالله واليوم الآخر، ومَن أقر بذلك وقاله بلسانه، ثم تركه تهاونًا ومجونًا، أو معتقدًا لرأي المرجئة، ومتبعًا لمذاهبهم، فهو تارك الإيمان، ليس في قلبه منه قليلٌ ولا كثير، وهو في جملة المنافقين؛ الذين نافقوا رسول الله ﷺ، فنزل القرآن بوصفهم وما أُعِد لهم، وإنهم في الدرك الأسفل من النار، نستجير بالله من مذاهب المرجئة الضالة...

إلىٰ أن قال:

وفرض الله الإيمان علىٰ جوارح ابن آدم، وقسمه عليها، وفرقه فيها، فليس من جوارحه جارحة إلا وهي موكلة من الإيمان بغير ما وكلت به صاحبتها، فمنها قلبه الذي يعقل به، ويتقي به، ويَفهم به، وهو أمير بدنه؛ الذي لا ترد الجوارح ولا تصدر إلا عن رأيه وأمره، ومنها لسانه الذي ينطق به، ومنها عيناه اللتان ينظر بهما...

فساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما فرضه الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ جوارح ابن آدم من العمل، ثم قال:

فمن لقي الله حافظًا لجوارحه، موفيًا كل جارحةٍ من جوارحه ما فرض الله عليه، لقي الله مؤمنًا مستكمل الإيمان، ومن ضيع شيئًا منها، وتعدىٰ ما أمر الله به فيها، لقي الله تعالىٰ ناقص الإيمان، وهو في مشيئة الله، إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه، ومن جحد شيئًا كان كافرًا.

فبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من ضيع شيئًا من الأعمال، وتعدىٰ ما أمر الله به فيها، لقي الله تعالىٰ ناقص الإيمان، ولم يتطرق لتارك العمل بالكلية من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد.

ثم قال: فقد أخبر الله تعالىٰ في كتابه في آيٍ كثيرةٍ منه أن هذا الإيمان لا يكون

إلا بالعمل، وأداء الفرائض، بالقلوب والجوارح، وبيَّن ذلك رسول الله ﷺ، وشرحه في سنته، وأعلمه أمته، وكان مما قال الله تعالىٰ في كتابه مما أعلمنا أن الإيمان هو العمل، وأن العمل من الإيمان، ما قاله في سورة البقرة: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَـٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فانتظمت هذه الآية أوصاف الإيمان وشرائطه من القول والعمل والإخلاص...

إلىٰ أن قال:

واعلموا رحمكم الله: أن الله عَزَّوَجَلَّ لم يثن علىٰ المؤمنين، ولم يصف ما أعد لهم من النعيم المقيم، والنجاة من العذاب الأليم، ولم يخبرهم برضاه عنهم؛ إلا بالعمل الصالح، والسعي الرابح، وقرن القول بالعمل، والنية بالإخلاص، حتىٰ صار اسم الإيمان مشتملًا علىٰ المعاني الثلاثة، لا ينفصل بعضها من بعض، ولا ينفع بعضها دون بعض، حتىٰ صار الإيمان قولًا باللسان، وعملًا بالجوارح، ومعرفة بالقلب، خلافًا لقول المرجئة الضالة؛ الذين زاغت قلوبهم، وتلاعبت الشياطين بعقولهم، وذكر الله عَزَّوَجَلَّ ذلك كله في كتابه، والرسول ﷺ في سنته.

ثم ساق الأدلة علىٰ أهمية العمل، وعلىٰ إلزام المرجئة بإدخال العمل في مسمىٰ الإيمان، ثم قال:

فمن زعم أن ما في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ من شرائع الإيمان وأحكامه وفرائضه ليست من الإيمان، وأن التارك لها والمتثاقل عنها مؤمن، فقد أعظم الفرية،

وخالف كتاب الله، ونبذ الإسلام وراء ظهره، ونقض عهد الله وميثاقه، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، ثم قال: ﴿فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ٨٢]، ثم قال: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، ثم قال: ﴿فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ٨٢].

فجمع القول والعمل في هذه الآية، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: فمن زعم أنه يُقر بالفرائض ولا يؤديها، ويعلمها، وبتحريم الفواحش والمنكرات؛ ولا ينزجر عنها، ولا يتركها، وأنه مع ذلك مؤمن، فقد كذب بالكتاب، وبما جاء به رسوله، ومثله كمثل المنافقين الذين قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ﴾ [المائدة: ٤١]، فأكذبهم الله، ورد عليهم قولهم، وسماهم منافقين؛ مأواهم الدرك الأسفل من النار، علىٰ أن المنافقين أحسن حالًا من المرجئة؛ لأن المنافقين جحدوا العمل وعملوه، والمرجئة أقروا بالعمل بقولهم، وجحدوه بترك العمل به، فمن جحد شيئًا، وأقر به بلسانه، وعمله ببدنه، أحسن حالًا ممن أقر بلسانه وأبىٰ أن يعمله ببدنه، فالمرجئة جاحدون لما هم به مقرون، ومكذبون لما هم به مصدقون، فهم أسوأ حالًا من المنافقين...

ففي هذا دليل علىٰ أن الإيمان قول وعمل، ليس ينفصل الإسلام من العمل في هذه الآية، وذلك أن الله عَزَّوَجَلَّ قد أخبرنا أنه ليس يقبل قولًا إلا بعمل... إلخ»[1].

۞ وذكر الإمام أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي الجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٧٦٤ - ٧٩٥).

هذا القول أيضًا عن سفيان بن عيينة؛ مبينًا فيه: أن الإيمان قولٌ وعملٌ، وأنه يزيد وينقص، فقال:

«باب القول في زيادة الإيمان ونقصانه»(١).

ثم ساق الأدلة علىٰ هذا التبويب، ثم بيَّن أن للإيمان أصلًا وفرعًا؛ فقال:

«وإذا ثبت أن الإيمان يزيد وينقص، فتبين أنه كيف يزيد وكيف ينقص، وبالله التوفيق، أن الإيمان ينقسم إلىٰ أصل وفرع، فأصله: الاعتقاد والإقرار، والفروع هي الطاعات كلها، وإنما كانت إيمانًا لأن الإيمان هو التصديق، والتصديق الواقع بالقلب واللسان؛ هو الذي يحرك علىٰ سائر الطاعات، ويدعو إليها، وإنما يقع من المؤمن قصدًا إلىٰ تحقيق القول بالفعل، وتسوية الظاهر بالباطن، ولأن الطاعة لا تكون إلا لأمر، كما أن الاعتراف لا يكون إلا لذي حق واجب، فلما كان الاعتراف إيمانًا لما فيه من إشارة التعرف له، والتصديق به، وجب أن تكون الطاعات لأوامره إيمانًا؛ لما فيها من إثباته، والتصديق به، وإنما قصد بالطاعة المبايعة للاعتراف، فجعلها فروعًا.

إن الاعتقاد والاعتراف باللسان يصح وجودهما في أنفسهما عاريين عما وراءهما، فإذا وُجِدَا بَعَثَا وحَرَّكَا علىٰ غيرهما من العبادات، ولا يكون وجود الصلاة مثلًا، أو الصيام، أو الحج، مِن أحد مع جحد الباري جل ثناؤه، أو جحد الرسول الجائي لهذه الفرائض، حتىٰ إذا وُجِدَت حَرَّكَت وبَعَثَت بعد الاعتقاد والاعتراف، فعلمنا أن الاعتقاد والاعتراف هما الأصل إذ كانا يصحان بأنفسهما،

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان (١ / ٥٥).

ثم لا يصح أن يقال هذا؛ لأن الموجود من المقر هو المعتقد، وإذا صحَّا استتبعا غيرهما وإن نما وراءهما، وفروع إذا كانت تحتاج إلىٰ معنىً آخر يثبت قبلها ويستتبعها، ولم يجب عليها أن يصح بأنفسها ثم تستتبع غيرها، والله أعلم.

فإن قيل: فالاعتقاد هو المحرك علىٰ الإقرار، فقل: إن الإقرار فرعٌ وليس بأصل، قيل: لا يصح أن يقال هذا؛ لأن الموجود من المقر هو المعتقد، والموجود من المعتقد هو المقر به، وهما جميعًا التوحيد الصريح؛ لأن الإقرار توحيدٌ صريح، فلما كان أحدهما هو الآخر، وإنما يختلفان في الآلة لا في أنفسهما، لأن أحد الفعلين باللسان، والآخر بالقلب، لم يجز أن ينقسما إلىٰ أصلٍ وفرع؛ لأن الانقسام إنما يليق بعملين، وقد بيَّنا أن الاعتقاد والإقرار عملٌ واحدٌ، وأما سائر الطاعات؛ فاتباع لهذين؛ لأنهما اللذان يحركان عليها، ويدعوان إليها، كما تقدم وصفها، فَلاقَ لها أن تكون فروعًا لهما والله أعلم.

وإذا ثبت أن الطاعات إيمان، فإن أصل الإيمان إذا حصل إثمٌ تبعته طاعةٌ؛ زاد الإيمان المتقدم بها، لأنه إيمان انضم إليه إيمان كما يقتضيه، ثم إذا تبعت تلك الطاعة طاعة أخرىٰ؛ ازداد الأصل المتقدم بها؛ لأنه إيمان انضم إليه إيمان، والطاعة التي تلته بها، لأن الأصل كان يقتضي هذه من طريق أنه كان تحرك عليها لما فيها من تحقيق القول بالعمل، وتعديل الباطن بالظاهر، والطاعة بالأولىٰ كانت تقضيها أيضًا لاشتراكهما في أمر الآمر بهما، فلا جائز أن يُفرق بينهما في الفعل بعدما جمعهما الأمر الذي لأجله كان ما وُجِد منهما، ثم علىٰ هذا إلىٰ أن نكمل شعب الإيمان، هذه إحدىٰ العلتين، والعلة الأخرىٰ: أن الطاعات لما كانت لا تكون إلا لأمر؛ كانت إذا وُجِدت إثباتًا له وتصديقًا به كالإقرار، فإذا كان الإيمان

هو التصديق، فكلما انضم تصديقٌ إلىٰ تصديق، فواجبٌ أن يزداد الأول بالثاني ويتكثر به، فيقال: قد زاد الإيمان، والله أعلم...»[1].

فبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما ذكره ما هو متفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة من أن التصديق الواقع بالقلب واللسان؛ هو الذي يُحرك علىٰ سائر الطاعات، ويدعو إليها، وهذا يتنافىٰ والقول بإثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية.

۞ **والمقصود**: أننا لم نجد أحدًا من الأئمة الذين ذكروا قول سفيان بن عيينة قد استدل به علىٰ إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية، وإنما ذكروه في بيان شرائع الدين، وأن الإيمان قولٌ وعملٌ، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأن له أصلًا وفرعًا.

بل إن كل ما استدل به القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية، فإنه لا يخرج عن هذه الأقوال، فإما أن يكون عمَّن لا يُفرق بين الإيمان والإسلام، وإما أن يكون عمَّن يُكفر بترك شيءٍ من الأركان، وإما أن يكون عمَّن ذكر ما هو متفقٌ عليه بين أهل السنة جميعًا من أن للإيمان أصلًا وفرعًا، وأنه قول وعمل، وأن المقصر في الأعمال أو التارك لشيءٍ منها لا يخرج من دائرة الإسلام.

۞ **وهذا**: كاستدلالهم بقول الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حين قال:

«يقول أهل الارجاء: الإيمان قولٌ بلا عمل، ويقول الجهمية: الإيمان المعرفة بلا قولٍ ولا عمل، ويقول أهل السنة: الإيمان المعرفة والقول والعمل، فمن قال: الإيمان قول وعمل؛ فقد أخذ بالوثيقة، ومن قال الإيمان قول بلا عمل؛ فقد

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان (١ / ٦٤).

خاطر، لأنه لا يدري أيُقبل إقراره، أو يرد عليه بذنوبه؟» اهـ.

وهذا من أغرب الاستدلالات، إذ يستدلون بقول المرجئة علىٰ إثبات ما ذهبوا إليه من إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية، وأنه قولٌ من أقوال أهل السنة.

ثم إن هذا القول الذي ذكروه؛ ليس فيه ولو إشارة إلىٰ ترك العمل بالكلية من عدمه، خاصة إذا استحضرنا معنا ما سبق تقريره من أن أهل الإرجاء أنفسهم؛ يُخرجون العمل عن مسمىٰ الإيمان ويُدخلونه في مسمىٰ الإسلام، ولا يُجيزون ترك الفرائض والواجبات.

❁ **وكاستدلالهم بقول ابن قتيبة الدينوري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ **حين قال:**

«سألتَ عن حديث النبي ﷺ: «**الإيمان نَيِّفٌ وسبعون بابًا؛ أفضلها: لا إله الا الله، وأدناها: إماطة الأذىٰ عن الطريق**»، وقلتَ: أتقول لمن لم يُمِط الأذىٰ عن الطريق ناقصَ الإيمان؟

أما وجه هذا الحديث؛ فالإيمان صنفان: أصلٌ وفرعٌ، فالأصل: الشهادتان، والتصديق بالبعث، والجنة، والنار، والملائكة، وبكل ما أخبر الله به في كتابه، وأشباه هذا مما خَبَّرَ به رسولُه عنه، وهذا هو الأمر الذي من كَفَر بشيءٍ منه؛ فقد خرج من الإيمان، ولا يقال له مؤمنٌ، ولا ناقصُ الإيمان.

ومن الأصول: الصلاة، والزكاة، والصوم، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلًا؛ وهذا هو الأمر الذي من آمن بأنه مفروضٌ عليه، ثم قَصَّر في بعضه بتوانٍ، أو اشتغالٍ، فهو ناقصُ الإيمان حتىٰ يتوب ويراجع، وكذلك الكبائر إن لابَسَها غيرَ مستحلٍّ لها، فهو ناقص الايمان حتىٰ ينزع عنها...» اهـ.

ومن تدبَّر قول الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ حق التدبر، لوجد أنه لم يَخرج عمَّا

هو متفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة من أن الإيمان له أصلٌ وفرعٌ، وأن مَن قَصَّر في شيءٍ من الأعمال، أو وقع في كبيرةٍ من الكبائر، غير مستحلٍّ لها، فإنه ناقص الإيمان، لا أنه كافر، وهذا ظاهرٌ في قوله:

«من آمن بأنه مفروضٌ عليه، ثم قَصَّر في بعضه بتوانٍ، أو اشتغالٍ، فهو ناقصُ الإيمان حتىٰ يتوب ويراجع، وكذلك الكبائر إن لابَسَها غيرَ مستحلٍّ لها، فهو ناقص الايمان» اهـ.

فذكر التقصير في بعض العمل، ولم يذكر ترك العمل بالكلية، لا من قريب ولا من بعيد، كما هو زعم القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية.

۞ **وكذلك استدلالهم بقوله** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والموصوفون بالإيمان ثلاثة نفر.

رجلٌ صدَّق بلسانه دون قلبه، كالمنافقين...

ورجلٌ صدَّق بلسانه وقلبه، مع تدنسٍ بالذنوب، وتقصيرٍ في الطاعات من غير إصرار، فنقول: (قد آمن)، وهو مؤمنٌ ما تناهىٰ عن الكبائر، فإذا لابَسَها لم يكن في حال الملابسة مؤمنًا؛ يريد: مستكمل الإيمان...

ورجلٌ صدَّق بلسانه وقلبه، وأدَّىٰ الفرائض، واجتنب الكبائر، فذلك المؤمن حقًّا، المستكمل شرائط الإيمان...» اهـ.

وهذا أيضًا لا حجة لهم فيه، فقد ذكر التقصير في بعض العمل، ولم يُشِر ولو إشارة إلىٰ ترك العمل بالكلية، وذلك قوله:

«مع تدنسٍ بالذنوب، وتقصيرٍ في الطاعات من غير إصرار».

ثم إنه قد ذكر صنفين من الناس، قد ذكرهم الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه، حين قال:

﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٌ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٌ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، وهذه القسمة من الأمور المتفق عليها بين أهل السنة والجماعة، فذكر الظالم لنفسه؛ وهو القسم الثاني الذي قال فيه: (ورجلٌ صدَّق بلسانه وقلبه، مع تدنسٍ بالذنوب، وتقصيرٍ في الطاعات من غير إصرار)، أي أنه لم يأتِ بالإيمان الواجب عليه، ولا يلزم منه أن يكون تاركًا للعمل كله، كما تصوَّرته هذه الطائفة.

وذكر المقتصد؛ وهو القسم الثالث الذي قال فيه: (ورجلٌ صدَّق بلسانه وقلبه، وأدَّىٰ الفرائض، واجتنب الكبائر)؛ أي أنه جاء بالإيمان الواجب عليه، فلم يُقصِّر في شيءٍ منه.

ومما يُؤكد أن الإمام ابن قتيبة لا يُريد إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية، بالإضافة لما سبق، ما جاء عنه في كتابه: (المسائل والأجوبة ص: ٣١٩)، حيث قال:

«سألتَ عن حديث عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ: «**أسلم الناس، وآمن عمرو بن العاص؟**».

والذي عندي في هذا أن عمرو بن العاص كان قبل الإسلام في الباطن من المخالفين، فأسلموا؛ أي: انقادوا وتابعوا خوفًا من السيف، وهم مقيمون علىٰ شركهم في الباطن وضلالهم، وآمن عمرو بن العاص، أي: صدَّق وآمن بلسانه وقلبه، في مثل هؤلاء من الناس يقول الله جل وعز: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، أي: انقدنا وتابعنا من خوف السيف» اهـ.

وقد سبق أن ذكرتُ أن هذا القول هو قول من لا يُفرِّق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، فمتىٰ نُفِي الإيمان عن صاحبه، نَفَىٰ عنه الإسلام، وهذا من

المحال أن يُثبت إيمانًا بلا إسلام، أو أن يُثبت - كما يُقال - الإيمان لتارك العمل بالكلية.

❁ وكاستدلالهم أيضًا بما ذكره ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن طائفة من أهل السنة؛ حين قال:

«قالوا: ولأن الكفر جحود التوحيد، وإنكار الرسالة والمعاد، وجَحد ما جاء به الرسول، وهذا يُقر بالوحدانية، شاهدًا أن محمدًا رسول الله، مؤمنًا بأن الله يبعث من في القبور، فكيف يُحكم بكفره؟، والإيمان هو التصديق، وضده التكذيب، لا ترك العمل، فكيف يُحكم للمصدق بحكم المكذب الجاحد» اهـ.

إذ نزعوا من قولهم: (لا ترك العمل)، بأنهم أرادوا إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية، وليس الأمر كذلك، وإنما مرادهم ترك الصلاة، وذلك أن العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد نقل الخلاف بين أهل السنة في تارك الصلاة تكاسلًا، ولم يتطرَّق لتارك العمل بالكلية من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد؛ وذلك قوله:

«قال الذين لا يُكفرونه بتركها: قد ثبت له حكم الإسلام بالدخول فيه، فلا نُخرجه عنه إلا بيقين» اهـ.

ثم إنه لمن المعلوم أن من لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، فإنه لا يُكفر بما هو دونها من الأعمال من باب أولىٰ، وقد سبق بيان ذلك في ثنايا هذه الرسالة.

❁ وكاستدلالهم بقول الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حين قال معلقًا علىٰ الحديث الضعيف: «صلوا علىٰ من قال لا إله إلا الله، وصلوا خلف من قال لا إله إلا الله»، قال:

«وهو دليل علىٰ أنه يُصلىٰ علىٰ من قال كلمة الشهادة، وإن لم يأت بالواجبات» اهـ.

وهذا حق، بلا شك!!، يُصلىٰ علىٰ من قال كلمة الشهادة، وإن لم يأتِ



بالواجبات، ولكن: لا يلزم من أن يكون المقصِّر بالواجبات تاركًا لجميع أعمال الجوارح؛ واجباتها ومستحباتها، فلا يأتي بشيءٍ منها، وقد سبق أن ذكرت عن الصنعاني أنه لا يُثبت الإيمان لتارك العمل بالكلية، كما هو زعم هذه الطائفة؛ القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية، ومن ذلك قوله:

«**واعلم**: أنه قد أطال الخلاف في الفرق بين الإسلام والإيمان، والحق أنهما يتلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، فلا يوجد شرعًا إيمان بدون إسلام، ولا عكسه، نعم؛ هما متغايران مفهومًا؛ بأن ذلك الانقياد، وذلك التصديق»[1].

وقوله: «(لا يُقبل إيمان)؛ أي: تصديق بالقلب، (بلا عمل)؛ قول باللسان، وعمل بالأركان، فالإيمان: اعتقاد وقول وعمل، لا يُقبل أحدها بدون الآخر، وبه يبطل قول المرجئة أنه لا يضر مع الإيمان؛ أي: التصديق، معصية، ولذا قال: (ولا) يُقبل: (عمل بلا إيمان)؛ كما كان من المنافقين، فإنهم كانوا يأتون بأعمال أهل الإيمان لكن بقلوب خالية عن التصديق»[2].

والمقصود: أن ترك العمل إذا ما نطق به العلماء، فإنهم يُريدون به ترك شيءٍ من الأعمال، لا ترك العمل كله، كما هو زعم هذه الطائفة؛ القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية، وذلك أن من المتقرِّر عند أهل العلم جميعًا أن الإنسان حارثٌ همامٌ عاملٌ، وأنه لا وجود لإنسان بلا عمل، فالمسلم يعمل، والكافر يعمل، والمنافق يعمل، ولكن العبرة بالقبول، وصدق الحافظ ابن رجب حين قال:

---

(١) التنوير شرح الجامع الصغير (٤/ ٤٩٥).

(٢) التنوير شرح الجامع الصغير (١١/ ١٨٨).

«ويشبه هذا قول بعضهم: أعمال البر يعملها البر والفاجر، وأما المعاصي، فلا يتركها إلا صِدِّيق»[1].

ولذلك فإن علماء السنة قد يذكرون - أحيانًا - الأصل الذي تُقبل به الأعمال، دون أن يذكروا معه الأعمال، وذلك لاتفاقهم جميعًا علىٰ وجودها، إذ لا وجود - عندهم جميعًا - لإنسان بلا عمل.

أما نفع الأعمال من عدمه؛ فمرتبطٌ عندهم بالأصل، فمن صدَّق بقلبه ولسانه؛ نفعه عمله عند الله عَزَّوَجَلَّ في الآخرة، ومن لم يصدِّق بقلبه ولسانه، أو صدَّق بقلبه دون لسانه، أو بلسانه دون قلبه؛ لم تنفعه أعماله عند الله عَزَّوَجَلَّ في الآخرة، وإن كانت مثل جبل أحد، وإن كانت قد تنفعه في الدنيا، كما في الحديث:

«إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا عَمِلَ حَسَنَةً أُطْعِمَ بِهَا طُعْمَةً مِنَ الدُّنْيَا، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَإِنَّ اللهَ يَدَّخِرُ لَهُ حَسَنَاتِهِ فِي الآخِرَةِ وَيُعْقِبُهُ رِزْقًا فِي الدُّنْيَا عَلَىٰ طَاعَتِهِ».

فمما ينبغي أن يُعلم: أن لمراد العلماء إذا ما نطقوا (بترك العمل) ضابطًا يضبطه، وهو: ما جاء في أثر عبد الله بن شقيق العقيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سواء عند مَن صحح هذا الأثر من حيث الإسناد، أو مَن لم يُصححه، وذلك لصحة معناه، وقد صححه الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أكثر من موطن، إلا أنه حمله علىٰ الكفر الأصغر، الذي لا يخلد صاحبه في النار لأدلةٍ أخرىٰ صحيحة عنده وعند غيره من أهل العلم.

وأعني بصحة معناه: أي أنه لا يَسع أحدٌ الخروج عن هذا المعنىٰ، فعند من يُكفر تارك الصلاة؛ يكون الضابط لمفهوم «ترك العمل»: «ليس شيءٌ من الأعمال

---

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ٢٥٢).

تَركُه كفرٌ؛ غيرَ الصلاة»، وعند من يُكفر بترك الصلاة والزكاة؛ ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ؛ غيرَ الصلاة والزكاة»، وعند من يُكفر بترك الصلاة والزكاة والصيام؛ ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ؛ غيرَ الصلاة والزكاة والصيام»، وعند من يُكفر بترك الأركان الأربعة؛ الصلاة والزكاة والصيام والحج؛ ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ؛ غيرَ الأركان الأربعة؛ الصلاة والزكاة والصيام والحج»، وعند من لا يُكفر بترك شيءٍ من الأعمال؛ ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفر».

فهذه الأقوال الخمسة، كلها أقوالٌ لأهل السنة والجماعة، وهم متفقون علىٰ عدم تكفير المسلمين بالذنوب، وإن كانت كبائر، أما مَن يُكفر المسلمين لتقصيرهم بأي واجبٍ من الواجبات، وإخلالهم فيه، وإن لم يكن من هذه الأركان الأربعة، أو لركوبهم الكبائر، فهم الخوارج والمعتزلة، وهؤلاء خارجون عن دائرة أهل السنة والجماعة.

ثم مع وجود الخلاف بين أهل السنة والجماعة في هذه الأعمال من أعمال الجوارح، إلا أنه لا قائل بأنهم منقسمون في مسمىٰ الإيمان من حيث الأعمال إلىٰ خمسة أقسام، وذلك لاتفاقهم جميعًا علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وأن العمل من لوازم ما وقر في القلب من الإيمان، لا ينفك عنه.

وهذا الضابط قد أخطأ في فهمه أناسٌ، وذلك لخطئهم في فهم أثر عبد الله بن شقيق العقيلي، وما يلزم منه، حتىٰ ركبوا منه عبارةً عصريةً، لا وجود لها عند السلف فيما أعلم، وإن كان معناها صحيح، فقالوا: «إن من الأعمال ما تركه كفر، ومنها ما تركه ليس بكفر».

ذكروا هذه العبارة علىٰ أنها عبارةٌ سلفية، وأنها لازم قول السلف وإن لم ينطقوا بها، وأرادوا بها التفريق بين أعمال القلوب، وأعمال الجوارح، من حيث التكفير من عدمه، فصرفوا الشق الأول من العبارة، وهو قولهم: «إن من الأعمال ما تركه كفر»؛ إلىٰ أعمال القلوب فقط، دون أعمال الجوارح، وصرفوا الشق الثاني منها، وهو قولهم: «ومنها ما تركه ليس بكفر»؛ إلىٰ أعمال الجوارح، فقالوا بأن المراد منه؛ أي: ليس شيءٌ من أعمال الجوارح تركه كفر.

وهذا فهمٌ خاطئٌ، لا صحة له، وقد عرفنا أن مِن أهل السنة والجماعة مَن يُكفر بترك شيءٍ من الأركان، وإذ كان الأمر كذلك، فإنه لا يَصح أن يقال: بأن عبارة: «وإن من الأعمال ما تركه ليس بكفر»، يُراد بها أعمال الجوارح عند أهل السنة والجماعة جميعًا، وإنما الصواب علىٰ ما فصَّلتُ عند ذكر الضابط في مفهوم «ترك العمل» عند العلماء، وأنهم منقسمون فيها إلىٰ خمسة أقسام.

وبه نعلم: أن الذين يُكفرون المسلمين بترك شيءٍ من الأعمال مِن أهل السنة والجماعة؛ هم الذين يَصح لهم أن يطلقوا مثل هذه العبارة، ثم إنهم إنْ أطلقوها؛ فإنهم يريدون بها أعمال الجوارح، دون أعمال القلوب، لأن ما في القلب لا يعلمه إلا الله عَزَّوَجَلَّ، فهم إنْ أطلقوها فإنهم يطلقونها للتفريق بين ما يَكفر العبد بتركه من أعمال الجوارح، وبين ما لا يَكفر بتركه.

وقد سبق أن بينت أن العمل إذا ما أطلقه العلماء، فإنهم يريدون به عمل الجوارح، وذكرت عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «أن من قال من السلف: قول وعمل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك».

وهذا معلوم؛ فإن الأذهان إذا ما سمعت بالأعمال؛ فإنها ستنصرف بداهة إلىٰ الأعمال الظاهرة، وما يعمله الإنسان بجوارحه، ولا تنصرف إلىٰ أعمال القلوب إلا بقرينة، أو تنصيص.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ، حين أشار إلىٰ ظن الظان أن ليس الظاهر إلا عمل الجوارح؛ فقال:

«ومنشأ الغلط في هذه المواضع من وجوه...، (الرابع): ظن الظان أن ليس في القلب إلا التصديق، وأن ليس الظاهر إلا عمل الجوارح، والصواب: أن القلب له عمل مع التصديق، والظاهر: قول ظاهر وعمل ظاهر، وكلاهما مستلزم للباطن»[1].

وكذلك صنع الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حين أشار إلىٰ أن دخول أعمال الجوارح في اسم العمل، وكونها تُسمىٰ عملًا، مما لا ريب فيه عند أهل العلم؛ فقال:

«مقصود البخاري بهذا الباب: أن الإيمان كلَّه عمل؛ مناقضةً لقول من قال: إن الإيمان ليس فيه عمل بالكلية؛ فإن الإيمان أصلُه تصديقٌ بالقلب، وقد سبق ما قرره البخاري أن تصديق القلب كسبٌ له وعمل، ويتبع هذا التصديق قول اللسان.

ومقصود البخاري هاهنا: أن يُسمىٰ عملًا أيضًا، وأما أعمال الجوارح فلا ريب في دخولها في اسم العمل، ولا حاجة إلىٰ تقرير ذلك؛ فإنه لا يُخالف فيه أحد، فصار الإيمان كله - علىٰ ما قرره - عملًا، والمقصود بهذا الباب: تقرير أن قول اللسان: عمله»[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٥٤).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٢٠).

ثم إن القول بأن العلماء إذا ما نطقوا بعبارة: «إن من الأعمال ما تركه كفر»؛ فإنهم يريدون بها أعمال القلوب، ولا يريدون بها أعمال الجوارح، وأن أعمال الجوارح إنما يريدونها بالعبارة الأخرىٰ، وهي قولهم: «وإن من الأعمال ما تركه ليس بكفر»، فإن هذا القول قولٌ باطلٌ أيضًا، وذلك أن علماء السنة متفقون علىٰ أن الإيمان يزيد وينقص، سواء بأعمال القلوب، أو بأعمال الجوارح، وأن العبد إذا ما وقع في كبيرةٍ من كبائر الذنوب، فإنما هو لضعف ما في قلبه من الإيمان، مما أدىٰ إلىٰ ضعف المانع - الذي يَمنعه من الوقوع في هذه الكبيرة - أو تركه، سواء مِن الخوف، أو الخشية، أو غير ذلك، وهذا كله مداره علىٰ القلب، وليس علىٰ الجوارح.

وهذا أمرٌ لا خلاف فيه بين أهل السنة والجماعة، وفي ذلك جاء الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره، وصححه الألباني في: «السلسلة الصحيحة ٢ / ٣٦ - الحديث رقم: ٥٠٩»:

«**إذا زَنَىٰ العَبَدُ خَرجَ منه الإيمان وكان كالظُّلَّة، فإذا انْقَلَع منها رجع إليه الإيمان**».

وفي لفظٍ صححه الألباني في تخريجه لكتاب: «شرح العقيدة الطحاوية ص: ٣٣٧»:

«**إذا زنا العَبَدُ نُزِعَ منه الإيمان، فإذا تاب أُعيدَ إليه**».

وقد جاء في الصحيحين ما يُبيِّن كيف يُنزَع الإيمان ممن وَقَع في الكبيرة؛ فعن ابن عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«**لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن، ولا يقتل وهو مؤمن**».

قال عكرمة: قلت لابن عباس: كيف يُنزَع الإيمان منه؟ قال: هكذا، وشَبَّك بين أصابعه ثم أخرجها، فإن تاب عاد إليه هكذا، وشَبَّك بين أصابعه».

وهذا المعنىٰ متفقٌ عليه بين أهل العلم من أهل السنة والجماعة:

قال الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما ما احتجوا به مما روي عن بعض الصحابة، والتابعين، أنه ينزع منه الإيمان، ويتنحىٰ عنه الإيمان، أي: الإيمان الذي هو عمل بالقلب والبدن زيادةً علىٰ التصديق والإقرار، بل غير جائزٍ أن يكونوا أرادوا الإيمان بأسره، لأن في ذلك إبطال الأحكام وحدوده عنهم علىٰ ما بيَّنا، ولو زال عنهم الإيمان بأسره لوجب استتابتهم، أو القتل، لقول النبي ﷺ: «**من بدَّل دينه فاقتلوه**»، ومَن ترك الإيمان بأسره فقد بدَّل دينه، وذلك يوجب مخالفة الكتاب، والخروج من قول العلماء، فمعناهم عندنا في هذا القول موافقٌ لقول ابن عباس: «يُنزَع منه نور الإيمان»، إلا أنه حين يزني، ويسرق، ويشرب الخمر، فلن يفعل ذلك؛ إلا من قلة خوفه من الله، ولو كان لله مطيعًا مجلاًّ، ولعقابه معظِّمًا؛ لخاف الله أن يركب معاصيه، أو يأتي ما يوجب غضبه، فإذا أتىٰ ذلك كان تاركًا للخوف والورع؛ اللذين هما من الإيمان...»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعلوم أن من حافظ علىٰ الصلوات بخشوعها الباطن، وأعمالها الظاهرة، وكان يخشىٰ الله الخشية التي أمره بها؛ فإنه يأتي بالواجبات؛ ولا يأتي كبيرة. ومن أتىٰ الكبائر - مثل الزنا، أو السرقة، أو شرب الخمر، وغير ذلك - فلابد أن يذهب ما في قلبه من تلك الخشية والخشوع والنور، وإن بقي أصل التصديق في قلبه. وهذا من (الإيمان) الذي يُنزع منه عند فعل الكبيرة، كما قال النبي ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو**

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٧٣).

مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن».

فإن «المتقين» كما وصفهم الله بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، فإذا طاف بقلوبهم طائفٌ من الشيطان تذكروا، فيبصرون. قال سعيد بن جبير: هو الرجل يغضب الغضبة، فيذكر الله، فيكظم الغيظ. وقال ليث عن مجاهد: هو الرجل يَهم بالذنب، فيذكر الله، فيَدَعه. والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر رجع، ثم قال: ﴿وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]. أي: وإخوان الشياطين؛ تمدهم الشياطين في الغي، ثم لا يقصرون. قال ابن عباس: لا الإنس تقصر عن السيئات. ولا الشياطين تمسك عنهم. فإذا لم يبصر بقي قلبه في غي، والشيطان يمده في غيه؛ وإن كان التصديق في قلبه لم يكذب، فذلك النور والإبصار. وتلك الخشية والخوف، يخرج من قلبه. وهذا: كما أن الإنسان يغمض عينيه فلا يرىٰ شيئًا، وإن لم يكن أعمىٰ؛ فكذلك القلب بما يغشاه من رين الذنوب لا يبصر الحق. وإن لم يكن أعمىٰ كعمىٰ الكافر»[1].

وقال: «ولكن؛ الإيمان ليس مجرد التصديق، بل لابد من أعمالٍ قلبيةٍ تستلزم أعمالًا ظاهرةً كما تقدم، فحب الله ورسوله من الإيمان، وحب ما أمر الله به، وبغض ما نهىٰ عنه، هذا من أخص الأمور بالإيمان، ولهذا ذكر النبي ﷺ في عدة أحاديث أن: «**من سرَّته حسنته، وساءته سيئته، فهو مؤمن**»، فهذا يحب الحسنة ويفرح بها، ويبغض السيئة ويسوءه فعلها؛ وإن فعلها بشهوةٍ غالبة، وهذا

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣١).

الحب والبغض من خصائص الإيمان.

ومعلومٌ أن الزاني حين يزني إنما يزني لحب نفسه لذلك الفعل، فلو قام بقلبه خشية الله التي تقهر الشهوة، أو حب الله الذي يغلبها؛ لم يَزنِ، ولهذا قال تعالىٰ عن يوسف عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]، فمن كان مخلصًا لله حق الإخلاص لم يَزنِ، وإنما يزني لخلوه عن ذلك، وهذا هو الإيمان الذي يُنزَع منه، لم يُنزَع منه نفس التصديق، ولهذا قيل: هو مسلمٌ وليس بمؤمن؛ فإن المسلم المستحق للثواب لابد أن يكون مصدقًا وإلا كان منافقًا؛ لكن؛ ليس كل من صَدَّق قام بقلبه من الأحوال الإيمانية الواجبة؛ مثل كمال محبة الله ورسوله، ومثل خشية الله، والإخلاص له في الأعمال، والتوكل عليه، بل يكون الرجل مصدقًا بما جاء به الرسول، وهو مع ذلك يرائي بأعماله، ويكون أهله وماله أحب إليه من الله ورسوله والجهاد في سبيله، وقد خوطب بهذا المؤمنون في آخر الأمر في سورة «براءة»، فقيل لهم: ﴿إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]، ومعلومٌ أن كثيرًا من المسلمين أو أكثرهم بهذه الصفة»(١).

وقال: «... وفي رواية: «**مَن غشني فليس مني**»، فقد أخبر النبي ﷺ أن الغاش ليس بداخل في مطلق اسم أهل الدين والإيمان، كما قال: «**لا يزني الزاني حين يزني**

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٠٦).

وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»؛ فسلبه حقيقة الإيمان التي بها يستحق حصول الثواب والنجاة من العقاب، وإن كان معه أصل الإيمان الذي يفارق به الكفار، ويخرج به من النار»[(١)].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومتىٰ أخلَّ العبد ببعض الواجبات، أو ارتكب بعض المحرمات؛ فمحبته لربه غير تامة، فالواجب عليه المبادرة بالتوبة، والاجتهاد في تكميل المحبة المُفضِية لفعل الواجبات كلها، واجتناب المحرمات كلها، وهذا معنىٰ قول النبي ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**»، فإن الإيمان الكامل يقتضي محبة ما يحبه الله، وكراهة ما يكرهه الله عَزَّوَجَلَّ، والعمل بمقتضىٰ ذلك، فلا يرتكب أحدٌ شيئًا من المحرمات، أو يُخل بشيءٍ من الواجبات؛ إلا لتقديم هوىٰ النفس المُقتضِي لارتكاب ذلك علىٰ محبة الله تعالىٰ المقتضية لخلافه»[(٢)].

والمقصود: أن هذه العبارة: «**إن من الأعمال ما تركه كفر، ومنها ما تركه ليس بكفر**»؛ إنْ سَلَّمنا بأن هناك مَن أطلقها من أهل السنة والجماعة، فإنما يَصح أن يُطلقها مِن أهل العلم مَن يُكفر المسلمين بترك شيءٍ من الأركان، ثم هو إنْ أطلقها فإنه يُريد بها أعمال الجوارح خاصة، ولا يُريد بها أعمال القلوب، وذلك

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٨ / ٧٢).

(٢) اختيار الأولىٰ في شرح حديث اختصام الملأ الأعلىٰ (ص: ١٢٦).

أن العلماء يُدخلون في الشق الأول من هذه العبارة ما كانوا يُكفرون بتركه، ثم يُدخلون باقي الأعمال التي لا يُكفرون بتركها في الشق الثاني من هذه العبارة، وبهذا يزول الإشكال، وتُفهم هذه العبارة علىٰ ما أراده قائلوها.

الشبهة الثانية: ظنهم أن الإيمان الكامل هو فقط الذي يستلزم العمل أما الإيمان الناقص فلا يستلزم شيئًا من الأعمال.

وهذا فهمٌ خاطئٌ، تسبب في وجوده أخطاءٌ ثلاثة، يدعم بعضها بعضًا:

- **الخطأ الأول: الخلل في معرفة الفرق بين الإيمان الكامل والإيمان الناقص من حيث استلزامهما العمل من عدمه.**

ومعرفة الفرق بين الإيمان الكامل والإيمان الناقص، وضَبطه؛ هو في الحقيقة من أهم المباحث الموجودة في كتاب الإيمان؛ وذلك أن مسائل الأسماء والأحكام، والوعد والوعيد، لا يمكن أن تُضبط؛ إلا بمعرفة هذا الفَرق وضَبطه.

وقد اعتنىٰ به أئمة أهل السنة والجماعة عنايةً تامة، وبيَّنوه بما لا مزيد عليه.

ومن هؤلاء: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد بيَّن هذا الأمر بيانًا شافيًا، وهو في الحقيقة عند أهل السنة والجماعة من المسلَّمات، ولولا أني وجدت الخلل في فهمه عند بعض إخواننا من أهل السنة لَمَا تطرَّقت له، ولا ذكرته، لِمَا هو معلوم عند أهل السنة جميعًا من أن الإيمان الكامل يدخل فيه كل ما شرعه الله عَزَّوَجَلَّ، من اعتقادات، وأقوال، وأفعال، وأنه يستلزم جميع الأعمال، وأن صاحبه لم يَكمل إيمانه إلا بعد أن كمَّله بأن جاء بكل ما وجب عليه من اعتقادات، وأقوال، وأفعال، دون أن يُخِل بشيءٍ منها، وأنه متىٰ ما أخل بشيءٍ منها، فقصَّر في شيءٍ من الواجبات، أو وقع في شيءٍ من المحرمات، فإن ذلك

لنقصان إيمانه عن هذا الكمال.

وهذا مع اتفاقهم جميعًا علىٰ أن ناقص الإيمان قد نقص إيمانه بقدر مخالفته وتقصيره، وذلك لإخلاله بشيءٍ مما وجب عليه من الأعمال، أو لوقوعه في كبيرةٍ من كبائر الذنوب، ولم يُرِد أحدٌ منهم بأن ناقص الإيمان تاركٌ للعمل بالكلية؛ كتلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهان القائلين بها.

❁ وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يُبين هذا المعنىٰ بوضوح، وأن الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب، وأنها شعبةٌ من مجموع الإيمان الكامل، وبعضٌ له؛ فقال:

«فأصل الإيمان في القلب؛ وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلابد أن يظهر موجبه ومقتضاه علىٰ الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه؛ دل علىٰ عدمه أو ضعفه، ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديقٌ لما في القلب، ودليلٌ عليه، وشاهدٌ له، وهي شعبةٌ من مجموع الإيمان المطلق، وبعضٌ له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما علىٰ الجوارح، كما قال أبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**إن القلب ملك، والأعضاء جنوده، فإن طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده**»، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: «**إن في الجسد مضغةً، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

ولهذا ظن طوائف من الناس أن الإيمان إنما هو في القلب خاصة، وما علىٰ الجوارح ليس داخلًا في مسماه، ولكن هو من ثمراته ونتائجه الدالة عليه...»[1].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٤٤).

وقال: «أصل الإيمان في القلب، وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار القلب بالتصديق والحب والانقياد، ولابد أن يظهر موجبه ومقتضاه علىٰ الجوارح، فالأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب، ودليلٌ عليه، وشاهدٌ له، وشعبةٌ من مجموع الإيمان المطلق، وبعضٌ له، وما في القلب أصلٌ لها، وهو الملك، والأعضاء جنوده...»[1].

وقال: «العبادات المأمور بها؛ كالإيمان الجامع، وكشعبه؛ مثل الصلاة والوضوء والاغتسال؛ والحج والصيام؛ والجهاد والقراءة والذكر؛ وغير ذلك»[2].

❁ ثم بيَّن أن النقص في الإيمان يكون بقدر المخالفة والتقصير من جهة الأعمال؛ فقال:

«وبهذا تزول الشبهة في (مسائل الأسماء والأحكام)، وهي مسألة الإيمان وخلاف المرجئة والخوارج؛ فإن الإيمان وإن كان اسمًا لدين الله الذي أكمله بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وهو اسم لطاعة الله، وللبر، وللعمل الصالح، وهو جميع ما أمر الله به، فهذا هو الإيمان الكامل التام؛ وكماله نوعان: كمال المقربين؛ وهو الكمال بالمستحب، وكمال المقتصدين؛ وهو الكمال بالواجب فقط»[3].

وقال: «ومثل هذا قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**من غشنا فليس منا**»، فإن الاسم المطلق للنبي ﷺ والذين آمنوا معه هو الإيمان الكامل المطلق الذي يستحقون

(١) مختصر الفتاوىٰ المصرية (ص: ١٤١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٩ / ٢٩٠).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٩ / ٢٩٣).

به الثواب، ويدفع الله به عنهم العقاب؛ فمن غَشهم لم يكن من هؤلاء؛ بل معه أصل الإيمان الذي يفارق به الكفار، ويخرجه من النار.

وإذا جاء: (من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنا وإن شرب الخمر)، ونحوه، فهذا يعطي أن صاحب الإيمان مستحق للجنة، وأن الذنوب لا تمنعه ذلك، لكن قد يحصل له قبل الدخول نوع من العذاب؛ إما في الدنيا، وإما في البرزخ، وإما في العرصة، وإما في النار»[1].

وقال: «ونفي الإيمان المطلق لا يستلزم أن يكونوا منافقين، كما في قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١]، ثم قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، ومعلوم أنه ليس من لم يكن كذلك؛ يكون منافقًا من أهل الدرك الأسفل من النار، بل لا يكون قد أتىٰ بالإيمان الواجب، فنُفِيَ عنه كما يُنفىٰ سائر الأسماء عمن ترك بعض ما يجب عليه، فكذلك الأعراب لم يأتوا بالإيمان الواجب؛ فنُفِيَ عنهم لذلك وإن كانوا مسلمين، معهم من الإيمان ما يثابون عليه.

وهذا حال أكثر الداخلين في الإسلام ابتداء، بل حال أكثر من لم يعرف حقائق الإيمان، فإن الرجل إذا قوتل حتىٰ أسلم كما كان الكفار يقاتلون حتىٰ يسلموا، أو أسلم بعد الأسر، أو سمع بالإسلام فجاء فأسلم، فإنه مسلمٌ ملتزمٌ

(١) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ (١ / ١٢٥).

طاعة الرسول ولم تدخل إلىٰ قلبه المعرفة بحقائق الإيمان، فإن هذا إنما يحصل لمن تيسرت له أسباب ذلك؛ إما بفهم القرآن، وإما بمباشرة أهل الإيمان والاقتداء بما يصدر عنهم من الأقوال والأعمال، وإما بهداية خاصة من الله يهديه بها؛ والإنسان قد يظهر له من محاسن الإسلام ما يَدعوه إلىٰ الدخول فيه، وإن كان قد ولد عليه وتربىٰ بين أهله فإنه يحبه، فقد ظهر له بعض محاسنه وبعض مساوئ الكفار.

وكثير من هؤلاء قد يرتاب إذا سمع الشُّبه القادحة فيه ولا يجاهد في سبيل الله؛ فليس هو داخلًا في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٥]، وليس هو منافقًا في الباطن مضمرًا للكفر، فلا هو من المؤمنين حقًّا، ولا هو من المنافقين، ولا هو أيضًا من أصحاب الكبائر، بل يأتي بالطاعات الظاهرة، ولا يأتي بحقائق الإيمان؛ التي يكون بها من المؤمنين حقًّا؛ فهذا معه إيمان وليس هو من المؤمنين حقًّا، ويثاب علىٰ ما فعل من الطاعات، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، ولهذا قال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، يعني في قولكم: ﴿ءَامَنَّا﴾.

يقول: إن كنتم صادقين، فالله يمن عليكم أن هداكم للإيمان، وهذا يقتضي أنهم قد يكونون صادقين في قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾؛ ثم صِدقهم؛ إما أن يراد به: اتصافهم بأنهم آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، أولئك هم الصادقون، وإما أن يراد به: أنهم لم يكونوا كالمنافقين، بل



معهم إيمان وإن لم يكن لهم أن يَدَّعوا مطلق الإيمان»[1].

وقد أكَّد العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المعنىٰ، فقال:

«وهذا تحقيق مذهب السلف الذي باينوا فيه الخوارج المارقين الذين يسلبون العصاة اسم الإيمان ويخلدونهم في النار. وباينوا فيه المعتزلة الذين وافقوا الخوارج في المعنىٰ وخالفوهم في اللفظ.

أما الكتاب والسنة فإنهما دَلاًّ من وجوهٍ كثيرة علىٰ أن العبد يكون فيه خير وشر وإيمان، وخصال كفر أو نفاق، لا تخرجه عن الإيمان بالكلية، وأن الإيمان المطلق إنما يتناول الإيمان الممدوح الكامل في مثل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢ - ٣]، ونحو ذلك من النصوص.

وأما مطلق الإيمان الذي يدخل فيه الإيمان الكامل والإيمان الناقص، فإنه قد ثبت بالنصوص، الكتاب والسنة علىٰ إطلاقه علىٰ العصاة من المؤمنين، وأجمع علىٰ ذلك سلف الأمة وأئمتها، قال تعالىٰ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، ومن المعلوم دخول أي مؤمن كان، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، فسماهم إخوة بعد وجود الاقتتال، وهي كثيرة جدًّا.

ويقال أيضًا في توضيح ذلك: الإيمان الممدوح الذي يُؤتىٰ به في سياق الثناء علىٰ أهله إنما يتناول الإيمان الكامل، والإيمان الذي يقال لصاحبه: إنه من المؤمنين؛ يدخل فيه هذا وهذا.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٤٣).



ويقال أيضًا: الإيمان الذي يمنع صاحبه من التجري علىٰ الزنا، وشرب الخمر، والسرقة، ونحوها من الفواحش، هو الإيمان الكامل، والإيمان الذي لا يمنع من ذلك هو الناقص.

وهذا هو وجه الحديث الذي ذكره المصنف: (لا يزني الزاني) إلخ.

ويقال أيضًا: الإيمان الذي يمنع من دخول النار؛ هو الإيمان الكامل، والإيمان الذي يمنع من الخلود فيها؛ يكون إيمانًا ناقصًا. وقد تواترت الأحاديث بخروج من في قلبه حبة خردل من إيمان...»[1].

۞ كما بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أيضًا أن الإيمان المطلق الكامل يستلزم الأعمال، وأن مَن نُفِيَ عنه الإيمان وأُثبِتَ له الإسلام، فذلك لإخلاله في شيءٍ من الأعمال، وأن استسلامه لله، وعمله له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ الذي هو الإسلام؛ لا يتوقف علىٰ هذا الإيمان الخاص الكامل، بل يأتي به من معه إسلامٌ صحيح؛ وإن نُفِيَ عنه الإيمان، إذ لابد أن يكون مع الإسلام الصحيح شيءٌ من الإيمان، لا أن يكون الإيمان كاملًا؛ فقال:

«وكل مؤمن لابد أن يكون مسلمًا؛ فإن الإيمان يستلزم الأعمال، وليس كل مسلم مؤمنًا هذا الإيمان المطلق؛ لأن الاستسلام لله، والعمل له، لا يتوقف علىٰ هذا الإيمان الخاص»[2].

۞ وبيَّن أن العلماء قد يذكرون من التفسيرات للأسماء ما يدل المخاطَب

(١) التنبيهات اللطيفة علىٰ ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة (ص: ٩٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٧٠).



علىٰ مرادهم، فيذكرون بعض أنواع الاسم أو أعيانه، ولا يذكرون كل ما يدخل فيه، وهذا أيضًا من المسلَّمات عند أهل العلم.

ولكنه وللأسف مما حدث بسببه الخلل عند القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، إذ وجدوا أقوالًا لأهل العلم يذكرون فيها بأن الإيمان الكامل يستلزم العمل، ومرادهم أنه يستلزم الصلاة مثلًا، أو الزكاة، أو غيرها من الأعمال - إشارة منهم إلىٰ أن الإيمان الكامل لا يدخله الخلل من جهة الأعمال - فظنوا أن الإيمان الناقص لا يكون معه شيءٌ من الأعمال، لا الصلاة، ولا ما هو دونها من الأعمال، وهذا خطأٌ محض، وذلك أن مراد العلماء أن الخلل في الأعمال قد يقع من ناقص الإيمان، ولكنه من المحال أن يقع من كامل الإيمان؛ إلا ويتبعه ما يُكفِّره من توبةٍ، أو حسناتٍ ماحيةٍ، أو مصائبَ مكفرةٍ، أو غير ذلك مما يُكفِّر الله به الخطايا، وليس مرادهم ترك العمل بالكلية، لا من قريب ولا من بعيد.

وحول هذا الاختلاف في التفسير عند أهل العلم؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فإن قال قائل: قد اختلفوا في تفسير القرآن اختلافًا كثيرًا؛ ولو كان ذلك معلومًا عندهم عن الرسول ﷺ لم يختلفوا فيه.

فيقال: الاختلاف الثابت عن الصحابة، بل وعن أئمة التابعين في القرآن، أكثره لا يخرج عن وجوه:

(أحدها): أن يعبر كل منهم عن معنىٰ الاسم بعبارة غير عبارة صاحبه، فالمسمىٰ واحد، وكل اسم يدل علىٰ معنىٰ لا يدل عليه الاسم الآخر، مع أن كلاهما حق؛ بمنزلة تسمية الله تعالىٰ بأسمائه الحسنىٰ، وتسمية الرسول ﷺ بأسمائه، وتسمية



القرآن العزيز بأسمائه، فقال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

فإذا قيل: الرحمن الرحيم، الملك القدوس السلام، فهي كلها أسماء لمسمىٰ واحد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإن كان كل اسم يدل علىٰ نعت لله تعالىٰ لا يدل عليه الاسم الآخر.

ومثال (هذا التفسير) كلام العلماء في تفسير (الصراط المستقيم)؛ فهذا يقول: هو الإسلام، وهذا يقول: هو القرآن؛ أي اتباع القرآن، وهذا يقول: السنة والجماعة، وهذا يقول: طريق العبودية، وهذا يقول: طاعة الله ورسوله.

ومعلوم أن الصراط يوصف بهذه الصفات كلها، ويسمىٰ بهذه الأسماء كلها، ولكن كل واحد منهم دل المخاطب علىٰ النعت الذي به يعرف الصراط، وينتفع بمعرفة ذلك النعت.

(الوجه الثاني): أن يذكر كل منهم من تفسير (الاسم) بعض أنواعه أو أعيانه علىٰ سبيل التمثيل للمخاطب، لا علىٰ سبيل الحصر والإحاطة، كما لو سأل أعجمي عن معنىٰ لفظ (الخبز) فأُرِيَ رغيفًا، وقيل: هذا هو، فذاك مثال للخبز وإشارة إلىٰ جنسه؛ لا إلىٰ ذلك الرغيف خاصة.

ومن هذا ما جاء عنهم في قوله تعالىٰ: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

فالقول الجامع أن (الظالم لنفسه) هو المفرط بترك مأمور أو فعل محظور، (والمقتصد): القائم بأداء الواجبات وترك المحرمات، (والسابق بالخيرات): بمنزلة المقرب الذي يتقرب إلىٰ الله بالنوافل بعد الفرائض حتىٰ يحبه الحق.

ثم إن كلاً منهم يذكر نوعًا من هذا، فإذا قال القائل: (الظالم): المؤخر للصلاة عن وقتها، (والمقتصد): المصلي لها في وقتها، (والسابق): المصلي لها في أول وقتها؛ حيث يكون التقديم أفضل.

وقال آخر: (الظالم لنفسه): هو البخيل الذي لا يَصل رحمه، ولا يؤدي زكاة ماله، (والمقتصد): القائم بما يجب عليه من الزكاة، وصلة الرحم، وقرىٰ الضيف، والإعطاء في النائبة، (والسابق): الفاعل المستحب بعد الواجب، كما فعل (الصدِّيق الأكبر) حين جاء بماله كله، ولم يكن مع هذا يأخذ من أحدٍ شيئًا.

وقال آخر: (الظالم لنفسه): الذي يصوم عن الطعام، لا عن الآثام، (والمقتصد): الذي يصوم عن الطعام والآثام، (والسابق): الذي يصوم عن كل ما لا يقربه إلىٰ الله تعالىٰ، وأمثال ذلك، لم تكن هذه الأقوال متنافية، بل كلٌّ ذكر نوعًا مما تناولته الآية»(١).

وقال: «ينبغي أن يُعلم أن الاختلاف الواقع من المفسرين وغيرهم علىٰ وجهين:

(أحدهما): ليس فيه تضاد وتناقض، بل يمكن أن يكون كلٌّ منهما حقًّا، وإنما هو اختلاف تنوع، أو اختلافٌ في الصفات أو العبارات، وعامة الاختلاف الثابت عن مفسري السلف من الصحابة والتابعين هو من هذا الباب، فإن الله سبحانه إذا ذكر في القرآن اسمًا مثل قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، فكل من المفسرين يعبر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها علىٰ بعض صفاته، وكل ذلك حق، بمنزلة ما يسمىٰ الله ورسوله وكتابه بأسماء، كل اسم منها يدل

(١) مجموع الفتاوىٰ (٥/ ١٥٩).



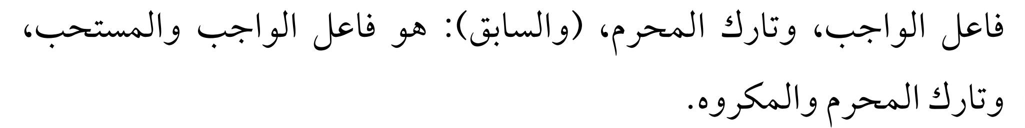
علىٰ صفة من صفاته، فيقول بعضهم: (الصراط المستقيم): كتاب الله، أو اتباع كتاب الله، ويقول الآخر: (الصراط المستقيم): هو الإسلام، أو دين الإسلام، ويقول الآخر: (الصراط المستقيم): هو السنة والجماعة، ويقول الآخر: (الصراط المستقيم): طريق العبودية، أو طريق الخوف والرجاء والحب، وامتثال المأمور واجتناب المحظور، أو متابعة الكتاب والسنة، أو العمل بطاعة الله، أو نحو هذه الأسماء والعبارات. ومعلوم أن المسمىٰ هو واحد وإن تنوعت صفاته وتعددت أسماؤه وعباراته...

إلىٰ أن قال:

ومنه (قسم آخر): وهو أن يذكر المفسر والمترجم معنىٰ اللفظ علىٰ سبيل التعيين والتمثيل، لا علىٰ سبيل الحد والحصر، مثل أن يقول قائل من العجم: ما معنىٰ الخبز؟ فيشار له إلىٰ رغيف، وليس المقصود مجرد عينه، وإنما الإشارة إلىٰ تعيين هذا الشخص.

وهذا كما إذا سئلوا عن قوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، أو عن قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، أو عن (الصالحين)، أو (الظالمين)، ونحو ذلك من الأسماء العامة الجامعة، التي قد يتعسر أو يتعذر علىٰ المستمع أو المتكلم ضبط مجموع معناه؛ إذ لا يكون محتاجًا إلىٰ ذلك، فيذكر له من أنواعه وأشخاصه ما يحصل به غرضه، وقد يستدل به علىٰ نظائره.

فإن (الظالم لنفسه): هو تارك المأمور، فاعل المحظور، (والمقتصد): هو



فاعل الواجب، وتارك المحرم، (والسابق): هو فاعل الواجب والمستحب، وتارك المحرم والمكروه.

فيقول المجيب بحسب حاجة السائل: (الظالم): الذي يفوت الصلاة، والذي لا يسبغ الوضوء، أو الذي لا يتم الأركان، ونحو ذلك، (والمقتصد): الذي يصلي في الوقت كما أُمِر، (والسابق بالخيرات): الذي يصلي الصلاة بواجباتها ومستحباتها، ويأتي بالنوافل المستحبة معها، وكذلك يقول مثل هذا في الزكاة، والصوم، والحج، وسائر الواجبات»[1].

وهذه القسمة الثلاثية للمؤمنين؛ هي من المسلَّمات عند أهل السنة والجماعة، وذلك أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قد قسَّم المؤمنين إلىٰ هذه الأقسام الثلاثة؛ فقال عز من قائل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢].

وهذه القسمة الثلاثية؛ هي التي جاء ذكرها في حديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الطويل؛ حين سألَ رسولَ الله ﷺ عن الإسلام، والإيمان، والإحسان، فجاء الجواب بالتفريق بينها حال اجتماعها.

ومن هذين الدليلين: انتزع أهل السنة والجماعة أن مراتب الدين ثلاث مراتب، وأن الإيمان مرتبةٌ فوق الإسلام، وأن الإسلام داخلٌ فيه، وأن الإحسان مرتبةٌ فوق الإيمان، وأن الإيمان داخلٌ فيه، وذلك يعني: أن الإيمان شاملٌ للإسلام، وأن الإحسان شاملٌ للإيمان والإسلام.

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٣ / ٣٨١).

ومن هنا قالوا: بأن الكمال في الإيمان كمالان، كمالٌ واجبٌ؛ وهو درجة المقتصدين، وكمالٌ مستحبٌّ؛ وهو درجة السابقين بالخيرات، وكلاهما من أهل الجنة، وناجٍ من العذاب في النار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعلم أن القلب إذا صلح بالإيمان؛ صلح الجسد بالإسلام، وهو من الإيمان، يدل على ذلك أنه قال في حديث جبرائيل: «**هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم**»؛ فجعل (الدين) هو الإسلام، والإيمان، والإحسان.

فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاث: (مسلم)، ثم (مؤمن)، ثم (محسن)، كما قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [فاطر: ٣٢]، والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه.

وهكذا من أتىٰ بالإسلام الظاهر مع تصديق القلب؛ لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن؛ فإنه معرض للوعيد، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وأما (الإحسان): فهو أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإيمان، (والإيمان): أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإسلام، فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين...»(١).

والكمال الواجب: الذي هو درجة المقتصدين؛ هو الذي يستلزم فِعل جميع

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٠).

ما لزم العبد من الأركان والواجبات، وترك جميع الكبائر، فلا يُخل بواجبٍ من الواجبات، ولا يقترف كبيرةً من الكبائر، فإن أخل بشيءٍ من ذلك نقص إيمانه بقدر مخالفته.

والكمال المستحب: الذي هو درجة السابقين بالخيرات؛ هو الذي يزيد فيه صاحبه علىٰ الكمال الواجب بما يقدر عليه من النوافل والمستحبات.

قال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد دل الكتاب والسنة علىٰ ما قاله الشيخ، وأجمع علىٰ ذلك سلف الأمة، فكم من آيةٍ قرآنيةٍ وأحاديثَ نبويةٍ أطلقت علىٰ كثيرٍ من الأقوال والأعمال الإيمان، فالإيمان المطلق يدخل فيه جميع الدين، ظاهره وباطنه، أصوله وفروعه، ويدخل فيه العقائد التي يجب اعتقادها في كل ما احتوىٰ عليه هذا الكتاب، ويدخل فيه أعمال القلوب؛ كالحب لله ورسوله، وإرادة الله والإنابة إليه.

والفرق بين أقوال القلب وبين أعماله: أن أقواله هي العقائد التي يعترف بها القلب ويعلمها ويعتقدها، وأما أعمال القلب فهي حركته التي يحبها الله ورسوله، وضابطها: محبة الخير وإرادته الجازمة، وكراهية الشر، والعزم علىٰ تركه لله.

وهذه الأعمال القلبية تنشأ عنها أعمال الجوارح، فالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد من الإيمان، وبر الوالدين وصلة الأرحام والقيام بحقوق الله وحقوق خلقه المتنوعة؛ كلها من الإيمان، وكذلك الأقوال: فقراءة القرآن وذكر الله والثناء عليه والدعوة إلىٰ الله والنصيحة لعباد الله وتعلم العلوم النافعة؛ كلها داخلة في الإيمان.

ولهذا لما كان الإيمان اسمًا لهذه الأمور ترتب عليه أنه يزيد وينقص، كما



هو صريح الأدلة من الكتاب والسنة، وكما هو ظاهرٌ مشاهدٌ في تفاوت المؤمنين في عقائدهم وأعمال قلوبهم وجوارحهم.

ومن زيادته ونقصه أن قسم المؤمنين إلىٰ ثلاث طبقات:

سابقون بالخيرات: وهم الذين أدوا الواجبات والمستحبات، وتركوا المحرمات والمكروهات، فهؤلاء المقربون.

ومقتصدون: وهم الذين أدوا الواجبات وتركوا المحرمات.

وظالمون لأنفسهم: وهم الذين تجرؤوا علىٰ بعض المحرمات، وقصَّروا في بعض الواجبات، مع بقاء أصل الإيمان معهم، فهذا من أكبر البراهين علىٰ زيادة الإيمان ونقصه، فما أعظم التفاوت بين هؤلاء الطبقات...»[1].

وبهذا نعلم: أن علماء السنة متىٰ ما نطقوا بأن الإيمان الكامل هو الذي يستلزم العمل، فإن مرادهم بأن الإيمان الكامل الكمال الواجب يستلزم جميع الأعمال الواجبة، وليس بعضها، وأنه متىٰ ما أخل صاحبه بشيءٍ من الواجبات، أو وقع في شيءٍ من المحرمات، فإن ذلك دليلٌ علىٰ أن إيمانه ناقصٌ، غير كامل.

وهم بهذا القول يَردون علىٰ مخالفيهم؛ الذين يُكفِّرون المسلمين، ويُخرجونهم من الدين، إذا ما قصَّروا في شيءٍ من الأعمال، أو تركوا شيئًا منها، فيقولون لهم: (الإيمان الكامل يستلزم العمل)، ومرادهم بذلك: أن الإيمان الكامل هو الذي لا يدخله الخلل، ولا التقصير من جهة الأعمال، لا أنهم يُريدون أن الإيمان الناقص لا يستلزم شيئًا من الأعمال، كما فَهِم القائلون بإيمان تارك العمل

(١) التنبيهات اللطيفة علىٰ ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة (ص: ٩٤).

بالكلية من هذه العبارة، ولا أنهم يُريدون أن الإيمان الناقص لا يكون معه شيءٌ من الأعمال.

وهذا معلومٌ لكل من تدبر قولهم، إذ لا قائل بأن المسلم يَكمل إيمانه بالصلاة، أو بالزكاة، أو بغيرها من الأركان، بل لا قائل بأنه يَكمل إيمانه بالمحافظة علىٰ جميع الأركان والواجبات، مع وقوعه في شيءٍ من الكبائر والمحرمات، والتي ينتقل بسببها من المرتبتين المذكورتين: (المقتصد، والسابق بالخيرات)، إلىٰ المرتبة الثالثة، وهي مرتبة: (الظالم لنفسه)، وهذه المرتبة هي التي ينجو صاحبها من الخلود في النار، ولكنه من جهة العذاب تحت المشيئة، إن شاء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عذَّبه، وإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة.

وكون المؤمن لا يَكمل إيمانه الكمال الواجب، إلا بأن يأتي بجميع ما وجب عليه من الواجبات، وأن يَدَع جميع الكبائر والمحرمات، فهو من الأمور المتفق عليها بين أهل السنة والجماعة، ولا يعني ذلك: بأن لا تكون له ذنوبٌ بالكلية، إذ لا يَسلم أحدٌ من الذنب، كما جاء في الحديث، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:

«**كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون**».

ولكن المقصود: أن كلاً من المقتصد والسابق، وإن كان قد يقع منهما الذنب، إلا أن هذه الذنوب تُمحىٰ عنهما: إما بتوبة، وإما بحسناتٍ ماحية، وإما بمصائبَ مكفِّرة، وإما بغير ذلك، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ما يُبين هذا المعنىٰ بوضوح، وأن من كان معه إيمانٌ حقيقيٌّ؛ فلابد من أن يكون معه من هذه الأعمال بقدر إيمانه؛ فقال:

«هذه الأعمال جميعها واجبة علىٰ جميع الخلق المأمورين في الأصل باتفاق



أئمة الدين، والناس فيها علىٰ (ثلاث درجات)، كما هم في أعمال الأبدان علىٰ (ثلاث درجات): ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات.

فالظالم لنفسه: العاصي بترك مأمور أو فعل محظور.

والمقتصد: المؤدي الواجبات والتارك المحرمات.

والسابق بالخيرات: المتقرب بما يقدر عليه من فعل واجب ومستحب، والتارك للمحرم والمكروه.

وإن كان كل من المقتصد والسابق قد يكون له ذنوب تُمحىٰ عنه: إما بتوبةٍ - والله يحب التوابين ويحب المتطهرين - وإما بحسناتٍ ماحية، وإما بمصائبَ مكفرةٍ، وإما بغير ذلك. وكل من الصنفين: المقتصدين والسابقين؛ مِن أولياء الله، الذين ذكرهم في كتابه بقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٣]، فحد أولياء الله: هم المؤمنون المتقون، ولكن ذلك ينقسم: إلىٰ (عام)؛ وهم المقتصدون، و (خاص)؛ وهم السابقون، وإن كان السابقون هم أعلىٰ درجات، كالأنبياء والصديقين...

وأما الظالم لنفسه من أهل الإيمان: فمعه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، كما معه من ضد ذلك بقدر فجوره، إذ الشخص الواحد قد يجتمع فيه الحسنات المقتضية للثواب، والسيئات المقتضية للعقاب، حتىٰ يمكن أن يثاب ويعاقب، وهذا قول جميع أصحاب رسول الله ﷺ، وأئمة الإسلام، وأهل السنة والجماعة، الذين يقولون: إنه لا يخلد في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان.

وأما القائلون بالتخليد: كالخوارج والمعتزلة؛ القائلين إنه لا يخرج من النار من دخلها من أهل القبلة، وإنه لا شفاعة للرسول ولا لغيره في أهل الكبائر، لا

قبل دخول النار ولا بعده؛ فعندهم لا يجتمع في الشخص الواحد ثواب وعقاب، وحسنات وسيئات، بل من أُثيب لا يعاقب، ومن عوقب لم يُثب، ودلائل هذا الأصل من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة كثير، ليس هذا موضعه، وقد بسطناه في مواضعه.

وينبني علىٰ هذا أمور كثيرة، ولهذا: من كان معه إيمان حقيقي؛ فلابد أن يكون معه من هذه الأعمال بقدر إيمانه، وإن كان له ذنوب...»[(١)].

وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ مراد الأئمة إذا ما ذكروا أحد هذه الأقسام الثلاثة؛ فقال:

«وهذا التقسيم لأمة محمد ﷺ، (فالظالم لنفسه): أصحاب الذنوب، المصرون عليها، ومن تاب من ذنبه؛ أي ذنبٍ كان، توبةً صحيحة، لم يخرج بذلك عن السابقين.

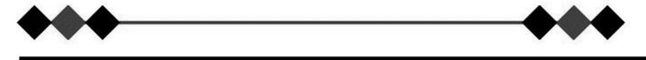
(**والمقتصد**): المؤدي للفرائض، المجتنب للمحارم.

(**والسابق للخيرات**): هو المؤدي للفرائض والنوافل، كما في تلك الآيات، ومن تاب من ذنبه؛ أي ذنبٍ كان، توبةً صحيحة، لم يخرج بذلك عن السابقين والمقتصدين»[(٢)].

وقال: «والرد إلىٰ الله ورسوله في مسألة (الإسلام، والإيمان) يوجب أن كلاً من الاسمين وإن كان مسماه واجبًا؛ لا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمنًا، مسلمًا، فالحق في ذلك ما بينه النبي في حديث جبريل، فجعل الدين وأهله (ثلاث طبقات): أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلىٰ

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٠ / ٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١١ / ١٨٣).



العليا فقد وصل إلىٰ التي تليها؛ فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم؛ وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا.

وهكذا جاء القرآن، فجعل الأمة علىٰ هذه الأصناف الثلاثة. قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢].

فالمسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان هو (الظالم لنفسه).

(والمقتصد): هو المؤمن المطلق؛ الذي أدىٰ الواجب وترك المحرم.

(والسابق بالخيرات): هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه»[1].

وقال: «العبادات المأمور بها؛ كالإيمان الجامع، وكشعبه؛ مثل الصلاة والوضوء والاغتسال، والحج والصيام، والجهاد والقراءة والذكر، وغير ذلك، لها ثلاثة أحوال، وربما لم يشرع لها إلا حالان، لأن العبد إما أن يقتصر علىٰ الواجب فقط، وإما أن يأتي بالمستحب فيها، وإما أن ينقص عن الواجب فيها.

فالأول حال المقتصدين فيها وإن كان سابقًا في غيرها.

والثاني حال السابق فيها.

والثالث حال الظالم فيها.

والعبادة الكاملة؛ تارة تكون ما أُدِّيَ فيها الواجب، وتارة ما أُتِيَ فيها بالمستحب.

وبإزاء الكاملة الناقصة، قد يُعنَىٰ بالنقص: نقص بعض واجباتها، وقد يُعنَىٰ به: ترك بعض مستحباتها.

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٧).

فأما تفسير الكامل بما كمل بالمستحبات؛ فهو غالب استعمال الفقهاء في الطهارة والصلاة وغير ذلك؛ فإنهم يقولون: الوضوء ينقسم: إلىٰ كامل ومجزي. والغسل ينقسم: إلىٰ كامل ومجزي. ويريدون بالمجزي: الاقتصار علىٰ الواجب، وبالكامل: ما أُتِيَ فيه بالمستحب في العدد والقدر والصفة؛ وغير ذلك»[(١)].

وبهذا نعلم: أن أئمة السنة متفقون علىٰ أن الإيمان يستلزم العمل، سواء كان كاملًا، أو ناقصًا، ولكن الفرق بينهما: هو أن الإيمان الكامل لا يدخله الخلل من جهة الأعمال، وأما الإيمان الناقص؛ فهو الذي يدخله الخلل والقصور من جهة الأعمال.

وهذا المعنىٰ قد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حين نصَّ علىٰ أن الأعمال الظاهرة لازمةٌ لِمَا وقر في القلب من الإيمان، وأنه لا يُتصوَّر وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، وأنه متىٰ ما نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي وقر في القلب؛ فقال:

«وأما قولهم: إن الله فرق بين الإيمان والعمل في مواضع، فهذا صحيح، وقد بينا أن الإيمان إذا أُطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرن به الأعمال، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة، وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، لا يُتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متىٰ نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب؛ فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب؛ وحيث عُطفت عليه الأعمال؛ فإنه أُريد أنه لا يُكتفىٰ بإيمان القلب، بل

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٩ / ٢٩٠).

لابد معه من الأعمال الصالحة»[1].

وقال: «وإذا كانت الأعمال والتروك الظاهرة لازمةً للإيمان الباطن، كانت من موجبه ومقتضاه، وكان من المعلوم أنها تقوىٰ بقوته، وتزيد بزيادته، وتنقص بنقصانه، فإن الشيء المعلول لا يزيد إلا بزيادة موجبه ومقتضيه، ولا ينقص إلا بنقصان ذلك؛ فإذا جُعل العمل الظاهر موجب الباطن ومقتضاه؛ لزم أن تكون زيادته لزيادة الباطن، فيكون دليلًا علىٰ زيادة الإيمان الباطن، ونقصه لنقص الباطن، فيكون نقصه دليلًا علىٰ نقص الباطن، وهو المطلوب.

وهذه الأمور كلها إذا تدبرها المؤمن بعقله؛ تبيَّن له أن مذهب السلف هو المذهب الحق؛ الذي لا عدول عنه؛ وأن من خالفهم؛ لزمه فساد معلوم بصريح المعقول، وصحيح المنقول، كسائر ما يلزم الأقوال المخالفة لأقوال السلف والأئمة، والله أعلم»[2].

- **الخطأ الثاني: الخلل في فهم كلام الأئمة إذا ما نطقوا بأن الإيمان الكامل يستلزم العمل**.

وهذا الخطأ، هو في الحقيقة ناتجٌ عن الخطأ الأول، إذ لو عَرفوا الفرق بين الإيمان الكامل والإيمان الناقص من حيث استلزامهما العمل من عدمه؛ لَمَا وقعوا في هذا الفهم الخاطئ لكلام الأئمة؛ إذا ما قال قائلهم بأن الإيمان الكامل يستلزم العمل، ولعَلِموا بأن هذا القول إذا ما نطقوا به، فإنهم يُريدون به الرد علىٰ

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٨٤).

مخالفيهم؛ الذين يُكفرون المسلمين، ويُخرجونهم من الدين، إذا ما قصَّروا في شيءٍ من الأعمال، أو تركوا شيئًا منها، ولا يُريدون به إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية من عدمه، إذ لم يتطرَّقوا لهذا الأمر، لا من قريب ولا من بعيد، وهذا أمرٌ يُدركه كل من تتبع أقوالهم - التي أخطأ في فهمها القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية - وتدبرها، ومن هذه الأقوال:

۞ ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث ذكر أن الإيمان المطلق مستلزم للأعمال؛ فقال:

«ومما يدل من القرآن علىٰ أن الإيمان المطلق مستلزم للأعمال؛ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۩﴾ [السجدة: ١٥]...»(١).

۞ وكذلك: ما جاء عن الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فبعد أن ذكر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَـٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]؛ قال:

«وقد سأل أبو ذرٍّ النبي ﷺ عن الإيمان، فتلا عليه هذه الآية.

وهذا يدل علىٰ أن الخصال المذكورة فيها هي خصال الإيمان المطلق، فإذا

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٦٠).



أُطلِق الإيمان دخل فيه كل ما ذُكِر في هذه الآية، كما سَأل السائلُ عن الإيمان، فتلا عليه النبي ﷺ هذه الآية.

وإذا قرن الإيمان بالعمل فقد يكون من باب عطف الخاص علىٰ العام، وقد يكون المراد بالإيمان حينئذ: التصديق بالقلب، وبالعمل: عمل الجوارح، كما ذكر في هذه الآية الإيمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين، ثم عطف عليه أعمال الجوارح»[1].

❁ ومثل هذين القولين؛ جاء عن محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«لكن المعنىٰ هو معنًىٰ صحيح، بمعنىٰ: أنه ليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، لأننا نعلم أن المؤاخذة هو كالإيمان؛ فمن آمن هكذا دون قصدٍ؛ لا يُحكَم بإيمانه، ومَن كَفَر دون قصدٍ للكفر؛ فلا يُحكَم بكفره؛ «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوىٰ**»، وهناك الأحاديث كثيرةٌ وكثيرةٌ جدًّا، ومنها مما له صلة بما نقلتَ آنفًا عنهم مِن الغلوِّ مِن قولهم: أن مَن فَعَل فِعْلَ الكفار؛ فهو كافر.

سبحان الله؛ ما هو الدليل؟ سيعودون إلىٰ الدعوىٰ التي لا أصل لها، وهي: أن الإيمان يستلزم العمل، نحن نقول: الإيمان الكامل يستلزم العمل، لكن (العمل)[2] ليس شرطًا في كل إيمان حتىٰ ولو كان ذرة تنجيه من الخلود يوم القيامة في النار»[3].

والجواب علىٰ هذه الأقوال بما يأتي:

أولًا: أنه لا خلاف بين أهل السنة والجماعة في أن الإيمان الكامل يستلزم

---

(١) فتح الباري لابن رجب (١ / ٢٩).

(٢) في الأصل: (لكن الإيمان ليس شرطًا...)، والتعديل يقتضيه السياق، لتتضح به العبارة، ويظهر المراد.

(٣) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٨٣٠).

العمل، سواء مَن نطق منهم بذلك أو مَن لم ينطق، وقد سبق بيان هذا الأمر عند الكلام علىٰ الفرق بين الإيمان الكامل والإيمان الناقص بما يغني عن إعادته هنا.

ثانيًا: أنه لا خلاف بينهم أيضًا في أن الإيمان الناقص يكون معه شيءٌ من الأعمال، لا أن يكون صاحبه تاركًا للعمل بالكلية، كما هو زعم هذه الطائفة؛ القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية، وقد سبق بيان هذا الأمر في أكثر من موطن من هذه الرسالة، إذ سبق أن ذكرته عند ذكر إجماع أهل السنة والجماعة علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل، وذكرته أيضًا عند الكلام علىٰ الفرق بين الإيمان الكامل والإيمان الناقص، مما يُغني عن إعادته هنا أيضًا.

ثالثًا: أن أهل السنة والجماعة كما نطقوا بأن الإيمان الكامل يستلزم العمل، فإنهم قد نطقوا بأن الإيمان نفسه يستلزم العمل، سواء كان كاملًا أو ناقصًا، فليس لأحد أن يأخذ من أقوالهم ما يُوافق رأيه وهواه، ويَدَع أقوالهم الأخرىٰ المخالفة له، وهذا الأمر أيضًا قد سبق بيانه، ولكن؛ أشير له إشارة؛ فأقول:

إن الذين نطقوا بأن الإيمان المطلق يستلزم العمل، هم أنفسهم قد نطقوا بأن الإيمان نفسه؛ سواء كان كاملًا أو ناقصًا؛ يستلزم العمل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقرآن يبين أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه»[1].

وقال: «وكل مؤمن لابد أن يكون مسلمًا؛ فإن الإيمان يستلزم الأعمال، وليس كل مسلم مؤمنًا هذا الإيمان المطلق؛ لأن الاستسلام لله، والعمل له، لا

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٢١).

يتوقف علىٰ هذا الإيمان الخاص»[1].

بل لَمَّا ذكر بعض ما يُقرره المرجئة من الباطل؛ ألحق بهم كل مَن لم يَقُل بأن الأعمال الظاهرة من لوازم الإيمان الباطن؛ وذلك قوله:

«وبهذا وغيره يتبين فساد قول جهم والصالحي ومن اتبعهما في (الإيمان)؛ كالأشعري في أشهر قوليه، وأكثر أصحابه، وطائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة: كالماتريدي، ونحوه حيث جعلوه مجرد تصديق في القلب يتساوىٰ فيه العباد...

وأن الأعمال الصالحة الظاهرة ليست لازمة للإيمان الباطن الذي في القلب؛ بل يوجد إيمان القلب تامًّا بدونها، فإن هذا القول فيه خطأ من وجوه...

(وخامسها): وهو يلزمهم ويلزم المرجئة، أنهم قالوا: إن العبد قد يكون مؤمنًا، تام الإيمان، إيمانه مثل إيمان الأنبياء والصديقين، ولو لم يعمل خيرًا؛ لا صلاة، ولا صلة، ولا صدق حديث، ولم يَدع كبيرةً إلا ركبها، فيكون الرجل عندهم: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان، وهو مصر علىٰ دوام الكذب والخيانة ونقض العهود، لا يسجد لله سجدة، ولا يحسن إلىٰ أحدٍ حسنة، ولا يؤدي أمانة، ولا يَدع ما يقدر عليه من كذب وظلم وفاحشة إلا فعلها، وهو مع ذلك مؤمن تام الإيمان، إيمانه مثل إيمان الأنبياء، وهذا يلزم كل من لم يقل إن الأعمال الظاهرة من لوازم الإيمان الباطن، فإذا قال: إنها من لوازمه، وأن الإيمان الباطن يستلزم عملًا صالحًا ظاهرًا كان بعد ذلك قوله: إن

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٧٠).

تلك الأعمال لازمة لمسمىٰ الإيمان، أو جزء منه (نزاعًا لفظيًّا) كما تقدم»[1].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلا يتحقق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام، وليس كل مسلم مؤمنًا، فإنه قد يكون الإيمان ضعيفًا، فلا يتحقق القلب به تحققًا تامًّا مع عمل جوارحه بأعمال الإسلام، فيكون مسلمًا، وليس بمؤمن الإيمان التام، كما قال تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، ولم يكونوا منافقين بالكلية علىٰ أصح التفسيرين، وهو قول ابن عباس وغيره، بل كان إيمانهم ضعيفًا، ويدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ﴾ [الحجرات: ١٤]، يعني لا ينقصكم من أجورها، فدل علىٰ أن معهم من الإيمان ما تقبل به أعمالهم.

وكذلك قول النبي ﷺ **لسعد بن أبي وقاص لما قال له:** لم تُعطِ فلانًا وهو مؤمن، فقال النبي ﷺ: (أو مسلم)، يشير إلىٰ أنه لم يحقق مقام الإيمان، وإنما هو في مقام الإسلام الظاهر، ولا ريب أنه متىٰ ضعف الإيمان الباطن، لزم منه ضعف أعمال الجوارح الظاهرة أيضًا، لكن اسم الإيمان يُنفىٰ عمَّن ترك شيئًا من واجباته، كما في قوله: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)»[2].

وقال: «فالمؤمن كله طيب؛ قلبه، ولسانه، وجسده، بما سكن في قلبه من الإيمان، وظهر علىٰ لسانه من الذكر، وعلىٰ جوارحه من الأعمال الصالحة؛

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٨٢).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ١٠٩).

التي هي ثمرة الإيمان، وداخلة في اسمه»[1].

وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان عمل قلبي، ليس كما يظن بعض الناس أنه لا علاقة له بالعمل، لا، الإيمان أولًا، لابد من أن يتحرك القلب بالإيمان بالله ورسوله، ثم لابد أن يقترن مع هذا الإيمان الذي وقر في القلب أن يظهر ذلك علىٰ البدن والجوارح، لذلك: فقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]؛ نصٌّ قاطعٌ صريحٌ بأن دخول الجنة ليس بمجرد الأماني، كما قال تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، مَن يعمل خيرًا يُجزَ به، مَن يعمل سوءًا يُجزَ به، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧ – ٨]» اهـ[2].

وقال: «فإذًا مِن مقتضيات هذه الشهادة: هو أن نفهم أن من لوازم الإيمان العمل بأركان الإسلام، بل وبكل فضيلةٍ جاء بها الإسلام، وذلك العمل الصالح هو الذي يغذي الإيمان ويقويه، والعكس بالعكس تمامًا، ولهذا: فذاك المذهب الذي يقول: بأن الأعمال الصالحة لا تدخل في مسمىٰ الإيمان؛ يكون من آثاره عدم الاهتمام بالأعمال الصالحة، ولذلك: فحمل المسلمين علىٰ العناية بالأعمال الصالحة؛ يبدأ من شرح الإيمان الصحيح أنه قولٌ وعملٌ، وأنه يزيد وينقص، وليس فقط قول بـ «لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله» مع الإقرار بها، ثم القول بأن الأعمال الصالحة: هذه أمور واجبة ليس لها علاقة في مسمىٰ الإيمان»[3].

---

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ٢٦٠).

(٢) بتصرف يسير من: سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (١١).

(٣) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: (٥٧١).

وقال: «إن الإيمان بدون عمل لا يفيد؛ فالله عَزَّوَجَلَّ حينما يذكر الإيمان يذكره مقرونًا بالعمل الصالح؛ لأننا لا نتصوَّر إيمانًا بدون عمل صالح، إلا أن نتخيَّله تخيلًا، آمن من هنا، قال: أشهد ألا إله إلا الله ومحمد رسول الله، ومات من هنا، هذا نستطيع أن نتصوَّره، لكن إنسان يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله ويعيش دهره مما شاء الله ولا يعمل صالحًا؛ فعدم عمله الصالح هو دليل أنه يقولها بلسانه، ولم يدخل الإيمان إلىٰ قلبه؛ فذكر الأعمال الصالحة بعد الإيمان ليدل علىٰ أن الإيمان النافع هو الذي يكون مقرونًا بالعمل الصالح»[1].

رابعًا: أن ما نطق به أهل السنة والجماعة من أن الإيمان الكامل يستلزم العمل، إنما أرادوا به الرد علىٰ المخالفين، ممن يقولون بتخليد العصاة في نار جهنم، لِمَا وقعوا فيه من الخلل في باب الإيمان، حيث ظنوا بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه كلٌّ لا يتجزأ، إذا ذهب بعضه ذهب كله، ولم يُريدوا به أن الإيمان الناقص لا يستلزم شيئًا من الأعمال، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ هذا المعنىٰ، حيث قال:

«فإن قيل: فإذا كان الإيمان المطلق يتناول جميع ما أمر الله به ورسوله، فمتىٰ ذهب بعض ذلك بطل الإيمان، فيلزم تكفير أهل الذنوب كما تقوله الخوارج، أو تخليدهم في النار وسلبهم اسم الإيمان بالكلية كما تقوله المعتزلة».

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القول عنهم، ثم بيَّن أنه شر من قول المرجئة؛ فقال:

(١) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤ / ٢٨).

«وكلا هذين القولين شر من قول المرجئة، فإن المرجئة منهم جماعة من العلماء والعباد المذكورين عند الأمة بخير، وأما الخوارج والمعتزلة فأهل السنة والجماعة من جميع الطوائف مطبقون علىٰ ذمهم».

ثم بيَّن أن قولهم هذا من البدع المشهورة المتفق علىٰ بطلانها؛ فقال:

«ينبغي أن يُعرف أن القول الذي لم يوافق الخوارج والمعتزلة عليه أحدٌ من أهل السنة؛ هو القول بتخليد أهل الكبائر في النار، فإن هذا القول من البدع المشهورة، وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين علىٰ أنه لا يخلد في النار أحدٌ ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان...

إلىٰ أن قال:

وأما قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متىٰ ذهب بعضه ذهب كله، لم يبق منه شيء»(١).

ونحن لو أخذنا كلام الإمام الألباني فقط كمثال، لاتضح لنا الأمر وضوحًا جليًّا لا إشكال فيه، وأنه قد أراد أن يُثبت به حكم تارك الصلاة تكاسلًا، أو ما هو دونها من الأعمال، كما أراد أن يُثبت به حكم من وقع في كبيرةٍ من الكبائر، ولم يُرِد إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد، وذلك أن قوله: «سيعودون إلىٰ الدعوىٰ التي لا أصل لها، وهي: أن الإيمان يستلزم العمل، نحن نقول: الإيمان الكامل يستلزم العمل»؛ جاء في مقام الرد

(١) انظر: مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٢٢ - ٢٢٣).

علىٰ من يُكفر المسلمين، ويَحكم عليهم بالخلود في النار متىٰ ما تركوا شيئًا من الأركان والواجبات، أو وقعوا في كبيرةٍ من كبائر الذنوب، حتىٰ أنه قد وصَفهم بالغلو بسبب ذلك.

ونحن نعلم: أن المشغبين علىٰ الإمام الألباني في هذا الباب، إنما يُشغبون عليه لعدم تكفيره تارك الصلاة تكاسلًا، حتىٰ ألحقوه بالمرجئة بسبب ذلك، وإن كانوا قد نسبوا إليه - بعد ذلك - القول بعدم تكفير تارك عمل الجوارح بالكلية، ليَفروا من إلزام أهل السنة لهم بأن يُلحقوا كل من لم يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا بالمرجئة، وأنىٰ لهم ذلك، فجمهور أهل السنة علىٰ هذا القول.

كما نعلم أيضًا أنه أراد بهذا القول الرد علىٰ هؤلاء المشغبين عليه بالباطل، خاصة وأننا نعلم بأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يقول بأن الإيمان يَكمل بشيءٍ من الأعمال؛ كالصلاة مثلًا، أو كالإتيان بالأركان الأربعة، مع ترك غيرها من الواجبات، وإنما يقول كما هو قول أهل السنة والجماعة بأن الإيمان الكامل لا يدخله الخلل من جهة الأعمال، وأنه متىٰ ما دخله الخلل، كان ذلك دليلًا علىٰ نقصانه، وأنه لم يبقَ كاملًا كما كان قبل دخول الخلل فيه، وأن العبد إذا فعل بعض المأمورات، وترك بعضها، كان معه من الإيمان بحسب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

والمقصود: أن أهل السنة والجماعة يقولون: بأن الإيمان الكامل يستلزم جميع الأعمال، كما يستلزم ترك جميع الكبائر، وأنه متىٰ ما أخل العبد في شيءٍ من ذلك، فإن ذلك لنقص إيمانه. ولا يقولون: بأن ناقص الإيمان يكون مجردًا من كل عمل.

- الخطأ الثالث: الخلل في فهم قاعدة التلازم بين الباطن والظاهر عند أهل السنة والجماعة.

وهذا الخطأ أيضًا؛ ناتجٌ عن الخطأين السابقين، إذ لو عَرفوا الفرق بين الإيمان الكامل والإيمان الناقص من حيث استلزامهما العمل من عدمه، وفهموا كلام الأئمة؛ إذا ما قال قائلهم بأن الإيمان الكامل يستلزم العمل، لَمَا وقعوا في هذا الفهم الخاطئ لِمَا أراده أهل السنة والجماعة من إثباتهم التلازم بين الباطن والظاهر، ولعَلِموا بأن هذا التلازم المذكور في باب الإيمان؛ إنما أرادوا به إلزام المرجئة بإدخال أعمال الجوارح في مسمىٰ الإيمان، كما أدخلوا فيه أعمال القلوب، وذلك بأن بيَّنوا لهم بأن القلب والجوارح متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، وأن العمل الظاهر لا يمكن أن يتخلف مع وجود الإيمان الصحيح في القلب، حتىٰ وإن كان ضعيفًا، فإن أثر هذا الضعف سيظهر علىٰ أعمال الجوارح ولابد، وذلك أن الأعمال تتفاوت، فتزيد وتنقص بحسب ما في القلب من الإيمان.

وقد سبق أن ذكرت كثيرًا من الأقوال الدالة علىٰ هذا التلازم بين الباطن والظاهر، والمبينة له، وذلك عند ذكر إجماع أهل السنة والجماعة علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وعند ذكر إجماعهم علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل أيضًا، وهذا أيضًا مما يُغني عن إعادته هنا، غير أني أشير له إشارة؛ فأقول:

❁ قد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان المنافي للكفر؛ لا وجود له في القلب، من غير أمور ظاهرة، إذ لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر؛ فقال:

«والله سبحانه في غير موضع يبين أن تحقيق الإيمان وتصديقه بما هو من الأعمال الظاهرة والباطنة، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ

وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ جَامِعٖ لَّمۡ يَذۡهَبُواْ حَتَّىٰ يَسۡتَـٔۡذِنُوهُۚ﴾ [النور: ٦٢]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥].

فإذا قال القائل: هذا يدل علىٰ أن الإيمان ينتفي عند انتفاء هذه الأمور، لا يدل علىٰ أنها من الإيمان، قيل: هذا اعتراف بأنه ينتفي الإيمان الباطن مع عدم مثل هذه الأمور الظاهرة، فلا يجوز أن يدعي أنه يكون في القلب إيمان ينافي الكفر بدون أمور ظاهرة: لا قول ولا عمل، وهو المطلوب، وذلك تصديق، وذلك: لأن القلب إذا تحقق ما فيه؛ أثَّر في الظاهر ضرورةً، لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر...

إلىٰ أن قال:

ومن عرف الملازمات التي بين الأمور الباطنة والظاهرة، زالت عنه شبهات كثيرة في مثل هذه المواضع التي كثر اختلاف الناس فيها»[1].

۞ وبيَّن مفهوم التلازم بين الباطن والظاهر بما يزيل عنه أكثر الشبهات، وذلك حين ذكر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا﴾ [النساء: ٦١]، ثم ذكر بعده أن من لم يكن

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٤٥).

مبغضًا لشيءٍ من المحرمات أصلًا، لم يكن معه إيمانٌ أصلًا؛ إذ إن الباطن لابد أن يظهر لازمه على الظاهر، ولو كان أقل القليل؛ حيث قال:

«والدعاء إلىٰ ما أنزل يستلزم الدعاء إلىٰ الرسول، والدعاء إلىٰ الرسول يستلزم الدعاء إلىٰ ما أنزله الله، وهذا مثل طاعة الله والرسول؛ فإنهما متلازمان، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله، ومن أطاع الله فقد أطاع الرسول.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]؛ فإنهما متلازمان، فكل من شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدىٰ، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، وكل من اتبع غير سبيل المؤمنين، فقد شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدىٰ، فإن كان يظن أنه متبع سبيل المؤمنين وهو مخطئ، فهو بمنزلة من ظن أنه متبع للرسول وهو مخطئ.

وهذه (الآية) تدل علىٰ أن إجماع المؤمنين حجة من جهة أن مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول، وأن كل ما أجمعوا عليه فلابد أن يكون فيه نَصٌّ عن الرسول، فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع، وبانتفاء المنازع من المؤمنين؛ فإنها مما بيَّن الله فيه الهدىٰ...

إلىٰ أن قال:

ومن هذا الباب قول النبي ﷺ: «**لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر**»، وقوله: «**آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار**»، فإن من علم ما قامت به الأنصار من نصر الله ورسوله من أول الأمر، وكان محبًّا لله ولرسوله؛ أحبهم قطعًا، فيكون حبه لهم علامة الإيمان الذي في قلبه، ومن أبغضهم لم يكن في قلبه الإيمان الذي أوجبه الله عليه.

وكذلك من لم يكن في قلبه بغض ما يبغضه الله ورسوله من المنكر الذي حرمه الله ورسوله من الكفر والفسوق والعصيان، لم يكن في قلبه الإيمان الذي أوجبه الله عليه، فإن لم يكن مبغضًا لشيءٍ من المحرمات أصلًا، لم يكن معه إيمان أصلًا، كما سنبينه إن شاء الله تعالىٰ»[1].

وقال: «وأما قولهم: إن الله فرق بين الإيمان والعمل في مواضع، فهذا صحيح، وقد بينا أن الإيمان إذا أُطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرن به الأعمال، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة، وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، لا يُتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متىٰ نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب؛ فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب؛ وحيث عُطفت عليه الأعمال؛ فإنه أُريد أنه لا يُكتفىٰ بإيمان القلب، بل لابد معه من الأعمال الصالحة»[2].

وقال: «وهنا أصول تنازع الناس فيها؛ منها: أن القلب هل يقوم به تصديق أو تكذيب ولا يظهر قط منه شيء علىٰ اللسان والجوارح وإنما يظهر نقيضه من غير خوف؟ فالذي عليه السلف والأئمة وجمهور الناس أنه لابد من ظهور موجب ذلك علىٰ الجوارح، فمن قال: إنه يصدق الرسول ويحبه ويعظمه بقلبه ولم يتكلم قط بالإسلام، ولا فعل شيئًا من واجباته بلا خوف، فهذا لا يكون مؤمنًا في الباطن؛

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٨).

وإنما هو كافر»(١).

وقال: «وقد قال النبي ﷺ: «**إن في الجسد مضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

فبين أن صلاح القلب مستلزمٌ لصلاح الجسد، فإذا كان الجسد غير صالح دلَّ علىٰ أن القلب غير صالح، والقلب المؤمن صالح، فعُلِم أن من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به لا يكون قلبه مؤمنًا، حتىٰ إن المكره إذا كان في إظهار الإيمان فلابد أن يتكلم مع نفسه وفي السر مع من يأمن إليه، ولابد أن يظهر علىٰ صفحات وجهه وفلتات لسانه، كما قال عثمان.

وأما إذا لم يظهر أثر ذلك لا بقوله، ولا بفعله قط؛ فإنه يدل علىٰ أنه ليس في القلب إيمان، وذلك أن الجسد تابعٌ للقلب، فلا يستقر شيءٌ في القلب إلا ظهر موجبه ومقتضاه علىٰ البدن ولو بوجهٍ من الوجوه...»(٢).

وقال: «وأصل صلاح القلب صلاح إرادته ونيته، فإن لم يصلح ذلك لم يصلح القلب، والقلب هو المضغة التي إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد.

وكذلك قوله: (ليس له فيما يجري في المملكة تحكم): إن أراد به أنه لا يغار إذا انتُهِكت محارم الله، ولا يغضب لله، ولا يأمر بمعروف، ولا ينهىٰ عن منكر، ولا يجاهد في سبيل الله، فهذا فاسقٌ مارق، بل كافر، وإن أظهر الإسلام فهو منافقٌ، وإن

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٤/ ١٢٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٤/ ١٢١).

كان له نصيبٌ من الزهد والعبادة ما كان فيه.

ومعلوم أن المؤمن لا يخلو من ذلك بالكلية، ومن خلا من ذلك بالكلية فهو منافقٌ محض، وكافرٌ صريح، إذ المؤمن لابد أن يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهما، ولابد أن يتبرأ من الإشراك بالله، وأعداء الله...

إلىٰ أن قال:

وأيضًا فالقائل لذلك لا يثبت عليه، بل لابد أن يكره أمورًا كثيرةً مضرة، وكثيرًا ما يعتدي في إنكارها حتىٰ يخرج عن العدل، فهذا خروج عن العقل والدين، وعن الإنسانية بالكلية، إذا أُخِذ علىٰ عمومه، وأما إن قَبِل ذلك في بعض الأمور، بحيث يترك الكراهة أحيانًا لما كرهه الله، والغيرة أحيانًا إذا انتُهِكَت محارم الله، فهذا ناقص الإيمان بحسب ذلك»[(١)].

وقال: «فأما حب القلب وبغضه، وإرادته وكراهته، فينبغي أن تكون كاملة جازمة، لا يوجب نقص ذلك إلا نقص الإيمان، وأما فعل البدن فهو بحسب قدرته، ومتىٰ كانت إرادة القلب وكراهته كاملة تامة، وفعل العبد معها بحسب قدرته، فإنه يُعطىٰ ثواب الفاعل الكامل، كما قد بيَّناه في غير هذا الموضع»[(٢)].

۞ وذكر العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يُبين مفهوم التلازم أيضًا بوضوح، إذ نصَّ علىٰ أن عدم طاعة القلب يَلزم منها عدم طاعة الجوارح، إذ لو أطاع القلب وانقاد؛ لأطاعت الجوارح وانقادت، وأنه يلزم من عدم طاعة الجوارح وانقيادها،

---

(١) الاستقامة (٢/ ٣٤).

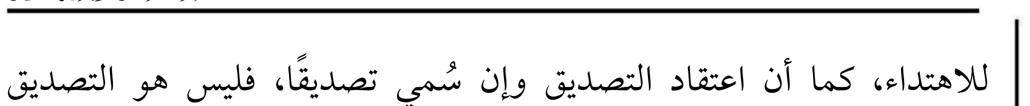
(٢) الاستقامة (٢/ ٢٢١).

عدم التصديق المستلزم للطاعة، كما ذكر أن الإيمان ليس هو مجرد التصديق، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد؛ فقال:

«وها هنا أصل آخر، وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان: قول القلب؛ وهو الاعتقاد، وقول اللسان؛ وهو التكلم بكلمة الإسلام.

والعمل قسمان: عمل القلب؛ وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب؛ لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق، فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة.

فأهل السنة مجمعون علىٰ زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده، كما لم ينفع إبليس، وفرعون وقومه، واليهود، والمشركين؛ الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول ﷺ، بل ويقرون به سرًّا وجهرًا، ويقولون: ليس بكاذب، ولكن لا نتبعه، ولا نؤمن به، وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب، فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح، ولاسيما إذا كان ملزومًا لعدم محبة القلب وانقياده؛ الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم، كما تقدم تقريره، فإنه يَلزمه من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح، إذ لو أطاع القلب وانقاد؛ أطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعته وانقياده، عدم التصديق المستلزم للطاعة، وهو حقيقة الإيمان؛ فإن الإيمان ليس مجرد التصديق كما تقدم بيانه، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد، وهكذا الهدىٰ؛ ليس هو مجرد معرفة الحق وتَبيُّنه، بل هو معرفته المستلزمة لاتباعه والعمل بموجبه، وإن سمي الأول هدىٰ، فليس هو الهدىٰ التام المستلزم



للاهتداء، كما أن اعتقاد التصديق وإن سُمي تصديقًا، فليس هو التصديق المستلزم للإيمان، فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته»[1].

۞ وبيَّن أن تخلف العمل الظاهر مع عدم المانع دليلٌ علىٰ فساد الباطن وخلوه من الايمان؛ فقال:

«الإيمان له ظاهر وباطن، وظاهره: قول اللسان، وعمل الجوارح، وباطنه: تصديق القلب، وانقياده، ومحبته، فلا ينفع ظاهر لا باطن له، وإن حقن به الدماء، وعصم به المال والذرية، ولا يجزئ باطن لا ظاهر له؛ إلا إذا تعذر بعجز، أو إكراه وخوف هلاك، فتخلف العمل ظاهرًا مع عدم المانع دليل علىٰ فساد الباطن وخلوه من الايمان، ونقصه دليل نقصه، وقوته دليل قوته، فالإيمان: قلب الإسلام ولبه، واليقين: قلب الإيمان ولبه، وكل علم وعمل لا يزيد الإيمان واليقين قوة فمدخول، وكل إيمان لا يبعث علىٰ العمل فمدخول»[2].

۞ **وبين الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا التلازم أيضًا؛ فقال:**

«وقد بوب البخاري علىٰ هذا الحديث: «باب تفاوت أهل الإيمان في الأعمال»؛ فقد يكون مراده الأعمال القائمة بالقلب، كما بوب علىٰ أن المعرفة فعل القلب. وقد يكون مراده أن أعمال الجوارح تتفاوت بحسب تفاوت إيمان القلوب، فإنهما متلازمان»[3].

وقال: «وفي مسند الإمام أحمد؛ عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «**لا يستقيم**

(١) الصلاة وحكم تاركها (ص: ٧٠).

(٢) الفوائد (ص: ٨٥).

(٣) فتح الباري لابن رجب (١ / ٩٥).



إيمان عبد حتىٰ يستقيم قلبه»؛ والمراد باستقامة إيمانه: استقامة أعمال جوارحه، فإن أعمال الجوارح لا تستقيم إلا باستقامة القلب، ومعنىٰ استقامة القلب أن يكون ممتلئًا من محبة الله، ومحبة طاعته، وكراهة معصيته، قال الحسن لرجل: داوِ قلبك؛ فإن حاجة الله إلىٰ العباد صلاحُ قلوبهم: يعني أن مراده منهم ومطلوبه صلاحُ قلوبهم، فلا صلاح للقلوب حتىٰ تستقر فيها معرفة الله وعظمته ومحبته وخشيته ومهابته ورجاؤه والتوكل عليه، وتمتلئ من ذلك، وهذا هو حقيقة التوحيد، وهو معنىٰ (لا إله إلا الله)، فلا صلاح للقلوب حتىٰ يكون إلهُها الذي تألَهُه وتعرفه وتحبه وتخشاه هو الله وحده لا شريك له، ولو كان في السماوات والأرض إله يؤلَّه سوىٰ الله، لفسدت بذلك السماوات والأرض، كما قال تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فعلم بذلك: أنه لا صلاح للعالم العلوي والسفلي معًا حتىٰ تكون حركات أهلها كلها لله، وحركات الجسد تابعة لحركة القلب وإرادته، فإن كانت حركته وإرادته لله وحده، فقد صلح وصلحت حركات الجسد كله، وإن كانت حركة القلب وإراداته لغير الله تعالىٰ، فسد، وفسدت حركات الجسد بحسب فساد حركة القلب»(١).

❁ **وبيَّن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا التلازم أيضًا؛ فقال:**

«الإيمان عمل قلبي، ليس كما يظن بعض الناس أنه لا علاقة له بالعمل، لا، الإيمان أولًا، لابد من أن يتحرك القلب بالإيمان بالله ورسوله، ثم لابد أن يقترن

(١) جامع العلوم والحكم (١ / ٢١١).

مع هذا الإيمان الذي وقر في القلب أن يظهر ذلك علىٰ البدن والجوارح»[1].

وقال: «وعلىٰ هذا، فإذا قال المسلم: «لا إله إلا الله» بلسانه؛ فعليه أن يضم إلىٰ ذلك معرفة هذه الكلمة بإيجاز، ثم بالتفصيل، فإذا عرف وصدَّق وآمن؛ فهو الذي يَصدُق عليه تلك الأحاديث التي ذكرتُ بعضها آنفًا، ومنها قوله ﷺ مشيرًا إلىٰ شيءٍ من التفصيل الذي ذكرتُه آنفًا: «**من قال: لا إله إلا الله، نفعته يومًا من دهره**»؛ أي: كانت هذه الكلمة الطيبة بعد معرفة معناها منجية له من الخلود في النار، وهذا أكرره لكي يرسخ في الأذهان، وقد لا يكون قد قام بمقتضاها من كمال العمل الصالح، والانتهاء عن المعاصي، ولكنه سلم من الشرك الأكبر، وقام بما يقتضيه ويستلزمه شروط الإيمان؛ من الأعمال القلبية والظاهرية، حسب اجتهاد بعض أهل العلم، وفيه تفصيل ليس هذا محل بسطه؛ وهو تحت المشيئة، وقد يدخل النار جزاء ما ارتكب، أو فعَل من المعاصي، أو أخلَّ ببعض الواجبات، ثم تنجيه هذه الكلمة الطيبة، أو يعفو الله عنه بفضلٍ منه، وكرمه، وهذا معنىٰ قوله ﷺ المتقدم ذكره: «**من قال: لا إله إلا الله، نفعته يومًا من دهره**»، أما من قالها بلسانه، ولم يفقه معناها، أو فقه معناها، ولكنه لم يؤمن بهذا المعنىٰ؛ فهذا لا ينفعه قوله: لا إله إلا الله، إلا في العاجلة؛ إذا كان يعيش في ظل الحكم الإسلامي، وليس في الآجلة»[2].

وقال: «فحينما يأمر ربنا عَزَّوَجَلَّ الناس بأن يَدخلوا في السِّلم كافة، وأن يُؤمنوا

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (١١).

(٢) التوحيد أولًا يا دعاة الإسلام (ص: ٢٠).



بالله ورسوله؛ فهو لا يعني فقط أن يَظَل المسلم يقتصر علىٰ قوله: لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، ثم هو لا يقوم بحق هذه الشهادة، أو بحق هاتين الشهادتين!

الشهادة الأولىٰ: «لا إله إلا الله»؛ هذه كما تعلمون ولا أُفِيض في هذا الجانب؛ تستلزم فَهم المسلم للتوحيد بأقسامه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية أو العبادة، وتوحيد الأسماء والصفات.

لكن الشهادة الثانية: وهي: «أن محمدًا رسول الله ﷺ»؛ تستلزم أولًا: الفهم الصحيح لرسالة النبي ﷺ، ثم العمل بها...

فإذًا مِن مقتضيات هذه الشهادة: هو أن نفهم أن من لوازم الإيمان العمل بأركان الإسلام، بل وبكل فضيلة جاء بها الإسلام، وذلك العمل الصالح هو الذي يغذي الإيمان ويقويه، والعكس بالعكس تمامًا، ولهذا: فذاك المذهب الذي يقول: بأن الأعمال الصالحة لا تدخل في مسمىٰ الإيمان؛ يكون من آثاره عدم الاهتمام بالأعمال الصالحة...»(١).

وقال: «فالقلب هو بلا شك مَجمَع كل الأفكار، كل الآراء، كل العقائد، صالحةً أو طالحةً، فهذا القلب بما فيه من هذه الأفكار الصالحة أو الطالحة هو الذي يدفع الإنسان إلىٰ العمل في حياته الدنيوية هذه»(٢).

وقال: «وكثيرٌ من الناس يَجهلون أن هناك ارتباطًا وثيقًا جدًّا بين ظاهر الإنسان وباطنه، وهذا الارتباط الوثيق؛ مما توافرت كثيرٌ من أحاديث الرسول ﷺ في

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٥٧١).

(٢) متفرقات للألباني - الشريط رقم: (٢٥٠).

الدلالة عليها، ولعلكم تعلمون العبارة التي تُذكر في كثيرٍ من الكتب «الظاهر عنوان الباطن»، وهذا الذي أشار إليه الشاعر قديمًا حين قال:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ وإنْ خالَها تخفىٰ علىٰ الناس تُعلَمِ

فلابد ما يكون هناك ارتباط بين الظاهر وبين الباطن، لذلك عُنِيَ رسول الله ﷺ عنايةً بالغةً في إصلاح ظواهر المسلمين فضلًا عن باطنهم، فهو عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كما جاء بإصلاح القلوب والبواطن، كذلك جاء بإصلاح الأجساد والظواهر معًا، فليس الأمر فقط كما يقول كثيرٌ من الناس: العبرة بما في الباطن، نعم، العبرة بما في الباطن، لكن ذلك لا يستلزم عدم العناية بالظاهر»(١).

وبهذا نعلم أنه لا خلاف بين أهل السنة والجماعة في أن الإيمان يستلزم العمل، سواء كان الإيمان كاملًا، أو ناقصًا، وذلك أن الإيمان الكامل عندهم جميعًا يستلزم فعل جميع الواجبات، وترك جميع الكبائر، فلا يدخله الخلل في الأعمال من هاتين الجهتين، وأما الإيمان الناقص؛ فيستلزم مِن فعل الأعمال والواجبات، ومِن ترك الكبائر والمحرمات؛ بقدر ما في القلب من الإيمان، إذ هو الذي يدخله الخلل والقصور من جهة الأعمال، سواء من حيث التروك، أو الأفعال.

الشبهة الثالثة: ظنهم أن لفظة: (لا يتم) أو (لا يستقيم) إذا ما نطق بها العلماء فإنما يراد بها: (الكمال) فقط في جميع الأحوال ولا يراد بها (الإجزاء والقبول) ولو في حال من الأحوال.

وهذا فهمٌ خاطئٌ، وذلك أنه مما لا شك فيه أن لفظة: (لا يتم) أو (لا يستقيم)؛ قد تُطلق ويُراد بها (الكمال)، وهذا أمرٌ معلومٌ، ومفروغٌ منه، ولكنها أيضًا قد تُطلق

(١) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (١).



ويُراد بها (الصحة والقبول والإجزاء)، وهذا في كلام أهل العلم كثير، فمن ذلك:

- **ما جاء عن الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال:**

«لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة، وكان من مضىٰ من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل، والعمل من الإيمان، والإيمان من العمل، وإنما الإيمان اسم يجمع هذه الأديان اسمها، ويصدقه العمل، فمن آمن بلسانه، وعرف بقلبه، وصدق بعمله، فتلك العروة الوثقىٰ التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه، ولم يعرف بقلبه، ولم يصدقه بعمله، لم يقبل منه، وكان في الآخرة من الخاسرين»[1].

ومما لا شك فيه أن لفظة: (لا يستقيم) هنا؛ قد أريد بها: (الإجزاء والقبول)، ولم يُرَد بها: (الكمال)، فهي بمعنىٰ: (لا يصح) أو (لا يجزئ)، وليست بمعنىٰ: (لا يكمل)، وذلك أن القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية لا يختلفون مع القائلين بكفره في أن الإيمان لا يَصح ولا يجزئ إلا بالقول؛ الذي هو: النطق بالشهادتين، فليس لهم بعد ذلك أن يفرقوا بينها، فإما أن تكون هذه اللفظة جاءت للدلالة علىٰ (الإجزاء والقبول) في العبارة كلها، وإما أن تكون قد أريد بها: (الكمال والتمام) في العبارة كلها، وهذا محال.

وقد سبق أن ذكرت عن أهل السنة والجماعة ما يفيد هذا المعنىٰ وذلك عند ذكر إجماعهم علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل، وأكتفي لتأكيده بما ذكره الإمام أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حين بيَّن أن الإيمان: قول وعمل، وأنه

(١) ذكره اللالكائي في : شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٩٥٥)، وابن بطة العكبري في: الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٨٠٧)، وابن تيمية في: مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٦).

لا ينفع قول إلا بعمل؛ فقال:

«وأن الإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة»[١].

وبما ذكره الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال:

«ثم اعلموا: أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق، إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نُطقًا، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق اللسان حتىٰ يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث: كان مؤمنًا، دلَّ علىٰ ذلك القرآن والسنة وقول علماء المسلمين»[٢].

وقال: «بل نقول والحمد لله قولًا يوافق الكتاب والسنة، وعلماء المسلمين؛ الذين لا يُستوحش من ذكرهم، وقد تقدم ذكرنا لهم: أن الإيمان معرفةٌ بالقلب تصديقًا يقينًا، وقولٌ باللسان، وعملٌ بالجوارح، ولا يكون مؤمنًا إلا بهذه الثلاثة، لا يجزي بعضها عن بعض، والحمد لله علىٰ ذلك»[٣].

وقال: «فهذا مما يدلك علىٰ أن علىٰ القلب الإيمان، وهو التصديق والمعرفة، لا ينفع القول إذا لم يكن القلب مصدقًا بما ينطق به اللسان مع العمل، فاعلموا ذلك»[٤].

وقال: «وأما الإيمان بما فُرض علىٰ الجوارح تصديقًا لما آمن به القلب، ونطق به اللسان، فقوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ۩﴾ إلىٰ قوله

(١) أصول السنة للحميدي (ص: ٣٧).

(٢) الشريعة للآجري (٢/ ٦١١).

(٣) الشريعة للآجري (٢/ ٦٨٦).

(٤) الشريعة للآجري (٢/ ٦١٢).

تعالىٰ: ﴿تُفْلِحُونَ ۩﴾ [الحج: ٧٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ في غير موضع من القرآن، ومثله فرض الصيام علىٰ جميع البدن، ومثله فرض الجهاد بالبدن، وبجميع الجوارح.

فالأعمال رحمكم الله بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يُصدِّق الإيمان بعمله بجوارحه؛ مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمنًا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيبًا لإيمانه، وكان العمل بما ذكرناه تصديقًا منه لإيمانه، وبالله التوفيق»(١).

وقال: «وقد قال تعالىٰ في كتابه، وبيَّن في غير موضع أن الإيمان لا يكون إلا بعمل، وبيَّنه النبي ﷺ، خلاف ما قالت المرجئة الذين لعب بهم الشيطان»(٢).

- ما جاء عن ابن حزم الظاهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«وبقي حكم التصديق علىٰ حاله في اللغة، لا يختلف في ذلك إنسي ولا جني، ولا كافر ولا مؤمن، فكل من صدَّق بشيءٍ فهو مصدقٌ به، فمن صدَّق بالله تعالىٰ، وبرسوله ﷺ، ولم يُصدق بما لا يتم الإيمان إلا به، فهو مصدقٌ بالله تعالىٰ، أو برسوله ﷺ، وليس مؤمنًا ولا مسلمًا، لكنه كافرٌ مشرك»(٣).

- ما جاء عن ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«وفي حديث مالك، عن ابن شهاب في هذا الباب من الفقه، أن مِن شَرْطِ

---

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٦١٣).

(٢) الشريعة للآجري (٢/ ٦١٤).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١١٨).

الشهادة التي لا يتم الإيمان إلا بها: الإقرار بالبعث بعد الموت، بعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وقد أجمع المسلمون علىٰ أن من أنكر البعث بعد الموت، فليس بمؤمنٍ، ولا مسلمٍ، ولا يَنفعه ما شهد به»[1].

- ما جاء عن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«وأما إبليس وفرعون واليهود ونحوهم، فما قام بأنفسهم من الكفر وإرادة العلو والحسد، منع من حب الله، وعبادة القلب له؛ الذي لا يتم الإيمان إلا به، وصار في القلب من كراهية رضوان الله، واتباع ما أسخطه، ما كان كفرًا لا ينفع معه العلم»[2].

وقال: «وأما (الإيمان بالرسول) فهو المهم؛ إذ لا يتم الإيمان بالله بدون الإيمان به، ولا تحصل النجاة والسعادة بدونه؛ إذ هو الطريق إلىٰ الله سبحانه، ولهذا كان رُكنَا الإسلام: (أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله)، ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار؛ لا مجرد التصديق...»[3].

وقال: «والذي فرضه الله علىٰ الأعيان علىٰ ضربين: أحدهما: ما لا يتم الإيمان إلا به، وهو معرفة الله وتوحيده، وأنه صانع الأشياء، وأن الكل عبيده، وأمثال ذلك. فهذا يستوي في لزومه العالم والعامي...»[4].

وقال: «وكذلك القلب يراد به المُضغة الصَّنَوْبَرية الشكل التي في الجسد مجرَّدةً، والبهيمة لها قلبٌ بهذا المعنىٰ.

(١) الاستذكار (٢٣/ ١٧٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٦٢).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٣٨).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٤٤).

ويراد به هذه المُضغة مُقيدةً بالروح، ومنه قول النبي ﷺ: «**ألا إن في الجسد مُضْغةً، إذا صلحت، صلح لها سائرُ الجسد، وإذا فسدت، فسد لها سائرُ الجسد، ألا وهي القلب**».

كما في الحديث الآخر: «إذا أصبح ابنُ آدم فإن الأعضاء كلَّها تُكفِّر اللسان - أي: تخضع له وتذل - تقول له: اتَّقِ الله فينا، فإنك إذا استقمتَ استقمنا، وإن اعوجَجْتَ اعوجَجْنا».

وفي حديثٍ آخر: «**لا يستقيمُ إيمانُ عبدٍ حتَّىٰ يستقيمَ قلبُه، ولا يستقيمُ قلبُه حتىٰ يستقيمَ لسانُهُ**».

فاستقامة القلب واللسان تتضمن استقامة الروح والبدن جميعًا، فإن البدن مقترنٌ بالروح، فلا يحصل للبدن عمل اختياري إلا بمشاركة الروح، ولهذا ضرب لهما المثل في الحديث المأثور عن ابن عباس، رواه ابن منده في: (كتاب الروح والنفس)؛ قال: (لا تزال الخصومةُ بين الناسِ حتىٰ يختصمَ الروحُ والبدنُ، فيقول الروح للبدن: أنت أكلتَ وشربتَ ونكحتَ، فيقول البدن: أنت أمرتَ، فيُبعث مَلَكٌ يحكم بينهما، فيقول: مثلكما مثل أعمىٰ ومُقعد دخلا بستانًا، فقال المقعد للأعمىٰ: إني أرىٰ ثمرًا لكن لا أطيقُ قطافه، فقال الأعمىٰ: لكني أقدر أن أقطفه إلا أني لا أراه، فقال له المقعد: تعال فاحملني حتىٰ أعلمك به، فحمله، فجعل المقعد يقول للأعمىٰ: خذ هذا، اقطف هذا، فقطفه، فعلىٰ من العقوبة؟ فقال: عليهما جميعًا، فقال: كذلك الروح والبدن»[1].

---

(١) الرد علىٰ الشاذلي (ص: ١٢٤).



- ما جاء عن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«وهذا بخلاف الحب مع الله، فهو نوعان: نوع يقدح في أصل التوحيد، وهو شرك، ونوع يقدح في كمال الإخلاص ومحبة الله ولا يُخرِج من الإسلام.

فالأول: كمحبة المشركين لأوثانهم وأندادهم، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وهؤلاء المشركون يحبون أوثانهم وأصنامهم وآلهتهم مع الله، كما يحبون الله، فهذه محبة تألُّه وموالاة، يتبعها الخوف والرجاء والعبادة والدعاء، وهذه المحبة هي محض الشرك؛ الذي لا يغفره الله، ولا يتم الإيمان إلا بمعاداة هذه الأنداد، وشدة بغضها وبغض أهلها ومعاداتهم ومحاربتهم، وبذلك أرسل الله جميع رسله، وأنزل جميع كتبه، وخلق النار لأهل هذه المحبة الشركية، وخلق الجنة لمن حارب أهلها وعاداهم فيه وفي مرضاته...»(١).

- ما جاء عن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«اعلم أن هذه الشهادة قد جمعت له ﷺ صفتين، لا يتم إيمان المرء به ﷺ إلا إذا تحقق بمعناهما.

الأولىٰ: كونه ﷺ عبدًا لله تعالىٰ، كغيره من عباده تعالىٰ، فهو مثلهم من هذه الناحية، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠]، وقال ﷺ: «**إنما أنا بشر مثلكم؛ أنسىٰ كما تنسون، فإذا نسيت؛ فذكروني**»، وقال ﷺ: «**لا تطروني، كما أطرَت النصارىٰ عيسىٰ ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله**»...

(١) كتاب الروح (ص: ٥٦٢).

وأما الصفة الأخرىٰ: فهي كونه ﷺ رسولًا اصطفاه الله تعالىٰ، وخصه بالوحي، وأطلعه علىٰ بعض المغيبات، وذلك يستلزم الإيمان بكل ما قاله ﷺ، وصح عنه من التشريعات والإخبار بالمغيبات، سواء كان ذلك موافقًا لعقلك، أو بعيدًا عن فهمك وعقلك، يجب الإيمان بذلك كله، فمن لم يكن هذا موقفه معه ﷺ؛ فهو لم يؤمن حق الإيمان بأن محمدًا رسول الله، فما تنفعه هذه الشهادة، وإن صام وصلىٰ وزعم أنه مسلم»[(١)].

وقال: «والآن أريد أن أتكلم بشيءٍ من التوسع والبسط حول الشهادة الثانية التي لا يتم إيمان المؤمن إلا بها، فمن شهد أن لا إله إلا الله، ثم لم يُتبعها بشهادة أن محمدًا رسول الله، لن تنفعه الشهادة الأولىٰ»[(٢)].

والأقوال الدالة علىٰ هذا المعنىٰ كثيرةٌ جدًّا، وفيما ذكرته كفاية، إذ به يحصل المقصود بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وقد أحسن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان هذا المعنىٰ، حيث قال:

«وحقيقة الفرق أن الإسلام دين، (والدين) مصدر دان يدين دينًا؛ إذا خضع وذل، (ودين الإسلام) الذي ارتضاه الله وبعث به رسله هو الاستسلام لله وحده؛ فأصله في القلب هو الخضوع لله وحده بعبادته وحده دون ما سواه، فمن عبده، وعبد معه إلهًا آخر، لم يكن مسلمًا، ومن لم يعبده، بل استكبر عن عبادته؛ لم يكن مسلمًا، والإسلام: هو الاستسلام لله، وهو الخضوع له، والعبودية له، هكذا قال

---

(١) أصل صفة الصلاة (٣/ ٨٨١).

(٢) متفرقات للألباني – الشريط رقم: (١٥٦).

أهل اللغة: أسلم الرجل إذا استسلم؛ فالإسلام في الأصل من باب العمل، عمل القلب والجوارح.

وأما الإيمان: فأصله تصديق وإقرار ومعرفة، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب؛ والأصل فيه التصديق، والعمل تابع له، فلهذا فسر النبي ﷺ (الإيمان) بإيمان القلب وبخضوعه، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، وفسر (الإسلام) باستسلام مخصوص، هو المباني الخمس، وهكذا في سائر كلامه ﷺ: يفسر الإيمان بذلك النوع، ويفسر الإسلام بهذا، وذلك النوع أعلىٰ، ولهذا قال النبي ﷺ: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**»، فإن الأعمال الظاهرة يراها الناس، وأما ما في القلب من تصديق ومعرفة وحب وخشية ورجاء فهذا باطن؛ لكن له لوازم قد تدل عليه، واللازم لا يدل إلا إذا كان ملزومًا، فلهذا كان من لوازمه ما يفعله المؤمن والمنافق»[1].

وقال: «وإذا أفرد الإيمان أدخل فيه الأعمال الظاهرة؛ لأنها لوازم ما في القلب؛ لأنه متىٰ ثبت الإيمان في القلب والتصديق بما أخبر به الرسول، وجب حصول مقتضىٰ ذلك ضرورة، فإنه ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله علىٰ صفحات وجهه، وفلتات لسانه، فإذا ثبت التصديق في القلب، لم يتخلف العمل بمقتضاه ألبتة، فلا تستقر معرفة تامة، ومحبة صحيحة، ولا يكون لها أثر في الظاهر.

ولهذا ينفي الله الإيمان عمن انتفت عنه لوازمه؛ فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٦٣).

﴿أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: ٨١]، وقوله: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية ونحوها.

فالظاهر والباطن متلازمان، لا يكون الظاهر مستقيمًا إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن؛ فلابد أن يستقيم الظاهر، ولهذا قال النبي ﷺ: «**ألا إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**»، وقال عمر لمن رآه يعبث في صلاته: «**لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه**»، وفي الحديث: «**لا يستقيم إيمان عبد حتىٰ يستقيم لسانه، ولا يستقيم لسانه حتىٰ يستقيم قلبه**».

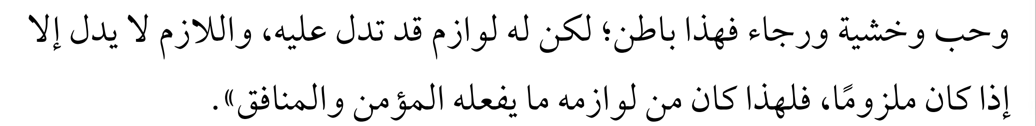
ولهذا كان الظاهر لازمًا للباطن من وجه، وملزومًا له من وجه، وهو دليلٌ عليه من جهة كونه ملزومًا، لا من جهة كونه لازمًا؛ فإن الدليل ملزوم المدلول، يلزم من وجود الدليل وجود المدلول، ولا يلزم من وجود الشيء وجود ما يدل عليه، والدليل يطرد ولا ينعكس، بخلاف الحد فإنه يطرد وينعكس»[(١)].

وفيما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيانٌ واضحٌ للتلازم بين الباطن والظاهر، وبيانٌ واضحٌ أيضًا لمعنىٰ: «**لا يستقيم إيمان عبد حتىٰ يستقيم لسانه، ولا يستقيم لسانه حتىٰ يستقيم قلبه**»، وهذا سيظهر لكل من يفهم هاتين العبارتين الأخيرتين فهمًا صحيحًا، يدعم به ما قبلها.

وذلك قوله:

«فإن الأعمال الظاهرة يراها الناس، وأما ما في القلب من تصديق ومعرفة

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٨ / ٢٧٢).



وحب وخشية ورجاء فهذا باطن؛ لكن له لوازم قد تدل عليه، واللازم لا يدل إلا إذا كان ملزومًا، فلهذا كان من لوازمه ما يفعله المؤمن والمنافق».

وقوله: «ولهذا كان الظاهر لازمًا للباطن من وجه، وملزومًا له من وجه، وهو دليل عليه من جهة كونه ملزومًا، لا من جهة كونه لازمًا؛ فإن الدليل ملزوم المدلول، يلزم من وجود الدليل وجود المدلول، ولا يلزم من وجود الشيء وجود ما يدل عليه».

إذ أراد أن يُبين بهما أمرين اثنين:

الأمر الأول: أنه متىٰ ما وُجِد الملزوم وُجِد اللازم.

والملزوم: هو إيمان القلب، واللازم: هو قول اللسان، وعمل الجوارح.

وذلك يعني: أنه متىٰ ما وُجِد إيمان القلب، وُجِد قول اللسان، وعمل الجوارح، ولابد، وذلك أن الإيمان إذا وقر في القلب، وكان إيمانًا صحيحًا، فإن من لوازمه أن يظهر أثره علىٰ اللسان والجوارح، إذ لا يمكن أن يتخلف قول اللسان، وعمل الجوارح مع صحة إيمان القلب.

الأمر الثاني: أنه ليس كل ما وُجِد اللازم وُجِد الملزوم.

وذلك يعني: أنه ليس كل ما وُجِد قول اللسان، وعمل الجوارح، وُجِد إيمان القلب، وذلك أن قول اللسان، وأعمال الجوارح، قد يأتي بها من لم يكن مؤمنًا أصلًا، ولم يدخل الإيمان قلبه، بل من يكون منافقًا يُظهر الإيمان، ويُبطن الكفر، وهو في الدرك الأسفل من النار، فيوجد اللازم والحال هذه، وهو: قول اللسان، وعمل الجوارح، ولا يوجد الملزوم، وهو: إيمان القلب.

وفي ذلك؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والتحقيق: أن كل عمل في الظاهر من مؤمن لابد أن يصحبه عمل القلب، بخلاف العكس، فلا يُتصور عمل البدن منفردًا إلا من المنافق الذي يصلي رياء، وكان عمله باطلًا حابطًا، ففرقٌ بين المنافق والمؤمن، فيظهر الفرق بين المؤمن الذي يقصد عبادة الله بقلبه مع الوسواس، وبين المنافق الذي لا يصلي إلا رياء الناس»(١).

والمقصود: أنه متىٰ ما نطق العلماء بلفظة: (لا يتم) أو (لا يستقيم)؛ فإن الأصل في ذلك أن يُنظر للعبارة وما تتجه إليه، فإن أريد بها (الكمال والتمام)؛ حُملت علىٰ (الكمال والتمام)، وإن أريد بها (الإجزاء والقبول)؛ حُملت علىٰ (الإجزاء والقبول).

الشبهة الرابعة: ظنهم أن علماء السنة في زماننا قد ذبوا عن الإمام الألباني ودافعوا عنه مع نسبتهم إليه القول بإيمان تارك العمل بالكلية مما يدل على أن هذه المسألة خلافية عندهم.

وهذا فهمٌ خاطئٌ، بل قد ذب علماء السنة عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ودافعوا عنه؛ لأنه لا خلاف عندهم جميعًا بأنه لم يأتِ بقولٍ جديد، وإنما قال بما قاله جمهور العلماء، من أن تارك الصلاة تكاسلًا لا يكفر، مادام مؤمنًا بوجوبها، فهو يُثبت الإيمان لتارك الصلاة تكاسلًا، كما يُثبته جمهور العلماء، ومنهم: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية، دون أن يخطر له علىٰ بال، ولا أن يخطر لهؤلاء الأئمة الذابِّين عن الألباني علىٰ بال القول بإيمان تارك العمل بالكلية من

(١) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ (٣/ ١٠٠).

عدمه؛ إذ إن هذه الصورة الخيالية لا وجود لها عند أحدٍ من الأئمة، لا المتقدمين، ولا المتأخرين، ولا المعاصرين، وإنما هي صورة خيالية قد تصوَّرها وأثبت وجودها القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية فقط، دون غيرهم، إذ لا وجود لها إلا في أذهان مَن حمل لواءها.

وقد بيَّن العلامة أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المعنىٰ بوضوح، وذلك حين سُئل:

ما رأيكم فيمن يصف الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه مرجئ، مع أن سماحة الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين رحمهما الله في حياتهما لم يَذكرَا ذلك عنه، بل ذَكرَا عنه كل خير، فما رأيكم في ذلك؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما يُفيد بأن الخلاف محصورٌ في تارك الصلاة تكاسلًا، وليس في تارك العمل بالكلية من عدمه، كما توهَّمه بعض الناس، فقال:

«رأينا في ذلك أن من يقول هذا الكلام؛ فإنه قد ظلم الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد حبس نفسه سبعين عامًا في خدمة السنة، وعمل أعمالًا يُشكر عليها، وقد لا تجدها لأحدٍ غيره، وإذا نظرت في سيرة الأولين والآخرين لا تجد لأحدٍ خدمةً للسنة كما خَدم.

إذًا فمن يقول هذا فقد ظلم الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا القول، وسيلقىٰ جزاءه، الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إن الإيمان يزيد وينقص، ويقول: إن العمل من الإيمان، إلا أنه قال في الصلاة كما قال غيره من الأئمة بأن تَركَها تكاسلًا لا يُعد كفرًا، قال هذا ورجَّحه كما قال غيره.

فالذي يقول بأنه مرجئ، في نظري: أنه ظَلم الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا القول،

وسيحاكمه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين يدي ربه، كذلك أيضًا قرأت ما كَتب جماعةٌ، فلم أرَ فيه ما يوجب هذا القول، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وإنما الشيطان يريد أن يُفرق أهل السنة والجماعة، وإخوان الشياطين من الحزبيين ومن تعاطف معهم لعل لهم يدًا في هذا، نسأل الله أن يُصلح الأحوال»[1].

ثم لو تتبعنا ما استدلت به هذه الطائفة - القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية - مِن أقوال العلماء في الذب عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لَمَا وجدنا شيئًا مما يُدندنون حوله مِن أن العلماء قد عذروا الألباني ودافعوا عنه، مع علمهم بأنه يقول بإيمان تارك العمل بالكلية، مما يدل علىٰ أنهم اعتبروا قوله هذا من أقوال أهل السنة والجماعة.

بل لوجدنا أن هذا الفهم لا وجود له إلا في أذهان القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، وقد سبق أن ذكرتُ في أكثر من موطن من هذه الرسالة ما ذكره الألباني نفسه من أن اتهامه بالإرجاء، إنما كان سببه أنه لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، لا أنه يقول بإيمان تارك العمل بالكلية، كما هو زعم هذه الطائفة.

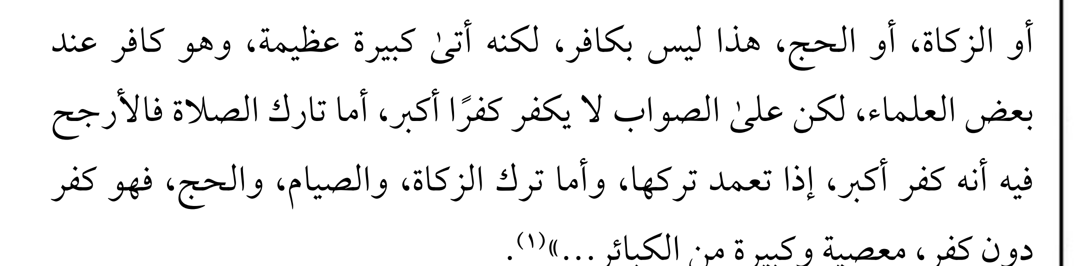
وقد استدلوا بقول العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظنًّا منهم بأنه يُقرر وجود مَن يقول مِن أهل السنة والجماعة بإيمان تارك العمل بالكلية، وذلك لَمَّا سُئل:

هل العلماء الذين قالوا بعدم كفر من ترك أعمال الجوارح، مع تلفظه بالشهادتين، ووجود أصل الإيمان القلبي، هل هم من المرجئة؟

فأجاب: «هذا من أهل السنة والجماعة، من قال بعدم كفر من ترك الصيام،

---

(١) فتح الرحيم الودود (ص: ٢٧٢).



أو الزكاة، أو الحج، هذا ليس بكافر، لكنه أتىٰ كبيرة عظيمة، وهو كافر عند بعض العلماء، لكن علىٰ الصواب لا يكفر كفرًا أكبر، أما تارك الصلاة فالأرجح فيه أنه كفر أكبر، إذا تعمد تركها، وأما ترك الزكاة، والصيام، والحج، فهو كفر دون كفر، معصية وكبيرة من الكبائر...»[1].

فغفلت هذه الطائفة عن أنه قد ذكر ترك شيءٍ من الأعمال، لا كلها، إذ من الواضح من السؤال: أن السائل قد أراد مسألة تارك أعمال الجوارح بالكلية، أما الإمام ابن باز فقد فَهم من السؤال ما هو مفهومٌ ومتقررٌ عند العلماء من أن الترك إنما يكون لشيءٍ من الأعمال، لا كلها، ولذلك أجابه بما هو مفهومٌ ومتقررٌ عند الجميع، دون أن يتطرَّق لتارك العمل بالكلية، من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد.

وأيضًا استدلوا بقول العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ظنًّا منهم بأنه قد نفىٰ عن الألباني تهمة الإرجاء مع أنه يُثبت عليه القول بإيمان تارك أعمال الجوارح بالكلية، مما يدل علىٰ أن المسألة خلافية عنده، وأن هذا القول من أقوال أهل السنة والجماعة، وذلك قوله كما هو منشور علىٰ شبكة الإنترنت:

«الألباني عالم محدث فقيه، وإن كان محدثًا أقوىٰ منه فقيهًا، ولا أعلم له كلامًا يدل علىٰ الإرجاء أبدًا...».

وقوله: «من رمىٰ الشيخ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ، إما أنه لا يَعرف الألباني، وإما أنه لا يَعرف الإرجاء».

ونفي تهمة الإرجاء عن الألباني حقٌّ لا شك في ذلك ولا ريب، ولكن الشيخ

---

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢٨ / ١٤٤).



ابن عثيمين لم ينسب للألباني القول بإيمان تارك عمل الجوارح بالكلية، كما يزعم هؤلاء، بل لَمَّا سئل في الحوار نفسه:

هل يُتصوَّر أن يُوجد مسلمٌ يؤمن بالله وباليوم الآخر بقلبه ثم لا يقوم بأي عمل من الأعمال؟

أجاب بما هو مفهومٌ ومتقررٌ عند العلماء جميعًا من أن الترك إنما يكون لشيءٍ من الأعمال، لا كلها، فقال:

«لا، لا تقول بأي عمل من الأعمال، قُل: ثم لا يُصلي...».

ثم أتبع ذلك بقوله: «الصحيح أنه لا يكفر بترك عمل من الأعمال إلا الصلاة».

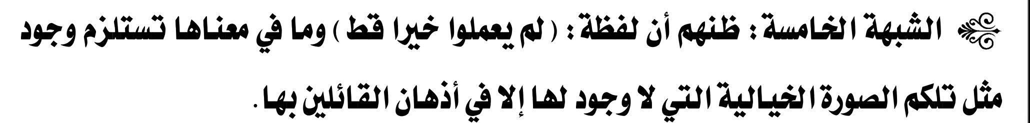
فذكر بأنه لا يكفر بترك عمل من الأعمال، ولم يذكر تارك العمل بالكلية، من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد.

بل لما قيل له في الحوار نفسه:

هذا هو الإشكال يا شيخ، يعني يا شيخنا: هذا لا يُتصوَّر أصلًا أن يُوجد مسلمٌ ولا يقوم بأي عمل من الأعمال، لا الأعمال الواجبة الظاهرة، ولا المستحبات، فهذا لا يُتصوَّر شيخنا.

قال الشيخ ابن عثيمين: «لا يمكن».

والمقصود: أننا لو تتبعنا ما استدلت به هذه الطائفة - القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية - من أقوال العلماء؛ لوجدنا أنهم قد نظروا إلىٰ المسألة - في دفاعهم عن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ - من جهة تارك الصلاة تكاسلًا، ولم ينظروا إليها من جهة تلكم الفَرَضِية، وتلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهان القائلين بها، إذ لم يتطرَّق أحدٌ منهم لترك العمل بالكلية، من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد.



الشبهة الخامسة: ظنهم أن لفظة: (لم يعملوا خيرا قط) وما في معناها تستلزم وجود مثل تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهان القائلين بها.

وهذا فهمٌ خاطئٌ، تسبَّب في وجوده أمران:

- **الأمر الأول: الخلل في فهم الأحاديث، ومنها:**

أولًا: حديث البطاقة.

وهو ما أخرجه أحمد وغيره، واللفظ لأحمد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله عَزَّوَجَلَّ يَستخلصُ رجلًا من أمتي علىٰ رؤوس الخلائق يوم القيامة، فيَنشُرُ عليه تسعةً وتسعين سِجِلاً، كلُّ سِجِلٍّ مَدُّ البَصر، ثم يقول له: أتُنكِرُ من هذا شيئًا؟ أظَلَمَتْكَ كَتبَتِي الحافظون؟ قال: لا، يا رب، فيقول: ألَكَ عُذْرٌ، أو حَسنةٌ؟ فَيُبهَتُ الرجل، فيقول: لا، يا رب، فيقول: بَلىٰ، إن لك عندنا حسنةً واحدةً، لا ظُلمَ اليومَ عليك، فَتُخرَجُ له بطاقةٌ، فيها: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله»، فيقول: أحضروه، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟! فيُقال: إنك لا تُظلَم، قال: فتُوضَع السجلات في كِفَّةٍ، قال: فطاشت السجلات، وثَقُلَت البطاقة، ولا يثقل شيءٌ مع**[1] **بسم الله الرحمن الرحيم**».

وهذا الحديث قد فهمه القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية فهمًا خاطئًا، لم يسبقهم إليه أحدٌ من أئمة السنة، إذ خرجوا منه بأن صاحب البطاقة قد نطق

(١) عند أحمد في (المسند) من غير حرف: (مع)، وبإضافته يتم المعنىٰ، وقد دل علىٰ ذلك ما جاء في رواية الترمذي وغيره، وفيها: « فلا يثقل مع اسم الله شيء ».

بالشهادتين مؤمنًا بهما بقلبه، ثم عاش دهره مسرفًا علىٰ نفسه بالذنوب، فلم يَدَع ذنبًا إلا ركبه، حتىٰ ثقلت السجلات بذنوبه، دون أن يعمل عمل خيرٍ قط، طوال حياته إلىٰ أن مات، مما أوجد في أذهانهم تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا عندهم، وقد سبق نقض هذه الصورة، وإبطال هذا الفهم الذي فهموه، في أكثر من موطن من هذه الرسالة، مما يُغني عن إعادته هنا.

ثم إن كل من عرف مذهب أهل السنة والجماعة، وطريقتهم في الاستدلال، وفي فهم النصوص؛ مِن جَمعِ بعضها لبعض، ومن إرجاعِها إلىٰ الأصول والقواعد التي وَضَعوها، والمتفق عليها بينهم، والتي قد خَرَجوا بها باستقراء النصوص، ولم يأتوا بها من عند أنفسهم، بان له الخلل فيما فهمته هذه الطائفة - القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية - من هذا النص، ومن غيره من النصوص، وزال عنه كل لَبسٍ وإشكال.

ولبيان هذا الأمر - زيادة علىٰ ما قد بيَّنته في ثنايا هذه الرسالة من بطلان إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية - أقول:

أولًا: إن هذا الفهم - الذي فهمه القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية من هذا الحديث، من القول بوجود تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهانهم - لا وجود له بين أئمة السنة، إذ لم نجد في أقوال المستدلين بهذا الحديث لإثبات معانٍ معينة؛ مَن يستدل به علىٰ إثبات مثل هذه الصورة الخيالية - وذلك لاتفاقهم جميعًا علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأنه لا وجود لإنسانٍ بلا عمل، وأن عمل الخير لا يخلو منه أحدٌ، لا مسلمٌ ولا كافرٌ، ولكن العبرة بالقبول - وإنما وجدناهم يستدلون به لإثبات فضل التوحيد

وما يُكفر من الذنوب، ولإثبات الميزان، وأن له كفتين، وأن هذا الميزان توزن به الحسنات والسيئات، فتوضع الحسنات في كِفة، والسيئات في كِفة، كما وجدناهم يستدلون به علىٰ إثبات ما يوزن في هذا الميزان، هل هي صحائف الأعمال، أم الأعمال نفسها، أم العامل نفسه، وهكذا، ولم نجد من يقول بأن صاحب البطاقة مجردٌ من كل عمل خير، وأنه لم يعمل من الأعمال إلا ما كان شرًّا إلىٰ أن لقي الله عَزَّوَجَلَّ.

بل وجدنا أهل العلم والسنة، قد قرروا - بهذا الحديث وغيره مما في معناه - خلاف ما فهمته هذه الطائفة، إذ جاء عنهم أن صاحب البطاقة قد نطق بالشهادة عند موته، وقد لقي الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ هذه الشهادة، وأن ذنوبه التي ثقلت بها كِفة الميزان، كانت قبل ذلك، ولم يَعُد إليها بعد نطقه الأخير بهذه الشهادة؛ التي ثقلت بها كِفة الحسنات، وطاشت بها سجلات السيئات، لا أنه لم يعمل قبل نطقه بهذه الشهادة خيرًا.

وقد حملهم علىٰ هذا القول ما قد وجدوه من أن صاحب البطاقة قد استخلصه الله عَزَّوَجَلَّ، واختاره علىٰ رؤوس الخلائق، ثم بعد أن قرَّره بذنوبه، غفر له ذنبه كله، وأدخله الجنة، قبل أن تمسَّه النار، كما جاء في رواية:

«توضع الموازين يوم القيامة فيُؤتىٰ بالرجل فيوضَع في كِفةٍ، فيوضَع ما أُحصِيَ عليه، فتمايلَ به الميزان، قال: فيُبعث به إلىٰ النار، قال: فإذا أُدبِرَ به، إذا صائحٌ يَصيح من عند الرحمن يقول: لا تَعجَلوا لا تَعجَلوا فإنه قد بقي له، فيُؤتىٰ ببطاقةٍ فيها لا إله إلا الله فتوضع مع الرجل في كِفةٍ حتىٰ يميل به الميزان».

ولا يكون ذلك إلا لمن كان في قلبه من التوحيد واليقين والإخلاص ما



أوجب أن عظم قدره حتىٰ صار راجحًا علىٰ هذه السيئات التي ثقلت بها كفة الميزان، قبل أن يُؤتىٰ بالبطاقة فتوضع مع حسناته في كِفة الحسنات، إذ رجحت بعد ذلك الحسنات علىٰ السيئات، فثقلت البطاقة، وطاشت السجلات، وفي تقرير ما يقتضيه هذا الحديث من معانٍ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ومن هذا الباب حديث البطاقة التي قدر الكف فيها التوحيد، وُضِعت في الميزان فرجحت علىٰ تلك السجلات من السيئات.

وليس كل من تكلم بالشهادتين كان بهذه المنزلة، لأن هذا العبد صاحب البطاقة كان في قلبه من التوحيد واليقين والإخلاص ما أوجب أن عظم قدره حتىٰ صار راجحًا علىٰ هذه السيئات.

ومن أجل ذلك صار (المد) من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أفضل من مثل جبل أحد ذهبًا من غيرهم.

ومن ذلك حديث البَغيِّ التي سقت كلبًا فغُفِر لها؛ فلا يُقال في كل بَغيٍّ سقَت كلبًا غُفِر لها؛ لأن هذه البغي قد حصل لها من الصدق والإخلاص والرحمة بخلق الله ما عادل إثم البغي وزاد عليه ما أوجب المغفرة، والمغفرة تحصل بما يحصل في القلب من الإيمان الذي يعلم الله وحده مقداره وصفته.

وهذا يفتح باب العمل، ويجتهد به العبد أن يأتي بهذه الأعمال وأمثالها من موجبات الرحمة وعزائم المغفرة، ويكون مع ذلك بين الخوف والرجاء، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠].

ولهذا استثنىٰ ابن مسعود وغيره في الإيمان، فكان يقول أحدهم: (أنا مؤمن إن شاء الله)، فإن الإيمان المطلق الكامل يقتضي أداء الواجب، وأحدهم لا يعلم

بيقين أنه أدىٰ كل الواجب كما أمر، ولئن أدوا فهو فضلٌ من الله ورحمة، فلهذا استثنوا فيه، واستثنوا في الصلاة وغيرها؛ لأنه لا يجزم بأنه أتىٰ بها علىٰ وجهها، فيأتي بما أتىٰ به من الخير وقلبه وجل.

وإن كان للاستثناء وجهٌ آخر: وهو خوف الخاتمة، وأن المؤمن المطلق هو أنه من علم الله أنه يموت علىٰ الإيمان الكامل.

ووجهٌ ثالث: وهو التبرك بمشيئة الله.

ومثل هذا الحديث يفيد فائدتين عظيمتين:

إحداهما: أن يعمل الإنسان مثل هذا العمل مجتهدًا في تقوىٰ الله تعالىٰ حتىٰ يثيبه بمثل هذا الجزاء.

الثانية: أنه إذا رأىٰ غيره من المؤمنين له من الذنوب ما يمكن أن يكون له معها مثل هذه الحسنة التي يكون صاحبها مغفورًا له لم يشهد له بالنار، ولم يُعامله بما يعامل به أهل الكبائر؛ بل يرجو أن يرحمه الله؛ بل قد يكون من أولياء الله، فإن من كان مؤمنًا تقيًّا كان لله وليًّا، فلا يُحكم علىٰ أحدٍ معينٍ من أهل القبلة أنه من أهل النار ولو قَتَل نفسه، إلا أن يكون له علمٌ يقينٌ كالذي شهد له النبي ﷺ أنه من أهل النار لقتله نفسه بالمشقص، وعبد الله بن أبي بن سلول، وإبليس، والله أعلم»[1].

وقال: «بل تواترت السنن بدخول أهل الكبائر النار وخروجهم منها بشفاعة رسول الله ﷺ. وسلف الأمة وأئمتها متفقون علىٰ ما جاءت به السنن.

وقد يفعل العبد من الحسنات ما يمحو الله به بعض الكبائر، كما غفر للبغي

---

(١) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ (١ / ٢٢٤).

بسقي الكلب، وقوله لأهل بدر: «**اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»، ولكن هذا يختلف باختلاف الحسنات ومقاديرها، وبصفات الكبائر ومقاديرها، فلا يمكن لنا أن نعين حسنة تكفر بها الكبائر كلها غير التوبة، فمن أتىٰ كبيرة ولم يتب منها ولكن أتىٰ معها بحسنات أخر، فهذا يتوقف أمره علىٰ الموازنة والمقابلة، ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٦ - ٩]، فلهذا كان صاحب الكبيرة تحت الخطر ما لم يتب منها، فإذا أتىٰ بحسنات يُرجىٰ له محو الكبيرة، وكان بين الخوف والرجاء.

والحسنة الواحدة قد يقترن بها من الصدق واليقين ما يجعلها تكفر الكبائر، كالحديث الذي في صاحب البطاقة: «الذي يُنشر له تسعةٌ وتسعون سِجلاً كل سجلٍّ منها مد البصر، ويُؤتىٰ ببطاقة فيها كلمة لا إله إلا الله، فتوضع البطاقة في كِفة، والسجلات في كِفة، فثقلت البطاقة، وطاشت السجلات»، وذلك لعظم ما في قلبه من الإيمان واليقين، وإلا فلو كان كل من نطق بهذه الكلمة تُكفَّر خطاياه؛ لم يدخل النار من أهل الكبائر المؤمنين، بل والمنافقين أحد، وهذا خلاف ما تواترت به الآيات والسنن، وكذلك حديث البغي، وإلا فليس كل من سقىٰ كلبًا عطشانًا يُغفر له، كما أنه قد يقترن بالسيئة من الاستخفاف والإصرار ما يُعظِّمها، فلهذا وجب التوقف في المعين، فلا يُقطع بجنةٍ ولا نارٍ إلا ببيانٍ من الله، لكن يُرجىٰ للمحسن ويُخاف علىٰ المسيء»[1].

وقال: «وحينئذٍ فلا منافاة بين الأحاديث، فإنه إذا قالها بإخلاص ويقين،

(١) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٩٦).

ومات علىٰ ذلك امتنع أن تكون سيئاته راجحة علىٰ حسناته، بل كانت حسناته راجحة، فيحرم علىٰ النار، لأنه إذا قالها العبد بإخلاص ويقين تام، لم يكن في هذه الحال مصرًّا علىٰ ذنب، فإن كمال إخلاصه ويقينه يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيء، وأخوف عنده من كل شيء، فلا يبقىٰ في قلبه حينئذٍ إرادة لما حرم الله، ولا كراهة لما أمر الله. فهذا هو الذي يحرم علىٰ النار، وإن كان له ذنوب قبل ذلك. فهذا الإيمان، وهذه التوبة، وهذا الإخلاص، وهذه المحبة، وهذا اليقين، وهذه الكراهة؛ لا يَتركون له ذنبًا إلا مُحِيَ عنه كما يَمحي النهار الليل.

فإن قالها علىٰ وجه الكمال المانع من الشرك الأصغر والأكبر؛ فهذا غير مصر علىٰ ذنب أصلًا فيغفر له ويحرم علىٰ النار.

وإن قالها علىٰ وجه خلص به من الشرك الأكبر دون الأصغر، ولم يأت بعدها بما يناقض ذلك، فهذه الحسنة لا يقاومها شيء من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كما في حديث البطاقة، فيحرم علىٰ النار، ولكن تنقص درجته في الجنة بقدر ذنوبه.

وهذا خلاف من رجحت سيئاته علىٰ حسناته ومات علىٰ ذلك، فإنه يستوجب النار، وإن كان قال: لا إله إلا الله، وخلص بها من الشرك الأكبر، لكنه لم يَمت علىٰ ذلك، بل قالها وأتىٰ بعدها بسيئات رجحت علىٰ هذه الحسنات، فإنه في حال قوله لها مخلصًا مستيقنًا بها قلبه تكون حسناته راجحة، ولا يكون مُصِرًّا علىٰ سيئة، فإن مات قبل ذلك دخل الجنة.

ولكن بعد ذلك قد يأتي بسيئات راجحة، ولا يقولها بالإخلاص واليقين المانع من جميع السيئات، ومن الشرك الأكبر والأصغر، بل يبقىٰ معه الشرك

الأصغر، ويأتي بعد ذلك بسيئاتٍ تنضم إلىٰ ذلك الشرك فترجح سيئاته، فإن السيئات تُضعف الإيمان واليقين فيضعف بسبب ذلك قول: لا إله إلا الله، فيمتنع الإخلاص في القلب فيصير المتكلم بها كالهاذي، أو النائم، أو من يُحسن صوته بآيةٍ من القرآن يُختبر بها من غير ذوق طعم ولا حلاوة، فهؤلاء لم يقولوها بكمال الصدق واليقين، بل قد يأتون بعدها بسيئات تُنقص ذلك الصدق واليقين الضعيف، وقد يقولونها من غير يقين وصدق تام، ويموتون علىٰ ذلك، ولهم سيئات كثيرة، فالذي قالها بيقين وصدق تام: إما أن لا يكون مُصِرًّا علىٰ سيئة أصلًا، أو يكون توحيده المتضمن لصدقه ويقينه رجح حسناته.

والذين دخلوا النار قد فات فيهم أحد الشرطين: إما أنهم لم يقولوها بالصدق واليقين التام المنافي للسيئات، أو لرجحانها علىٰ الحسنات، أو قالوها واكتسبوا بعد ذلك سيئات رجحت علىٰ حسناتهم، فضعف لذلك صدقهم ويقينهم، فلم يقولوها بعد ذلك بصدق ويقين يمحو سيئاتهم، أو يرجح حسناتهم»(١).

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، فتكون صورة العملين واحدة، وبينهما في التفاضل كما بين السماء والأرض، والرجلان يكون مقامهما في الصف واحدًا، وبين صلاتيهما كما بين السماء والأرض.

وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كِفَّة، ويقابلها تسعة وتسعون سِجلاًّ، كل سِجلٍّ منها مَدُّ البصر، فتثقل البطاقة وتطيش السجلات، فلا يُعذب.

---

(١) تفسير آيات أشكلت علىٰ كثير من العلماء (١ / ٣٦٠).

ومعلوم أن كل موحد له مثل هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار بذنوبه، ولكن السر الذي ثَقَّل بطاقة ذلك الرجل، وطاشت لأجله السجلات: لما لم يحصل لغيره من أرباب البطاقات، انفردت بطاقته بالثقل والرزانة.

وإذا أردت زيادة الإيضاح لهذا المعنىٰ، فانظر إلىٰ ذكر من قلبه ملآن بمحبتك، وذكر من هو معرض عنك غافل ساه، مشغول بغيرك، قد انجذبت دواعي قلبه إلىٰ محبة غيرك، وإيثاره عليك، هل يكون ذكرهما واحدًا؟ أم هل يكون ولداك اللذان هما بهذه المثابة، أو عبداك، أو زوجتاك، عندك سواء؟

وتأمل ما قام بقلب قاتل المائة من حقائق الإيمان التي لم تشغله عند السياق عن السير إلىٰ القرية، وحملته - وهو في تلك الحال - علىٰ أن جعل ينوء بصدره، ويعالج سكرات الموت، فهذا أمر آخر، وإيمان آخر، ولا جرم أن أُلحِق بالقرية الصالحة، وجُعِل من أهلها.

وقريب من هذا: ما قام بقلب البَغيِّ التي رأت ذلك الكلب، وقد اشتد به العطش يأكل الثرىٰ، فقام بقلبها ذلك الوقت مع عدم الآلة، وعدم المعين، وعدم من ترائيه بعملها، ما حملها علىٰ أن غررت بنفسها في نزول البئر، وملء الماء في خُفها، ولم تعبأ بتعرضها للتلف، وحملها خُفها بِفِيها، وهو ملآن، حتىٰ أمكنها الرُّقِيُّ من البئر، ثم تواضعها لهذا المخلوق الذي جرت عادة الناس بضربه، فأمسكت له الخُف بيدها حتىٰ شرب، من غير أن ترجو منه جزاءً ولا شكورًا، فأحرقت أنوار هذا القدر من التوحيد ما تقدم منها من البغاء، فغفر لها.

فهكذا الأعمال والعمال عند الله، والغافل في غفلة من هذا الإكسير الكيماوي، الذي إذا وضع منه مثقال ذرة علىٰ قناطير من نحاس الأعمال قلبها ذهبًا، والله

المستعان»[1].

ولَمَّا سُئل شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن حديث: البطاقة، وعن معنىٰ: الصدق، في كونها رجحت بتلك السجلات، لما تضمنته من الإخلاص، والصدق؟

قال: «وحديث البطاقة: أنه رُزِق عند الخاتمة قولها، علىٰ ذلك الوجه، والأعمال بالخواتيم»[2].

وقال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن فضائله التي لا يلحقه فيها شيء: أن التوحيد إذا تَمَّ وكَمُلَ في القلب، وتحقق تحققًا كاملًا بالإخلاص التام، فإنه يصير القليل من عمله كثيرًا، وتُضاعف أعماله وأقواله بغير حصرٍ ولا حساب، ورجحت كلمة الإخلاص في ميزان العبد بحيث لا تُقابلها السماوات والأرض وعمَّارها من جميع خلق الله، كما في حديث أبي سعيد المذكور في الترجمة، وفي حديث البطاقة التي فيها لا إله إلا الله؛ التي وزنت تسعة وتسعين سِجلاً من الذنوب، كل سجل يبلغ مَد البصر، وذلك لكمال إخلاص قائلها، وكم ممن يقولها لا تبلغ هذا المبلغ؛ لأنه لم يكن في قلبه من التوحيد والإخلاص الكامل مثل ولا قريب مما قام بقلب هذا العبد»[3].

ثانيًا: أن هذه البطاقة التي ثقَّلت ميزان صاحبها ولم يكن فيها إلا شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، لا يلزم من إثباتها للمؤمن؛ أنْ لا يكون

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٤٠).

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٣١).

(٣) القول السديد (ص: ٢٤).

له أعمالٌ أخرىٰ قد عمل بها، إذ الإيمان قول وعمل، ولا إيمان إلا بعمل، كما هو معلوم، بل إن حديث البطاقة نفسه يدل علىٰ هذا المعنىٰ، ففيه أن الرجل كانت له أعمال، ولكنها لم تَقوَ علىٰ ترجيح الكِفة في مقابل تلكم السجلات التي امتلأت بالسيئات، وإلا فما معنىٰ أن يُؤتىٰ بالرجل فيوضَع في كِفةٍ، ويوضَع ما أُحصِيَ عليه في الكِفة الأخرىٰ.

هل المراد أن يُعرف وزن الرجل في مقابل تلكم السجلات!!، أم المراد أن يوزن بما معه من قول وعمل، فيُعرف مصيره، هل إلىٰ الجنة أو إلىٰ النار، كما في الحديث الذي أخرجه أحمد وغيره، عن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في: «السلسلة الصحيحة ٦ / ٥٧٠ – الحديث رقم: ٢٧٥٠»، ولفظه أن ابن مسعود قال:

«كنت أجتني لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأراك، قال: فضحك القوم من دقة ساقي، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **مِمَّ تضحكون؟** قالوا: من دقة ساقيه، فقال: **والذي نفسي بيده لهي أثقل في الميزان من أحد**».

لا شك أن المراد أن يوزن بما معه من قول وعمل، فيُعرف مصيره، هل إلىٰ الجنة أو إلىٰ النار، ولذلك أُدبِرَ به بعد أن ثقلت السجلات، وتمايَل به الميزان، بعد أن رجحت كِفة السيئات، ولم يُنقِذه من هذا الموقف، إلا ذلكم الصائح الذي صاح من عند الرحمن، فقال: لا تَعجَلوا لا تَعجَلوا، فإنه قد بقي له، فيُؤتىٰ ببطاقةٍ فيها لا إله إلا الله، فتوضع مع الرجل في كِفةٍ، حتىٰ يميل به الميزان.

ونحن نعلم يقينًا أن هذا الرجل قد وُضِع في الميزان وهو معه هذا القول، ومعه هذه الشهادة، إذ لو لم يكن كذلك لكان كافرًا، ولكن هذه الشهادة التي كانت معه لم ترجح بها كِفة الميزان، ولم تَقوَ علىٰ تلكم السجلات، وإنما نفعته

هذه الشهادة التي ادَّخرها الله عَزَّوَجَلَّ له، وكان قد نطق بها بإخلاصٍ ويقين، ثم لم يأتِ بعدها بما يُعكر صفوها، كما ذكر العلماء، وقد سبق ذكر ذلك في: أولًا.

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ هذه المعاني، فبيَّن أن ما يَقوىٰ علىٰ السيئات وعلىٰ تكفيرها مِن الحسنات؛ إنما هو ما يُتقبَّل منها، وليس كلها، وأن ما لا يُتقبَّل من الأعمال، فإنه لا يَقوىٰ علىٰ شيءٍ من ذلك، وأن أهل الكبائر الذين دخلوا النار كلهم كانوا يقولون: لا إله إلا الله، ومع ذلك: لم يترجَّح قولهم علىٰ سيئاتهم، كما ترجَّح قول صاحب البطاقة؛ فقال:

«فالمحو والتكفير يقع بما يُتقبَّل من الأعمال، وأكثر الناس يقصرون في الحسنات، حتىٰ في نفس صلاتهم، فالسعيد منهم من يُكتب له نصفها، وهم يفعلون السيئات كثيرًا؛ فلهذا يُكفَّر بما يُقبَل من الصلوات الخمس شيءٌ، وبما يُقبَل من الجمعة شيءٌ، وبما يُقبَل من صيام رمضان شيءٌ آخر، وكذلك سائر الأعمال، وليس كل حسنةٍ تَمحو كل سيئةٍ، بل المحو يكون للصغائر تارة، ويكون للكبائر تارة، باعتبار الموازنة.

والنوع الواحد من العمل قد يَفعله الإنسان علىٰ وجه يكمل فيه إخلاصه وعبوديته لله، فيغفر الله له به كبائر، كما في الترمذي وابن ماجه وغيرهما، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ أنه قال: «**يُصاح برجلٍ من أمتي يوم القيامة علىٰ رؤوس الخلائق، فيُنشر عليه تسعة وتسعون سِجلاً، كل سِجلٍّ منها مد البصر، فيقال: هل تنكر من هذا شيئًا؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: لا ظلم عليك، فتُخرَج له بطاقة قدر الكف، فيها شهادة أن لا إله إلا الله، فيقول: أين تقع هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فتوضع هذه البطاقة في كفة، والسجلات في كفة، فثقلت البطاقة**

وطاشت السجلات».

فهذه حال من قالها بإخلاصٍ وصدق، كما قالها هذا الشخص، وإلا فأهل الكبائر الذين دخلوا النار كلهم كانوا يقولون: لا إله إلا الله، ولم يترجح قولهم علىٰ سيئاتهم، كما ترجَّح قول صاحب البطاقة»[1].

ثم إننا لو تدبرنا لفظ الحديث، لوجدنا أن الرجل قد نفىٰ أن تكون له حسنةٌ بعد أن هَابَ، وفي رواية: بعد أن بُهِت، وذلك من هول الموقف، إذ جاءه السؤال بعد أن وُضِع في كفة، ووضعت سيئاته في كفة، ثم رجحت كفة السيئات علىٰ كفة الحسنات، وذلك يعني: أنه لم ينتفع بشيءٍ مما عنده من الحسنات، فليس بمستغرب أن يقول والحال هذه: ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟!.

والمقصود: أنه مما لا شك فيه أن هذه البطاقة التي فيها: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله»، هي التي ثَقَّلت ميزان صاحبها كما هو لفظ الحديث، وأن هذا الرجل لم يكن له عملٌ ينتفع به غير هذه البطاقة بعد أن رجحت سيئاته علىٰ حسناته، لا لأنه لا عمل له أصلًا غير ما وُجِد له في هذه البطاقة، وإنما لأن حسناته لم يكن لها وزنٌ في مقابل سيئاته، حتىٰ أخرج الله عَزَّوَجَلَّ له تلكم البطاقة التي أنقذه بها من النار، وأدخله الجنة بسببها.

ومما قد يَستشكله البعض من ألفاظ الحديث، أنه قد جاء في بعض الروايات: «**إن لك عندنا حسنة**»، وفي بعضها: «**إن لك عندنا حسنة واحدة**»، وفي البعض الآخر: «**إن لك عندنا حسنات**».

---

(١) منهاج السنة (٦ / ٢١٨).

وهذا في الحقيقة لا إشكال فيه، خاصة إذا علمنا أن هذه البطاقة لا يوجد فيها إلا شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، كما هو لفظ الحديث، وهذا يعني أن الحسنة، والحسنة الواحدة، والحسنات، كلها بمعنًىٰ واحد، وكلها تُشير إلىٰ هذه الشهادة، إذ لم يوجد في هذه البطاقة إلا هذه الشهادة، ولا إشكال في ذلك لمن تدبر هذه الروايات، وأرجعها إلىٰ أصول أهل السنة وقواعدهم، وذلك أنها حسنةٌ واحدةٌ من جهة وجودها، إذ لا وجود لغيرها في هذه البطاقة، كما ذكر العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«وفي السنن..، والمسانيد..، قصة صاحب البطاقة الذي يُنشَر له تسعة وتسعون سِجلاًّ، كل سِجلٍّ منها مَدُّ البصر، ثم تخرج له بطاقة فيها شهادة أن لا إله إلا الله، فترَجَحُ سيئاتِه.

ولم يذكر في البطاقة غير الشهادة، ولو كان فيها غيرها لقال: ثم تخرج له صحائفُ حسناتِه فترجح سيئاته»(١).

وهي حسناتٌ كثيرةٌ من جهة فضلها، كما في حاشية السندي علىٰ سنن ابن ماجة، حيث قال:

«كأن الجمع باعتبار الحسنة بعشر أمثالها»(٢).

ومما يُؤيد ذلك ما أخرجه البخاري وغيره، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنه سمع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول:

---

(١) الصلاة وحكم تاركها (ص: ٥١).

(٢) سنن ابن ماجة بشرح السندي (٤ / ٥١٧).

«إذا أسلم العبد فحسن إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها، وكان بعد ذلك القصاص، الحسنة بعشر أمثالها إلىٰ سبعمائة ضعف، والسيئة بمثلها، إلا أن يتجاوز الله عنها».

۞ ثانيًا: حديث (لم يعملوا خيرًا قط).

وهو ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، واللفظ لمسلم، عن أبىٰ سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه قوله ﷺ:

«حتىٰ إذا لم يَبقَ إلا من كان يَعبد الله تعالىٰ من بَر وفاجر، أتاهم رب العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أدنىٰ صورة من التي رأوه فيها، قال فما تنتظرون تتبع كل أمة ما كانت تعبد، قالوا: يا ربنا فارقنا الناس في الدنيا أفقر ما كنا إليهم ولم نصاحبهم، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، لا نشرك بالله شيئًا - مرتين أو ثلاثًا - حتىٰ إن بعضهم ليكاد أن ينقلب، فيقول: هل بينكم وبينه آية فتعرفونه بها، فيقولون: نعم، فيكشف عن ساق فلا يبقىٰ من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود، ولا يبقىٰ من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة، كلما أراد أن يسجد خر علىٰ قفاه، ثم يرفعون رؤوسهم وقد تحول في صورته التي رأوه فيها أول مرة، فقال: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا، ثم يضرب الجسر علىٰ جهنم، وتحل الشفاعة، ويقولون: اللهم سلم سلم، قيل: يا رسول الله؛ وما الجسر؟ قال: دحض مزلة، فيه خطاطيف وكلاليب وحسك تكون بنجد فيها شويكة يقال لها السعدان، فيمر المؤمنون كطرف العين وكالبرق وكالريح وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب، فناج مسلم، ومخدوش مرسل، ومكدوس في نار جهنم، حتىٰ إذا خلص المؤمنون من النار فوالذي

نفسي بيده ما منكم من أحد بأشد مناشدة لله في استقصاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار، يقولون: ربنا كانوا يصومون معنا ويصلون ويحجون، فيقال لهم: أخرجوا من عرفتم، فتحرم صورهم علىٰ النار، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا قد أخذت النار إلىٰ نصف ساقيه، وإلىٰ ركبتيه، ثم يقولون: ربنا ما بقي فيها أحد ممن أمرتنا به، فيقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها أحدًا ممن أمرتنا، ثم يقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها ممن أمرتنا أحدًا، ثم يقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها خيرًا، وكان أبو سعيد الخدري يقول: إن لم تصدقوني بهذا الحديث فاقرءوا إن شئتم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٤٠]، فيقول الله عَزَّوَجَلَّ: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يَبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضةً من النار فيُخرِج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط، قد عادوا حممًا، فيُلقِيهم في نهرٍ في أفواه الجنة يقال له نهر الحياة، فيخرجون كما تخرج الحبة في حميل السيل، ألا ترونها تكون إلىٰ الحجر أو إلىٰ الشجر ما يكون إلىٰ الشمس أصيفر وأخيضر وما يكون منها إلىٰ الظل يكون أبيض، فقالوا: يا رسول الله كأنك كنت ترعىٰ بالبادية قال: فيخرجون كاللؤلؤ في رقابهم الخواتم يعرفهم أهل الجنة، هؤلاء عتقاء الله الذين أدخلهم الله الجنة بغير عملٍ عملوه ولا خيرٍ قدموه، ثم يقول: ادخلوا الجنة فما رأيتموه فهو لكم، فيقولون: ربنا

أعطيتنا ما لم تُعطِ أحدًا من العالمين، فيقول: لكم عندي أفضل من هذا، فيقولون: يا ربنا أي شيءٍ أفضل من هذا، فيقول: رِضاي؛ فلا أسخط عليكم بعده أبدًا».

وهذا الحديث أيضًا: قد أخطأ في فهمه القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية، وحمَّلوه ما لا يحتمل، كما صنعوا مع حديث البطاقة، إذ خرجوا منه بأن الذين أدخلهم الله الجنة ولم يعملوا خيرًا قط، وفي رواية: بغير عملٍ عملوه ولا خيرٍ قدموه؛ إنما هم مَن كان علىٰ مثل تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهانهم.

وهذا فهمٌ باطلٌ بلا شك، إذ لم يُرِده أحدٌ من أئمة السنة، ولم يَنطق به أحدٌ منهم، وإنما هو فهمٌ اختصت به هذه الطائفة، ونسَبَته للعلماء، وهم منه براء.

وجوابه: في الفهم الصحيح للحديث وما يقتضيه من معانٍ.

۞ **فقوله ﷺ: «حتىٰ إذا لم يَبقَ إلا من كان يَعبد الله تعالىٰ من بَر وفاجر».**

يدخل فيه كل من هو باقٍ في دائرة الإسلام، ولم يَخرج منها، ومِن هؤلاء: من كان كافرًا كفرًا أصغر، ومشركًا شركًا أصغر، وظالمًا ظلمًا أصغر، وفاسقًا فسقًا أصغر.

بل ويَدخل فيه مَن انتسب لهذه الأمة وكان منافقًا؛ يُظهر الإسلام، ويُبطِن الكفر، كما في رواية عند مسلم وغيره، وفيها:

«يَجمع الله الناس يوم القيامة فيقول: من كان يَعبد شيئًا فليتبعه، فيتبع من كان يَعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يَعبد القمر القمر، ويتبع من كان يَعبد الطواغيت الطواغيت، وتبقىٰ هذه الأمة فيها منافقوها».

وقوله: **«حتىٰ إذا لم يَبقَ إلا من كان يَعبد الله تعالىٰ».**

قد ذكر بعده - في الحديث نفسه - ما يُبين نوع العبادة، والعلامة الفارقة بين المؤمن والمنافق؛ فقال:

«فيكشف عن ساق فلا يبقىٰ من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود، ولا يبقىٰ من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة، كلما أراد أن يسجد خر علىٰ قفاه».

ولعل هذا اللفظ كافٍ في إبطال قول القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، إذ لابد وأن يكون المؤمن - المتمكن من العمل، العارف بحكم الصلاة ومنزلتها من الإسلام - قد سجد لله عَزَّوَجَلَّ، ولو سجدةً واحدةً، أراد بها وجه الله عَزَّوَجَلَّ؛ لكي يدخل تحت هذا الحديث، ويُؤذن له بالسجود.

قال الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن ذلك أن المنافقين مُيِّزوا يوم القيامة من المؤمنين بالسجود، قال الله: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ۝ خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ تَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ﴾ [القلم: ٤٢ - ٤٣]، وذلك أن المؤمنين لما نظروا إلىٰ ربهم خرُّوا له سُجدًا، ودُعِي المنافقون إلىٰ السجود، فأرادوه فلم يستطيعوا، حيل بينهم وبين ذلك عقوبةً لتركهم السجود لله في الدنيا، قال الله: ﴿وَقَدۡ كَانُواْ يُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ﴾ [القلم: ٤٣]؛ يعني: في الدنيا، ﴿وَهُمۡ سَٰلِمُونَ﴾ [القلم: ٤٣]؛ مما حدث في ظهورهم، مما حال بينهم وبين السجود»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم قوله في حديث أبي سعيد: «**فيرفعون رؤوسهم وقد تحول في صورته التي رأوه فيها أول مرة**»؛ نص في أن النساء من الساجدين الرافعين قد رأوه أولًا ووسطًا وآخرًا، والساجدون قد قال فيهم: «**لا يبقىٰ من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود**»، و(من): تعم

(١) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٢٩٦).

الرجال والنساء، فكل من سجد لله مخلصًا من رجلٍ وامرأةٍ؛ فقد سجد لله، وقد رآه في هذه المواقف الثلاث، وليس هذا موضع بيان ما يتعلق بتعدد السجود والتحول وغير ذلك مما يلتمس معرفته، وإنما الغرض هنا ما قصدنا له»[١].

وقال: «فبين أن المنافقين يحشرون مع المؤمنين في الظاهر، كما كانوا معهم في الدنيا، ثم وقت الحقيقة، هؤلاء يسجدون لربهم، وأولئك لا يتمكنون من السجود، فإنهم لم يسجدوا في الدنيا له، بل قصدوا الرياء للناس، والجزاء في الآخرة هو من جنس العمل في الدنيا»[٢].

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمقصود من تخريج الحديث بطوله في هذا الباب: أن أهل التوحيد لا تأكل النار منهم مواضع سجودهم، وذلك دليلٌ علىٰ فضل السجود عند الله وعظمته، حيث حرم علىٰ النار أن تأكل مواضع سجود أهل التوحيد.

واستدل بذلك بعض من يقول: إن تارك الصلاة كافر؛ فإنه تأكله النار كله، فلا يبقىٰ حاله حال عصاة الموحدين، وهذا فيمن لم يُصلِّ لله صلاةً قط؛ ظاهر»[٣].

وبهذا نعلم: أن الفهم الصحيح الذي ينبغي أن تُحمل عليه النصوص الدالة علىٰ كفر تارك العمل، كحديث عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، حيث قال: سمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول:

«خمس صلوات كتبهن الله علىٰ العباد، فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئًا

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٤٣٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٧٥).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٧/ ٢٤١).



استخفافًا بحقهن، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأتِ بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عذبه، وإن شاء أدخله الجنة».

وفي رواية: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«خمس صلوات افترضهن الله، من أحسن وضوءهن، وصلاهن لوقتهن، وأتم ركوعهن وسجودهن وخشوعهن، كان له علىٰ الله عهد أن يغفر له، ومن لم يفعل، فليس علىٰ الله عهد، إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه».

هو أن تُحمل علىٰ من ترك شيئًا من الأعمال، صلاةً أو صيامًا أو زكاةً أو غير ذلك من أعمال الجوارح، ولو بالكلية، لا أن تُحمل علىٰ من ترك الأعمال كلها، كتلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهان القائلين بها.

ويُؤيده قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**فمن جاء بهن ولم يُضيع منهن شيئًا**».

وقوله: «من أحسن وضوءهن، وصلاهن لوقتهن، وأتم ركوعهن وسجودهن وخشوعهن».

وذلك يعني: أن من ضيَّع شيئًا من هذه الصلوات الخمس، أو من غيرها من الأركان والواجبات، ولم يأتِ بهن علىٰ الوجه المطلوب؛ فهو تحت المشيئة، إن شاء الله عَزَّوَجَلَّ عذبه، وإن شاء غفر له وأدخله الجنة.

وقد يُشكل علىٰ هذا الفهم ما جاء عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، أنه قال:

«يَدرُس الإسلام كما يَدرُس وَشْيُ الثوب، حتىٰ لا يُدرَىٰ ما صيام، ولا صلاة، ولا نسك، ولا صدقة، وليُسرَىٰ علىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ في ليلةٍ، فلا يبقىٰ في الأرض منه آية، وتبقىٰ طوائف من الناس: الشيخ الكبير والعجوز، يقولون: أدركنا آباءنا علىٰ هذه الكلمة: لا إله إلا الله، فنحن نقولها، فقال له صِلَة بن زفر:

ما تغني عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة، ثم ردها عليه ثلاثًا، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة، فقال: يا صِلَة! تنجيهم من النار، ثلاثًا».

ولا إشكال في ذلك، إذ التزموا بما عرفوه من الإسلام، وهو ما أدركوا عليه آباءهم، وذلك قولهم:

«**أدركنا آباءنا علىٰ هذه الكلمة لا إله إلا الله، فنحن نقولها**».

ولا حساب عليهم فيما جهلوه، وقد قال حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«**يَدرُس الإسلام كما يَدرُس وَشْيُ الثوب، حتىٰ لا يُدرَىٰ ما صيام، ولا صلاة، ولا نسك، ولا صدقة، وليُسرَىٰ علىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ في ليلةٍ، فلا يبقىٰ في الأرض منه آية**».

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي هذا الحديث نبأٌ خطير، وهو أنه سوف يأتي يومٌ علىٰ الإسلام يُمحىٰ أثره، وعلىٰ القرآن فيُرفَع، فلا يَبقىٰ منه ولا آية واحدة، وذلك لا يكون قطعًا إلا بعد أن يُسيطر الإسلام علىٰ الكرة الأرضية جميعها، وتكون كلمته فيها هي العليا، كما هو نص قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣]، وكما شرح رسول الله ﷺ ذلك في أحاديث كثيرة سبق ذكر بعضها.

وما رفع القرآن الكريم في آخر الزمان؛ إلا تمهيدًا لإقامة الساعة علىٰ شرار الخلق؛ الذين لا يعرفون شيئًا من الإسلام البتة، حتىٰ ولا توحيده!»(١).

---

(١) السلسلة الصحيحة (١ / ١٧٣).



وحول مفهوم ترك العمل، قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت هذا الحديث:

«هذا وفي الحديث فائدة فقهية هامة، وهي أن شهادة أن لا إله إلا الله تُنجي قائلها من الخلود في النار يوم القيامة، ولو كان لا يقوم بشيءٍ من أركان الإسلام الخمسة الأخرىٰ؛ كالصلاة وغيرها، ومن المعلوم أن العلماء اختلفوا في حكم تارك الصلاة خاصة، مع إيمانه بمشروعيتها، فالجمهور علىٰ أنه لا يكفر بذلك، بل يفسق، وذهب أحمد - في رواية - إلىٰ أنه يكفر، وأنه يُقتل ردةً، لا حدًّا، وقد صح عن الصحابة أنهم كانوا لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة، رواه الترمذي والحاكم.

وأنا أرىٰ أن الصواب رأي الجمهور، وأن ما ورد عن الصحابة ليس نصًّا علىٰ أنهم كانوا يريدون بـ (الكفر) هنا الكفر الذي يخلد صاحبه في النار، ولا يحتمل أن يغفره الله له، كيف ذلك؛ وهذا حذيفة بن اليمان - وهو من كبار أولئك الصحابة - يرد علىٰ صلة بن زفر - وهو يكاد يفهم الأمر علىٰ نحو فهم أحمد له - فيقول: (ما تغني عنهم لا إله إلا الله، وهم لا يدرون ما صلاة...)، فيجيبه حذيفة بعد إعراضه عنه: (يا صلة تنجيهم من النار، ثلاثًا).

فهذا نصٌّ من حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ علىٰ أن تارك الصلاة - ومثلها بقية الأركان - ليس بكافر، بل مسلمٌ ناجٍ من الخلود في النار يوم القيامة، فاحفظ هذا، فإنه قد لا تجده في غير هذا المكان»[1].

وما ذكره الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا يُحمل علىٰ أحد أمرين:

- إما أنه يرىٰ نجاة تارك الأركان الأربعة بالكلية من الخلود في النار، وليس

(١) السلسلة الصحيحة (١ / ١٧٥).

نجاة تارك العمل بالكلية، إذ لم ينطق بذلك، ولم يُشِر إليه ولو بإشارة.

- وإما أنه يرىٰ النجاة من الخلود في النار لمن يُقصر في شيءٍ من هذه الأركان الأربعة، وفي غيرها من الأعمال، لا أنه يرىٰ نجاة تارك العمل بالكلية، إذ لا وجود له بين الأنام.

وهذا الأخير؛ هو الذي ينبغي أن يُحمل عليه كلام الألباني، وغيره من أهل السنة، ومما يُؤيد ذلك ما سبق أن ذكرته عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال:

«فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء أنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه؛ فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت علىٰ المرجئة والجهمية، والتي دخلت علىٰ من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه علىٰ قولهم في (مسألة الإيمان)، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع، سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءًا من الإيمان، كما تقدم بيانه، وحينئذ فإذا كان العبد يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها، كان معه من الإيمان بحسب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص، ويجتمع في العبد إيمان ونفاق، كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق، حتىٰ يدعها، إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**».

وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب، فإن كثيرًا من الناس؛ بل أكثرهم في كثير



من الأمصار، لا يكونون محافظين علىٰ الصلوات الخمس، ولا هم تاركيها بالجملة، بل يصلون أحيانًا، ويدَعون أحيانًا، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت علىٰ المنافق المحض - كابن أبي وأمثاله من المنافقين - فَلأَنْ تجري علىٰ هؤلاء أولىٰ وأحرىٰ»(١).

فقال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤيدًا:

«كلام عدل من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو ينافي قول من يقول بتكفير تارك الصلاة ولو مرة واحدة بعد خروج وقتها! ويوضح أن الذي يكفر إنما هو المعاند، وقد مثل له بما تقدم، كمن عُرض علىٰ السيف إلا أن يصلي فأبىٰ»(٢).

وكذلك لَمَّا قال سفر الحوالي:

«فمن ترك الصلاة بالكلية، فهو من جنس هؤلاء الكفار، ومن تركها في أكثر أحيانه، فهو إليهم أقرب، وحالُه بهم أشبه، ومن كان يصلي أحيانًا ويَدَع أحيانًا، فهو مترددٌ متذبذبٌ بين الكفر والإيمان، والعبرة بالخاتمة، وترك المحافظة... غيرُ الترك الكلي، الذي هو الكفر».

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤيدًا:

«وهذا التفصيل نراه جيدًا، ولكن: هل علة الكفر في هذه الحالة هو الترك؛ لأنه تركٌ؟ أم لأنه يدل بظاهره علىٰ العناد، والاستكبار، وهو الكفر القلبي؟!.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦١٦).

(٢) شرح كتاب صفة صلاة النبي للشيخ محمد بازمول (ص: ١٩).

هذا هو الظاهر، وهو مناط الحكم بالكفر، وليس مجردَ الترك، وهو معنىٰ ما كنتُ نقلتُه في رسالتي عن ابن تيمية (ص٤٤ - ٤٦)، وهو المصر علىٰ الترك مع قيام الداعي علىٰ الفعل، كما فصلته هناك؛ فراجِعهُ، فكلام المؤلف لا يخرج عنه، بل يبيِّنه ويوضحه»(١).

بل واستدل بلفظة: (من لم يعمل خيرًا قط)، علىٰ عدم كفر تارك الصلاة تكاسلًا، أو غيرها من الأركان والواجبات، دون أن يُشير ولو بإشارة إلىٰ ترك العمل بالكلية من عدمه؛ فقال:

«(من لم يعمل خيرًا قط): يعني: لم يُصلِّ، لم يُزكِّ، وإنما في قلبه مثقال ذرة من إيمان، هذا الحديث في الصحيحين وهو نصٌّ صريحٌ في أنه: عنىٰ شيئين اثنين: الأول: أنه لا يجوز قَرن المسلم تارك الصلاة مع هامان وقارون وفرعون، والشيء الثاني: أنه لا يجوز تكفير تارك الصلاة، إذا كان يُؤمن بها ولا يُنكر شرعيَّتها، وإنما تَرَكَها كسلًا، هذا نصٌّ صريحٌ ينبغي أن يَرفع الخلاف الضَّارب أطنابه اليوم بين كثير من الناس، وبخاصة: أن جماهير العلماء لا يَرون تكفير تارك الصلاة كسلًا، والحمد لله رب العالمين»(٢).

❁ **وقوله ﷺ: «فيمر المؤمنون كطرف العين وكالبرق وكالريح وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، ومَخْدوشٌ مُرسَلٌ، ومَكْدوسٌ في نار جهنم».**

وذلك بحسب ما معهم من الأعمال، لا أنهم قد تركوا العمل كله، فلم يأتوا

(١) الدرر المتلألئة (ص: ١٢٧).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٣٧٦).



بشيءٍ منه، طوال حياتهم، كما ذهب إلىٰ ذلك القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية.

ومما يُؤيد ذلك، ما جاء في الصحيحين وغيرهما من أن المؤمن يمر علىٰ الصراط بما معه من الأعمال، ففي صحيح مسلم:

«... فيأتون محمدًا ﷺ، فيقوم، فيُؤذَن له، وتُرسَل الأمانة والرحم، فتقومان جنبتي الصراط يمينًا وشمالًا، فيمر أوَّلُكُم كالبرق، قال: قلت: بأبي أنت وأمي أيُّ شيءٍ كَمَر البرق، قال: ألم تروا إلىٰ البرق كيف يمر ويرجع في طرفة عين، ثم كَمَر الريح، ثم كَمَر الطير، وشد الرجال، تَجري بهم أعمالُهم، ونبيُّكم قائمٌ علىٰ الصراط، يقول: رَبِّ، سَلِّم سَلِّم، حتىٰ تَعْجِزَ أعمالُ العِباد، حتىٰ يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفًا».

وهو عند البخاري بلفظ:

«... المؤمن عليها كالطرف، وكالبرق، وكالريح، وكأجاويد الخيل والركاب، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، ونَاجٍ مَخْدوشٌ، ومَكْدوسٌ في نار جهنم، حتىٰ يمر آخِرُهم يُسحَبُ سحبًا».

قال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقيل: الورود، هو المرور علىٰ الصراط، الذي هو علىٰ متن جهنم، فيمر الناس علىٰ قدر أعمالهم، فمنهم من يمر كلمح البصر، وكالريح، وكأجاويد الخيل، وكأجاويد الركاب، ومنهم من يسعىٰ، ومنهم من يمشي مشيًا، ومنهم من يزحف زحفًا، ومنهم من يُخطَف فيُلقىٰ في النار، كُلٌّ بحسب تقواه»(١).

(١) تيسير الكريم الرحمن (٣/ ١٨٦).



۞ **وقوله ﷺ: «فيقال لهم: أخرجوا من عرفتم»**.

أي: مِن هؤلاء الذين كانوا يَصومون معكم، ويُصلون معكم، ويَحجون معكم، وفيه إشارة إلىٰ أن هذا الإخراج الأول، هو خاصٌّ بأعمال الجوارح، ثم سيأتي بعده ما هو خاصٌّ بأعمال القلوب، كما في قوله: «**ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه**».

وقوله: «**ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه**».

وقوله: «**ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه**».

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وظاهر السياق أنه لم يكن في قلوبهم مثقال ذرةٍ من خير، فإن لفظ الحديث هكذا: «فيقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرةٍ من خيرٍ فأخرجوه، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها خيرًا، فيقول الله عَزَّوَجَلَّ: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يَبقَ إلا أرحم الراحمين، فيقبض الله قبضةً من النار فيُخرِج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط.

فهذا السياق يدل علىٰ أن هؤلاء لم يكن في قلوبهم مثقال ذرةٍ من خير، ومع هذا فأخرَجتهم الرحمة...»(١).

ومن المعلوم أنه لا يلزم مِن إخراجهم لمن عرفوه بأعمال جوارحه أن يدخل في هذه الشفاعة وفي هذه المعرفة كلُّ صائمٍ ومصلٍّ وحاج، ولا أن يدخل فيها كل من كان معه شيءٌ من أعمال الجوارح، وإنما يدخل في هذه الشفاعة مَن أراد الله عَزَّوَجَلَّ إخراجه فيها، إذ عرَّفه إلىٰ الشفعاء، وأدخله في الحد الذي حدَّه

---

(١) حادي الأرواح (ص: ٥٢١).

لهم، كما سيأتي.

كما لا يلزم مِن إخراجهم لمن في قلبه مثقال دينار، أو نصف دينار، أو ذرة مِن خير، أنْ لا يكون مع الخارجين من النار بما في قلوبهم من الإيمان شيءٌ من أعمال الجوارح، وذلك أن المؤمن قد تكون له أعمال، ولكنه فاقدٌ لشرطي الشفاعة أو أحدهما، إذ إن الشفاعة لابد لها من شرطين:

- الإذن للشافع، كما قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

- والرضا عن المشفوع، كما قال عز من قائل: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وهذا في جميع الأحوال، وفي جميع الشفاعات، كما هو معلوم.

ولذلك قال الشفعاء: «**ربنا ما بقي فيها أحدٌ ممن أمرتنا به**».

أي ممن أمرتنا بإخراجه من النار، هكذا فهمه العلماء، ولذلك قال العلامة ملا عليٌّ القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارحًا قولهم: (ربنا ما بقي فيها أحدٌ ممن أمرتنا به): «أي: بإخراجه من أرباب الصيام والصلاة والحج»(١).

وذلك أن الله عَزَّوَجَلَّ قد حدَّ لهم حدًّا يخرجونهم بالشفاعة، لا أنهم يُخرجون كل من كان معه شيءٌ من أعمال الجوارح، إذ لا قائل بأن الذين أُخرِجوا بعد ذلك بما في قلوبهم من الإيمان ليس معهم شيءٌ من أعمال الجوارح، ولا قائل بأن الذين حبسهم القرآن ووجب عليهم الخلود ليس معهم شيءٌ من أعمال الجوارح.

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٠ / ٢٤٧).

ومما يُؤكد هذا المعنىٰ ما جاء في الصحيحين، عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وفيه:

«فيأتونني، فأنطلق، فأستأذن علىٰ ربي، فيؤذن لي عليه، فإذا رأيت ربي وقعت له ساجدًا، فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقال لي: ارفع محمد، وقل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأحمد ربي بمحامد علمنيها، ثم أشفع، فيحد لي حدًّا فأدخلهم الجنة، ثم أرجع، فإذا رأيت ربي وقعت ساجدًا، فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقال: ارفع محمد، وقل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأحمد ربي بمحامد علمنيها ربي، ثم أشفع، فيحد لي حدًّا فأدخلهم الجنة، ثم أرجع، فإذا رأيت ربي وقعت ساجدًا، فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقال: ارفع محمد، قل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأحمد ربي بمحامد علمنيها، ثم أشفع، فيحد لي حدًّا فأدخلهم الجنة، ثم أرجع، فأقول يا رب ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن ووجب عليه الخلود».

ونحن نرىٰ في هذه الرواية قوله عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ:

«فأقول يا رب ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن ووجب عليه الخلود».

وقد دلت الروايات أن لفظة: (ووجب عليه الخلود)؛ مدرجة في الحديث من قول قتادة؛ فسَّر بها قوله عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «**إلا من حبسه القرآن**».

وهذا الحبس بعد أن تنقضي الشفاعات كلها، وهؤلاء الذين حبسهم القرآن ووجب عليهم الخلود، هم أناسٌ مسلمون، مؤمنون، ومعهم من الأعمال ما معهم، ولكنهم قومٌ حكم الله عَزَّوَجَلَّ عليهم بالخلود في النار، أي: بالمكث الطويل، الذي هو خلود من معه شيءٌ من الإيمان، لا خلود الكفار، وذلك قوله

سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾.

وقد فسَّر الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وغيره لفظة: «إلا من حبسه القرآن»**، بهذا التفسير، حيث قال: يعني قول الله تعالىٰ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾.

وهذا الخلود قد جاء فيمن يقتل مؤمنًا متعمدًا، كما في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٩٣].

وفيمن يأكل الربا، كما في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وفي غير ذلك من الذنوب التي أوجب الله عَزَّوَجَلَّ الخلود علىٰ أهلها، وحبسهم بالقرآن مع إسلامهم، وذلك قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾.

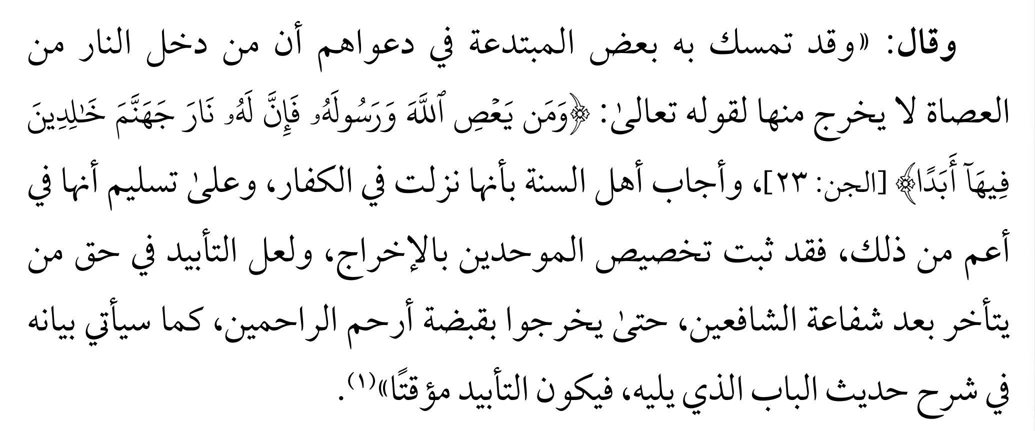
ونحن نعلم يقينًا: أنه لا يلزم من قتل النفس المؤمنة، ولا من أكل الربا، ولا من غيرها من الذنوب التي قد أوجب الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ صاحبها الخلود في النار مع إيمانه وإسلامه، أن يكون تاركًا للعمل بالكلية.

وفي بيان هذا المعنىٰ، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فعلىٰ هذا فقوله: (حبسه القرآن) يتناول الكفار وبعض العصاة ممن ورد في القرآن في حقه التخليد، ثم يخرج العصاة في القبضة، وتبقىٰ الكفار، ويكون المراد بالتخليد في حق العصاة المذكورين البقاء في النار بعد إخراج من تقدمهم»[(١)].

---

(١) فتح الباري (١١ / ٤٤٠).



وقال: «وقد تمسك به بعض المبتدعة في دعواهم أن من دخل النار من العصاة لا يخرج منها لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، وأجاب أهل السنة بأنها نزلت في الكفار، وعلىٰ تسليم أنها في أعم من ذلك، فقد ثبت تخصيص الموحدين بالإخراج، ولعل التأبيد في حق من يتأخر بعد شفاعة الشافعين، حتىٰ يخرجوا بقبضة أرحم الراحمين، كما سيأتي بيانه في شرح حديث الباب الذي يليه، فيكون التأبيد مؤقتًا»(١).

بل إن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قال:

«وقد استنبط ابن أبي جمرة من هذا أن من كان مسلمًا ولكنه كان لا يصلي لا يخرج إذ لا علامة له، لكن يُحمل علىٰ أنه يخرج في القبضة لعموم قوله: لم يعملوا خيرًا قط»(٢).

وهذا يدل علىٰ سعة فقه الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ استدل بإخراج تارك الصلاة من النار في القبضة بلفظة: (لم يعملوا خيرًا قط)، أي أنه أدخل ترك الصلاة فقط تحت هذه اللفظة، وإن كان مع تاركها شيءٌ من الأعمال الأخرىٰ، دون أن يتكلف فيجعل تارك الصلاة تاركًا للعمل كله، كما تكلف في ذلك القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية.

وفي هذا الاستدلال دلالة ظاهرة علىٰ أن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرىٰ أن الذين أخرجهم الله عَزَّوَجَلَّ من النار بغير عمل عملوه ولا خير قدموه، معهم شيءٌ

---

(١) فتح الباري (١١ / ٤٤٠).

(٢) فتح الباري (١١ / ٤٥٧).

من الأعمال، لا أنهم تاركون للعمل بالكلية.

وقد أكَّد الحافظ أبو العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المعنىٰ، وهو أشعري العقيدة كما هو معلوم، وفي كتابه: (المفهم) قد قرر في أكثر من موطن أن الإيمان هو مجرد التصديق، كما هو معتقد الأشاعرة في الإيمان، ومع هذا؛ فإنه في بيان معنىٰ: (لم يعمل خيرًا قط)؛ يقول:

«هذه الرواية فيها توسعٌ في العبارة؛ لأنَّا نعلم قطعًا أن هذا الرجل كان متدينًا بدين حق، ومن كان كذلك لابد أن يعمل حسنةً: صومًا، أو صلاةً، أو تلفظًا بخير، أو شيئًا من الخير الذي تقتضيه شريعتُه، وإنما الرجل كان خطاءً، كثيرَ المعاصي، وقد نص علىٰ هذا المعنىٰ في رواية أخرىٰ في الأصل فقال: أسرف رجلٌ علىٰ نفسه، فلما حضرته الوفاة... وذكر الحديث»[(١)].

بل قد جاء في صحيح مسلم وغيره ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ؛ فعن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره أن ناسًا قالوا لرسول الله ﷺ: يا رسول الله؛ هل نرىٰ ربنا يوم القيامة، فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر.

قالوا: لا يا رسول الله. قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب. قالوا: لا يا رسول الله.

قال: فإنكم ترونه كذلك، يجمع الله الناس يوم القيامة فيقول: من كان يعبد شيئًا فليتبعه. فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت، وتبقىٰ هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٧/ ٧٤).

تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في صورة غير صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم. فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتىٰ يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه. فيأتيهم الله تعالىٰ في صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم. فيقولون: أنت ربنا. فيتبعونه، ويُضرب الصراط بين ظهري جهنم، فأكون أنا وأمتي أول من يجيز، ولا يتكلم يومئذٍ إلا الرسل، ودعوىٰ الرسل يومئذٍ اللهم سلم سلم. وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم السعدان. قالوا: نعم يا رسول الله. قال: فإنها مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم ما قدر عظمها إلا الله، تخطف الناس بأعمالهم، فمنهم المؤمن بقي بعمله، ومنهم المُجازَىٰ حتىٰ يُنجَّىٰ، حتىٰ إذا فرغ الله من القضاء بين العباد وأراد أن يُخرج برحمته من أراد من أهل النار؛ أمر الملائكة أن يُخرجوا من النار من كان لا يُشرك بالله شيئًا ممن أراد الله تعالىٰ أن يرحمه ممن يقول لا إله إلا الله. فيعرفونهم في النار، يعرفونهم بأثر السجود، تأكل النار من ابن آدم إلا أثر السجود، حرم الله علىٰ النار أن تأكل أثر السجود. فيخرجون من النار وقد امتحشوا، فيصب عليهم ماء الحياة، فينبتون منه كما تنبت الحبة في حميل السيل، ثم يفرغ الله تعالىٰ من القضاء بين العباد، ويبقىٰ رجلٌ مقبلٌ بوجهه علىٰ النار، وهو آخر أهل الجنة دخولًا الجنة، فيقول: أي رب اصرف وجهي عن النار، فإنه قد قشبني ريحها، وأحرقني ذكاؤها، فيدعو الله ما شاء الله أن يدعوه، ثم يقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: هل عسيت إن فعلت ذلك بك أن تسأل غيره. فيقول: لا أسألك غيره. ويعطي ربه من عهود ومواثيق ما شاء الله، فيصرف الله وجهه عن النار، فإذا أقبل علىٰ الجنة ورآها سكت ما شاء الله أن يسكت، ثم يقول: أي رب



قدمني إلىٰ باب الجنة. فيقول الله له: أليس قد أعطيت عهودك ومواثيقك لا تسألني غير الذي أعطيتك، ويلك يا ابن آدم ما أغدرك. فيقول: أي رب ويدعو الله حتىٰ يقول له: فهل عسيت إن أعطيتك ذلك أن تسأل غيره. فيقول: لا وعزتك. فيعطي ربه ما شاء الله من عهود ومواثيق، فيقدمه إلىٰ باب الجنة، فإذا قام علىٰ باب الجنة انفهقت له الجنة فرأىٰ ما فيها من الخير والسرور، فيسكت ما شاء الله أن يسكت، ثم يقول: أي رب أدخلني الجنة. فيقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ له: أليس قد أعطيت عهودك ومواثيقك أنْ لا تسأل غير ما أعطيت، ويلك يا ابن آدم ما أغدرك. فيقول: أي رب لا أكون أشقىٰ خلقك. فلا يزال يدعو الله حتىٰ يضحك الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ منه، فإذا ضحك الله منه قال: ادخل الجنة. فإذا دخلها قال الله له: تمنه. فيسأل ربه ويتمنىٰ حتىٰ إن الله ليذكره من كذا وكذا حتىٰ إذا انقطعت به الأماني، قال الله تعالىٰ: ذلك لك ومثله معه. قال عطاء بن يزيد وأبو سعيد الخدري مع أبىٰ هريرة لا يرد عليه من حديثه شيئًا. حتىٰ إذا حدث أبو هريرة أن الله قال لذلك الرجل ومثله معه. قال أبو سعيد: وعشرة أمثاله معه يا أبا هريرة. قال أبو هريرة: ما حفظت إلا قوله ذلك لك ومثله معه. قال أبو سعيد: أشهد أني حفظت من رسول الله ﷺ قوله: ذلك لك، وعشرة أمثاله. قال أبو هريرة: وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولًا الجنة».

وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة علىٰ أن هؤلاء - الذين كانوا آخر المؤمنين خروجًا من النار - معهم شيءٌ من الأعمال، بل قد يكونون مصلين، وذلك قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ:

«أمر الملائكة أن يُخرجوا من النار من كان لا يُشرك بالله شيئًا ممن أراد الله تعالىٰ أن يرحمه ممن يقول لا إله إلا الله. فيعرفونهم في النار، يعرفونهم بأثر السجود، تأكل النار من ابن آدم إلا أثر السجود».

ويكون من لا يصلي قد خرج مع من عُرفوا بصيامٍ أو بحجٍّ، أو بشيءٍ من أعمال الجوارح غير الصلاة، وذلك في الحد الذي حدَّه الله عَزَّوَجَلَّ للشافعين، أو أن يكونوا قد خرجوا مع من أُخرجوا من النار بالشفاعة بما في قلوبهم من الإيمان، كما عبر عنه بمثقال دينار، أو نصف دينار، أو ذرة، أو أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ من مثقال ذرة، ممن شفَّع الله عَزَّوَجَلَّ فيهم عباده، ممن لم تنفعه أعمال جوارحه، وهذا كله عند من لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، وهو قول جمهور العلماء، وهو القول الراجح من قولي العلماء لأدلةٍ أخرىٰ دلت عليه، ليس هذا مقام ذكرها.

وهذا يعني: أن المعنىٰ الذي أراده العلماء هو أن أعمالهم لم تشفع لهم عند الله عَزَّوَجَلَّ، ولم تنفعهم، إذ لم يأذن للشفعاء أن يشفعوا لهم مع وجود هذه الأعمال، وذلك لرجحان سيئاتهم علىٰ حسناتهم، ولِمَا أوجبه الله عَزَّوَجَلَّ عليهم من المكث الطويل في النار، وذلك قوله عز من قائل: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾، ثم تفضل عليهم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بعد ذلك، وأخرجهم من النار، وليس معهم شيءٌ يشفع لهم، وهم الذين يصدق عليهم أن الله عَزَّوَجَلَّ أخرجهم ولم يعملوا خيرًا قط، وأنهم عتقاء الرحمن الذين أدخلهم الجنة بغير عملٍ عملوه ولا خيرٍ قدموه، إذ لم تنفعهم أعمالهم، لا أعمال قلوبهم، ولا أعمال جوارحهم، ومما يدل علىٰ ذلك أن الله عَزَّوَجَلَّ قد أخرج من انتفع بشيءٍ من هذه الأعمال، سواء بقلبه أو بجوارحه، فإخراجه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لهم بأعمال جوارحهم؛ قد دل عليه قول الشفعاء: **«ربنا إن**

لنا إخوة، كانوا يصومون معنا، ويصلون معنا، ويحجون معنا»، فقال الله عَزَّوَجَلَّ لهم: «**أخرجوا من عرفتم**»، ثم حرَّم صورهم علىٰ النار، فأخرجوا خلقًا كثيرًا قد أخذت النار إلىٰ نصف ساقيه، وإلىٰ ركبتيه، حتىٰ قالوا: «**ربنا ما بقي فيها أحدٌ ممن أمرتنا به**»، أي: ممن أمرت بإخراجه من أرباب أعمال الجوارح، وأما إخراجه لهم بأعمال قلوبهم، فذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: «**ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه**»، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا، ثم يقولون: «**ربنا لم نذر فيها أحدًا ممن أمرتنا**»، أي: ممن أمرت بإخراجه ممن في قلبه مثقال دينار من خير، ثم يقول: «**ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه**»، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا، ثم يقولون: «**ربنا لم نذر فيها ممن أمرتنا أحدًا**»، أي: ممن أمرت بإخراجه ممن في قلبه مثقال نصف دينار من خير، ثم يقول سبحانه: «**ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه**»، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا، ثم يقولون: «**ربنا لم نذر فيها خيرًا**»، وهذا فيما علموه بإعلام الله لهم، لا أنه لا وجود فيها لأحدٍ فيه خير، إذ لا ينتفي الخير بالكلية إلا عن الكافر، الذي لا ينجيه من النار لا قول ولا عمل.

قال العلامة الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحديث دلَّ علىٰ أن الملائكة أخرجت من علمت في قلبه مثقال ذرة من خير، ولا دليل أنهم يَعلمون كل من في قلبه مثقال ذرة من خير، فإنهم لا يَعلمون من أحوال القلوب إلا ما أعلمهم الله، كما قال تعالىٰ: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٢]، فهم يعلمون أفعالنا، لا ما انطوت عليه قلوبنا، ولهذا وردت الأحاديث أنهم يصعدون بالعمل يرونه حسنًا ويرد فيقول الله: إن فاعله أراد به كذا وكذا، أي: من الرياء ونحوه، فأخرج البزار

والطبراني في «الأوسط» والدارقطني والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**يُؤتىٰ يوم القيامة بصحفٍ مُختَّمةٍ فتُنصَب بين يدي الله فيقول: ألقوا هذه، واقبلوا هذه، فتقول الملائكة: وعزتك ما كتبنا إلا ما عمل، فيقول الله: إن هذا كان لغير وجهي، وأنا لا أقبل اليوم إلا ما ابتُغِيَ به وجهي**».

وهذا الحديث فيه الإخبار بأن الملائكة قالت: «**لم نذر فيها خيرًا**» أي: أحدًا فيه خير، والمراد: ما علموه بإعلام الله، ويجوز أن يقال: لم يُعلمهم بكل من في قلبه خير، وأنه بقي من أخرجهم بقبضته، ويدل له أن لفظ الحديث: «**أنه أخرج بالقبضة من لم يعملوا خيرًا قط**»، فنفىٰ العمل ولم يَنفِ الاعتقاد، وفي حديث الشفاعة تصريح بإخراج قوم لم يعملوا خيرًا قط، ويفيد مفهومه أن في قلوبهم خيرًا، ثم سياق الحديث يدل علىٰ أنه أُريد بهم أهل التوحيد؛ لأنه تعالىٰ ذكر الشفاعة للملائكة والأنبياء والمؤمنين، ومعلوم أن هؤلاء يشفعون بعصاة أهل التوحيد، فإنه لا يقول ابن تيمية ولا غيره أنه يشفع للكفار بقرائن القبض التي قبضها الرب في عصاة الموحدين، والأليق بالسياق أنها أيضًا فيهم، وقد أخرج البيهقي في «الشفاعة» من حديث جابر مرفوعًا، وفيه: «**اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه**»(١)، إلىٰ أن قال «**ثم يقول الله تعالىٰ: الآن أخرجوا بعلمي وحلمي، فيخرج أضعاف ما أخرجوا وأضعافه**»، فقوله تعالىٰ: «**بعلمي**» يدل علىٰ أنه علم قومًا في قلوبهم الخير لم تعلمهم الملائكة»(٢).

---

(١) في المطبوع: فاخرجوا، والصواب ما أثبت.

(٢) رفع الأستار (ص: ١٣١).

والمقصود أن هذا المعنىٰ متفقٌ عليه بين أئمة السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبيَّن محمدٌ عبد الله ورسوله، أفضل الخلق، وأوجه الشفعاء، وأكرمهم علىٰ الله تعالىٰ؛ أنه يأتي فيسجد ويحمد، لا يبدأ بالشفاعة حتىٰ يُؤذن له، فيقال له: ارفع رأسك، وسل تعطه، واشفع تشفع، وذكر أن ربه يحد له حدًّا فيدخلهم الجنة.

وهذا كله يبين أن الأمر كله لله، هو الذي يكرم الشفيع بالإذن له في الشفاعة، والشفيع لا يشفع إلا فيمن يأذن الله له، ثم يحد للشفيع حدًّا فيدخلهم الجنة، فالأمر بمشيئته وقدرته واختياره»(١).

وقال: «فهذا خير الخلق وأكرمهم علىٰ الله، إذا رأىٰ ربه لا يشفع حتىٰ يسجد له، ويحمده، ثم يأذن له في الشفاعة؛ فيحد له حدًّا يدخلهم الجنة، وهذا تصديق قوله تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ إلىٰ غير ذلك من الآيات.

وقد جاء في الحديث الصحيح: أنه تشفع الملائكة، والنبيون، والمؤمنون؛ لكن: بإذنه في أمورٍ محدودة، ليس الأمر إلىٰ اختيار الشافع، فهذا فيمن علم أنه يشفع، فلو قال قائل: إن محمدًا يخلص كل مُرِيدِيه من النار: لكان كاذبًا، بل في أمته خَلقٌ يدخلون النار، ثم يشفع فيهم؛ وأما الشيوخ فليس لهم شفاعة كشفاعته، والرجل الصالح قد يُشفعه الله فيمن يشاء، ولا شفاعة إلا في أهل الإيمان»(٢).

وقال: «فتلك الشفاعة هي لأهل الإخلاص بإذن الله، ليست لمن أشرك بالله،

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١ / ٢٩٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢ / ١٠٦).

ولا تكون إلا بإذن الله، وحقيقته: أن الله هو الذي يتفضل علىٰ أهل الإخلاص والتوحيد، فيغفر لهم بواسطة دعاء الشافع الذي أذن له أن يشفع ليكرمه بذلك...»[(١)].

وقال: «بل الشفاعة: سببها توحيد الله، وإخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له، فكل من كان أعظم إخلاصًا كان أحق بالشفاعة، كما أنه أحق بسائر أنواع الرحمة، فإن الشفاعة: من الله مبدؤها، وعلىٰ الله تمامها، فلا يشفع أحدٌ إلا بإذنه، وهو الذي يأذن للشافع، وهو الذي يقبل شفاعته في المشفوع له.

وإنما الشفاعة سببٌ من الأسباب التي بها يرحم الله مَن يرحم من عباده، وأحق الناس برحمته: هم أهل التوحيد والإخلاص له، فكل من كان أكمل في تحقيق إخلاص «لا إله إلا الله» علمًا، وعقيدةً، وعملًا، وبراءةً، وموالاةً، ومعاداةً، كان أحق بالرحمة»[(٢)].

وقال العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيقول النبي المصطفىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: فيحد الله لي حدًّا، لا يقول له اذهب اشفع، يحد له حدًّا، عددًا محدودًا، فيسوقهم، فيخرجهم من هول الموقف، ثم يسجد سجدةً أخرىٰ، ثم الثالثة، وفي كل سجدةٍ يحد له حدًّا، لنعلم ونستيقن بأن الشفاعة لله جميعًا، وحده، يجب أن تُطلبَ من رب العالمين، ففي ذلك اليوم يُلهم الله العباد ليخاطبوا الأنبياء فيطلبوا منهم الدعاء، الدعاء، الشفاعة، والتوسل، بمعنىٰ واحد، ليس معنىٰ ذلك أنهم يملكون كل شيء ويملكون إدخال الناس الجنة، لا، لا أحد يملك شيئًا من

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٧٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٤/ ٤١٤).



ذلك، هذه من معاني أشهد أن لا إله إلا الله»[(١)].

وقال العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن دخل النار من أهل المعاصي فإنه لا يخلد فيها خلود الكفار، بل من يخلد منهم كالقاتل والزاني والقاتل نفسه؛ لا يكون خلوده مثل خلود الكفار، بل هو خلود له نهاية عند أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج والمعتزلة ومن سار علىٰ نهجهم من أهل البدع؛ لأن الأحاديث الصحيحة قد تواترت عن رسول الله ﷺ دالة علىٰ شفاعته ﷺ في أهل المعاصي من أمته، وأن الله عَزَّوَجَلَّ يقبلها منه ﷺ عدة مرات، في كل مرةٍ يحد له حدًّا فيخرجهم من النار، وهكذا بقية الرسل، والمؤمنون، والملائكة، والأفراط، كلهم يشفعون بإذنه سبحانه، ويُشفعهم عَزَّوَجَلَّ فيمن يشاء من أهل التوحيد الذين دخلوا النار بمعاصيهم وهم مسلمون، ويبقىٰ في النار بقيةٌ من أهل المعاصي لا تشملهم شفاعة الشفعاء، فيخرجهم الله سبحانه برحمته وإحسانه، ولا يبقىٰ في النار إلا الكفار، فيخلدون فيها أبد الآباد...»[(٢)].

وقال: «وقد يعاقبهم سبحانه ولا يحصل لهم عفو، فيعاقبون بإدخالهم النار، وتعذيبهم فيها علىٰ قدر معاصيهم، ثم يخرجون منها، كما تواترت بذلك الأحاديث عن رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنه يشفع للعصاة من أمته، وأن الله يحد له حدًّا في ذلك عدة مرات، يشفع ويخرج جماعة بإذن الله، ثم يعود فيشفع، ثم يعود فيشفع، ثم يعود فيشفع عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ «أربع مرات»، وهكذا الملائكة،

---

(١) شرح الرسالة التدمرية - الشريط رقم: (٢٨).

(٢) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٦ / ٣٥٦).



وهكذا المؤمنون، وهكذا الأفراط، كلهم يشفعون، ويخرج الله سبحانه من النار بشفاعتهم من شاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويُبقي في النار بقيةً من العصاة من أهل التوحيد والإسلام، فيخرجهم الرب سبحانه بفضله ورحمته بدون شفاعة أحد، ولا يبقىٰ في النار إلا من حكم عليه القرآن بالخلود الأبدي؛ وهم الكفار»(١).

وقال العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ: «ومحمد ﷺ لا يشفع إلا بعد أن يأذن الله له، ويحدَّ له حدًّا، ثم بعد شفاعة محمد، يأذن الله لمن شاء من أنبيائه، والملائكة، والمؤمنين، ويحد لكل منهم حدًّا لا يتجاوزه»(٢).

وبهذا نعلم: أن هؤلاء الذين أخرجهم الله عَزَّوَجَلَّ بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه، إنما نفعتهم الشهادة التي دخلوا بها في الإسلام، وإن لم تنفعهم أعمالهم، وذلك لِمَا هو معلومٌ ومتقررٌ، بل ومتفقٌ عليه بين أهل السنة جميعًا: أن المسلم لا يخلد في النار، وأن مآله إلىٰ الجنة، وإن ساءت أعماله.

وهذا الفهم وهذا التقرير هو ما يقتضيه الجمع بين الروايات، وهو ما فهمه أهل السنة والجماعة من هذه النصوص.

۞ **وقوله** ﷺ: «**فيقبض قبضةً من النار فيُخرِج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط**».

وهؤلاء الذين أخرجهم الله عَزَّوَجَلَّ في القبضة ولم يعملوا خيرًا قط، هم عتقاء الرحمن الذين أخرجهم من النار وأدخلهم الجنة بغير عملٍ عملوه، ولا خيرٍ قدموه، وهم الذين أُخرِجوا من النار ولم يعملوا خيرًا قط، ولكنهم قالوا يومًا من

---

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٩ / ٣٨١).

(٢) مقال بعنوان: المهدي بين أهل السنة والروافض.



الدهر: «لا إله إلا الله»، وهم الذين لم يعملوا خيرًا قط إلا التوحيد، وهم الذين حبسهم القرآن، ووجب عليهم الخلود.

فهؤلاء كلهم صنفٌ واحد، وهم الذين قال فيهم رسول الله ﷺ:

«**يا رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله**».

وذلك بعد أن انقضت الشفاعات كلها، وأُخرِج من النار بالشفاعة كل من انتفع بشيءٍ من عمله، سواء كان انتفاعه بعمل جوارحه، أو بعمل قلبه، كما سبق بيان ذلك، ولم يَبقَ في النار بعد ذلك إلا هذا الصنف، الذي لم ينتفع بشيءٍ من عمله، ولم يأذن الله عَزَّوَجَلَّ فيه بالشفاعة، وهم الذين قال الله عَزَّوَجَلَّ فيهم لنبيه ﷺ بعد أن قال: «**ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله**»:

«**ليس ذاك لك**»، أو قال: «**ليس ذاك إليك**»، «**ولكن وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجن من قال لا إله إلا الله**».

وهذا كله محمولٌ عند أهل العلم علىٰ أن هؤلاء لم ينفعهم من أعمالهم شيءٌ، حتىٰ عُبِّر عنها بالعدم، أي: كأن هذه الأعمال معدومةٌ، لا وجود لها، وذلك أنها صارت هباءً منثورًا لا نفع فيها لأصحابها، لا أنهم لم يأتوا بشيءٍ منها، كتلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها بين الأنام.

ولذلك: وجدنا أقوال أهل العلم كلها تحوم حول هذا المعنىٰ، حتىٰ مَن بَعُدَ منهم في تفسيره للفظة: (لم يعملوا خيرًا قط).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٢٢٤هـ)**:

«فلما خالطت هذه المعاصي هذا الإيمان المنعوت بغيرها، قيل: ليس هذا من الشرائط التي أخذها الله علىٰ المؤمنين ولا الأمانات التي يُعرف بها أنه

الإيمان، فنفَت عنهم حينئذٍ حقيقته، ولم يُزَل عنهم اسمه.

فإن قال قائل: كيف يجوز أن يُقال: ليس بمؤمنٍ، واسم الإيمان غير زائلٍ عنه؟

قيل: هذا كلام العرب المستفيض عندنا، غير المستنكر في إزالة العمل عن عامله، إذا كان عمله علىٰ غير حقيقته، ألا ترىٰ أنهم يقولون للصانع إذا كان ليس بمُحكِمٍ لعمله: ما صنعتَ شيئًا، ولا عملتَ عملًا، وإنما وقع معناهم هاهنا علىٰ نفي التجويد، لا علىٰ الصنعة نفسها، فهو عندهم عاملٌ بالاسم، وغير عاملٍ في الإتقان، حتىٰ تكلموا به فيما هو أكثر من هذا، وذلك كرجلٍ يَعُقُّ أباه، ويبلغ منه الأذىٰ، فيقال: ما هو بولدٍ، وهم يعلمون أنه ابن صلبه، ثم يُقال مثله في الأخ، والزوجة، والمملوك.

وإنما مذهبهم في هذا: المزايلة الواجبة عليهم من الطاعة والبر، وأما النكاح والرق والأنساب، فعلىٰ ما كانت عليه أماكنها وأسماؤها.

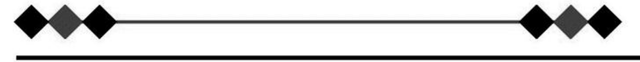
فكذلك هذه الذنوب التي يُنفىٰ بها الإيمان، إنما أحبطت الحقائق منه الشرائع التي هي من صفاته، فأما الأسماء فعلىٰ ما كانت قبل ذلك، ولا يُقال لهم إلا: مؤمنون، وبه الحكم عليهم.

وقد وجدنا مع هذا شواهد لقولنا من التنزيل والسنة.

فأما التنزيل: فقول الله جل ثناؤه في أهل الكتاب، حين قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

قال أبو عبيد: حدثنا الأشجعي، عن مالك بن مِغْوَل، عن الشعبي في هذه الآية، قال: «أما إنه كان بين أيديهم، ولكن نبذوا العمل به».

ثم أحل الله لنا ذبائحهم، ونكاح نسائهم، فحكم لهم بحكم الكتاب إذا كانوا



به مقرين، وله منتحلين، فهم بالأحكام والأسماء في الكتاب داخلون، وهم لها بالحقائق مفارقون، فهذا ما في القرآن.

وأما السنة: فحديث النبي ﷺ الذي يُحدِّث به رفاعة في الأعرابي الذي صلىٰ صلاةً، فخفَّفَها، فقال له رسول الله ﷺ: «**ارجع فَصَلِّ، فإنك لم تُصَلِّ**»، حتىٰ فعلها مرارًا، كل ذلك يقول: (فَصَلِّ)، وهو قد رآه يصليها، أفلستَ ترىٰ أنه مُصَلٍّ بالاسم، وغير مُصَلٍّ بالحقيقة.

وكذلك في المرأة العاصية لزوجها، والعبد الآبق، والمصلي بالقوم الكارهين له، إنها غير مقبولة، ومنه حديث عبد الله بن عمر في شارب الخمر أنه: «**لا تُقبَل له صلاة أربعين ليلة**»...

قال أبو عبيد: فهذه الآثار كلها، وما كان مضاهيًا لها، فهو عندي علىٰ ما فسَّرتُه لك»[1].

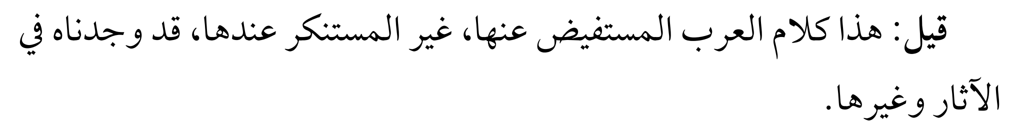
وقال محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٢٩٤هـ)**:

«فهذه الآيات التي هي شرحت الإيمان، وأبانت سبله التي وصف الله أهله بها، ونفىٰ عنه المعاصي التي نزهه الإيمان عنه، فلما خالطت ذلك الإيمان المنعوت عند الله عَزَّوَجَلَّ، وعند رسوله ﷺ بالبعد من الأدناس، والذنوب، والمعاصي، قيل لأهله: ليست هذه الخلال من الشرائط التي نَعَت الله بها المؤمنين، ولا الأمارات التي يُعرف بها أهلُها، فنفَت عنهم حقيقته، ولم يُزائلهم اسمه.

فإن قيل: كيف يقال: ليس بمؤمنٍ، واسم الإيمان لازمٌ له؟!.

(١) كتاب الإيمان (ص: ٧٩).





قيل: هذا كلام العرب المستفيض عنها، غير المستنكر عندها، قد وجدناه في الآثار وغيرها.

من ذلك قول النبي ﷺ للذي لم يُتم صلاته: «**ارجع فَصَلِّ فإنك لم تُصَلِّ**»، فأخبره أنه لم يُصَلِّ وقد رآه يُصليها، ولكنه لَمَّا لم يُكملها جعله غيرَ مُصَلٍّ، وكذلك حين سئل عنْ مَن صام الدهر؟ فقال: «**ما صام ولا أفطر**»، فجعله غيرَ صائمٍ، وقد زاد على صيام الناس، ولكنه لَمَّا أخطأ به موضعه، جعله غيرَ صائمٍ.

قال: وكذلك كلام العرب، ألا تراهم يقولون للصانع إذا كان غيرَ حاذقٍ بعمله، ولا متقنٍ له: (فلان ليس بصانع)، وهم يعلمون أنه يعالج ذلك العلاج، وأنه من أهله، غير أنهم إنما نفوا عنه تجويدَ العمل، لا الصناعة برُمَّتِها، وكذلك يقول الرجل لصاحبه إذا عمل عملًا غير إحكام، أو تكلم بكلامٍ لم يقم فيه بحجته: (ما صنعت شيئًا)، ولو سُئلوا عنه لكان تاركًا للعمل أو الكلام؟ لقالوا: لا، ولكنه ترك موضع الإصابة فيه»[1].

وقال الحافظ أبو حاتم ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٥٤هـ)**:

«ذِكر البيان بأن العرب في لغتها تُضيف الاسم إلىٰ الشيء للقرب من التمام، وتنفي الاسم عن الشيء للنقص عن الكمال»[2].

وقال: «هذه اللفظة مما ذكرنا في كتبنا أن العرب تُطلق الاسم بالكلية علىٰ جزءٍ من أجزاء شيءٍ يُطلق اسم ذلك الشيء علىٰ جزءٍ من أجزائه، فقوله ﷺ: «**لا يُحافظ**

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٧٨).

(٢) صحيح ابن حبان (١ / ٤١٧).



علىٰ الوضوء إلا مؤمن»، أطلق اسم الإيمان علىٰ المحافظ علىٰ الوضوء، والوضوء من أجزاء الإيمان، كذلك اسم الإيمان علىٰ المفرد العمل به، لأنه جزءٌ من أجزاء الإيمان علىٰ حسب ما ذكرناه»[1].

وقال: «قوله ﷺ: «**واقرأ ما تيسر معك من القرآن**»، يُريد فاتحة الكتاب، وقوله: «**ارجع فَصَلِّ، فإنك لم تُصَلِّ**»، نفَىٰ الصلاة عن هذا المصلي؛ لنقصه عن حقيقة إتيان ما كان عليه من فرضها، لا أنه لم يُصَلِّ، فلما كان فعله ناقصًا عن حالة الكمال، نفَىٰ عنه الاسمَ بالكلية»[2].

وقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٤٦٣هـ):**

«رُوِي من حديث أبي رافع، عن أبي هريرة في هذا الحديث أنه قال: «**قال رجلٌ لم يعمل خيرًا قط إلا التوحيد**»، وهذه اللفظة إن صحَّت رفعت الإشكال في إيمان هذا الرجل؛ وإن لم تصح من جهة النقل، فهي صحيحة من جهة المعنىٰ؛ والأصول كلها تعضدها، والنظر يوجبها؛ لأنه محالٌ غير جائزٍ أن يغفر للذين يموتون وهم كفار، لأن الله عَزَّوَجَلَّ قد أخبر أنه لا يغفر أن يشرك به لمن مات كافرًا، وهذا ما لا مدفع له، ولا خلاف فيه بين أهل القبلة، وفي هذا الأصل ما يدلك علىٰ أن قوله في هذا الحديث: لم يعمل حسنةً قط، أو لم يعمل خيرًا قط لم يعذبه، إلا ما عدا التوحيد من الحسنات والخير، وهذا سائغٌ في لسان العرب، جائزٌ في لغتها أن يُؤتىٰ بلفظ الكل، والمراد البعض؛ والدليل علىٰ أن الرجل كان

(١) صحيح ابن حبان (٣/ ٣١٢).
(٢) صحيح ابن حبان (٥/ ٢١٤).

مؤمنًا، قوله حين قيل له: لِمَ فعلت هذا؟ فقال: من خشيتك يا رب؛ والخشية لا تكون إلا لمؤمنٍ مصدقٍ، بل ما تكاد تكون إلا لمؤمنٍ عالمٍ، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، قالوا: كل من خاف الله فقد آمن به وعرفه، ومستحيل أن يخافه من لا يؤمن به، وهذا واضحٌ لمن فهم وأُلهِم رشده.

ومثل هذا الحديث في المعنىٰ: ما حدثناه عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا أبو صالح، حدثني الليث، عن ابن العجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «**إن رجلًا لم يعمل خيرًا قط، وكان يُداين الناس فيقول لرسوله: خذ ما يسر، واترك ما عسر وتجاوز، لعل الله يتجاوز عنا، فلما هلك، قال الله: هل عملت خيرًا قط؟ قال: لا؛ إلا أنه كان لي غلامٌ فكنت أداين الناس، فإذا بعثته يتقاضىٰ، قلت له: خذ ما يسر، واترك ما عسر وتجاوز، لعل الله يتجاوز عنا، قال الله: قد تجاوزت عنك**».

قال أبو عمر: فقول هذا الرجل الذي لم يعمل خيرًا قط غير تجاوزه عن غرمائه، لعل الله يتجاوز عنا، إيمانٌ وإقرارٌ بالرب ومجازاته، وكذلك قوله الآخر: خشيتك يا رب، إيمانٌ بالله، واعترافٌ له بالربوبية، والله أعلم»(١).

وقال: «وأما قوله: «**لم يعمل حسنةً قط**»، وقد رُوِي: «**لم يعمل خيرًا قط**»؛ أنه لم يُعذبه إلا ما عدا التوحيد من الحسنات والخير، بدليل حديث أبي رافع المذكور.

وهذا شائعٌ في لسان العرب أن يُؤتىٰ بلفظ الكل والمراد البعض، وقد يقول العرب: لم يفعل كذا قط، يُريد الأكثرَ من فعله.

(١) التمهيد (١٨ / ٤٠).





ألا ترىٰ إلىٰ قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**لا يضع عصاه عن عاتقه**»؛ يُريد أن الضرب للنساء كان منه كثيرًا، لا أن عصاه كانت ليلًا ونهارًا علىٰ عاتقه[1].

وقد فسرنا هذا المعنىٰ في غير موضع من كتابنا هذا

والدليل علىٰ أن الرجل كان مؤمنًا؛ حين قيل له: لِمَ فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب، والخشية لا تكون إلا لمؤمنٍ يصدقُ، بل ما تكاد تكون إلا من مؤمنٍ عالم، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، قالوا: كل من خاف الله، فقد آمن به وعرفه، ويستحيل أن يخاف من لا يؤمن به»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ):**

«قال أهل الحديث والسنة: ومن نفىٰ عنه الإيمان؛ فلأنه ترك بعض واجباته. والعبادة يُنفىٰ اسمها بنفي بعض واجباتها، لأنها لم تبقَ كاملةً، ولا يلزم من ذلك أنْ لا يبقىٰ منه شيءٌ، بل قد دلت النصوص علىٰ أنه يبقىٰ بعضه، ويخرج من النار من بقي معه بعضه»[3].

---

(١) العبارة في المطبوع: « ألا ترىٰ إلىٰ قوله عليه الصلاة والسلام: لا يضع عصاه علىٰ عاتقه؛ يُريد أن الضرب للنساء كان منه كثيرًا، إلا أن عصاه كانت ليلًا ونهارًا علىٰ عاتقه »، والصواب ما أثبت، ويدل علىٰ ذلك قوله في موطن آخر: « وأما قوله: لا يضع عصاه عن عاتقه، ففيه دليلٌ علىٰ أن المُفرِطَ في الوصف لا يلحقه الكذب، والمبالغ في النعت بالصدق لا يدركه الذم. ألا ترىٰ أن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم قال في أبي جهم: لا يضع عصاه عن عاتقه، وهو قد ينام، ويصلي، ويأكل، ويشرب، ويشتغل بما يحتاج إليه من شغله في دنياه. وإنما أراد المبالغة في أدب النساء باللسان واليد، وربما يحسن الأدب بمثله، كما يصنع الوالي في رعيته » (الاستذكار ١٨ / ٨٥).

(٢) الاستذكار (٨ / ٣٦٥).

(٣) منهاج السنة (٥ / ٢٩٧).

وقال: «ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة، ينتفي الاسم عن المسمىٰ تارة لنفي حقيقته وكماله، ويثبت له تارة لوجود أصله وبعضه؛ حتىٰ يُقال للعالم القاصر، والصانع القاصر: هذا عالم وهذا صانع بالنسبة إلىٰ من لا يعلم وإلىٰ من لا يصنع. ويُقال: هذا ليس بعالم ولا صانع لوجود نقصه وتقصيره. ويقال للكامل: هو العالم والصانع، وهذا هو الشجاع، وأمثاله كثيرة من الأسماء والصفات: كالمؤمن، والكافر، والفاسق، والمنافق. والله أعلم»(١).

وقال: «فالذين قالوا: إن الحسنة هي التوحيد، والسيئة هي الشرك، كما ذُكِر ذلك عن الصحابة والتابعين، ولم يُذكر في ذلك خلافًا، دليله قوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ۝٨٩ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٨٩ - ٩٠]، وذلك لأن جميع أعمال البر هي داخلةٌ في التوحيد.

فإن التوحيد وهو معنىٰ قول: (لا إله إلا الله): هو أن يُعبد الله، وهو تعالىٰ إنما يُعبد بما أمر به، فهو العمل لله بأمر الله، كما قال تعالىٰ ﴿بَلَىٰۚ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢].

فكل عمل من أعمال البر فهو جزءٌ من التوحيد ومن العمل لله، ومن عبادة الله توحيده، ومن فروع ذلك، قال الله تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا كَلِمَةٗ طَيِّبَةٗ كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۝٢٤ تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذۡنِ رَبِّهَاۗ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٖ﴾ [إبراهيم: ٢٤ - ٢٦].

فالكلمة الطيبة هي التوحيد، وهي كالشجرة، والأعمال ثمارها في كل وقت،

---

(١) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ (١ / ١٣١).



فجميع الأعمال الحسنة تضاعف لصاحبها، وجميعها من عبادة الله وحده، وهي من فروع قول: (لا إله إلا الله)، بل الأعمال تحقق قول: (لا إله إلا الله)، فإن الإيمان قولٌ وعمل، قال النبي ﷺ: «الإيمان بضع وستون، أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: (لا إله إلا الله)، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق».

فمن قال: الحسنة (لا إله إلا الله)؛ لم يُرِد أن هذه الكلمة وحدها هي الحسنة دون العمل بمقتضاها، بل هي عنده الشجرة الجامعة، والأعمال داخلةٌ فيها وفروعٌ لها.

وكذلك السيئة هي العمل لغير الله، وهذا هو الشرك، فإن الإنسان همَّامٌ حارثٌ لابد له من عمل، ولابد له من مقصودٍ معبودٍ يعمل لأجله، فالعمل لله: هو الإخلاص والتوحيد له، والعمل لغيره: هو الشرك، وإن عمل لله ولغيره فذلك أيضًا شرك»[1].

وقال: «وحينئذٍ فلا منافاة بين الأحاديث، فإنه إذا قالها بإخلاص ويقين، ومات علىٰ ذلك امتنع أن تكون سيئاته راجحة علىٰ حسناته، بل كانت حسناته راجحة، فيحرم علىٰ النار، لأنه إذا قالها العبد بإخلاص ويقين تام، لم يكن في هذه الحال مصرًّا علىٰ ذنب، فإن كمال إخلاصه ويقينه يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيء، وأخوف عنده من كل شيء، فلا يبقىٰ في قلبه حينئذٍ إرادة لما حرم الله، ولا كراهة لما أمر الله. فهذا هو الذي يحرم علىٰ النار، وإن كان له ذنوب قبل ذلك. فهذا الإيمان، وهذه التوبة، وهذا الإخلاص، وهذه المحبة، وهذا اليقين، وهذه الكراهة؛ لا يَتركون له ذنبًا إلا مُحِيَ عنه كما يَمحي النهار الليل.

فإن قالها علىٰ وجه الكمال المانع من الشرك الأصغر والأكبر؛ فهذا غير

(١) تفسير آيات أشكلت علىٰ كثير من العلماء (١ / ٣٤٧).

مصر علىٰ ذنب أصلًا فيغفر له ويحرم علىٰ النار.

وإن قالها علىٰ وجه خلص به من الشرك الأكبر دون الأصغر، ولم يأت بعدها بما يناقض ذلك، فهذه الحسنة لا يقاومها شيء من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كما في حديث البطاقة، فيحرم علىٰ النار، ولكن تنقص درجته في الجنة بقدر ذنوبه.

وهذا خلاف من رجحت سيئاته علىٰ حسناته ومات علىٰ ذلك، فإنه يستوجب النار، وإن كان قال: لا إله إلا الله، وخلص بها من الشرك الأكبر، لكنه لم يَمت علىٰ ذلك، بل قالها وأتىٰ بعدها بسيئات رجحت علىٰ هذه الحسنات، فإنه في حال قوله لها مخلصًا مستيقنًا بها قلبه تكون حسناته راجحة، ولا يكون مُصِرًّا علىٰ سيئة، فإن مات قبل ذلك دخل الجنة.

ولكن بعد ذلك قد يأتي بسيئات راجحة، ولا يقولها بالإخلاص واليقين المانع من جميع السيئات، ومن الشرك الأكبر والأصغر، بل يبقىٰ معه الشرك الأصغر، ويأتي بعد ذلك بسيئاتٍ تنضم إلىٰ ذلك الشرك فترجح سيئاته، فإن السيئات تُضعف الإيمان واليقين فيضعف بسبب ذلك قول: لا إله إلا الله، فيمتنع الإخلاص في القلب فيصير المتكلم بها كالهاذي، أو النائم، أو من يُحسن صوته بآيةٍ من القرآن يُختبر بها من غير ذوق طعم ولا حلاوة، فهؤلاء لم يقولوها بكمال الصدق واليقين، بل قد يأتون بعدها بسيئات تُنقص ذلك الصدق واليقين الضعيف، وقد يقولونها من غير يقين وصدق تام، ويموتون علىٰ ذلك، ولهم سيئات كثيرة، فالذي قالها بيقين وصدق تام: إما أن لا يكون مُصِرًّا علىٰ سيئة أصلًا، أو يكون توحيده المتضمن لصدقه ويقينه رجح حسناته.

والذين دخلوا النار قد فات فيهم أحد الشرطين: إما أنهم لم يقولوها بالصدق واليقين التام المنافي للسيئات، أو لرجحانها علىٰ الحسنات، أو قالوها واكتسبوا بعد ذلك سيئات رجحت علىٰ حسناتهم، فضعف لذلك صدقهم ويقينهم، فلم يقولوها بعد ذلك بصدق ويقين يمحو سيئاتهم، أو يرجح حسناتهم»[1].

وقال العلامة ملا عليٌّ القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٠١٤هـ):**

«ثم إنه بيَّن بهذا الحديث أن الأمر في إخراج من لم يعمل خيرًا قط من النار، خارجٌ عن حدِّ الشفاعة، بل هو منسوبٌ إلىٰ محض الكرم، موكول إليه، والتوفيق بين هذا الحديث وحديث أبي هريرة: «**أسعد الناس إلخ**»، أما علىٰ الأول فظاهر؛ لأنه أخرجهم الله بشفاعته ﷺ، وأما علىٰ المعنىٰ الثاني: فهو أن المراد بمن قال: «**لا إله إلا الله**» في الحديث الأول: هم الأمم الذين آمنوا بأنبيائهم، لكنهم استوجبوا النار، وفي الثاني: هم من أمته ﷺ ممن خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا»[2].

وقال: « (فيُخرج) أي: الله، (منها) أي: من النار، أو من جهة تلك القبضة، (قومًا لم يعملوا خيرًا قط) أي: ليس لهم خيرٌ زائدٌ علىٰ مجرد الإيمان.

قال النووي: هم الذين معهم مجرد الإيمان، ولم يُؤذن فيهم بالشفاعة، وتفرد الله تعالىٰ بعلم ما تكنه القلوب بالرحمة لمن ليس عنده إلا مجرد الإيمان، وفيه دليل علىٰ أنه لا ينفع من العمل إلا ما حضر له القلب بالرحمة وصحبته نية، وعلىٰ زيادة الإيمان ونقصانه، وهو مذهب أهل السنة»[3].

(١) تفسير آيات أشكلت علىٰ كثير من العلماء (١ / ٣٦٠).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٠ / ٢٣٧).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٠ / ٢٤٨).

وقال العلامة الزرقاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١١٢٢هـ):**

«(قال رجل): قال الحافظ: قيل اسمه جهينة، وذلك أن في صحيح أبي عوانة أن هذا الرجل هو آخر أهل النار خروجًا منها، وفي رواية مالك للخطيب عن ابن عمر: (آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة، يقول أهل الجنة: عند جهينة الخبر اليقين).

(لم يعمل حسنةً قط): ليس فيه ما ينفي التوحيد عنه، والعرب تقول مثل هذا في الأكثر من فعله؛ كحديث: (لا يضع عصاه عن عاتقه)، وفي رواية: (لم يعمل خيرًا قط إلا التوحيد)، قاله ابن عبد البر، وفي الصحيح: (ممن كان قبلكم يُسيء الظن بعمله)، وفي رواية: (يسرف علىٰ نفسه)، وفي ابن حبان: (أنه كان نباشًا)؛ أي: للقبور، يسرق أكفان الموتىٰ»[1].

وذكر العلامة الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٨٢هـ)؛ ما يُفيد هذا المعنىٰ؛ فقال:

«(وأما الكافر فيطعم بحسناته في الدنيا) يوفر عليه خير الدنيا (حتىٰ إذا أفضىٰ) وصل (إلىٰ الآخرة لم يكن له حسنة يعطىٰ بها خيرًا) إن قلت: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]؛ فسر العمل بما كانوا يفعلونه من صدقة وصلة رحم، فدلت الآية أنها تبطل أعمالهم في الآخرة، والحديث دل علىٰ أنه لا عمل لهم يوافون به في الآخرة.

قلت: الحديث؛ أفاد أنهم يعطون عليها الجزاء في الدنيا، فيصدق أنهم يوافون الآخرة ولا عمل لهم، وأنها تصير هباء؛ لأنهم يؤجرون عليها في الدنيا،

(١) شرح الزرقاني علىٰ موطأ الإمام مالك (٢/ ٣٤).



وبهذا سقط السؤال بأنه ما وجه إبطال أعمالهم الصالحة مع أنه جور لا يجوز عليه، فإنه يقال: ما هنا إبطال لأعمالهم، بل قد جُوزوا عليها في الدنيا، فأفاد الحديث أن فعل الخير من أي عامل لابد من جزاء، فالكافر يختص جزاء فعله بالدنيا، والمؤمن يكافَئ في الدارين»[1].

وقال العلامة سليمان بن عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٣٣هـ):

«وأما إخراج الله من النار من لم يعمل خيرًا قط، بل كفىٰ عن العمل وجود أدنىٰ إيمان في قلبه، وإقرار بالشهادتين في لسانه، فهو إما لعدم تمكنه من أداء ما افترض الله عليه من أركان الإسلام، بل بمجرد أدنىٰ إيمان في قلبه وشهادة بلسانه خرمته المنية لكنه قد عمل عملًا مفسقًا به لوجود ما صدر منه عالمًا به فاستحق دخول النار عليه، وإما لكونه نشأ في مكان قريب من أهل الدين والإيمان فلم يعلم ما أوجب الله علىٰ خلقه من تفاصيل الدين والإيمان والإسلام وأركانه، بل جهل ذلك ولم يَسأل أهل الذكر عنه، وبأن الله أوجب علىٰ خلقه المكلفين التفقه في الدين وإن لم يحصل إلا بقطع مسافة كثيرة غير معذور بهذا الجهل، إذ مثله لا يجهل ذلك لقربه من المسلمين، فيعاقبه الله علىٰ ترك تعلم ما أوجب الله عليه، ولهذا لا يخلد في النار إن لم يوجد منه منافٍ للإسلام من إنكار أمرٍ عُلم من الدين ضرورةً، ولم يمتنع من إجابة إمام المسلمين إذا دعاه لتقويم أركان الدين، بل هو مؤمنٌ بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر، لا ينكر

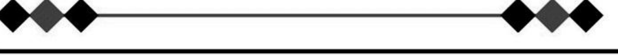
---

(١) التنوير شرح الجامع الصحيح (٣/ ٣٥٧).

منه شيئًا، وبأركان الإسلام كلها، لكنه جهل تفاصيل ذلك وأحكامه وما يجب عليه منه، والإيمان يتفاوت ويختلف بحسب أحوال الخلق، فمنهم من إيمانه كالجبال الراسيات، بحيث لا يزحزحه مزحزح فيزيد إلىٰ ما لا نهاية له، ومنهم من ينقص إيمانه حتىٰ ينتهي إلىٰ مثقال الذرة.

فالأول سببه الطاعة والعلم والتفكر في مصنوعات الله، والثاني سببه المعاصي والجهل والغفلة والنسيان.

وهذا السبب الثاني لا يوجب الخلود في النار حيث وُجِد الإيمان، وما استطاع عليه من أركان الإسلام، لكن لجهله أو غفلته أو نسيانه أو معاصيه وهن إيمانه، ولا يلزم من وهنه عدم فعل الصلاة وسائر أركان الإسلام مما يقدر عليه، بل قد يفعلها وإيمانه ضعيف حتىٰ ينتهي إلىٰ مثقال الذرة، وإطلاق عدم العمل عليه لكونه عمل جاهل، ولذلك أكثر العلماء منهم الإمام مالك يقول بعدم صحة عبادة الجاهل بتفاصيل أعمال الصلاة فلا يميز بين أركانها وواجباتها وسننها، وكذا غير الصلاة، فكأنه في هذه الحالة لم يعمل، وإخراجه من النار ودخول الجنة سببه الإيمان الذي صدر منه، لا مجرد فعل الصلاة من غير إيمان، ولذلك لم يقبل الله صلاة المنافق ولا سائر عمله، بل جعله الله في الدرك الأسفل من النار مخلدًا مع أنه يفعل الصلاة وسائر الطاعات حتىٰ الجهاد في وقت النبي ﷺ وغيره، لكن لما كان صلاته وعمله من غير إيمان بطل من أصله، ولا يخرج بعمله ذلك عن الكفر؛ إلا أنه ظاهرًا يعصم ماله ودمه، فأما مجرد الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر وسائر ما كلف الله به العبيد مع



العمل فهو الكلي، والصلاة قوام الدين وعماد اليقين فمن تركها فقد أضاعه»[1].

وذكر العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ)؛ أن من معاني لفظة:** (من لم يعمل خيرًا قط)، أي: لم يعمل من الأعمال ما يستحق به مغفرة الله، فقال:

«هذا وقد اختلفوا في تأويل حديث الباب وما في معناه من تحريم النار علىٰ من قال: (لا إله إلا الله)، علىٰ أقوال كثيرة، ذكر بعضها المنذري في: (الترغيب ٢ / ٢٣٨)، وترىٰ سائرها في: (الفتح).

والذي تطمئن إليه النفس وينشرح له الصدر، وبه تجتمع الأدلة، ولا تتعارض، أن تُحمل علىٰ أحوال ثلاثة:

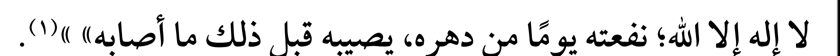
الأولىٰ: من قام بلوازم الشهادتين؛ من التزام الفرائض والابتعاد عن المحرمات، فالحديث حينئذٍ علىٰ ظاهره، فهو يدخل الجنة وتحرم عليه النار مطلقًا.

الثانية: أن يموت عليها، وقد قام بالأركان الخمسة، ولكنه ربما تهاون ببعض الواجبات، وارتكب بعض المحرمات، فهذا ممن يدخل في مشيئة الله، ويغفر له، كما في الحديث الآتي بعد هذا وغيره من الأحاديث المكفرات المعروفة.

الثالثة: كالذي قبله، ولكنه لم يَقم بحقها، ولم تحجزه عن محارم الله، كما في حديث أبي ذر المتفق عليه: «**وإن زنىٰ وإن سرق...**» الحديث، ثم هو إلىٰ ذلك لم يعمل من الأعمال ما يستحق به مغفرة الله، فهذا إنما تحرم عليه النار التي وجبت علىٰ الكفار، فهو وإن دخلها، فلا يخلد معهم فيها، بل يخرج منها بالشفاعة أو غيرها، ثم يدخل الجنة ولابد، وهذا صريح في قوله ﷺ: «**من قال:**

---

(١) التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ١٠٥).



لا إله إلا الله؛ نفعته يومًا من دهره، يصيبه قبل ذلك ما أصابه» »[1].

واستدل بهذه اللفظة: (من لم يعمل خيرًا قط)، علىٰ عدم كفر تارك الصلاة تكاسلًا، دون أن يُشير ولو بإشارة إلىٰ ترك العمل بالكلية من عدمه؛ فقال:

«(من لم يعمل خيرًا قط): يعني: لم يُصلِّ، لم يُزكِّ، وإنما في قلبه مثقال ذرة من إيمان، هذا الحديث في الصحيحين وهو نصٌّ صريحٌ في أنه: عنىٰ شيئين اثنين: الأول: أنه لا يجوز قَرن المسلم تارك الصلاة مع هامان وقارون وفرعون، والشيء الثاني: أنه لا يجوز تكفير تارك الصلاة، إذا كان يُؤمن بها ولا يُنكر شرعيَّتها، وإنما تَرَكَها كسلًا، هذا نصٌّ صريحٌ ينبغي أن يَرفع الخلاف الضَّارب أطنابه اليوم بين كثير من الناس، وبخاصة: أن جماهير العلماء لا يَرون تكفير تارك الصلاة كسلًا، والحمد لله رب العالمين»[2].

وقال: «وفي الحديث دلالة قوية علىٰ أن الموحد لا يخلد في النار؛ مهما كان فعله مخالفًا لما يستلزمه الإيمان ويوجبه من الأعمال؛ كالصلاة ونحوها من الأركان العملية، وإن مما يؤكد ذلك ما تواتر في أحاديث الشفاعة؛ أن الله يأمر الشافعين بأن يُخرجوا من النار من كان في قلبه ذرة من الإيمان، ويؤكد ذلك حديث أبي سعيد الخدري أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يُخرج من النار ناسًا لم يعملوا خيرًا قط»[3].

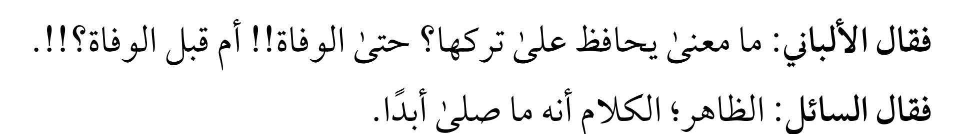
ولما سئل: هل يُعقل أن رجلًا في قلبه حبة من خردل من إيمان يعرف عظمة الصلاة وعناية الله بها ثم يحافظ علىٰ تركها، هذا شيءٌ لا يمكن.

---

(١) السلسلة الصحيحة (٣/ ٢٩٩).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٣٧٦).

(٣) السلسلة الصحيحة (٧/ ١١٦).



فقال الألباني: ما معنىٰ يحافظ علىٰ تركها؟ حتىٰ الوفاة!! أم قبل الوفاة؟!!.

فقال السائل: الظاهر؛ الكلام أنه ما صلىٰ أبدًا.

فقال الألباني: هذا هو، ليس هذا قولهم!!، يعني: لو ما صلىٰ يومًا بكامله؛ هل هو مسلم أم كافر؟ هو عندهم كافر!!، لذلك هذه نسميها لغة خطابية، لغة شعرية، للأخذ بألباب السامعين، أنا أقول مثل ما هو يقول، لا يُعقل، لكن القضية ليست قضية معقول أو غير معقول، القضية كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»، فإنما الأعمال بالخواتيم» اهـ[1].

وقال: «فهذا الحديث كما سمعتم فيه عجيبة من تلك العجائب، فالرسول ﷺ يقول: «**كان رجلٌ يُسرف علىٰ نفسه لما حضره الموت**»، في الرواية الأخرىٰ: «**لم يعمل خيرًا قط**»، في هذه الرواية الأولىٰ: استمر في إسرافه علىٰ نفسه، أي: وظلمه لها حتىٰ حضره الموت، أي: لم يكن من أولئك الذين يَقضون شَطْرًا من حياتهم في الإسراف، في الفسق، وفي الفجور، ثم قُبيل وفاتهم يرجعون إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ويتوبون إليه، هذا الإنسان لم يكن كذلك، وإنما استمر في إسرافه، وفي ظلمه لنفسه، ومعصيته لربه، حتىٰ حضره الموت، لكنه لم يكن من أولئك الناس المغرورين الذين يُسيئون العمل ثم يرجون من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ المغفرة، هكذا: كثيرٌ من المسلمين اليوم مع الأسف الشديد يتواكلون علىٰ مغفرة الله عَزَّوَجَلَّ، ولا يَتعاطون من الأعمال الصالحات ما بها يَستحقون

(١) بتصرف يسير من سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (١٤٠).

مغفرة الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، هذا الرجل كان معترفًا بتقصيره، وبجنايته علىٰ نفسه، ومع ذلك: فيبدو من هذه القصة العجيبة بأنه كان إيمانه لا يزال حيًّا في قلبه، وكان لا يزال فيه شيءٌ استحق به أن ينال مغفرة الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ مع أنه سلك سبيلًا ربما لم يسلكه أحدٌ قبله ولا أحدٌ بعده، ذلك أنه أوصىٰ بهذه الوصية الجائرة؛ حيث قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لما حضره الموت هذا الإنسان؛ قال لبنيه: إذا أنا مت فأحرقوني**»...»[1].

«وقال: ما معنىٰ لا يدخل الجنة إلا مؤمن، كامل؟! الجواب: لا.

وأنا أقول: تارةً بلىٰ، وتارةً لا.

لا يدخل الجنة إلا مؤمن مع السابقين الأولين؛ مؤمنًا كاملًا، أو علىٰ الأقل رجحت حسناته علىٰ سيئاته، أما إذا كان مؤمنًا، لكن: له سوابق، له سيئات، إلىٰ آخره، فهذا إن لم تشمله مشيئة الله بالمغفرة كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ إن لم تَشمَلهُ مغفرة الله فيدخل النار ويُعذَّب ما يشاء، حينئذٍ كما قلنا في الحديث السابق: «**من قال لا إله إلا الله نفعته يومًا من دهره**»، أي: تكون هذه الشهادة، ليست الشهادة بمقتضياتها: «**إلا بحقها**»؛ كما جاء في حديث «**أُمِرتُ أن أُقاتل الناس**»؛ هذا بالنسبة للمؤمنين الكاملين، أما بالنسبة للمؤمنين العصاة فتُنجِيهم شهادة أن لا إله إلا الله، هذا هو الإيمان، وهذا هو أقل ذرة إيمان، أي: لم يكن هناك التزام لحقوق شهادة لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، هذه الحقوق إذا التزمها الإنسان قد يدخل الجنة

(١) متفرقات للألباني - الشريط رقم: (١٦٥).

ترانزيت مع السابقين الأولين، قد يدخلها بعد حساب، ويكون الحساب نوع من العذاب، ولكنه لا يدخل النار، إلىٰ آخره، وهناك المهم يعني درجات، أما إذا افترضنا أشقىٰ الناس مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله؛ فهذه الشهادة تنفعه وتُخرجه، ولا تجعله من المخلدين في النار، فحينما نحن نقول: إن تارك الصلاة كافر، أي: مرتد عن دينه، ما هو الكفر؟ الكفر ما هو؟ لا يمكن أن نتصور عالمًا حقًّا لا يوافق علىٰ هذا التفصيل الذي استفدناه من شيخي الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية، كفرٌ عملي، وكفرٌ اعتقادي، لابد من هذا التقسيم؛ وإلا أُلحِق من لا يتبنىٰ هذا التقسيم بالخوارج ولابد، فالذين يُكفرون تارك الصلاة؛ ليس عندهم حجةٌ إطلاقًا قاطعةٌ في الموضوع سوىٰ ظواهر نصوص، طَيِّب: هذه الظواهر من النصوص معارضة بظواهر من نصوص أخرىٰ، فلابد من التوفيق بينها، فبماذا نُوفِّق؟ نُوفِّق: من ترك الصلاة مؤمنًا بها، معترفًا بشرعيَّتها، معترفًا في قرارة نفسه بأنه مُقصِّرٌ مع الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في إضاعته إياها؛ فهو بلا شك يومًا ما يخرج من النار، أما أن نُسوِّي بين هذا وبين ذاك المشرك الذي لا يعترف لا بصلاة ولا بزكاة، يعني: أنا أستغرب جدًّا، كيف نُسوِّي بين من كُفره كفرٌ اعتقاديٌّ وعمليٌّ؟ المشرك كافرٌ كفرًا اعتقاديًّا وعمليًّا، أي: هو يُنكر الشريعة الإسلامية بحذافيرها ومنها الصلاة، فهو إذن لا يصلي، فهو إذن كافر، كفر اعتقادي وكفر عملي، ذاك مسلم وقد يُصلي أحيانًا كما هو الواقع في كثير من المبتلين بترك الصلاة، كيف نقول هذا كهذا؟ يا أخي هذا ليس كهذا، هذا يخالف هذا تمامًا في العقيدة، هذا المشرك لا يشهد بلا إله إلا الله محمد رسول

الله، ولا بلوازمها، لا يؤمن بذلك كله، أما هذا المسلم الفاسق الخارج عن طاعة الله وعن طاعة رسول الله؛ يخالفه مخالفةً جذرية، فهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويؤمن بكل لوازمها، ولكن غلبه هوىٰ النفس، غلبه حب المال، غلبه..، إلىٰ آخره من معاذير، ليست معاذير له تشفع في أن يترك الصلاة، لكنها معاذير تشفع له عند الله يوم القيامة، أني أنا آمنت بالله ورسوله، لكني قصرت، فالتسوية بين هذا وهذا بلا شك أنه ظلم، وأنه ميزان جائر غير عادل، هذا مع الأدلة الأخرىٰ الكثيرة والكثيرة جدًّا التي أشرنا إليها في جلسةٍ سابقة...» اهـ[1].

وكلام الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا؛ يتنزل عليه ما ذكرته عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك قوله:

«فمن قال: الحسنة «لا إله إلا الله»؛ لم يُرِد أن هذه الكلمة وحدها هي الحسنة دون العمل بمقتضاها، بل هي عنده الشجرة الجامعة، والأعمال داخلةٌ فيها وفروعٌ لها»[2].

فبهذا الفهم فهم العلماء لفظة: «**لم يعملوا خيرًا قط**»؛ وما في معناها، وهو ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أهل الحديث والسنة، حين قال:

«قال أهل الحديث والسنة: ومن نفىٰ عنه الإيمان؛ فلأنه ترك بعض واجباته. والعبادة يُنفىٰ اسمها بنفي بعض واجباتها، لأنها لم تبقَ كاملةً، ولا يلزم من ذلك أنْ لا يبقىٰ منه شيءٌ، بل قد دلت النصوص علىٰ أنه يبقىٰ بعضه، ويخرج من

(١) بتصرف يسير من سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: (٦٧٣).

(٢) تفسير آيات أشكلت علىٰ كثير من العلماء (١ / ٣٤٨).

النار من بقي معه بعضه»[١].

وهذا يعني: أن ما ذكره الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال:

«هذه اللفظة: «**لم يعملوا خيرًا قط**» من الجنس الذي يقول العرب: يُنفىٰ الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنىٰ هذه اللفظة علىٰ هذا الأصل، لم يعملوا خيرًا قط، علىٰ التمام والكمال، لا علىٰ ما أوجب عليه وأمر به، وقد بينت هذا المعنىٰ في مواضع من كتبي»[٢].

لم ينفرد هو بذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وليس هو مما استقل بفهمه دون غيره من الأئمة، كما توهمه القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية، بل إن هذا الفهم: هو عند أهل السنة والجماعة من المُسَلَّمات، إذ لا سبيل لفهم هذه اللفظة إلا علىٰ هذا الوجه، وهذا ظاهر؛ حتىٰ فيما ذكره الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه، والذي اختلت موازين هذه الطائفة - القائل أهلها بإيمان تارك العمل بالكلية - بسبب فهمهم الخاطئ لكلامه، وذلك أنه قد سبق أن ذكرت عنه أنه قال في حق من بقي في النار إلىٰ أن أخرجه الله عَزَّوَجَلَّ برحمته، دون أن يُشفِّع فيه أحدًا من خلقه:

«الثالثة: كالذي قبله - أي: أن يموت عليها، وقد قام بالأركان الخمسة، ولكنه ربما تهاون ببعض الواجبات، وارتكب بعض المحرمات - ولكنه لم يَقم بحقها، ولم تحجزه عن محارم الله، كما في حديث أبي ذر المتفق عليه: (وإن زنىٰ وإن سرق...) الحديث، ثم هو إلىٰ ذلك لم يعمل من الأعمال ما يستحق

(١) منهاج السنة (٥ / ٢٩٧).

(٢) التوحيد لابن خزيمة (٢ / ٧٣٢).

به مغفرة الله، فهذا إنما تحرم عليه النار التي وجبت علىٰ الكفار، فهو وإن دخلها، فلا يخلد معهم فيها، بل يخرج منها بالشفاعة أو غيرها، ثم يدخل الجنة ولابد، وهذا صريح في قوله ﷺ: «**من قال: لا إله إلا الله؛ نفعته يومًا من دهره، يصيبه قبل ذلك ما أصابه**» ».

بل واستدل رَحِمَهُ ٱللَّهُ لفهم هذه اللفظة بأن الأعمال بالخواتيم، فقال: «أنا أقول مثل ما هو يقول، لا يُعقل، لكن القضية ليست قضية معقول أو غير معقول، القضية كما قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»، فإنما الأعمال بالخواتيم».

وذلك لما هو معلومٌ ومتقررٌ، عند أهل الحق جميعًا، أن الأمر، وأن العمل؛ قد يُنفىٰ عن صاحبه إذا لم يُتمه، وقد يُنفىٰ عنه إذا دخله شيءٌ من الخلل، كما أنه قد يُنفىٰ عنه إذا لم يكن مقبولًا عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ولا يكون ذلك إلا لأسبابٍ منعت من قبوله، أو من انتفاع العامل به، وذلك:

- إما بفقده أحد شرطَيه، أو كليهما؛ وشرطاه: الإخلاص لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، والمتابعة لرسوله ﷺ.

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٥٤٤هـ)**:

«وقوله: (مَن كان في قلبه كذا وكذا): دليلٌ علىٰ أنه لا ينفع من العمل إلا ما حضر له القلب وصَحِبَته النية»(١).

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١ / ٥٦٧).

وهذا الفهم متفقٌ عليه بين الأئمة، وقد ذكره بهذا اللفظ جمعٌ منهم، كالنووي في: (شرح صحيح مسلم ٣ / ٣٢)، والطيبي في: (شرح مشكاة المصابيح ١١ / ٣٥٣١)، وملا عليٍّ القاري في: (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ١٠ / ٢٤٨)، وغيرهم.

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ):**

«العلم إمام العمل وقائدٌ له، والعمل تابعٌ له ومؤتمٌّ به، فكل عملٍ لا يكون خلف العلم مقتديًا به؛ فهو غير نافعٍ لصاحبه، بل مضرَّة عليه، كما قال بعض السلف: من عَبَد الله بغير علمٍ كان ما يُفسد أكثر مما يُصلح، والأعمال إنما تتفاوت في القبول والرد بحسب موافقتها للعلم ومخالفتها له، فالعمل الموافق للعلم هو المقبول، والمخالف له هو المردود، فالعلم هو الميزان، وهو المحك، قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢]. قال الفضيل بن عياض: هو أخلص العمل وأصوبه، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقبل، حتىٰ يكون خالصًا صوابًا، فالخالص: أن يكون لله، والصواب أن يكون علىٰ السنة، وقد قال تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، فهذا هو العمل المقبول؛ الذي لا يقبل الله من الأعمال سواه، وهو أن يكون موافقًا لسنة رسول الله ﷺ، مرادًا به وجه الله»(١).

(١) مفتاح دار السعادة (١ / ٨٥).

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢١هـ):**

«ولا يمكن أن يكون العمل صالحًا إلا بهذا، الإخلاص لله، والموافقة لشريعة الله، فمن أشرك؛ فعمله غير صالح، ومن ابتدع فعمله غير صالح، ويكون مردودًا عليهما، ودليل ذلك قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في الحديث القدسي: «**أنا أغنىٰ الشركاء عن الشرك، من عَمِلَ عملًا أشرك فيه معي غيري تركتُه وشِركَه**».

وقال النبي ﷺ: «**من عَمِلَ عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»؛ أي: مردودٌ عليه»(١).

وهذا معلوم، بل إن العبد قد يعمل العمل، وما يكون له من الأجر إلا بقدر إخلاصه ومتابعته، كما في قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إن العبد ليصلي الصلاة؛ ما يُكتب له منها إلا عشرها، تسعها، ثمنها، سبعها، سدسها، خمسها، ربعها، ثلثها، نصفها**».

- وإما بأن يأتي بما يُفسد عليه عمله، حتىٰ يَذهب نفعه، فلا يَنتفع منه بشيءٍ يوم القيامة عند الله عَزَّوَجَلَّ، وذلك كقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وكقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فيما أخرجه مسلمٌ وغيره، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال:

«**أتدرون ما المفلس، قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيُعطىٰ هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يُقضىٰ ما عليه، أُخِذ من**

(١) تفسير سورة الكهف (ص: ١٤٧).

خطاياهم فطُرِحت عليه، ثم طُرِح في النار».

❁ فعن ذهاب الحسنات بما يُبطلها من أعمالٍ تضادها.

قال العلامة الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٢٥٠هـ):**

«وقوله: ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٦]؛ حال من الضمير في أصابه، أي: والحال أن له ذريةً ضعفاء، فإن من جمع بين كبر السن، وضعف الذرية، كان تحسره على تلك الجنة في غاية الشدة...

وهذه الآية تمثيل من يعمل خيرًا، ويضم إليه ما يحبطه، فيجده يوم القيامة عند شدة حاجته إليه لا يسمن ولا يغني من جوع، بحال من له هذه الجنة الموصوفة، وهو متصف بتلك الصفة»[1].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗاۖ لَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّمَّا كَسَبُواْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٦٤ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٞ فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ٢٦٥ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَابٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلۡكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٞ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعۡصَارٞ فِيهِ نَارٞ فَٱحۡتَرَقَتۡۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٤ - ٢٦٦].

قال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٧٦هـ): «ضرب الله في**

---

(١) فتح القدير (١ / ٤٨٩).

هذه الآيات ثلاثة أمثلة:

للمنفق ابتغاء وجهه، ولم يتبع نفقته منًّا ولا أذىٰ، ولمن أتبعها منًّا وأذىٰ، وللمرائي.

فأما الأول، فإنه لما كانت نفقته مقبولة مضاعفة، لصدورها عن الإيمان والإخلاص التام ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: ينفقون، وهم ثابتون علىٰ وجه السماحة والصدق، فمثل هذا العمل ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ﴾، وهو المكان المرتفع، لأنه يتبين للرياح والشمس، والماء فيها غزير.

فإن لم يُصبها ذلك الوابل الغزير، حصل طل كاف، لطيب منبتها، وحسن أرضها، وحصول جميع الأسباب الموفرة لنموها وازدهارها وإثمارها. ولهذا: ﴿فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾؛ أي: متضاعفًا.

وهذه الجنة التي علىٰ هذا الوصف، هي أعلىٰ ما يطلبه الناس، فهذا العمل الفاضل بأعلىٰ المنازل.

وأما من أنفق لله، ثم أتبع نفقته منًّا وأذىٰ، أو عمل عملًا، فأتىٰ بمبطلٍ لذلك العمل، فهذا مثله مثال صاحب هذه الجنة، لكن سلط عليها: ﴿إِعْصَارٌ﴾؛ وهو الريح الشديدة، ﴿فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾؛ وله ذريةٌ ضعفاء، وهو ضعيف قد أصابه الكبر.

فهذه الحال من أفظع الأحوال، ولهذا صدر هذا المثل بقوله: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ﴾ إلىٰ آخرها بالاستفهام المتقرر عند المخاطبين فظاعته، فإن تلفها دفعة واحدة، بعد زهاء أشجارها، وإيناع ثمارها، مصيبة كبرىٰ.

ثم حصول هذه الفاجعة، وصاحبها كبير قد ضعف عن العمل، وله ذرية ضعفاء، لا مساعدة منهم له، ومؤنتهم عليه، فاجعة أخرىٰ، فصار صاحب هذا المثل، الذي عمل لله، ثم أبطل عمله بمنافٍ له، يشبه حال صاحب الجنة، التي

جرىٰ عليها ما جرىٰ، حين اشتدت ضرورته إليها.

المثل الثالث: الذي يرائي الناس، وليس معه إيمانٌ بالله، ولا احتسابٌ لثوابه، حيث شبه قلبه بالصفوان، وهو الحجر الأملس، عليه تراب، يظن الرائي أنه إذا أصابه المطر، أنبت كما تنبت الأراضي الطيبة، ولكنه كالحجر، الذي أصابه الوابل الشديد، فأذهب ما عليه من التراب، وتركه صلدًا.

وهذا مثل مطابق لقلب المرائي، الذي ليس فيه إيمان، بل هو قاسٍ لا يلين ولا يخشع.

فهذا أعماله ونفقاته لا أصل لها، تؤسس عليه، ولا غاية لها، تنتهي إليه، بل ما عمله، فهو باطل، لعدم شرطه.

والذي قبله بطل بعد وجود الشرط، لوجود المانع.

والأول مقبولٌ مضاعفٌ، لوجود شرطه الذي هو الإيمان والإخلاص والثبات، وانتفاء الموانع المفسدة.

وهذه الأمثال الثلاثة، تنطبق علىٰ جميع العاملين، فليزن العبد نفسه وغيره، بهذه الموازين العادلة، والأمثال المطابقة، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]»(١).

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

(١) تيسير الكريم الرحمن (١ / ٢٣٧).





قال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٧٦هـ):

«وهذا المثل مضروبٌ لمن عمل عملًا لوجه الله تعالىٰ من صدقةٍ أو غيرها، ثم عمل أعمالًا تُفسِدَه، فمثله كمثل صاحب هذا البستان الذي فيه من كل الثمرات، وخص منها النخل والعنب لفضلهما وكثرة منافعهما، لكونهما غذاءً وقوتًا وفاكهةً وحلوىٰ، وتلك الجنة فيها الأنهار الجارية التي تسقيها من غير مؤنة، وكان صاحبها قد اغتبط بها وسرته، ثم إنه أصابه الكبر فضعف عن العمل وزاد حرصه، وكان له ذريةٌ ضعفاء ما فيهم معاونة له، بل هم كل عليه، ونفقته ونفقتهم من تلك الجنة، فبينما هو كذلك إذ أصاب تلك الجنة إعصارٌ، وهو الريح القوية التي تستدير ثم ترتفع في الجو، وفي ذلك الإعصار نار فاحترقت تلك الجنة، فلا تسأل عما لقي ذلك الذي أصابه الكبر من الهم والغم والحزن، فلو قدر أن الحزن يقتل صاحبه لقتله الحزن، كذلك من عمل عملًا لوجه الله، فإن أعماله بمنزلة البذر للزروع والثمار، ولا يزال كذلك حتىٰ يحصل له من عمله جنة موصوفة بغاية الحسن والبهاء، وتلك المفسدات التي تُفسد الأعمال بمنزلة الإعصار الذي فيه نار، والعبد أحوج ما يكون لعمله إذا مات وكان بحالةٍ لا يقدر معها علىٰ العمل، فيجد عمله الذي يؤمل نفعه هباءً منثورًا، ووجد الله عنده فوفَّاه حسابه، والله سريع الحساب»[1].

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص: ١١٤).



قال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٧٦هـ):

«يخبر تعالىٰ عن مضاعفة فضله، وتمام عدله فقال: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ﴾، شرط فيها أن يأتي بها العامل، لأنه قد يعملها، ولكن يقترن بها ما لا تقبل منه، أو يبطلها، فهذا لم يجيء بالحسنة.

والحسنة: اسم جنس يشمل جميع ما أمر الله به ورسوله، من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، المتعلقة بحقه تعالىٰ، وحقوق العباد، ﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾؛ أي: أعظم وأجل، وفي الآية الأخرىٰ: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

هذا التضعيف للحسنة، لابد منه، وقد يقترن بذلك من الأسباب ما تزيد به المضاعفة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، بحسب حال العامل وعمله، ونفعه، ومحله، ومكانه...»[(١)].

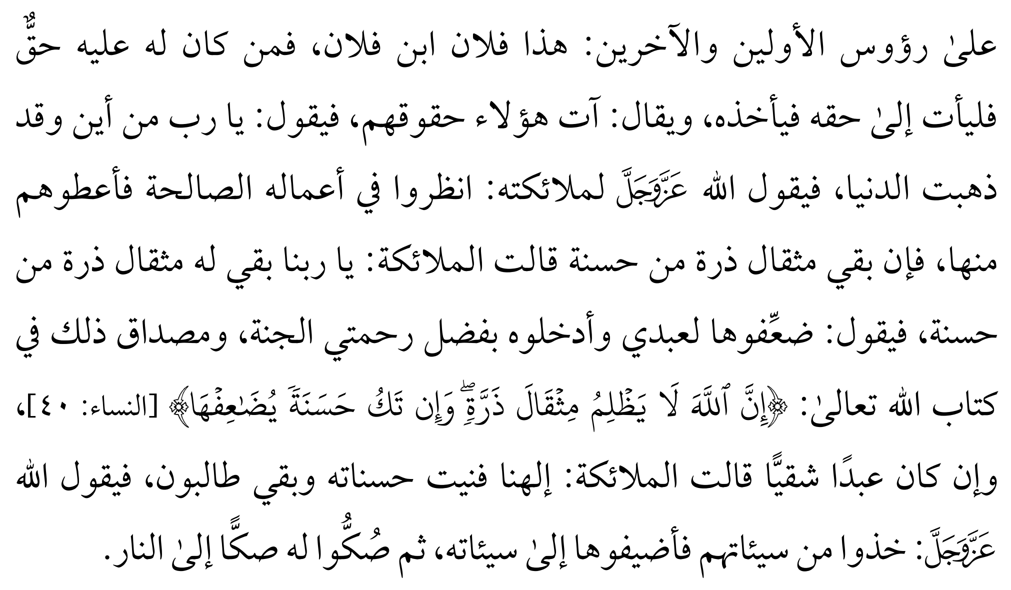
۞ وعن ذهابها للغرماء، ذكر الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥١٦هـ) حديث: (البطاقة)، وحديث: (لم يعملوا خيرًا قط)، ثم قال:

«وقال قوم: هذا في الخصوم.

وروي عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين، ثم نادىٰ منادٍ: ألا من كان يطلب مظلمةً فليجيء إلىٰ حقه فليأخذه، فيفرح المرء أن يكون له الحق علىٰ والده أو ولده أو زوجته أو أخيه، فيأخذ منه وإن كان صغيرًا، ومصداق ذلك في كتاب الله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ويُؤتىٰ بالعبد فينادي منادٍ

(١) تيسير الكريم الرحمن (٤ / ٤٢).





علىٰ رؤوس الأولين والآخرين: هذا فلان ابن فلان، فمن كان له عليه حقٌّ فليأت إلىٰ حقه فيأخذه، ويقال: آت هؤلاء حقوقهم، فيقول: يا رب من أين وقد ذهبت الدنيا، فيقول الله عَزَّوَجَلَّ لملائكته: انظروا في أعماله الصالحة فأعطوهم منها، فإن بقي مثقال ذرة من حسنة قالت الملائكة: يا ربنا بقي له مثقال ذرة من حسنة، فيقول: ضعِّفوها لعبدي وأدخلوه بفضل رحمتي الجنة، ومصداق ذلك في كتاب الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾ [النساء: ٤٠]، وإن كان عبدًا شقيًّا قالت الملائكة: إلهنا فنيت حسناته وبقي طالبون، فيقول الله عَزَّوَجَلَّ: خذوا من سيئاتهم فأضيفوها إلىٰ سيئاته، ثم صُكُّوا له صكًّا إلىٰ النار.

فمعنىٰ الآية علىٰ هذا التأويل: أن الله لا يظلم مثقال ذرة للخصم علىٰ الخصم، بل يأخذ منه، ولا يُظلم مثقال ذرةٍ تبقىٰ له، بل يثيبه عليها ويُضعِّفها له، فذاك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾، قرأ أهل الحجاز حسنة بالرفع، أي: وإن توجد حسنة، وقرأ الآخرون بالنصب علىٰ معنىٰ: وإن تك زنة الذرة حسنة يضاعفها، أي: يجعلها أضعافًا كثيرة، ﴿وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٤٠]، قال أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: إذا قال الله تعالىٰ أجرًا عظيمًا؛ فمن يقدر قدره؟»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ):

«فكل حديثٍ فيه عن مؤمنٍ أنه يدخل النار، أو أنه لا يدخل الجنة، فقد فسره الكتاب والسنة أنه عند انتفاء هذه الموانع.

وكذلك (نصوص الوعد) مشروطة بعدم الأسباب المانعة من دخول الجنة،

(١) تفسير البغوي (١/ ٦٢٤).



وأعظمها أن يموت كافرًا.

ومنها: أن تكثر ذنوبه وظلمه فيُؤخذ من حسناته حتىٰ تذهب، ثم توضع عليه سيئات من ظلمهم.

ومنها: أن يعقب العمل ما يبطله: كالمن، والأذىٰ، وترك صلاة العصر؛ قيل: تحبط عمل ذلك اليوم، وقيل: العمل كله، وكما قال النبي ﷺ: «**من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه**».

فانتفىٰ هذا الدخول المطلق وهو دخول الجنة بلا عذاب، فمن أتىٰ بالكبائر لم يستحق هذا الدخول المطلق الذي لا عذاب قبله...»[1].

وعند قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٢٤].

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٧٤هـ):**

«...، ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ﴾؛ أي: كأنها ما كانت حينًا قبل ذلك. وقال قتادة: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾؛ كأن لم تنعم.

وهكذا الأمور بعد زوالها كأنها لم تكن؛ ولهذا جاء في الحديث: «**يُؤتىٰ بأنعم أهل الدنيا، فيُغمَس في النار غمسةً، فيقال له: هل رأيت خيرًا قط؟ هل مرَّ بك نعيمٌ قط؟ فيقول: لا. ويُؤتىٰ بأشد الناس عذابًا في الدنيا فيُغمَس في النعيم**

(١) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ (١ / ١٢٤).





غمسةً، ثم يقال له: هل رأيت بُؤسًا قط؟ فيقول: لا» »[1].

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٩٥هـ):**

«بيان ما يصير هباءً منثورًا من الأعمال...

النوع الخامس: وكذلك من عمل أعمالًا صالحةً وكانت عليه مظالم، فهو يظن أن أعماله تُنجيه، فيبدو له من الله ما لم يكن يحتسب، فيقتسم الغرماء أعماله كلها، ثم يَفضل لهم فضلٌ فيُطرح من سيئاتهم عليه، ثم يُطرح في النار.

النوع السادس: وقد يُناقش الحساب فيُطلب منه شكر النعم، فأصغرها تستوعب أعماله كلها، وتبقىٰ بقية النعم، فيُطالب شكرها فيُعذَّب، ولهذا قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**مَن نوقش الحساب عُذِّبَ أو هلك**».

النوع السابع: وقد يكون له سيئاتٌ تُحبِط بعض أعماله وأعمال جوارحه سوىٰ التوحيد فيدخل النار.

وفي (سنن ابن ماجه) من رواية ثوبان مرفوعًا: «**إن من أمتي من يجيء بأعمالٍ أمثال الجبال فيجعلها الله هباءً منثورًا**».

وفيه: «**هم قومٌ من جلدتكم، ويتكلمون بألسنتكم، ويأخذون من الليل كما تأخذون، ولكنهم إذا خلوا بمحارم الله انتهكوها**».

وخرَّج يعقوب بن شيبة وابن أبي الدنيا من حديث سالم مولىٰ أبي حذيفة مرفوعًا: «**ليجيء يوم القيامة أقوامٌ معهم من الحسنات مثل جبال تِهَامَة، حتىٰ إذا جيء بهم؛ جعل الله أعمالهم هباءً، ثم أكبَّهم في النار**».

قال سالم: خشيت أن أكون منهم.

(١) تفسير القرآن العظيم (٢ / ٣٧٥).



قال: «أما إنهم كانوا يصومون ويصلون ويأخذون هنيهةً من الليل، لعلهم كانوا إذا عرض لهم شيءٌ من الحرام أخذوه، فأدحض الله أعمالهم».

وقد يَحبط العمل بآفةٍ من رياءٍ خَفِيٍّ، وعُجْبٍ به، ونحو ذلك، ولا يشعر به صاحبه»[1].

وقال: «وقد بوَّب البخاري علىٰ هذا الحديث: «باب تفاوت أهل الإيمان في الأعمال»، فقد يكون مراده الأعمال القائمة بالقلب كما بوَّب علىٰ أن المعرفة فعل القلب، وقد يكون مراده أن أعمال الجوارح تتفاوت بحسب تفاوت إيمان القلوب فإنهما متلازمان.

وقد ذكر البخاري أن وهيبًا خالف مالكًا في هذا الحديث، وقال: «**مثقال حبة من خير**»، وفي الباب أيضًا من حديث أنس بمعنىٰ حديث أبي سعيد، وفي لفظه اختلافٌ كالاختلاف في حديث أبي سعيد، وقد خرَّجه البخاري في موضعٍ آخر وفيه زيادة: «**من قال لا إله إلا الله**».

وهذا يستدل به علىٰ أن الإيمان يفوق معنىٰ كلمة التوحيد، والإيمان القلبي وهو التصديق لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم؛ بل يبقىٰ علىٰ صاحبه؛ لأن الغرماء لو اقتسموا ذلك؛ لخَلَدَ بعض أهل التوحيد وصار مسلوبًا ما في قلبه من التصديق، وما قاله بلسانه من الشهادة، وإنما يخرج عصاة الموحدين من النار بهذين الشيئين، فدلَّ علىٰ بقائهما علىٰ جميع من دخل النار منهم، وأن الغرماء إنما يقتسمون الإيمان العملي بالجوارح، وقد قال ابن عيينة وغيره: إن الصوم

(١) مجموع رسائل ابن رجب (٤ / ٤٣٧).

خاصةً من أعمال الجوارح لا تقتسمه الغرماء أيضًا»[1].

وسئل العلامة عبد المحسن العباد البدر حَفِظَهُ اللَّهُ: في بعض ألفاظ أحاديث الشفاعة أنها تكون لمن لم يعمل خيرًا قط، فما المقصود بذلك، هل هو انتفاء عمل الجوارح؟

فأجاب: «معلومٌ أن هذا من أحاديث الوعد، وأحاديث الوعد لا يجوز للإنسان أن يُعوِّل عليها ويُهمِل جانب أحاديث الوعيد، وإنما يأخذ بنصوص الوعد والوعيد، فيكون خائفًا راجيًا، لا يُغلِّب جانب الخوف، ولا يُغلِّب جانب الرجاء، وإنما يكون في حياته، يسير إلىٰ الله تعالىٰ بالخوف والرجاء، حتىٰ يحصِّل الخير ويَسلم من الشر، وحتىٰ يعمل عملًا صالحًا ويبتعد عن الأعمال المحرمة، وإذا كان في آخر الدنيا فيُغلِّب جانب الرجاء، حتىٰ لا يحصل له قنوط ويأس عند الموت، بل يحسن الظن بالله عَزَّوَجَلَّ، ويرجو ثواب الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فهذا الذي جاء في بعض الأحاديث: أنه يعني ما حصل منه شيءٌ، يمكن أن يكون عمل أشياءً ولكنها ذهبت لمن يستحقها من الدائنين، كما قال النبي ﷺ: «**أتدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس من يأتي يوم القيامة بصلاةٍ وزكاةٍ وصيامٍ وحج، ويأتي وقد شتم هذا، وضرب هذا، وسفك دم هذا، فيُعطىٰ لهذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يُقضىٰ ما عليه، أُخِذ من سيئاتهم وطُرِح عليه، ثم طُرِح في النار**»، فتكون عنده أعمالٌ ولكنها ذهبت لغيره»[2].

---

(١) فتح الباري لابن رجب (١/ ٩٥).

(٢) شرح سنن أبي داود - الشريط رقم: (٣٤٠).

والمقصود: أن هؤلاء الذين أخرجهم الله عَزَّوَجَلَّ من النار، وأدخلهم الجنة برحمته، دون أن يَأذن لأحدٍ من خلقه بالشفاعة فيهم؛ هم أناسٌ مسلمون، مؤمنون، وشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، كانت معهم قبل أن يدخلوا النار، إذ لو لم تكن معهم هذه الشهادة لَمَا خرجوا من النار، ولَخَلدوا فيها خلود الكفار، ثم هؤلاء: لم يُنشِئهم الله عَزَّوَجَلَّ للنار إنشاءً، كما أنشأ أناسًا للجنة أسكنهم فضل جنته، كما جاء في الصحيحين، واللفظ لمسلم، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال:

«**لا تزال جهنم يُلقىٰ فيها وتقول: هل من مزيد، حتىٰ يَضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلىٰ بعض وتقول: قَط قَط بعزتك وكرمك. ولا يزال في الجنة فضلٌ حتىٰ يُنشِئ الله لها خلقًا فيُسكنهم فضل الجنة**».

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ)**:

«ومما يُبين هذا أن الجنة يدخلها من لم يعمل خيرًا قط، ويدخلها من يُنشئه الله تعالىٰ فيها، ويدخلها من دخل النار أولًا، ويدخلها الأبناء بعمل الآباء، وأما النار فذلك كله منتفٍ فيها، ولا يدخلها من لم يعمل شرًّا قط، ولا يُنشئ الله تعالىٰ فيها خلقًا يعذبهم من غير جرم، ولا يدخلها من يدخل الجنة أولًا، ولا يدخلها الذرية بكفر الآباء وعملهم، وهذا يدل علىٰ أنها خُلقت لمصلحة من دخلها لتذيب فضلاته وأوساخه وأدرانه، وتُطهره من خبثه ونجاسته...»[1].

وإنما هم أناسٌ قد مَرُّوا بمراحل قبل أن يُدخلهم الله عَزَّوَجَلَّ النار، كما دل

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٢/ ٦٤٤).



علىٰ ذلك الكتاب والسنة، وذلك أن هذه الأحاديث التي استدل بها القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية لمذهبهم لم تَأتِ بمعزلٍ عن الأحاديث الأخرىٰ، ففي الكتاب والسنة بيان ما مرَّ به هؤلاء وغيرهم، من أن الله عَزَّوَجَلَّ سيضع الموازين العادلة يوم القيامة؛ التي يبين فيها مثاقيل الذر، الذي توزن بها الحسنات والسيئات، كما قال تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ففيهما بيان أن الأعمال ستوزن، الحسنات في كِفة، والسيئات في كِفة، وأن الجميع سيمرون علىٰ الصراط، وأن النار ستأخذ مَن تأخذه منهم علىٰ قدر ذنوبه، ثم سيُخرج الله عَزَّوَجَلَّ من النار أناسًا بالشفاعة، يُشفِّع فيهم من يرتضيه من خلقه، فيحد لهم حدًّا يخرجونهم بالشفاعة، إذ لا يُخرجون إلا من يأذن لهم بإخراجه، ثم يُخرج هو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ برحمته من لم يَأذن فيهم بالشفاعة؛ ممن حرَّم عليه الخلود في النار، إذ لا يخلد في النار خلود الكفار أحدٌ من المسلمين، ولا يخلد في النار إلىٰ أبدٍ إلا الكافرون.

- **الأمر الثاني: الخلل في فهم كلام الأئمة لهذه اللفظة وحمله علىٰ غير مرادهم.**

وذلك أن القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية قد وقفوا علىٰ أقوالٍ للعلماء تَنصُّ علىٰ أن هؤلاء الذين أخرجهم الله عَزَّوَجَلَّ من النار بغير عملٍ عملوه ولا خيرٍ قدموه، ليس معهم شيءٌ زائدٌ علىٰ مجرد الإيمان، فظنوا أنهم قد أرادوا مثل تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها بين الأنام.

وليس الأمر كذلك، وإنما مرادهم علىٰ ما سبق تفصيله وبيانه من أن أعمالهم لم تكن نافعةً لهم، ولم تشفع لهم عند الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، ومن هذه الأقوال ما يأتي:

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٥٤٤هـ)**:

«وقوله: «**من وجدتُم في قلبه مثقال ذرة من إيمان ومن خير**»، وأدنا أدنا، علىٰ ما وردت في ألفاظ الأحاديث: قيل: من اليقين، والصحيح: أن معناه: شيءٌ زائدٌ علىٰ مجرد الإيمان؛ لأن مجرد الإيمان - الذي هو التصديق - لا يتجزأ، وإنما يكون هذا التجزؤ، لشيءٍ زائدٍ عليه من عملٍ صالحٍ، أو ذِكرٍ خَفِيٍّ، أو عملٍ من أعمال القلب، من شفقةٍ علىٰ مسكين، وخوفٍ من الله، ونيَّةٍ صادقةٍ في عملٍ فاتَهُ...

ثم ذكر بعض أحاديث الشفاعة ثم قال:

فهؤلاء هم الذين معهم مجرد الإيمان، وهم الذين لم يُؤذن في الشفاعة فيهم، وإنما دَلت الآثار أنه أذن لمن عنده شيءٌ زايدٌ من العمل علىٰ مجرد الإيمان، وَجَعَل للشافعين من الملائكة والنبيِّين دليلًا عليه، وتفرُّد الله جَلَّجَلَالُهُ بعلم ما تُكنُّه القلوب، والرحمة لمن ليس عنده سوىٰ الإيمان، ومجرد شهادة أن لا إله إلا الله، وضرب بمثقال الذرة وأدناها المثل لأقل الخير والشر، إذ تلك أقل المقادير.

وقوله: (من كان في قلبه كذا وكذا): دليلٌ علىٰ أنه لا ينفع من العمل إلا ما حضر له القلبُ وصَحبته النيَّة...»[1].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٩٥هـ)**:

«والمراد بقوله: «**لم يعملوا خيرًا قط**» من أعمال الجوارح، وإن كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار، إنه لم يعمل خيرًا قط غير التوحيد، خرَّجه الإمام أحمد، من حديث أبي هريرة

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١ / ٥٦٦).

مرفوعًا، ومن حديث ابن مسعود موقوفًا.

ويشهد لهذا، ما في حديث أنس، عن النبي ﷺ، في حديث الشفاعة، قال: «**فأقول: يا رب، ائذن لي فيمن يقول لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله**»، خرَّجاه في الصحيحين.

وعند مسلم: «**فيقول: ليس ذلك، أو ليس ذلك إليك**».

وهذا يدل علىٰ أن الذين يخرجهم الله برحمته، من غير شفاعة مخلوق، هم أهل كلمة التوحيد، الذين لم يعملوا معها خيرًا قط بجوارحهم، والله أعلم»[(١)].

وقال: «ومقصود البخاري هاهنا: أن يُسمىٰ عملًا أيضًا، وأما أعمال الجوارح فلا ريب في دخولها في اسم العمل، ولا حاجة إلىٰ تقرير ذلك؛ فإنه لا يُخالف فيه أحد، فصار الإيمان كله - علىٰ ما قرره - عملًا، والمقصود بهذا الباب: تقرير أن قول اللسان: عمله، واستدل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، وقوله: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١].

ومعلوم أن الجنة إنما يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبهما يَخرج من يَخرج من أهل النار فيدخل الجنة، كما سبق ذكره»[(٢)].

وقال ملا عليٌّ القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٠١٤هـ):**

«(قوما لم يعملوا خيرًا قط) أي: ليس لهم خيرٌ زائدٌ علىٰ مجرد الإيمان.

(١) التخويف من النار (ص: ٢٥٦).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١ / ١٢٠).

قال النووي: هم الذين معهم مجرد الإيمان، ولم يؤذن فيهم بالشفاعة، وتفرَّد الله تعالىٰ بعلم ما تكنه القلوب بالرحمة لمن ليس عنده إلا مجرد الإيمان، وفيه دليل علىٰ أنه لا ينفع من العمل إلا ما حضر له القلب بالرحمة وصحبته نية وعلىٰ زيادة الإيمان ونقصانه، وهو مذهب أهل السنة»[1].

والمقصود من هذه الأقوال، ومن غيرها من أقوال أهل العلم التي تنص علىٰ أن المراد من لفظة: «**لم يعملوا خيرًا قط**»، أي: زيادة علىٰ التوحيد من أعمال الجوارح؛ هو أن أعمالهم لم تشفع لهم عند الله عَزَّوَجَلَّ، ولم تكن نافعةً لهم، لِمَا قد سبق ذكره من ذهابها، سواء ذهبت إلىٰ الغرماء، أو رجحت عليها السيئات، أو حَبس أصحابَها القرآن، أو غير ذلك مما قد سبق ذكره.

ومما يدل علىٰ ذلك قول هؤلاء الأئمة بذهاب أعمال هؤلاء، وببقاء أصل الإيمان معهم، كما في قول القاضي عياض:

«لأن مجرد الإيمان - الذي هو التصديق - لا يتجزأ، وإنما يكون هذا التجزؤ، لشيءٍ زائدٍ عليه من عملٍ صالحٍ، أو ذِكرٍ خَفِيٍّ، أو عملٍ من أعمال القلب، من شفقةٍ علىٰ مسكين، وخوفٍ من الله، ونيَّةٍ صادقةٍ في عملٍ فاتَهُ».

ومراده: أن أصل الإيمان إذا ذهب كما ذهب ما هو زائدٌ عليه من الأعمال، صار أصحابه كفارًا، وحرمت عليهم الجنة، وخلدوا في النار خلود الكفار إلىٰ أبد، ولم يكن خلودهم إلىٰ أمد، الذي هو بمعنىٰ المكث الطويل، الذي هو خلود من معه شيءٌ من الإيمان.

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٠ / ٢٤٨).

وقد سبق أن ذكرت عن الحافظ ابن رجب ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ أيضًا، وذلك قوله:

«والإيمان القلبي وهو التصديق لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم؛ بل يبقىٰ علىٰ صاحبه؛ لأن الغرماء لو اقتسموا ذلك؛ لخَلدَ بعض أهل التوحيد وصار مسلوبًا ما في قلبه من التصديق، وما قاله بلسانه من الشهادة، وإنما يخرج عصاة الموحدين من النار بهذين الشيئين، فدلَّ علىٰ بقائهما علىٰ جميع من دخل النار منهم، وأن الغرماء إنما يقتسمون الإيمان العملي بالجوارح»[1].

وقد أشار الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ هذا المعنىٰ أيضًا، حيث قال:

«وأما ما احتجوا به مما روي عن بعض الصحابة والتابعين أنه يُنزع منه الإيمان ويتنحىٰ عنه الإيمان، أي: الإيمان الذي هو عمل بالقلب والبدن، زيادة علىٰ التصديق والإقرار، بل غير جائزٍ أن يكونوا أرادوا الإيمان بأسره؛ لأن في ذلك إبطال الأحكام وحدوده عنهم، علىٰ ما بيَّنا، ولو زال عنهم الإيمان بأسره لوجب استتابتهم، أو القتل لقول النبي ﷺ: «**من بدَّل دينه فاقتلوه**»، ومن ترك الإيمان بأسره فقد بدَّل دينه، وذلك يوجب مخالفة الكتاب، والخروج من قول العلماء، فمعناهم عندنا في هذا القول موافقٌ لقول ابن عباس: «ينزع منه نور الإيمان»؛ إلا أنه حين يزني، ويسرق، ويشرب الخمر، فلن يفعل ذلك إلا من قلة خوفه من الله، ولو كان لله مطيعًا مُجلاًّ، ولعقابه معظمًا؛ لخاف الله أن يركب

(١) فتح الباري لابن رجب (١/ ٩٥).

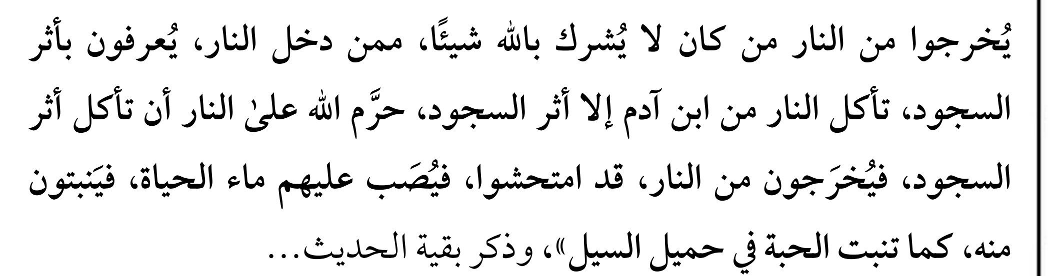
معاصيه، أو يأتي ما يوجب غضبه، فإذا أتىٰ ذلك كان تاركًا للخوف والورع اللذين هما من الإيمان، فجائزٌ أن يكونوا عَنَوا به منه هذا الإيمان الذي هو زيادةٌ علىٰ الإقرار، ولا جائزٌ أن يُظن بهم غير ذلك، ومن نسبهم إلىٰ غير ذلك، فقد نسبهم إلىٰ أنهم خالفوا أحكام الله في كتابه، وخرجوا من قول جميع العلماء»[1].

بل ومما يدل علىٰ ذلك أيضًا ما قد علمناه عن بعض هؤلاء الأئمة الذين قد جاء عنهم التنصيص علىٰ أن المقصود من لفظة: «**لم يعملوا خيرًا قط**»، أي: زيادة علىٰ التوحيد من أعمال الجوارح، كالحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا علىٰ سبيل المثال لا الحصر.

وذلك أن الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلومٌ من مذهبه أنه يُكفِّر تارك الأركان الأربعة، ومِن المحال أن يجتمع القول بتكفير تارك الأركان الأربعة وإثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية، وقد جاء عنه ما يدل علىٰ أنه لا يريد ترك العمل بالكلية، وإنما يريد ذهاب هذه الأعمال، وعدم نفعها لأصحابها، كما سبق ذكر ذلك عنه، إذ قال بعد أن ذكر في كتابه: «التخويف من النار» أنهم أهل كلمة التوحيد، الذين لم يعملوا معها خيرًا قط بجوارحهم، قال:

«وفي الصحيحين أيضًا، عن الزهري، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**يجمع الله الناس يوم القيامة**»، فذكر الحديث بطوله، وفيه ذكر جواز الناس علىٰ الصراط، ثم قال: «**حتىٰ إذا فرغ الله من القضاء بين العباد، وأراد أن يُخرِج برحمته مَن أراد من أهل الكبائر من النار، أمر الملائكة أن**

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٧٣).


يُخرجوا من النار من كان لا يُشرك بالله شيئًا، ممن دخل النار، يُعرفون بأثر السجود، تأكل النار من ابن آدم إلا أثر السجود، حرَّم الله علىٰ النار أن تأكل أثر السجود، فيُخرَجون من النار، قد امتحشوا، فيُصَب عليهم ماء الحياة، فيَنبتون منه، كما تنبت الحبة في حميل السيل»، وذكر بقية الحديث...

إلىٰ أن قال:

وروىٰ مسكين أبو فاطمة، حدثني اليمان بن يزيد، عن محمد بن حمير، عن محمد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ: «إن أصحاب الكبائر، من موحِّدي الأمم كلها، إذا ماتوا علىٰ كبائرهم، غير نادمين ولا تائبين، من دخل النار منهم، في الباب الأول من جهنم، لا تَزرَق أعينهم، ولا تَسوَد وجوههم، ولا يُقرَّنون بالشياطين، ولا يُغَلُّون بالسلاسل، ولا يُجرَّعون الحميم، ولا يُلبَّسون القَطِران في النار، حرَّم الله أجسادهم علىٰ الخلود من أجل التوحيد، وحرَّم صورهم علىٰ النار من أجل السجود، منهم من تأخذه النار إلىٰ قدميه، ومنهم من تأخذه النار إلىٰ حُجْزَتِه[1]، ومنهم من تأخذه النار إلىٰ عنقه، علىٰ قدر ذنوبهم وأعمالهم، فمنهم من يمكث فيها شهرًا، ثم يخرج: ومنهم من يمكث فيها سنةً، ثم يخرج منها، وأطولهم فيها مكثًا، بقدر الدنيا منذ يوم خلقت إلىٰ أن تفنىٰ، فإذا أراد الله أن يخرجوا منها، قالت اليهود والنصارىٰ ومَن في النار من أهل الأديان والأوثان لمن في النار من أهل التوحيد: آمنتم بالله وكتبه ورسله، فنحن وأنتم اليوم في النار سواء، فيغضب الله لهم غضبًا لم يغضبه لشيءٍ مما مضىٰ،

(١) الحُجْزَة: موضع شدِّ الإزار.

فيُخرِجهم إلىٰ عينٍ في الجنة، وهو قوله تعالىٰ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]»[١].

وهذا الحديث وإن كان ضعيفًا لا يَصح، إلا أن فيه بيانًا ظاهرًا لما عليه الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، وقد سبق أن بينتُ مراده، بل ومراد كل من نصَّ من أهل العلم علىٰ أن لفظة: (لم يعملوا خيرًا قط)، إنما يُراد بها: زيادة علىٰ التوحيد من أعمال الجوارح، وبينت أنهم إنما أرادوا بها: أن هؤلاء الذين خرجوا من النار بالقبضة، إنما هم أناسٌ قد ذهبت عنهم أعمالهم، فلم ينتفعوا منها بشيءٍ، إذ لم ينفعهم إلا ما بقي معهم من التصديق، والنطق بالشهادتين، وذلك أن هذين الأمرين ثابتان لمن جاء بهما بصدقٍ وإخلاص، ونافعان له، مادام في دائرة الإسلام، إذ لا يخلد في النار أحدٌ من المسلمين.

وأختم هذا الأمر الثاني بكلامٍ نفيسٍ للحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والذي من المحال أن يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية، بل من المحال أن يجتمع والقول بوجود إنسان بلا عمل؛ حيث قال:

«وظاهر هذه الأحاديث كلها يدل علىٰ أن هذه الأشياء تكون صدقةً يُثاب عليها الزارع والغارس ونحوهما من غير قصدٍ ولا نية، وكذلك قول النبي ﷺ: «**أرأيت لو وضعها في الحرام، أكان عليه وزرٌ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر**»؛ يدل بظاهره علىٰ أنه يُؤجر في إتيان أهله من غير نية، فإن المباضع لأهله كالزارع في الأرض الذي يحرث الأرض ويبذر فيها، وقد ذهب إلىٰ هذا

---

(١) التخويف من النار (ص: ٢٥٨).



طائفةٌ من العلماء، ومال إليه أبو محمد بن قتيبة[1] في الأكل والشرب والجماع، واستدل بقول النبي ﷺ: «**إن المؤمن ليُؤجَر في كل شيءٍ حتىٰ في اللقمة يرفعها إلىٰ فيه**»، وهذا اللفظ الذي استدل به غير معروف، إنما المعروف قول النبي ﷺ لسعد: «**إنك لن تُنفِق نفقةً تبتغي بها وجه الله إلا أُجِرتَ عليها، حتىٰ اللقمة ترفعها إلىٰ فيِّ امرأتك**»، وهو مقيدٌ بإخلاص النية لله، فتُحمل الأحاديث المطلقة عليه؛ والله أعلم.

ويدل عليه أيضًا قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، فجعل ذلك خيرًا، ولم يُرتِّب عليه الأجر إلا مع نية الإخلاص. وأما إذا فعله رياءً، فإنه يُعاقب عليه، وإنما محل التردد إذا فعله بغير نيةٍ صالحةٍ ولا فاسدة. وقد قال أبو سليمان الداراني: من عمل عمل خيرٍ من غير نيةٍ كفاه نية اختياره للإسلام علىٰ غيره من الأديان، وظاهر هذا أنه يُثاب عليه من غير نيةٍ بالكلية، لأنه بدخوله في الإسلام مختارٌ لأعمال الخير في الجملة، فيُثاب علىٰ كل عملٍ يعمله منها بتلك النية، والله أعلم»[2].

ثم أختم التعليق علىٰ هذه الشبهة الخامسة بكلامٍ نفيسٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يدخل فيه كل من كان إيمانه صحيحًا، ومن هؤلاء: الأقسام الثلاثة؛ صاحب البطاقة، والذين أدخلهم الله الجنة ولم يعملوا خيرًا قط، والذين

(١) فكيف يُنسب إليه القول بوجود إنسان بلا عمل، ومِن ثم: إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية؟!!.

(٢) جامع العلوم والحكم (٢ / ٦٥).



أدخلهم الله الجنة بغير عملٍ عملوه ولا خيرٍ قدموه، وذلك قوله:

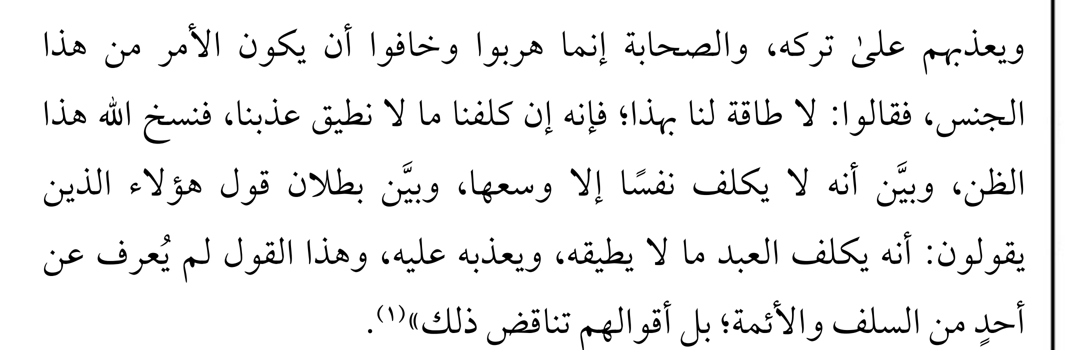
«وبتحقق (هذا المقام) يزول الاشتباه في هذا الموضع، ويُعلم أن في المسلمين قسمًا ليس هو منافقًا محضًا في الدرك الأسفل من النار، وليس هو من المؤمنين الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، ولا من الذين قيل فيهم: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ﴾ [الأنفال: ٤]، فلا هم منافقون، ولا هم من هؤلاء الصادقين المؤمنين حقًّا، ولا من الذين يدخلون الجنة بلا عقاب، بل له طاعات ومعاصٍ، وحسنات وسيئات، ومعه من الإيمان ما لا يخلد معه في النار، وله من الكبائر ما يستوجب دخول النار، وهذا القسم قد يسميه بعض الناس: الفاسق الملِّي، وهذا مما تنازع الناس في اسمه وحكمه، والخلاف فيه أول خلافٍ ظهر في الإسلام في مسائل (أصول الدين)»[(١)].

وقال: «وقوله: ﴿لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾؛ يقتضي أن الأمر إليه في المغفرة والعذاب لا إلىٰ غيره، ولا يقتضي أنه يغفر ويعذب بلا حكمةٍ ولا عدلٍ كما قد يظنه من يظنه من الناس، حتىٰ يُجوِّزوا أنه يُعذِّب علىٰ الأمر اليسير من السيئات مع كثرة الحسنات وعظمها، وأن الرجلين اللذين لهما حسنات وسيئات يغفر لأحدهما مع كثرة سيئاته وقلة حسناته، ويعاقب الآخر علىٰ السيئة الواحدة مع كثرة حسناته، ويجعل درجة ذاك في الجنة فوق درجة الثاني.

وهؤلاء يُجوِّزون أن يعذب الله الناس بلا ذنب، وأن يكلفهم ما لا يطيقون

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٧٨).





ويعذبهم علىٰ تركه، والصحابة إنما هربوا وخافوا أن يكون الأمر من هذا الجنس، فقالوا: لا طاقة لنا بهذا؛ فإنه إن كلفنا ما لا نطيق عذبنا، فنسخ الله هذا الظن، وبيَّن أنه لا يكلف نفسًا إلا وسعها، وبيَّن بطلان قول هؤلاء الذين يقولون: أنه يكلف العبد ما لا يطيقه، ويعذبه عليه، وهذا القول لم يُعرف عن أحدٍ من السلف والأئمة؛ بل أقوالهم تناقض ذلك»[١].

هذا آخر ما قصدت إليه في هذه الرسالة، والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

كتبه

علي حسين الفيلكاوي

وتم الانتهاء منه – سوى إضافات وتعديلات يسيرة –

يوم الأحد ١٤ جمادى الأولى ١٤٤٠هـ

الموافق: ٢٠ / ١ / ٢٠١٩ م



(١) مجموع الفتاوىٰ (١٤/ ١٠١).



فهرس الموضوعات



فهرس المحتويات





